

بسم الله وبه نستعين

قد قام الطالب بإصلاح ما طلب منه

أعضاء اللجنة .

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القيوين

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الدراسات العليا

فرع الكتاب والسنة

دكتور / محمد صابر السيد

دكتور / محمد أحمد القاسم

دكتور / أحمد محمد نور سيف

# رسالة مقدمة لنيل درجة «الدكتوراه» في الكتاب والسنة

تأليف

الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى ٨٧٩ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة «الدكتوراه» في الكتاب والسنة

دراسة وتحقيق

الطالب

محمد الحكيم يعقوبي

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد محمد نور سيف

٤٣٤٢ هـ



١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الجزء الرابع

۱۱) کتاب المازون

( ٩٣١ ) حديث : " كان يجيب دعوة المملوك " عن أنس " كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود المريض ، ويتبع الجنازة ، ويجيب دعوة المملوك " رواه الترمذى ، وابن ماجه (٣) والحاكم (٤) وفيه مسلم بن كيسان الأعمش (٥) وهو ضعيف . وأخرج محمد بن الأصيل (٦) ثنا أبو حنيفة ، عن حماد عن ابراهيم " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ، ويجيب دعوة المملوك " .

(١) الاذان لغة : الاعلام ، قال تعالى : " وأذن في الناس بالحج " ( سورة الحج ، الآية : ٢٧ ) أى أعلم ، ومنه الأذان ، لأنه اعلام بوقت الصلاة .  
وفى الشرع : فك الحج واطلاق التصرف لمن كان ممنوعا ، فكأنه أعلمه بفك الحجر عنه واطلاق تصرفه ، وأعلم التجار بذلك ليعاملوه ، وفائدته : اهتداء الصبي والعبد الى اصدار التصرفات واكتساب الأموال واستجلاب الأرباح .  
أنظر شرح فتح القدير : ٢١٠ / ٨ ، والاختيار : ١٠٠ / ٢ .

• 1 • • / 2 ( 9 3 1 )

(٢) السنن : ٢/٢٤١ في الجنائز، باب رقم (٣١) الحديث (١٠٢٢) .

(٣) السنن : ١٣٩٨/٢ في الزهد ، باب البراءة من الكبر والتواضع (١٦) الحديث

• (ε) γλ)

(٤) المستدرك : ج ٢ ص ٤٦٦ في كتاب التفسير .

اسنادہ : ضعیف لأجل مسلم بن کیسان الأعور وهو ضعیف .

(٥) مسلم بن كيسان الضبي، الملائى البراد الأعور، أبو عبيد الله الكوفي، ضعيف،

من الخامسة. / ت ق .

أنظر التاريخ الكبير: ٢ / ٢٧١، التاريخ الصغير: ٢ / ٩٣، المجروحين:

٨/٣، الميزان : ١٠٦/٤، التهذيب : ١٣٥/١٠، التقريب : ٢٤٦/٢.

(٦) لم أقف عليه في القسم الموجود منه .

استاده : مرسل . أما عند أهل الحديث قاطبة ، أو عند معظمهم ، فإن المراسيل

عندهم واهية غير محتج بها ، واليه ذهب الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وهو

قول ابن المسيب والزهرى ، والأوزاعى ، ومن بعدهم من فقهاء الحجاز ، وقال

ابن الأثير: والمختار على قياس رد المرسل أن التابعى والصحابى اذا عوف

بصريح خبره أو بعدائه أنه لا يروى إلا عن صحابي، قبل مرسله، وإن لم يعرف ذلك

فلا يقبل، لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعرابي الذي لا صحبة له .

أنظر جامع الأصول: ١/١٧ و١١٨، التقييد والايضاح ص (٧٠-٧٥)، والتمهيد:

• 079389199129793/1

( ٩٣٢ ) قوله : " وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان ، وكان عبدا " عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه " أن سلمان الفارسي رضى الله عنه لما قدم المدينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائدة عليها رطب ، فقال : ما هذا يا سلمان ؟ قال : صدقة / تصدقت بها عليك ، وعلى أصحابك ، قال : انا لاناكل الصدقة . حتى اذا كان من الغد جاء بمثلها ، فوضعها بين يديه ، فقال : يا سلمان ما هذا ؟ قال : هدية ، فقال : كلوا ، وأكل ، ونظر الى الخاتم في ظهره ، ثم قال له : لمن أنت ؟ قال : لقوم ، قال : فاطلب اليهم أن يكاتبوك على كذا وكذا نخلة أغرسها لهم ، وتقوم عليها أنت حتى تطعم ، قال : ففعلوا فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فغرس ذلك النخل كله بيده ، وغرس عمر رضى الله عنه منها نخلة ، فاطعم كلها في السنة ، الا تلك النخلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من غرس هذه ؟ فقالوا : عمر ، فغرسها رسول الله عليه وسلم عليه وسلم بيده الكريمة ، فحملت من سنتها " . رواه الحاكم <sup>(١)</sup> ، وقال : صحيح على شرط مسلم ، وأقره عليه حافظ العصر ، ورواه اسحاق <sup>(٢)</sup> ، والبزار <sup>(٣)</sup> ، وأبو يعلى <sup>(٤)</sup> ، ورواه أبو نعيم <sup>(٥)</sup> ، من طريق الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن السيب : " أن سلمان وساق نحوه " فهذا ان كان سعيد سمعه من سلمان فهو أصح طرقه ، والا فأصحها ما تقدم . وأخرجه ابن اسحاق <sup>(٦)</sup> . . . .

( ٩٣٢ ) ٠١٠٢ / ٢

( ١ ) المستدرک : ج ٢ ص ٦١ في كتاب البيوع . ورواه الطبراني في المعجم الكبير :

٢٧٩ / ٦ رقم ( ٦٠٧٠ ) .

( ٢ ) وعنه الزيلعي في نصب الراية : ج ٤ ص ٢٧٩ . ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده :

٠٣٥٤ / ٥

اسناده : صححه الحاكم ، وأقره عليه الحافظ في الدراية : ٢٤١ / ٢ رقم ( ٩٧٩ )

كما قال المخرج .

( ٣ ) المسند ( كشف الأستار ) ٣ / ٢٦٨ رقم ( ٢٧٢٦ ) .

( ٤ ) المسند وقد أورده الزيلعي في نصب الراية ج ٤ / ص ٢٧٩ ، ورواه أيضا الحاكم في المستدرک ج ٢ / ص ١٦ في كتاب البيوع .

اسناده : قال الهيثمي : رواه أحمد والبزار ، رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد :

٣٣٧ / ٩ ، وأنظر أيضا : ج ٣ ص ٩ . في رواية للطبراني مختصر عن عبد الله بن بريدة

عن أبيه ، وقال : رجاله ثقات .

( ٥ ) الحلية : ١ / ١٩٣ . اسناده : رواه ثقات غير أن الحفاظ لم يذكروا أن

لسعيد بن المسيب سمعا من سلمان ، وقد سمع من عثمان ، وعلى ، وزيد بن ثابت ، وأبي

موسى ، وغيرهم . سير أعلام النبلاء : ٢١٨ / ٤ ، التهذيب : ٨٤ / ٤ .

( ٦ ) سيرة ابن هشام : ١ / ٢٢٢-٢١٤ .

وابن سعد<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم في الدلائل<sup>(٣)</sup> من طريق ابن عباس رضي الله عنهما مطولا . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق ابن اسحاق عن [أبي قرة]<sup>(٥)</sup> الكندي<sup>(٦)</sup>، عن سلمان . وأخرجه الحاكم<sup>(٧)</sup> من طريق سماك ، عن زيد بن صوحان أنه سأل سلمان . ومن طريق<sup>(٨)</sup> . . . .

(١) الطبقات الكبرى : ٥٣/١/٤ - ٥٧ .

(٢) المستدرک : ج ٣ ص ٦٠٠ في كتاب معرفة الصحابة ، وج ٢ ص ٢٦ في البيوع . والطبراني في المعجم الكبير : ٢٧٢-٢٧٧ رقم (٦٠٦٥) مطولا .

(٣) ص (١٤٠٦) في ذكر اسلام سلمان الفارسي (ورواه ايضا الامام احمد في مسنده : ٤٤١-٤٤٤ وهو في نصب الراية : ٢٨٠/٤

اسناده : قال في مجمع الزوائد : ٣٣٦/٩ : رواه أحمد كله والطبراني في الكبير بنحوه بأسانيد واسناد الرواية الأولى عند أحمد والطبراني رجالها رجال الصحيح غير محمد بن اسحاق ، وقد صرح بالسماع ، ورجال الرواية الثانية انفرد بها أحمد ورجالها رجال الصحيح غير عمرو بن أبي قرة الكندي وهو ثقة ، ورواه البزار . (٤) الصحيح ( موارد الظمان ) ص : ٥٥٨ رقم (٢٢٥٥) ، ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده : ٤٣٨/٥ ، والطبراني في المعجم الكبير : ٣١٧/٦ رقم (٦١٥٥) . اسناده : قال في مجمع الزوائد : ٢٤١/٨ : رجاله ثقات .

(٥) في الأصل " أبو فروة " وهو خطأ والصواب أن اسمه أبو قرة بن معاوية بن وهب ابن قيس بن حجر الكندي وفد الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان شريفا . أسد الغابة : ٢٧٦/٥ ، الاصابة : ٣٠٧/١١ .

(٦) الكندي : بكسر أولها وسكون النون وكسر الدال المهملة - هذه النسبة التي كندة ، وهي قبيلة كبيرة مشهورة من اليمن ، واسم كندة الذي تنسب اليه القبيلة ثور بن مرتع بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ . اللباب : ١١٥/٣ .

(٧) المستدرک : ٥٩٩/٣ في معرفة الصحابة ، باب ذكر سلمان الفارسي . مطولا اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح عال في ذكر اسلام سلمان الفارسي ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي قائلا : بل مجمع على ضعفه ، اهـ .

(٨) رواه الحاكم في المستدرک : ٦٠٣/٣ في معرفة الصحابة ، باب ذكر من لقى سلمان الفارسي قبل الاسلام من الرهبان . والحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير : ٢٨٠/٦ رقم (٦٠٧٣) .

اسناده : قال في مجمع الزوائد : ٣٣٩/٩ : وفيه عبد الله بن عبد القدوس التيمي ضعفه أحمد والجمهور ، وثقه ابن حبان وربما أغرب ، وثقة رجاله ثقات ، اهـ .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، وتعقبه الذهبي قائلا : عبد الله بسن



عبيد المكتب<sup>(١)</sup> عن أبي الطفيل ، عن سلمان . وأخرجه أبو نعيم<sup>(٢)</sup> أيضا من طريق أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن سلمان مطولا وفيه ألفاظ منكرة ومخالفات كثيرة والله سبحانه أعلم .

=== عبد القدوس ساقط ، اهـ . ورواه الطبراني في المعجم الكبير : ٢٧٩ / ٦ رقم ( ٦٠٧١ ) من طريق شريك عن عبيد المكتب عن أبي الطفيل عن سلمان بسياق مختصر .

وقال الذهبي : اسناده صالح . سير أعلام النبلاء : ٥٣٨ / ١ . قلت : وشريك هو ابن عبد الله وهو صدوق يخطئ كثيرا ، وتغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة . كما في التقريب : ٣٥١ / ١ .

( ١ ) اسمه عبيد بن مهران ، الكوفى ، المكتب ، ثقة ، من الخامسة / م خد س . أنظر الجرح : ٢ / ٦ ، التهذيب : ٧٤ / ٧ ، التقريب : ٥٤٥ / ١ .

( ٢ ) قلت : هذه الرواية رواها الزيلعى فى نصب الراية : ج٤ ص ٢٧٧ ونسبها لأبى نعيم فى دلائل النبوة ، ولكنى لم أقف عليها فى الدلائل لما فيها سقطات وأخطاء والله أعلم . وقد أورد هذه الرواية أيضا الذهبي فى سير أعلام النبلاء : ج١ ص : ٥١٥ - ٥٢١ مطولا ، ثم قال : هذا الحديث شبه موضوع ، وأبو معان مجهول ، وموسى بن سعيد الراسبي ، اهـ .

قلت : موسى بن سعيد الراسبي ، قال : حدثنا أبو معان ، عن أبى سلمة بسن عبد الرحمن عن سلمان الفارسى ولفظه مطول جدا واسناده لا يصح كما عرفت عن الذهبي آنفا لأنه شبه موضوع .

(١)

## \* كتاب الاكراه \*

(٩٣٣) حديث : عمار . أخرج اسحاق بن راهويه ، (٢) وعبد الرزاق ، (٣) وأبو نعيم في الحلية ، (٤) والحاكم ، (٥) والبيهقي ، (٦) من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، (٧) عن أبيه ، قال : " أخذ المشركون عمار بن ياسر ، فلم يتركوه حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر آلهتهم بخير ، فتركوه ، فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ما وراءك يا عمار ؟ قال : شر يارسول الله ، ما تركت حتى نلت منك ، وذكرت آلهتهم بخير ، قال : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئنا بالإيمان ، قال : فان عادوا فعد " وذكر البغوي (٨)

(١) الاكراه : في اللغة عبارة عن حمل الانسان على شيء يكرهه يقال : أكرهت فلانا اكراها أي حملته على أمر يكرهه .

وأما في اصطلاح الفقهاء فقد ذكر في المبسوط أن الاكراه اسم لفعل يفعل المرء بغيره فينتفى به رضاه أو يفيد به اختياره من غير أن ينعدم به الأهلية في حق المكروه أو يسقط عنه الخطاب ، فان المكروه مبتلى والابتلاء يقرر الخطأ ألا يرى أنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ورخصة وبإثم مرة ويؤجر أخرى . وذكر في الايضاح : أن الاكراه فعل يوجد من المكروه فيحدث في المحل معننى فيصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه .

أنظر شرح فتح القدير : ١٦٦/٨ .

(٩٣٣) ١٠٧/٢ .

(٢) المسند وعنه الزيلعي في نصب الراية : ١٥٩/٤ .

(٣) المصنف والطبري في تفسيره . ١٨٢/١٤ ، وهو في المطالب العالية ج ٣ ص ٦٢ رقم (٢٨٨٢) وص ٢٤٧ رقم (٣٦٦٤) وعزاه لاسحاق فقط ، وأنظر أيضا اصول البزدوى بتخريج احاديثه ص (٣٦٢) .

(٤) ج ١ ص ١٤٠ .

(٥) المستدرک : ٣٥٧/٢ في التفسير ، سورة النحل ، باب حكاية أسارة عمار بن ياسر بيد الكفار .

(٦) السنن الكبرى : ٢٠٨/٨ في كتاب المرتد ، باب المكروه على الردة .

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات الكبرى : ١٧٨/١/٣ بهذا السند .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجهما ،

ووافقه الذهبي . وقال الحافظ في الدراية : ١٩٧/٢ رقم (٨٧٩) : واسناده

صحيح ان كان محمد بن عمار سمعه من أبيه ، اهـ .

(٧) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر ، أخو سلمة بن محمد وقيل : هما واحد

مقبول من الرابعة / ٤ . وقال الذهبي : وثق .

أنظر الكاشف : ٣٥٧/٣ ، التهذيب : ١٦٠/١٢ ، التقريب : ٤٤٨/٢ .

(٨) التفسير ( المعروف بمعالم التنزيل بهامش تفسير الخازن ج ٤ / ص ١١٧ .

هذه القصة ، عن قتادة ، وفيها " فأتى عمار النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ييكسى ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح عينيه ، وقال : ان عادوا لك فعد لهم بما قلت ، فنزلت الآية <sup>(١)</sup> " الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان " . كما قال المصنف . وقال ابن عبد البر : أجمع أهل التفسير على أن قوله تعالى : " الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان " نزلت في عمار . /

ب/ ١٥٧

( ٩٣٤ ) حديث " أن خبيب بن عدي صبر حتى قتل ، وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء ، وقال : هو رفيقي في الجنة " الواقدي في المغازي <sup>(٣)</sup> في قصة قتل خبيب بن عدي <sup>(٤)</sup> بعد ذكره مطولا ، وحدثني قدامة بن موسى <sup>(٥)</sup> ، عن عبد العزيز بن [رمانة] <sup>(٦)</sup> ،

( ١ ) ( سورة النحل ، الآية : ١٠٦ ) .

( ٢ ) الاستيعاب : ٢٢٦/٨ في ترجمة عمار بن ياسر .

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه : ١٢١/١٢ في الفضائل ، باب ما ذكر في عمار ابن ياسر رضي الله عنه من طريق وكيع ، عن اسرائيل ، عن جابر ، عن الحكم " الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان " قال : نزلت في عمار . وأخرجه أيضا

ابن سعد في الطبقات : ١٢٨/١/٣ .

وأنظر لباب النقول في اسباب النزول للسيوطي ص ( ١٣٤ ) ، وأسباب النزول للواحدى ص ( ١٦٢ ) ، وتفسير القرطبي : ١٠ / ١٨٠ ، والمحزر الوجيز لابن عطية : ج ٨ ص ٥١٦ .

( ٩٣٤ ) ١٠٧ / ٢ .

( ٣ ) ج ١ ص ٣٥٤ .

استناده : ضعيف الواقدي متروك وفيه عبد العزيز بن رمانة لا يصح حديثه .

( ٤ ) خبيب بن عدي بن مالك الأنصاري الأوسي : بدرى مشهور . أسري يوم الرجيع مع زيد بن الدثنة فباعوهما بمكة وقتلا صبورا ، صلب خبيب بالتنعيم . أنظر تجريد أسماء الصحابة : ١ / ١٥٧ و ٩٩١ ، والدرر في اختصار المغازي والسير ص ( ١٦٩ ) ، وسير أعلام النبلاء : ١ / ٢٤٦ .

( ٥ ) قدامة بن موسى بن عمر بن قدامة بن مظعون الجمحي ، المدني ، امام المسجد النبوي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ( ١٥٣ ) / ختم د ق .

الميزان : ٣ / ٣٨٦ ، التهذيب : ٨ / ٣٦٥ ، التقريب : ٢ / ١٢٤ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٣١٥ ) .

( ٦ ) في الأصل " رمانة " والصواب أن اسمه عبد العزيز بن يزيد بن رمانة ، حدث عنه قدامة بن موسى ، قال البخاري لا يصح حديثه رواه سليمان بن بلال عن عبد الملك ابن قدامة عن قدامة بن موسى .

أنظر الجرح : ٥ / ٣٩٩ ، الميزان : ٢ / ٦٣٩ ، اللسان : ٤ / ٣٩٠ .

عن عروة بن الزبير، عن نوفل بن معاوية<sup>(١)</sup> الديلي<sup>(٢)</sup>، قال : لما صلى خبيب الركعتين حملوه الى خشبة ، فأوثقوه ربطاً ، ثم قالوا له : ارجع عن الاسلام ، قال : لا والله لا أفعل ، ولو أن لي ما فى الأرض جميعاً ، قال : فجعلوا يقولون له : ارجع عن الاسلام ، وهو يقول : لا والله لا أرجع أبداً ، فقالوا له : واللّات<sup>(٣)</sup> والعزى<sup>(٤)</sup> لئن لم تفعل لنقتلك ، قال : ان قتلي فى الله لقليل ، ثم قال : اللهم انى لا أرى هنا الا وجه عدو ، وليس ههنا أحد يبلغ رسولك عنى السلام ، فبلغه أنت عنى السلام ، قال : وحدثني أسامة بن زيد ، عن أبيه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا مع أصحابه ، ان قال : وعليه السلام ورحمة الله ، فقيل له فى ذلك ، فقال : هذا جبريل يقرئنى السلام من خبيب ، قال : ثم دعوا من أبناء من قتل بيد أربعين غلاماً ، فقالوا لهم : هذا الذى قتل أباكم ، فطعنوه

( ١ ) نوفل بن معاوية بن عروة بن صخر الديلى ، أبو معاوية ، صحابى ، من مسلمة الفتح ، وعاش الى أول خلافة يزيد ، وعمر مائة وعشرين سنة . / خ م س .

أنظر الاستيعاب : ٣٣٧ / ١٠ ، أسد الغابة : ٤٧ / ٥ ، الاصابة : ١٠ / ١٩٥ ،  
التقريب : ٣٠٩ / ٢ ، التهذيب : ١٠ / ٤٩٢ .

( ٢ ) الديلى : بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وفى آخرها اللام ، هذه النسبة الى الديل . اللباب : ١ / ٥٢٤ .

( ٣ ) اللات : اسم صنم كان بالطائف ، وقيل : كان بالكعبة ، وهى أحدث من ( مناة ) وكانت صخرة مربعة ، وكان سدنتها من ثقيف ، وكانوا قد بنوا عليها بناء فكانت قريش وجميع العرب تعظمها ، فلم تنزل كذا الى أن أسلمت ثقيف ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبه فهدمها وحرقها بالنار .

( ٤ ) العزى : اسم صنم كانت صخرة بالطائف ، وقيل : شجرة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها تدعو بالويل فضربها بالسيف حتى قتلها ، وقيل : كانت بيتا تعظمه العرب ، وأصل لفظ العزى مؤنثة الأعز ، واتخذوا العزى بعد اللات وهى أحدث من اللات ، اتخذها ظالم بن أسعد ، وكانت بوادى نخلة الشامية فوق ذات عرق . والعزى : لقريش وبنى كنانة ، واللات : لثقيف ، ومناة : لبنى هلال ، وقال هشام : فكانت مناة لهذيل وخزاعة ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه فهدمها عام الفتح ، ثم اتخذوا اللات بالطائف . وهى أحدث من مناة . قال تعالى : " أفرئتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى " ( سورة النجم ، الآية : ١٩ و ٢٠ )  
أنظر الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٠٩٩ ، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل :

برما هم حتى قتلوه ، قال : وكان عقبة بن الحارث <sup>(١)</sup> يقول : والله ما أنا بالذى قتلست خبيبا ، أن كنت يومئذ لغلما صغيرا ، ولكن رجلا من بنى عبد الدار يقال له : أبو ميسرة <sup>(٢)</sup> أمسك بيدي على الحرية ، ثم يطعنه حتى قتله . وأخرجه البخاري <sup>(٣)</sup> مطولا ، وليس فيه أنه صلب ، ولا أنه أكره ، وأما قوله : وسماه سيد الشهداء ، وكذا قوله : هو رفيقي في الجنة . فقال المخرجون : <sup>(٤)</sup> لم نره ، وورد تسمية حمزة " سيد الشهداء " أخرجه الحاكم <sup>(٥)</sup> من حديث جابر ، وأخرجه <sup>(٦)</sup> هو ، والطبراني <sup>(٧)</sup> من حديث علي ، وفيه قصة <sup>(٨)</sup> . وروى البزار <sup>(٩)</sup> من

( ١ ) عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف النوفلي المكي ، صحابي ، من مسلمة الفتح ، بقي إلى بعد الخمسين . قال أهل النسب أن عقبة هذا هو أخو أبي سروعة وأنها أسلمت يوم الفتح وهو أصح . / خ د س . أنظر صحيح البخاري الحديث رقم ( ٤٠٨٧٥٤٠٨٦ ) في المغازي ، باب ( ٢٨ ) . الاستيعاب : ٩٨ / ٨ ، أسد الغابة : ٤١٥ / ٣ ، الإصابة : ٢٠ / ٧ ، التقريب : ٢٦ / ٢ .

( ٢ ) قال الحافظ في فتح الباري : ٣٨٥ / ٧ : ذكر ابن اسحاق باسناد صحيح عن عقبة ابن الحارث قال : " ما أنا قتلست خبيبا لأنني كنت أصفر من ذلك ، ولكن أبا ميسرة العبدري أخذ الحرية فجعلها في يدي ثم أخذ بيدي وبالحرية ، ثم طعنني بها حتى قتله " أهـ .

( ٣ ) الصحيح : ١٦٥ / ٦ في الجهاد ، باب هل يستأمر الرجل ؟ ومن لم يستأمر ، ومن ركع ركعتين عند القتل ( ١٧٠ ) الحديث ( ٤٥٠٩٣٠٩٨٦٥٣٠٨٦٥٤٠٢٥٤ ) .

( ٤ ) نصب الراية : ١٥٩ / ٤ ، الدراية : ١٩٧ / ٢ رقم ( ٨٧٩ ) .

( ٥ ) المستدرک : ٣ / ١٩٥ و ١٩٩ في الفضائل ، باب مناقب حمزة من طريقيين .

اسناده : قال الحاكم : حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

هذا بالنسبة للطريق الأول ، فأما الطريق الثاني فقد صححه الحاكم أيضا ،

وتعقبه الذهبي في التلخيص ، فقال : حميد الصفار لا يدرى من هو . أهـ .

قلت : يغني عنه الطريق الأول الصحيح . ولغظه مطول وفيه قصة .

( ٦ ) الحاكم في المستدرک : ١٩٢ / ٣ .

( ٧ ) المعجم الكبير : ٣ / ١٦٥ رقم ( ٢٩٥٧ ) .

اسناده : ضعيف : قال الهيثمي : فيه علي بن الحزور وهو متروك . مجمع الزوائد :

٢٦٨ / ٩ .

( ٨ ) هكذا في الأصل وليس فيه قصة ولغظه كالتالي " سيد الشهداء " حمزة بن عبد المطلب

وانما القصة في حديث جابر المتقدم آنفا .

( ٩ ) المسند ( كشف الأستار ) : ٣ / ٢٥٤ رقم ( ٢٦٩٣ ) .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه البزار وفيه حسام بن مصك وهو ضعيف . =====

حديث زيد بن أرقم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " نعم المرء بلال ، وهو سيد الشهداء " . والله أعلم .

=== مجمع الزوائد : ٩ / ٣٠٠ .

فائدة : الصبر على الاكراه :

أجمعوا على أن من أكره على الكفر ، واختار القتل ، أنه أعظم أجرا عند الله تعالى من اختيار الرخصة وأعلن الكفر . ونقل عن قوم أنهم منعوا من اختيار القتل . اثر الاكراه :-

أجمعوا على أنه لا أثر لقول ، أو فعل ، صدر بتأثير الاكراه ، كالكفر والقذف والنكاح ، والطلاق ، والبيع ، والنذر ، والأيمان ، والعتق ، والهبية ، واكراه الذمي الكتابي على الايمان ، وغير ذلك ، ولا شيء على المستكره .

وقال محمد بن الحسن : اذا أظهر الكفر صار مرتدا ، وبانت منه امرأته ، ولو كان في الباطن مسلما . قال عليه السلام : " انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى " .

أنظر : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ( ج ١ ص ١٣٠ ) نقلا من فتح الباري ، ومراتب الاجماع ، والمحلى : ٩ / ٢٥٨ المسألة ( ١٤٠٣ ) .





والترمذى (١) ، وأبو داود (٢) من حديثه " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المدعى عليه " وللبيهقى (٣) من حديثه من طريق الفريابي " البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه " وأخرج الترمذى (٤) هذا اللفظ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والبيهقى (٥) من حديث ابن عباس قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر " حسنه النووي وغيره . وأخرج هذا اللفظ الدارقطنى (٦) من حديث عمرو بن

( ١ ) السنن : ٣٩٩ / ٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ( ١٢ ) الحديث ( ١٣٥٧ ) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .  
( ٢ ) السنن رقم ( ٣٦١٩ ) فى الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه .  
من طرق عن نافع بن عمر الجمحي ، عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس به .  
اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٥٢ / ١٠ فى الدعوى والبيئات ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه . من طريق الفريابي عن سفيان عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ، قال أبو القاسم : لم يروه عن سفيان إلا الفريابي . وقال الحافظ فى التقريب : ٢٢١ / ٢ : محمد بن يوسف الفريابي ثقة فاضل ، يقال : أخطأ فى شيء من حديث سفيان ، وهو متقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق ، اهـ . وهو فى المتفق عليه بلفظ : " اليمين على المدعى عليه " رواه البخارى : ٢١٣ / ٨ فى التفسير ، باب رقم ( ٣ ) الحديث ( ٤٥٥٢ ) ، ومسلم ٣٣٦ / ٣ رقم ( ١٧١١ ) .

( ٤ ) السنن : ٣٩٩ / ٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ( ١٢ ) الحديث ( ١٣٥٦ ) .  
اسناده : قال الترمذى : هذا حديث فى اسناده مقال ومحمد بن عبيد الله العرزمى يضعف فى الحديث من قبل حفظه ، ضعفه ابن المبارك وغيره ، انتهى كلامه . وقال الحافظ فى التقريب : ١٨٧ / ٢ : محمد بن عبيد الله بن أبى سليمان العرزمى متروك .

قلت : والحديث بهذا الاسناد ضعيف ويغنى عنه حديث ابن عباس المتقدم آنفا .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٢٥٢ / ١٠ .

اسناده : صحيح رواه كلهم ثقات . قال الامام النووي فى كتاب الأربعين ص ( ٧٤ ) الحديث الثالث والثلاثون : حديث حسن رواه البيهقى وغيره هكذا وبعضه فى الصحيحين .

( ٦ ) السنن : ٢١٨ / ٤ فى الأحكام ، باب فى المرأة تقتل اذا ارتدت .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ فى الدراية : ١٧٥ / ٢ رقم ( ٨٤٠ ) : اضطرب فيه =====

شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وزاد في آخره " الا في القسامة " <sup>(١)</sup> وأخرج <sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة مثله قال ابن عدى : <sup>(٣)</sup> / اضطرب فيه مسلم بن خالد . وعن برة بنت أبي تجرة <sup>(٤)</sup> مثله أخرجه الواقدي في المغازي <sup>(٥)</sup> .

( ٩٣٦ ) قوله : " وروى أن حضرميا وكنديا اختصما بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ، فقال للمدعي : ألك بينة ؟ قال : لا ، فقال : لك يمينه ليس لك غير ذلك " عن وائل بن حجر ، قال : " جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ان هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي ، فقال الكندي : هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا ، قال : فلك يمينه ، قال : يا رسول الله [ ان <sup>(٦)</sup> الرجل فاجر لا يبالى على ما حلف عليه ، وليس يتورع من شيء ، فقال : ليس لك منه الا ذلك ، فانطلق

=== مسلم بن خالد . وقال في التلخيص : ٢٠٨ / ٤ رقم ( ٢١٣٥ ) : اسناده ضعيف .  
وراجع ان شئت نصب الراية : ٩٦ / ٤ حيث توسع في علته الحافظ الزيلعي رحمه الله .  
( ١ ) القسامة : بفتح القاف اسم للأيمان التي تقسم على أولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وأول من قضى بها في الجاهلية الوليد بن المغيرة وأقرها الشارع في الاسلام ، وسيأتي ذلك . أنظر المقنع لابن قدامة : ٦٨ / ٤ ، المبدع فسي شرح المقنع : ٣١ / ٩ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ١٥٢ / ٤ .  
( ٢ ) الدارقطني في سننه : ٢١٨ / ٤ .  
اسناده : ضعيف فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو صدوق كثير الأوهام ومضطرب كما تقدم .

( ٣ ) الكامل : ١٣١٣ - ٢٣١٠ / ٦ .  
( ٤ ) برة بنت أبي تجرة العبدرية مكية ، ذكر الزبير أن بني أبي تجرة قوم من كندة قدموا بمكة ، روت عنها صفية أم منصور بن عبد الرحمن ، من حديثها في أعلام النبوة وفي الأبعاد عند حاجة الانسان .  
الاستيعاب : ٢٢٠ / ١٢ ، أسد الغابة : ٤٠٩ / ٥ ، الاصابة : ١٥٤ / ١٢ .

( ٥ ) ج ٢ ص ٨٣٥ .

اسناده : ضعيف لأن الواقدي متروك .

( ٩٣٦ ) ١٠٩ / ٢ .

( ٦ ) في الأصل " للكندي " بدل " للحضرمي " وهو خطأ والتصويب من المطبوع .

( ٧ ) " ان " سقط من الأصل ، والمثبت من المطبوع .

( ٨ ) أي كاذب ، عون المعبود : ٧١ / ٩ .

ليحلف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما أدير الرجل<sup>(١)</sup> لثن حلف على ماله ليأكله ظلما ليلقين الله وهو عنه معرض " رواه مسلم<sup>(٢)</sup> ، والترمذي<sup>(٣)</sup> وصححه . وفي الباب : عن الأشعث بن قيس<sup>(٤)</sup> ، قال : " كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر ، فاختمنا السي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : شاهداك أو يمينه ، فقلت : انه اذا يحلف ولا ييالي ، فقال : من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم ، هو فيها فاجر ، لقي الله تعالى وهو عليه غضبان " متفق عليه<sup>(٥)</sup> وفي لفظ " خاصمت ابن عم لي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بئر كانت لي في يده ، فجددني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بينتك أنها بئرك ، والا فيمينه قال ، قلت : مالي بينة وان تجعلها بيمينه يذهب ببئرى ان خصمى

(١) قوله " الرجل " زيادة في الأصل وليس في النسخ المطبوعة .

(٢) الصحيح : ١٢٣/١ في الايمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (٦١) الحديث (٢٢٣) (١٣٩) .

(٣) السنن : ٣٩٨/٢ في الأحكام ، باب ماجاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه (١٢) الحديث (١٣٥٥) وقال : حسن صحيح .

ورواه أيضا أبوداود رقم (٣٢٤٥) في الايمان والنذور ، باب فيمن حلف يميناً ليقطع بها مالا لأحد ، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف : ٨٦/٩ ، وابن الجارود في المنتقى ص (٣٣٤) رقم (١٠٠٥١٠٠٤) ، والامام أحمد في مسنده : ٣١٧/٤ ، والبيهقي : ١٠/٣٧١٤٤١٧٩١٤٥١٢٥٢٦١٠ من طريق علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه .

اسناده : رواه مسلم .

(٤) الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي ، أبو محمد الصحابي ، نزل الكوفة ، مات

سنة (٤١) وهو ابن (٦٣) ع/ . أنظر الاستيعاب : ٢٤٧/١ ، سير أعلام النبلاء : ٣٧/٢ ، الاصابة : ٧٩/١ ، التقريب : ٨٠/١ .

(٥) رواه البخاري : ١٤٥/٥ في الرهن ، باب اذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه

فالبينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه (٦) الحديث (٢٥١٦٥١٥) ،

ورقم (٧١٨٤) ورقم (٦٦٧٧) .

ومسلم : ١٢٣/١ في الايمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة

بالنار (٦١) الحديث (٢٢٢-٢٢٠) (١٣٨) . ورواه أيضا الامام أحمد :

٢١١/٥ . وأبوداود رقم (٣٢٤٤٣٢٤٣) في الايمان والنذور ، باب

فيمن حلف يميناً ليقطع بها مالا لأحد ، وابن الجارود في المنتقى ص (٣٣٥) ،

رقم (١٠٠٥) . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠/٢٦١ . من طريق

منصور عن أبي وائل عنه به .

اسناده : متفق عليه .

امرو فاجر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان \* رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

(٩٣٧) قوله : \* وعن علي أن امرأة الوليد بن عقبة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستعدي<sup>(٢)</sup> على زوجها ، فأعطاها قالت : أبي أن يجي\* ، فأعطاها هدية<sup>(٣)</sup> من ثوبه فجاءت به \*<sup>(٤)</sup>.

(٩٣٨) حديث : \* ألك بينة \* تقدم .

(٩٣٩) حديث : \* ليس عليك غير ذلك \* تقدم بمعناه .

(١) المسند : ٢١٢/٥ . ورواته ثقات وأصله في المتفق عليه .

(٩٣٧) ١٠٩/٢ .

(٢) العادي : الظالم . وقد عدا يعدو عليه عدوانا . وأصله من تجاوز الحد في الشيء .

النهاية : ١٩٣/٣ .

(٣) هذب الثوب : طرفه ، ومنه قولهم : شجرة هدياء : اذا كانت متدللية الأغصان .

فانه يريد بالهدية القطعة والطائفة منها ، يقال : هذبت الشيء اذا قطعته .

أنظر غريب الحديث (للخطابي) : ١٣٩/١ ، منال الطالب : ص (٤٩٢) .

(٤) بعد قوله : \* فجاءت به \* بياض في الأصل . ولم ينسبه المخرج الى أرساب

الأصول . قلت : وقد رواه الامام أحمد في مسنده : ١٥٢١٥١/١ .

والامام محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار : ١٩٣/١ رقم (٤١٧٥٤١٦) .

كلاهما من طريق نعيم بن حكيم ، عن أبي مريم ، عن علي كرم الله وجهه باللفظ

التالي : عن علي قال : \* أتت امرأة الوليد بن عقبة النبي صلى الله عليه وسلم

تشكوه ، فقالت : انه يضربني ، فقال ، قل لي له : يقول لك النبي لا تضربني ، فجاءت

فقالت : انه قد ضربني ، فقال ، قل لي له : يقول لك النبي لا تضربني ، فجاءت

فقالت : انه قد ضربني ، فأخذ هدية من ثوبه فقال : انطلقى بهذه الهدية

اليه ، فضربها فقال : \* اللهم عليك الوليد ، اللهم عليك الوليد \* مرتين أو ثلاثا

لفظ الطبري .

إسناده : ضعيف ، قال الطبري : هذا خبر غير صحيح لعلتين ، أولا : أن الراوي

عن علي أبو مريم ، وأبو مريم غير معروف في نقلة الآثار ، وغير جائز الاحتجاج بمثله

في الدين ، والثاني : أنه خبر لا يعلم أحد حدث به عن أبي مريم غير نعيم بن

حكيم ، وذلك أيضا ما يوجب التوقف فيه . اهـ . أنظر تهذيب الآثار : ١٨٨/١ ،

وقال في لسان الميزان : ٤٢/٤ : عبد الغفار بن القاسم أبو مريم ، رافض ليس بثقة .

(٩٣٨) ١١١/٢ تقدم في رقم (٩٣٦) .

(٩٣٩) ١١١/٢ تقدم في رقم (٩٣٦) .

( ٩٤٠ ) حديث " اليمين الفاجرة " أحق أن ترد من البيعة العادلة " وذكر البخاري (٢) تعليقا ، قال طاووس ، وإبراهيم ، وشريح : " البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة " وقال البيهقي (٤) : روى ذلك عن عمر ، وشريح وأسند عن شريح " من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي ببيعة الحق أحق من قضائي الحق أحق من يمين فاجرة " . / ١٥٨ ب تتمة : أخرج ابن أبي شيبة (٥) ثنا حفص ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس " أنه أمره أن يستحلف امرأة ، فأبت أن تحلف ، فألزمها ذلك " وأخرج (٥) عن عثمان رضي الله عنه نحوه وأخرج عن شريح والشعبي مثله (٧) . وأخرج الطحاوي ، عن

( ٩٤٠ ) ١١١ / ٢ .

( ١ ) الفجور في الأصل : الميل عن الواجب ، والعدول عن الحق ، ثم استعمل في كل معصية وذنوب ، من الأقوال والأفعال . والمراد هنا بقوله : " اليمين الفاجرة " أي الكاذبة . راجع مثال الطالب ص ( ٢٧٥ ) .

( ٢ ) الصحيح : ٢٨٨ / ٥ في الشهادات ، باب رقم ( ٢٧ ) . وهذا التعليق صحيح لأنه بصيغة الجزم . وراجع هدى الساري : ص ( ٤٤ ) .

( ٣ ) قال العيني في عمدة القاري : ٢٥٧ / ١٣ : وقد طول الشراح في معنى كلام هؤلاء ( طاووس وإبراهيم وشريح ) بحيث أن الناظر فيه لا يرجع بمزيد فائدة ، وحاصل معنى كلامهم أن المدعى عليه إذا حلف دفع المدعى باليمين ، ثم إذا أقام المدعى البيعة المرضية وهو معنى العادلة على دعواه ظهر أن يمين المدعى عليه كانت فاجرة أي كاذبة فسمع هذه البيعة العادلة أولى بالقبول من تلك اليمين الفاجرة فتسمع هذه البيعة ويقضى بها والله أعلم . أهـ .

( ٤ ) السنن الكبرى : ١٨٢ / ١٠ في الشهادات ، باب البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة .

إسناده : ضعيف ، فيه شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي وهو صدوق يخطئ كثيرا .

( ٥ ) المصنف : ٥٠٣ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب الرجل يحلف فينكل عن اليمين . إسناده : صحيح رواه كلهم ثقات .

( ٦ ) ولفظه " أن ابن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم ، فوجد به المشتري عيبا فخاصمه إلى عثمان ، فقال له عثمان : بعته بالبراءة ، فأبى أن يحلف ، فردّه عثمان عليه " المصنف : ٥٠٤ / ٦ وإسناده صحيح .

( ٧ ) من طريق شريح : " نكل رجل عنده عن اليمين فقضى عليه ، فقال الرجل : أنا أحلف ، فقال شريح : قد مضى قضائي " .

وعن الشعبي " أنه قضى بالنكول " مختصر وفيه قصة . وإسناده صحيح .

عثمان نحوه<sup>(١)</sup>، وقال : لا نعلم له مخالفا من الصحابة ، ولا منكرًا عليه ، قاله في مشكل الآثار<sup>(٢)</sup>.  
 ويعارضه ما روى عبد الملك بن حبيب<sup>(٣)</sup> في "الواضحة"<sup>(٤)</sup> أنا أصبغ<sup>(٥)</sup> ، عن ابن وهب ،  
 عن حيوة بن شريح : " أن سالم بن غيلان<sup>(٦)</sup> التجيبي أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

( ١ ) ولفظه عن عبد الله بن عون من أهل فلسطين قال : " أمرت امرأة وليدة لها أن  
 تضطجع عند زوجها ، فحسب أنها جاريته ، فوقع عليها ، وهو لا يشعر ، فقال عثمان :  
 أحلفوه أنه ما شعر ، فان أبى أن يحلف فارجموه ، وان حلف فاجلدوه مائة جلدة  
 واجلدوا امرأته مائة جلدة ، وأجلدوا الوليدة الحد " . وهو في نصب الراية :  
 ٠١٠١/٤

( ٢ ) وأنظر المختصر من المشكل ص ( ٢٣٦ ) في باب اقتطاع الحق باليمين .  
أسناده : حسن .

( ٣ ) عبد الملك بن حبيب ، الأندلسي ، أبو مروان الفقيه ، المشهور ، صدوق ، ضعيف  
 الحفظ ، كثير الغلط ، من كبار العاشرة ، مات سنة ( ٢٣٩ ) / تمييز .  
 أنظر الميزان : ٢ / ٦٥٢ ، التهذيب : ٦ / ٣٩٠ ، لسان الميزان : ٤ / ٦٠ ، التقريب :  
 ١ / ٥١٨ ، كشف الظنون : ( ١٩٩٦ / ٢ ) .

( ٤ ) الواضحة في أعراب القرآن ( لم أجد هذا الكتاب ) ، وقد نقل عنه الحافظ في تلخيص  
 الحبير : ٤ / ٢١٠ رقم ( ٢١٤٣ ) .

أسناده : ضعيف لأجل عبد الملك بن حبيب وهو صدوق ضعيف الحفظ كثير  
 الغلط واكتفى الحافظ في التلخيص : ٤ / ٢١٠ بقوله وهذا مرسل .

( ٥ ) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد الأموي مولا هم ، الفقيه المصري ، أبو عبد الله ، ثقة ،  
 مات مستترا أيام المحنة ( أي عند ما حمل العلماء على القول بخلق القرآن ، التي  
 أثبتت في زمن المأمون ، وانتهت في زمن المعتصم ) سنة ( ٢٢٥ ) / خ د ق س .  
 تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤٥٧ ، التهذيب : ١ / ٣٦١ ، التقريب : ١ / ٨١ .

( ٦ ) سالم بن غيلان ، التجيبي المصري ، ليس به بأس ، من السادسة ، مات سنة ( ١٥٣ ) / د ت س  
 أنظر الميزان : ٢ / ١١٣ ، التهذيب : ٣ / ٤٤٢ ، الكاشف : ١ / ٣٤٥ ، التقريب :  
 ١ / ٢٨١ .

( ٧ ) التجيبي : بضم التاء المعجمة باشتين من فوقها وكسر الجيم وتسكين الياء تحتها  
 نقطتان وفي آخرها ياء موحدة - هذه النسبة إلى تجيب ، وهو اسم أم عسدي  
 وسعد ابني أشرس بن شبيب بن السكون ، نسب والدهما إليها ، وإلى محلة بمصر .  
 أنظر اللباب : ١ / ٢٠٧ .

قال : من كانت له طلبية عند أحد ، فعليه البيئة ، والمطلوب أولى باليمين ، فان نكل<sup>(١)</sup> حلف الطالب ، وأخذ " وهذا مرسل . وما أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> ، عن ابن عمر : " أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق " فيه محمد بن مسروق لا يعرف واسحاق بن الفرات<sup>(٤)</sup> مختلف فيه . ورواه تمام في فوائده<sup>(٥)</sup> من طريق أخرى عن نافع .

( ٩٤١ ) حديث : " البيئة على المدعى " تقدم .

( ٩٤٢ ) حديث : " الحضرمي " تقدم .

( ٩٤٣ ) حديث : " قضى بشاهد ويمين " أخرجه مسلم<sup>(٦)</sup> ، وأبو داود<sup>(٧)</sup> .

- ( ١ ) النكل : بالتحريك من التنكيل ، وهو المنع والتحتية عما يريد ، يقال : وقد نكل عن الأمر ينكل ، اذا امتنع ، ومنه النكول في اليمين ، وهو الامتناع منها ، وترك الاقدام عليها . أنظر النهاية : ١١٧/٥ ، القاموس المحيط : ٤ / ٦٠ .
- ( ٢ ) السنن : ٢١٣/٤ في الأقضية والأحكام . ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٤ / ١٠٠ في الأحكام ، باب ولد الزنا شر الثلاثة ، والبيهقي : ١٨٤/١٠ .
- اسناد : ضعيف ، قال الحافظ : فيه محمد بن مسروق لا يعرف ، واسحاق بن الفرات مختلف فيه ، ورواه تمام في فوائده من طريق أخرى عن نافع ، اهـ . تلخيص الحبير : ٤ / ٢٠٩ رقم ( ٢١٣٩ ) . وأما الحاكم فقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي فقال : لا أعرف محمدا وأخشى أن يكون الحديث باطلا ، اهـ
- ( ٣ ) محمد بن مسروق ، قال ابن القطان : لا يعرف ، وذكر أبو حاتم وغيره أن سليمان بن عبد الرحمن الراوى عن محمد بن مسروق كان كثير الرواية عن المجاهيل ، ونقل الذهبي : عن عبد الحق أنه ضعف حديث ابن عمر المذكور بإسحاق بن الفرات ، وأما محمد بن مسروق فهو كندى ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال كوفي كان على قضاء مصر .

أنظر الجرح والتعديل : ١٠٤/٨ ، لسان الميزان : ٣٧٩/٥ .

( ٤ ) اسحاق بن الفرات بن الجعد ، التجيبي ، أبو نعيم البصرى ، صدوق فقيه ، من

التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٤ ) / م .

الميزان : ١٩٥/١ ، التهذيب : ٢٤٦/١ ، التقريب : ٦٠/١ ، خلاصة تذهيب

الكامل ص ( ٢٩ ) .

( ٥ ) ج ١ ص ٢٧٦ رقم ( ٤٥٩ ) اسناد : ضعيف فيه محمد بن مسروق لا يعرف .

( ٩٤١ ) ١١١/٢ تقدم في رقم ( ٩٣٥ ) .

( ٩٤٢ ) ١١١/٢ تقدم في رقم ( ٩٣٦ ) .

( ٩٤٣ ) ١١١ / ٢ .

( ٦ ) الصحيح ١٣٣٧/٣ في الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ( ٢ ) الحديث ( ١٧٢ ) .

( ٧ ) السنن رقم ( ٣٦٠٨ ) في الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد .



والنسائي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup> بهذا اللفظ من حديث ابن عباس. قال الامام الشافعي: هذا الحديث ثابت لا يردّه أحد من أهل العلم لو لم يكن فيسره غيره، مع أن معه غيره ممن يشده. وقال النسائي: اسناده جيد. وقال البزار<sup>(٥)</sup>: في الباب أحاديث حسان أصحابها حديث ابن عباس. وروى من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود<sup>(٦)</sup>، وحسنه الترمذي<sup>(٧)</sup>...

(١) في الكبرى له. كما في تحفة الأشراف: ١٨٧/٥.

(٢) السنن: ٧٩٣/٢ في الأحكام، باب القضاء بالشاهد واليمين (٣١) الحديث (٢٣٧٠).

(٣) هكذا في الأصل نسبة المخرج اليه وليس فيه، وكما لم ينسبه اليه الزيلعي في نصب الراية: ٩٦/٤. ورواه البيهقي: ١٠٠/١٦٧.

(٤) الأم: ٢٧٣/٦ في الدعوى والبيّنات، باب اليمين مع الشاهد.

ورواه أيضا الامام أحمد: ٢٤٨/١ و٣٢٣ و٣١٥ و٣٢٣ زاد في رواية: "انما ذاك في الأموال"، والطحاوي في شرح معاني الآثار: ١٤٤/٤ في القضاء والشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد، وابن الجارود في المنتقى ص (٣٣٥) رقم (١٠٠٦)، والدارقطني: ٤/٢١٤.

اسناده: رواه مسلم من طريق قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس لكن ذكر الترمذي في العلل الكبير: ١/٤٦٤ رقم الباب (٢١٧) عن البخاري: أن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، اهـ. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر: فأدخل بين عمرو بن دينار وابن عباس رجلا، وهو طاوس، قال: ومنهم من زاد جابر بن زيد. وأخرجه أبو داود من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار كذلك والشافعي من طريق معاذ بن عبد الرحمن، عن ابن عباس. قال في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص (٢٩٨): سمع عمرو بن دينار من ابن عباس. وقال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في اسناده، ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسان، اهـ. أنظر التمهيد: ١٥٣/٢. وقال الامام النووي في شرح صحيح مسلم: ٤/١٢: قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس. وقال البغوي في شرح السنة: ١٠/١٠٣ رقم (٢٥٠٢): هذا حديث صحيح.

(٥) راجع تلخيص الحبير: ٤/٢٠٥ رقم (٢١٣٢).

(٦) السنن رقم (٣٦١٠ و٣٦١) في الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد.

(٧) السنن: ٣٩٩/٢ في الأحكام، باب ماجاء في اليمين مع الشاهد (١٣) الحديث

(١٣٥٨). ورواه أيضا ابن ماجه: ٧٩٣/٢ في الأحكام، باب القضاء بالشاهد

وعد ابن الجوزي<sup>(١)</sup> في التحقيق من رواه فزادوا على عشرين صاحبيا ، منها حديث جابر عند أحمد<sup>(٢)</sup> ، والترمذي<sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> ، والبيهقي<sup>(٥)</sup> ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد الواحد مع يمين الطالب " قال الترمذي : ورواه الثوري وغيره ، عن جعفر ، عن أبيه مرسل ، وهو أصح ، وقيل : عن أبيه ، عن عيسى . وقال ابن أبي حاتم في العلل : عن أبيه ، وأبي زرعة : هو مرسل . وقال الدارقطني : كان جعفر ربما أرسله ، وربما وصله ، وقال الشافعي ، والبيهقي : عبد الوهاب وصله وهو ثقة انتهى من تخريج أحاديث الرافعي<sup>(٦)</sup> لابن الملقن وغيره بالحروف . ولم أقف على هذا المتن من حديث جابر فيما رأيت . ولفظ الترمذي ، وابن ماجه " قضى باليمين مع الشاهد " ولفظ الترمذي في المرسل " قضى باليمين مع الشاهد الواحد " وباللفظ الأول أخرجه أحمد ، وليس هذا حديث الكتاب [ روح جاما<sup>(٧)</sup> ] قال الطحاوي<sup>(٨)</sup> : إنه

=== واليمين ( ٣١ ) الحديث ( ٢٣٦٨ ) . ولفظه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد " .

إسناده : قال الترمذي : حسن غريب ، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هو صحيح ، ورواه البيهقي : ١٠٠ / ١٦٩ من حديث مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، ونقل عن أحمد : أن حديث الأعرج ليس في الباب أصح منه . أنظر التلخيص : ٤ / ١٩٢ رقم ( ٢١٠٢ ) . وحسنه ابن عبد البر في التمهيد : ٢ / ١٥٣ . وأنظر علل ابن أبي حاتم : ١ / ٤٦٩ رقم ( ١٤٠٩ ) .

( ١ ) وعنه الحافظ في التلخيص : ٤ / ٢٠٦ رقم ( ٢١٣٣ ) .

( ٢ ) المسند : ٣ / ٣٠٥ .

( ٣ ) السنن : ٢ / ٤٠٠ في الأحكام ، باب ( ١٣ ) الحديث ( ١٣٥٩ ) .

( ٤ ) السنن : ٢ / ٧٩٣ في الأحكام ، باب ( ٣١ ) الحديث ( ٢٣٦٩ ) .

( ٥ ) السنن الكبرى : ١٠ / ١٧٠ ، ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٣٦ ) ،

رقم ( ١٠٠٨ ) .

إسناده : حسنه ابن عبد البر في التمهيد : ٢ / ١٥٣ ، وقال الترمذي : رواه الثوري وغيره عن جعفر عن أبيه مرسل ، وهو أصح ، وقيل : عن أبيه عن علي أخرجه الدارقطني ٤ / ٢١٢ . وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة : هو مرسل ، وقال الدارقطني في العلل : كان جعفر ربما أرسله ، وربما وصله ، وقال الشافعي والبيهقي : عبد الوهاب وصله وهو ثقة . راجع التلخيص : ٤ / ٢٠٦ رقم ( ٢١٣٣ ) .

( ٦ ) تلخيص الحبير : ٤ / ٢٠٦ رقم ( ٢١٣٣ ) ، ونصب الراية : ٤ / ١٠١٩١٠٠ .

( ٧ ) هكذا في الأصل ولا مفهوم لذلك والله أعلم ، ولعله أراد أن يقول وما جاء قال الطحاوي . الخ .

( ٨ ) شرح معاني الآثار : ٤ / ١٤٥ في القضاء والشهادات ، باب القضاء باليمين مع

لم يبين من المستحلف . وقال الترمذى : سألت البخارى ، فقال : لم يسمع عمرو بن دينار هذا الحديث من ابن عباس . فان قلت روى ابن ماجه <sup>(٢)</sup> من حديث سرق <sup>(٣)</sup> " أن النسي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب " وأخرج الدارقطنى <sup>(٤)</sup> من حديث على " قضى بشهادة شاهد واحد ، ويمين صاحب الحق " وأخرج البيهقى <sup>(٥)</sup> ، عن على

== الشاهد . وتام كلامه قال : وأما حديث ابن عباس فمفكر ، لأن قيس بن سعد ، لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشئ ، فكيف يحتجون به فى مثل هذا ؟ . وأما حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر ، فان عبد الوهاب رواه كما ذكرتم . وأما الحفاظ ، مالك ، وسفيان الثورى ، وأمثالهما فرووه ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن النسي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكروا فيه جابرا وأنتم لا تحتجون بعبد الوهاب فيما يخالف فيه الثورى ومالك ، ثم لو لم ينازع فى طريق هذا الحديث ، وسلمت على هذه الألفاظ التى قد رويت عليها ، لكانت محتملة للتأويل الذى لا يقوم لكم بمثلها معه الحجة . وذلك أنكم ، انما رويت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " قضى باليمين مع الشاهد الواحد " ولم يبين فى الحديث ، كيف كان ذلك السبب ولا المستحلف من هو ؟ ، اهـ . قلت : الحديث صحيح وقد تقدم الكلام عليه .

( ١ ) العلل الكبير : ١ / ٤٦٤ فى الأحكام ، باب ما جاء فى اليمين مع الشاهد رقم الباب ( ٢١٦ ) .

( ٢ ) السنن : ٢ / ٧٩٣ فى الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ( ٣١ ) الحديث ( ٣٣٧ ) .

ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ١٠ / ١٧٢ .

اسناده : ضعيف لجهالة الراوى عن سرق قال : عن رجل من أهل مصر عن سرق .

وقال البوصيرى فى الزوائد : التابعى مجهول . ولم يخرج لسرق هذا غير هذا الحديث الذى أخرجه المصنف ، اهـ . قلت : ويغنى عنه حديث ابن عباس وغيره ما تقدم .

( ٣ ) سرق : بالضم وتشديد الراء ، وصب العسكرية تخفيفها ، ابن أسد الجهنى ، وقيل

غير ذلك فى نسبه ، صحابى سكن مصر ، ثم الاسكندرية . ق .

أنظر أسد الغابة : ٢ / ٢٦٦ ، الاصابة : ٤ / ١٣٠ ، التهذيب : ٣ / ٤٥٦ ، التقريب :

١ / ٢٨٥ .

( ٤ ) السنن : ٤ / ٢١٢ فى الأقضية والأحكام ، والبيهقى : ١٠ / ١٧٠ .

اسناده : قال الحافظ الزيلعى : وهذا اسناد منقطع ، فان محمد بن على بن الحسين لم

يدرك جد أبيه على بن أبى طالب ، وقد أطال الدارقطنى الكلام على هذا الحديث

فى كتاب العلل ، وقال : وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث ، وربما وصله

عن جابر ، لأن جماعة من الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر ، والقول قولهم ، لأنهم

زادوا ، وهم ثقات ، وزيادة الثقة مقبولة ، اهـ . نصب الراية : ٤ / ١٠٠ .

( ٥ ) السنن الكبرى : ١٠ / ١٧٣ فى الشهادات ، باب القضاء باليمين مع الشاهد . =====

" أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يقضون بشهادة الشاهد الواحد ويمين المدعى ". قلت : لا يرد شيء من هذا على الطحاوى لأنه لم يخرج هذا الأحاديث . وفي سند ابن ماجه عبد الله بن يزيد <sup>(١)</sup> مولى المنبعت ، عن رجل من أهل مصر وهو مجهول ، وهم لا يقبلون مثل هذا . وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> بدون ذكر " الطالب " ولم يروه ابن ماجه الا من طريقه ، وأما حديث الدارقطني فمنقطع لأنه من رواية جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي ، وقد أطال الدارقطني الكلام عليه في العلل ، ورده الى حديث جابر ، وأما الأخير ففيه طلحة بن زيد الرقي ، وضاع ، وإبراهيم بن أحمد بن مروان <sup>(٣)</sup> فيه مقال ، والله أعلم .

( ٩٤٤ ) قوله : " مختلفة بين السلف " قلت :

=== ورواه الدارقطني : ٢١٥ / ٤ في الأقضية والأحكام . من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عنه .

اسناد : منقطع كما تقدم آنفا . وفيه علة أخرى فيه طلحة بن زيد الرقي وهو متروك ، وإبراهيم بن أحمد بن مروان ليس بالقوى . قلت : والحديث ضعيف بهذا الاسناد لا يصلح للاحتجاج به .

( ١ ) عبد الله بن يزيد المدني ، مولى المنبعت ، بنون وموحدة وآخره مثله ، صدوق ، من الثالثة / دسوق . الميزان : ٥٢٦ / ٢ ، التهذيب : ٨٠ / ٦ ، التقريب : ١ / ٤٦٢ .  
( ٢ ) المصنف : ٢٤٣ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب شهادة شاهد مع يمين الطالب . من طريق يزيد بن هارون ، قال : حدثنا جويرية بن أسماء ، عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أهل مصر ، عن سرق : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة شاهد مع يمين " ، اهـ . وفي سياق ابن ماجه " ويمين الطالب " . بزيادة " الطالب " .

( ٣ ) إبراهيم بن أحمد بن مروان ، روى الحاكم عن الدارقطني قال : ليس بالقوى . مات قبل التسعين ومائتين . الميزان : ١٧ / ١ ، اللسان : ٢٧ / ١ .

( ٩٤٤ ) ١١١ / ٢ . وتتمة الكلام قال : وما روى " أنه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين " فمردود لوجوه : أحدها : أنه مخالف للكتاب لأنه تعالى أوجب الحق للمدعى بشهادة رجلين ، ونقله عند عدمهما الى شهادة رجل وامرأتين ، والثاني : أنه ورد في حادثة عامة مختلفة بين السلف ، فلو كان ثابتا لارتفع الخلاف . الثالث : أنه خبر آحد ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " البينة على المدعى " مشهور قريب من التواتر فلا يعارضه ، لأن خبر الأحاد اذا ورد معارضا للخبر المشهور يرد . الرابع : رده أئمة الحديث كيهي بن معين وغيره . الخ .  
( ٤ ) بعد قوله : " قلت " بياض في الأصل يزيد عن سطر واحد .

( ٩٤٥ ) قوله : " رده أثمة الحديث كيحيى بن معين ، وغيره " قلت : أما يحيى بن معين ، فقال الدورى <sup>(١)</sup> فى تاريخ يحيى عنه : ليس هذا الحديث بمحفوظ <sup>(٢)</sup> . وأما غيره <sup>(٣)</sup> .

( ٩٤٦ ) قوله : " روى عن معمر سمعت الزهرى ، يقول : القضاء بالشاهد واليمين بدعة ، وأول من قضى به معاوية " . وأخرجه ابن أبى شيبة <sup>(٤)</sup> من وجه آخر : ثنا حماد ابن خالد <sup>(٥)</sup> ، عن ابن أبى نئب ، عن الزهرى ، قال : " هى بدعة ، وأول من قضى بها معاوية " وأخرجه الطحاوى <sup>(٦)</sup> من وجه آخر ثنا : وهبان <sup>(٧)</sup> ، ثنا

( ٩٤٥ ) ١١٢ / ٢ .

( ١ ) هو عباس بن محمد بن حاتم الدورى ، أبو الفضل البغدادى ، صاحب يحيى بن معين ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ( ٢٧١ ) وقد بلغ ثانيا وثلاثين سنة / م . أنظر تاريخ بغداد : ١٤٤ / ٢ ، تذكرة الحفاظ : ٥٧٩ / ٢ ، طبقات الحفاظ ص ( ٢٦١ ) ، التقريب : ٣٩٩ / ١ .

( والدورى ) : بضم الدال وسكون الواو وفى آخرها راء - هذه النسبة الى أمكنة وصناعة ، فأما الأمكنة فمنها النسبة الى الدور ، وهى محلة ببغداد ينسب اليها خلق كثير ، وأما النسبة الى الصناعة ، انما نسب الى بيع الدور . أنظر اللباب : ٥١٣ / ١ .

( ٢ ) قال يحيى : حديث ابن عباس " أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين " . ليس بمحفوظ . التاريخ : ج ١ ص ٢٧١ .

( ٣ ) وبعد قوله " وأما غيره " بياض فى الأصل .

( ٩٤٦ ) ١١٢ / ٢ .

( ٤ ) المصنف : ٢٩٨ / ٧ فى البيوع والأقضية ، باب من كان لا يرى شاهدا ويمينا ، وابن حزم فى المحلى : ج ١ ص ٥٨٤ ، المسألة ( ١٧٩٠ ) .

اسناده : رواه ثقات ، وقال ابن التركمانى فى الجوهر النقى : ١٧٥ / ١ : وهذا السند على شرط مسلم وفى مصنف عبد الرزاق : ثنا معمر سألت الزهرى عن اليمين مع الشاهد ، فقال : هذا شئ أحدثه الناس لا بد من شاهدين ، وفى الاستذكار هو الأشهر عن الزهرى ، اهـ .

( ٥ ) حماد بن خالد الخياط ، القرشى ، أبو عبد الله البصرى ، نزيل بغداد ، ثقة أسمى ، من التاسعة / م . أنظر الكاشف : ٢٥١ / ١ ، التهذيب : ٧ / ٣ ، التقريب : ١٩٧ / ١ خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٩١ ) .

( ٦ ) شرح معانى الآثار : ١٤٨ / ٤ فى القضاء والشهادات ، باب القضاء باليمين مع الشاهد . اسناده : صحيح رواه كلهم ثقات .

( ٧ ) اسمه وهب بن بقية بن عثمان الواسطى ، أبو محمد ، يقال له وهبان ، ثقة من العاشرة ، =====

(١) أبو همام، ثنا ابن المبارك، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري " أن معاوية أول من قضى باليمين مع الشاهد، وكان الأمر على غير ذلك " (٢).

=== مات سنة ( ٢٣٩ ) وله خمس أو ست وتسعون سنة . / م د س .

أنظر التاريخ الكبير: ١٧٠ / ٨، والتاريخ الصغير: ٣٧١ / ٢، الجرح: ٢٨ / ٩،

الكاشف: ٢٤٣ / ٣، التهذيب: ١٥٩ / ١١، التقريب: ٣٣٧ / ٢.

( ١ ) اسمه محمد بن محبوب، بموحدتين، وزن محمد، القرشي، أبو همام الدلال البصري

ثقة، من العاشرة، مات سنة ( ٢٢١ )، وذكر الحاكم أن البخاري روى له، فوههم

الحاكم . / د س ق . الكاشف: ٩٣ / ٣، التهذيب: ٤٢٧ / ٩، التقريب: ٢٠٤ / ٢.

( ٢ ) فائدة: جوز بعض أهل العلم القضاء للمدعي بالشاهد الواحد مع اليمين فسي

الأموال، وهو قول أجلة الصحابة، وأكثر التابعين، منهم أبو سلمة بن عبد الرحمن،

وسليمان بن يسار، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامل الكوفة: أن أقض باليمين مع

الشاهد، وبه قال فقهاء الأمصار، وإليه ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق

وذهب بعض أهل العلم إلى أن القضاء بالشاهد واليمين لا يجوز، حكى ذلك

عن الشعبي والنخعي، وأصحاب الرأي، والأوزاعي قالوا: لا يقضى بشاهد ويمين،

وقال محمد بن الحسن: من قضى بالشاهد واليمين نقضت حكمه لأن الله تعالى

قال: " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان "

( سورة البقرة، الآية: ٢٨٢ ) فمن زاد في ذلك فقد زاد في النص والزيادة

في النص نسخ ولأنه عليه السلام قال: " البينة على المدعي واليمين على من أنكر "

فحصر اليمين في جانب المدعي عليه كما حصر البينة في جانب المدعي .

وقال الامام البغوي: والشهادات مختلفة العراتب، فالزني لا يثبت بأقل من

أربعة من الرجال العدول لقوله تعالى: " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا

بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " ( سورة النور، الآية: ٤ )، والعقوبات

بأجمعها لا تثبت بأقل من رجلين عدلين، أما غير العقوبات، فإن لم يكن

المقصود المال، وهو ما يطلع عليه الرجال غالباً، فلا يثبت أيضاً إلا برجلين عدلين،

وذلك مثل النكاح والرجعة والطلاق ونحو ذلك، وإن كان ما يطلع عليه النساء

غالباً، فيثبت بشهادة رجلين، ورجل وامرأتين، وأربع نسوة، وذلك مشـ

الولادة والبراءة، والحيف ونحو ذلك .

أنظر شرح السنة: ١٠٤ / ١٠، المغني لابن قدامة: ١٥٢ و ١٥١ / ٩، شرح

فتح القدير: ٤٤٦ / ٦، وما بعده، المبدع شرح المقنع: ٢٥٤ / ١٠ وما بعده.

## \* فصل (١) \*

(٩٤٧) حديث : " من كان حالفا فليحلف بالله أوليد ر " أورده هنا وفي الأيمان .  
وبهذا اللفظ أورده في الهداية<sup>(٢)</sup> ، ولم يخرج المخرجون<sup>(٣)</sup> به ، وإنما ذكروا ما في  
الصحيحين<sup>(٤)</sup> عن [ ابن<sup>(٥)</sup> ] عمر رفعه " فمن كان حالفا فليحلف بالله أوليصة " .  
(٩٤٨) " من حلف على يمين صبر<sup>(٦)</sup> ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه  
غضبان " . متفق عليه<sup>(٧)</sup> من حديث عبد الله بن مسعود ، والأشعث بن قيس ولفظ :

(١) هكذا في الأصل ، وليس قوله " الفصل " عند هذا الحديث ، وإنما يأتي قريبا .

(٩٤٧) ١١٣/٢ .

(٢) شرح فتح القدير : ٣٥٦/٤ في كتاب الأيمان ، باب ما يكون يمينا وما لا يكون يمينا .

(٣) نصب الراية : ٢٩٥/٣ ، والدرية : ٩٠/٢ رقم (٦٢٦) .

(٤) رواه البخاري : ٢٨٧/٥ في الشهادات ، باب كيف يستحلف (٢٦) الحديث

(٢٦٧٩ و ٣٨٣٦ و ١٠٨ و ٦٦٤٦ و ٦٦٤٨) .

ومسلم : ١٢٦٧/٣ في الأيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١) ،  
الحديث (٣) (١٦٤٦) ، ورواه أيضا أبو داود رقم (٣٢٤٩) في الأيمان والنذور ،  
باب كراهية الحلف بالآباء . والترمذي : ٤٥/٣ في النذور ، باب إكراهية الحلف  
بغير الله (٧) الحديث (١٥٧٣) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٤/٢ و ٥ في  
الأيمان والنذور ، باب التشديد في الحلف بغير الله تعالى . والدارمي : ١٨٥/٢  
في النذور والأيمان ، باب النهي عن أن يحلف بغير الله ، والموطأ : ٤٨٠/٢ في  
النذور والأيمان ، باب جامع الأيمان ، والامام أحمد : ١١/٢ و ١٧ و ١٤٢ من حديث  
عبد الله بن عمر وأوله " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك عمر بن الخطاب  
وهو يسير في ركب ، وهو يحلف بأبيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .. " فذكره .  
أسناده : متفق عليه .

(٥) سقط من الأصل والمثبت من النسخ المطبوعة .

(٩٤٨) ١١٣/٢ .

(٦) قوله : " من حلف على يمين صبر " هو بإضافة يمين الى صبر ، ويمين الصبر هي

التي يحبس الحالف نفسه عليها ، وتسمى هذه ، اليمين الغموس .

أنظر : مسلم بشرح النووي : ٢ / ١٦٠ ، وفتح الباري : ٥٥٩/١١ ، وشرح

السنة : ١٠٠/١٠ .

(٧) رواه البخاري : ٥٥٨/١١ في الأيمان والنذور ، باب رقم (١٧) الحديث (٦٦٧٦ و

٦٦٧٧) . ومسلم : ١٢٣ و ١٢٢/١ في الأيمان ، باب وعيد من أقتطع حق مسلم



" من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان "

( وعزاه بعضهم للبخارى ولم أره فى نسختى والله أعلم ) (١) وتقدم معناه . وفى الباب : ١/١٥٩  
عن أبى أمامة الحارثي (٢) " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من اقتطع حق امرئ مسلم  
بيمينه ، فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة ، فقال رجل : وان كان شـيـثا  
يسيرا ؟ قال : وان كان قضيا من أراك (٣) . . . . .

=== بمين فاجرة بالنار ( ٦١ ) الحديث ( ٢٢٠-٢٢٢ ) ( ١٣٨ ) ، ورواه أيضا أبو داود  
رقم ( ٣٢٤٣ ) فى الأيمان والنذور ، باب فيمن حلف يمينًا ليقطع بها مالا لأحد ،  
والترمذى : ٢٩٢ / ٤ فى تفسير القرآن ، سورة آل عمران الحديث ( ٤٠٨٢ ) وقال :  
حسن صحيح ، وابن أبى شيبه : ٢١٩ / ٦ وج ٧ ص ١ فى البيوع والأقضية ، باب  
فى الرجلين يختصمان فيدعى أحدهما على الآخر الشيء ، على من تكون اليمين ؟ وباب  
الرجل يحلف على اليمين الفاجرة ، والامام أحمد : ٤٤٢ / ١ و ٢١٢ / ٥ ، والبيهقى :  
٢٥٣ / ١٠ .

اسناده : متفق عليه .

وسبب ورود هذا الحديث عن ابن مسعود أنه لما حدث بهذا الحديث فى مجلسه  
دخل الأشعث بن قيس ، فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ، قالوا : كذا وكذا ، قال :  
صدق نبيّ نزلت كان بينى وبين رجل أرض باليمين ، فخاصته الى الرسول صلى الله  
عليه وسلم ، فقال : هل لك بينة ؟ قلت : لا ، قال : فيمينه ، قلت : اذن يحلف ، فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : من حلف فذكره ، فنزلت : " ان الذين  
يشترون بعهد الله وأيمانهم " الآية ( سورة آل عمران ، الآية ٧٧ ) . أنظر البيان  
والتعريف : ٢١٣ / ٣ .

( ١ ) مابين القوسين من النسخة المدنية ، وأما فى الأصل فيوجد بعض رسم الكتابة  
ولكنها غير واضحة ولا يمكن قراءتها ، ثم لا يبلغ هذا المقدار الذى مابين القوسين  
قوله ( وعزاه بعضهم للبخارى . . الخ ) قلت : والحديث فى البخارى ، رقم  
الحديث ( ٧١٨٤ و ٧١٨٣ ) ج ١٣ / ١٧٨ فى الأحكام ، باب الحكم فى البئر ونحوه  
( ٣٠ ) والحديث رقم ( ٦٦٧٦ و ٦٦٧٧ ) فى الأيمان والنذور ، باب ( ١٧ ) ج ١١ / ٥٥٨ .  
( ٢ ) أبو أمامة البلوى ، حليف بنى حارثة ، اسمه ايامس ، وقيل عبد الله بن ثعلبة ، وقيل :  
ثعلبة بن عبد الله بن سهل ، صحابى ، له حديث / م ٤ .

أنظر الاستيعاب : ١٢٨ / ١١ ، أسد الغابة : ١٥٣ / ١ ، الاصابة : ١٨ / ١١ ،  
التقريب : ٢ / ٣٩٢ .

( ٣ ) قوله : " قضيا " أى عودا ، " من أراك " بالفتح شجرة معروفة . سنن النسائي  
بشرح السيوطى : ٢٤٦ / ٨ ، والنهاية : ٤٠ / ١ .

رواه أحمد (١) ، ومسلم (٢) ، وابن ماجه (٣) ، والنسائي (٤) . وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " الكبائر : الاشرار بالله ، وعقوق الوالدین ، وقتل النفس ، واليمين الغموس (٥) " .

(١) المسند : ٥ / ٢٦٠ .

(٢) الصحيح : ١٢٢ / ١ فى الايمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار

(١٦) الحديث (٢١٨) (١٣٧) .

(٣) السنن : ٢ / ٧٧٩ فى الأحكام ، باب من حلف على يمين فاجرة ليقطع بها مالا

(٨) الحديث (٢٣٢٤) .

(٤) السنن : ٨ / ٢٤٦ فى آداب القضاء ، باب القضاء فى قليل المال وكثيره .

ورواه أيضا الموطأ : ٢ / ٧٢٧ فى الاقضية ، باب ماجاء فى الحنث على منبر النبى

صلى الله عليه وسلم . والدارمى : ٢ / ٢٦٦ فى البيوع ، باب فمين اقتطع مال

امرى مسلم بيمينه . وابن أبى شيبة فى مصنفه : ٢ / ٢ فى البيوع والاقضية ،

باب الرجل يحلف على اليمين الفاجرة .

اسناده : رواه مسلم .

(٥) اليمين الغموس : " هى اليمين الكاذبة يقطع الرجل بها مال غيره " هذا التفسير

ورد فى صحيح البخارى : ١٢ / ٢٦٤ فى استتابة المرتدين ، باب (١) عقوب

حديث عبد الله بن عمرو . قلت : وما اليمين الغموس ؟ قال : الذى يقطع مال

امرى مسلم هو فيه كاذب . قال الحافظ : القائل عبد الله بن عمرو ، والمجيب

هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل من دون عبد الله بن

عمرو ، والمجيب هو عبد الله أو من دونه .

وقال الحافظ فى فتح البارى : ١١ / ٥٥٥ فى الايمان والندور ، باب (١٦) : الغموس :

بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخرها مهملة ، قيل سميت بذلك لأنها تغمس

صاحبها فى الاثم ثم فى النار ، اهـ . وفى بعض الأحاديث " اليمين الغموس

تدع الديار بلاقع " معناه : أن الله عز وجل يفرق شمل الحالف ويغير عليه

مأواه من نعمه ، وقيل : يفتر ويذهب ما فى بيته من المال . راجع شرح السنة :

ج ١ ص ٨٥ الحديث رقم (٤٤) . والحديث المذكور رواه البيهقى فى السنن

الكبرى : ١٠ / ٣٦٥ بسنده عن يحيى بن أبى كثير ومكحول عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : " . . . واليمين الصبر الفاجرة تدع الديار بلاقع "

واسناده جيد . ومن حديث أبى هريرة رواه الطبرانى فى الأوسط .

أنظر مجمع الزوائد : ٤ / ١٨٠ .

رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والبخارى<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وعن عبد الله بن أنيس<sup>(٤)</sup> الجهني<sup>(٥)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان من أكبر<sup>(٦)</sup> الكبائر الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، واليمين الغموس ، وما حلف حالف بالله يمين صبر ، فأدخل فيها [ مثل ] جناح بعوضة الا جعله الله نكته<sup>(٧)</sup> في قلبه الى يوم القيامة " رواه أحمد<sup>(٨)</sup>، والترمذي<sup>(٩)</sup>.

(١) رقم (٦٨٨٤) تحقيق أحمد شاكر. وهو في المسند : ٢٠١/٢.

(٢) الصحيح : ٥٥٥/١١ في الأيمان والنذور، باب اليمين الغموس (١٦) الحديث

٠ (٦٩٢٠٠٦٨٧٠٠٦٦٧٥)

(٣) السنن : ٨٩/٧ في تحريم الدم ، باب ذكر الكبائر، وج ٨ ص ٦٣ في القسامة،

باب ما جاء في كتاب القصاص ، ورواه أيضا الترمذي : ٣٠٣/٤ في تفسير سورة

النساء، الحديث رقم (٥٠١٠) ، والدارمي : ١٩١/٢ في الديات ، باب التشديد

في قتل النفس المسلمة، والطبري في تفسيره رقم (٩٢٢٢) ، والبغوي في شرح

السنة : ٨٥/١ رقم (٤٤) ، وأبو نعيم في الحلية : ٢٠٢/٧.

إسناده : رواه البخارى ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٤) عبد الله بن أنيس الجهني ، أبو يحيى المدني ، حليف الأنصار ، صحابي ، شهد العقبة

وأحدا ومات بالشام في خلافة معاوية ، سنة (٥٤) ووهب من قال سنة ثمانين / بخم ٤٠ .

أنظر الاستيعاب : ١٠٩/٦ ، أسد الغابة : ١١٩/٣ ، الإصابة : ١٥/٦ ، التقريب :

٠٤٠٢/١

(٥) الجهني : بضم الجيم وفتح الهاء وفي آخرها النون - هذه النسبة الى جهينة وهي

قبيلة من قضاة ، واسمه زيد بن ليث بن سويد بن أسلم بن الحاف بن قضاة نزلوا

الكوفة والبصرة ، ينسب اليها خلق كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

اللباب : ٣١٧/١

(٦) قوله " أكبر " سقط من الأصل ، والمثبت من المطبوع .

(٧) النكته : كالنقطة ، أى أثر قليل كالنقطة ، شبه الوسخ في المرأة والسيوف ونحوها ،

أنظر النهاية : ١١٤/٥ ، لسان العرب : ١٠١/٢ .

(٨) المسند : ٤٩٥/٣

(٩) السنن : ٣٠٣/٤ في التفسير ، في سورة النساء ، الحديث (٥٠٠٩) .

ورواه أيضا ابن حبان في صحيحه ( موارد الظمان ) ص ٢٨٩ رقم (١١٩١) .

والحاكم في المستدرک : ٢٩٦/٤ في الأيمان والنذور ، باب من أكبر الكبائر عقوق

الوالدين واليمين الغموس .

إسناده : قال الترمذي : حسن غريب ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد

ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي في تلخيصه .

( ٩٤٩ ) قوله : " للحديث " هو قوله : " من كان حالفا فليحلف بالله " .  
 ( ٩٥٠ ) حديث : " ابن صوريا <sup>(١)</sup> أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> ، عن البراء بن عازب ، قال :  
 قال : " مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودى محمداً <sup>(٣)</sup> [ مجلوداً <sup>(٤)</sup> ] فدعاهم ،  
 فقال : هكذا تجدون حد الزانى [ فى كتابكم <sup>(٥)</sup> ] قالوا : نعم ، فدعا رجلاً  
 [ من علمائهم <sup>(٦)</sup> ] فقال له : نشدتك بالله الذى أنزل التوراة على موسى أهكذا  
 تجدون حد الزانى فى كتابكم <sup>(٨)</sup> ؟ ...

( ٩٤٩ ) ١١٤/٢ . تقدم فى رقم ( ٩٤٧ ) .

( ٩٥٠ ) ١١٤/٢ .

( ١ ) ابن صوريا اليهودى اسمه عبد الله وكان أعلم من بقى منهم بالتوراة ، وكان أعور .  
 أنظر الجامع لأحكام القرآن : ١٧٧/٦ . ( سورة المائدة ، الآية : ٤١ ) ، وعسرون  
 المعبود : ١٣٨/١٢ .

( ٢ ) الصحيح : ٣/ ١٣٢٧ فى الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة فى الزنى ( ٦ )  
 الحديث ( ٢٨ ) ( ١٧٠٠ ) ، وهو حديث طويل والذي هنا الشطر الأول منه .  
 وفيه قصة ، وفيه أيضا الآيات الأربعة من سورة المائدة ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ .  
 ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٤٤٨ ) فى الحدود ، باب فى رجم اليهوديين ،  
 وابن ماجه : ٨٥٥/٢ فى الحدود ، باب رجم اليهودى واليهودية ( ١٠ ) الحديث  
 ( ٢٥٥٨ ) . والنسائى فى التفسير ، وفى الرجم ( فى الكبرى ) أنظر تحفة الأشراف :  
 ٢٣/٢ . والطبرى فى تفسير ( سورة المائدة ، الآية : ٤١ - ٤٤ ) الأحاديث رقم  
 ( ١١٩٢٢ ، ١٩٣٩ ، ١٢٠٢٢ ، ١٢٠٣٤ ، ١٢٠٣٦ ) ، والامام أحمد فى مسنده  
 ٢٨٦/٤ والبيهقى : ٢٤٦/٨ فى السنن الكبرى .

إسناده : رواه مسلم .

( ٣ ) محم : مسود الوجه ، من الحممة وهى الفحمة وجمعها حم . أنظر النهاية ١٤٤/١ ،

لسان العرب : ١٥٧/١٢ ، تاج العروس : ٢٦٢/٨ .

( ٤ ) قوله " مجلوداً " سقط من الأصل ، والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) سقط فى الأصل .

( ٦ ) سقط فى الأصل . والمثبت من المطبوع .

( ٧ ) نشدتك بالله : يقال نشدتك الله وأنشدتك الله وبالله ونشددتك الله وبالله

أى سألتك وأقسمت عليك أن ترفع نشيدى يعنى صوتى ، بأن تجيبنى وتطبنى دعوتى .

أنظر تهذيب اللغة : ٣٢٣/١١ ، لسان العرب : ٤٢٢/٣ ، تاج العروس : ٥١٤/٢ ،

عون المعبود : ١٣٥/١٢ .

( ٨ ) قال العلماء : هذا السؤال ليس لتقليد هم ولا لمعرفة الحكم منهم ، فانما هو

فقال: <sup>(١)</sup> اللهم لا ، ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك ، الحديث وأخرجه أبوداود <sup>(٣)</sup> ولفظه " فأتوه بابنئى <sup>(٤)</sup> سوريا ، فتشدهما كيف تجدان أمر هذين فى التوراة ؟ الحديث " رواه من حديث جابر . وأخرجه <sup>(٥)</sup> مرسل عن عكرمة " أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له : يعسنى لابن سوريا أن ذكركم بالله الذى نجاكم من آل فرعون ، الحديث " .

=== لا لزامهم بما يعتقدونه فى كتابهم ، ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى اليه أن الرجم فى التوراة الموجودة فى أيديهم لم يغيروه كما غيروا أشياء ، وأنه أخبره بذلك من أسلم منهم ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتبه . هـ سلم بشرح النووى :  
٢٠٨ / ١١

( ١ ) فى الأصل " قالوا " والتصويب من المطبوع .

( ٢ ) هكذا فى الأصل ، وهو كذا فى نصب الراية : ١٠٢ / ٤ باثبات " اللهم " وليس فى النسخة المطبوعة .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٤٥٢ ) فى الحدود ، باب رجم اليهوديين . من حديث جابر بن عبد الله وتام الحديث : " قال : نجد فى التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره فى فرجها مثل الميل فى المكحلة رجما ، قال : فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ قال : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره فى فرجها مثل الميل فى المكحلة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما " . قوله ٧ مثل الميل فى المكحلة والمكحال : الميل تكحل به العين من المكحلة ، قال ابن سيدة : المكحل والمكحال الآلة التى يكحل بها . أنظر لسان العرب : ٥٨٤ / ١١ .

إسناده : قال المنذرى : فى إسناده مجالدين سعيد ، وهو ضعيف ، اهـ .

مختصر سنن أبى داود : ٢٦٥ / ٦ . وقال الحافظ فى التقریب : ٢٢٩ / ٢ : ليس هو بالقوى ، وقد تغير فى آخر عمره . قلت : وهو ضعيف بهذا الإسناد .

( ٤ ) قال المنذرى فى مختصره : قوله : " بابنئى سوريا " لعله أراد عبد الله بن صورى - بضم الصاد ، وفتح الراء وقيل : بكسرها ، وكثانة بن صوريا - بضم الصاد ، وكسر الراء ، والد - فىكون قد ثناهما على لفظ أحدهما : أو يكون عبد الله أيضا يقال فيه : ابن صوريا ، اهـ . هكذا نقل الزيلعى فى نصب الراية : ١٠٢ / ٤ و ١٠٣ ولم أر فى نسختى المطبوعة من المختصر : ٢٦٥ / ٦ والله أعلم .

( ٥ ) أبوداود فى سننه رقم ( ٣٦٢٦ ) فى الأقضية ، باب كيف يحلف الذمى ؟ وتام الحديث : " وأقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام وأنزل عليكم المن والسلوى ، وأنزل عليكم التوراة على موسى ، أتجدون فى كتابكم الرجم ؟ قال : ذكرتنى بعظيم ، ولايسعنى أن أكذبك ، وساق الحديث " . إسناده : هذا مرسل ، ورواته ثقات .

( ٩٥١ ) قوله : " وروى أن عثمان افتدى يمينه ، وقال : أخاف أن يصيب الناس بلاء ، فيقولون : هذا بيمين عثمان " ذكره البيهقي <sup>(١)</sup> ، عن الشافعي بلاء ، ولفظه : " بلغني أن عثمان ردت عليه اليمين فافتداها بمال ، فقال أخاف أن يوافق قدر بلاء ، فيقال : هذا بيمينه " انتهى . وهذا يخالف ما في الكتاب ، فإنه هنا خاف على نفسه ، وفي الكتاب على الناس والله أعلم . وذكره البيهقي عن [ المستخرج ] لأبي الوليد <sup>(٢)</sup> باسناد صحيح عن الشعبي : " أن رجلا استقرض من عثمان سبعة آلاف [ درهم ] <sup>(٣)</sup> ، فلما تقاضاه ، قال له : إنما هي أربعة ، فخاصمه إلى عمر ، فقال : تحلف أنها سبعة آلاف ؟ فقال عمر : أنصفك ، فأبى عثمان أن يحلف ، فقال له عمر : خذ ما أعطاك " . وفي الباب : عن الأسود بن قيس ، عن رجل من قومه ، قال : " عرف حذيفة بغيره مع رجل فخاصمه ، فقضى لحذيفة بغيره ، وأن عليه اليمين ، فقال حذيفة : أفتدى يميني منك بعشرة دراهم ، فأبى ، فأوصله إلى أربعين ، فأبى ، فقال حذيفة : أظن أنني / لا أحلف على مالي ، فحلف عليه " أخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> ، وسعى الرجل حسان بن ثمامة <sup>(٥)</sup> .

( ٩٥١ ) ١١٦ / ٢

( ١ ) في كتاب المعرفة ج ٢ الورقة ٢٦٨ / أفي الشهادات ، وهو في نصب الراية ٤ / ١٠٥ .

( ٢ ) في الأصل عن " المخرج " بدل " المستخرج " والصواب كما أثبت ، وقال في نصب الراية : ٤ / ١٠٣ : في كتاب المستخرج لأبي الوليد ومعنى المستخرج عند المحدثين هو أن يأتي المصنف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب ، إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب . راجع تدريب الراوي : ١ / ١١٢ .

( ٣ ) اسمه حسان بن محمد القرشي أبو الوليد النيسابوري الشافعي الحافظ ، توفي سنة

( ٣٤٩ ) هـ . أنظر هدية العارفين : ١ / ٢٦٥ ، الرسالة المستطرفة ص ٢٢ .

( ٤ ) سقط من الأصل .

( ٥ ) السنن : ٤ / ٢٤٢ في الأقضية والأحكام . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ١٧٩ .

وقد رواه عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه عبد الرزاق في مصنفه : ٨ / ٢٠٢ رقم

( ١٦٠٥٥ ) . اسناده : سكت عنه الحافظ ، وحسان بن ثمامة لم يذكر فيه

جرح ولا تعديل ، وبقي رجال الاسناد ثقات .

( ٦ ) قال ابن أبي حاتم : حسان البجلي روى عن حذيفة ، وروى عنه الأسود بن قيس ،

سمعت أبي يقول ذلك ، اهـ . الجرح والتعديل : ٣ / ٢٣٤ .

وأخرج هو،<sup>(١)</sup> والطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> من طريق محمد بن جبير بن مطعم،<sup>(٣)</sup> عن أبيه " أنه فدى يمينه بعشرة آلاف درهم<sup>(٤)</sup> ثم قال : ورب هذا البيت لو حلفت لحلفت صادقا " وأخرج الطبراني،<sup>(٥)</sup> عن الأشعث بن قيس، قال : " لقد افتديت<sup>(٦)</sup> يميني مرة بسبعين ألف درهم " وقال عبد الرزاق،<sup>(٧)</sup> ثنا معمر : " سئل الزهري<sup>(٨)</sup> عن الرجل يقع عليه اليمين، فيريد أن يفتدي يمينه، فقال : كانوا يفعلون ذلك، وقد افتدى عبيد السهام<sup>(٩)</sup> الصحابي،

( ١ ) الدارقطني في سننه : ٢٤٣ / ٤ .

( ٢ ) المعجم : ج ١ ص ٤٨٥ رقم ( ٨٨٥ ) . وتامه : " وإنما شيء افتديت به يميني " .

اسناده : قال الزيلعي في نصب الراية : ١٠٤ / ٤ : ومعاوية بن يحيى هذا هو

الصدفي، ضعفه . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٨١ / ٤ وقال : رجاله

ثقات . وقال الحافظ في التقریب : ٢٦١ / ٢ : معاوية بن يحيى الصدفي ضعيف .

قلت : والحديث ضعيف بهذا الاسناد .

( ٣ ) محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل، النوفلي، ثقة عارف بالنسب، مكنى

الثالثة، مات على رأس مائة . ع .

أنظر طبقات ابن سعد : ٢٠٥ / ٥، سير أعلام النبلاء : ٥٤٣ / ٤، البداية والنهاية

٢٠٨ / ٩، التهذيب : ٩١ / ٩، التقریب : ١٥٠ / ٢ .

( ٤ ) سقط من الأصل .

( ٥ ) المعجم الكبير : ٢٠٤ / ١ رقم ( ٦٣٩ ) . وتام الحديث : " وذلك أني سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من اقتطع حق مسلم بيمين لقي الله وهو عليه

غضبان " .

اسناده : ضعيف، قال الحافظ الهيثمي : فيه عيسى بن المسيب البجلي وهو

ضعيف . مجمع الزوائد : ١٨١ / ٤ . قال يحيى والنسائي والدارقطني : عيسى بن

المسيب البجلي ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليس بالقوي، وتكلم فيه ابن حبان

وغيره . وقال أبو داود : هو قاضي الكوفة ضعيف . أنظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٢٣ .

( ٦ ) هكذا في الأصل وهو كذا في نصب الراية : ١٠٤ / ٤، وأما في النسخة المطبوعة

من المعجم ومجمع الزوائد " اشترت " بدل " افتديت " .

( ٧ ) المصنف : ٥٠٢ / ٨ رقم ( ١٦٠٥٤ ) .

اسناده : رواه ثقات .

( ٨ ) في الأصل " ثنا معمر عن الزهري سئل " والتصويب من المطبوع .

( ٩ ) اسمه عبيد بن سليم بن ضبيح بن عامر بن مجدعة بن جشم بن حارثة، شهد أحدا،

يعرف بعبيد السهام، وسمى بذلك لأنه كان قد اشترى من سهام خير ثمانية عشر

سهما، فسمى عبيد السهام .

أنظر الاستيعاب : ١٠٤ / ٧، أسد الغابة : ٣٥٠ / ٣، الاصابة : ٣٦٠ / ٦ .



ب عشرة آلاف ، وكان ذلك في أيام مروان ، وكان الصحابة متوافرون . وروى البخاري (١) من طريق أبي قلابة " أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسامة ، فذكر الحديث ، وفيه قصة القتل من هذيل ، قال : فأقسم تسعة وأربعون رجلا ، وفدى رجل منهم يمينه بالسيف درهم " . وروى ابن سعد في الطبقات (٢) من طريق مسروق " أنه افتدى يمينه بخمسين درهما " .

---

(١) الصحيح : ٢٣٠ / ١٢ و ٢٣١ في الديات ، باب القسامة (٢٢) الحديث (٦٨٩٩) . مختصروهو حديث حديث طويل وفيه قصة العرنين ، وقصة القتل من هذيل .

إسناده : رواه البخاري ، وقال الحافظ في الفتح : ٢٤٢ / ١٢ : هي قصة موصولة بالسند المذكور إلى أبي قلابة ، لكنها مرسله لأن أبا قلابة لم يدرك عمر ، اهـ .

(٢) ج ٦ ص ٧٦ . من طريق قبيصة بن عقبة ، ثنا سفيان ، عن جابر ، عن الشعبي ، عنه به .

إسناده : ضعيف فيه جابر بن يزيد بن الحارث الجمفي وهو ضعيف تقدمت ترجمته .

## "فصل"

(٩٥٢) حديث : " اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وتراداً " قال المخرجون <sup>(١)</sup> أخرجه الحاكم <sup>(٢)</sup> من حديث محمد بن الأشعث <sup>(٣)</sup> " أن عبد الله بن مسعود باع للأشعث رقيقاً من رقيق الخمس <sup>(٤)</sup> بعشرين ألف درهم ، فأرسل عبد الله اليه <sup>(٤)</sup> في ثمنهم ، فقال : انما أخذتهم بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : ان شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمعته يقول : اذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة ، فالقول ما يقول رب السلعة ، أو يتتاركان <sup>(٥)</sup> قال الحاكم : صحيح . وأعل بالانقطاع بين محمد وبين ابن مسعود . وأخرجه أبو داود وابن ماجه بلفظ <sup>(٧)</sup> " اذا اختلف البيعان ، وليس بينهما بينة ، والمبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البايع أو يتراد ان البيع " . ورواه أحمد <sup>(٨)</sup> ، والدارمي <sup>(٩)</sup> ، والبزار <sup>(١٠)</sup> وفي لفظ :

(٩٥٢) ١٢٠/٢ .

(١) نصب الراية : ١٠٥/٤ ، والدرية : ١٧٢/٢ رقم (٨٤٣) .

(٢) المستدرک : ٤٥/٢ في البيوع ، باب اذا اختلف البيعان ، وابن الجارود ص ٢١٢

رقم (٦٢٥) .

اسناده : قال الحاكم : صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه .

قال ابن القطان : فيه انقطاع بين محمد بن الأشعث ، وابن مسعود ، ومع الانقطاع فعبد الرحمن بن قيس مجهول ، وكذا أبوه قيس ، وكذا جده محمد ، الا أنه أشهرهم ، وهو أبو القاسم الأشعث ، عداة في الكوفيين ، روى عنه مجاهد ، والشعبي ، والزهرى وروى عن عائشة ، وأما روايته عن ابن مسعود فنقطعة ، اهد . أنظر نصب الراية :

١٠٦٩٠٥/٤ .

(٣) محمد بن الأشعث بن قيس الكندي ، أبو القاسم ، الكوفي ، مقبول من الثانية ، ووهم

من ذكره في الصحابة ، مات سنة (٦٢) / دس .

أنظر الكاشف : ٢٢/٣ ، التهذيب : ٦٤/٩ ، التقريب : ١٤٦/٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

(٥) أو يتتاركان : معناه أو يتفاسخان العقد . أنظر معالم السنن : ١٥٠/٣ .

(٦) السنن رقم (٣٥١٢ و ٣٥١١) في البيوع ، باب اذا اختلف البيعان والمبيع قائم .

(٧) السنن : ٧٣٧/٢ في التجارات ، باب البيعان يختلفان (١٩) الحديث (٢١٨٦) .

(٨) المسند : ٤٦٦/١ .

(٩) السنن : ٢٥٠/٢ في البيوع ، باب اذا اختلف المتبايعان .

(١٠) ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ٢١٥٢٠/٣ في كتاب البيوع ، والبيهقي في السنن

الكبرى : ٣٣٣/٥ .

\* والسلعة قائمة بمعينها \* وأعل بأن عبد الرحمن<sup>(١)</sup> لم يسمع من أبيه ، وبأن محمد بن أبي ليلى ضعيف . قلت : أما الانقطاع فمختلف فيه ، فروى عن يحيى بن معين : أنه سماع أباه ، وفي رواية لم يسمع . وقال ابن المديني : لقي أباه ، وقال العجلي<sup>(٢)</sup> : يقال أنه لم يسمع منه ، فظاهر هذا الاتفاق على اللقي والاختلاف في السماع ، وهي طريقة مشهورة لا يضعف بمثلها ، وأما التضعيف فمجبور بأن الامام أبا حنيفة رواه ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، أخرجه الحارثي في المسند<sup>(٤)</sup> عنه / من طرق . ١/١٦٠ وأخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup> من حديث عن ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : \* اذا اختلف البيعان ، فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار \* وهذا مرسل ، وعون لم يدرك ابن مسعود . وأخرجه النسائي<sup>(٧)</sup> من وجه آخر بلفظ :

=== اسناده : للحديث طرق كثيرة فهو صحيح بمجموعها ان شاء الله تعالى وقد تولى المخرج فيما يلي تفصيل أقوال الحفاظ حوله .

( ١ ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي ، الكوفي ، ثقة ، من صفار الثانية ، مات سنة ( ٧٩ ) وقد سماع من أبيه ، لكن شيئا يسيرا . ع/ .

الميزان : ٥٧٣ / ٢ ، الكاشف : ١٧٢ / ٢ ، التهذيب : ٢١٥ / ٦ ، التقريب : ٤٨٨ / ١

( ٢ ) أنظر تاريخ يحيى بن معين : ٣٥١ / ٢ .

( ٣ ) قال شعبة : لم يسمع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه . أنظر التاريخ الصغير : ق ١ / ٧٤ .

( ٤ ) في مسنده وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ٣٠ .

ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ١٠ / ٢١٥ رقم ( ١٠٣٦٥ ) من طريق معين ابن عبد الرحمن به . والامام أحمد رقم ( ٤٤٤٦ ) من طريق عبد الرحمن بن مهدي به ولم يذكر عن أبيه فهو منقطع عنه .

( ٥ ) السنن : ٣٧١ / ٢ في البيوع ، باب ما جاء اذا اختلف البيعان ( ٤٣ ) الحديث

( ١٢٨٨ ) . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٦ / ٢٢٧ في البيوع والأقضية ،

باب في البيعين يختلفان . والبيهقي : ٣٣٢ / ٥ ، ومالك في الموطأ :

٦٧١ / ٢ بلاغا .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث مرسل . وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود .

( ٦ ) أي المشتري ، والبائع : ضد الشراء ، والبائع : الشراء أيضا ، وهو من الأضداد ، وابتاع :

الاشترى . أنظر لسان العرب : ٢٣ / ٨ .

( ٧ ) السنن : ٣٠٣ / ٧ في البيوع ، باب اختلاف المتبايعين في الثمن .

ورواه أيضا الدارقطني : ٣ / ١٩١٨ في البيوع ، والامام أحمد : ٤٦٦ / ٦ ، والحاكم

في المستدرج : ٤٨ / ٢ ، والبيهقي : ٣٣٢ / ٥ و ٣٣٣ .

" حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أتى في مثل هذا ، فأمر البائع أن يستحلف ، ثم يختار المبتاع فان شاء أخذ وان شاء ترك " . قال ابن عبد البر : <sup>(١)</sup> قد اشتهر هذا الحديث شهرة يستغنى بها عن السند . وقال ابن عبد الهادي : <sup>(٢)</sup> هو بمجموع طرقه حسن يحتاج به لكن في لفظه اختلاف انتهى . قلت : وهذه الألفاظ لم يذكر فيها " يتحالفان " بل ما يخالفه والله أعلم . ولم ينبه المخرجون على ذلك .

( ٩٥٣ ) حديث : " اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع " تقدم فسي الذي قبله . تنم : أخرج أبو داود <sup>(٣)</sup> ، وأحمد <sup>(٤)</sup> ، والحاكم <sup>(٥)</sup> عن أبي موسى " أن رجلين ادعيا بغيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث كل واحد منهما شاهدين ، فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين " قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال المنذرى : <sup>(٦)</sup> اسناده كلهم ثقات .

=== من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه .

اسناده : قال البيهقي : وهذا مرسل أيضا ، أبو عبيدة لم يدرك أباه .

( ١ ) قال الحافظ في تلخيص الحبير : ٣ / ٣١ رقم ( ١٣٢٢ ) : قال ابن عبد البر : هو منقطع الا أنه مشهور الأصل عند جماعة العلماء تلقوه بالقبول وينوا عليه كثيرا من فروعه ، وأعله ابن حزم في المحلى : ج ٩ ص ٣٢٤ المسألة ( ١٤٢٠ ) بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله ابن القطان بالجهرالة في عبد الرحمن وأبيه وجده . وأنظر أيضا نصب الراية : ٤ / ١٠٥ - ١٠٧ ، ومختصر سنن أبي داود : ٥ / ٣٣ - ١٦٤

رقم ( ٣٣٦٩ ) .

( ٢ ) التقيح ( الورقة ٢٨٤ و ٢٨٥ / أ / ب في مسائل ما يصح بيعه .

( ٩٥٣ ) ٢ / ١٢٠ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٦١٣ - ٣٦١٥ ) في الأقضية ، باب الرجلين يدعيان شيئا وليس لهما بينة .

( ٤ ) المسند : ٤ / ٤٠٢ .

( ٥ ) المستدرک : ٤ / ٩٥ في الأحكام .

ورواه أيضا النسائي : ٨ / ٢٤٨ في آداب القضاء ، باب القضاء فيمن لم تكن له بينة . وابن ماجه : ٢ / ٧٨٠ في الأحكام ، باب الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة

( ١١ ) الحديث ( ٢٣٣٠ ) ، والبيهقي : ١٠ / ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٥٨ .

اسناده : صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

( ٦ ) مختصر سنن أبي داود : ٥ / ٢٣٣ . وقال البيهقي : والحديث معلول عند أهل

الحديث مع الاختلاف في اسناده على قتادة . قلت : والحديث ورد من طريق

سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى =====

وأخرجه ابن حبان في صحيحه <sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة . وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> ثنا أبو الأحوص ، عن سماك عن تميم بن طرفة <sup>(٣)</sup> أن رجلين ادعيا فذكره . وأخرجه عبد الرزاق <sup>(٤)</sup> ثنا الثوري وإسرائيل ، عن سماك ، به ، وقال : <sup>(٥)</sup> هذا منقطع . ووصله الطبراني بذكر

== الأشعري ، وخالفه شعبة فقال : عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة ليس لأحد هما بينة فجعلهما بينهما نصفين موصولا ، ومرسلا ، وقد ذكر الاختلاف فيه البيهقي . راجع السنن الكبرى في الأرقام المشار إليها أعلاه ونيل الاوطار : ٣٣٩/٨ .

(١) موارد الظمان ص : ٢٩١ رقم (١٢٠١) . والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٨/١٠ . وعزاه الحافظ الزيلعي لاسحاق بن راهويه في مسنده . نصب الراية : ١٠٩/٤ . ولفظه : " أن رجلين ادعيا دابة ، فأقام كل واحد منهما شاهدين ، ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين " .

اسناده : قال الحافظ في الدراية : ١٧٨/٢ رقم (٨٤٥) : اسناده صحيح .

(٢) المصنف : ٣١٦/٦ في البيوع والأقضية ، باب في الرجلين يختصمان في الشيء فيقيم أحد هما بينته . ولفظه بالكامل : " أن رجلين ادعيا بغيرا ، فأقام كل واحد منهما البينة أنه له ف قضى به النبي صلى الله عليه وسلم أنه بينهما " . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢٨٦/٨ رقم (١٥٢٠٣١٥٢٠٢) ، والبيهقي : ٢٥٩/١٠ .

اسناده : وعزاه الزيلعي في نصب الراية : ١٠٩/٤ للبيهقي في كتاب المعرفة عن الحاكم بسنده عن أبي عوانة عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة ، وقال : هذا منقطع ، اهـ . وقال الحافظ في الدراية : ١٧٨/٢ رقم (٨٤٥) : هو مرسـل .

(٣) تميم بن طرفة - بفتح الطاء والراء والغاء - الطائي ، المسلي ، بضم الميم وسكون السين ( ينسب إلى مسيلة : بضم الميم وسكون السين ، ابن عامر : قبيلة من مذحج ) ثقة من الثالثة ، مات سنة (٩٥) م / د س ق .

أنظر الكاشف : ١٦٨/١ ، التهذيب : ٥١٣/١ ، التقريب : ١١٣/١ ، خلاصة تدهيب الكمال ص ٥٥ ، اللباب : ٢١١/٣ .

(٤) هكذا في الأصل ، قلت : وليس القائل ذلك عبد الرزاق إنما هو البيهقي كما تقدم عند الكلام في اسناده .

(٥) المعجم الكبير : ٢٢٥٢٢٤/٢ رقم (١٨٣٥١٨٣٤) بلفظ الأول . عن تميم بن طرفة عنه به .

اسناده : ضعيف . قال الحافظ في التلخيص : ٢١٠/٤ رقم (٢١٤٠) : ووصله الطبراني بذكر جابر بن سمرة فيه باسنادين ، في أحد هما حجاج بن أرطاة ، والراوى عنه سويد بن عبد العزيز ، وفي الآخر ياسين الزيات والثلاثة ضعفاء ، اهـ .

جابر بن سمرة وفي سنده ضعف . وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> عن أبي موسى : " أن رجلين ادعيا بعيرا ، أو دابة الى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيعة ، فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما " . وأخرج الطبراني<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة : " أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء كل واحد منهما بشهود عدول في عدة واحدة ، فساهم<sup>(٣)</sup> بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : اللهم أقض بينهما " . ورواه أبو داود في مراسيل سعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup> .

=== وأنظر أيضا الدراية : ١٧٨/٢ رقم ( ٨٤٥ ) .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٠٣/٤ : فيه ياسين الزيات وهو متروك .

( ١ ) السنن رقم ( ٣٦١٣ ) في الأقضية ، باب الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما بيعة .

إسناده : تقدم الكلام في إسناده قريبا . وقال الحافظ الزيلعي : وهذا المتن

مخالف للمتن الأول ، فإنه في الأول أقام كل واحد منهما البيعة . وفي الثاني لم

يقم أحد منهما بيعة . نصب الراية : ١٠٩/٤ .

( ٢ ) المعجم الأوسط وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٠٣/٤ .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣١٨/٦ في البيوع والأقضية باب في الرجلين

يختصمان في الشيء فيقيم أحدهما ببيئته ، والبيهقي : ٢٥٩/١٠ من جهة قتادة

عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة نحوه موقوفا .

إسناده : أورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٠٣/٤ وقال : رواه الطبراني في

الأوسط ، وفيه أسامة بن زيد القرشي وهو ضعيف ، اهـ . وقال الحافظ فـسـي

التلخيص : ٢١٠/٤ رقم ( ٢١٤٢ ) : وفيه شيخه علي بن سعيد الرازي وهو مسن

أوهامه . قلت : إسناده ابن أبي شيبة والبيهقي صحيح رواه ثقات .

( ٣ ) فساهم : أي أقرع بينهما . أنظر النهاية : ٤٢٩/٢ ، المختار : ص ٣١٩ .

( ٤ ) كتاب المراسيل ص ( ١٧ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٩/١٠ . بمثل

لفظ أبي هريرة المتقدم .

إسناده : مرسل صحيح رواه ثقات .

### فصل

( ٩٥٤ ) حديث : " أعتقها ولدها " أخرجه ابن ماجه <sup>(١)</sup> وسيأتي ان شاء الله سبحانه وتعالى في الاستيلاء .

فائدة : أخرج محمد رحمه الله في الأصل <sup>(٢)</sup> في هذا الفصل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط <sup>(٣)</sup> قال : " أبوت <sup>(٤)</sup> أمة فأنت بعض قبائل العرب ، فانتمت الى بعض قبائل العرب ، فتزوجها رجل ، فتذرت له ما في بطنها ، فجاء مولاه ، فرفع ذلك الى عمر رضى الله عنه ، فقضى بها لمولاه ، وقضى على أبي الولد أن يفدى ولده الفسلام بالفلام ، والجارية بالجارية " وأخرج عن الشعبي : " أن رجلا اشترى جارية من رجل ، فولدت منه أولادا ، فاستحقها رجل فرفع ذلك الى عمر رضى الله عنه ، فقضى بها لمولاه ، وقضى / بأولادها ١٦٠ ب / لمواليها ، وقضى للمشتري على البائع أن يفك أولاده بما غررها " . وأخرج ابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup>

( ٩٥٤ ) ١٢٤ / ٢

( ١ ) السنن : ٨٤١ / ٢ في العتق ، باب أمهات الأولاد ( ٢ ) الحديث ( ٢٥١٦ ) .  
من طريق أحمد بن يوسف ، عن أبي عاصم ، عن أبي بكر النهشلي ، عن الحسين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : " ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أعتقها ولدها " . ورواه أيضا الداقني في سننه :  
١٣١ / ٤ في كتاب المكاتب ، والحاكم في المستدرک : ١٩ / ٢ في البيوع ، والبيهقي :  
٣٤٦ / ١ . وابن سعد : ٢١٥ / ٨ ، وابن عدي في الكامل ٢٧٥ / ٢ في ترجمة  
أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة .

أسناده : قال الحافظ في الدراية : ٨٧ / ٢ رقم ( ٦٢١ ) : أسناده ضعيف .  
وقال الحافظ الزيلعي : والحديث معلول بابن أبي سبرة ، وحسين بن عبد الله ،  
فانهما ضعيفان . نصب الراية : ٢٨٧ / ٣ . وسيأتي المزيد من التوضيح في الاستيلاء .  
( ٢ ) قلت : لم أقف عليه في القسم الموجود من الأصل والله أعلم .  
( ٣ ) يزيد بن عبد الله بن قسيط ، بقاف ومهملتين ، مصغرا ، ابن أسامة الليثي ، أبو عبد الله  
المدني ، الأعرج ، ثقة من الرابعة ، مات سنة ( ١٢٢ ) وله تسعون سنة / ع .  
أنظر الجرح والتعديل : ٢٧٥ / ٩ ، سير أعلام النبلاء : ٢٦٦ / ٥ ، التهذيب :  
٣٤٢ / ١١ ، التقريب : ٣٦٧ / ٢ .

( ٤ ) أبق : الا باق : هرب العبيد ونذها بهم من غير خوف ولاكد عمل .

أنظر القاموس : ٢٠٨ / ٣ ، لسان العرب : ١٠ / ٣ .

( ٥ ) المصنف : ج ٦ ص ٢٨٨ في البيوع والأقضية ، في الأمة تزعم أنها حرة .

وج ٦ ص ١٤٠ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يشتر الجارية فتلد منه ثم يقيم

الأول من طريق ابن قسيط، عن سليمان بن يسار. والثاني من طريق مطرف، عن الشعبي. وأخرج عن الشعبي نفسه. وعن سعيد بن المسيب نحو قضاء عمر. وأخرج عن عثمان "أنها وأولادها لسيدها، وجعل لزوجها ما أدرك من متاعه، وجعل فيهم السنة، في كل رأس رأسين<sup>(١)</sup>".

=== الرجل البيئة أنها له . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١١٠ / ٤ .  
استاده : رواه ثقات .

(١) في الدراية : ١٧٩ / ٢ : " وجعل فيهم في كل رأس رأسين " . وفي الموطأ : ٧٤١ / ٢ في الأفضية باب القضاء . بالحق الولد بأبيه . مالك أنه بلغه أن عمر ابن الخطاب ، أو عثمان بن عفان ، قضى أحدهما في امرأة غرت رجلا بنفسها . وذكرت أنها حرة فتزوجها ، فولدت له أولاداً ، فقضى أن يفدى ولده بمثلهم . قال يحيى : سمعت مالكا يقول : والقيمة أعدل في هذا ، إن شاء الله ، اهـ .



(١)  
 \* كتاب الاقرار \*

(٩٥٥) حديث العسيف<sup>(٢)</sup> "وأغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها".  
 رواه الجماعة<sup>(٣)</sup> من حديث أبي هريرة .  
 (٩٥٦) قوله : " ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماعزاً " . . .

(١) الاقرار في اللغة : الاثبات ، من قولهم قر الشيء يقر .  
 وفي الاصطلاح : الاعتراف بالحق ، والأصل فيه الكتاب والسنة ، واجماع الأمة فسي  
 الجملة . أنظر كفاية الأخيار : ١ / ٥٤٢ ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع :  
 ٦٣٠ / ٧ ، منح الشفا الشافيات : ٣٠٣ / ٢ .

(٩٥٥) ١٢٧ / ٢ .

(٢) قال أبو عمرو : العسفاً الأجراً ، والواحد منهم عسيف . أى الأجير . غريب الحديث  
 ( للهروى ) : ١٥٨ / ١ .

(٣) رواه البخارى : ٤ / ٤٩١ و ٤٩٢ فى الوكالة فى الحدود ( ١٣ ) الحديث ( ٢٣١٤ ) و  
 ( ٢٣١٥ ) . ومسلم : ٣ / ٣٢٤ و ٣٢٥ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى  
 ( ٥ ) الحديث ( ٢٥ ) ( ١٦٩٧ و ١٦٩٨ ) . وأبو داود رقم ( ٤٤٤٥ ) فسي  
 الحدود ، باب المرأة التى أمر النبی صلى الله عليه وسلم بوجمها من جهينسة .  
 والترمذى : ٢ / ٤٤٣ فى الحدود ، باب ما جاء فى الرجم على الشيب ( ٧ ) الحديث  
 ( ١٤٥٨ ) وقال : حسن صحيح . والنسائى : ٨ / ٢٤٠ و ٢٤١ فى القضاة ،  
 باب صون النساء عن مجلس الحكم ، وابن ماجه : ٢ / ٨٥٢ فى الحدود ، باب حد  
 الزنا ( ٧ ) الحديث ( ٢٥٤٩ ) والسياق للبخارى فى الأرقام المذكورة ، ولله  
 وللآخرين بهذا السياق مطولا وسيأتى فى الحدود .  
استناده : متفق عليه .

(٩٥٦) ١٢٧ / ٢ .

(٤) هو ماعز بن مالك الأسلمى هو الذى أتى النبی صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنى  
 فرجمه ، أسد الغابة : ٤ / ٢٧٠ و ٢٧١ ، والاصابة : ٩ / ٣١ ، وفى سنن أبى داود رقم  
 ( ٤٤١٩ ) فى الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك ، من طريق محمد بن سليمان  
 الأنبارى ، عن وكيع ، عن هشام بن سعد ، عن يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ،  
 قال : " كان ماعز بن مالك يتيم فى حجر أبى ( بفتح الحاء ويكسر أى فى تربية  
 أبى هزال ) فأصاب جارية من الحى ( أى جامع جارية مملوكة من القبيلة ) فقال له  
 أبى : ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ،  
 وانما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجاً ، فأتاه فقال : يا رسول الله ، انى زنيت  
 فاقم على كتاب الله ، فأعرض عنه ، فعاد . الخ " وأنظر عون المعبود : ١٢ / ٩٩ .

والغامدية<sup>(١)</sup> بالاقرار<sup>(٢)</sup> أخرج مسلم<sup>(٣)</sup> وأبو داود<sup>(٤)</sup> حديث ما عزا أنه شهد على نفسه أربع مرات ، ولأحمد<sup>(٥)</sup> أن ما عزا أقر عند النبي صلى الله عليه وسلم أربع مرات . وذكر مسلم قصة الغامدية من حديث بريدة وسياقها أن شاء الله تعالى .

(٩٥٧) حديث : " أعمار أمتي مابين الستين الى السبعين " أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup> في أثناء الدعاء ، والاستغفار من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا وزيادة " وأقلهم من يجوز ذلك " وأخرجه أيضا بلفظ " عمر أمتي " والسند كلهم ثقات .

(٩٥٨) حديث : " من حلف وقال ان شاء الله متصلا بيمينه فلا حنث <sup>(٦)</sup> عليه " .

(١) هي بغير معجزة ودال مهملة وهي بطن من جهينة . مسلم بشرح النووي ١١ / ٢٠١ . قلت : هي المعروفة بالغامدية ولم يفصح أحد من الشراح عن اسمها .

(٢) الصحيح : ٣ / ١٣٢١ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث ( ٢٣٥٢٢ ) ( ١٦٩٥ ) ولفظه مطول .

(٣) السنن رقم ( ٤٤٣٤٥٤٣٣ ) في الحدود ، باب رجم ما عزين مالك .

(٤) المسند : ٥ / ٣٤٨٥٣٤٧ .

استناده : رواه مسلم .

( ٩٥٧ ) ٢ / ١٣٢٠ .

(٥) السنن : ٣ / ٣٨٧ في الزهد ، باب ماجاء في أعمار هذه الأمة مابين الستين الى سبعين ( ١٥ ) الحديث ( ٢٤٣٣ ) ، وجهه ص ٢١٣ في الدعوات ، باب رقم ( ١١٣ ) الحديث ( ٣٦٢٠ ) . ورواه أيضا ابن ماجه : ٢ / ١٤١٥ في الزهد ، باب الأمل والأجل ( ٧٢ ) الحديث ( ٤٢٣٦ ) .

استناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وقد حسنه الحافظ في فتح الباري : ١١ / ٢٤٠ في الرقائق ، باب رقم ( ٥ ) . والحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ١ / ٤٨ .

فائدة : قال ابن بطال : انما كانت الستون حدا لهذا ، لأنها قريبة من المعتكف وهي سن الانابة والخشوع ، وترقب النية ، فهذا عذار بعد عذار ، لطفا من الله بعباده حتى نقلهم من حالة الجهل الى حالة العلم ، ثم أعذر اليهم ، فلم يعاقبهم الا بعد الحجج الواضحة ، وان كانوا فطروا على حب الدنيا وطول الأمل ، لكنهم أمروا بمجاهدة النفس في ذلك ليمثلوا ما أمروا به من الطاعة ، وينزجروا عما نهوا عنه من المعصية . أنظر فتح الباري : ١١ / ٢٤٠ ، عدة القارى : ٢٣ / ٣٦ .

( ٩٥٨ ) ٢ / ١٣٣٠ .

(٦) الحنث في اليمين نقضها ، والنكث فيها ، يقال : حنث في يمينه يحنث ، وكأنه من الحنث : الاثم والمعصية ، والمعنى أن الحالف اما أن يندم على ما حلف عليه ، أو يحنث فتلزمه الكفارة . النهاية ٢ / ٤٤٩ .

ونكره في الهداية<sup>(١)</sup> بلفظ " من حلف بطلاق أو عتاق " الى آخره قال المخرجون<sup>(٢)</sup> لم نجده .  
وأخرج البيهقي<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول :  
من حلف على يمين فقال في اثر يمينه ان شاء الله ، ثم حنث فيما حلف فيه كان كفارة يمينه  
ان شاء الله " وأخرج<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر قوله : " اذا حلف الرجل فاستثنى ، ثم وصل الكلام

( ١ ) شرح فتح القدير : ٣ / ٤٦١ .

( ٢ ) نصب الراية : ٣ / ٢٣٤ ، الدراية : ٢ / ٧٢ رقم ( ٥٧٤ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ١٠ / ٤٧٤ و ٤٧٥ في الأيمان ، باب الاستثناء في اليمين ، وباب صلة  
الاستثناء باليمين .

استناده : قال البيهقي : ولا يكاد يصح رفعه الا من جهة أيوب السختياني ،  
وأيوب يشك فيه أيضا ، ورواية الجماعة من أوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما من قوله غير مرفوع ، اهـ . قلت : وقد رواه أبو داود رقم  
( ٣٢٦٢ و ٣٢٦١ ) في الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين . والترمذي ٣ / ٤٣  
في النذور والأيمان ، باب في الاستثناء في اليمين ( ٦ ) الحديث ( ١٥٧٠ ) .  
والنسائي ٢ / ١٢ في الأيمان والنذور ، باب من حلف فاستثنى ، وابن ماجه ١ / ٦٨٠ في  
الكفارات ، باب الاستثناء في اليمين ( ٦ ) الحديث ( ٢١٠٦ و ٢١٠٥ ) ، والدارمي  
٢ / ١٨٥ في النذور والأيمان ، باب في الاستثناء في اليمين . والامام أحمد :  
٢ / ١٠٦ و ١٠٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٨٧ )  
رقم ( ١١٨٤ و ١١٨٣ ) ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣١٠ ) رقم ( ٩٢٨ ) من  
طرق عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" من حلف على يمين ، فقال : ان شاء الله فقد استثنى ، فلا حنث عليه " اهـ .  
استناده : قال الترمذي : حديث ابن عمر حديث حسن ، وقال : لا نعلم أحدا  
رفعه غير أيوب السختياني ، وقال اسماعيل بن ابراهيم : كان أيوب أحيانا يرفعه  
وأحيانا لا يرفعه ، اهـ . وقال في علله الكبير : ٢ / ٥٦٧ في أبواب النذور والأيمان ،  
باب ما جاء في الاستثناء في اليمين : سألت محمدا عن هذا الحديث ، فقال :  
أصحاب نافع رووا هذا عن نافع عن ابن عمر موقوفا لا أيوب فانه يرويه عن نافع  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقولون : أن أيوب في آخر أمره أوقفه ، اهـ .  
وقال ابن رجب الحنكلي في شرح علل الترمذي : ٢ / ٤٧٥ : رفعه أيوب ، ووقفه مالك  
( في الموطأ : ٢ / ٤٧٧ ) وعبيد الله ، واختلف الحفاظ في الترجيح ، وأكثرهم  
رجح قول مالك ، وأنظر أيضا ج ١ ص ٢٣ من شرح علل الترمذي حيث قال :  
خالفه الناس : عبيد الله وغيره فوقوه ، اهـ . رواه الحاكم في المستدرک : ٤ / ٣٠٣  
في الأيمان والنذور من طريقين عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن كثير بن  
فرقد حدثه أن نافعا حدثهم به مرفوعا بلفظ : " من حلف على يمين ثم قال :  
=====

بالاستثناء، ثم فعل الذي حلف، لم يحنث " وأخرج<sup>(١)</sup> عنه أيضا " كل استثناء موصولا  
فلاحنث على صاحبه ، وان كان غير موصول فهو حانث " وفي المرفوع ضعف والله أعلم .  
وأخرج الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة رفعه " من حلف على يمين<sup>(٣)</sup> فقال ان شاء الله  
لم يحنث " .

( ٩٥٩ ) حديث : " لا وصية لوارث ، ولا اقرار له بدين " أخرجه الدارقطني<sup>(٤)</sup> من  
طريق نوح بن دراج<sup>(٥)</sup> ، عن أبان بن تغلب<sup>(٦)</sup> ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه رفعه بلفظه ،

== ان شاء الله فان له ثنيه " ، وقال الحاكم : صحيح الاسناد ، ووافقه الذهبي ،  
وقد نوه الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ١٧٠ / ٢ بإشارة الحسن . وأنظر

أيضا نصب الراية : ٢٣٤ / ٣ ، وتلخيص الحبير : ١٦٨ / ٤ رقم ( ٢٠٣٩ ) .  
( ١ ) أنظر هامش ( ٣ ) ص : ١٤٤٤ .

( ٢ ) السنن : ٤٤ / ٣ في النذور والأيمان ، باب رقم ( ٦ ) الحديث ( ١٥٧١ ) .

ورواه أيضا النسائي : ٣١ / ٧ في الأيمان والنذور ، باب الاستثناء ، وابن ماجه :

١ / ٦٨٠ في الكفارات ، باب رقم ( ٦ ) الحديث ( ٢١٠٤ ) . وابن حبان ( موارد

الظمان ) ص : ( ٢٨٧ ) رقم ( ١١٨٥ ) ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٥١٧ / ٢ رقم

( ١٦١١٨ ) .

اسناده : قال الترمذي : سألت محمدا عن هذا الحديث ، فقال : جاء مثل

هذا من قبل عبد الرزاق ، وهو خطأ ، انما اختصره عبد الرزاق من حديث معمر عن

ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة سليمان بن

داود حيث قال : " لأطوفن الليلة على سبعين امرأة . . الخ " علل الكبير :

٢ / ٥٦٩ . وقال الحافظ : رجاله ثقات ، وقال البزار : ان معمر اختصره من

الحديث الذي في قصة سليمان بن داود عليهما السلام ، في قوله : " لأطوفن

الليلة . . الخ " . الدراية : ٧٢ / ٢ رقم ( ٥٧٤ ) وأنظر أيضا نصب الراية :

٢٣٤ / ٣ ، التلخيص : ١٦٧ / ٤ رقم ( ٢٠٣٩ ) .

( ٣ ) قوله " على يمين " هكذا في الأصل ونصب الراية : ٢٣٤ / ٣ ، وليس في النسخة

المطبوعة .

( ٩٥٩ ) ١٣٧ / ٢ .

( ٤ ) السنن : ١٥٢ / ٤ في الوصايا .

اسناده : ضعيف . قال الحافظ : وفيه مع ارساله ضعف . الدراية ١٨٠ / ٢ رقم ( ٨٤٦ ) .

( ٥ ) نوح بن دراج ، النخعي مولا هم ، أبو محمد الكوفي ، القاضي ، متروك ، وقد كذبه ابن

معين من الثامنة ، مات سنة ( ١٨٢ ) لم ينسبه ابن ماجه في روايته . / فق .

أنظر تاريخ يحيى بن معين : ٦١١ / ٢ ، المجروحين لابن حبان : ٤٦ / ٣ ، الميزان :

٢٧٦ / ٤ ، التقريب : ٣٠٨ / ٢ .

( ٦ ) أبان بن تغلب : بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام ، أبوسعده الكوفى ، =====

وهو مرسل ، ونوح ضعيف نقل عن أبي داود فيه : أنه كان يضع الحديث . ووصله أبو نعيم في تاريخ<sup>(١)</sup> أصبهان بذكر جابر ، ومداره على نوح المذكور . وما يذكر عن عمر أنه قال : " إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته " . لم يجده المخرجون .<sup>(٢)</sup>

- === ثقة تكلم فيه للتشيع ، من السابعة ، مات سنة ( ١٤٠ ) / ٤ .
- أنظر الجرح والتعديل : ٢٩٦ / ٢ ، سير أعلام النبلاء : ٣٠٨ / ٦ ، التهذيب : ٩٣ / ١ ، التقريب : ٣٠ / ١ .
- ( ١ ) تاريخ أصبهان ( ج ١ ص ١٣١ ) . في ترجمة أشعث بن شداد الخراساني ومن طريقه عن يحيى بن يحيى ، عن نوح بن دراج ، عن أبيان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فذكره .
- أسناده : ضعيف لأن مداره على نوح وهو من يروى الموضوعات عن الثقات ، ومترك الحديث ، أنظر الضعفاء الصغير : ص ١١٥ ، الضعفاء والمتركيين : ص ( ١٠٢ ) .
- ( ٢ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب . نصب الراية ١١١ / ٤ ، وقال الحافظ : لم أجده ، الدراية ١٨٠ / ٢ .

## " كتاب الشهداء (١) "

( ٩٦٠ ) حديث " الغنيمية لمن شهد الواقعة " (٢) أخرجه الطبراني (٤) ، والبيهقي (٥) مرفوعاً من حديث عمر ، وموقوفاً عليه وقال : الصحيح موقوف . وأخرج الموقوف ابن أبي شيبة (٦)

( ١ ) الشهادات جمع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور ، قال الجوهري : الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذ من الاعلام ، قال تعالى : " شهد الله أنه لا اله الا هو " ( سورة آل عمران ، الآية : ١٨ ) . أي أعلم وبين ، وهي حجة شرعية تظهر الحق ولا توجبه . والاجماع منعقد على مشروعيتها . وسنده قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٨٢ ) . " وأشهدوا ذوي عدل منكم " ( سورة الطلاق ، الآية : ٢ ) " وأشهدوا اذا تبايعتم " ( البقرة : ٢٨٢ ) والسنة مستفيضة بذلك كما سيأتى والحاجة داعية الى ذلك لحصول التجاهد بين الناس . أنظر المبدع فى شرح المقنع : ١٨٨ / ١٠ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٥٧٤ / ٤ ، منح الشفا الشافيات : ٢ / ٢٩٣ ، غاية المفتهى : ٤٦٤ / ٣ .

( ٩٦٠ ) ١٣٩ / ٢ .

( ٢ ) الغنيمية ، والغنم ، والمغنم ، والغنائم : وهو ما أصيب من أموال أهل الحرب ، وأوقف عليه المسلمون بالخيول والركاب .

أنظر غريب الحديث ( للمهروى ) : ١٨٤ / ٢ ، النهاية : ٣٨٩ / ٣ .

( ٣ ) الواقعة والوقيعه : الحرب والقتال ، وقيل : المعركة ، والجمع الوقائع .

أنظر الصحاح : ١٣٠٢ / ٣ ، لسان العرب : ٤٠٣ / ٨ .

( ٤ ) المعجم الكبير : ٣٨٥ / ٨ رقم ( ٨٢٠٣ ) .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٣٣٥ / ٦ فى قسم الغنى والغنيمية ، باب المدد يلحق بالمسلمين

قبل أن ينقطع الحرب ، وما روى فى الغنيمية أنها لمن شهد الواقعة .

( ٦ ) المصنف : ٤١١ / ١٢ فى كتاب الجهاد ، باب من قال : ليس له شيء اذا قدم بعدد

الواقعة . ورواه أيضا سعيد بن منصور فى السنن : ٣٠٧ / ٢ ، من طرق عن قيس

ابن مسلم عن طارق بن شهاب الأحمسي قال : " غزت بنو عطار مائة من أهل

البصرة وأمدوا عمارا من الكوفة ، فخرج عمار قبل الواقعة فقال : نحن شركاؤهم فى

الغنيمية ، فقام رجل من عطار فقال : أيها العبد المجدوع ، وكانت أنه قد

أصيبت فى سبيل الله - أتريد أن نقسم لك غنيمتنا ، فقال عمار : غيرتمونى بأحب

أذننى أو بخير أذننى ، وكتب فى ذلك الى عمر ، فكتب عمر أن الغنيمية لمن شهد

الواقعة " اهـ . وفى رواية من طريق شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب

أيضا . وأخرج ابن عدى <sup>(١)</sup> موقوفا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

( ٩٦١ ) حديث " ان علمت مثل الشمس فاشهد والا فدع " / وأخرج العقيلي <sup>(٢)</sup> ، ١/ ١٦١ والحاكم <sup>(٣)</sup> ، وأبو نعيم في الحلية <sup>(٤)</sup> ، وابن عدى <sup>(٥)</sup> والبيهقي <sup>(٦)</sup> ، عن ابن عباس " أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة ، فقال : هل ترى الشمس ؟ قال : نعم ، قال : على مثلها فاشهد ، أو دع " وفي لفظ للبيهقي ، والحاكم " أما أنت يا ابن عباس فلا تشهد الا على امرئ يضيء لك كضياء هذه الشمس ، وأما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده الى الشمس وصححه الحاكم وفي اسناده محمد بن سليمان بن مشمول <sup>(٧)</sup> ضعيف ، وقال البيهقي :

=== قال عمر : " انما الغنيمة لمن شهد الواقعة " اهـ . وقد أخرج هذه الرواية ابن أبي شيبة : ١٢ / ٤١٢ ، وعبد الرزاق : ٤ / ٣٠٢ رقم ( ٩٦٨٩ ) في مصنفهما . بهـ هذا اللفظ مختصر .

اسناده : وهو موقوف صحيح ، وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٥ / ٣٤٠ وقال : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح . وقال الحافظ : والمشهور وقفه على عمر ، أما المرفوع فلم أجده . الدراية : ٢ / ١٢٠ رقم ( ٧١٤ ) .  
( ١ ) الكامل : ٢ / ٤٩٠ في ترجمة بختری بن أبي المختار العبدی . ولفظه : " الغنيمة لمن شهد الواقعة " .

اسناده : قال ابن عدى : ويختري هذا لا أعلم له حديثا منكرا ، اهـ . وقال الحافظ : البختری بن أبي المختار العبدی صدوق من السادسة . أنظر : التهذيب : ١ / ٤٢١ ، التقريب : ١ / ٩٤ ، قلت : وقية رجاله ثقات وهو موقوف حسن بهذا الاسناد . والله أعلم .

( ٩٦١ ) ١٣٩ / ٢ .

( ٢ ) الضعفاء : ج٤ ص ٧٠ في ترجمة محمد بن سليمان بن مشمول .

( ٣ ) المستدرک : ٤ / ٩٨ في الأحكام .

( ٤ ) ( ج٤ / ص ١٨ في ترجمة طاوس بن كيسان .

( ٥ ) الكامل : ٦ / ٢٢١٣ في ترجمة محمد بن سليمان بن مشمول .

( ٦ ) السنن الكبرى : ١٠ / ١٥٦ في الشهادات ، باب التحفظ في الشهادات والعلم بها .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن سليمان بن مشمول ، وهو ضعيف ، وقال البيهقي : لم يرو من وجه يعتد عليه . أنظر التلخيص : ٤ / ١٩٨ رقم ( ٢١٠٧ ) ، وأعله ابن عدى والعقيلي به .

( ٧ ) محمد بن سليمان بن مشمول المشمولي المخزومي حجازي ، قال البخاري : يتكلم فيه ،

وقال النسائي : مكى ضعيف ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال ابن عدى : عاملة

ما يرويه لا يتابع عليه متنا أو اسنادا .

لم يرو من وجه يعتمد عليه .

( ٩٦٢ ) حديث : " شاهدك أو يمينه " تقدم .

( ٩٦٣ ) حديث : " البيئة على المدعى " تقدم .

( ٩٦٤ ) حديث : " أكرموا شهودكم ، فإن الله يستخرج بهم الحقوق " أخرج العقيلي في الضعفاء<sup>(١)</sup> ، من حديث ابن عباس رفعه بنحوه ، ولفظه " أكرموا الشهود " قال العقيلي : لا يعرف الا من رواية عبد الصمد بن علي<sup>(٢)</sup> ، وتفرد به ، وهو غير محفوظ ، وصرح الصفاني<sup>(٣)</sup> بأنه موضوع<sup>(٤)</sup> .

=== أنظر التاريخ الصغير : ق ٢ / ٢٥٥ ، والضعفاء الصغير له : ص ( ١٠١ ) والضعفاء

والمتروكين للنسائي ص ( ٩١ ) ، المجروحين : ٢ / ٢٦٠ ، الميزان : ٣ / ٥٦٩ .

( ٩٦٢ ) ١٣٩ / ٢ تقدم في رقم ( ٩٣٦ ) .

( ٩٦٣ ) ١٣٩ / ٢ تقدم في رقم ( ٩٤١ ) .

( ٩٦٤ ) ١٣٩ / ٢ .

( ١ ) الضعفاء : ج ١ ص ٦٤ في ترجمة ابراهيم بن محمد العباسي .

ورواه أيضا الخطيب في تاريخ بغداد : ٥ / ٦٩٩٤ / ١٠١٣٨ / ٣٠٠ ، والقضاعي

في مسند الشهاب : ١ / ٤٢٧ رقم ( ٤٣٢ ) . وذكره السيوطي في الجامع الصغير :

١ / ٥٥ ونسبه لألبانياسي في جزئه ، والخطيب ، وابن عساكر ، وذكره أيضا الهندي

في الكنز : ٧ / ١٢ رقم ( ١٧٧٣٣ ) .

إسناده : ضعيف ، قال العقيلي : هذا الحديث غير محفوظ ، وقال المناوي في

الفيض : ٢ / ٩٤ : تفرد به عبد الله بن موسى وقد ضعفوه . وقال الحافظ الذهبي :

وهذا منكر ، وما عبد الصمد بحجة ، ولعل الحافظ انما سكتوا عنه مداراة للذوالة .

الميزان : ٢ / ٦٢٠ .

( ٢ ) عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي الأمير . كان أميراً في مكة ،

ولا يعرف الا بهذا الحديث . أنظر الجرح : ٦ / ٥٠ ، لسان الميزان : ٤ / ٢٢ .

( ٣ ) الصفاني : بفتح الصاد والغين المعجمة وبعد الألف نون - هذه النسبة السي

صاغان قرية بمرو . واسمه الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري

الصفاني ، وكنيته أبو الفضائل . له رسالتان جمع فيهما الأحاديث الموضوعة ،

وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع ، فعد لذلك مسن

المشدد بين كابن الجوزي والمجد اللغوي وغيرهما من المحدثين ، مات سنة ( ٦٥٠ )

ونقل جسده حسب وصيته الى مكة ودفن بها .

أنظر فوات الوفيات : ١ / ٣٥٨ ، الدليل الشافعي : ١ / ٢٦٨ ، الرسالة المستطرفة :

ص ( ١١٣ ) ، واللباب في تهذيب الأنساب : ٢ / ٢٤٢ .

( ٤ ) ذكره الحافظ في التلخيص : ٤ / ١٩٨ رقم ( ٢١٠٧ ) .



( ٩٦٥ ) حديث : " من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة " . وعسن  
أبى هريرة مرفوعا : " من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة " متفق عليه .<sup>(١)</sup> وما نسي  
حديث نعيم بن هزال<sup>(٢)</sup> " أن ما عزا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقر عنده أربع مرات ،

( ٩٦٥ ) ١٣٩ / ٢ .

( ١ ) رواه مسلم : ٢٠٧٤ / ٤ في الذكر والدعاء ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ،  
وعلى الذكر ( ١١ ) الحديث ( ٣٨ ) ( ٢٦٩٩ ) ، ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٩٤٦ )  
في الأدب ، باب في المعونة لمسلم ، والترمذي : ٤٣٩ / ٢ في الحدود ، باب ما جاء  
في الستر على المسلم ( ٣ ) الحديث ( ١٤٤٩ ) ، وابن ماجه : ٨٢ / ١ في المقدمة ،  
باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ( ١٧ ) الحديث ( ٢٢٥ ) ، والامام أحمد  
في مسنده : ٢٥٢ / ٢ و ٢٥٣٨٩ و ٢٩٦ و ٤٠٤ و ٥٠٤ و ٥١٤ و ٥٢٢ و ٥٢٣ . وهو طرف الأوسط  
من حديثه الطويل . وعزو المخرج للمتنق عليه قلد في ذلك الحافظ الزيلعي في  
نصب الراية : ٣٠٧ / ٣ وج ٤ ص ٢٩ . وليس هو في البخاري . راجع تحفة  
الأشراف : ٣٦١ / ٩ و ٣٧٨ و ٣٧٣ و ٣٦١ ، وجامع الأصول : ٦٢ / ٦ والأربعون الصغرى  
( للبيهقي ) ص ( ٢٤٠ ) ، والمتنق عليه هو حديث عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما رواه البخاري : ٩٧ / ٥ في المظالم ، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه  
( ٣ ) الحديث ( ٢٤٤٢ ) و ( ٦٩٥١ ) ، ومسلم : ١٩٩٦ / ٤ في البر والصلة ، باب  
تحريم الظلم ( ١٥ ) الحديث ( ٥٨ ) ( ٢٥٨٠ ) مرفوعا ولفظه : " المسلم أخو  
المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته . ومن فرج  
عن مسلم كربة ، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة . ومن ستر مسلما ستره  
الله يوم القيامة " ، اهـ .

اسناد حديث أبى هريرة : رواه مسلم ، وقال الامام البغوي : هذا حديث صحيح  
أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى ، عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن أبى صالح عنه به .  
شرح السنة : ٢٧٣ / ١ رقم ( ١٢٧ ) .

( ٢ ) نعيم بن هزال ، بتشديد الزاي ، الأسلمي ، صحابي ، نزل المدينة ، ماله راو الابنه  
يزيد ، كان ما عز بن مالك يتيما في حجره ، فأصاب جارية من الحى ، فقال له نعيم  
ابن هزال ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بما صنعت لعله يستغفر  
لك ، وانما يريد بذلك أن يكون له مخرج . . . الخ تقدم هذا الحديث عند ترجمة  
ما عز بن مالك . / د س .

أنظر الاستيعاب : ٣٢٨ / ١٠ ، أسد الغابة : ٣٤ / ٥ ، الاصابة : ١٧٨ / ١٠ ،  
التقريب : ٣٠٦ / ٢ .

فأمر برجمه ، وقال لهزال : لو سترته بثوبك كان خيرا لك " أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> ، والنسائي<sup>(٢)</sup> ، فلم يكن هناك شهادة<sup>(٣)</sup> .

( ٩٦٦ ) قوله : " وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لقن ماعزا الرجوع ستره عليه " أما التلقين ، ففي البخاري<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس في حديث ماعز " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : لعلك قبلت ، أو غمرت ، أو نظرت ؟ قال : لا ، الحديث " .  
( ٩٦٧ ) قوله : وسأل عن حاله في مسلم<sup>(٥)</sup> " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له :

( ١ ) السنن رقم ( ٤٣٧٧ ) في الحدود ، باب الستر على أهل الحدود .

( ٢ ) في الكبرى له في الرجم . كما في تحفة الأشراف : ٣٤ / ٩ .

ورواه الحاكم في المستدرک : ٣٦٣ / ٤ في الحدود ، باب حكاية رجم امرأة من غامد .  
إسناده : صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي . وقال ابن عبد الهادي في التنقيح :  
وبزید بن نعیم ( الراوی عن أبيه ) روى له مسلم ، وذكره ابن حبان في الثقات ،  
وأبو نعیم ذكره في الثقات أيضا ، وهو مختلف في صحبته ، فإن لم تثبت صحبته ،  
فالحديث مرسل . أنظر نصب الراية : ٣٠٧ / ٣ .

( ٣ ) قال الحافظ الزيلعي : الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول لم  
يشهد عنده بشئ ، ولكنه حمل ماعزا على أن اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم  
بالزنا . نصب الراية : ٧٤ / ٤ .

( ٩٦٦ ) ١٣٩ / ٢ .

( ٤ ) الصحيح : ١٣٥ / ١٢ في الحدود ، باب ما يقول الامام للمقر : لعلك لمست  
أو غمرت ؟ ( ٢٨ ) الحديث ( ٦٨٢٤ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٤٤٢٧ )  
في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك . والبيهقي في شرح السنة : ١٠ / ٢٩٢ رقم  
( ٢٥٨٦ ) .

وتام الحديث : " قال : لا يارسول الله ، قال : أنكثها ؟ - لا يكتني - قال : فعند  
ذلك أمر برجمه " .

إسناده : رواه البخاري . وقال الامام البيهقي : هذا حديث صحيح .  
قوله : " أنكثها " بكسر النون وسكون الكاف ، أي أجامعتها ، يقال : ناكها ينيكها  
جامعها . عون المعبود : ١٢ / ١١٠ .

( ٥ ) قوله : " أو غمرت " بالغين المعجمة والزاي أي لمست ، وبعضهم فسر " الغمز " بالاشارة ، كالرمز بالعين أو الحاجب أو اليد ، وقال الحافظ : المراد " بغمرت " بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير . أنظر النهاية : ٣ / ٣٨٦ ، فتح الباري :

١٣٥ / ١٢ ، عون المعبود : ١٠٩ / ١٢ .

( ٩٦٧ ) ١٣٩ / ٢ .

( ٦ ) الصحيح : ١٣١٨ / ٣ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث =====

أبك جنون؟" أخرجه من حديث أبي هريرة ، وعند أحمد<sup>(١)</sup> قال : " فاعترف الرابعة فحبسه ، ثم سأل عنه ، فقالوا ما نعلم الا خيرا ، الحديث " وسيأتى .

( ٩٦٨ ) قوله : " وكذلك نقل عن الخلفاء الراشدين " ظاهره أنه من فعلهم بعده صلى الله عليه وسلم و<sup>(٢)</sup> لا يحسن الاستشهاد بما أخرج أحمد ، عن أبي بكر أنه " قال لماعز : انك ان اعترفت الرابعة رجلك " . والأولى فى هذا ما أخرجه عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن ابن جريج ، سمعت عطاء ، يقول : " كان من مضى يؤتى اليه بالسارق ، فيقول : أسرقت ؟ قل : لا علمى أنه سمى أبا بكر وعمر ، قال : وأخبرنى أن عليا أتى بسارقين معهما سرقتهما فخرج فضرب

=== ( ١٦ ) ( ١٦٩١ ) . والبخارى أيضا فى صحيحه : ١٣٦ / ١٢ فى الحدود ، باب سؤال الامام المقر : هل أحصنت ( ٢٩ ) الحديث ( ٦٨٢٥ ) وباب لا يرجس المجنون والمجنونة ( ٢٢ ) الحديث ( ٦٨١٥ ) من حديث أبي هريرة وهو حديث طويل وهذا بعضه وفيه قصة مجيئه الى المسجد واقاراره على نفسه أربع مسرات وسيأتى فى الحدود بكامله .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) المسند : ٨ / ١ من حديث أبي بكر الصديق رضى الله عنه . قال : " كنت عند النبى صلى الله عليه وسلم جالسا فجاء ماعز بن مالك ، فاعترف عنده مرة فردّه ، ثم جاء فاعترف عنده الثانية فردّه ، ثم جاء فاعترف الثالثة فردّه ، فقلت له : انك ان اعترفت الرابعة رجلك ، قال : فاعترف الرابعة فحبسه ، ثم سأل عنه ، فقالوا ما نعلم الا خيرا ، قال : فأمر برجمه " . ورواه أيضا البزار ( كشف الأستار ) : ٢ / ٢١٧ رقم ( ١٥٥٤ ) نحوه .

اسناده : ضعيف ، أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٦ / ٢٦٦ وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ، وفى أسانيدهم كلها جابر بن يزيد الجعفى وهو ضعيف ، اهـ . وأنظر أيضا الفتح الربانى : ٦ / ٨٨ .

( ٩٦٨ ) ١٣٩ / ٢ .

( ٢ ) فى الأصل " وح " بزيادة الحاء ، وهذا سهو والله أعلم .

( ٣ ) المصنف : ١٠ / ٢٢٤ رقم ( ١٨٩١٩ ) . مع اختصار يسير فى السياق ، وقد أورده بتسامه الزيلعى فى نصب الراية : ٤ / ٧٨ . ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه : ١٠ / ٢٥ فى الحدود .

اسناده : رجاله ثقات غير أن عطاء بن أبى رباح لم يثبت له رواية عن الخلفاء الراشدين . وقد ولد فى أثناء خلافة عثمان ، سنة ( ٢٢ ) ومات سنة ( ١١٧ ) ، وقال الامام أحمد : ليس فى المرسلات شئ أضعف من مرسلات الحسن وعطاء ابن أبى رباح ، كانا يأخذان عن كل أحد ، اهـ . أنظر سير أعلام النبلاء : ٥ / ٧٨-٨٨ ، التهذيب : ٧ / ١٩٩ .

الناس عنهما ولم يسألهما \* . وروى عبد الرزاق<sup>(١)</sup> عن عكرمة بن خالد ، قال : \* أتى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه برجل ، فسأله أسرقت ؟ قل : لا فقال : لا ، فتركه \* ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> بلفظ \* انى لأرى يد رجل ما هى بيد سارق ، فقال الرجل : والله ما أنا بسارق فأرسله ، ولم يقطعه \* الرواية عن عثمان<sup>(٣)</sup> . وروى الامام أحمد<sup>(٤)</sup> عن الشعبي قال : جىء بشراحة الهمدانية<sup>(٥)</sup> الى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فقال لها : \* لعل رجلا وقع

( ١ ) المصنف : ٢٢٤ / ١٠ رقم ( ١٨٩٢٠ ) . من طريق معمر عن ابن طاوس ( عبد الله ) عنه به .

استناده : رواه ثقات ، لكن قال الامام أحمد : لم يسمع عكرمة بن خالد بسن العاص من عمر وسمع من ابنه ، اهـ . كما فى تهذيب التهذيب : ٢٥٩ / ٢ .

( ٢ ) المصنف : ٢٥ / ١٠ فى الحدود ، باب فى الرجل يؤتى به فيقال : أسرقت ؟ قل : لا . من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد .  
استناده : يقال فيه ما قيل لسابقه .

( ٣ ) بعد قوله \* الرواية عن عثمان \* بياض فى الأصل سطر كامل . قلت : روى الزبير بن بكار فى الموقوفات عن حمران قال : \* أتى عثمان بسارق فقال : أراك جميلا مامثلك يسرق فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم سورة البقرة \* . كنز العمال : ٥٥٩ / ٥ رقم ( ١٣٩٥٣ ) .

( ٤ ) المسند : ١٤٠ / ١ و ١٤١ و ١٥٣ . ورواه أيضا الدارقطني فى سننه : ١٢٣ / ٣ فى الحدود والديات وغيره . والطحاوى فى شرح معانى الآثار : ١٤٠ / ٣ فى الحدود ، باب حد الزانى المحصن ما هو ؟ . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٢٢٠ / ٨ فى الحدود ، باب من اعتبر حضور الامام والشهود . وعبد الرزاق فى مصنفه : ٣٢٦ / ٢ رقم ( ١٣٣٥٠ ) .  
استناده : قال الهيثمى : رواه أحمد ورجالہ رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٢٤٨ / ٦ . وقد طعن بعضهم كالحازمى فى هذا الاسناد بأن الشعبي لم يسمعه من على . أنظر الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ ص ( ٢٠٢ ) .

وأخرج الحاكم فى المستدرک : ٣٦٥ / ٤ من طريق اسماعيل بن أبى خالد قال : سمعت الشعبي وسئل : هل رأيت أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ؟ قال : \* رأيت أبيض الرأس واللحية ، قيل : هل تذكر عنه شيئا ؟ قال : نعم أنكر أنه جلد شراحة يوم الخميس . . . فذكر الحديث وسيأتى فى الحدود . وقال الحاكم : هذا اسناده صحيح ، وأقره الذهبي ، وهو كما قال ، أنظر أيضا سير أعلام النبلاء : ٢٩٤ / ٤ - ٣١٨ .

( ٥ ) هى من أهل الكوفة كما فى بعض الروايات ، ولم أقف على ترجمتها والله أعلم .

عليك وأنت نائمة ؟ قالت : لا ، قال : لعله استكرهك ؟ قالت : لا ، يلقتها لعلها تقول :

نعم " وروى عنه أبو يعلى <sup>(١)</sup> / " أنه أتى برجل قيل له : أنه سرق جملا ، فقال له : ما أراك سرق ، قال : بلى " وروى ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> ، عن الحسن بن علي نحوه . وعن أبي هريرة <sup>(٣)</sup> ، وأبي مسعود <sup>(٤)</sup> . وأخرجه عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> مثله عن أبي الدرداء . وعن عمرو بن العاص رواه

( ١ ) المسند : ج ١ ص ٢٧٥ و ٢٧٦ رقم ( ٣٢٨ ) ، وعنه الزيلعي في نصب الراية ٤ / ٧٧

وتمام الحديث : " قال : فلعله شبه عليك ، قال : بل سرق ، قال : يا قنبر ، ان هب به فأوقد النار ، وادع الجزار ، وشديده حتى أجىء ، فلما جاء اليه ، قال له أسرت ؟ قال : لا ، فتركه " اهـ . وأورده الحافظ في المطالب العالية : ج ٢ ص ١١٩ و ١٢٠

رقم ( ١٨٢٣ ) .

اسناده : قال الهيثمي : أبو مطر لم أعرفه . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٦٠ . قلت : هو ضعيف لجبهالة أبي مطر .

( ٢ ) المصنف : ١٠ / ٢٤ في الحدود ، باب في الرجل يؤتى به فيقال : أسرت ؟ قل : لا . ولفظه : " أتى الحسن بن علي برجل أقر بسرقة ، فقال له الحسن : لعلك اختلست ، لكي يقول : لا " . وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٤ / ٧٨ .

اسناده : رواه ثقات .

( ٣ ) رواه ابن أبي شيبة : ١٠ / ٢٣ في الحدود . وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٤ / ٧٨ . ولفظه : " أن أبا هريرة أتى بسارق وهو يومئذ أمير ، فقال : أسرت ، أسرت ؟ قل : لا ، قل : لا مرتين أو ثلاثا " .

اسناده : رواه ثقات .

( ٤ ) ابن أبي شيبة : ١٠ / ٢٣ . ولفظه ، قال : " أتى برجل سرق ، فقال : أسرت ؟ قل : وجدتته ، قال : وجدتته ، فخلي سبيله " اهـ .

اسناده : ضعيف ، فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف ، وأخرجه عبد الرزاق

أيضا : ١٠ / ٢٢٤ رقم ( ١٨٩٢١ ) من طريق الثوري عن حماد عن إبراهيم " عن أبي مسعود الأنصاري أنه أتى بامرأة سرق جملا . فقال : أسرت ؟ قولي : لا " وكذلك أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٨ / ٢٧٦ . واسناده صحيح .

( ٥ ) المصنف : ١٠ / ٢٢٥ رقم ( ١٨٩٢٢ ) ولفظه : " عن أبي الدرداء أنه أتى بامرأة

سرق يقال لها سلامة ، فقال لها : يا سلامة أسرت ؟ قولي : لا ، قالت : لا ،

فدرا عنها " اهـ . ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ١٠ / ٢٣ ، والبيهقي في السنن

الكبرى : ٨ / ٢٧٦ .

اسناده : رواه ثقات عدا يزيد بن أبي كبشة الدمشقي ، وهو مقبول ، ولم يثبت

له رؤية لأبي الدرداء ولا غيره ، وهو منقطع بهذا الاسناد . أنظر التهذيب : =====

ابن يونس (١) في تاريخ مصر. (٢)

(٩٦٩) حديث : " اثنتي بأربعة يشهدون والا فضرِب في ظهرك " عن انس " ان هلال ابن أمية (٣) قذف شريك بن السحما (٤) بامرأته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بذلك ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أربعة شهداء ، والا فحد في ظهرك يسرد ذلك عليه مرارا ، الحديث " رواه النسائي (٥) ولفظ البخاري (٦) " البينة والا فحد في ظهرك " .

=== ٣٥٤/١١ ، التقريب : ٣٦٩/٢ . وقال الحافظ في التلخيص : ٦٢/٤ رقم (١٢٧٨) قوله قل : لا ، لم يصححه الأئمة هذا الحديث .

(١) اسمه علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المنجم المتوفى سنة (٣٩٩) هـ .  
أنظر هدية العارفين : ج ١ ص ٦٨٤ ، كشف الظنون : ٣٠٤/١ .  
(٢) تاريخ أعيان مصر (لم أجد هذا الكتاب) وأورد الزيلعي في نصب الراية : ٧٩/٤ .  
ولفظه : " لما أراد محمد بن أبي بكر الصديق أن يقتل ، قال له عمرو بن العاص : ادعيت أمانا ؟ ادعيت شيئا كأنه يلقيه ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : انما يجير علي الناس أديانهم ، فلم يدع شيئا ، فضرِب عنقه " اهـ .  
إسناده : ضعيف ، فيه رجل مجهول . هذا وقيل : أن معاوية بن خديج هو الذي قتله وذلك بعد أن فعل أمرا كبيرا ، فكان أحد من توثب على عثمان حتى قتل ، ثم انضم الى علي ، فكان من أمراءه ، فسيره الى امرة مصر سنة (٣٧) فسي رمضانها ، فالتقى هو وعسكر معاوية ، فانهزم جمع محمد بن أبي بكر الصديق ، واختفى هو في بيت مصرية ، فدلّت عليه ، فقال : اخفطوني في أبي بكر ، فقال معاوية بن خديج : قتلت ثمانين من قومي في دم الشهيد عثمان ، وأتركك ، وأنت صاحبه ، فقتله ، ودسه في بطن حمار ميت ، وأحرقه . وقال عمرو بن دينار : أوتي بمحمد أسيرا الى عمرو بن العاص ، فقتله ، يعني : بعثمان . وقد تقدمت ترجمته . أنظر سير أعلام النبلاء : ٤٨٢/٣ .

(٩٦٩) ١٤٠/٢ .

(٣) هلال بن أمية الأنصاري الواقفي ، من بني واقف ، شهد بدرا ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، وهو الذي قذف امرأته بشريك بن السحما .

أنظر الاستيعاب : ٤٠٢/١ ، أسد الغابة : ٦٦/٥ ، الاصابة : ٢٥٢/١٠ .  
(٤) شريك بن السحما وهي أمه ، وأبوه عبدة بن معتب بن الجد بن العجلان بن حارثة البلوي ، وهو صاحب اللعان نسب في ذلك الحديث الى أمه ، قيل إنه شهد مع أبيه أحدا ، وهو الذي قذفه هلال بن أمية بامرأته ، وأنه أول من لاعن في الاسلام .

أنظر أسد الغابة : ٣٩٧/٢ ، الاصابة : ٧٤/٥ .

(٥) السنن ١٣٨-١٣٩ في الطلاق ، باب كيف اللعان . وإسناده : رواه مسلم بنحوه وسيأتي بكامله .

(٦) الصحيح : ٢٨٣/٥ في الشهادات ، باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتصق بالبينة =====

" حديث شاهدك أو يمينه " تقدم .

( ٩٧٠ ) حديث : " الزهري " مضت السنة من لدن . رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخليفين بعده أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود ، والقصاص " . أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> بلفظ " مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والخليفين من بعده أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود<sup>(٢)</sup> . وأخرج عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ، عن علي رضي الله عنه : " لا تجوز شهادة النساء في الحدود والدماء " .

( ٩٧١ ) حديث : " عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة النساء في النكاح " الدارقطني<sup>(٤)</sup> عن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح " ولا أعلم في سنده مجروحا والله أعلم . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> ،

=== ( ٢١ ) الحديث ( ٤٧٤٧ و ٢٦٧١ و ٥٣٠٧ ) من حديث ابن عباس .

إسناده : رواه البخاري وسيأتي بالكامل .

( ٩٧٠ ) ١٤٠ / ٢ .

( ١ ) المصنف : ٥٨ / ١٠ في الحدود ، باب في شهادة النساء في الحدود .

من طريق حفص وعباد بن العوام عن حجاج عن الزهري .

إسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس

وهو من قول الزهري . وأخرج عن الشعبي ، والنخعي ، والحسن ، والضحاك ، قالوا :

" لا تجوز شهادة النساء في الحدود " وإسناده الجميع صحيح لأن الرواة ثقات .

( ٢ ) في الأصل " في الحدود والقصاص " بزيادة " القصاص " وتلك زيادة السهو والتصويب

من المطبوع ، ونصب الراية : ٧٩ / ٤ .

( ٣ ) المصنف : ٣٢٩ / ٨ رقم ( ١٥٤٠٥ ) . وفيه أيضا زيادة " الطلاق ، والنكاح "

في النسخة المطبوعة .

إسناده : رواه ثقات ، وسنده كالتالي ، قال : أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم

ابن عتيبة عنه به . قلت : ولم يثبت أن للحكم بن عتيبة رواية عن علي كرم الله وجهه .

أنظر التهذيب : ج ٢ ص ٤٣٢ وج ٧ ص ٣٣٤ . ولم يتعقبه الزيلعي في نصب

الراية : ٧٩ / ٤ .

( ٩٧١ ) ١٤٠ / ٢ .

( ٤ ) السنن : ٢٣٢ / ٤ في الأقضية والأحكام . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه ٣٣١ / ٨

رقم ( ١٥٤١٦ ) من طريق بقية ، عن شعبة ، عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عنه به .

إسناده : ضعيف ، فيه بقية بن الوليد ، والحجاج بن أرطاة ، وكلاهما مدلسان وضعيفان .

( ٥ ) المصنف : ١٥٦ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب شهادة النساء في العتق والديمن

والطلاق . وابن حزم في المحلى : ٥٧٢ / ١٠ ، المسألة ( ١٧٩١ ) .

=====

ثنا وكيع ، ثنا جرير بن حازم ، عن الزبير بن الخريت ، <sup>(١)</sup> عن أبي لبيد <sup>(٢)</sup> " أن عمر أجاز شهادة نساء في طلاق " .

( ٩٧٢ ) حديث : " شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه الرجال " كذا هنا ، ومثله في الهداية <sup>(٣)</sup> ، وغيرها . وقال المخرجون : <sup>(٤)</sup> لم نجد بصريح الرفع ، وانما روى عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> ، أنا ابن جريج ، عن ابن شهاب ، قال : " مضت السنة أن يجوز شهادة النساء ، فيما لا يطلع عليه غيرهن ، من ولادات النساء ، وعيوبهن " . قلت : صرح بالرفع محمد بن الحسن في " الأصل <sup>(٦)</sup> " فاخرج عن مجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي الرياح ،

=== اسناده : رواه كلهم ثقات خلا أبو لبيد وهو صدوق وكان ناصبياً ، ينال من علي رضي الله عنه ، ويمدح يزيد . وهذا ما يجعلنا أن نرفض حديثه لأن هؤلاء ممن شر خلق الله .

( ١ ) الزبير بن الخريت : بكسر المعجمة ، وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانيصة ساكنة ثم فوقانية ، البصري ، ثقة ، من الخامسة / خ م د س .

وفي الأصل " الزبير بن الحارث " بدل " الخريت " والتصويب من المطبوع ، والمحلى : ٥٧٢ / ١ . أنظر ترجمته في الجرح والتعديل : ٥٨١ / ٣ ، الكاشف : ٣١٨ / ١ ، التهذيب : ٣١٤ / ٣ ، التقريب : ٢٥٨ / ١ .

( ٢ ) اسمه لمارة : بكسر اللام وتخفيف الميم والزاي ، ابن زبار ، بفتح الزاي وتشقيـل الموحدة ، وآخره راء ، الأزدي ، الجهضمي ، أبو لبيد ، البصري ، صدوق ، ناصبي ، من الثالثة . / د ت ق .

أنظر الجرح : ١٨٢ / ٧ ، التهذيب : ٤٥٧ / ٨ ، التقريب : ١٣٨ / ٢ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ٣٢٣ .

( ٩٧٢ ) ١٤٠ / ٢ .

( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤٥٣ / ٦ ، كتاب الشهادات .

( ٤ ) قال الزيلعي : غريب . نصب الراية : ٨٠ / ٤ ، وأنظر التلخيص : ٢٠٧ / ٤ ، والدرية ١٧١ / ٢ .

( ٥ ) المصنف : ٣٣٣ / ٨ رقم ( ١٥٤٢٧ ) . وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٨٠ / ٤ . ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ١٨٥ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب ما تجوز فيه شهادة النساء . وابن حزم في المحلى : ٥٧٠ / ١٠ ، المسألة ( ١٧٩٠ ) .

اسناده : رواه ثقات ، وهو صحيح الاسناد من قول ابن شهاب .

( ٦ ) قلت : لا يوجد في القسم الموجود منه بل هو في المفقود والله أعلم . وقد روى محمد ابن الحسن في كتاب الآثار ص : ١٤١ رقم ( ٦٤٦ ) من طريق أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ، قال : شهادة النساء مع الرجال جائزة في كل شيء ما خلا الحدود ، اهـ .



وطاووس ، قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " شهادة النساء جائـزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه " . وعن ابن عمر : " لا تجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليه الا هن من عورات النساء وما أشبه ذلك من حملهن وحيضهن " رواه عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، وأخرج عن سعيد بن المسيب مثله . وعن عروة بن الزبير ، وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة مثله .

( ٩٧٣ ) حديث : " أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة امرأة واحدة في الولادة " الدارقطني<sup>(٢)</sup> من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي<sup>(٣)</sup> ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن حذيفة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة<sup>(٤)</sup> " قال الدارقطني : محمد لم يسمع من الأعمش بينهما رجل مجهول ، ثم أخرجه عن محمد بن عبد الملك ، عن أبي عبد الرحمن المدائني<sup>(٥)</sup> . ورواه الطبراني في الأوسط<sup>(٦)</sup> . وقال ابن عبد الهادي : حديث باطل لأصل له / . ناعبد الرزاق<sup>(٨)</sup> ، أنا الثوري ، عن جابر الجعفي ، عن ١/١٦٢

( ١ ) المصنف : ٣٣٣ / ٨ رقم ( ١٥٤٢٥ ) و ( ١٥٤٢٦ ) . وابن حزم في المحلى : ٥٧٠ / ١٠ ، المسألة ( ١٧٩٠ ) .

اسناده : رواه ثقات .

( ٩٧٣ ) ١٤٠ / ٩ .

( ٢ ) السنن : ٢٣٢ / ٤ في كتاب الأقضية والأحكام . والبيهقي في السنن الكبرى ١٠ / ١٥١ . اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عبد الملك لم يسمع من الأعمش ، وبينهما رجل مجهول ، وهو أبو عبد الرحمن المدائني ، وأورده الهيثمي في المجمع : ٢٠١ / ٤ وعـزاه للطبراني في الأوسط وقال : فيه من لم أعرفه .

( ٣ ) محمد بن عبد الملك الواسطي الكبير ، قال ابن حبان في الثقات : مدلس . وقال

أبو حاتم : صدوق . أنظر الجرح : ٥ / ٨ ، الميزان : ٦٣٢ / ٣ .

( ٤ ) القابلة من النساء معروفة ، يقال : قبلت القابلة المرأة تقبلها قبالة ، اذا قبلت الولد ،

أى تلقتة عند الولادة من بطن أمه . أنظر الصحاح : ١٧٩٦ / ٥ ، النهاية :

٩ / ٤ ، لسان العرب : ٥٣٧ / ١١ .

( ٥ ) قال الذهبي وغيره مجهول . أنظر الميزان : ٥٤٧ / ٤ ، اللسان : ٧٥ / ٧ .

( ٦ ) المعجم الأوسط وعنه الزيلعي في نصب الراية ٨٠ / ٤ من حديث حذيفة بسند الدارقطني ومثنته .

( ٧ ) التنقيح الورقة ٣١ / ب الشهادات وعنه الزيلعي في نصب الراية : ٨٠ / ٤ .

( ٨ ) المصنف : ٤٨٥ / ٧ رقم ( ١٣٩٨٦ ) .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ١٨٧ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب ما تجوز فيه شهادة

النساء . من طريق وكيع به ، ولغظه " أنه أجاز شهادة قابلة " . والبيهقي فـسـى

السنن الكبرى : ١٥١ / ١٠ . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٨٠ / ٤ ،

والهندي في كنز العمال : ٢٥ / ٧ ، رقم ( ١٧٧٩٣ ) .

عبد الله بن نجى <sup>(١)</sup> " أن عليا أجاز شهادة المرأة القابلة وحدها في الاستهلال <sup>(٢)</sup> جابر، قال سفيان الثوري ، كان ورعا في الحديث ما رأيت أروع في الحديث منه . وقال شعبة : صدوق ، وفي رواية إذا قال ثنا وسمعت فهو من أوثق الناس . وقال وكيع : ما شككت في شيء فلا تشكوا أن جابرا ثقة . وقال عباس عن ابن معين : لا يكتب حديثه ولا كرامسة . وقال زائدة : كان كذابا يؤمن بالرجعة <sup>(٣)</sup> ، وقال أبو حنيفة : ما أتيت به برأى إلا جاءني فيه بأثر ، ويزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها ، وقال أحمد : تركه يحيى وعبد الرحمن . وقال النسائي : متروك ، وقال ابن عدي : له حديث صالح وقد احتله الناس . ورووا عنه وغاية ما قد فوه أنه كان يؤمن بالرجعة وعبد الله بن نجى ، بنون وجيم مصفر ، وثقه النسائي ، وقال البخاري : فيه نظر . عبد الرزاق <sup>(٤)</sup> ، أنا إبراهيم الأسلمي ، أنا اسحاق <sup>(٥)</sup> ، عن ابن شهاب : " أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة امرأة [ واحدة ] <sup>(٦)</sup> في الاستهلال " .

== إسناده : ضعيف ، قال البيهقي : هذا لا يصح جابر الجعفي متروك ، وعبد الله بن نجى فيه نظر ، اهـ . وقال الزيلعي : وهذا سند ضعيف ، فان الجعفي ، وابن نجى فيهما مقال ، اهـ .

( ١ ) عبد الله بن نجى ، بنون وجيم ، مصفرا ، ابن سلمة الحضرمي الكوفي ، أبو لقمان ، صدوق ، من الثالثة . / د س ق .

أنظر السيزان : ٥١٤ / ٢ ، التهذيب : ٥٥ / ٦ ، التقريب : ٤٥٦ / ١ .  
( ٢ ) استهلال الصبي : أي تصويته عند ولادته .

الصالح : ١٨٥٢ / ٥ ، النهاية : ٢٧١ / ٥ .

( ٣ ) قال الحميد بن سفيان : سمعت رجلا سأل جابرا الجعفي عن قوله : " فلن أبصر الأرض حتى يأذن لي أبي " ( سورة يوسف ، الآية : ٨٠ ) قال : لم يحيى تأويلها بعد قال سفيان كذب ، قلت : ما أراد بهذا ؟ قال : الرافضة تقول : أن عليا في السماء لا يخرج من يخرج من ولده حتى ينادى من السماء أخرجوا مع فلان ، يقول جابر هذا . تأويل هذا كما في تهذيب التهذيب : ٤٩ / ٢ .

( ٤ ) المصنف : ٣٣٤ / ٨ رقم ( ١٥٢٩ ) .

إسناده : ضعيف ، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك تقدم ترجمته . وابن شهاب الزهري لم يلتق عمر بن الخطاب ولد سنة ( ٥١ ) تقدم .  
( ٥ ) هو اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري المدني ، أبو يحيى ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة ( ١٣٢ ) وقيل : بعدها . ع / .

الكاشف : ١١١ / ١ ، التهذيب : ٢٣٩ / ١ ، التقريب : ٥٩ / ١ .

( ٦ ) سقط من الأصل ، والمثبت من المطبوع .

( ٩٧٤ ) حديث : " المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قسذف " ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، ثنا عبد الرحيم بن سليمان ، عن حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلمون عدول بعضهم على بعض ، الا محدودا في فرية " وعبد الرحيم بن سليمان ثقة وباقي السند تقدم الكلام عليهم . ( ٩٧٥ ) قوله : " وفي كتاب عمر الى أبي موسى " مثله تقدم .

( ٩٧٦ ) حديث : " خير القرون قرني الذي أنا فيهم ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفسحوا الكذب " . عن عمران بن حصين ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " خيركم " وفي لفظ : " خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يأتي<sup>(٤)</sup> من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، الحديث " متفق عليه . وروى الطحاوي<sup>(٦)</sup>

( ٩٧٤ ) ١٤١/٢ .

( ١ ) المصنف : ١٧٢/٦ في البيوع والأقضية ، باب من قال : لا تجوز شهادته اذا تساب .

وابن حزم في المحلى : ٦٣٦/١٠ ، المسألة ( ١٨٠٧ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

وقال في الجوهر النقي ( في الهامش من السنن الكبرى : ١٥٦/١٠ ) : فقد تابع

الحجاج آدم ، والمثنى والحجاج أخرج له مسلم مقرونا بآخر .

وقال ابن حزم : هذه صحيفة وحجاج هالك .

( ٩٧٥ ) ١٤١/٢ . تقدم تحت رقم ( ٨٩٨ ) .

( ٩٧٦ ) ١٤٢/٢ .

( ٢ ) قوله : " الذي أنا فيهم " ليست في النسخة المطبوعة من الاختيار .

( ٣ ) القرن : أهل كل زمان ، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان ، مأخوذ من الاقتران ،

وكأنه المقدار الذي يقتن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم .

وقيل : القرن : أربعون سنة ، وقيل : ثمانون ، وقيل : مائة ، وقيل : هو مطلق من الزمان .

وهو مصدر : قرن يقرن . أنظر النهاية : ٥١/٤ ، الفائق : ١٧٢/٣ .

( ٤ ) هكذا في الأصل ، أما في النسخة المطبوعة " يجي " وفي لفظ " ثم يكون بعدهم " .

( ٥ ) أراد به اذا كان صاحب الحق عالما به ، فشهد الشاهد به قبل الاستشهاد .

أنظر شرح السنة : ١٣٩/١٠ .

( ٦ ) رواه البخاري : ٢٥٨/٥ في الشهادات ، باب لا يشهد على شهادة جور اذا أشهد

( ٩ ) الحديث ( ٦٦٩٥٥٦٤٢٨٥٣٦٥٠٩٢٦٥١ ) .

ومسلم : ١٩٦٤/٤ في فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة ، ثم الذين يلونهم ، ثم

الذين يلونهم ( ٥٢ ) الحديث ( ٢١٥٥٢١٤ ) ( ٢٥٣٥ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٤٦٥٧ ) في كتاب السنة ، باب في فضل أصحاب

في الآثار،<sup>(١)</sup> عن جابر بن سمرة، قال: "خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجابية،<sup>(٢)</sup> فقال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم [اليوم]<sup>(٣)</sup> فقال: أحسنوا إلى أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم،<sup>(٤)</sup> ثم يفشوا الكذب، حتى يشهد الرجل على الشهادة، لا يسألها، وحتى يحلف الرجل على اليمين، ولا يستحلف". ورواه الترمذي،<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> من حديث ابن عمر، وأخرجه ابن حبان في صحيحه.<sup>(٧)</sup>

=== رسول الله صلى الله عليه وسلم، والترمذي: ٣/٣٣٩ في القدر، باب ما جاء في  
القرن الثالث (٣٩) الحديث (٢٣٢٠) و(٢٣٢١) و(٢٣٢٢) وقال: هذا  
حديث حسن صحيح. والنسائي: ١٧/٧ في الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر.  
والامام أحمد في مسنده: ٤/٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٦ و٤٤٠.  
وتام الحديث: "ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن".  
أي أنهم يتوسعون في المآكل والمشارب وهي من أسباب السمن. سبل السلام ٤/١٢٧.  
إسناده: متفق عليه.

(١) شرح معاني الآثار: ٤/١٥٠ في القضاء والشهادات، باب الرجل يكون عنده  
الشهادة للرجل. ورواه أيضا ابن ماجه: ٢/٢٩١ في الأحكام، باب كراهية  
الشهادة لمن لم يستشهد (٢٧) الحديث (٢٣٦٣). من حديث عبد الملك بن  
عمير عنه.

إسناده: قال البوصيري في الزوائد: رجال إسناده ثقات، إلا أن فيه عبد الملك بن  
عمير، وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة، اهـ.

قلت: وقد صرح بالتحديث عند الطحاوي، وبذلك زال اشكاله وهو صحيح الإسناد.  
(٢) الجابية: بكسر الباء وياء مخففة، وأصله في اللغة الحوض الذي يجبي فيه الماء  
للابل، وهي قرية من أعمال دمشق، ثم من عمل الجيدور من ناحية الجولان قرب  
مرج الصفر في شمالي حوران، ويقرب منها تل يسمى تل الجابية، في هذا الموضع  
خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطبته المشهورة، ويقال لها جابية الجولان  
أيضا، وباب الجابية بدمشق منسوب إلى هذا الموضع. أنظر معجم البلاد: ٢/٩١.  
(٣) سقط من الأصل، والمثبت من المطبوع.

(٤) قوله "ثم الذين يلونهم" ثلاث مرات في الأصل، والصواب مرتين والتصحيح من  
المطبوع.

(٥) السنن: ٣/٣١٥ في الفتن، باب في لزوم الجماعة (٧) الحديث (٢٢٥٤).

(٦) المسند: ١/١٨٠.

(٧) (الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٩ ص ١٨٨ رقم (٧٢١٠)).

إسناده: قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

## " فصل "

ب/١٦٢

( ٩٧٧ ) حديث : " ان علمت / مثل الشمس فاشهد " تقدم .

( ٩٧٨ ) حديث : " الولاء لحمه كلحمه النسب " . رواه ابن حبان في صحيحه (١)

من حديث ابن عمر ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .

( ٩٧٩ ) حديث : " ان علمت مثل الشمس فاشهد " تقدم .

( ٩٨٠ ) أثر عمر : " أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطا وسخم وجهه " ابن أبي

شيبه (٣) ، ثنا أبو خالد ، عن حجاج ، عن مكحول ، عن الوليد بن أبي مالك (٤) " أن عمر كتب

( ٩٧٧ ) ١٤٣/٢ تقدم في رقم ( ٩٦١ ) .

( ٩٧٨ ) ١٤٤/٢ . سيأتي في رقم ( ١٣٢٠ ) .

( ١ ) الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان : ٩١/٧ ، ورواه أيضا الامام الشافعي :

١٣٢/٤ في كتاب الوصايا ، باب الولاء والحلف ، والحاكم في المستدرک : ٣٤١/٤

في الفرائض . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠/١٠٢٩٣٠٢ . في كتاب الولاء .

مرفوعا من حديث ابن عمر وتمام الحديث " لا يباع ولا يوهب " .

استناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخبرناه .

ونوه له الحافظ السيوطي بإشارة الصحيح . الجامع الصغير : ١٩٨/٢ .

وأعله البيهقي بأن قال : انما يروى هذا اللفظ مرسلا . وقد بين طرق هذا الحديث

ابن التركماني وقال : وقد روى الحديث من وجه آخر بسند رجاله ثقات ، وهذا

كله يرد قول النيسابوري والبيهقي انما يروى مرسلا . قال ذلك بعد أن ذكر طريقه

أنظر الجوهر النقي : ١٠/٩٣٩٤٠٢٩٤٠٢ .

( ٩٧٩ ) ١٤٥/٢ تقدم في رقم ( ٩٦١ ) .

( ٩٨٠ ) ١٤٥/٢ .

( ٢ ) أي يسود وجهه ، والسخمة : السواد ، والأسخم : الأسود ، والسخام ، بضم السين :

سواد القدر ، والسخام : الفحم أيضا ، والسخم : السواد . أنظر غريب الحديث :

( للخطابي ) : ٨٥/٢ ، لسان العرب : ١٢/٢٨٣ .

( ٣ ) المصنف : ١٠/٥٨٤١٠٥ في الحدود ، باب من رخص في حلقه وجزه ، وباب في شاهد

الزور ما يعاقب . ورواه أيضا عبد الرزاق : ٨/٣٢٦ رقم ( ١٥٣٩٢ ) من هذا الوجه

والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠/١٤٢ من طريق الزهري عن الحجاج عن مكحول .

استناده : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس

والوليد لم يثبت له رؤية ولا رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهو منقطع

أيضا .

( ٤ ) الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني أبو العباس ، الدمشقي ( وقد ينسب ===== )

الى عماله بالشام في شاهد الزور يضرب أربعين سوطا ، ويسخم وجهه ، ويحلق رأسه ،  
ويطال حبسه " . عبد الرزاق <sup>(١)</sup> ، أنا ابن جريج ، قال : حدثت عن مكحول " أن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه ضرب شاهد الزور أربعين <sup>(٢)</sup> سوطا " . أنا يحيى بن العلاء <sup>(٣)</sup> ،  
أنا الأحموس بن حكيم ، عن أبيه <sup>(٤)</sup> " أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر بشاهد الزور  
أن يسخم وجهه ، ويلقى عامته في عنقه ، ويطاف به في القبائل <sup>(٥)</sup> .  
( ٩٨١ ) قوله : " منقول ذلك عن شريح " ابن أبي ششية <sup>(٦)</sup> ، ثنا وكيع ، ثنا سفيان ،

=== لجده الوليد بن أبي مالك ( نزيل الكوفة ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ( ١٢٥ ) / ت س .  
أنظر الجرح : ١٨ / ٩ ، تاريخ ابن معين : ٦٣٣ / ٢ ، التهذيب : ١٣٩ / ١١ ،  
التقريب : ٣٣٣ / ٢ .

( ١ ) المصنف : ٣٢٧ / ٨ رقم ( ١٥٣٩٦ ) . ورواه أيضا البيهقي : ١٤٢ / ١٠ أطول  
سأهنا .

أسناده : رواه ثقات ، غير أن الراوى الذى يروى عنه ابن جريج مجهول ، وهو  
ضعيف بهذا الاسناد ولا تقوم به الحجة . لجهالة ذلك الراوى .

( ٢ ) هكذا فى الأصل ، ونصب الراية : ٨٨ / ٤ ، وأما فى النسخة المطبوعة " أربعون " .  
بدل " أربعين " .

( ٣ ) يحيى بن العلاء البجلي ، أبو عمرو ، أو أبو سلمة ، الرازى ، روى بالوضع ، قال أبو حاتم :  
ليس بالقوى . وضعفه ابن معين ، وجماعة ، وقال الدارقطنى : متروك ، وقال أحمد  
ابن حنبل : كذاب يضع الحديث ، وقال يحيى : ليس بثقة . وقال ابن عدى : أحاديثه  
موضوعات . / د ق .

أنظر التاريخ الكبير : ٢٩٧ / ٨ ، التاريخ الصغير : ١٤١ / ٢ ، الضعفاء الصغير :  
ص ( ١٢١ ) ، المجروحين لابن حبان : ١١٥ / ٣ ، الميزان : ٣٩٧ / ٤ ، الكاشف :  
٢٦٥ / ٣ ، التهذيب : ١١ / ٢٦١ .

( ٤ ) اسمه حكيم بن عمير بن الأحموس ، العنسى ، أبو الأحموس الحمصى ، صدوق بهم ،  
من الثالثة / د ق . أنظر التهذيب : ٤٥٠ / ٢ ، التقريب : ١٩٤ / ١ ، خلاصة  
تهذيب الكمال ص ( ٩١ ) .

( ٥ ) رواه عبد الرزاق فى مصنفه : ٣٢٧ / ٨ رقم ( ١٥٣٩٤ ) ، وتامه : " ويقال : أن هذا  
شاهد الزور فلا تقبلوا له شهادة " .

أسناده : ضعيف ، فيه يحيى بن العلاء وهو متروك ، والأحموس بن حكيم وهو ضعيف  
الحفظ ، وأبو الأحموس حكيم بن عمير وهو صدوق بهم . وهو ضعيف جدا بهذا  
الاسناد .

( ٩٨١ ) ١٤٥ / ٢ .

( ٦ ) المصنف : ٢٥٩ / ٧ و ٢٦٠ فى البيوع والأقضية ، باب شاهد الزور ما يصنع به ؟ . =====

عن أبي حصين<sup>(١)</sup>، قال: "كان شريح رحمه الله يبعث بشاهد الزور الى مسجد قومه  
أو الى سوقه، ويقول انا قد زيفنا شهادة هذا" وفي لفظ "كان يكتب اسمه عنده"،  
فان كان من العرب يبعث به الى مسجد قومه، وان كان من الموالي<sup>(٢)</sup> يبعث به الى  
سوقه، يعلمهم ذلك منه". عبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، أنا الثوري، عن الجعد بن زكوان<sup>(٤)</sup>، قال:  
"أتى شريح بشاهد زور فنزع عمامته، عن رأسه وخفقه<sup>(٥)</sup> بالدرة<sup>(٦)</sup> خفقات، وبعث به الى  
مسجد يعرفه الناس".

=== ورواه أيضا عبد الرزاق: ٣٢٦/٨ رقم (١٥٣٩٠)، والبيهقي: ١٠ / ١٤٢ .  
أسناده: رواه ثقات وهو صحيح الأسناد .

(١) هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، أبو حصين، بفتح الميملة، ثقة  
ثبت ربما دلس، من الرابعة، مات سنة (١٢٢) / ٤ .

أنظر الجرح: ١٦٠ / ٦، التهذيب: ١٢٦ / ٧، التقريب: ١٠ / ٢ .  
(٢) الموالي: من ليس بعربي الأصل، وقد جرى عليه، أو على آبائه الرق . أنظر:  
منال الطالب ص: ٦٢٩ .

(٣) المصنف: ٣٢٦/٨ رقم (١٥٣٩١)، ورواه أيضا ابن أبي شيبة: ٢٦٠ / ٧ في  
البيوع والأقضية، باب شاهد الزور ما يصنع به ؟ . والبيهقي: ١٠ / ١٤٢ .  
أسناده: رواه ثقات وهو صحيح الأسناد .

(٤) الجعد بن زكوان، روى عن شريح، روى عنه الثوري، قال أحمد، وأبو حاتم:  
الجعد بن زكوان لا نعلم الا خيرا .

أنظر علل أحمد بن حنبل: ١ / ٢٠٢ الطبعة الأولى - أنقره (١٩٦٣)، الجرح  
والتعديل: ٥٢٩ / ٢، تاريخ ابن معين: ٨٣ / ٢ .

(٥) يقال: خفقه بالسيف اذا ضربه به ضربة خفيفة، وكل ضرب بشيء عريض: خفق .  
أنظر الصحاح: ٤ / ١٤٦٩ .

(٦) الدرة: بكسر الدال، التي يضرب بها، عربية معروفة، وفي التهذيب: الدرة درة  
السلطان التي يضرب بها . أنظر لسان العرب: ٤ / ٢٨٢ .

## " فصل "

( ٩٨٢ ) حديث : " لا تجوز شهادة الوالد لولده ، ولا الولد لوالده ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، ولا العبد لسيده ، ولا السيد لعبده ، ولا الشريك لشريكه ، ولا الأجير لمن استأجره ، روى ذلك بأحاديث مختلفة بهذه الألفاظ " قال المخرجون :<sup>(١)</sup> لم نجد شيئا من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : أخرجه الخصاف في " كتاب أدب القاضي " له ، ثنا صالح بن رزيق<sup>(٢)</sup> وكان ثقة ، ثنا مروان بن معاوية الفزاري ، عن يزيد بن أبي زياد الشامي<sup>(٣)</sup> ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تجوز شهادة الوالد لولده ، ولا الولد لوالده ، ولا المرأة لزوجها ، ولا الزوج لامرأته ، ولا العبد لسيده ، ولا السيد لعبده ، ولا الشريك لشريكه ، ولا الأجير لمن استأجره " وروى عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، وابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> هذه الألفاظ من قول شريح بزيادة " الشريك لشريكه في الشيء بينهما ، لكن في غيره " .<sup>(٦)</sup>

( ٩٨٢ ) ١٤٧/٢ .

( ١ ) أنظر نصب الراية : ٨٢/٤ ، والدرية : ١٧٢/٢ رقم ( ٨٣١ ) .

( ٢ ) اسمه أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني أبو بكر البغدادي المعروف بالخصاف الحنفي توفي سنة ( ٢٦١ ) وهو صاحب التصانيف .

أنظر هدية المارفين : ٤٩/١ ، كشف الظنون : ٤٦/١ .

( ٣ ) ( ص ٤٩٦ و ٦٦٦ ) .

إسناده : ضعيف جدا ، وعلته يزيد بن أبي زياد الدمشقي وهو متروك الحديث ،

وفيه أيضا صالح بن رزيق وهو مجهول . وقال الحافظ في الدراية : ١٧٢/٢ : لم أجده ، ويقال : ان الخصاف أخرجه بإسناده مرفوعا ، اهـ .

( ٤ ) صالح بن رزيق العطار ، أبو شعيب ، مجهول ، من العاشرة . / ق .

أنظر الميزان : ٢٩٤/٢ ، التهذيب : ٣٨٩/٤ ، التقريب : ٣٥٩/١ .

( ٥ ) يزيد بن أبي زياد القرشي الدمشقي ، متروك ، من السابعة . / ق .

أنظر الضعفاء والمتروكين ( للنسائي ) ص ( ١١١ ) ، التاريخ الكبير : ٨ / ٣٣٤ ،

المجروحين ( لابن حبان ) ٩٩/٣ ، الميزان : ٤٢٥/٤ ، التهذيب : ٣٢٨/١١ .

( ٦ ) المصنف : ٣٤٤/٨ رقم ( ١٥٤٧٤ ) .

( ٧ ) المصنف : ٢٠٤/٧ في البيوع والأقضية ، باب في شهادة الولد لوالده .

ابن أبي شيبة من طريق وكيع ، عن الثوري وعبد الرزاق عنه أيضا كلاهما عن جابر عن الشعبي عن شريح .

إسناده : ضعيف ، فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف .

( ٨ ) هذه الزيادة ليست موجودة في النسخة المطبوعة من مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة ، وهي في نصب الراية : ٨٢/٤ فقط والمخرج نقله منه بحروفه .



( ٩٨٣ ) حديث : " نهى عن صوتين أحققين النائحة <sup>(١)</sup> والمغنية " . عن جابر بن عبد الله قال : " أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فانطلق به الى ابنه ابراهيم فوجده يجود بنفسه فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فوضعه فى حجره ، وبكى فقال له عبد الرحمن : أتبكي يا رسول الله وقد نهيت عن البكاء ؟ قال : لا ، انى لم أنه عن البكاء ، ولكنى نهيت عن / صوتين أحققين : صوت عند نفمة لعب ، ولهو ، ١/١٦٣ ومزامير شيطان ، وصوت عند مصيبة ، <sup>(٢)</sup> خمش وجوه ، وشق جيوب ، ورنة <sup>(٣)</sup> شيطان " . رواه الترمذى ، وقال : حسن ، ورواه ابن أبى شيبة ، <sup>(٤)</sup> واسحاق ، <sup>(٥)</sup> وعبد بن حميد ، <sup>(٦)</sup> والطيا السى ، <sup>(٧)</sup> والبيهقى <sup>(٨)</sup> وزاد فيه " انما هذه رحمة ، ومن لا يرحم لا يرحم ، يا ابراهيم لولا أنه قول حق ، ووعد صدق ، وسبيل مأتى ، وقضاء مقضى ، وأن آخرنا سيلحق بأولنا لحزنا عليك حزنا أشد من هذا " وأخرجه البزار ، <sup>(٩)</sup> وأبو يعلى ، <sup>(١٠)</sup> عن جابر ، عن عبد الرحمن بن عوف ، <sup>(١١)</sup>

( ٩٨٣ ) ١٤٧/٢ .

( ١ ) النائحة : يقال ناحت المرأة على الميت اذا ندمته أى بكت عليه وعددت محاسنه . وقيل : النوح بكاء مع صوت والمراد بها التى تنوح على الميت أو على ما فاتها من متاع الدنيا فانه ممنوع منه . وأما التى تنوح على معصيتها فذلك نوع من العبادة ، وخص النائحة لأن النوح يكون من النساء غالبا . أنظر عون المعبود : ٣٩٩/٨ ، بسند المجهود : ٩٤/١٤ .

( ٢ ) الخموش : بالضم الخدوش . المختار ص ( ١٩٠ ) .

( ٣ ) الرنة : الصيحة الشديدة والصوت الحزين عند الفناء أو البكاء .

أنظر القاموس : ٢٢٩/٤ ، لسان العرب : ١٨٧/١٣ .

( ٤ ) السنن : ٢٣٧/٢ فى الجنائز ، باب ماجاء فى الرخصة فى البكاء على الميت ( ٢٤ ) ، الحديث ( ١٠١١ ) .

( ٥ ) المصنف : ٣٩٣/٣ فى الجنائز ، باب من رخص فى البكاء على الميت .

( ٦ ) المسند ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٨٤/٤ .

( ٧ ) المسند ( وأورده الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية ج ١ / ص ٢٣٤ / رقم الحديث ( ٧٩٣ ) ) ورواه ايضا البغوى فى شرح السنة : ٤٣١/٥ ، رقم ( ١٥٣٠ ) .

( ٨ ) المسند ( منحة المعبود ) ١٥٩/١ رقم ( ٧٦٠ ) .

( ٩ ) السنن الكبرى : ٦٩/٤ فى الجنائز ، باب الرخصة فى البكاء بلانديب ولا نياحسة . وسيأتى الكلام على اسناده قريبا .

( ١٠ ) المسند ( كشف الأستار ) : ٣٨١/١ رقم ( ٨٠٥ ) .

( ١١ ) المسند ( مجمع الزوائد ٣ / ١٧ ) .

ومداره عند هؤلاء على محمد بن أبي ليلى . قال النووي فى الخلاصة : محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ضعيف ، فلعله اعتضد . قلت : أخرجه الحاكم <sup>(١)</sup> عن اسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن جده عبد الرحمن بن عوف قال : " أخذ النهى صلى الله عليه وسلم بيدي ، الحديث " .

( ٩٨٤ ) حديث : " لعن الله المؤنثات من الرجال والمذكرات من النساء " .

( ١ ) المستدرک : ٤ / ٤ فى فضائل مارية القبطية . من طريق اسراييل عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف . بهذا الاسناد وهو الصواب وما نقله المخرج بالاسناد المذكور أعلاه موجود فى نصب الراية : ٤ / ٨٥ ولعل المخرج نقله منه دون تثبت منه . وقد وقع ذلك خطأ من الحافظ الزيلعى عند تخريج الحديث بالاسناد المذكور ، والله أعلم .

اسناده : قال الترمذى : حسن صحيح ، وقال البغوى : هذا حديث حسن . وسكت عنه الحاكم . وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٣ / ١٧ وعزاه لأبى يعلى والبزار ، وقال : فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه كلام ، اهـ . وقال الحافظ فسى التقريب : ٢ / ١٨٤ : ابن أبي ليلى صدوق سئ الحفظ جدا وقد تقدمت ترجمته . قلت : وهو بهذا الاسناد ضعيف ، وله شاهد من حديث أنس فى المتفق عليه . رواه البخارى : ٣ / ١٧٢ فى الجنائز ، باب قول النهى صلى الله عليه وسلم : " انا بك لمحزونون " ( ٤٣ ) الحديث ( ١٣٠٣ ) . ومسلم : ٤ / ١٨٠٧ فى الفضائل ، باب رقم ( ١٥ ) الحديث ( ٦٢ ) ( ١٣١٥ ) ولغظه كالتالى :-

عن أنس قال : " دخلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبى سيف القين - وكان ظئرا لابراهيم عليه السلام - فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم فقبضه وشمه . ثم دخلنا عليه بعد ذلك - وابراهيم يجود بنفسه - فجعلت عيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم تدرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف انها رحمة . ثم أتممها بأخرى فقال صلى الله عليه وسلم : ان العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا نقول الا ما يرضى ربنا ، وانا بفراقك يا ابراهيم لمحزونون " .

اسناده : متفق عليه . قلت : ولعل مراد النووي فى الخلاصة : " فلعله اعتضد " فى حديث جابر المذكور يريد أنه اعتضد بحديث أنس هذا . والله أعلم .

( ٩٨٤ ) ١٤٧ / ٢ .

( ٢ ) " المؤنثات من الرجال . . الخ " أى من يشبه النساء فى أخلاقه وكلامه وحركاته ،

فان كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف ازالة ذلك ، وان كان

بقصد منه وتكلف له فهو المذموم .

وعن أبي هريرة " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء ، والمترجلات من النساء المتشبهين بالرجال " رواه أحمد <sup>(٢)</sup> . وفيه الطيب بن محمد <sup>(٣)</sup> ، وثقه ابن حبان ، وضعفه العقيلي . وأخرج أبو يعلى <sup>(٤)</sup> ثنا زهير بن حرب ، ثنا جرير ، عن يزيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، والمتشبهات بالرجال من النساء والمتشبهين من الرجال بالنساء " . وأخرج عبد بن حميد في مسنده <sup>(٥)</sup> من طريق

=== " والمذكرات من النساء " أى المتشبهات بهم زيا وهيئة ومشية ورفع صورت ونحوها .

أنظر عون المعبود : ٢٧٥/١٣ و٢٧٧ في الأدب ، باب في الحكم في المخنثين .

( ١ ) الخنث : من فيه انخناث أى تكسر وتثن ، وخنث الرجل اذا فعل فعل الخنث ،

وقيل : الخنث الذى يفعل فعل الخناث . راجع لسان العرب : ١٤٥/٢ والغريب

للهروى : ٢٨٣/٢ .

( ٢ ) المسند : ٢٨٩ و٢٨٧/٢ . وتكلمته " وراكب الغلاة وحده " .

اسناده : ضعيف ، لجهالة طيب بن محمد . وأورده الهيثمى فى المجمع : ١٠٣/٨ .

وذكر المخرج كلامه .

( ٣ ) طيب بن محمد ، قال أبو حاتم : لا يعرف . أنظر الجرح : ٤٩٨/٤ ، الميزان ٣٤٦/٢

لسان الميزان : ٢١٤/٣ ، الضعفاء الكبير للعقيلي : ج ٢ ص ٢٣٢ .

( ٤ ) المسند : ج ٤ ص ٣٢٣ .

اسناده : ضعيف ، فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي ، وهو ضعيف ، كبر فتغير ،

صار يتلقن وكان شيعيا . كما فى التقریب : ٣٦٥/٢ ، وأنظر أيضا التهذيب :

٣٢٩/١١ . قلت : حديث ابن عباس هذا رواه البخارى : ٣٣٢/١٠ فى

اللباس ، باب رقم ( ٦١ ) الحديث ( ٦٨٣٤٥ و ٨٨٦ و ٨٨٥ ) ، وأبو داود رقم

( ٤٩٣٠ ) فى الأدب ، باب فى الحكم فى المخنثين ، والترمذى : ١٩٤/٤ فى

الاستئذان والآداب ، باب رقم ( ٦٧ ) الحديث ( ٢٩٣٦ و ٢٩٣٥ ) . ولفظه

كالآتى : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال ، والمترجلات

من النساء " وفى رواية : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من

الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال " .

اسناده : رواه البخارى ، وقال الترمذى : حسن صحيح .

( ٥ ) وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٤/٥ وهو فى كشف الخفاء : ١٧٤/١

رقم ( ٥٢٠ ) .

ورواه أيضا ابن عدى فى الكامل : ٢١٥٠/٦ ، والخطيب فى تاريخ بغداد : ١٦٣/٣

و ٢٨٣/٧ و ١٢٥/١٠ .

اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن الفرات ، وهو كذاب . وذكره صاحب كشف الخفاء

محمد بن الفرات<sup>(١)</sup>، عن أبي هريرة رفعه : " الأكل في السوق دناءة " . ومحمد بن الفرات روى بالوضع .

( ٩٨٥ ) قوله : " أن الصحابة " . الحديث في مصنف بن أبي شيبة وغيره .  
( ٩٨٦ ) قوله : " وعن يحيى بن أكنم : " اجتمعت أقاويل السلف على قبول شهادة النصارى بعضهم على بعض ، فلم أجد أحدا رد شهادتهم غير ربيعة بن عبد الرحمن ،

== ومزيل الألباس : ج ١ ص ١٧٤ رقم ( ٥٢٠ ) ، وقال : رواه الطبراني في المعجم الكبير : ٢٩٧ / ٨ رقم ( ٧٩٧٧ ) ، وابن عدي في الكامل : ١٦٢٠ / ٥ في ترجمة عمر بن موسى بن وجيه ، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه وسنده ضعيف ، اهـ .  
وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٤ / ٥ ونسبه للطبراني ، وقال : فيه عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف .

( ١ ) محمد بن الفرات التيمي ، أو الجرمي ، أبو علي الكوفي ، كذبه أحمد ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وقال أبو داود : روى عن محارب بن دثار أحاديث موضوعة ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء . / ق .

أنظر التاريخ الكبير : ٢٠٨ / ١ ، التاريخ الصغير : ق ٢ / ١٨٨ ، الميزان : ٣ / ٤ ، التهذيب : ٣٩٦ / ٩ .

( ٩٨٥ ) ١٤٩ / ٢ . " أن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا واقتتلوا ، وشهادة بعضهم على بعض كانت مقبولة " .

( ٢ ) هكذا في الأصل أطلق المخرج الحديث ولم يذكره . قلت : ولعله يشير إلى الفتنة الكبرى التي وقعت بعد مقتل عثمان رضي الله عنه .

( ٣ ) ج ١٢ ص ٥٠ في كتاب الفضائل ، باب ما ذكر في فضل عثمان بن عفان رضي الله عنه .

رواه بسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انكم ستلقون بعدي فتنة واختلافا ، قال : فقال له قائل : فما تأمرنا ؟ فقال : عليكم بالأمير وأصحابه ، وضرب علي منكب عثمان " اهـ .

ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٩٩ / ٣ في كتاب معرفة الصحابة .

استناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح ، ووافقه الذهبي .

( ٩٨٦ ) ١٤٩ / ٢ .

( ٤ ) يحيى بن أكنم بن محمد بن قطيس التيمي ، المروزي ، أبو محمد ، القاضي المشهور ،

فقيه ، صدوق ، إلا أنه روى بسرقة الحديث ، ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يرى الرواية بالاجازة والوجادة ، من العاشرة ، مات في آخر سنة ( ٢٤٣ أو ٢٤٤ ) وله ( ٨٣ ) سنة / ت أنظر التهذيب : ١٧٩ / ١ ، التقريب : ٣٤٢ / ٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٤٢١ ) .

فاني وجدت عنه روايتين " الطحاوي<sup>(١)</sup>، عن ابن أبي عمران<sup>(٢)</sup> سمعت ابن أكنم ، يقول :  
 ما وجدت أحدا من المتقدمين يقول : أن شهادة النصارى بعضهم على بعض لا تجوز  
 الا ربعة . قلت : يحتاج الى الجواب عما أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، قال : ثنا ابن علية ،  
 عن يونس<sup>(٤)</sup> ، عن الحسن أنه كان يقول : " اذا اختلف الملل لا تجوز شهادة بعضهم على  
 بعض " . ثنا ابن ادريس ، عن ليث ، عن عطاء ، قال : " لا تجوز شهادة اليهودى على  
 النصراني ، ولا النصراني على اليهودى ولا ملة على غير ملتها الا المسلمين<sup>(٥)</sup> " ثنا ابن علية ،  
 عن معمر ، عن الزهري ، وحماد ، قالا : " لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض " .  
 ثنا حفص ، عن أشعث ، عن الحكم ، وحماد ، عن ابراهيم ، والشعبي ، والحسن ، قالوا<sup>(٨)</sup> :  
 " لا تجوز شهادة أهل ملة الا على أهل ملتها : اليهودى على اليهودى ، والنصراني على النصراني "

- (١) كذا في الأصل أطلقه المخرج وعندما يفعل ذلك يريد به شرح معاني الآثار ولم  
 أجد هكذا الكلام فيه والله أعلم . وقد يخالف هذا الاطلاق أحيانا في عزوه .  
 قلت : لم يقل به ربعة بن عبد الرحمن وحده كما صرح به يحيى بن أكنم بل شاركه  
 أيضا غيره . أنظر ذلك في المحلي لابن حزم : ج ١ ص ٥٩٤-٥٩٧ ، المسألة  
 (١٧٩١) ، والبيان والتحصيل : ج ١ ص ٢٢٥ ، ونيل الأوطار : ٣٣٢ / ٨ .  
 (٢) هو أحمد بن أبي عمران القاضي أبو جعفر الفقيه البغدادي ثقة حافظ مكين فسي  
 العلم حسن الدراية توفي سنة (٢٨٠) هـ . انظر تراجم الاخبار ج ١ ص ٤٠ .  
 (٣) المصنف : ٢٠٨ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب من قال : لا تجوز شهادة ملة الا على  
 ملتها .

إسناده : رواه ثقات وهو صحيح من قول الحسن البصري .

- (٤) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبو عبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل / ع .  
 أنظر تذكرة الحفاظ : ١٤٥ / ١ ، سير أعلام النبلاء : ٢٨٨ / ٦ ، التهذيب :  
 ٤٤٢ / ١١ ، التقريب : ٣٨٥ / ٢ .  
 (٥) هكذا في الأصل ، وأما في النسخة المطبوعة " على المجوسي " بدل " اليهودى " .  
 وهو كذلك في المحلي : ٥٩٦ / ١٠ ، المسألة (١٧٩١) .  
 (٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٢٠٨ / ٧ وعنه ابن حزم .  
إسناده : ضعيف ، فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .  
 (٧) رواه ابن أبي شيبة : ٢٠٩ / ٧ وعنه ابن حزم في المحلي : ٥٩٦ / ١٠ ، المسألة  
 (١٧٩١) . وعبد الرزاق : ٣٥٧ / ٨ رقم (١٥٥٢٧) .  
إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد من قولهما .  
 (٨) رواه ابن أبي شيبة : ٢٠٩ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب من قال : لا تجوز شهادة  
 ملة الا على ملتها . إسناده : رواه ثقات .

ثنا يزيد بن هارون ، عن جوير ، عن الضحاك : " أنه كان لا يقبل شهادة ملة على غيرهم <sup>(١)</sup> . ثنا وكيع ، ثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بسن عبد الرحمن ، قال : " لا تجوز شهادة ملة على ملة الا المسلمين ، قال وكيع : وكان ابن أبي ليلى لا يجيز شهادة اليهودى على النصراني ، ولا النصراني على اليهودى <sup>(٢)</sup> . وروى ابن ماجه <sup>(٣)</sup> ، عن جابر " أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل الكتاب ، بعضهم على بعض " . وفيه مجالد وثقه النسائي في رواية ، وهو سىء الحفظ أخرج له مسلم مقرونا بغيره .

( ٩٨٧ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين بشهادة اليهود " . أخرج أبو داود <sup>(٤)</sup> ، عن جابر : " جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال : اثتونسى بأعلم رجلين منكم ، فأتوه بابنى سوريا ، فنشدهما كيف تجدان أمر هذين فى التوراة ؟ قال : نجد فيهما <sup>(٥)</sup> : اذا شهد أربعة أنهم رأوا نكراه فى فرجها كالميل فى المكحلة رجما ،

قال : فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ / قال : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ، فدعا رسول الله ١٦٣ / ب صلى الله عليه وسلم بالشهود ، فجاءوا بأربعة <sup>(٦)</sup> ، فشهدوا أنهم رأوا نكراه فى فرجها كالميل فى المكحلة ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمهما " . ورواه اسحاق <sup>(٧)</sup> ، وأبو يعلى <sup>(٨)</sup> ، والبزار <sup>(٩)</sup> ،

( ١ ) رواه ابن أبي شيبة : ٢١٠ / ٧ .

استاده : ضعيف ، فيه جوير بن سعيد الأزدي وهو ضعيف جدا ، تقدمت ترجمته .

( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة : ٢١٠ / ٧ . وعنه ابن حزم فى المحلى : ٥٩٦ / ١٠ ، المسألة :

٠ ( ١٧٩١ )

استاده : ضعيف ، فيه عمر بن راشد وهو ضعيف تقدمت ترجمته .

( ٣ ) السنن : ٧٩٤ / ٢ فى الأحكام ، باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ( ٣٣ )

الحديث ( ٢٣٧٤ ) .

استاده : ضعيف ، قال البوصيرى فى الزوائد : فى استاده مجالد بن سعيد ، وهو

ضعيف . وقال الحافظ فى التلخيص : ١٩٨ / ٤ رقم ( ٢١٠٨ ) : وفى استاده مجالد ،

وهو سىء الحفظ .

( ٩٨٧ ) ١٤٩ / ٢ . تقدم مختصرا من حديث جابر عقب حديث البراء بن عازب فى

رقم ( ٩٥٠ ) .

( ٤ ) السنن رقم ( ٤٤٥٢-٤٤٥٤ ) فى الحدود ، باب رجم اليهوديين .

( ٥ ) هكذا فى الأصل ، ونصب الراية : ٨٥ / ٤ ، وأما فى النسخة المطبوعة " نجد

فى التوراة " بدل " نجد فيهما " .

( ٦ ) فى الأصل " فجاء أربعة " والتصويب من المطبوع .

( ٧ ) المسند ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٨٥ / ٤ .

( ٨ ) المسند ( ج ٣ / ص ٤٣٧ / رقم ( ١٩٢٨ ) .

( ٩ ) المسند ( كشف الأستار ) ٢١٩ / ٢ رقم ( ١٥٥٨ ) .

والدارقطني<sup>(١)</sup>، قال ابن عبد الهادي<sup>(٢)</sup> : قوله : " فدعا بالشهود ، فشهدوا " زيادة ينفرد بها مجالد ، ولا يحتاج بما ينفرد . وما روى في هذا من أنه صلى الله عليه وسلم " أجـاز شهادة النصارى بعضهم على بعض " لم يجده المخرجون . فائدة : ما أخرجه الدارقطني<sup>(٤)</sup> ، والبيهقي<sup>(٥)</sup> ، من حديث أبي هريرة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تجوز شهادة ملة على ملة ، الا ملة محمد صلى الله عليه وسلم ، فانها تجوز على ملة غيرهم " . مداره على عمر بن راشد ضعفه أحمد ، وابن معين ، والبخاري ، والنسائي ، وأبو زرعة ، والدارقطني . ( ٩٨٨ ) أشر عمر : " أنه قبل شهادة علقمة<sup>(٦)</sup> الخصي<sup>(٧)</sup> . روى ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> ،

- ( ١ ) السنن : ١٧٠ و ١٦٩ / ٤ في أواخر التنوير .
- ( ٢ ) التنقيح وهو في شرح معاني الآثار ١٤٢ / ٤ وذكره الزيلعي في نصب الراية : ٨٥ / ٤ .
- إسناده : ضعيف ، فيه مجالد بن سعيد وهو سني الحفظ . وقال الهيثمي : رواه البزار من طريق مجالد عن الشعبي ، وقد صححها ابن عدي . مجمع الزوائد : ٢٧١ / ٦ . وأنظر أيضا . تلخيص الحبير : ١٩٨ / ٤ رقم ( ٢١٠٨ ) . مختصر سنن أبي داود : ٢٦٥ / ٦ .
- ( ٣ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب بهذا اللفظ . نصب الراية : ٥٨ / ٤ ، وأنظر الدراية : ١٧٢ / ٢ رقم ( ٨٣٤ ) .
- ( ٤ ) السنن : ٦٩ / ٤ في كتاب الفرائض .
- ( ٥ ) السنن الكبرى : ١٠ / ١٦٣ في الشهادات ، باب من رد شهادة أهل الذممة . ورواه أيضا ابن عدي في الكامل : ٥ / ١٦٧٥ في ترجمة عمر بن راشد اليمامي والبزار . ( كشف الأستار ) : ١٤١ / ٢ رقم ( ١٣٨٤ ) مختصر " لا يرث ملة ملة " . وهو صدر الحديث عند الجميع .
- إسناده : ضعيف ، لأجل عمر بن راشد وهو ضعيف وتقدمت ترجمته .
- ( ٩٨٨ ) ١٤٩ / ٢ .
- ( ٦ ) لم أقف على ترجمته والله أعلم . وقد ذكره الحافظ استعراضا عند ترجمة علقمة بن مظعون . في الإصابة : ١٤٦ / ٨ .
- ( ٧ ) الخصى والخصية من أعضاء التناسل : واحد ها الخصى ، والتثنية خصيتان ، يقال : خصيت الفحل أخصيه خصاء بالكسر والمد اذا سللت خصييه ، والرجل خصي والجمع حصيان وخصية . أنظر المختار ص ( ١٧٨ ) ، لسان العرب : ٢٢٩ / ١٤ .
- ( ٨ ) المصنف : ٣١١ / ٧ في البيوع الأقضية ، باب في شهادة الخصى . من طريق ابن علي عن ابن عون عنه به . وعنه أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٨٦ / ٤ .
- إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد .

من طريق ابن سيرين " أن عمر أجاز شهادة الخصى على قدامة بن مظعون<sup>(١)</sup> .  
ورواه أبو نعيم في الحلية<sup>(٢)</sup> ، وعبد الرزاق<sup>(٣)</sup> مطولا .  
فائدة : روى ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس ، قال : " لا تجوز شهادة الأثقف<sup>(٥)</sup> ،

( ١ ) في النسخة المطبوعة " ابن مظعون " بدون قوله " قدامة " . وترجمته : قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي ، يكنى أبا عمر ، وهو أخو عثمان بن مظعون وخال حفصة وعبد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ، وهو من السابقين إلى الإسلام هاجر إلى الحبشة مع أخويه عثمان وعبد الله ابني مظعون ، وشهد بدرا وأحدا وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستعمله عمر ابن الخطاب على البحرين . روى ابن جريج عن أيوب السخيتاني قال : لم يحد أحد من أهل بدر في الخمر إلا قدامة بن مظعون . وتوفي قدامة سنة ( ٣٦ ) وهو ( ٦٨ ) سنة . وقال ابن الأثير : قد حد رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيما في الخمر وهو بدرى وهو مذكور في بابيه فلاحجة في قول أيوب ، اهـ .

أنظر الاستيعاب : ١٤٦ / ٩ ، أسد الغابة : ١٩٩ / ٤ ، الإصابة : ٨ / ١٤٤ .

( ٢ ) ج ٩ ص ١٥ في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي .

( ٣ ) المصنف : ٢٤٠ - ٢٤٣ / ٩ رقم ( ١٧٠٧٦ ) . مطولا .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ٣٩ / ١٠ في الحدود ، باب من قاء الخمر ما عليه ؟ . ولفظ أبي نعيم : " أن الجارود شهد على قدامة أنه شرب الخمر ، فقال عمر : هل معك شاهد آخر ؟ قال : لا ، فقال عمر : يا جارود ما أراك إلا مجلودا ، قال : يشرب خستك ، وأجلد أنا ؟ فقال علقمة الخصى لعمر : أتجوز شهادة الخصى ؟ قال : وما بال الخصى لا تقبل شهادته ؟ قال : فاني أشهد أنني قد رأيته يقيئها ، فقال عمر : ما قاءها حتى شربها ، فأقامه ، ثم جلده الحد " .

( ٤ ) المصنف : ٢٣٩ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب في شهادة الأثقف .

وعنه ابن حزم في المحلى : ١٨٥ / ٨ ، المسألة ( ١٠٥٢ ) .

استناده : قال الحافظ في الدراية : ١٧٣ / ٢ رقم ( ٨٣٥ ) : أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح . وقال العلامة ابن الهمام : وما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : لا تقبل شهادته ولا تقبل صلاته ولا تؤكل ذبيحته إنما أراهم به المجوسى ، ألا ترى إلى قوله : " ولا تؤكل ذبيحته " اهـ . شرح فتح القدير : ٤٩١ / ٦ ، فسي باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل .

( ٥ ) الأثقف هو الذى لم يختن ، والأثقف : الجلد الذى تقطع من ذكر الصبي . الغريب

للحرثي : ٤٥٨ / ٢ ، النهاية : ١٠٣ / ٢ .



ولا تقبل له صلاة ، ولا تؤكل له ذبيحة \* . تنتم : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تجوز شهادة خائن <sup>(١)</sup> ولا خائنة ، ولا ذى غمر <sup>(٢)</sup> على أخيه ، ولا تجوز شهادة القانع <sup>(٣)</sup> لأهل البيت ، والقانع الذى ينفق عليه أهل البيت \* . رواه أحمد ، وأبو داود <sup>(٤)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٥)</sup> ، وأبو داود فى رواية : " لا تجوز شهادة خائن ، ولا خائنة ، ولا زان ، ولا زانية ، ولا ذى غمر على أخيه " وفى سنده محمد بن راشد وثقه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما وتكلم فيه بعض الأئمة ، فذلك قال حافظ العصر سنده قوى . قال ابن عبد الهادى <sup>(٦)</sup> : وقد تابعه غيره . وأخرج الترمذى <sup>(٧)</sup>

( ١ ) والخائن مردود الشهادة ، لفسقه وخروجه عن العدالة بالخيانة . قال أبو عبيد : نراه خص به الخيانة فى أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده واثمنهم عليه ، فمن ضيع شيئاً مما أمر الله به ، أو ركب شيئاً مما نهاه الله ، فليس ينبغى أن يكون عدلاً ، لأنه لزمه اسم الخيانة . راجع شرح السنة : ١٢٧ / ١٠ .

( ٢ ) وأما ذو الغمر : فهو الذى بينه وبين المشهود عليه عداوة ظاهرة فرد شهادته للتهمة . وقال أبو حنيفة شهادته على العدو مقبولة اذا كان عدلاً . وقال البغوى : والحديث حجة لمن رده ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم رد شهادة ذى الغمر على أخيه ، والغمر : الضغن . أنظر معالم السنن : ١٦٩ / ٤ ، شرح السنة : ١٢٨ / ١٠ .

( ٣ ) القانع : السائل والمستطعم وأصل القنوع السؤال ، ويقال أن القانع المقنع السى القوم لخدمتهم ويكون فى حوائجهم كالأجير والوكيل ونحوه ، والمراد منه التابع لهم ، فيصير بشهادته لهم جاراً الى نفسه نفعاً ، فلا يقبل . أنظر المرجع السابق . والصاح : ١٢٧٢ / ٣ .

( ٤ ) المسند : ١٨١ / ٢ و ١٨٢٠٤ و ١٨٢٠٨ و ٢٢٥٢٠ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٦٠١٩٣٦٠ ) فى الأقضية ، باب من ترد شهادته . ورواه أيضاً ابن ماجه : ٢ / ٢٩٢ فى الأحكام ، باب من لا تجوز شهادته ( ٣٠ ) ، الحديث ( ٢٣٦٦ ) . والدارقطنى : ٤ / ٢٤٤ فى الأقضية والأحكام . وعبد الرزاق فى مصنفه : ٨ / ٣٢٠ رقم ( ١٥٣٦٤ ) .

اسناده : حسن ، قال الحافظ : وسنده قوى . التلخيص : ٤ / ١٩٨ رقم ( ٢١٠٩ ) .

( ٦ ) التنقيح ( الورقة ١٠٤ / أ مسائل الشهادات .

( ٧ ) السنن : ٣ / ٣٧٤ فى الشهادات ، باب الأول . الحديث ( ٢٤٠٠ ) .

اسناده : ضعيف لأجل يزيد بن زياد الدمشقى وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

(١) من حديث عائشة مرفوعا : " لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ، ولا مجلود حدا ، [ولا مجلوبة ]  
ولانى عمر على أخيه ، ولا مجرب شهادة ، ولا القانع أهل البيت ، ولا ظنين<sup>(٢)</sup> فى ولائ<sup>(٣)</sup> ، ولا قرابة<sup>(٤)</sup> .  
وفيه يزيد بن زياد الشامي ، وقال الترمذى : لا يصح عندنا اسناد . وأخرجه الدارقطنى ،  
والبيهقى<sup>(٥)</sup> من حديث ابن عمر ، وفيه عبد الأعلى<sup>(٦)</sup> ، قال البيهقى : لا يصح من هذا شيء عسن  
النسب صلى الله عليه وسلم . وروى ابن أبى شيبة<sup>(٧)</sup> ثنا حفص ، عن محمد بن زيد<sup>(٨)</sup> ، عن طلحة بن  
عبد الله بن عوف قال : " أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ، فنادى حتى بلغ الثانية :

- (١) قوله : " ولا مجلوبة " سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .  
(٢) " لا تجوز شهادة ظنين " أى متهم فى دينه ، فعيل بمعنى مفعول ، من الظنة :  
التهمة . وفيه " ولا ظنين فى ولائ " هو الذى ينتمى الى غير مواليه ، لا تقبل شهادته  
للتهمة . النهاية : ١٦٣ / ٣ .  
(٣) السنن : ٢٤٤ / ٤ فى الأقضية والأحكام .  
(٤) السنن الكبرى : ١٠ / ١ . وفى المعرفة ج ٢ الورقة ٣٦١ / أفى الشهادات  
اسناد : ضعيف ، فيه عبد الأعلى وهو ضعيف ، وشيخه يحيى بن سعيد الفاريسى  
ضعيف . أنظر تلخيص الحبير : ١٩٩ / ٤ رقم ( ٢١٠٩ ) .  
(٥) هو عبد الأعلى بن محمد . عن يحيى بن سعيد . ضعفه الأزدي ، وقال العقيلي :  
أحاديثه بواطيل . هو من شيوخ سليمان ابن بنت شرحبيل .  
أنظر الميزان : ٢ / ٥٣١ ، اللسان : ٣ / ٣٨٢ .  
(٦) المصنف : ٦ / ٢١٧ فى البيوع والأقضية ، باب فى الرجلين يختصمان فيدعى أحدهما  
على الآخر الشيء ، على من تكون اليمين ٢ .  
ورواه أيضا عبد الرزاق : ٨ / ٣٢٠ رقم ( ١٥٣٦٥ ) والبيهقى فى السنن الكبرى :  
١٠ / ٢٠١ . وأبوداود فى المراسيل : ص ( ١٧ ) ، ورواه أيضا عن عبد الرحمن  
الأعرج مرسل .  
اسناد : رواه ثقات وهو مرسل صحيح ، وقد وصله عبد الرزاق أخرجه من طريق  
الأسلمى عن عبد الله ، عن يزيد بن طلحة عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن أبى هريرة  
بنحو سياق ابن أبى شيبة هنا .  
(٧) محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة ، التيمى  
المدنى ، ثقة ، من الخامسة . م / ٤ .  
أنظر الجرح : ٧ / ٢٥٥ ، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى ص ( ١٩٧ ) ، التهذيب :  
٩ / ١٧٣ ، التقريب : ٢ / ١٦٢ .  
(٨) هى ثنية مشرفة على المدينة يطؤها من يريد مكة ، والثنية فى الأصل : كل عقبة فسى  
جبل مسلوكة . معجم البلدان : ٢ / ٨٦ .

لا تجوز شهادة خصم ، ولا ظنين ، وان اليمين على المدعى عليه . وأخرج سموية فسى  
 " فوائده <sup>(١)</sup> عن عثمان بن عفان رضى الله عنه : " فى العبد تكون هذه الشهادة ، والنصرانى ،  
 فيعتق العبد ويسلم النصرانى ان شهادتهما جائزة مالم ترد قبل ذلك " .  
 ( ٩٨٩ ) أثر عمر : " لا يفرنكم طنطنة <sup>(٢)</sup> الرجل فى صلاته ، أنظروا الى حاله فسى  
 درهمه وديناره " . أخرج العباس الدورى <sup>(٣)</sup> فى " فوائده <sup>(٤)</sup> عن عبيد بن أم كلاب <sup>(٥)</sup>

## ( ١ ) ( الكتاب مفقود ) .

ورواه أيضا ابن حزم فى المحلى : ٥٩٨ / ١٠ ، المسألة ( ١٧٩٢ ) من طريق ابن  
 وهب عن يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب : " أن عثمان بن عفان قضى فى  
 الصغير يشهد بعد كبره ، والنصرانى بعد اسلامه ، والعبد بعد عتقه : أنها  
 جائزة ان لم تكن ردت عليهم " .

اسناده : رواه ثقات ، وهو موقوف صحيح ، وصححه ابن حزم .

( ٩٨٩ ) ١٥٠ / ٢ .

( ٢ ) الطنطنة : كثرة الكلام والتصويت ، والطنطنة : الكلام الخفى . أنظر لسان العرب :

٢٦٩ / ١٣ .

( ٣ ) كذا فى الأصل ، لعله عباس بن محمد بن حاتم الدورى ، أبو الفضل البغدادى ،

صاحب يحيى بن معين ثقة حافظ . ٤ / . أنظر تاريخ بغداد : ١٢ / ١٤٤ ،

التقريب : ٣٩٩ / ١ .

( ٤ ) ورواه أيضا عبد الله بن المبارك فى كتاب الزهد ص ( ٢٤٣ و ٢٤٢ ) رقم ( ٦٩٥ ) .

بهذا السياق تماما ، ورواه الامام أحمد فى كتاب الزهد ص ( ١٢٥ ) بلفظ قال :

" ان الدين ليس بالطنطنة من آخر الليل ولكن الدين الورع " . وقد ذكره

العجلونى فى كشف الخفاء : ج ٢ ص ٤٥ رقم ( ١٦٦٦ ) وقال : قال النجم :

رواه ابن المبارك ، ومن طريقه أحمد فى الزهد عن عبيد بن أم كلاب ، وذكره بلفظ

المذكور هنا ، وهو فى السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٨٨ ، وأنظر أيضا أوجز المسالك

٣٧٤ / ١٢ .

اسناده : ضعيف . سند ابن المبارك قال : أخبرنا الليث بن سعد عن خالد بن

يزيد عن ابن أبي هلال عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن عن عبيد بن أم كلاب -

أو عن رجل - بالشك . وسند الامام أحمد قال : حدثني هاشم بن القاسم

أبو النضر حدثني أبو عقيل الثقفى عبد الله بن عقيل عن يحيى بن سعيد الأنصارى

عن حدثه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قلت : وعبيد بن أم كلاب لا يدرى

من هو ستأتى ترجمته قريبا .

( ٥ ) عبيد بن أم كلاب عن عبد الله بن جعفر ، وعنه أبو الأسود لا يدرى من هو .

قال الحافظ ابن حجر : هو شاعر كان بالمدينة وكان يمدح عبد الله بن جعفر =====

أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يخطب الناس وهو يقول : لا يعجبنيكم من الرجل طنطنته ولكن من أدى الأمانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل .

### فصل

( ١ )

( ٩٩٠ ) أثر : " عن علي رضي الله عنه أنه تقبل في الشهادة على الشهادة [ شهادة ]

رجلين ، أو رجل وامرأتين " / وعنه : " لا تجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين " ١٦٤ / ١ وذكره المصنف بعد سطور . قال المخرجون : ( ٢ ) لم نجده عنه ، الا ما روى عبد الرزاق ( ٣ )

من حديث ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، بسنده عنه : " لا تجوز على شهادة الميست الا رجلان " . قلت : ذكره محمد بن الحسن رحمه الله في " الأصل ( ٤ ) بلاغا والله أعلم . وروى ابن أبي شيبة ( ٥ ) عن الشعبي : " لا تجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين " .

( ٩٩١ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة " . أبي داود ( ٦ ) ،

==== وحديثه عنه في تسميت العاطس صرح أبو الأسود بسماعه منه . أنظر تعجيل

المنفعة : ص ( ٢٧٨ ) .

( ٩٩٠ ) ١٥١ / ٢ .

( ١ ) مابين القوسين سقط من الأصل .

( ٢ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب . نصب الراية : ٨٧ / ٤ ، وقال الحافظ في الدراية :

١٧٣ : لم أجده .

( ٣ ) المصنف : ٣٣٩ / ٨ رقم ( ١٥٤٥٠ ) . من طريق ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي

عن حسين بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي .

استاده : ضعيف فيه ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك وتقدمت

ترجمته .

( ٤ ) لم أجده في القسم الموجود والله أعلم .

( ٥ ) المصنف : ٢٦٩ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب في شهادة الشاهد على الشاهد .

من طريق وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي .

استاده : ضعيف فيه اسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق التميمي ، الكوفي ،

وهو ضعيف . أنظر التهذيب : ٣٠٣ / ١ ، التقريب : ٧٠ / ١ .

( ٩٩١ ) ١٥١ / ٢ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٣٦٣٠ ) في الأقضية ، باب في الحبس في الدين وغيره .

والترمذى (١) والنسائي (٢) ، عن بهز بن حكيم (٣) ، عن أبيه (٤) ، عن جده (٥) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة ، ثم خلا عنه " .

(١) السنن : ٤٣٥ / ٢ في الديات ، باب ما جاء في الحبس والتهمة (١٩) الحديث (١٤٣٧) .

(٢) السنن : ٦٧ / ٨ في قطع السارق ، باب امتحان السارق بالضرب والحبس .  
إسناده : قال الترمذى : حديث حسن . قال أحمد ، وعلى بن المديني : هذا إسناد صحيح . أنظر زاد المعاد : ٥ / ٥ .

(٣) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري ، أبو عبد الملك ، صدوق من السادسة ، مات قبل الستين ومائة / خت ٤ .

أنظر الجرح : ٤٣٠ / ٢ ، التهذيب : ٤٩٨ / ١ ، التقريب : ١٠٩ / ١ .  
(٤) هو حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري ، عن أبيه ، وعنه ابنه بهز ، والجريسي ليس به بأس . / خت ٤ . أنظر الكاشف : ٢٤٩ / ١ ، التهذيب : ٤٥١ / ٢ ، التقريب : ١٩٤ / ١ .

(٥) هو معاوية بن حيدة ( بفتح فسكون ففتح ) بن معاوية بن كعب القشيري ، صحابي ، نزل البصرة ، ومات بخراسان ، وهو جد بهز بن حكيم . / خت ٤ .  
أنظر الاستيعاب : ١٣٣ / ١٠ ، أسد الغابة : ٣٨٥ / ٤ ، الإصابة : ٢٣٠ / ٩ ، التقريب : ٢٥٩ / ٢ .

"باب الرجوع عن الشهادة"

(٩٩٢) قوله : "الأصل فيه كتاب عمر" تقدم .  
(٩٩٣) حديث : "عدلت شهادة كل اثنتين بشهادة رجل واحد" . البخاري<sup>(١)</sup>  
عن أبي سعيد في أثناء حديث قال : "يا رسول الله ما نقصان العقل والدين ؟ قال :  
أما نقصان العقل ، فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ، الحديث " وأخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> ،  
من حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد محيلاً على حديث ابن عمر .  
وأخرجه الحاكم<sup>(٣)</sup> من حديث ابن مسعود نحوه .

(٩٩٢) ١٥٣/٢ . تقدم في رقم (٨٩٨) .

(٩٩٣) ١٥٤/٢ .

(١) الصحيح : ٤٠٥/١ في الحيض ، باب ترك الحائض الصوم (٦) الحديث (٣٠٤) و  
١٤٦٢ و ١٩٥١ و ٢٦٥٨ وهو جزء يسير من سياقه .

إسناده : رواه البخاري .

(٢) الصحيح : ٨٧ و ٨٦/١ في الإيمان ، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (٣٤)  
الحديث (١٣٢) (٨٠ و ٧٩) . ولفظه : "قال : وما رأيت من ناقصات عقل ودين  
أغلب لدى لب منكن ، قالت امرأة : يا رسول الله وما نقصان العقل والدين ؟ قال :  
أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل . فهذا نقصان العقل .  
وتمكث الليالي ماتصلي . وتفطر في رمضان . فهذا نقصان الدين " .  
إسناده : رواه مسلم .

(٣) المستدرک : ١٩٠/٢ في النكاح ، باب النساء أكثر أهل جهنم .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه  
الذهبي .

( ١ )  
"كتاب الوكالة"

( ٩٩٤ ) حديث : " عروة وحكيم " تقدما .

( ٩٩٥ ) حديث : " قوله : ووكل يعني النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح عمرو بن أمية الضمري " . تنبيه : قال في الهداية <sup>(٢)</sup> : " وروى أنه عليه السلام وكل بالتزويج عمر ابن أبي سلمة <sup>(٣)</sup> " قال المخرجون : رواه النسائي <sup>(٤)</sup> ، وأحمد <sup>(٥)</sup> ، وأحمد <sup>(٦)</sup> ، وإسحاق <sup>(٧)</sup> ، وأبو يعلى <sup>(٨)</sup> ، وابن حبان <sup>(٩)</sup> .

( ١ ) الوكالة : بفتح الواو وكسرهما ، وهى فى اللغة : تطلق على التفويض وعلى الحفظ . ومنه حسبنا الله ونعم الوكيل .

وفى الاصطلاح : تفويض ماله فعله ما يقبل النيابة الى غيره ليحفظه فى حال حياته ، والأصل فيه قوله تعالى : " فابعثوا أحدكم بورقكم " (سورة الكهف ، الآية ١٩) .  
 أنظر المبدع شرح المقنع : ٣٥٥ / ٤ ، كفاية الأخيار : ٥٣٦ / ١ ، منح الشفا الشافيات : ١٢ / ٢ .

( ٩٩٤ ) ١٥٦ / ٢ . تقدم فى رقم ( ٨٠٤ ) .

( ٩٩٥ ) ١٥٦ / ٢ .

( ٢ ) شرح فتح القدير : ٤ / ٧ .

( ٣ ) عمرو بن أبى سلمة بن عبد الأسد المخزومى ، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، صحابى صغير ، أمه أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمره على على البحرين ، ومات سنة ( ٨٣ ) على الصحيح . ٤ / ٠ .

أنظر الاستيعاب : ٢٧٤ / ٨ ، أسد الغابة : ٧٩ / ٤ ، سير أعلام النبلاء : ٤٠٦ / ٣ ، الاصابة : ٧٧ / ٧ ، التقريب : ٥٦ / ٢ .

( ٤ ) نصب الراية : ٩٢ / ٤ ، الدراية : ١٧٤ / ٢ رقم ( ٨٣٨ ) .

( ٥ ) السنن : ٨١ / ٦ فى النكاح ، باب انكاح الابن أمه .

( ٦ ) المسند : ٢٩٥ / ٦ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٧ و ٣١٨ .

( ٧ ) المسند ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ٩٢ / ٤ .

( ٨ ) المسند : ج ١٢ / ص ٣٣٤ / رقم ( ٦٩٠٧ ) .

( ٩ ) الصحيح ( موارد الظمان ) ص ( ٣١٢ و ٣١١ ) رقم ( ١٢٨٢ ) .

ورواه أيضا الحاكم فى المستدرک : ١٧٨ / ٢ فى النكاح وج ٤ ص ١٧١ و ١٧٢ فى فضائل أم سلمة . والبيهقى : ١٣١ / ٧ فى النكاح ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار : ١٢١ / ٢ فى النكاح ، باب النكاح بغير ولي عصة ، وهو حديث طويل وهذا جزء منه .  
اسناده : قال الحاكم : حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
 وقال الحافظ فى الاصابة : ٢٢٣ / ١٣ : أخرجه النسائي بسند صحيح .

من حديث أبي سلمة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث اليها يخطبها ، فذكره وفيه ، فقالت أم سلمة : قم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه اياها " قلت : يا لله العجب من الذى وكل عمر فى هذا التركيب المذكور هل هو النبي صلى الله عليه وسلم أو أم سلمة ؟ فليتأمل . وروى سعيد بن يحيى الأموى<sup>(١)</sup> فى " المغازى<sup>(٢)</sup> " ان المزوج للنسبى صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة<sup>(٣)</sup> ، ولأجل هذا قيل : ان المراد بعمر هنالك هو ابن الخطاب رضى الله عنه . وروى ابن سعد فى الطبقات<sup>(٤)</sup> من طريق حبيب بن أبى ثابت ، قال : قالت أم سلمة : " خطبنى النبي صلى الله عليه وسلم فأذننت له فى نفسى وتزوجنى " . قوله<sup>(٥)</sup> " وكل أنيسا فى الحد " تقدم فى الاقرار .

- ( ١ ) كذا فى نصب الراية : ٩٣ / ٤ أيضا ، وأما فى كشف الظنون : ١٧٤٧ / ٢ : يحيى بن سعيد بن أبان الأموى الكوفى الحنفى أبو محمد المتوفى سنة ( ١٩١ هـ ) ( صاحب المغازى ) .
- ( ٢ ) أورده الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٩٣ / ٤ بسنده ولفظه قال : حدثنى أبى ثنا محمد بن اسحاق عن عبد الله بن نجيع ، وعن أبان بن صالح عن عطاء بن أبى رباح ، ومجاهد عن ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنة حمزة بن عبد المطلب سلمة بن أبي سلمة ، فماتا قبل أن يجتمعا ، فكان عليه السلام يقول : هل حزن سلمة ، وهو كان زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمه " . قلت : فى اسناده محمد بن اسحاق وهو مختلف فيه ، وقد سكنت عنه الزيلعى . وكما لم يتعقبه أيضا الحافظ فى الدراية : ١٧٤ / ٢ رقم ( ٨٤٨ ) . قلت : اسناده حسن . وقال الحافظ فى الاصابة : ٢٣١ / ٤ : كان الذى زوج أم سلمة من النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة ابنها ، ويقال : ان الذى زوجه اياها ابنها عمر ، والأول أثبت . وكذا قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء : ٤٠٨ / ٣ .
- ( ٣ ) سلمة بن أبي سلمة بن عبد الله بن عبد الأسد المخزومى ربيب النبي صلى الله عليه وسلم ، أمه أم سلمة هاجريه أبوه أبو سلمة وأمهم سلمة الى المدينة وهو صغير وبه كانا يكنيان ، وهو الذى عقد النكاح لرسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ، وعاش الى أيام عبد الملك بن مروان وليس له عقب . أنظر الاستيعاب : ٢٣٢ / ٤ ، أسد الغابة : ٣٣٧ / ٢ .

( ٤ ) ج ٨ ص ٩٠ .

وقال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٩٤ / ٤ : وهذا متن غريب .

( ٥ ) كذا فى الأصل ، وليس موجودا فى النسخة المطبوعة من الاختيار : ١٥٦ / ٢ ، ولذا لم أرقمه ، وقد تقدم فى رقم ( ٩٥٥ ) .



١٦٤ / ب

( ٩٩٦ ) حديث : " لعل بعضكم " تقدم . /

( ٩٩٧ ) قوله : " وعلى رضى الله عنه وكل أخاه عقيلاً <sup>(١)</sup> ، وابن أخيه عبد الله بن

( ٢ ) جعفر " أخرج البيهقي عن عبد الله بن جعفر ، قال : " كان على رضى الله عنه يكره الخصومة ، فكان اذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب ، فلما كبر عقيل وكلنى " وأخرج أيضا عن على رضى الله عنه " أنه وكل عبد الله بن جعفر بالخصومة " .

( ٩٩٨ ) حديث على : " لا تقضي لأحد الخصمين حتى يحضر الآخر " وفي رواية

على " حتى تسمع كلام الآخر " . تقدم بالرواية الثانية ، وأما الأولى <sup>(٣)</sup> .

( ٩٩٦ ) ١٥٧/٢ . تقدم فى رقم ( ٩٠٨ ) .

( ٩٩٧ ) ١٥٧/٢ .

( ١ ) عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أخو على وجعفر ، وكان الأسن ، صحابي ، شهد بدرا

مشركا ، وأخرج اليها مكرها ، فأسر ، ولم يكن له مال ، ففداه عمه العباس . كان

عالما بالنسب ، مات سنة ( ٦٠ ) / سق .

أنظر الاستيعاب : ١٠٨ / ٨ ، سير أعلام النبلاء : ٢١٨ / ١ ، الإصابة : ٣١ / ٧ ،

التقريب : ٢٩ / ٢ .

( ٢ ) السنن الكبرى : ٨١ / ٦ فى الوكالة ، باب التوكيل فى الخصومات .

من طريق محمد بن اسحاق عن جهم بن أبي الجهم عن عبد الله بن جعفر .

إسناده : ضعيف ، فيه جهم بن أبي الجهم فى الروایتين وهو لا يعرف كذا قال

الحافظ الذهبى فى الميزان : ١ / ٤٢٦ ، ومحمد بن اسحاق صدوق يدلس وقد

عننه هنا .

( ٩٩٨ ) ١٥٧/٢ . تقدم فى رقم ( ٩٠٤ ) .

( ٣ ) بعد قوله " وأما الأولى " يوجد بياض ولم ينسبه المخرج . قلت : ولم أقف عليها

أيضا والله أعلم .

## "كتاب الكفالة"<sup>(١)</sup>

(٩٩٩) حديث : "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة" البخاري<sup>(٢)</sup>، عن سهل :  
 " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة ، وأشهر  
 بالسبابة ، والوسطى ، وفرق بينهما قليلا ."  
 (١٠٠٠) حديث : "الزعيم غارم" عن اسماعيل بن عياش ، عن شرحبيل بن  
 مسلم<sup>(٤)</sup>، عن أبي أمامة قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الله قد  
 أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها الا بان زوجها ،  
 أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها الا بان زوجها ،

(١) الكفالة مصدر كفل يكفل وهي التزام رشيد احضار من عليه حق مالي الى ريسه .  
 والكفالة لغة : الضم . قال تعالى : " وكفلها زكريا " ( سورة آل عمران ، الآية : ٣٧ )  
 أى ضمها الى نفسه . أنظر منح الشفا الشافيات في شرح المفردات : ٥ / ٢ .

(٩٩٩) ١٦٦/٢ .

(٢) الصحيح : ٤٣٩/٩ في الطلاق ، باب اللعان (٢٥) الحديث (٦٠٠٥٥٣٠٤) .  
 ورواه أيضا أبوداود رقم (٥١٥٠) في الأدب ، باب في من ضم اليتيم .  
 والترمذي : ٢١٥/٣ في البر والصلة ، باب ماجاء في رحمة اليتيم (١٤) الحديث  
 (١٩٨٣) وقال : حسن صحيح ، والامام أحمد في المسند : ٣٣٣/٥ . من حديث  
 سهل بن سعد الساعدي ، ورواه مسلم في صحيحه : ج٤ ص ٢٢٨٧ في الزهد  
 والرقائق ، باب الاحسان الى الأرملة والمسكين واليتيم (٢) الحديث (٤٢) (٢٩٨٣)  
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ حديث سهل تماما .  
اسناده : متفق عليه من رواية سهل وأبي هريرة رضي الله عنهما .

(١٠٠٠) ١٦٦/٢ .

(٣) "الزعيم غارم" الزعيم : الكفيل ، الغارم : الضامن . أنظر الغريب ( للخطابي ) :  
 ٥٥٢/٢ ، النهاية : ٣٠٣/٢ .

(٤) شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي ، صدوق ، فيه لين ، من الثالثة / د ت ق .  
 أنظر الجرح : ٣٤٠/٤ ، الميزان : ٢٦٧/٢ ، التهذيب : ٣٢٥/٤ ، التقريب :  
 ٣٤٩/١ .

(٥) قوله : " ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " اشارة الى آية الميراث ،  
 وكانت الوصية قبل نزول آية الميراث واجبة للأقربين ، وهو قوله سبحانه وتعالى :  
 " كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية " ( سورة البقرة ، الآية  
 ١٨٠ ) ثم نسخت بآية الميراث . واختلف أهل العلم في الوصية للوارث فذهب  
 بعضهم الى أنها باطلة وان أجازها سائر الورثة ، كما أن الوصية للقاتل باطلة =====

ف قيل : يارسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا ، ثم قال : العارية مؤتاة ، والمنحة <sup>(١)</sup> مردودة ، والدين مقضي والزعيم غارم \* رواه أبو داود <sup>(٢)</sup> ، والترمذي <sup>(٣)</sup> ، وقال : حسن وزاد \* الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، الحديث \* . واختصره ابن ماجه <sup>(٥)</sup> ، ورواه أحمد <sup>(٦)</sup> ، وأبو داود الطيالسي <sup>(٧)</sup> ، وأبو يعلى <sup>(٨)</sup> ، والدارقطني <sup>(٩)</sup> ، وابن أبي شيبة <sup>(١٠)</sup> ، وزاد يعنسى

= وان أجازها الورثة ، ونذهب أكثر أهل العلم الى أن الورثة ان أجازوها جازت . أنظر :

شرح السنة : ٢٩٠٥٢٨٩/٥ عند رقم الحديث ( ١٤٦٠ ) .

( ١ ) المنحة : هي ما يمنحه الرجل صاحبه من أرض يزرعها مدة ثم يردّها ، أو شاة يشرب

دورها ثم يردّها على صاحبها ، أو شجرة يأكل ثمرتها ، وجعلتها أنها تملك المنفعة

دون الرقبة ، وهي من معنى العواري ، وحكمها الضمان كالعارية .

أنظر الغريب ( للهروى ) : ٢٩٢/١ و ٣٣٩/٤١٧٢/٣ ، معالم السنن :

١٧٦ / ٣ ، النهاية : ٣٦٤/٤ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٥٦٥ ) و ( ٢٨٧٠ ) في البيوع ، باب في تضمين العارية .

( ٣ ) السنن : ٢٩٣/٣ في الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ( ٤ ) الحديث ( ٢٢٠٣ ) .

( ٤ ) العاهر : الزاني ، وانما قال : \* الحجر \* أى : لا شيء له في الولد ، وقيل : أراد به

أنه يجرم بالحجر . وقال في النهاية : ٣٢٦/٣ : العاهر : الزاني ، وقد عهـر

يعهـر عهرا وعهـورا اذا أتى المرأة للفجور بها ، ثم غلب على الزنا مطلقا ، والمعنى :

لاحظ للزاني في الولد ، انما هو لصاحب الفراش ، أى لصاحب أم الولد ، وهو

زوجها أو مولاها . وأنظر أيضا الغريب ( للخطابي ) : ٤٤٨ و ٤٤٧/١ .

( ٥ ) السنن : ٩٠٥/٢ في الوصايا ، باب لا وصية لوارث ( ٦ ) الحديث ( ٢٧١٣ ) .

( ٦ ) المسند : ٢٦٧/٥ .

( ٧ ) المسند ( منحة المعبود ) : ٥٣/٢ رقم ( ٢١٤٧ ) . في كتاب خصال من البر

والحكم . . . .

( ٨ ) المسند لم اقف عليه في مسنده والله أعلم والبيهقي في السنن الكبرى ٨٨/٦ .

( ٩ ) السنن : ٤٠ / ٣ في البيوع .

( ١٠ ) المصنف : ١٤٥/٦ و ج ٧ ص ٢٠٠ في البيوع والأقضية ، باب في العارية من كان

لا يضمنها ومن كان يفعل ، وباب من قال : الكفيل غارم .

ورواه أيضا عبد الرزاق : ١٨١/٨ رقم ( ١٤٧٩٦ ) . وابن حبان ( موارد الظمان )

ص ( ٢٨٥ ) رقم ( ١١٨٤ ) .

استانده : قال الترمذي : هذا حديث حسن .

وخالف ابن حزم ، فقال : اسماعيل بن عياش ضعيف . أنظر المحلى : ١٦٨/١٠ ،

المسألة رقم ( ١٦٥٢ ) . قلت : ولا يلتفت الى قوله ، واسماعيل صدوق في روايته

عن أهل بلده ( أى الشاميين ) وشرحبيل من الشاميين وهو صدوق . ولهذا =====

"الكفيل" قال ابن عبد الهادي (١) رواية اسماعيل عن الشاميين جيدة ، وشرحبيل مسن ثقات الشاميين ، قاله أحمد ، ووثقه أيضا العجلي ، وابن حبان ، وضعفه ابن معين . وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢) من حديث أنس بن مالك . وابن عدي (٣) من حديث ابن عباس في ترجمة اسماعيل بن زياد (٤) وهو ضعيف .  
نكتة : قال الزيلعي (٥) وهم شيخنا علاء الدين ، فعزا هذا الحديث لابن ماجه ، فان ابن ماجه روى هذا الحديث في موضعين من سننه ولم يذكر فيهما قوله : "والزعيم غارم" فرواه في الأحكام (٧) بلفظ "العارية مؤداة" ، والمنحة مردودة " فقط ورواه في الوصايا بلفظ " ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " فقط ، انتهت . قلت : لم يههم الشيخ علاء الدين ، وانما وهم المخرج وصدق في واحدة ، وذلك أن ابن ماجه (٨) رواه في باب العارية باللفظ الذي ذكره المخرج فقط وأعاد في باب الكفالة بلفظ " الزعيم غارم " وكان حق المخرج أن ينظر باب الكفالة لا باب العارية ، ولعله تبع الأطراف فوهم وواهم (٩) والله أعلم .

=== قال الحافظ في التلخيص : ٤٧/٣ رقم (١٢٥١) : وضعفه ابن هزم باسماعيل ولم

- يصب ، اهـ . وهو حديث حسن . وراجع أيضا نصب الراية : ٤ / ٥٩ و ٦٠ .  
وقال الحافظ المنذرى في مختصره : ٥ / ٢٠٠ : قال الترمذى : حسن صحيح .  
ولم أر في نسختي الا حسن . كما أسلفت .  
(١) التنقيح الورقة ٢٣١ / أ مسائل الوصايا .  
(٢) وأخرجه أيضا من طريقه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤ / ٥٨ . بنحو سياق حديث أبي أمامة المذكور .

اسناده : رواه جيدون ، وهو حسن الاسناد .

(٣) الكامل : ٣٠٩ / ١ .

اسناده : ضعيف لأجل اسماعيل بن زياد وهو متروك .

(٤) اسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد الكوفي ، قاضى الموصل ، متروك كذبوه ، مسن

الثامنة . / ق . الميزان : ٢٣٠ / ١ ، التهذيب : ٣٩٨ / ١ ، التقريب : ٦٩ / ١ .

(٥) نصب الراية : ٤ / ٥٨ .

(٦) اسمه على بن عثمان المارديني الحنفي صاحب الكفاية في معرفة أحاديث الهداية ،

والجوهر النقي في الرد على البيهقي . وقد تقدم ترجمته .

(٧) رواه ابن ماجه : ٨٠٢ / ٢ في الصدقات ، باب العارية (٥) الحديث (٢٣٩٨) .

كذا في النسخة المطبوعة .

(٨) ج ٢ / ٨٠٤ في الصدقات ، باب الكفالة (٩) الحديث (٢٤٠٥) و (٢٢٩٥) .

(٩) كذا في الأصل ولعل الصواب " وأوهم " .

(١٠٠١) حديث : " من ترك (كلاً) أو عيلاً فالتي " وبهذا اللفظ أورده في الهداية ، ولم يذكره المخرجون (٣) وإنما ذكروا ما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً فالينا " . متفق عليه . وعن المقدم (٤) معدي يكرب (٥) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ترك كلاً فالتي ، ومن ترك مالا فلورثته ، الحديث " رواه أبو داود (٦) والنسائي (٧) وابن ماجه (٨) وابن حبان في صحيحه (٩) ،

• 177/2 (1.0.1)

(١) كلا: يفتح أوله أصله الثقل، والمراد به هنا العيال. النهاية: ١٩٨/٤، وفتح

البارى : ٤ / ٤٧٧ .

(٢) أنظر شرح فتح القدير: ٦/٢٨٧.

(٣) نصب الراية : ٥٨/٤ ، الدراية : ١٦٤/٢ رقم (١٦٠) .

(٤) رواه البخارى : ٩ / ١٢ فى الفرائض، باب (٤) الحديث (٢٣٩٩ و ٢٣٩٨ و ٢٢٩٨ و ٦٧٣١)

(٤٧٨ و ٥٣٧١ و ٦٧٤٥) . ومسلم : ١٢٣٨/٣ في الفرائض، باب من ترك

مالا فلورشته (٤) الحديث (١٤-١٧) (١٦١٩) . ورواه أيضا الترمذی : ٢٦٦/٢

في الجنائز، باب ما جاء في المديون (٧٠) الحديث (١٠٧٦) وقال : حسن صحيح .

والنساء : ٤ / ٦٦ في الجنائز، باب الصلاة على من عليه دين . وابن ماجه :

٨٠٧/٢ في الصدقات، باب من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى الله وعلى رسوله (١١٣)،

الحديث (٢٤١٥) .

اسنادہ : متفق علیہ .

(٥) المقدام بن معد يكرب بن عمرو الكندي، صاحب مشهور، نزل الشام، ومات سنة (٨٧)

على الصحيح، وله احدى وتسعون سنة. / خ ٤. أنظر الاستيعاب : ١٠ / ٢٦٨،

أسد الغابة : ٤ / ١١١ ، سير أعلام النبلاء : ٣ / ٤٢٧ ، البداية والنهاية : ٩ / ٨٠ ،

الاصابة : ٢٧٤ / ٩ ، التقريب : ٢٧٢ / ٢ .

(٦) السنن رقم (٢٩٠٠) في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام . ورقم (٢٨٩٩) .

(٧) في الكبرى له في الغرائض، كما في تحفة الأشراف : ٥١٠/٨ .

(٨) السنن : ٩١٤/٢ في الفرائض، باب زوى الأرحام (٩) الحديث (٢٧٣٨) .

(٩) موارد الظمان ص (٣٠٠) رقم (١٢٢٥).

ورواه أيضا الطيالسي (منحة المعبود) : ٢٨٤/١ رقم (١٤٤٢) في أبواب

الفرائض ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٢٢ ) رقم ( ٩٦٥ ) .

والطحاوى فى شرح معاني الآثار: ٤ / ٣٩٧ فى الفرائض ، باب موارث ذوى الأرحام .

والدارقطني : ٨٥ / ٤ في الفرائض ، والامام أحمد : ٤ / ١٣٣ و١٣١ . والحاكم :

٤ / ٣٤٤ فى الفرائض ، والبيهقى : ٦ / ٢١٤ فى الفرائض .

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{3} = \frac{1}{6}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{8}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{5} = \frac{1}{10}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{6} = \frac{1}{12}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{7} = \frac{1}{14}$       $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8} = \frac{1}{16}$

وفي لفظ لأبي داود : " أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديننا أو ضيعة فالتى " .  
 وله <sup>(١)</sup> ، ولابن ماجه <sup>(٢)</sup> من حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : " أنما  
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم / من ترك مالا ، فلأهله ، ومن ترك ديننا أو ضياعا <sup>(٣)</sup> ، فالتى  
 وعلى " . ورواه ابن حبان في صحيحه <sup>(٤)</sup> . قال الزيلعي <sup>(٥)</sup> : وهم علاء الدين فعزاه لابن ماجه  
 فقط . قلت : هذا ليس بهم والله أعلم .

( ١٠٠٢ ) حديث : " على مات رجل وعليه ديناران فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم  
 من الصلاة عليه ، فقال على رضى الله عنه : [ هما <sup>(٦)</sup> على وصلى عليه " أخرجه الدارقطني <sup>(٧)</sup> ،  
 والبيهقي بلفظ " على دينه يا رسول الله " . وفي لفظ " هما على برئ منهما " وفي سنده ضعف .  
<sup>(٨)</sup>

=== وتام الحديث : " وأنا وارث من لا وارث له : أعقل له ، وأرثه ، والخال وارث من  
 لا وارث له : يعقل عنه ، ويرثه " . هذا سياق أبي داود وسياق الآخرين بنحوه .  
إسناده : حسن ، وقد صححه الحاكم وابن حبان ، وحكى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة  
 أنه حديث حسن ، وأعله البيهقي بالاضطراب ، ونقل عن يحيى بن معين أنه كان يقول :  
 ليس فيه حديث قوى . أنظر تلخيص الحبير : ٨٠ / ٣ رقم ( ١٣٤٥ ) .

( ١ ) سنن أبي داود رقم ( ٢٩٥٦٩٢٩٥٤ ) في الخراج والامارة ، باب في أرزاق الذرية .  
 ( ٢ ) السنن : ٨٠٧ / ٢ في الصدقات ، باب من ترك ديننا أو ضياعا فعلى الله وعلى  
 رسوله ( ١٣ ) الحديث ( ٢٤١٦ ) .

( ٣ ) الضياع : الميال ، وأصله مصدر ضاع يضيع ضياعا ، فسمى الميال بالمصدر . وقال  
 الخطابي : مصدر ضاع الشيء يضيع ضياعا : أى ما هو مؤذن بأن يضيع من عيال  
 وذرية . غريب الحديث : ٢٦٠ / ٣ والنهاية : ١٠٧ / ٣ .

( ٤ ) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٥ ص ٢٧ رقم ( ٣٠٥٣ ) .  
إسناده : رواه ثقات وهو حديث صحيح . ولذا سكت عنه الحافظ المنذرى فسى  
 المختصر : ٤٠٦ / ٤ ، وكذا غيره من الحفاظ .

( ٥ ) نصب الراية : ٥٩ / ٤ .

( ١٠٠٢ ) ١٦٧ / ٢ .

( ٦ ) قوله : " هما " سقط من الأصل . والمثبت من المطبوع .

( ٧ ) السنن : ٣ / ٤٦ و ٤٧ في البيوع .

( ٨ ) السنن الكبرى : ٧٣ / ٦ في الضمان ، باب وجوب الحق بالضمان . والبغوى فسى  
 شرح السنة : ٢١٣ / ٨ رقم ( ٢١٥٥ ) . من حديث أبي سعيد الخدرى ولفظه :  
 قال : " أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة ليصلى عليها ، فتقدم ليصلي ، فالتفت  
 إلينا ، فقال : هل على صاحبكم دين ؟ قالوا : نعم . قال : هل ترك له من وفاء

قالوا : لا ، قال : صلوا على صاحبكم ، قال على بن أبي طالب : على دينه يا رسول الله ، =====

( ١٠٠٣ ) حديث : " من ترك مالا أو حقاً فلورثته " . وبهذا اللفظ أورد الرافعي ، وقال مخرجوا أحاديثه : <sup>(١)</sup> هو في الصحيحين من حديث أبي هريرة ، ولم أر فيهما إلا اللفظ المتقدم والله أعلم . فليراجع الأصول المعتمدة . تنمة : أخرج ابن عدي ، <sup>(٢)</sup> والبيهقي ، <sup>(٣)</sup> من طريق عمر الكلاعي ، <sup>(٤)</sup> عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا كفالة في حد " . وعن سلمة بن الأكوع ، قال : " كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتي بجنازة ، فقالوا : يا رسول الله صل عليها ، قال : هل ترك شيئاً ؟ قالوا : لا ، فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : ثلاثة دنانير ، قال : صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلى عليه " رواه أحمد ، <sup>(٥)</sup> والبخاري <sup>(٦)</sup> والنسائي ، وابن ماجه ، <sup>(٧)</sup> وفي لفظهما " فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وأنا

=== فتقدم ، فصلى عليه ، فقال : جزاك الله يا علي خيراً ، كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه إلا فك الله رهانه يوم القيامة " . ولفظ الدارقطني أطول منه . إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : رواه الدارقطني ، والبيهقي من طرق بأسانيد ضعيفة . تلخيص الحبير : ٤٧/٣ رقم ( ١٢٥٢ ) .

( ١٠٠٣ ) ١٦٨/٢ .

( ١ ) تلخيص الحبير : ٤٨/٣ رقم ( ١٢٥٣ ) . ولفظه : " من خلف مالا أو حقاً فلورثته ، ومن خلف كلا أو ديناً فكله الي ، ودينه علي ، قيل : يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك ؟ قال وعلى كل إمام بعدى " . وقال الحافظ ابن حجر : صدر هذا الحديث ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة . قلت : ليس في الصحيحين إلا باللفظ التالي : " من ترك مالا فلورثته ومن ترك ~~كسلاً~~ فآلينا " رواه البخاري : ٤٩/١٢ رقم الحديث ( ٦٧٦٣ ) ، ومسلم : ١٢٣٧/٣ رقم الحديث ( ١٦١٩ ) من حديث أبي هريرة وقد تقدم قريباً .

( ٢ ) الكامل : ١٦٨١/٥ في ترجمة عمر بن أبي عمر الكلاعي .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٧٧/٦ في الضمان ، باب ما جاء في الكفالة ببدين من عليه حق .

إسناده : قال الحافظ في بلوغ المرام : رواه البيهقي بإسناد ضعيف . سبل السلام : ٦٣/٣ .

( ٤ ) عمر بن أبي عمر الكلاعي الدمشقي . قال ابن عدي : منكر الحديث . وقال الحافظ الذهبي

هو ضعيف . أنظر الميزان : ٢١٥/٣ ، التهذيب : ٤٨٧/٧ ، التقريب : ٦١/٢ .

( ٥ ) المسند : ٤٧/٤ و ٥٥٠ .

( ٦ ) الصحيح : ٤٦٧/٤ في الحوالة ، باب أن أحال دين الميت على رجل جاز ( ٣ ) الحديث

( ٢٢٩٥٩٢٢٨٩ ) .

( ٧ ) السنن : ٦٥/٤ في الجنائز ، باب الصلاة على من عليه دين .

( ٨ ) السنن : ٨٠٤/٢ في الصدقات ، باب الكفالة ( ٩ ) الحديث ( ٢٤٠٧ ) .

أَتَكْفَلُ بِهِ ، قَالَ : بِالْوَفَاءِ ؟ قَالَ : بِالْوَفَاءِ \* . وَلَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ <sup>(١)</sup> فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : " صَلَّ عَلَيْهِ وَعَلَى دِينِهِ " وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي ثِقَاتِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَفْظُهُ : " فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَنَا أَقْضِيهِمَا عَنْهُ " وَفِي لَفْظِ الْبَيْهَقِيِّ <sup>(٣)</sup> " عَلَيْكَ حَقُّ الْغَرِيمِ وَبِرِّ الْمَيِّتِ ، قَالَ : نَعَمْ وَسَأَلَهُ عَنِ الْوَفَاءِ ، فَلَمَّا وَفَّى قَالَ : الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> جِلْدُهُ \* . وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٥)</sup> بِنَحْوِهِ .

( ١ ) السنن الكبرى : ٦ / ٢٢٢ في الضمان ، باب وجوب الحق بالضمان .

( ٢ ) موارد الظمان ص ( ٢٨٢ ) رقم ( ١١٥٩ - ١١٦١ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٦ / ٢٤٤ و ٧٥ .

( ٤ ) أى نجا من العذاب بسبب الدين . أنظر لسان العرب : ٣ / ٧٤ ، الفتح الرباني :

١٠١ / ١٥ .

( ٥ ) السنن : ٣ / ٢٩٩ في أواخر كتاب البيوع . من حديث جابر .

ورواه أيضا ، الإمام أحمد في مسنده : ٣ / ٣٣٠ ، وأبو داود رقم ( ٣٣٤٣ ) فسي

البيوع ، باب في التشديد في الدين ، والنسائي : ٤ / ٦٥ في الجنائز ، باب الصلاة

على من عليه دين ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٨ / ٢٨٩ ، رقم ( ١٥٢٥٧ ) . وابن حبان

( موارد الظمان ) ص ( ٢٨٢ ) رقم ( ١١٦٢ ) . والحاكم في المستدرک : ٢ / ٥٨ .

إسناده : حديث سلمة بن الأكوع رواه البخاري ، وحديث أبي قتادة رواه ثقات

وهو صحيح الإسناد ، وحديث جابر بن عبد الله رواه ثقات أيضا وإسناده صحيح .

أنظر تلخيص الحبير : ٣ / ٤٨ رقم ( ١٢٥٣ ) .



( ١١ )  
 "كتاب الحوالة"

( ١٠٠٤ ) حديث : " من أحيل على ملي فليتبّع " (٢) الطبراني (٤) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مظل (٥) الغني ظلم ومن أحيل على ملي فليتبّع " وأخرجه الشيخان (٦) بلفظ : " وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع " .

( ١ ) الحوالة : بفتح الحاء وكسرهما عقد ارفاق ، وهي انتقال مال من ذمة الى ذمة بلفظها أو معناها الخاص ، مأخوذة من التحول بمعنى الانتقال .  
 وشرعا : عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى ذمة أخرى ، أو استتابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة . ( والحواله تنقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ) . أنظر المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد : ٢ / ٤٠٥ ، مغنى المحتاج : ٢ / ١٧٩ ، المبدع فى شرح المقنع : ٤ / ٢٧٠ ، منع الشفا الشافيات : ٢ / ١٢ ، فتح المبدى شرح مختصر الزبيدي : ٢ / ٢٠٥ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٢ / ٢١٧ .

( ١٠٠٤ ) ٣ / ٣ .

( ٢ ) الملي : هو القادر على الوفاء بماله وقوله ويدنه ، بمعنى أن يكون له ما يفي منه وأن لا يكون جاحدا للدين ولا ماطلا ولا يتعذر احضاره الى مجلس الحكم على من هذه صفته لزمه إتباعه ، فان أبى أجبر على اتباعه فلا يعتبر قبول المحتال ولا رضاه ولا رضا المحال عليه . أنظر المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد : ٣ / ٤٠٥ منع الشفا الشافيات : ٢ / ١٢ .

( ٣ ) قوله : " فليتبّع " أى فليحتل . شرح السنة : ٨ / ٢١٠ .  
 ( ٤ ) المعجم الأوسط الورقة ٢٤٣ ج٢ / الورقة ٢٠٨ . وعنه الزيلعي فى نصب الراية ٤ / ٥٩ .  
 ( ٥ ) " مظل " الديان ، والمظل أصله المد تقول مطلت الحديد أمطلتها اذا مددتها لتطول ، والمراد هنا تأخير ما استحق ادائه بغير عذر ، ولفظ المظل يشعر بتقدم الطلب ، فيؤخذ منه أن الغني لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظلما . وقوله : " المغني " أى القادر على وفاء الدين . وقوله : " ظلم " محرم عليه وخرج بالغني العاجز عن الوفاء . أنظر معالم السنن : ٣ / ٦٥ ، شرح السنة : ٨ / ٢١٠ ، فتح المبدى شرح مختصر الزبيدي : ٢ / ٢٠٥ .

( ٦ ) رواه البخارى : ٤ / ٦٤ فى الحوالة ، باب الحوالة . وهل يرجع فى الحوالة ( ١ ) .

الحديث ( ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ و ٢٤٠٠ ) .

ومسلم : ٣ / ١٩٧ فى المساواة ، باب تحريم مظل الغني ( ٧ ) الحديث ( ٣٣ ) ،

( ١٥٦٤ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٣٣٤٥ ) فى البيوع ، باب فى المظلل .

ولأحمد<sup>(١)</sup>، وابن أبي شيبه<sup>(٢)</sup> بلفظ ومن أخيل على مليء فليحتل<sup>(٣)</sup>. وأخرج البزار<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر بسند صحيح، ولأحمد<sup>(٤)</sup> من حديثه "وانا أحلت على مليء فأتبعه".

=== والترمذي : ٣٨٦/٢ في البيوع ، باب ما جاء في مطل الغني ظلم (٦٦) الحديث (١٣٢٣) . وقال حسن صحيح ، والنسائي : ٣١٧/٧ في البيوع ، باب الحوالة .

والموطأ : ٦٧٤/٢ في البيوع ، باب جامع الدين والحوال .

إسناده : متفق عليه .

(١) المسند : ٢٦٠/٢ و ٣٨٠ و ٤٦٣ .

(٢) المصنف : ٧٩/٧ في البيوع والأقضية ، باب في مطل الغني ودفعه .

(٣) المسند : ( كشف الأستار ) ١٠٠/٢ رقم (١٢٩٩) .

(٤) المسند : ٧١/٢ .

إسناده : صحيح ، قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا الحسن

ابن عرفة وهو ثقة . مجمع الزوائد : ١٣١ / ٤ .

(١)  
 "كتاب الصلح"  
 =====

(١٠٠٥) حديث : " كل صلح جائز بين المسلمين " . أبوداود ، عن أبي هريرة ،  
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل  
 حراما أو حرم حلالا " . وصححه ابن حبان<sup>(٣)</sup> / والحاكم<sup>(٤)</sup> .

ب / ١٦٥

(١) الصلح : لغة التوفيق والسلم ، بفتح السين وكسرها ، أى قطع المنازعة .  
 وشرعا : معاقدة يتوصل بها الى اصلاح بين متخاصمين ، ويسمى كل واحد من  
 المتعاقدين مصالحا . ويسمى الحق المتنازع فيه : مصالحا عنه . والصلح جائز  
 بالاجماع لقوله تعالى : " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما " .  
 ( سورة الحجرات ، الآية ٩ ) .  
 أنظر المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد : ٣٩٩ / ٢ ، كشف القناع :  
 ٣٧٨ / ٣ ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : ١٢٨ / ٥ ، فقه السنة ٣ / ٣٧٥ .  
 (١٠٠٥) ٥٥ / ٣

(٢) السنن رقم (٣٥٩٤) فى الأقضية ، باب فى الصلح .  
 (٣) موارد الظمان ص (٢٩١) ، رقم (١١٩٩) .  
 (٤) المستدرک : ٤٩ / ٢ فى البيوع ، باب المسلمون على شروطهم والصلح جائز .  
 ورواه أيضا الدارقطنى : ٢٧ / ٣ فى كتاب البيوع . والامام أحمد فى مسنده ٣٦٧ / ٢  
 وابن الجارود فى المنتقى : ص ٢١٥ رقم ٦٣٧ و ٦٣٨ ، وابن عدى فى الكامل :  
 ٢٠٨٨ / ٦ ، والبيهقى : ٧٩ / ٦ . وابن حزم فى المحلى : ٦١١ / ٨ ، المسألة  
 (١٢٧٠) . من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عنه به .

اسناده : حسن ، وقد رمز له الحافظ السيوطى باشارة الصحيح . الجامع الصغير  
 ٥٠ / ٢ ، وقال ابن عدى : كثير بن زيد الأسلمى لم أربحده بأسا ، وأرجو أنه  
 لا بأس به . وضعفه ابن حزم ، وكذلك ضعفه عبد الحق ، لأجل كثير بن زيد ، قال  
 أبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن المدينى : صالح ، وليس بالقوى ،  
 وقال فى التقريب : ١٣٢ / ٢ ، وأنظر الميزان : ٤٠٤ / ٣ . صدوق يخطئ .  
 قال الشوكانى فى نيل الأوطار : ٢٨٧ / ٥ : وأخرجه أيضا الحاكم : ٤٩ / ٢ و ٥٠  
 من حديث أنس . وأخرجه أيضا من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى ٢٨ / ٣ .  
 وأخرجه أحمد : ٣٦٦ / ٢ من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن  
 أبي هريرة . وأخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه : ٦٨ / ٥ عن عطاء مرسلا .  
 وأخرجه البيهقى موقوفا على عمر كتبه الى أبى موسى . وقد تقدم . وقد صرح  
 الحافظ بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة وهيان . وقال الشوكانى : =====

وأخرج الترمذى<sup>(١)</sup> وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده مثله . قال الترمذى : حسن صحيح ، وسكت عنه الحاكم بعد إخراجهم من هذا الوجه .

( ١٠٠٦ ) أثر عمر رضى الله عنه تقدم .

( ١٠٠٧ ) قال فى قوله تعالى : " فاتبع بالمعروف وأدأء اليه باحسان " . أى يتبع الطالب المطلوب بما صالحه عليه أو بالدية ، ولا يطلب أكثر من حقه ، ويؤدى المطلوب الى الطالب ماوجب عليه من المال من غير ماطلة . يروى ذلك عن ابن عباس وغيره ببعض له مخرجوا أحاديث<sup>(٣)</sup> الهداية ، فأما ما عن ابن عباس فذكره الواحدى فى تفسيره<sup>(٤)</sup> عنه بالمعنى . وأخرج البخارى<sup>(٥)</sup> ، والنسائى<sup>(٦)</sup> ، والدارقطنى<sup>(٧)</sup> عنه قال : " كان فى

=== ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض ، فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا ، اهد . قلت : وهو كما قال . وأنظر مختصر

سنن أبى داود : ٢١٤/٥ ، وتلخيص الحبير : ٤٤/٣ رقم ( ١٢٤٦ ) .

( ١ ) السنن : ٤٠٣/٢ فى الأحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى

الصلح بين الناس ( ١٧ ) الحديث ( ١٣٦٣ ) .

( ٢ ) السنن : ٧٨٨/٢ فى الأحكام ، باب الصلح ( ٢٣ ) الحديث ( ٢٣٥٣ ) .

ورواه أيضا الدارقطنى : ٢٧/٣ ، والحاكم فى المستدرک : ١٠١/٤ فى الأحكام ،

والبيهقى : ٦٩/٦ .

إسناده : ضعيف ، قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال الحافظ فى

بلوغ المرام : وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو

ضعيف . أنظر سبل السلام : ٥٩/٣ . وقال الذهبى فى تلخيص المستدرک : هو

حديث واه .

( ١٠٠٦ ) ٥/٣ وهو قوله : " ردوا الخصوم كي يصطلحوا " تقدم فى الحديث رقم ( ٩٠٣ ) .

( ١٠٠٧ ) ٦/٣ ( سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ ) .

( ٣ ) نصب الراية : ١١٢/٤ ، الدراية : ١٨٠/٢ رقم ( ٨٤٧ ) .

( ٤ ) ( لم اجد تفسيره فى المكتبات ) وأنظر أيضا تفسير القرطبى : ٢٥٣/٢ ، وكتاب

التسهيل لعلوم التنزيل : ١٢٤/١ ، وتفسير ابن كثير : ٢١٠٩/١ ، وفتح القدير

للسوكانى : ١٧٤/١ ، وأحكام القرآن للجصاص : ١٦٥/١ .

( ٥ ) الصحيح : ١٧٦/٨ فى التفسير ، باب " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى

القتلى " ( ٢٣ ) الحديث ( ٦٨٨١ و ٤٤٩٨ ) .

( ٦ ) السنن : ٣٧٣/٨ فى القسامة ، باب تأويل قوله عز وجل : " فمن عفى له من أخيه

شيء فاتبع بالمعروف وأدأء اليه باحسان " . ( سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ ) .

( ٧ ) السنن : ١٩٩/٣ فى الحدود والديات وغيره . والطبرى فى تفسيره رقم ( ٢٥٩٣ ) .

إسناده : رواه البخارى .

بنى اسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله تعالى لهذه الأمة : " كتب عليكم القصاص في القتل " الآية " فمن عفي له من أخيه شيء " قال : فالعفو أن يقبل في العمد الدية " فالاتباع بالمعروف " يتبع الطالب بمعروف ويؤدى اليه المطلوب باحسان " ذلك تخفيف من ربكم ورحمة " مما كتب على من كان قبلكم " وأما ما عن غيره (١) . . . . . ( ١٠٠٨ ) حديث : " قَوْمٌ عَلَيْهِ بَاقِيهِ " .

( ١٠٠٩ ) قال : " وعثمان رضى الله عنه صالح تناصر (٢) امرأة عبد الرحمن بن عوف

( ١ ) بعد قوله " ما عن غيره " بياض في الأصل ، والعبارة في الاختيار " مروى ذلك عن ابن عباس وغيره " .

قلت : ولم أقف عليه عن غير ابن عباس والله أعلم .

( ١٠٠٨ ) ٨ / ٣ . ويوجد بياض في الأصل ولم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ، وتتمام الكلام قال المصنف : " عبد بين رجلين أعتقه أحدهما وهو موسر فصالحه الآخر على أكثر من نصف قيمته لم يجز الفضل لأن القيمة متصوص عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : " قوم عليه باقيه " فلا تجوز الزيادة عليه ، ولو صالحه على عوض جاز لعدم الجنسية فلا ربا ، اهـ .

قلت : رواه البخارى : ٥ / ١٥١٥٠ فى العتق ، باب اذا أعتق عبدا بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء ( ٤ ) الحديث ( ٢٥٢١-٢٥٢٥ ) و ( ٢٥٥٣ ) .

ومسلم : ٣ / ١٢٨٦ فى الأيمان ، باب من أعتق شركا له فى عبد ( ١٢ ) الحديث ( ٤٧-٥١ ) ( ١٥٠١ ) ، والامام أحمد فى مسنده : ٢ / ١١٦٩١ من حديث ابن عمر ولفظه قال : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه فى ماله قيمة عدل . لا وكس ولا شطط . ثم عتق عليه فى ماله أن كان موسرا " . ( الوكس ) الفش والبخس . ( الشطط ) فهو الجور . صحيح مسلم بشرح

النووى : ١٠ / ١٣٨ و ج ١١ ص ١٣٨ .

( ١٠٠٩ ) ٣ / ١٠ .

( ٢ ) هى تماضر بنت الأصبغ بن عمرو بن ثعلبة الكلبية . أبوها كان نصرانيا فأسلم على يد عبد الرحمن بن عوف فى حياة النبی صلى الله عليه وسلم ، وكان ملكهمم فتزوج عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبغ بن عمرو ملكهم ، ثم قدم بها المدينة وهى أول كلبية نكحها قرشي ، فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال لها : والله لئن سألتنى الطلاق لأطلقنك ، فقالت : والله لأسألك ، كان فى تماضر سوء خلق ، وكان قد طلقها فى مرضه ، فورثها عثمان منه بعد انقضاء العدة . أنظر الاصابة : ١٢ / ١٦٤ .

عن ربع الثمن ، وكان له أربع نسوة على ثمانين ألف دينار بمحض من الصحابة من غير نكير\* .  
 وقال الزيلعي في التخريج : (١) غريب بهذا اللفظ . وروى عبد الرزاق ، (٢) عن عمرو بن دينار  
 \* أن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهلها من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم\* .  
 وروى ابن سعد في الطبقات (٣) من طريق الواقدي ، قال : أصاب تماضر بنت الأصمغ  
 ربع الثمن فأخرجت بمائة ألف . وأخرج من طريق إبراهيم بن سعد ، (٤) عن أبيه ، عن جده ،  
 قال : كان بتماضر سوء خلق وكانت على تطليقتين ، فلما مرض عبد الرحمن رضي الله عنه  
 طلقها الثالثة ، فورثها عثمان رضي الله عنه بعد انقضاء العدة . قلت : ليس ما ذكره  
 الأصحاب (٧) عن عثمان فيما أخرجه المخرج لا يلفظ غريب ولا يلفظ غيره والله أعلم .

(١) نصب الراية : ١١٢/٤ .

(٢) المصنف : ٢٧٩/٨ رقم (١٥٢٥٦) . والبيهقي : ٦٥/٦ ، وسعيد بن منصور

في سننه رقم (١٩٥٥) كلاهما من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه .

إسناده : رواه ثقات ، وعمرو بن دينار هو المكي أبو محمد الأثرم تقدم . وقد

روى عن مجموعة من الصحابة ولم يذكر عبد الرحمن بن عوف . أنظر تهذيب

التهذيب : ٢٨/٨ .

(٣) ج ٣ ص ٩١ في ترجمة عبد الرحمن بن عوف . وج ٨ ص ٢١٩ في ترجمة تماضر بنت

الأصمغ . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١١٣/٤ ، والحافظ فسي

الاصابة : ١٢/١٦٤ وسكتا عنه . ومحمد بن عمر الواقدي متروك .

(٤) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، أبو اسحاق المدني ،

نزىل بغداد ، ثقة حجة ، مات سنة (١٨٥) ٠٤/٠ .

أنظر تاريخ بغداد : ٨١-٨٦ ، تذكرة الحفاظ : ٢٥٢/١ ، سير أعلام

النبلاء : ٣٠٤/٨ ، التهذيب : ١٢١/١ ، التقريب : ٣٥/١ .

(٥) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ولي قضاء المدينة ، وكان ثقة

فاضلا ، عابدا ، من الخامسة ، مات سنة (١٢٥) وقيل بعدها وهو ابن اثنتين

وسبعين سنة ٠ ع . أنظر الجرح : ٧٩/٤ ، التهذيب : ٦٣/٣ ، التقريب :

٢٨٦/١ .

(٦) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، قيل له رؤية ، وسماعه من عمر أثبتته

يعقوب بن شيبه ، مات سنة خمس ، وقيل : سنة ست وتسعين / خ م د س ق .

أنظر الاستيعاب : ١١٩/١ ، سير أعلام النبلاء : ٢٩٢/٤ ، أسد الغابة : ٤٢/١ ،

الاصابة : ١٥٤/٢ ، التقريب : ٣٨/١ .

(٧) لأنهم ذكروا بلفظ \* أن عثمان رضي الله عنه صالح تماضر امرأة عبد الرحمن بسن

عوف عن ربع الثمن وكان له أربع نسوة على ثمانين ألف دينار\* .

=====

(١)  
 "كتاب الشركة"  
 =====

(١٠١٠) حديث : " من أعتق شركا له في عبد " أخرجه الجماعة<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر ويأتي في العتق .

(١٠١١) حديث : " يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما " الدارقطني<sup>(٣)</sup> بهذا اللفظ من حديث أبي حيان<sup>(٤)</sup>

== قلت : اعترض المخرج على غيره ولكنه لم يأت لنا بشيء يزيل الاشكال ولو بلفظ غريب واعتراض كهذا غير مقبول ، وما ذكره الزيلعي هو مضمون ما ذكره الأصحاب وان لم يكن فيه لفظة " صالح تماضر " والله أعلم بالصواب .

(١) الشركة : بفتح الشين مع كسر الراء وسكونها ، وبكسر الشين مع سكون الراء ، والأصل فيها الأجماع وسنده قوله تعالى : " وان كثيرا من الخلقاء ليغفى بعضهم على بعض " (سورة ص، الآية ٢٤) . والخلطاء : الشركاء . والشرك : النصيب . أنظر الاجماع لابن المنذر ص (٩٥) ، المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد ٢/٤١٣ ، المبدع في شرح المقنع : ٥/٣ ، منح الشفا الشافيات : ٢/٢٢ ، كشاف القناع : ٣/٤٨٥ ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : ٥/٢٤١ .

(١٠١٠) ٣/١١٠

(٢) رواه البخارى : ٥/١٣٢ في الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل (٥) الحديث (٢٤٩١ و ٣٠٢١ و ٢٥٢١ و ٢٥٢٥) . ومسلم : ٢/١١٣٩ ففى العتق ، الحديث رقم (١٥٠١) وج ٣ ص ١٢٨٦ فى الأيمان باب من أعتق شركا له فى عبد (١٢) الحديث (٤٧-٥١) (١٥٠١) . وأبو داود رقم (٣٩٤٧-٣٩٤٠) فى العتق ، باب فىمن روى أنه لا يستسعى . والترمذى : ٤/٢٠ فى الأحكام ، باب رقم (١٤) الحديث (١٣٦١ و ١٣٦٢) . وقال : حسن صحيح . والنسائى : ٧/٣١٩ فى البيوع ، باب الشركة بغير مال ، وباب الشركة فى الرقيص ، وابن ماجه : ٢/٨٤٤ فى العتق ، باب رقم (٨٧) الحديث (٢٥٢٨ و ٢٥٢٩) وتام الحديث : " أقيم عليه قيمة العدل ، فأعطي شركاءه حصصهم ، وعتق العبد " .

استناده : متفق عليه .

(١٠١١) ٣/١١٠

(٣) السنن : ٣/٣٥ فى البيوع .

استناده : ضعيف لجهالة أبو حيان ، ولا نقطاعه وسيأتى المزيد من الكلام ففى الحديث التالى .

(٤) اسمه يحيى بن سعيد بن حيان ، بمهملة وتحانية ، أبو حيان التميمي ، الكوفى ، ثقة ،

عابد ، من السادسة ، مات سنة (١٤٥) ٤/٠ .

التي من أبيه (١).

(١٠١٢) حديث " الشريكان الله ثالثهما " عن أبي هريرة : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانا خرجت من بينهما " رواه أبو داود (٢) / والحاكم وصححه ، وأعله ابن القطان لجهالة حال سعيد بن حيان ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكر أنه روى عنه أيضا الحرث ابن يزيد ، وأعله الدارقطني بالارسال ، فلم يذكر أبا هريرة ، وقال انه الصواب .  
(١٠١٣) قال : " وكان قيس بن السائب (٤) شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم

== أنظر التاريخ الصغير : ق ١ / ٣٠٠ ، الميزان : ٤ / ٣٨٠ ، التهذيب : ١١ / ٢١٤ ،  
التقريب : ٢ / ٣٤٨ .

(١) هو سعيد بن حيان والد أبي حيان التميمي ، يكاد لا يعرف ، وقال الحافظ فسي  
التقريب : ١ / ٢٩٣ وثقه العجلي ، وقال في التهذيب : ٤ / ١٩ : ولم يقف ابن القطان  
على توثيق العجلي فزعم أنه مجهول . من الثالثة . د ت .  
أنظر الجرح والتعديل : ٤ / ١٢ ، الميزان : ٢ / ١٣٢ .

(١٠١٢) ١١ / ٣ .

(٢) السنن رقم (٣٣٨٣) في البيوع ، باب في الشركة .

(٣) المستدرک : ٢ / ٥٢ في البيوع .

ورواه أيضا الدارقطني : ٣ / ٣٥ ، والبيهقي : ٦ / ٧٩٧٨ . في الشركة .

أسناده : ضعيف ، وقد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، لكنه قال في الميزان ٢ / ١٣٢ :  
سعيد بن حيان والد أبي حيان . لا يكاد يعرف ، وأورد هذا الحديث وعزاه  
لأبي داود ، وقال : وللحديث علة ، رواه هكذا أبو همام محمد بن الزبيران ، عن  
أبي حيان ، ورواه جرير عن حيان عن أبيه - مرسل ، اهـ .  
وقال ابن حجر في الدراية : ٢ / ١٤٤ رقم (٧٥٤) : ومنهم من أعله بالارسال .  
وأقر الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب : ٢ / ٥٩٣ على تصحيح الحاكم .  
وأنظر أيضا نصب الراية : ٣ / ٤٧٤ .

(١٠١٣) ١١ / ٣ .

(٤) قيس بن السائب بن عويمر بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ، مكسي ،  
هو مولى مجاهد بن جبر صاحب التفسير ، وله ولاء مجاهد ، كان شريك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في الجاهلية . . الخ وقال ابن عبد البر : هذا أصح ما قيل  
في ذلك ان شاء الله تعالى ، وقيل : بل كان شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السائب بن أبي السائب . أنظر الاستيعاب : ٩ / ١٦٨ ، أسد الغابة : ٤ / ٢١٤ ،  
الاصابة : ٨ / ١٨٧ .



في تجارة البز<sup>(١)</sup> والأدم<sup>(٢)</sup>. وذكر الكرخي أنه أسامة بن شريك<sup>(٣)</sup> وقال صلى الله عليه وسلم في صفته : كان شريكى ، وكان خير شريك ، لا يشارى<sup>(٤)</sup> ، ولا يدارى<sup>(٥)</sup> ، ولا يمارى<sup>(٦)</sup> . أخرج أبو نعيم في المعرفة<sup>(٦)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٧)</sup> ، وأحمد في المسند<sup>(٨)</sup> ، عن السائب بن أبى السائب<sup>(٩)</sup> : \* أنه كان يشارك النبي صلى الله عليه وسلم في التجارة قبل الاسلام ، فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مرحبا بأخي وشريكى ، كان لا يدارى ، ولا يمارى لفظ أحمد . وأخرج ابن أبى شيبة<sup>(١٠)</sup> عن [ قائد السائب ]<sup>(١١)</sup> عن السائب أنه قال

( ١ ) البز والبزة : اللباس والثياب أمتعة . مختار الصحاح ص ( ٥١ ) ، مثال الطالب : ص ( ١٥٣ ) .

( ٢ ) الأديم : جمع آدمة وأدُم : وهو الجلد المدبوغ . لسان العرب : ١٢ / ١٠٩٩ .

( ٣ ) أسامة بن شريك الذبياني الثعلبي ، من بني ثعلبة بن سعد ، كوفي له صحبة . أنظر الاستيعاب : ١٥٠ / ١ ، أسد الغابة : ٦٦ / ١ ، الاصابة : ٤٦ / ١ .

( ٤ ) المشاركة : الملاحة . وقد شرى واستشرى إذا لج في الأمر ، وقيل : لا يشارى من الشر : أى لا يشارره ، فقلت إحدى الرايين ياء . النهاية : ٤٦٨ / ٢ .

( ٥ ) لا يدارى : أى لا يشاغب ولا يخالف ولا يمانع ، وأصل الدرا الدفع . وقوله : ولا يمارى : يريد المرء والخصومة . أنظر معالم السنن : ٤ / ١١٦ ، والنهاية ١١٠ / ٢ .

( ٦ ) معرفة الصحابة ( لم أجده في المكتبات ) وابن عبد البر في الاستيعاب : ٩ / ١٦٨ .

( ٧ ) المعجم الكبير : ١٦٥ / ٧ رقم ( ٦٦١٨ - ٦٦٢٠ ) .

( ٨ ) المسند : ٤٢٥ / ٣ . وتامه : \* ياسائب كنت تعمل أعمالا في الجاهلية لا تقبل منك وهي اليوم تقبل وكان ذا سلف وصلة \* .

إسناده : قال الهيثمي في المجمع : ١٩٠ / ٨ : رجال أحمد رجال الصحيح . قلت : في إسناده اضطراب وسيأتى توضيح ذلك قريبا .

( ٩ ) السائب بن أبى السائب ، صفي بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي ، كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، ثم أسلم ، وصحب ، وفى إسناده الحديث اضطراب . / د ق س .

أنظر الاستيعاب : ١١١ / ٤ ، أسد الغابة : ٢٥٣ / ٢ ، الاصابة : ١١١ / ٤ ، التقريب : ٢٨٢ / ١ .

( ١٠ ) المصنف : ٥٠٥ / ١٤ في المغازي ، باب حديث فتح مكة .

( ١١ ) في الأصل " قائد بن السائب " والتصويب من النسخ المطبوعة ونصب الراية : ٤٧٤ / ٣ . قلت : ولم أجد من ذكر اسمه في مصادر التراجم والشروح .

للنبي صلى الله عليه وسلم : " كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك ، لا تدارى ولا تمارى " وبهذا أخرجه أبو داود <sup>(١)</sup> وابن ماجه <sup>(٢)</sup> وبه يستند .

( ١٠١٤ ) قوله : " أنه صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فأقرهم " .

( ١٠١٥ ) حديث : " فأوضوا <sup>(٣)</sup> فإنه أعظم للبركة " قال المخرجون : لم نجسده <sup>(٤)</sup> .

وانما أخرج ابن ماجه <sup>(٥)</sup> عن صالح بن صهيب <sup>(٦)</sup> ، عن

( ١ ) السنن رقم ( ٤٨٣٦ ) فى الأدب ، باب فى كراهية المرء .

( ٢ ) السنن : ٧٦٨ / ٢ فى التجارات ، باب الشركة والمضاربة ( ٦٣ ) الحديث ( ٢٢٨٢ )

وهذا لفظه وسياق الآخرين نحوه . ورواه أيضا الحاكم فى المستدرک : ٦١ / ٢

فى البيوع ، باب الشركة فى التجارة .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ المنذرى : والسائب هذا قد ذكر بعضهم أنه

قتل كافرا يوم بدر . قتله الزبير بن العوام . وذكر بعضهم : أنه أسلم وحسن

إسلامه . وهذا هو المعول عليه ، وقد ذكره غير واحد من الأئمة فى كتب

الصحابة وهذا الحديث قد اختلف فى إسناده اختلافا كثيرا . وذكر ابن عبد البر :

أن هذا الحديث مضطرب جدا . منهم : من يجعله للسائب بن أبى السائب .

ومنهم : من يجعله لأبيه . ومنهم : من يجعله لقيس بن السائب ، ومنهم : من

يجعله لعبد الله - يعنى عبد الله بن السائب - وهذا اضطراب لا تقوم به الحجة .

والسائب بن أبى السائب من المؤلفة قلوبهم ، اهـ . مختصر سنن أبى داود ١٨٨ / ٢ .

وقال السهيلي فى الروض الأنف : مثل كلام الحافظ المنذرى ، وزاد عليه بأن قال :

وهذا اضطراب لا يثبت به شيء ، ولا تقوم به حجة ، واضطرب فى متنه أيضا .

أنظر نصب الراية : ٤٧٤ / ٣ ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد

ولم يخرجاه ، اهـ .

( ١٠١٤ ) ١١ / ٣ .

( ١٠١٥ ) ١٣ / ٣ .

( ٣ ) أى أن عقد المفاوضة أعظم للبركة . أنظر شرح فتح القدير : ٣٨١ / ٥ .

( ٤ ) نصب الراية : ٤٧٥ / ٣ ، الدراية : ١٤٤ / ٢ .

( ٥ ) السنن : ٧٦٨ / ٢ فى التجارة ، باب الشركة والمضاربة ( ٦٣ ) الحديث ( ٢٢٨٩ ) .

من طريق نصر بن القاسم عن عبد الرحمن بن داود عن صالح بن صهيب عن أبيه .

إسناده : ضعيف جدا فيه صالح بن صهيب وهو مجهول ، وعبد الرحمن بن داود وهو

أيضا مجهول . التقريب : ٥٠٤ / ١ ، ونصر بن القاسم مجهول أيضا كما فى التقريب :

٣٠٠ / ٢ .

( ٦ ) صالح بن صهيب بن سنان الرومى ، مجهول الحال ، من الرابعة . / ق .

التهديب ٣٩٥ / ٤ ، التقريب ٣٦١ / ١ ، خلاصة تدهيب الكمال ص ( ١٧١ ) .

(١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ثلاث فيهن البركة . البيع الى أجل ، والمقارضة واخلاط البر بالشعير للبيت ، لا للبيع " . والمقارضة : بالقاف ، ورواه ابراهيم الحري في غريبه (٢) وضبطه بالعين والضاد وفسر المعارضة بأنها بيع العرض بالعرض والعرض ما سوى النقود ، انتهى .

(١٠١٦) حديث : " نهى عن ربح مال م يضمن " تقدم .  
 (١٠١٧) أثر على رضى الله عنه : " الربح على ما اشترط المتعاقدان (٣) ، والوضيعة (٤) على [ قدر ] (٥) المال " ابن أبي شيبة (٦) ثنا وكيع ، ثنا سفيان ، عن ابي حصين ، عن على رضى الله عنه : " فى المضارب أو الشريكين - قال سفيان : لا ادري أيهما قال الربح على ما اصطلاحا عليه والوضيعة على المال " وأخرجه (٧) بلفظ الكتاب ، عن ابراهيم والحسن ، وبمعناه عن شريح .

(١٠١٨) حديث : " الربح على ما اشترط ، والوضيعة على قدر المالين " قال

(١) هو صهيب بن سنان الرومى أبو يحيى النمرى سبته الروم ، فابتاعته كلب فقد مت به مكة ، فابتاعه ابن جدعان فاعتقه ، صحابى مشهور شهيد بدراله أحاديث انفرد له البخارى بحديث ومسلم بثلاثة ، مات بالمدينة سنة (٣٨) فى خلافة علي كرم الله وجهه ، وقيل قبل ذلك . ع .

أنظر : طبقات ابن سعد : ٢٢٦/٣ ، المعجم الكبير للطبرانى : ٣٣ / ٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٧/٢ ، التقريب : ٣٧٠ / ١ ، الخلاصة : ص ١٧٥ .  
 (٢) لم أجده فى الأجزاء المطبوعة من القسم الموجود منه ، وقد ذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٤٧٥ / ٣ .

(١٠١٦) ١٥ / ٣ تقدم فى رقم (٧٨٩) . أنظر أيضا رقم (٨٠٧) .

(١٠١٧) ١٥ / ٣ .

(٣) فى الأصل " العاقدان " والتصويب من المطبوع .

(٤) الوضيعة على المال : يقال : وضع فلان فهو يوضع وضيعة اذا نقص من رأس ماله .

أنظر غريب الحديث ( لابراهيم الحري ) : ٩١٣ / ٣ .

(٥) زيادة فى الأصل وليست فى النسخة المطبوعة .

(٦) المصنف : ٤ / ٦ فى البيوع والأقضية ، باب من قال الربح على ما اصطلاحا عليه

والوضيعة على رأس المال . وابن حزم فى المحلى : ٥٤٨ / ٨ ، المسألة (١٢٤٣) .

اسناده : رواه ثقات وهو موقوف صحيح .

(٧) ابن أبي شيبة فى المصنف : ٤٧٣ / ٦ . وابن حزم فى المحلى : ٥٤٨ / ٨ .

اسناده : رواه ثقات .

(١٠١٨) ١٦ / ٣ .

(١) المخرجون : لم نجده . تنمة : عن أبي عبيدة ، عن عبد الله ، قال : " اشتركت أنا وعمار ، وسعد فيما نصيب بدر ، قال : فجاء سعد بأسيرين ولم أجدني أنا وعمار بشيء " رواه أبو داود (٢) ، والنسائي (٣) ، وابن ماجه (٤) .

- 
- (١) قال الحافظ الزيلعي : غريب جدا . نصب الراية : ٣ / ٤٧٥ ، وقال الحافظ فسي الدراية : ٢ / ٤٤ رقم (٧٥٥) : لم أجده .
- (٢) السنن رقم (٣٣٨٨) في البيوع ، باب في الشركة على غير رأس مال .
- (٣) السنن : ٢ / ٣١٩ في البيوع ، باب الشركة بغير مال .
- (٤) السنن : ٢ / ٧٦٨ في التجارات ، باب الشركة والمضاربة (٦٣) الحديث (٢٢٨٨) والبيهقي : ٦ / ٧٩ في الشركة ، باب الشركة في الغنيمة .
- اسناده : قال الحافظ المنذرى : وهو منقطع ، فان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه . مختصر سنن أبي داود : ٥ / ٥٣ . وسكت عنه الحافظ في التلخيص : ٣ / ٤٩ رقم (١٢٥٦) . قلت : اسناده ضعيف لا تقطعه بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود . كما قال الحافظ المنذرى .

( ١ )  
" كتاب المضاربة "

( ١٠١٩ ) حديث " العباس " عن ابن عباس ، قال : " كان / العباس بن عبد المطلب ١٦٦ / ب  
إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا ، ولا ينزل به واديا ، ولا يشتري  
به ذات كبد رطبة <sup>(٢)</sup> ، فان فعل فهو ضامن ، فرفع شرطه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأجازه " رواه الطبراني في الأوسط <sup>(٣)</sup> وفيه أبو الجارود <sup>(٤)</sup> الأعشى وهو متروك ، وأخرج  
البيهقي <sup>(٥)</sup> بسند ضعيف .

( ١٠٢٠ ) قوله : " وبعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها فأقرهم " .  
قال المخرجون : <sup>(٥)</sup> لم نجد ما يفيد . قلت : قال ابن حزم في مراتب الأجماع <sup>(٦)</sup> :

( ١ ) المضاربة : مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر للتجارة ، يقول الله سبحانه :  
" وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " ( سورة المزمل ، الآية : ٢٠ ) ،  
وتسمى قراضا ، وهو مشتق من القرض ، وهو القطع ، لأن المالك قطع قطعة من ماله  
ليتجر فيها وقطعة من ربحه . وتسمى أيضا : معاملة . والمقصود بها هنا : عقد  
بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدا الى الآخر ليتجر فيه ، على أن يكون الربح  
بينهما حسب ما يتفقان عليه . وحكمها جائزة بالاجماع . أنظر الاجماع لابن المنذر  
ص ( ٩٥ ) ، المنح الشافيات : ٤١٣ / ٢ ، المقنع : ١٧١ / ٢ ، المبدع في شرح  
المقنع : ١٧ / ٥ ، منح الشافيات : ٢٢ / ٢ ، فقه السنة : ٢٠٢ / ٣ .

( ١٠١٩ ) ١٩ / ٣ .

( ٢ ) أى كبد حية ، والمراد رطوبة الحياة ، ولأن الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية .

أنظر فتح الباري : ٤٢ / ٥ ، وعون الباري لحل أدلة صحيح البخاري : ٨٢ / ٤ .

( ٣ ) المعجم : ج ١ ص ٤٢٦ رقم ( ٧٦٤ ) . والبيهقي في السنن الكبرى : ١١١ / ٦ في  
أوائل كتاب القراض .

إسناده : قال البيهقي : تفرد به أبو الجارود زياد بن المنذر وهو كوفي ضعيف  
كذبه يحيى بن معين ، وضعفه الباقون ، اهـ . وأورده الهيثمي : ١٦١ / ٤ وقال :  
فيه أبو الجارود الأعشى وهو متروك كذاب .

( ٤ ) اسمه زياد بن المنذر ، أبو الجارود : متروك ، وقيل أنه رافضي وكذاب يضيع

الحديث . أنظر التاريخ الكبير : ٣٧١ / ٣ ، الضعفاء والمتروكين ص ( ٤٥ ) ،

الميزان : ٩٣ / ٢ .

( ١٠٢٠ ) ١٩ / ٣ .

( ٥ ) نصب الراية : ١١٣ / ٤ ، الدراية : ١٨١ / ٢ .

( ٦ ) ص ( ٩١ ) . وقال في المحلى : ١١٦ / ٩ ، المسألة ( ١٣٦٧ ) : القراض كان نسي

كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض، فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة، ولكنه اجماع صحيح مجرد، والذي نقطع به أنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره، ولولا ذلك لما جاز.

(١٠٢١) قوله: " وعن عمر أنه دفع مال اليتيم مضاربة ". أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup>، وأخرج عن ابنه مثله. وعن جابر أنه لم ير بالقراض بأساً. وعن حكيم بن حزام "أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة، يضرب له به ألا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به بطن مسيل، فإن فعلت شيئاً من ذلك، فقد ضمنت مالي ". رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>، وأخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> وسنده قوى.

(١٠٢٢) قوله: " عن علي رضي الله عنه أنه قال: الربح على ما اشترطوا عليه، والوضيعة على المال " تقدم. عند ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup>، عمن

=== الجاهلية، وكانت قريش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر، والمرأة والصغير، واليتيم، فكانوا وندو الشغل والمرض يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في الاسلام وعمل به المسلمون عملاً متيقناً لا خلاف فيه، ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه؛ لأنه نقل كافة بعد كافة الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه بذلك، وقد خرج صلى الله عليه وسلم في قراض بمال خديجة رضي الله عنها، اهـ.

وأنظر أيضاً موسوعة الاعمدة في الفقه الاسلامي : ١ / ٥٦٦ و ٥٦٧.

(١٠٢١) ١٩/٣.

(١) السنن الكبرى: ١١١/٦، وفي المعرفة كما في نصب الراية: ١١٤/٤.

اسناده حسن رواه جيدون.

(٢) السنن: ٦٣/٣ في كتاب البيوع.

(٣) السنن الكبرى: ١١١/٦ في كتاب القراض.

اسناده: قال الحافظ في تلخيص الحبير: ٥٨/٣: رواه البيهقي بسند قسوى.

(١٠٢٢) ٢٠/٣. تقدم في رقم (١٠١٧).

(٤) المصنف: ٤/٦.

(٥) المصنف: ٢٤٨/٨ رقم (١٥٠٨٧).

اسناده: فيه قيس بن الربيع الأسدي الكوفي وهو صدوق تغير لما كبر أدخل

عليه ابنه مالمين من حديثه فحدث به. التقريب: ١٢٨/٢.

قلت: وهو ضعيف لأجله وبقيّة رواه ثقات.

قيس بن الربيع ، عن أبي حصين ، عن الشعبي ، عنه في المضاربة : " الوضيعة على المال ، والريح على ما اصطلحوا عليه " .

( ١٠٢٣ ) قوله : " وعن ابن مسعود أنه دفع المال مضاربة ، وقال : لا نسلف مالنا في الحيوان " . أخرجه محمد بن الحسن في الآثار<sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم عنه .

---

( ١٠٢٣ ) ٢١/٣ .

( ١ ) ص ١٦٥ رقم ( ٧٤٤ ) .

استناده : حسن .

(١)  
 "كتاب الوديعه"  
 =====

(١٠٢٤) حديث : " لينتهين قوم عن ودعهم الجماعات " عن الحكم بن ميناء<sup>(٢)</sup>  
 أخبرني : ابن عباس ، وابن عمر أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول على  
 أعواد<sup>(٣)</sup> : " لينتهين أقوام عن ودعهم<sup>(٤)</sup> الجماعات . أو ليختمن الله على قلوبهم<sup>(٥)</sup> ، ثم  
 ليكونن من الغافلين " رواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup> في باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، وأخرجه  
 أحمد<sup>(٧)</sup> ، والنسائي<sup>(٨)</sup> بلفظ " الجمعات " .

(١) الوديعه : وهى فعيلة من ودع الشيء اذا تركه ، أى : هى متروكة عند المودع ، وقيل :  
 هى مشتقة من الدعة ، فكأنها عند المودع غير مبتذلة للانتفاع ، وقيل : من ودع  
 الشيء يدع : اذا سكن ، فكأنها ساكنة عند المودع .  
 وهى شرعا : اسم لعين توضع عند آخر ليحفظها ، فهى وكالة فى الحفظ ، فيعتبر  
 أركانها ، والأحسن أنها توكيل فى حفظ سلوك أو محترم مختص على وجه مخصوص .  
 والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ، وأما الكتاب فقول الله تعالى : " ان الله  
 يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها " (سورة النساء الآية : ٥٨) وقوله تعالى :  
 " فان آمن بعضكم ببعض فليؤد الذى أؤتمن أمانته " (سورة البقرة ، الآية : ٢٨٣) .  
 وأما السنة سيأتى ، وأما الاجماع : فأجمع علماء كل عصر على جواز الابداع  
 والاستيداع والعبارة تقتضيها فان بالناس اليها حاجة فانه يتعذر على جميعهم  
 حفظ أموالهم بأنفسهم ويحتاجون الى من يحفظ لهم .  
 أنظر المغنى لابن قدامة : ٣٨٢/٦ ، كفاية الأخيار : ١٩/٢ ، المحرر فى الفقه :  
 ٣٦٣/١ ، المبدع فى شرح المقنع : ٢٣٣/٥ ، أنوار المسالك : ص ١٨١ زاد المحتاج  
 بشرح المنهاج : ١١٥/٣ ، الروضة الندية : ٢١٣/٢ .  
 (١٠٢٤) ٢٥/٣

(٢) الحكم بن ميناء : بكسر الميم بعدها تحتانية ثم نون ومد ، الأنصارى المدنى ،  
 صدوق من أولاد الصحابة ، من الثانية / م مد سق . وقال الذهبي : ثقة .  
 أنظر الكاشف : ٢٤٧/١ ، التهذيب : ٤٤٠/٢ ، التقريب : ١٩٣/١ .  
 (٣) أى على المنبر الذى اتخذ من الأعواد . أنظر لسان العرب : ٣٢٠/٣ .  
 (٤) أى تركهم . مسلم بشرح النووي : ١٥٢/٦ .  
 (٥) قال القرطبي : هو عبارة عما يخلقه الله فى قلوبهم من الجهل والجفاء والقسوة .  
 سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي : ٨٨/٣ .  
 (٦) السنن : ٢٦٠/١ فى المساجد والجماعات ، باب (١٧) الحديث (٧٩٤) .  
 (٧) المسند : ١/٣٩١٣٥١٣٩ وج ٢ ص ٨٤ .  
 (٨) السنن : ٨٨/٣ فى الجمعة ، باب التشديد فى التخلف عن الجمعة .  
 =====



وبه أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> لكن من حديث أبي هريرة وابن عمر المطلوب حاصل على كل تقدير والله أعلم .

١/١٦٧

(١٠٢٥) حديث : " أنه عليه الصلاة والسلام قال في وداع المسافر : استودع الله دينك وأمانتك<sup>(٢)</sup> عن قزعة ، قال : كنت عند عبد الله بن عمر رضي الله عنه فأردت الانصراف ، فقال : كما أنت حتى أودعك كما ودعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بيدي فصافحني ، ثم قال : استودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك " رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> ، والنسائي<sup>(٤)</sup> واللفظ له ، وعن ابن عمر : " أنه كان يقول للرجل إذا أراد سفرا أدن مني أودعك كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعنا ، فيقول : استودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك " رواه الترمذي<sup>(٥)</sup> واللفظ له ، والنسائي<sup>(٦)</sup> ، والحاكم<sup>(٧)</sup> ، وابن حبان<sup>(٨)</sup> ، وصححه .

==== اسناده : حسن لأن الحكم بن ميناء وهو صدوق وبقية رواة ثقات ، وهو حسن بهذا الاستناد وصحيح بالشاهد يشهد له حديث أبي هريرة الأتي وهو في مسلم وغيره .

(١) الصحيح : ٥٩١/٢ في الجمعة ، باب التغليظ في ترك الجمعة (١٢) الحديث (٤٠) (٨٦٥) . والدارمي : ٣٦٩/١ في الصلاة ، باب في فضل الجمعة ، والبغوي في شرح السنة : ٢١٥/٤ رقم (١٠٥٤) ولغظه كلفظ حديث ابن عباس وابن عمر المتقدم قبله .

اسناده : رواه مسلم .

(١٠٢٥) ٢٥/٣

(٢) الأمانة ههنا أهلها ومن يخلفه منهم وماله الذي يودعه ويستحفظه أمينه ووكيله ومن في معناهما وجرى ذكر الدين مع الودائع لأن السفر موضع خوف وخطر وقد تصييه فيه المشقة والتعب فيكون سببا لا همال بعض الأمور المتعلقة بالدين فدعا له بالمعونة والتوفيق . قاله الخطابي في معالم السنن : ٢٥٨/٢ و٢٥٩ .

(٣) السنن رقم (٢٦٠٠) في الجهاد ، باب في الدعاء عند الوداع .

(٤) في عمل يوم وليلة (ص ٣٥٣ رقم ٥١٠-١٢٥) ، وقد عزاه اليه الحافظ المزني في تحفة الأشراف ٢٤/٦ .

(٥) السنن : ١٦٣/٥ في الدعوات ، باب ما جاء ما يقول إذا ودع انسانا (٤٥) الحديث (٣٥٠٦٩٣٥٠٥) .

(٦) في عمل يوم وليلة (ص ٣٥٥ رقم ٥١٣-٥١٥) .

(٧) المستدرک : ٤٤٢/١ في المناسك ، وج ٢ ص ٩٧ في الجهاد .

(٨) موارد الظمان ص (٥٩٠) رقم (٣٣٧٦) .

ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده رقم (٦١٩٩٥٤٩٥٧٥٤٧٨١٥٤٥٢٤) . والطبراني

في المعجم الكبير : ٣٧٣/١٢ رقم (١٣٣٨٤) .

اسناده : صحيح ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وصححه الحاكم ووافقه

الذهبي ، وقد رمز له الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ١/١ بعلامة الصحيح .

وقال الترمذى : حسن صحيح غريب من حديث سالم بن عبد الله .  
 ( ١٠٢٦ ) حديث : " ليس علي المستودع غير المغل <sup>(١)</sup> ضمان ولا على المستعير غير  
 المغل ضمان " . أخرجه الدارقطني <sup>(٢)</sup> بهذا من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن  
 جده ، وفي سنده عمرو بن عبد الجبار <sup>(٣)</sup> ، عن عبيدة بن حسان <sup>(٤)</sup> ، وكلاهما ضعيف ،

=== وسكت عنه الحافظ المنذرى بعد عزوه للنسائي فقط . مختصر سنن أبي داود :  
 ٤٠٩/٣ . وقال الاستاذ أحمد محمد شاكر : في اسناد هذا الحديث بحث  
 دقيق ، أطلنا القول فيه في شرح الحديث رقم ( ٤٩٥٧ ) من المسند ، ورجحنا  
 أنه صحيح متصل ، اهـ . قلت : وهو كما قال صحيح متصل بمجموع طرقه ،  
 وقد ورد في بعض الطرق بأسانيد ضعيفة كسند الطبراني وغيره وقال الحافظ  
 الهيثمي في المجمع : ١٥٩/٥ : وفيه عبد الرحمن بن عبد الله المصري وكان  
 كذابا . ويشهد له حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي رضي الله عنه  
 ولغظه : " كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يستودع الجيش قال :  
 استودع الله دينكم وأمانتكم وخواتم أعمالكم " . رواه أبو داود رقم ( ٢٦٠١ )  
 في الجهاد ، باب في الدعاء عند الوداع .  
اسناده : قال الامام النووي : حديث صحيح ، رواه أبو داود وغيره باسناد  
 صحيح . أنظر رياض الصالحين ص ( ٣٢٥ ) ، والأذكار له ص ( ١٨٢ ) .

( ١٠٢٦ ) ٢٥/٣ .

( ١ ) المغل من الاغلال : أى الخيانة ، ومعنى الحديث : أى اذا لم يخن فسى  
 العارية والوديعة فلا ضمان عليه ، وقيل : المغل ها هنا المستغل ، وأراد به  
 القابض لأنه بالقبض يكون مستغلا . والأول الوجه . أنظر النهاية : ٣٨١/٣ ،  
 الصحاح : ١٧٨٣/٥ .

( ٢ ) السنن : ٤١/٣ في البيوع . والبيهقي : ٩١/٦ في العارية .

اسناده : ضعيف فيه عمرو بن عبد الجبار وعبيدة بن حسان كلاهما ضعيف .

ولذا قال الحافظ : وفي اسناده ضعيفان . التلخيص : ٩٧/٣ رقم ( ١٣٨٢ ) .

( ٣ ) عمرو بن عبد الجبار السنجارى ضعيف ، ويروى التاكير عن عمه عبيدة بن حسان .

أنظر الكامل : ١٧٩٠/٥ ، الميزان : ٢٧١/٣ ، اللسان : ٣٦٨/٤ .

( ٤ ) عبيدة بن حسان العنبرى السنجارى ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان :

يروى الموضوعات عن الثقات ، وقال الدارقطني : ضعيف .

أنظر التاريخ الكبير : ٨٦/٦ ، المجروحين : ١٨٩/٢ ، الميزان : ٢٦/٣ ، لسان

الميزان : ١٢٥/٤ .

قال ابن حبان : عبدة يروى الموضوعات عن الثقات ، وقال الدارقطني : انما يعرف هذا من قول شريح غير مرفوع ، ثم أخرجه كذلك ، وكذلك رواه عبد الرزاق <sup>(١)</sup> . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أودع وديعة فلا ضمان عليه " أخرجه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> وفيه المثني بن الصباح وتابعه <sup>(٣)</sup> ابن لهيعة . تنمى : روى سعيد بن منصور <sup>(٤)</sup> من طريق الحجاج بن أرطاة ، عن أبي الزبير ، عن جابر : " أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قضى في وديعة كانت في جـراب <sup>(٥)</sup> فضاعت ، أن لا ضمان فيها " . وأخرج الثوري في جامعه <sup>(٦)</sup> عن جابر الجعفي ، عن القاسم ابن عبد الرحمن : " أن عليا وابن مسعود قالا : ليس على المؤمن ضمان " وأخرج مسدد في مسنده <sup>(٧)</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : " أنه كان لا يضمن الوديعة " .

- 
- ( ١ ) المصنف : ١٧٨ / ٨ رقم ( ١٤٧٨٢ ) ، والبيهقي : ٩١ / ٦ .  
اسناده : صحيح البيهقي وقفه على شريح . وضعف المرفوع المتقدم قريبا .
- ( ٢ ) السنن : ٨٠٢ / ٢ في الصدقات ، باب الوديعة ( ٦ ) الحديث ( ٢٤٠١ ) .  
اسناده : ضعيف فيه المثني بن الصباح اليماني وهو ضعيف اختلط بآخره تقدمت ترجمته . ونوه له السيوطي بإشارة الضعيف . الجامع الصغير : ١٦٤ / ٢ .
- ( ٣ ) رواه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٨٩ / ٦ في كتاب الوديعة ، باب لا ضمان على مؤتمن . وهو ضعيف أيضا فيه عبد الله بن لهيعة .
- ( ٤ ) ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٨٩ / ٦ في الوديعة .  
اسناده : قال الحافظ : اسناده ضعيف . تلخيص الحبير : ٩٨ / ٣ .
- ( ٥ ) الجراب : الوعاء معروف ، وقيل هو المزود ، وقيل : الجراب وعاء من اهاب الشاة لا يوعى فيه الا يابس . أنظر الصحاح : ٩٨ / ١ ، لسان العرب : ٢٦٠ / ١ .
- ( ٦ ) ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ١٨٢ / ٨ رقم ( ١٤٨٠١ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٨٩ / ٦ من طريق الثوري .
- اسناده : ضعيف لأجل جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف تقدمت ترجمته .
- ( ٧ ) أورده الهندي في كنز العمال : ٦٣٢ / ١٦ رقم ( ٤٦١٣٩ ) ، وعزاه اليه . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٠٤ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب فسي المضاربة والعارية والوديعة . بلفظ : " عن عبد الله بن عكيم أن رجلا استودع رجلا وديعة فهلك فلم يضمنه عمر " . ورواه عبد الرزاق : ١٧٩ / ٨ رقم ( ١٤٧٨٦ )  
اسناده : فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .  
 وبقية رجاله رجال الثقات . وهو ضعيف لأجل الحجاج .

(١)  
 \* كتاب اللقيط \*  
 =====

(١٠٢٧) أثر " عن علي رضي الله عنه أنه قال للملقط : لأن أكون وليت منه مثل الذي وليت أنت كان أحب الي من كذا وكذا " .  
 (١٠٢٨) أثر : " سنين أبي جميلة<sup>(٢)</sup> قال : وجدت منبوزا على بابي ، فأتيت عمر رضي الله عنه ، فقال لي : عسى الغوير أبوسا<sup>(٣)</sup> نفقته علينا وهو حر " أخرجه بهسدا

(١) اللقيط : هو الطفل غير البالغ الذي يوجد في الشارع أو ضال الطريق ولا يعرف نسبه . ويسمى ملقوطا باعتبار أنه يلقط ، ومنبوزا باعتبار أنه ينبذ اذا القي في الطريق . والتقاطه فرض كفاية ، لقوله تعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى " ( سورة المائدة ، الآية : ٢ ) ولأن فيه احياء نفس ، فكان واجبا كاطعامه اذا اضطر ، وانجائه من الفرق .

أنظر شرح فتح القدير : ٣٤٢/٥ ، البدع في شرح المقنع : ٢٩٣/٥ ، زاد المحتاج ٤٥٧/٢ ، كشاف القناع : ٢٥١/٤ ، فقه السنة : ٢٥٥/٣ .  
 (١٠٢٧) ٢٩/٣ . لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول . قلت : قال ابن الهمام في شرح فتح القدير : ج٥ ص ٣٤٣ : وبدأ محمد رحمه الله بحديث الحسن البصري قال : " أن رجلا التقط لقيطا فأتى به عليا رضي الله عنه ، فقال : هو حر ولأن أكون وليت من أمره مثل الذي وليت منه أحب الي من كذا وكذا " .  
 ورواه ابن أبي شيبة : ٦ / ٥٣٠ في البيوع والأقضية ، باب من قال : اللقيط حر ، وج١ ص ٤٠٦ في الفرائض ، باب اللقيط لمن ولاؤه . بلفظ : " المنبوز حر ، فان أحب أن يوالى الذي التقطه والاه ، وان أحب أن يوالى غيره والاه " .  
 وعبد الرزاق : ١٤/٩ رقم ( ١٦١٨٤ ) نحوه .  
 اسناده : رواه ثقات .

(١٠٢٨) ٢٩/٣

(٢) سنين : مصغرا ، أبو جميلة : بفتح الجيم السلمى ، ويقال اسم أبيه فرقد ، صحابى صغير ، له في البخارى حديث واحد ، وهو الذي التقط منبوزا فأتى عمر فسأل عنه فأثنى عليه خيرا ، فأنفق عليه من بيت المال ، وجعل ولاؤه له .  
 أنظر الاستيعاب : ٣١٧/٤ ، أسد الغابة : ٣٦١/٢ ، الاصابة : ٢٦٩/٤ ،  
 التقريب : ٣٣٥/١ .

(٣) هذا مثل قديم يقال عند التهمة . والغوير : تصغير غار . وقيل : هو موضع . وقيل : ماء لكلب . ومعنى المثل : ربما جاء الشر من معدن الخير . وأصل هذا المثل أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم وأتاهم فيه عدو فقتلهم ، فصار مثلا لكل شئ

محمد في الأصل<sup>(١)</sup>، ورواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، أنا معمر، عن الزهري: " أن رجلا حدثه أنه جاء إلى أهله وقد التقطوا منهونا فذهب إلى عمر، فقال عسى الغوير أبؤسا، فقال الرجل: ما التقطوه إلا وأنا غائب، وسأل عنه عمر فأثنى عليه خيرا، فقال له عمر: ولاؤه لك، ونفقت من بيت المال". وأخرجه مالك<sup>(٣)</sup> في الأقضية، عن ابن شهاب: " عن سنيين أبي جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منهونا في زمن عمر، قال: فجئت به عسرا، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة<sup>(٤)</sup>؟ فقال: وجدت بها ضايعة، فأخذتها، فقال له عريفه<sup>(٥)</sup>: يا أمير المؤمنين انه رجل صالح، قال: كذلك؟ قال: نعم، فقال عمر:

=== يخاف أن يأتي منه شر. وأراد عمر بن الخطاب بالمثل: لملك زنت بأمه وادعيته لقيطا، فشهد له جماعة بالستر فتركه. وأبؤسا: جمع بؤس وهو الشدة.

أنظر غريب الحديث ( للهروي ) : ٣٢١/٣، النهاية : ٣٩٥٣٩٤/٣، فتح الباري : ٢٧٤/٥ في الشهادات، باب رقم (١٦).

(١) قلت : هو في القسم المفقود والله أعلم.

(٢) المصنف : ٤٤٩/٧ رقم (١٣٨٣٨)، وج ٩ ص ١٤ رقم (١٦١٨٣ و ١٦١٨٢). ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٥٢٨/٦ في البيوع والأقضية، باب من قال: اللقيط حر، وج ١ ص ٤٠٦ في الفرائض، باب اللقيط لمن ولاؤه. والبيهقي فسي السنن الكبرى : ٢٩٨/١٠، والطبراني في معجمه الكبير : ١٢٠/٧ رقم (٦٤٩٨-٦٥٠١).

استناده : صحيح رجاله رجال الثقات. وأورده الهيثمي في المجمع : ١٧٠/٤، وقال رجال هذه الطرق كلها رجال الصحيح إلا هذه الرواية الأخيرة فانها مرسله.

(٣) الموطأ : ٧٣٨/٢ في باب القضاء في المنهون. والامام البغوي في شرح السنة : ٣٢٢/٨ رقم (٢٢١٣). وقال : فيه بيان أن اللقيط اذا وجد، لا يجوز تضييعه، وهو محكوم بحريته واسلامه، فيكون ميراثه للمسلمين اذا مات، نفقته في بيت مال المسلمين، واذا التقطه غير أمين، لا يترك في يده، بل يأخذه الامام، فيضمه إلى أمين وينفق عليه من بيت المال، اهـ. وقال الامام مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا في المنهون أنه حر، وولاؤه للمسلمين يرثونه، ويعقلون عنه.

استناده : صحيح رواه كلهم ثقات. وعلقه البخاري في صحيحه : ٢٧٤/٥، في الشهادات، باب (١٦). بصيغة الجزم.

(٤) النفس والروح. النهاية : ٤٩/٥. القاموس : ١٨٠/٤.

(٥) أي من يعرف أمور الناس حتى يعرف بها من فوقه، عند الحاجة لذلك.

وقال ابن الأثير : العرفاء : جمع عريف، وهو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم.

أنظر الصحاح : ١٤٠٢/٤، النهاية : ٢١٨/٣، لسان العرب : ٢٣٨/٩.

(١١)  
 ان هب به فهو حر، / ولك ولاؤه / وعلينا نفقته \* . وروى عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من طريق زهـل  
 ابن أوس، عن تميم<sup>(٤)</sup> أنه / وجد لقيطا، فأتى به الى علي، فألحقه علي على مائة<sup>(٥)</sup>.  
 (١٠٢٩) حديث : " السلطان ولي من لا ولي له " رواه الخمسة، الا النسائي  
 من حديث عائشة رضي الله عنها .

(١) مابين القوسين سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

(٢) المصنف : ١٥ / ٩ رقم (١٦١٨٦) وج ٧ ص ٤٥٠ رقم (١٣٨٤١) . ورواه أيضا  
 ابن أبي شيبة : ٥٣٠ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب من قال : اللقيط حر .  
إسناده : حسن زهـل و تميم لم يذكر فيهما جرح ولا تعديل وبقيـة رجاله ثقات .  
 (٣) زهـل بن أوس روى عن تميم بن مسيح روى عنه زهير بن أبي ثابت . الجرح  
 والتعديل : ٣ / ٤٥٢ .

(٤) هو تميم بن مسيح الغطفاني روى عن علي روى عنه زهـل بن أوس . الجرح  
 والتعديل : ٢ / ٤٤٢ .

(٥) وكذا أيضا في مصنف ابن أبي شيبة : ٥٣٠ / ٦ ، وأما في المحلى لابن حزم :  
 ١٦٣ / ٩ ، المسألة (١٣٨٥) فألحقه في مائه \* قلت : لعله موضع والله أعلم .  
 (١٠٢٩) ٣ / ٣٠ .

(٦) رواه أبو داود (٢٠٨٣) في النكاح ، باب في الولي ، والترمذي : ٢٨١ / ٢ في  
 النكاح ، باب ما جاء لا نكاح الا بولي (١٤) الحديث (١١٠٨) .  
 وابن ماجه : ٦٠٥ / ٢ في النكاح ، باب لا نكاح الا بولي (١٥) الحديث :  
 (١٨٨٠ و ١٨٧٩) . والامام أحمد : ٤٧ / ٦ و ١٦٥ ، والدارمي : ١٣٧ / ٢ في  
 النكاح ، باب النهي عن النكاح بغير ولي ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٢٨ / ٤  
 في النكاح ، باب من قال لا نكاح الا بولي أو سلطان ، وابن الجارود ص ٢٣٥ رقم  
 (٧٠٠) ، وابن حبان ص ٣٠٥ (١٢٤٨) ، والحاكم : ١٦٨ / ٢ ، والبيهقي :  
 ١٠٥ / ٧ ، وأول الحديث : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل .. الخ " .  
 وسيأتى لفظه بتمامه في النكاح .

إسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن . وصححه الحاكم ، ونوه له السيوطي

بإشارة الصحيح ، الجامع الصغير : ١١٩ / ١ .

(١)  
" كتاب اللقطة "

(١٠٣٠) حديث : " من التقط شيئاً فليعرفه حولا " . وأخرج البزار<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة ، فقال : لا تحل اللقطة ، فمن التقط شيئاً فليعرفه سنة ، فإن جاء صاحبه ، فليرده إليه ، وإن لم يأت فليصدق به ، فإن جاء فليخيره بين الأجر وبين الذي له " . وفيه يوسف بن خالد السمتي كذاب . وعن زيد بن خالد الجهني<sup>(٣)</sup> ، قال : " سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، ثم أعرف عفاصها وكاءها<sup>(٤)</sup> ، ثم

(١) اللقطة : بفتح القاف على المشهور وهي الشيء الملقوط ، قال الأزهري : وأجمع عليه أهل اللغة ، وكذا قال الأصمعي والفراء وابن الأعرابي ، وقال الخليل : هي بفتح القاف الواجد ، لأن فعلة للفاعل مثل ضحكة ، وفعلة بالاسكان للمفعول فتكون للملقوط . قال الأزهري : وهو القياس .

والإلتقاط في الشرع : هو أخذ مال محترم من مضیعة ليحفظه أو ليمتلكه بعد التعريف . وكثيراً ما تطلق على ما ليس بحيوان ، أما الحيوان فيقال له : ضالة . حكمها : أخذ اللقطة مستحب . وقيل : يجب .

أنظر المنح الشافيات : ٤٤٣/٢ ، كفاية الأخيار : ٣/٢ ، المبدع في شرح المقنع : ٢٧٣/٥ ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : ٥٠٣/٥ ، منح الشافيا الشافيات : ٥٢/٢ ، كشف القناع : ٢٣٢/٤ ، فقه السنة : ٢٥٨/٣ .

(١٠٣٠) ٣ / ٣٢٠

(٢) المسند ( كشف الأستار : ج ٢ ص ١٣١ رقم (١٣٦٧ و ١٣٦٤) . ورواه أيضاً الدارقطني في السنن : ج ٤ ص ١٨٢ في آخر كتاب الرضاع . وهو في نصب الراية : ٤٦٦/٣ وعزاه اليهما .

استناده : صحيح ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٦٧/٤ : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . قلت : هذا بالنسبة استناد البزار ، وأما استناده الدارقطني ففيه يوسف بن خالد السمتي وهو كذاب .

(٣) زيد بن خالد الجهني المدني ، صحابي مشهور ، مات بالكوفة سنة (٦٨) أو (٧٠) ، وله (٨٥) سنة . ع .

أنظر الاستيعاب : ٥٨/٤ ، أسد الغابة : ٢٢٨/٢ ، الاصابة : ٥٢ / ٤ ، التقريب : ٢٧٤ / ١ .

(٤) عفاصها وكاءها : العفاص : الوعاء الذي تكون فيه النفقة ، جلداً كان أو خرقة أو غير ذلك .

استنقها (١) فان جاء صاحبها فأدھا اليه " . متفق عليه (٢) .

فائدة : عن عياض بن الحمار المجاشعي : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجد لقطة فليشهد (٣) عليها ذاك عدل ، أو ذوى عدل " . أخرجه النسائي (٤) ، وأبو داود (٥) ، وابن ماجه (٦) ، وابن حبان (٧) .

=== والوكاء : الخيط الذى يشد به رأس الكيس والجراب والقربة ونحو ذلك ، والمراد : أن ذلك يكون علامة لما التقطه ، فمن جاء يتعرفها أو يطلبها بتلك الصفة دفعت اليه . معالم السنن : ٨٧/٢ ، النهاية : ٢٦٣/٣ ، وجهه ص ٢٢٢ . (١) أى تملكها ثم أنفقها على نفسك . راجع صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٨-٢٠ / ١٢ . وقد بين الامام النووي رحمه الله حكم اللقطة بيانا شافيا . وعدة القارى : ٢٦٩/١٢ .

(٢) رواه البخارى : ٨٠ / ٥ . فى اللقطة ، باب ضالة الابل ، وجهه ص ١٨٦ فى العلم ، باب رقم (٢٨) الحديث (٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ و ٢٤٢٩ و ٢٤٣٦ و ٢٤٣٨ و ٢٤٩٢ و ٥٢٩٢ و ٦١١٢) . ومسلم : ١٣٤٦/٣ فى اللقطة ، الحديث (١-٨) (١٧٢٢) ورواه أيضا أبو داود رقم (١٧٠٤-١٧٠٧) فى اللقطة . والترمذى : ٤١٥/٢ فى الأحكام ، باب ماجاء فى اللقطة وضالة الابل والغنم (٣٥) الحديث (١٣٨٧) و (١٣٨٨) ، وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ٨٣٦ / ٢ فى اللقطة ، باب ضالة الابل والبقر والغنم (١) الحديث (٢٥٠٤) ، والموطأ : ٧٥٧/٢ فى الأقضية ، باب القضاء فى اللقطة ، والامام أحمد : ١١٦/٤ و ١١٧ . وعند البعض سياقه مطول .

اسناده : متفق عليه .

(٣) قوله " فليشهد " أمر تأديب وإرشاد وذلك لمعنيين أحدهما : ما يتخوفه نفسى العاجل من تسويل النفس وانبعاث الرغبة فيها فتدعو الى الخيانة بعد الأمانة . والآخر : ما لا يؤمن من حدوث العنية به فيدعيها ورثته ويجوزنها فى جملة تركته .

راجع معالم السنن : ٩٠ / ٢ ، عن المعبود : ١٣١/٥ .

(٤) فى السنن الكبرى له . كما فى تحفة الأشراف : ٢٥٠ / ٨ .

(٥) السنن رقم (١٧٠٩) فى اللقطة .

(٦) السنن : ٨٣٧/٢ فى اللقطة ، باب اللقطة (٢) الحديث (٢٥٠٥) .

(٧) الصحيح ( موارد الظمان ) : ص ٢٨٤ رقم (١١٦٩) ، والامام أحمد فى مسنده :

٢٦٦ و ١٦٢ / ٤ ، وابن الجارود رقم (٦٧١) والطبرانى فى الكبير : ٣٥٨ / ١٧

رقم (٩٨٥-٩٩١) وتام الحديث : " ولا يكتم ولا يغيب ، فان وجد صاحبها

فليردھا عليه ، والا فهو مال الله عز وجل يؤتیه من يشاء " . وفى رواية " ولا يغير " =====



( ١٠٣١ ) حديث : " أبى بن كعب قال وجدت مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألتها عنها فقال : عرفها حولا . " عن أبى بن كعب قال : " وجدت صرة<sup>(١)</sup> فيها مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، ثم أتيتها ، فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، ثم أتيتها ، فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، ثم أتيتها في الرابعة ، فقال : عرف عدد ها ، ووكاها ، ووعاءها ، فان جاء صاحبها ، والأ استمتع بها<sup>(٢)</sup> . وفي لفظ : " عامين ، أو ثلاثة " وفي لفظ : " قال : ثلاثة أحوال " وفي لفظ " قال عرفها عاما واحدا " قال ابن الجوزى في التحقيق<sup>(٣)</sup> : ولا يخلوا

=== بدل " ولا يغيب " .

أسناده : صحيح رواه كلهم ثقات ، وسكت عليه الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبى داود : ٢٦٩/٢ ، والحافظ في التلخيص : ٢٤/٣ رقم ( ١٣٣٢ ) ، والحرانى في المنتقى من أخبار المصطفى : ٤١٩/٢ . وقال الحافظ فى بلوغ المرام : وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان . أنظر سيل السلام : ٩٦ / ٣ .

( ١٠٣١ ) ٣٢/٣ .

( ١ ) وجدت صرة : أى كيسا أو خريطة . الصحاح : ٧١١/٢ ، بذر المجهود ٢٥٧/٨ .  
 ( ٢ ) قلت : فات للمخرج عزوه الى أرباب الأصول ، والحديث رواه البخارى : ٩١٧٨/٥ فى اللقطة ، باب اذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع اليه ( ١ ) و ( ١٠ ) الحديث ( ٢٤٣٧ و ٢٤٢٦ ) . ومسلم : ١٣٥٠/٣ فى اللقطة ، الحديث ( ٩ ) الحديث ( ١٧٢٣ ) ، والترمذى : ٤١٥/٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى اللقطة وضالة الابل والغنم ( ٣٥ ) الحديث ( ١٣٨٦ ) . وقال : حسن صحيح . وأبو داود رقم ( ١٧٠٣-١٧٠١ ) فى اللقطة ، وابن ماجه : ٨٣٧/٢ فى اللقطة ، باب اللقطة ( ٢ ) الحديث ( ٢٥٠٦ ) ، والامام أحمد : ١٢٦/٥ ، وابن الجارود ص ( ٢٢٤ ) ، رقم ( ٦٦٨ ) ، عن سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : " خرجت أنا وزيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة غازين ، فوجدت سوطا ، فأخذته ، فقال لى : دعه ، فقلت : لا ، ولكنى أعرفه ، فان جاء صاحبه ، والا استمتع به ، قال : فأبيت عليهما ، فلما رجعنا من غزاتنا قضى لى أنى حججت ، فأتيت المدينة ، فلقيت أبى بن كعب ، فأخبرته بشأن السوط ويقولهم فقال : انى وجدت صرة . . الخ . " أسناده : متفق عليه .

( ٣ ) وأورده الزيلعى فى نصب الراية ج ٣ ص ٤٦٧ .

وقال ابن حزم : هذا حديث ظاهره صحة السند ، الا أن سلمة بن كهيل أخطأ =====

هذه الرواية من غلط بعض الرواة بدليل أن شعبة قال فيه : سمعته يقول بعد عشر سنين : "عرفها عاما واحدا". أو يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه لم يقع تعريفها كما ينبغي فلم يحتسب له بالتعريف الأول . قال صاحب الهداية : (١) وكان أبي ابن كعب من المياسير . قلت : وهذا حكاية الترمذي (٢) عقب هذا الحديث عن الشافعي قال : قال الشافعي : كان أبي كثير المال من مياسير الصحابة . وتعقب بحديث أبي طلحة في الصحيحين (٣) حيث استشار النبي صلى الله عليه وسلم :  
 =====

=== فيه بلا شك ، لأننا روينا من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد ابن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه : فلم أجد لها عارفا عامين أو ثلاثة . راجع المحلى : ١٤٣/٩ ، المسألة (١٣٨٣) . وقال القاضى عياض : قيل فى المجمع بين الروايات قولان : أحدهما : أن يطرح الشك والزيادة ويكون المراد سنة فى رواية الشك وترد الزيادة لمخالفتها باقى الأحاديث ، والثانى : أنهما قضيتان ، فرواية زيد فى التعريف سنة محمولة على أقل ما يجزى ، ورواية أبي بن كعب فى التعريف ثلاث سنين محمولة على الورع وزيادة الفضيلة قال : وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولعله لم يثبت عنه ، اهـ . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٢٦/١٢ ، فتح البارى : ٩٣٠٩٢/٥ ، عمدة القارى : ٢٨١/١٢ ، عون البارى : ١٠٨/٤ - ١١٢ . وقال الخطابى : ان اللقطة اذا كان لها بقاء ولم يكن مما يسرع اليها الفساد فيتلطف قبل مضي السنة فانها تعرف سنة كاملة . وقد اختلفت هذه الرواية فى تحديد المدة فقال فيها لا أدرى قالها مرة أو ثلاثا ، وجاء فى خير زيد بن خالد الجهنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفها حولاً واحداً من غير شك فيه وهو مذاهب عامة الفقهاء ، اهـ . معالم السنن : ٨٥/٢ ، وقال الحافظ فى التلخيص : ٧٥/٣ : كان سلمة يشك ، ثم ثبت على واحد وهو أقفه للأحاديث الصحيحة .

(١) شرح فتح القدير : ٣٥٩/٥ .

(٢) السنن : ٤١٦/٢ فى الأحكام ، باب رقم (٣٥) .

(٣) رواه البخارى : ٣٢٥/٣ فى الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب (٤٤) الحديث رقم

(٥٦١١) و (٢٣١٨) و (٢٧٥٢) و (٢٧٥٨) و (٢٧٦٩) و (٤٥٥٤) و (٤٥٥٥) و (٥٦١١) .

ومسلم : ٦٩٣/٢ فى الزكاة ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين (١٤) ،

الحديث (٤٣ و ٤٢) (٩٩٨) . ورواه أيضا أبو داود رقم (١٦٨٩) فى الزكاة ،

باب صلة الرحم ، والنسائى : ٢٣١/٦ و ٢٣٢ فى الاحباس ، باب كيف يكتب الحبس .

" في بيرحاء<sup>(١)</sup> فقال : اجعلها في فقراء أهلك ، فجعلها أبو طلحة في أبي بن كعب وحسان<sup>(٢)</sup> . ويجمع بينهما بأن ذلك كان في أول الحال ، وقول الشافعي بعد ذلك حين فتحت الفتوح . تنمة : عن يعلى بن مرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من التقط لقطة يسيرة درهما أو حبلا أو شبه ذلك ، فليعرفه ثلاثة أيام ، فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام<sup>(٣)</sup> " رواه أحمد<sup>(٤)</sup> ، والطبراني في الكبير<sup>(٥)</sup> ، ولفظه :

=== والموطأ : ٩٩٦ و ٩٩٥ / ٢ في الصدقة ، باب الترغيب في الصدقة . عن أنس قال : " لما نزلت هذه الآية : " لن تنالوا البر حتى تنفقوا ما تحبون " (سورة آل عمران ، الآية : ٩٢) ، قال أبو طلحة : أرى ربنا يسألنا من أموالنا ، فأشهدك يا رسول الله أني قد جعلت أرضي بيرحاء ، لله . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلها في قرابتك ، قال : فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب . هذا لفظ مسلم مختصر ، وسياق المخرج من لفظ البخاري : ٣٧٩ / ٥ في الوصايا ، باب اذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ٢ ( ١٠ ) مختصر من حديثه الطويل . اسناده : متفق عليه .

( ١ ) بيرحاء : بفتح الباء وكسرها ، ويفتح الراء وضمة والمد فيهما . وهي اسم مال وموضع بالمدينة ، وقيل : هي الأرض الظاهرة . أنظر النهاية : ١١٤ / ١ ، وفتح الباري : ٣ / ٣٢٦ .

( ٢ ) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤٦٩ / ٣ : فهذا صريح في أن أبيا كان فقيرا ، لكن يحتمل أنه أيسر بعد ذلك ، وقضايا الأحوال متى تطرق اليها الاحتمال سقط منها الاستدلال ، اهـ .

( ٣ ) في النسخة المطبوعة من المسند " فليعرفه سنة " بدل " ستة أيام " وهكذا أورده الحافظ في التلخيص : ٧٤ / ٣ رقم ( ١٣٣٣ ) ، والهيثم في المجمع : ١٦٩ / ٤ ، بلفظ : " ستة أيام " وعزاه للإمام أحمد ولم يقل أحد فيما أعلم بأن مدة التعريف " ستة أيام " لا في قليل ولا في كثير فالله أعلم : على أن هذا الحديث ضعيف كما سيأتي توضيح ذلك عند اسناده . لكن جاء في سنن البيهقي والطبراني والمحلى لابن حزم بلفظ : " فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام " .

( ٤ ) المسند : ١٧٣ / ٤ .

( ٥ ) المعجم الكبير : ٢٧٣ / ٢٢ رقم ( ٧٠٠ ) ، ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبير : ١٩٥ / ٦ في اللقطة ، باب ما جاء في قليل اللقطة ، وابن حزم في المحلى : ١٤٤ / ٩ ، المسألة ( ١٣٨٣ ) .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ في التلخيص : ٧٤ / ٣ رقم ( ١٣٣٣ ) : وعمر بن

عبد الله بن يعلى مضعف قد صرح جماعة بضعفه .

" من التقط لقطة يسيرة ثوبا أو شبهه فيعرفه / ثلاثة أيام ، ومن التقط أكثر من ذلك ١/١٦٨ ستة أيام ، فان جاء صاحبها والا فليصدق بها ، فان جاء صاحبها فليخيره ، وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى<sup>(١)</sup> ضعيف ، وقال الدارقطني : متروك . وعن أبي سعيد الخدري : " أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً في السوق ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : عرفه ثلاثة أيام ، قال : فعرفه ثلاثة أيام ، فلم يجد من يعرفه ، فرجع السي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ، فقال : شأنك ، قال : فباعه علي فابتاع منه بثلاثة دراهم شعيراً ، وبثلاثة دراهم تمراً ، وبقي ثلاثة دراهم ، وابتاع بدرهم لحمًا ، وابتاع بدرهم زيتًا ، وكان الدينار بأحد عشر درهماً ، فلما كان بعد ذلك جاء صاحبها فعرفه ، فقال له علي : قد أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنطقت صاحب الدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال لعلي : رُدَّه ، فقال : قد أكلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل : إذا جاءنا شيء أديناك اليك . رواه البزار<sup>(٢)</sup> وأبو يعلى<sup>(٣)</sup> بنحوه ، وفي سنده أبو بكر بن أبي سبرة<sup>(٤)</sup> متروك .

== وقال ابن حزم : وهذا لا شيء : إسرائيل بن يونس ضعيف ، وعمر بن عبد الله مجهول ، وحكيمة جدة عمر بن عبد الله بن يعلى عن أبيها أنكر وأنكر ، ظلمسات بعضها فوق بعض ، اهـ . المحلي : ١٤٥ / ٩ . وقال الحافظ : وزعم ابن حزم أن عمر مجهول وزعم هو وابن القطان أن حكيمة ويعلى مجهولان وهو عجب منهما لأن يعلى صاحب معروف اهـ . التلخيص : ٧٤ / ٣ . وأنظر أيضا مجمع الزوائد : ١٦٩ / ٤ . وقال البيهقي : تفرد به عبد الله بن يعلى وقد ضعفه يحيى بن معين ورواه جرير بن عبد الحميد وغيره بشرب الخمر ، السنن الكبرى : ١٩٥ / ٦ .

( ١ ) عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي ، الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف من الخامسة / د ق . ترجمته في التاريخ الصغير : ٢ / ٨٨ و ٨٧ ، والتاريخ الكبير : ١٧٠ / ٦ ، والميزان : ٢١١ / ٣ ، والتهذيب : ٤٧٠ / ٧ ، التقريب : ٥٩ / ٢ .

( ٢ ) المسند ( كشف الأستار ) : ٢ / ١٣١ و ١٣٢ رقم ( ١٣٦٨ ) .

( ٣ ) المسند : ج ٢ ص ٣٣٢ رقم ( ١٠٧٣ ) .

ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ١٤٢ رقم ( ١٨٦٣٧ ) .

استانده : ضعيف قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٧٠ / ٤ : فيه أبو بكر بن أبي سبرة وهو وضيع . وقال الحافظ : هو ضعيف جدا . التلخيص : ٣ / ٧٥ رقم ( ١٣٣٥ ) .

( ٤ ) هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة ، بفتح المهملة وسكون الموحدة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : محمد وقد ينسب إلى جده ، رموه بالوضع ، وقال مصعب الزبيري : كان عالما من السابعة . ق . ترجمته في كتاب الضعفاء الصغير ( ١٢٤ ) ، المجروحين : ٣ / ١٤٧ ، الميزان : ٥٠٣ / ٤ ، التهذيب : ٢٧ / ١٢ ، التقريب : ٣٩٧ / ٢ .

ورواه أبو داود<sup>(١)</sup> من طريق آخر حسن " أن عليا دخل على فاطمة وحسن وحسين بيكيان ، فقال : ما بيكيكما ؟ قالت : الجوع ، فخرج علي فوجد ديناراً بالسوق ، فجاء فاطمة فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان اليهودي فخذ لنا دقيقاً ، فجاء اليهودي فاشتري به دقيقاً ، فقال اليهودي : أنت ختن الذي يزعم أنه رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فخذ ديناراً ولك الدقيق ، فخرج علي رضي الله عنه حتى جاء به إلى فاطمة فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان الجزار فخذ لنا بدرهم لحماً ، فذهب فرهن الدينار بدرهم لحم ، فجاء به ، فعجنت ، وخبزت ، وأرسلت إلى أبيها فجاءهم ، فقالت : يا رسول الله أنكر لك ، فإن رأيت حللاً لنا أكلناه ، فمن شأنه كذا وكذا ، فقال : كلوا بسم الله ، فأكلوا فبيناهم مكانهم إذا بغلام ينشد الله والاسلام الدينار ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم به فدعى ، فسأله ، فقال : سقط مني في السوق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا علي اذهب إلى الجزار ، فقل له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم / يقول لك : أرسل إليّ بالدينار ، ودرهمك علي ، فأرسله به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه " . قال المنذري<sup>(٢)</sup> : واستشكل هذا من جهة أن علياً

(١) السنن رقم (١٧١٦) في اللقطة . وأنظر أيضاً رقم (١٧١٥ و ١٧١٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٩٤/٦ في اللقطة ، باب بيان مدة التعريف . وابن حزم في المحلى : ١٥٢/٩ ، المسألة (١٣٨٣) ، كلاهما من طريق أبي داود ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ١٤١/١٠ رقم (١٨٦٣٦) من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدرى ، قال : كان لعلى من النبي صلى الله عليه وسلم دخلة ... الحديث " وذكره بنحوه . والطبرانى في المعجم الكبير : ١٦٧/٦ رقم (٥٧٥٩) . إسناده : حسنه الحافظ في التلخيص : ٢٥/٣ رقم (١٣٣٥) الحديث رقم (١٧١٥) الذي من طريق بلال بن يحيى العيسى عن علي رضي الله عنه : " أنه التقط ديناراً فاشتري به دقيقاً ، فعرفه صاحب الدقيق ، فرد عليه الدينار ، فأخذه علي وقطع منه قيراطين ، فاشتري به لحماً " اهـ . قال الحافظ إسناده حسن ، وقال المنذري : سماع بلال بن يحيى العيسى من علي نظره . مختصر سنن أبي داود : ٢٧١/٢ رقم (١٦٤١) . أما رواية أبي داود برقم (١٧١٦) التي هنا من حديث سهل بن سعد مطولا ، وفيه موسى بن يعقوب الزمعي مختلف فيه ، قال الحافظ في التلخيص : ٢٨٩/٢ : صدوق سيء الحفظ . وأعل البيهقي هذه الروايات لاضطرابها ولمعارضتها لأحاديث اشتراط السنة في التعريف ، لأنها أصح ، قال : ويحتمل أن يكون إنما أباح له الأكل قبل التعريف للاضطراب ، والله أعلم .

(٢) مختصر سنن أبي داود : ٢٧٢ / ٢ رقم (١٦٤٢) .

أنفق الدينار قبل تعريفه ، وأحاديث التعريف أكثر وأصح اسناداً ، ولعل تأويله أن التعريف ليس له صيغة يعتد بها ، فمراجعته لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ملأ الخلق إعلان به ، فهذا يؤيد الاكتفاء بالتعريف مرة واحدة ، انتهى . قلت : هذا التأويل فيه نظر لأن المراجعة لم تكن من علي ولم تكن على ملأ من الخلق ولم تكن قبل الاتفاق بل بعده ، والأولى فيه ما قاله الحافظ عبد الخالق بن ثابت الحنفى <sup>(١)</sup> فسى " صحيحه " : وإنما لم يعرف الدينار لأنه إنما يجب التعريف إذا قصد باسمه التملك وعلى رضي الله عنه جعله في ذمته . انتهى الله أعلم . وقال البيهقي : يحتصل أنه أباح له الأكل قبل التعريف للاضطرار انتهى . قلت : فيه نظر فإن الاضطرار مدفوع بالدقيق الذي ملكه هبة والله أعلم .

( ١٠٣٢ ) حديث : " فان لم يأت صاحبها فليصدق بها " تقدم .

( ١٠٣٣ ) قوله : " سأل رجل علياً رضي الله عنه ، فقال : اذهب حيث وجدت بها ،

فان وجدت صاحبها فادفعها اليه والا فتصدق بها ، فان جاء صاحبها فخيره بيمين الأجر والقيمة " .

( ١٠٣٤ ) حديث : " سئل عن ضالة الأبل " عن زيد بن خالد الجهني ، قال :

" جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن اللقطة ؟ فقال : أعرف عفاصها

( ١ ) هو عبد الخالق بن أسد بن ثابت الحنفى الحافظ تاج الدين أبو محمد الحوال

طرابلسي الأصل دمشقي المولد والدار ، المتوفى سنة ( ٥٨٣ ) هـ . من تصانيفه

معجم الشيوخ وغيره . أنظر هدية العارفين : ٥ / ٥٠٩ ، كشف الظنون :

٢ / ١٧٣٥ .

( ٢ ) لم أقف على هذا الكتاب والله أعلم .

( ١٠٣٢ ) ٣٣ / ٣ تقدم في رقم ( ١٠٣٠ ) .

( ١٠٣٣ ) ٣٣ / ٣ . ولم ينسبه المخرج إلى أرباب الأصول بعد أن ترك بياضاً فسى

الأصل مقداره سطر واحد . قلت : رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٦ / ٤٥١ و

٤٥٢ في البيوع والأقضية ، باب اللقطة ما يصنع بها ، وعبد الرزاق في مصنفه ١٠ / ١٣٨

رقم ( ١٨٦٢٨ و ١٨٦٢٩ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٦ / ١٨٨ . من طريق

أبي اسحاق ، عن أبي السفر ، عن رجل من بني رؤاس ، قال : " التقطت ثلاثاً درهم

فعرفتها تعريفاً ضعيفاً وأنا يومئذ محتاج فأكلتها حين لم أجد أحداً يعرفها ،

ثم أيسرت فسألت علياً فقال : عرفها سنة ، ( وفي رواية عن علي مثله إلا أنه لم يقل :

عرفها ) ، فان جاء صاحبها فادفعها اليه ، والا فتصدق بها والا فخيره بيمين

الأجر وبين أن تفرمها له " اهـ . واللفظ لابن أبي شيبة ، ولفظ عبد الرزاق والبيهقي

نحوه . اسناده : في سنده مجهول وهو صاحب اللقطة وبقي رجاله ثقات ، واسم أبي

سفر سعيد بن محمد ثقة . التقريب : ١ / ٣٠٨ .

( ١٠٣٤ ) ٣ / ٣٤ .

ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها ، والا فشأبك بها ، قال : فضالة الغنم ؟  
 قال : هي لك أو لأخيك أو للذئب ، قال : فضالة الابل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها  
 سقاؤها<sup>(١)</sup> وحذاؤها<sup>(٢)</sup> . ترد الماء وتأكل الشجر . حتى يلقاها ربها " . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .  
 فائدة : أخرج مالك في الموطأ<sup>(٤)</sup> ، عن ابن شهاب ، قال : " كانت ضوال الابل فسي  
 زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابل مؤلفة<sup>(٥)</sup> تتناج<sup>(٦)</sup> ، لا يمسها أحد ، حتى اذا كان  
 ( زمن ) عثمان ، أمر بمعرفتها ، ثم تباع ، فاذا جاء صاحبها ، أعطى ثمنها " .  
 ( ١٠٣٥ ) حديث : " فان جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاءها فادفع اليه " .  
 هو في مسلم<sup>(٨)</sup> من حديث زيد بن خالد بلغظ : " فان جاء صاحبها فعرف عفاصها ،

( ١ ) سقاؤها : هو بكسر أوله ، والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكتفى به  
 أياما ، أي أنها ترد المياه وتشرب في اليوم الواحد وتلاكرشها بحيث يكفيها  
 الأيام .

( ٢ ) وحذاؤها : هو بكسر المهملة ثم ذال معجمة ، والمراد هنا خفها لأنها تقوى  
 بها على السير وقطع المفازة . أنظر شرح السنة : ٣١٠ / ٨ ، وصحيح مسلم  
 بشرح النووي : ٢٢٥٢١ / ١٢ ، وفتح الباري : ١٨٧ / ١ .

( ٣ ) رواه البخاري : ١ / ١٨٦ في العلم ، باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا رأى  
 مايكره ( ٢٨ ) الحديث ( ٩١ ) وجه ص ٨٣ في اللقطة ، باب ضالة الغنم  
 ( ٣ ) وباب ضالة الابل ( ٢ ) الحديث ( ٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ ) . ومسلم : ٣ / ١٣٤٦  
 و ١٣٤٧ في كتاب اللقطة ، الحديث ( ١ ) ( ١٧٢٢ ) .  
اسناده : متفق عليه .

( ٤ ) ج ٢ ص ٧٥٩ في الأقضية ، باب القضاء في الضوال . ومن طريقه البيهقي :  
 ١٩١ / ٦ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ١٣٢ رقم ( ١٨٦٠٧ ) .  
اسناده : رجاله ثقات . غير أنه منقطع الاسناد .

( ٥ ) اذا كانت الابل مهملة قيل ابل ابل ، فاذا كانت للقنية قيل ابل مؤلفة ، أرا  
 أنها كانت لكثرتها مجتمعة حيث لا يتعرض اليها . النهاية : ١ / ١٦ .

( ٦ ) في النسخة المطبوعة بحذف احدى التاءين " تتناج " والمعنى : تتناجس  
 بعضها بعضا ، كالمقتناة . يقال : نتجت الناقة اذا ولدتها ، والناج للابل  
 كالقابلة للنساء . النهاية : ٥ / ١٢ ، الصحاح : ١ / ٣٤٣ .

( ٧ ) قوله " زمن " سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

( ١٠٣٥ ) ٣ / ٣٥٠

( ٨ ) الصحيح : ٣ / ١٣٤٩ في كتاب اللقطة . الحديث ( ٦ ) ( ١٧٢٢ ) .  
اسناده : رواه مسلم .

وعدد ها ووكاءها ، فأعطها اياه ، والا ، فهي لك " <sup>(١)</sup> ولا أحمد <sup>(١)</sup> من حديث أبي بن كعب :  
 " فان جاء أحد يخبرك بعدتها ووعائها ووكائها فأعطها اياه ، والا فاستمتع بها " .  
 ( ١٠٣٦ ) حديث : " البيضة على المدعى " تقدم .

( ١٠٣٧ ) حديث " عرف عفاصها " تقدم .

( ١٠٣٨ ) حديث : " لا تحل لقطة الا لمنشد " تقدم . وفي الباب : عن

عبد الرحمن / بن عثمان <sup>(٢)</sup> ، قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لقطة <sup>(٣)</sup> الحاج <sup>(٤)</sup> . رواه أحمد <sup>(٥)</sup> ، ومسلم <sup>(٥)</sup> .

فائدة : روى الطحاوى فى " معانى الآثار <sup>(٦)</sup> ثنا ابراهيم بن مرزوق ، ثنا وهب بن

( ١ ) المسند : ١٢٦ / ٥ . وهو جزء الأخير من الحديث المتقدم فى المتفق عليه

وشك سلمة بن كهيل على عدد الحول فى تعريف اللقطة والذى قال الحافظ فسى

التلخيص : ٣ / ٧٥ رقم ( ١٣٣٧ ) : متفق على المتن من حديث أبي .

( ١٠٣٦ ) ٣ / ٣٥ . تقدم فى رقم ( ٩٣٥ ) .

( ١٠٣٧ ) ٣ / ٣٥ . تقدم فى رقم ( ١٠٣٠ ) .

( ١٠٣٨ ) ٣ / ٣٥ . تقدم فى رقم ( ٧٤٦ ) .

( ٢ ) عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي ، أخى طلحة ، صحابى ، قتل مسع

ابن الزبير / م د س .

أنظر ترجمته فى الاستيعاب : ٥٩ / ٦ ، أسد الغابة : ٣ / ٣٠٨ ، الاصابة :

٦ / ٣٠٠ ، التقريب : ١ / ٤٩٠ .

( ٣ ) يعنى عن التقاطها للتملك واما التقاطها للحفاظ فقط فلا منع منه . كما فسى

صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢ / ٢٨ .

وقال الطبرى : وانما له اذا التقطها فيه ( أى فى الحرم ) تعريفها أبدا من غير

أن يكون له الانتفاع بها أو يشئ منها فى وقت من الأوقات حتى يأتية صاحبها .

أنظر تهذيب الآثار : ١ / ٢٣٩ - ٢٤٥ .

( ٤ ) المسند : ٣ / ٤٩٩ .

( ٥ ) الصحيح : ٣ / ١٣٥١ فى اللقطة ، باب فى لقطة الحاج ( ١ ) الحديث ( ١١ )

( ١٧٢٤ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ١٧١٩ ) فى اللقطة ، وابن حبان

فى الموارد ص ( ٢٨٥ ) رقم ( ١١٧٢ ) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار :

٤ / ١٤٠ فى كتاب الاجارات ، باب اللقطة والضوال .

استاده : رواه مسلم .

( ٦ ) ج ٤ ص ١٣٩ فى كتاب الاجارات ، باب اللقطة والضوال .

استاده : رجاله ثقات واستاده صحيح .



جرير<sup>(١)</sup> ثنا شعبة ، عن يزيد الرشك ، عن معاذة العدوية \* أن امرأة سألت عائشة رضي الله عنها ، فقالت : انى أصبت ضالة<sup>(٢)</sup> في الحرم ، وانى قد عرفتها فلم أجد أحدا يعرفها ، فقالت لها عائشة : استنفعي بها \* . خاتمة : عن جابر ، قال : " رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والموط والحبل وأشباؤه يلتقطه الرجل ينتفع به " رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . وعن أنس \* أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بتمر في الطريق ، فقال : لولا أنى أخاف أن تكون من صدقة لاكلتها \* متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) وهب بن جرير بن حازم بن زيد ، أبو عبد الله الأزدي ، البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين . ع / .

ترجمته في : التاريخ الكبير : ٨ / ١٦٩ و ٣٦٨ ، التاريخ الصغير : ٢ / ٣٠٧ ، وطبقات الكبرى : ٧ / ٥١ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ٣٣٦ ، التهذيب : ١١ / ١٦١ ، التقريب : ٢ / ٣٣٨ ، طبقات الحفاظ : ( ص ١٤٥ ) .

( ٢ ) الضالة : اسم للابل والبقر والخيول والحمير ونحوها ، ولا يقع على اللقطة مسن غيرها . قال ابن الأثير في جامع الأصول : ١٠ / ٧٠٩ ، وقال في النهاية : ٣ / ٩٨ : الضالة : وهي الضائع من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره . وقال العلامة الخطابي : اسم الضالة لا يقع على الدرهم والدنانير والمتاع ونحوها ، وإنما الضالة اسم للحيوان التي تضل عن صاحبها كالابل والبقر والطيور وما نسي معناها . معالم السنن : ٢ / ٩١ .

( ٣ ) السنن رقم ( ١٧١٧ ) في كتاب اللقطة . وكذا البيهقي في السنن الكبرى ٦ / ١٩٥ . إسناده : قال الحافظ المنذرى : في إسناده المغيرة بن زياد ، وقد تكلم فيه غير واحد . وذكر أبو داود أن بعضهم رواه ، ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم . مختصر سنن أبي داود : ٢ / ٢٧٢ رقم ( ١٦٤٣ ) ، قال الحافظ في التقريب : ٢ / ٢٦٨ : المغيرة بن زياد البجلي أبو هشام الموصلي ، صدوق له أوهام . وقال الخزرجي في الخلاصة ص ( ٣٨٥ ) : وثقه وكيع وابن معين في رواية وابن عدي وغيرهم ، وقال أبو حاتم : شيخ ولا يحتج به ، اهـ . وقال الحافظ الذهبي : وثقه ابن معين وجماعة ، وقال أحمد : منكر الحديث . الكاشف : ٣ / ١٦٢ . وأنظر أيضا الميزان : ٤ / ١٦٠ ، قلت : الذين وثقوه (من الذين ضعفوه وهو حسن الاسناد والله أعلم .

( ٤ ) رواه البخاري : ٤ / ٢٩٣ في البيوع ، باب ما يتنزه من الشبهات ( ٤ ) الحديث ( ٢٠٥٥ ) ، ومسلم : ٢ / ٧٥٢ في الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهم بنو هاشم ( ٥٠ ) الحديث ( ١٦٤ ) ( ١٠٧١ ) وأبو داود رقم ( ١٦٥١ و ١٦٥٢ ) في الزكاة ، باب الصدقة على بني هاشم .

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن بدر<sup>(٢)</sup> أنه نزل منزلاً [بطريق]<sup>(٣)</sup> الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً، فذكر ذلك لعمر بن الخطاب، فقال : عرفها على أبواب المسجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة ، فإذا مضت السنة فشأنك بها .

=== والامام أحمد : ٣ / ١١٩ و ٢٩٢ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ١٠ / ١٤٤ رقم

٠ ( ١٨٦٤٢ )

استناده : متفق عليه .

( ١ ) السنن الكبرى : ٦ / ١٩٣ في اللقطة ، باب تعريف اللقطة ومعرفتها والاشهاد

عليها . ورواه أيضا عبد الرزاق : ١٠ / ١٣٦ و ١٣٧ رقم ( ١٨٦١٩ - ١٨٦٢١ ) وفي رواية بنحو هذا السياق ، وفي الروايتين الأخريين بلفظ آخر مختلف .

استناده : حسن ورواته جيدون .

( ٢ ) عبد الله بن بدر الجهني ، مدني كان اسمه عبد العزى فسماه رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو أحد الذين حملوا راية جهينة يوم الفتح ، وذكر ابن سعد أنه مات في خلافة معاوية .

أنظر الاستيعاب : ٦ / ١١٢ ، أسد الغابة : ٣ / ١٢٣ ، الاصابة : ٦ / ١٩ .

( ٣ ) قوله " بطريق " سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

(١)  
 "كتاب الآبق"  
 =====

(١٠٣٩) حديث : "عرو بن دينار لم نزل نسمع كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول : جعل الآبق أربعون درهما " . وأخرج عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي بخلافه من حديث حفص ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، وابن أبي مليكة ، وعرو بن دينار ، قالوا : "مازلنا نسمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم ديناراً أو عشرة دراهم " لفظ ابن أبي شيبة ، وله (٦) ، ثنا وكيع ، ثنا ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، وعرو بن دينار ، قالوا : "جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد الآبق إذا جئ به خارجا من الحرم ديناراً " .

(١٠٤٠) قوله : " واجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على وجوب الجعل لـ من اختلفوا في مقداره ، فمنهم من قال أربعون درهما ، ومنهم من قال دونها ، فقلنا بوجوب

(١) وهو اسم فاعل من أبقى إذا هرب من بابي نصر وضرب ، وقال بعض الفضلاء : الأباق : انطلاق الرقيق تردا ثم قال : وانما أطلقه ليشمل ما إذا ترد عمن غير مالكة . أنظر شرح فتح القدير : ٣٦٠ / ٥ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٧١٧ / ١

(١٠٣٩) ٣ / ٣٦٠

(٢) الجعل والجمالة والجميلة : ما يعطاه الانسان على أمر يفعله . المبدع فسي شرح المقنع : ٥ / ٢٦٧

(٣) المصنف : ٢٠٧ / ٨ رقم (١٤٩٠٧) .

(٤) المصنف : ٥٤٠ / ٦ في البيوع والأفضية ، باب جعل الآبق .

(٥) السنن الكبرى : ٢٠٠ / ٦ في اللقطة ، باب الجمالة . وابن حزم في المحلى : ٤٦ / ٩ ، المسألة (١٣٢٧) .

استناده : مرسل صحيح ، قال ابن حزم : ولا مرسل أصح من هذا ، لأن عمرا ، وعطاء ، وابن أبي مليكة ثقات من أئمة نجوم ، وكلهم أدرك الصحابة ، فعطاء أدرك عائشة أم المؤمنين وصحبها فمن دونها ، وابن أبي مليكة أدرك ابن عباس ، وابن عمر ، وأسما بنت أبي بكر ، وابن الزبير ، وسمع منهم وجالسهم ، وعمر أدرك جابرا ، وابن عباس وصحبهما .

(٦) المصنف : ٥٤٣ / ٦ . وابن حزم في المحلى : ٤٦ / ٩ ، المسألة (١٣٢٧) .

استناده : مرسل صحيح مثل الذي تقدم .

(٧) كذا في الأصل ، أما في النسخة المطبوعة والمحلى " خارج " بدل " خارجا " .

وهو الصواب .

(١٠٤٠) ٣ / ٣٦٠

الأربعين في مسيرة السفر وما دونها فيما دونها توفيقا بين أقوالهم رضى الله عنهم " عبد الرزاق <sup>(١)</sup> ، والطبراني <sup>(٢)</sup> ، والبيهقي <sup>(٣)</sup> من طريق أبي عمرو الشيباني <sup>(٤)</sup> ، قال : " أصابت غلمانا أباقا بالعين <sup>(٥)</sup> فذكرت ذلك لابن مسعود ، فقال : الأجر والغنيمة ، قلت : هذا الأجر ، فما الغنيمة ؟ فقال : أربعون درهما من كل رأس " وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٦)</sup> ، عمن أبي عمرو : " أن رجلا أصاب عبدا أبقا بعين التمر ، فجاء به ، فجعل ابن مسعود فيه أربعين درهما " . وأخرج من طريق قتادة <sup>(٧)</sup> ، وأبي هاشم <sup>(٨)</sup> : " أن / عمر قضي في جعل ١٦٩ ب /

( ١ ) المصنف : ٢٠٨ / ٨ رقم ( ١٤٩١١ ) .

( ٢ ) المعجم الكبير : ٢٤٩ / ٩ رقم ( ٩٠٦٦ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٠٠ / ٦ في اللقطة ، باب الجعالة . وابن حزم في المحلى :

٤٨ / ٩ المسألة ( ١٣٢٧ ) .

إسناده : قال البيهقي : وهذا أمثل ما روى في هذا الباب . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٧١ / ٤ وعزاه للطبراني في الكبير وقال : وفيه أبو رياح ولم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح ، اهـ . وقال ابن حزم في المحلى : ٤٩ / ٩ : لم يصح عن أحد منهم ( أى عن الصحابة ) وهم أيضا مختلفون ، وهم خمسة من التابعين مختلفون ، فلم يستح الحنفيون من دعوى الإجماع من الصحابة على جعل الآبق ، ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء إلا عن ثلاثة فقط وقد خالفوهم مع ذلك ، ثم لم يكن عندهم إجماعا - إجماعهم بيقين على المساقاة في خير إلى غير أجل ، وقد اتفقوا بلا شك على ذلك عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بعده .

( ٤ ) اسمه سعد بن أياس ، أبو عمرو الشيباني الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة ( ٩٦ ) وهو ابن ( ١٢٠ ) سنة / ع .

انظر ترجمته : في التاريخ الصغير : ٢٢٩ / ١ ، الجرح : ٨٧ / ٤ ، التهذيب :

٤٦٨ / ٣ ، التقريب : ٢٨٦ / ١ .

( ٥ ) أي عين التمر : بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة بقربها موضع يقال له شفاثا ،

وهي على طرف البرية ، وهي قديمة افتتحها المسلمون في أيام أبي بكر على يد خالد

ابن الوليد في سنة ( ١٢ هـ ) . وكان فتحها عنوة . انظر معجم البلدان : ١٧٦ / ٤ .

( ٦ ) المصنف : ٥٤١ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب جعل الآبق . وابن حزم في المحلى :

٤٨ / ٩ ، المسألة ( ١٣٢٧ ) . من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن رياح

عن أبي عمرو الشيباني .

إسناده : رجاله ثقات وهو مرسل صحيح .

( ٧ ) المصنف : ٥٤٢ / ٦ . وعنه ابن حزم في المحلى : ٤٧ / ٩ ، المسألة ( ١٣٢٧ ) .

إسناده : رواه ثقات وهو مرسل صحيح .

( ٨ ) أبو هاشم ، اسمه يحيى بن دينار ، وقيل : ابن الأسود ، وقيل : ابن نافع ، ثقة ، من

الآبى أربعين درهما " وأخرج<sup>(١)</sup> من طريق أبى اسحاق ، قال : " أعطيت الجعل فى زمن معاوية أربعين درهما " . وأخرج<sup>(٢)</sup> من طريق حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد ابن مسيب ، عن عمر رضى الله عنه . ومن طريق<sup>(٣)</sup> حصين ، عن الشعبي ، عن الحارث عن على رضى الله عنه " أنهما جعللا فى الآبى ديناراً أو اثني عشر درهما " . تتمة : أخرج ابن أبى شيبه<sup>(٤)</sup> من طريق رجاء بن الحارث<sup>(٥)</sup> : " أن رجلاً اجتمع فى عبد آبى ، فأخذه ليرده فأبى منه ، فخاصمه الى شريح فضمه ، فبلغ ذلك عليا ، فقال : أساء القضاء ، يحلف بالله : لأبى منه ، ولا ضمان عليه " وأخرج<sup>(٦)</sup> عن شريح : " أن رجلاً أخذ عبداً آبقاً فأبى منه ، فجاء مولى العبد فقدمه اليه ، فقال شريح : قد أبى منك قبله ، فليس عليه شيء " . وروى<sup>(٧)</sup> مثله عن الشعبي ، وابن أبى مليكة ، وقتادة ، وأبى هاشم ، ومنصور ، والله أعلم .

== السادسة ، مات سنة ( ١٢٢ ) . ع / ٠ . أنظر تاريخ ابن معين : ٧٢٨ / ٢ ، التهذيب

٢٦١ / ١٢ ، الميزان : ٥٨١ / ٤ ، التقريب : ٤٨٣ / ٢ .

( ١ ) المصنف : ٥٤٢ / ٦ ، وعنه ابن حزم فى المحلى : ٤٧ / ٩ .

استاده : رواه ثقات وهو مرسل صحيح .

( ٢ ) المصنف : ٥٤١ / ٦ . وعنه ابن حزم فى المحلى : ٤٧ / ٩ . وذكره الزيلعى فى

نصب الراية : ٤٧١ / ٣ ولفظه : " أن عمر جعل فى جعل الآبى ديناراً ، أو اثني عشر درهما " .

استاده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

( ٣ ) مصنف ابن أبى شيبه : ٥٤١ / ٦ . وعنه ابن حزم فى المحلى : ٤٧ / ٩ .

استاده : ضعيف فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف روى بالرفس ،

وفيه أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس . تقدمت ترجمتهما .

( ٤ ) المصنف : ٣٦١ / ٦ فى البيوع والأقضية ، باب فى الرجل يأخذ العبد الآبى فبأبى

منه . ورواه أيضاً عبد الرزاق فى مصنفه : ٢٠٩ / ٨ رقم ( ١٤٩١٥ ) . من طريق رجاء بن الحارث .

استاده : حسن .

( ٥ ) فى الأصل " جابر بن الحارث " والتصويب من تاريخ البخارى ( ج ٣ / ص ٣١٣ )

هو رجاء بن الحارث .

( ٦ ) المصنف لابن أبى شيبه : ٣٦٢ / ٦ .

استاده : رواه ثقات .

( ٧ ) مصنف ابن أبى شيبه : ٣٦٢ / ٦ و ٣٦٣ .

استاده : رواه ثقات .

(١)  
كتاب المفقود

(١٠٤١) حديث : " المغيرة بن شعبه في امرأة المفقود رفعه هي امرأته حتى يأتيها البيان " أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> ، عن سوار بن مصعب ، ثنا محمد بن شرحبيل الهمداني<sup>(٣)</sup> ، عن مغيرة بن شعبه ، قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان " وفي بعض النسخ " الخبر " سئل أبو حاتم<sup>(٤)</sup> عن هذا الحديث فقال منكر ، وفيه سوار ومحمد بن شرحبيل ، وهما متروكان .

(١٠٤٢) أثر على رضي الله عنه : " أنه قال في امرأة المفقود : هي امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق " رواه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> من طريق الحكم بن عتيبة بهذا . وأخرج<sup>(٦)</sup> عن ابن جريج : " بلغني أن ابن مسعود وافق عليا " .

(١) هو الغائب الذي لا يدري حياته ولا موته ، وانقطع خبره ولم يدرك مكانه ولم يعرف أحى هو أم ميت ، لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته ، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها . وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم .

أنظر شرح فتح القدير : ٣٦٨/٥ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٧٢٠/١ ، فقه السنة : ٣ / ٦٥١ .

(١٠٤١) ٣ / ٣٧٠

(٢) السنن : ٣ / ٣١٢ في كتاب النكاح ، باب المهر .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : في إسناده سوار بن مصعب ، عن محمد بن شرحبيل ، وهما متروكان . الدراية في تخریج أحاديث الهداية : ١٤٣/٢ رقم (٧٥٣) .

(٣) محمد بن شرحبيل روى عن المغيرة بن شعبه روى عنه سوار بن الأشعث ، قال أبو حاتم : هو متروك الحديث يروى أحاديث بواطيل مناكير .

الجرح والتعديل : ٧ / ٢٨٥ .

(٤) أنظر كتاب العلل : ١ / ٤٣٢ . في علل أخبار الطلاق .

(١٠٤٢) ٣ / ٣٧٠

(٥) المصنف : ٧ / ٩٠ رقم (١٢٣٣٠ و ١٢٣٣٢) . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١ / ٤٥١ رقم (١٧٥٨) من طريق منصور عن الحكم عنه به . ولفظه : " قال علي : إذا فقدت المرأة زوجها فلا تتزوج حتى تستبين أمره " .

إسناده : رواه ثقات لكنه منقطع فان حكم بن عتيبة لم يلق عليا كرم الله وجهه . (٦) مصنف عبد الرزاق : ٧ / ٩٠ رقم (١٢٣٣٣) . إسناده : رواه ثقات .

( ١٠٤٣ ) قوله : " وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر رضى الله عنه كان يقول :  
يفرق بينه وبين امرأته إذا مضت أربع سنين ، ثم رجع الى قول على رضى الله عنه " قال  
مخرجوا أحاديث الهداية : لم نجده . قلت : الذى رأيناه عن ابن أبي ليلى خلافه رواه  
عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> ، أنا معمر ، عن ثابت البناني ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال " فقصت  
امراة زوجها ، فمكثت أربع سنين <sup>(٣)</sup> ، ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب ، فأمرها أن تتربص  
أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ، فان جاء زوجها ، والا تزوجت الخير <sup>(٤)</sup> . وأخرج <sup>(٥)</sup>

( ١٠٤٣ ) ٣ / ٣٧٠

( ١ ) نصب الراية : ٣ / ٤٧٣ ، الدراية : ٢ / ١٤٣ رقم ( ٧٥٣ ) .

( ٢ ) المصنف : ٧ / ٨٦ رقم ( ١٢٣٢١ ) ، ورواه سعيد بن منصور فى سننه : ١ / ٤٤٩

و ٤٥٠ رقم ( ١٧٥٥ ) ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ٧ / ٤٤٦ فى كتاب العدد .

إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد .

( ٣ ) فى النسخة المطبوع " سنوات " بدل " سنين " .

( ٤ ) كذا فى الأصل ولعل المخرج أراد بذلك " الغير " فكان سهوا وهذا من تعبيره

وليس ذلك فى المصنف . وتامه فيه " فان جاء زوجها ، والا تزوجت بعد

السنين الأربع ، ولم تسمع له بذكر ، ثم جاء زوجها بعد ذلك ، فبينما هو على

بابه يستفتح - أوبينا هو ذاهب الى أهله قال : قيل : ان امرأتك تزوجت

بعدك ، فسأل عن ذلك ، فأخبر خبر امرأته ، فأتى عمر بن الخطاب فقَالَ :

أعدنى على من غضبني على أهلى ، وحال بينى وبينهم ، ففرغ عمر لذلك وقال :

من هذا ؟ قال : أنت يا أمير المؤمنين قال : وكيف ؟ قال : ذهبت بي الجن

فكنت أتيه فى الأرض ، فجئت وقد تزوجت امرأتى ، زعموا أنك أمرتها بذلك ،

قال عمر : ان شئت رددنا اليك امرأتك وان شئت زوجناك غيرها ، قال :

بلى زوجنى غيرها ، فجعل عمر يسأله عن الجن وهو يخبره .

ورواه ابن أبي شيبة : ٤ / ٢٣٨ فى النكاح ، باب من قال : تعتد وتزوج

ولا تربص من طريق يحيى بن جعدة : " أن رجلا استهوت الجن على عهد

عمر فأنت امرأته عمر فأمرها أن تتربص أربع سنين ثم أمروليه بعد أربع

سنين أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا انقضت عدتها تزوجت فان جاء

زوجها خير بين امرأته والصداق " .

وإسناده صحيح .

( ٥ ) مصنف عبد الرزاق : ٧ / ٨٦ رقم ( ١٢٣٢٠ ) . والبيهقى : ٧ / ٤٤٦ .

إسناده : رواه ثقات .

( ١ )

من طريق مجاهد عن الفقيه الذي فقد نحوه . وروى مالك في الموطأ / عن يحيى بن ١/١٧٠  
سعيد ، عن سعيد بن مسيب \* أن عمر بن الخطاب قال : أيما امرأة فقدت زوجها فلم  
تدر أين هو ؟ فأنها تنتظر أربع سنين ، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ثم تحل \* . ورواه  
عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> وزاد \* وتكح ان بدا لها \* ، وروى ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> عن عمر ، وعثمان ،  
وابن عباس وابن عمر ، مثله وأخرج عن أبي قلابة وجابر بن زيد والشعبي والنخعي  
كقول علي رضي الله عنه وجابر بن زيد راوى أثر ابن عباس وابن عمر والله الموفق  
للصواب .

( ١ ) الموطأ : ٢ / ٥٧٥ في الطلاق ، باب عدة التي تفقد زوجها .

( ٢ ) المصنف : ٧ / ٨٨ رقم ( ١٢٣٢٣ ) ، وسعيد بن منصور في سننه : ١ / ٤٤٩ رقم  
( ١٧٥٢ ) .

اسناده : رواه ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٣ ) المصنف : ٤ / ٢٣٦ و ٢٣٧ في النكاح ، باب في امرأة المنقود ، من قال : ليس

لها أن تتزوج ، وباب من قال : تعتد وتزوج ولا ترخص .

اسناده : رجالهم رجال الثقات .



(١)  
"كتاب الخنثى"

(١٠٤٤) حديث : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخنثى كيف يورث ؟ فقال : من حيث يبول " رواه ابن عدى فى الكامل من طريق أبى يوسف ، عن الكلبي<sup>(٣)</sup> عن أبى صالح<sup>(٤)</sup> ، عن ابن عباس " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مولود ولد لسه قبل وذكر من أين يورث ؟ فقال : من حيث يبول " وأخرجه<sup>(٥)</sup> أيضا من رواية سليمان بن عمرو النخعي<sup>(٦)</sup>

(١) الخنثى : جمعه الخنثاى كالحنبالى ، وهو الذى له ذكر وفرج امرأة ، وفى المغنى : أوله ثقب فى مكان الفرج يخرج منه البول ، فيعتبر بماله ، قال ابن المنذر : وهو اجماع من يحفظ عنه من أهل العلم ، فان بال من حيث يبول الرجل ، فهو رجل ، وان بال من حيث تبول المرأة ، فهو امرأة .  
 أنظر الصغنى لابن قدامة : ٢٥٣ / ٦ ، الصحاح للجوهري : ٢٨١ / ١ ، المبدع فى شرح المقنع : ٢٢٠ / ٦ ، كشف القناع : ٥٢٠ / ٤ .

(١٠٤٤) ٣ / ٣٨٠

(٢) ج٦ ص ٢١٣١ عند ترجمة محمد بن السائب الكلبي . ومن طريقه البيهقي فى السنن الكبرى : ٢٦١ / ٦ فى الغرائض ، باب ميراث الخنثى .  
استاده : موضوع لا يصح الكلبي والنخعي وأبو صالح كذا ابن عدى : والبلاء فيه من الكلبي . أنظر اللآلى المصنوعة فى أحاديث الموضوعة : ٤٤١ / ٢ وتنزيه الشريعة المرفوعة : ٣٧٦ / ٢ .

(٣) هو محمد بن السائب بن بشر ، الكلبي ، أبو النضر الكوفي ، متهم بالكذب ، روى بالرفض ، من السادسة ، مات سنة (١٤٦) / ت فى .

أنظر ترجمته فى التاريخ الصغير : ٥١ / ٢ ، تاريخ ابن معين : ٥١٧ / ٢ ، الضعفاء الصغير للبخارى ص (١٠١) ، الضعفاء والمتروكين للنسائى ص (٩١) ، الميزان : ٥٥٦ / ٣ ، التقريب : ١٦٣ / ٢ .

(٤) اسمه باذام - بالذال المعجمة - ويقال : آخره نون ، باذان ، أبو صالح ، مولى أم هانئ ، ضعيف مدلس ، من الثالثة / ٤ .  
 أنظر الطبقات الكبرى : ٢٠٧ / ٦ ، التاريخ الكبير : ٢٤٤ / ٢ ، المجروحين : ١٨٥ / ١ ، الميزان : ٢٩٦ / ١ ، التقريب : ٩٣ / ١ .

(٥) الكامل : ١١٠٠ / ٣ فى ترجمة سليمان بن عمرو النخعي .

استاده : موضوع ويقال فيه ما قيل للذى تقدم تماما .

(٦) سليمان بن عمرو النخعي أبو داود ، قال أحمد بن حنبل : كان يضع الحديث ، وعن

يحيى قال : معروف بوضع الحديث ، وعنه قال : كان أكذب الناس ، وقال يزيد بن

عن الكلبي به . وسليمان ساقط وعن ابن عدى الحديث من مناكير الكلبي ، لكن اعتمده محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> مع الموقوفات قاله أعلم .  
( ١٠٤٥ ) قوله : " ومثله عن علي رضي الله عنه " رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> ، أنا الثوري ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن علي " أنه ورث خنثى من حيث يبول " . ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، ثنا الحسن بن كثير الأحمسي<sup>(٤)</sup> ، عن أبيه<sup>(٥)</sup> عن معاوية رضي الله عنه " أنه أتى في خنثى فأرسلهم إلى

=== هارون : لا يحل لأحد أن يروى عنه ، وقال ابن حبان : كان رجلا صالحا فسي الظاهر إلا أنه كان يضع الحديث وضعا ، وكان قد ربا ، وقال البخاري : معروف بالكذب ، وقال النسائي : متروك الحديث .  
أنظر ترجمته في كتاب الضعفاء الصغير للبخاري ص ( ٥٣ ) ، كتاب الضعفاء والمتروكين ص ( ٤٩ ) ، التاريخ لابن معين : ٢٣٢ / ٢ ، تاريخ بغداد : ١٥ / ٩ ، الميزان : ٢١٦ / ٢ .

( ١ ) قلت : انه غير موجود في القسم الموجود منه .

( ١٠٤٥ ) ٣٨ / ٣ .

( ٢ ) المصنف : ٣٠٨ / ١٠ رقم ( ١٩٢٠٤ ) . ورواه ابن أبي شيبة : ٣٤٩ / ١١ في الفرائض ، باب في الخنثى يموت كيف يورث ، والدارمي : ٣٦٥ / ٢ في الفرائض ، باب ميراث الخنثى ، وسعيد بن منصور : ٨٢ / ١ رقم ( ١٢٦ ) في سننهما ثلاثتهم من طريق هشيم عن مغيرة عن سماك عن الشعبي عن علي ، عدا سعيد ابن منصور فانه رواه من طريق هشيم عن مغيرة عن الشعبي عن علي في الخنثى قال : " يورث من قبل ماله " .

اسناده : رواه كلهم ثقات وهو موقوف صحيح الاسناد ، والمغيرة : هو ابن مقسم الضبي الأعني ثقة تقدم .

( ٣ ) المصنف : ٣٥٠ / ١١ في الفرائض ، باب في الخنثى يموت كيف يورث . وذكره الزيلعي في نصب الراية : ٤١٧ / ٤ . وأخرجه سعيد بن منصور في سننه : ٨٢ / ١ رقم ( ١٢٤ ) من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي ، ولم يذكر " عمر " بل قال : " فسأل من قبله " .

اسناده : ضعيف . وسكت الزيلعي عن اسناده في نصب الراية : ٤١٧ / ٤ . وفي اسناد سعيد بن منصور فيه مجالد بن سعيد الهمداني وهو ليس بالقوى وقد تغير في آخر عمره وتقدمت ترجمته .

( ٤ ) الحسين بن كثير الأحمسي لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٥ ) كثير لم أقف على ترجمته والله أعلم .

(١) على رضي الله عنه ، فقال : يورث من حيث يبول " كذا وجدت في التخريج وفي نسختي من مصنف ابن أبي شيبة " فأرسلهم الى عمر " بدل " علي " ولعله تصحيف فالله أعلم .  
(٢) وأخرج ثنا هشيم ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن علي مثله . وأخرج (٢) عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، والحسين مثله ، قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال :  
" نعم وان بال منهما جميعا فمن أيهما سبق " وأخرج (٣) عن أبي جعفر مثل هذا والله أعلم .

(١) كذا في الأصل ونصب الراية : ٤١٧/٤ . وأما في النسخة المطبوعة " عمر " بدل " علي " .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة : ١١/٩٤٩ و ٣٥٠ في الفرائض ، باب الخنثى يموت كيف يورث . ورواه أيضا عبد الرزاق : ١٠/٣٠٩ رقم (١٩٢٠٥) ، وسعيد بن منصور : ١/٨١ رقم (١٢١-١٢٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٦/٢٦١ .  
إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة : ١١/٣٥١ . من طريق عبادة عن محمد بن عبد الرحمن الغربي عنه به . وأخرجه الدارمي في سننه : ٢/٣٦٥ في الفرائض ، باب في ميراث الخنثى من طريق عبد الأعلى عن محمد بن علي " يحدث عن علي في الرجل يكون له مال للرجل ومال للمرأة أيهما يورث ، فقال : من أيهما بال " .  
إسناده : رواه ثقات ، وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بسن أبي طالب .

( ١ )

"كتاب الوقف"

( ٢ )

( ١٠٤٦ ) حديث : " أنه صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط في المدينة " أخرج الخصاص في وقفه <sup>(٣)</sup> عن محمد بن بشر بن حميد <sup>(٤)</sup> ، عن أبيه <sup>(٥)</sup> ، قال : سمعت عمر بن عبد العزيز ، يقول : في خلافته بالمدينة والناس يؤمّنون بها كثير من مشيخة من المهاجرين والأنصار أن حوائط رسول الله صلى الله عليه وسلم السبعة التي وقف من أموال مخيريق اليهودي أوصى إن أصبت فأموالي لمحمد صلى الله عليه وسلم يضعها

( ١ ) الوقف : وهو مصدر وقف ، وأما أوقف فلفظة قليلة ، وهو لغة : الحبس . وشـرعاً : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح تقرباً إلى الله تعالى ، وهو ما اختص به المسلمون ، قال الإمام الشافعي رحمه الله : لم يحبس أهل الجاهلية ، وإنما حبس أهل الإسلام ، وهو ثابت بالسنة كما سيأتى ذلك ما أورد المخرج رحمه الله من النصوص الثابتة . أنظر المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد : ٤٥١/٢ ، كفاية الأخيار : ٦٠٣/١ ، أنوار المسالك ص ( ١٩٢ ) ، السبدع في شرح المقنع : ٣١٢/٥ ، منح الشفا الشافيات : ٥٩/٢ ، الروضة الندية : ٢٢٩/٢ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٤١٥/٢ .

( ١٠٤٦ ) ٤٠/٣ .

( ٢ ) الحوائط جمع الحائط ، والحائط هاهنا البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار . النهاية : ٤٦٢/١ .

( ٣ ) في أحكام الوقف ( ص ١ ) ما روى في صدقات النبي صلى الله عليه وسلم . وذكره صاحب كنز العمال : ٦٣٥/١٦ رقم ( ٤٦١٥٤ ) . وعزاه لابن عساكر في تاريخه . استناده : ضعيف ، فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .

( ٤ ) محمد بن بشر بن حميد لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٥ ) بشر بن حميد لم أقف على ترجمته والله اعلم .

( ٦ ) مخيريق النضري ، الاسرائيلي ، من بني النضير ذكر الواقدي أنه أسلم واستشهد بأحد ، وقال الواقدي أيضاً ، ويقال : انه من بني قينقاع ، كان عالماً ، وكان أوصى بأمواله للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهي سبع حوائط : الميثب ، الصائفة ، والدلال ، وحسن ، وبرة ، والأعواف ، ومشرية أم ابراهيم ، فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة . وقال المقرئ : وكان مخيريق من أحبار اليهود ، فقال يوم السبت : يا معشر يهود والله انكم لتعلمون أن محمداً نبي ، وأن نصره عليكم لحق ثم أخذ سلاحه

حيث أراد الله ، فقتل يوم أحد . وأخرجه <sup>(١)</sup> من وجه آخر ، عن محمد بن سهل بن أبي حنثة <sup>(٢)</sup> قال : " كانت صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أموال بنى النضير وهي سبعة : الأعواف ، والصائفة ، والدلال ، والميثب ، <sup>(٣)</sup> ويرقة ، وحسنى ، ومشرية أم إبراهيم .

( ١٠٤٧ ) قوله : " وكذلك الصحابة وقفوا " ذكر الخصاص <sup>(٤)</sup> " أن أبا بكر الصديق حبس رباعا بمكة ولم تذكر لذلك سندا بل انه مشهور " وأخرج <sup>(٤)</sup> وقف عمر رضى الله عنه أرضه <sup>(٥)</sup> شمع من عدة طرق كما يأتي مفصلا . وأخرج <sup>(٦)</sup> عن عنبسة <sup>(٧)</sup> قال : " تصدق عثمان بن عفان فى أمواله على صدقة عمر " وأخرجه <sup>(٤)</sup> من طريق أبي بكر بن حزم ، وأخرج من طريق

=== وحضر أحدا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقتل . وقال حين خرج : ان أصابت فأموالى لمحمد يضعها حيث أراد الله : فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال فيه صلى الله عليه وسلم : مخيريق خير يهود . أنظر الاصابة : ١٥١/٩ ، امتاع الأسماع : ١٤٦ / ١ . وقال ابن اسحاق : وكان ممن قتل يوم أحد مخيريق ، وكان أحد بنى شعلبة بن الفطيون وذكر ما تقدم . راجع سيرة ابن هشام : ٨٨ / ٢ .

( ١ ) أحكام الوقف ( ص ٣ ماروى فى صدقات النبي صلى الله عليه وسلم ) . وأخرجه عمر بن شعبة فى أخبار المدينة ( ج ١ ص ١٧٣ ) من طريق ابن شهاب والزبير بن بكار فى أخبار المدينة ( لم اجد هذا الكتاب ) من طريق عثمان ابن كعب بن محمد بن كعب بنحوه . وذكرهما الحافظ فى الاصابة : ١٥٢ / ٩ ، وسكت عن سندهما .

( ٢ ) كذا فى الأصل ، أما فى الجرح والتعديل : ٢٧٧ / ٢ محمد بن سهل أبى حنثة الأنصارى الحارثى الأوسى ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

( ٣ ) الميثب : الأرض السهلة ، واسم موضع . لسان العرب : ٢٩٢ / ١ . ( ١٠٤٧ ) ٤١ / ٣ .

( ٤ ) أحكام الوقف ( ص ٧٥ و ٧٦ ، ماروى فى صدقة ابي بكر رضى الله عنه ) .

( ٥ ) شمع : مال كان لعمر بن الخطاب فوقه ، وفى حديث صدقة عمر : ان حدث به حادثان شفا وصرمة ابن الاكوع وكذا وكذا جعله وقفا ، هما مالان معروفان بالمدينة كانا لعمر بن الخطاب فوقهما . النهاية : ٢٢٢ / ١ ، لسان العرب :

٤٢٣ / ٨

( ٦ ) أحكام الوقف ص ٩ ماروى فى صدقة عثمان بن عفان رضى الله عنه .

اسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك

( ٧ ) هو عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى ، أخو عمر الأشدق ، ثقة ، من الثالثة ،

مات على رأس المائة تقريبا . / خ م د . أنظر الجرح والتعديل : ٣٩٨ / ٦ والتهذيب

١٥٥ / ٧ ، التقريب : ٨٨ / ٢

فروة بن أدينة<sup>(١)</sup>، قال : رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن أبان<sup>(٢)</sup> فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في حياته تصدق بماله الذي بخيبر يد عسى مال ابن أبي الحقيق على ابنه أبان بن عثمان<sup>(٣)</sup> صدقة بتلة<sup>(٤)</sup>، لا يشتري أصله أبدا، ولا يوهب ولا يورث شهد على بن أبي طالب، وأسامة بن زيد وكتب. وأخرج<sup>(٥)</sup> من طريق عبد العزيز ابن محمد<sup>(٦)</sup>، عن أبيه<sup>(٧)</sup>، عن علي بن أبي طالب أنه تصدق بما أقطعه عمر بن الخطاب مع ما اشتراه هو على الفقراء، والمساكين، وفي سبيل الله، وابن السبيل القريب، والبعيد في السلم، والحرب ليصرف الله النار عن وجهه بها يوم تبيض وجوه، وتسود وجوه. وأخرجه<sup>(٥)</sup> من طريق آخر أنه تصدق بأرض له بتلا ليقى بها وجهه عن جهنم. على مثل صدقة عمر غير أنه لم يستثن منها للوالى شيئا كما استثناه عمر. وأخرج<sup>(٨)</sup> عن

(١) فروة بن أدينة لم أقف على ترجمته والله اعلم .

إسناده : ضعيف فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .

(٢) عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان الأموي المدني ، ثقة مقل عابد ، من السادسة / م

أنظر الجرح : ٢١٠ / ٥ ، التهذيب : ١٣٠ / ٦ ، التقريب : ٤٧١ / ١ .

(٣) أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الله ، مدني ثقة ،

من الثالثة ، مات خمسمائة / بخ عم .

سير أعلام النبلاء : ٣٥١ / ٤ ، البداية والنهاية : ٢٦٢ و ٢٦٦ / ٩ ، التهذيب : ٩٧ / ١ ،

التقريب : ٣١ / ١ .

(٤) كذا في الأصل ، وأما في النسخة المطبوعة " بته بتلة " بزيادة " بته " .

(٥) أحكام الوقف ( ص ١٠٩ ) ماروي في صدقة على بن أبي طالب .

ونذكره صاحب كنز العمال : ٦٣٧ و ٦٣٦ / ١٦ رقم ( ٤٦١٥٨ ) من حديث أبي جعفر

مطولا . وعزاه للطبري في تهذيب الآثار . إسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك

(٦) عبد العزيز بن محمد لم أقف على ترجمته حتى الآن والله اعلم .

(٧) لم أقف أيضا على ترجمته والله اعلم .

(٨) أحكام الوقف ( ص ١١ ) ماروي في صدقة الزبير رضي الله عنه .

ورواه أيضا الدارمي في سننه : ٤٢٧ / ٢ في الوصايا ، باب في الوقف . والبيهقي فسي

السنن الكبرى : ١٦٦ و ١٦٧ / ٦ في الوقف ، باب الصدقة على ما شرط الواقف . وعلقه

البخاري في صحيحه : ٤٠٦ / ٥ في الوصايا ، باب إذا وقف أرضا أو بشرًا ( ٣٣ ) .

إسناده : رجاله ثقات وإسناده صحيح ، وعلقه البخاري بصيغة الجزم .

أما في سند الخصاف ففيه الواقدي وهو متروك .

هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن الزبير بن العوام : أنه جعل دوره على بنيه لا تباع ، ولا تورث ، ولا توهب وأنه للمردودة <sup>(١)</sup> من بناته أن تسكن غير مضرّة ، ولا مضربها ، فإذا استغنت بزواج فليس لها حق . وأخرج عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك <sup>(٢)</sup> ، وأبي قتادة قال : كان معاذ بن جبل أوسع أنصاري بالمدينة ربعا فتصدق بداره التي يقال لها دار الأنصار اليوم ، وكتب صدقته الحديث . وأخرج <sup>(٣)</sup> عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه ، قال : لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة ، أما الميت فيجرى أجرها عليه ، وأما الحي فتحبس عليه لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث ، ولا يقدر على استهلاكها ، وإن زيد ابن ثابت جعل صدقته التي وقفها على سنة صدقة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وكتب كتابا على كتابه . وأخرج <sup>(٤)</sup> عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ، قالت : صدقة أبي حبس لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث وأن للمردودة من ولده أن تسكن غير مضرّة ، ولا مضربها حتى تستغنى . وأخرج <sup>(٥)</sup> عن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، أن خالد بن الوليد <sup>(٨)</sup>

( ١ ) المردودة : المطلقة ، قال أبو عبيد : وإنما هذا كناية عن الطلاق . أنظر غريب الحديث

٧٦/٢ ، الفائق : ٥٢/٢ ، النهاية : ٢١٣/٢ .

( ٢ ) عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري ، أبو الخطاب ، المدني ، ثقة ،

عالم ، من الثالثة ، مات في خلافة هشام . / خم د س . الجرح والتعديل : ٢٤٩/٥ ،

التهذيب : ٢١٤/٦ ، التقريب : ٤٨٨/١ .

( ٣ ) أحكام الوقف ( ص ١٢٠١ ) ماروي في صدقة معاذ بن جبل وزيد بن ثابت .

إسناده : ضعيف فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .

( ٤ ) أحكام الوقف ( ص ٤١ ) ماروي في صدقة سعد بن أبي وقاص .

إسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

( ٥ ) عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية المدنية ، ثقة ، من الرابعة ، عمت حنسي

أدركها مالك ، وهم من زعم أن لها رؤية . / خ د س . أنظر الإصابة :

٤٢/١٣ ، التهذيب : ٤٣٦/١٢ ، التقريب : ٦٠٦/٢ .

( ٦ ) أحكام الوقف ( ص ١٤ ) ماروي في صدقة خالد بن الوليد .

إسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

( ٧ ) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ، أبو محمد ، المدني ،

له رؤية ، وكان من كبار ثقات التابعين ، مات سنة ( ٤٣ ) . / خ د س .

أنظر سير أعلام النبلاء : ٤٨٤/٣ ، الإصابة : ٢١١/٧ ، التهذيب : ١٥٦/٦ ،

التقريب : ٤٧٦/١ .

( ٨ ) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي : سيف الله الفاتح الكبير ، صاحب

أسلم قبل فتح مكة سنة سبع للهجرة . فسربه رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه

حبس داره بالمدينة لا تباع ، ولا تورث . وأخرج<sup>(١)</sup> ، عن يحيى بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup> ، عن أهله أن سعد بن عباد<sup>(٣)</sup> تصدق بصدقة عن أبيه فيها سقى الماء ثم حبس عليها مالا من أمواله على أصله لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث . وأخرج<sup>(٤)</sup> عن عمر بن عبد الله العباسي<sup>(٥)</sup> قال : دخلت على محمد بن جابر بن عبد الله<sup>(٦)</sup> في بيت له ، فقلت : حائطك الذي في موضع كذا وكذا قال ذلك حبس من أبي جابر لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وأخرج<sup>(٧)</sup> عن أبي سعاد الجهني<sup>(٨)</sup> ،

=== الخيل . ولما ولي أبو بكر وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أعراب نجد . ثم سيره الى العراق في السنة الثانية عشرة للهجرة ، ففتح الحيرة وجانها عظيما منه . وحوله الى الشام وجعله أمير من فيها من الأمراء . ولما ولي عمر عزله عن قيادة الجيش بالشام ، فلم يشن ذلك من عزمه . مات بحمص سنة ( ٢١ ) . أنظر الاستيعاب : ١٦٣ / ٣ ، أسد الغابة : ٩٣ / ٢ ، سير أعلام النبلاء : ٣٦٦ / ١ ، الإصابة : ٧٠ / ٣ ، الأعلام للزركلي : ٣٠٠ / ٢ .

( ١ ) أحكام الوقف ( ص ١٥ ) ما روى في صدقة سعد بن عباد رضي الله عنه .

إسناده : ضعيف فيه يحيى بن عبد العزيز وهو مجهول . والذي بعده مجهول أيضا . وفيه أيضا محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .  
( ٢ ) يحيى بن عبد العزيز من ولد سعد بن عباد ، روى عن أبيه ، روى عنه محمد بن عمر الواقدي . قال أبو حاتم : لا أعرفه . الجرح والتعديل : ١٢٠ / ٩ .

( ٣ ) سعد بن عباد بن دليم بن الحارث الخزرجي ، أبو ثابت ، صحابي من أهل المدينة كان سيد الخزرج وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية والاسلام ، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار ، وشهد أحدا ، والخندق ، خرج سعد الى الشام مهاجرا فمات بحوران . أنظر الاستيعاب : ١٥٢ / ٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢٧٠ / ١ ، الإصابة : ١٥٢ / ٤ ، الأعلام للزركلي : ٨٥ / ٣ .

( ٤ ) أحكام الوقف ( ص ١٥ ) ما روى في صدقة جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

إسناده : ضعيف ، فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .

( ٥ ) عمر بن عبد الله العباسي روى عن عبد الرحمن بن حرملة ، سمع منه سعيد بن أبي

أيوب ، حديثه في أهل المدينة ، قاله أبو حاتم . انظر الجرح والتعديل

١١٩ / ٦ ، والثقات لابن حبان ٤٣٨ / ٨ .

( ٦ ) محمد بن جابر بن عبد الله الأنصاري المدني ، صدوق ، من الخامسة . / صد .

أنظر الجرح : ٢١٩ / ٧ ، التهذيب : ٩٠ / ٩ ، التقريب : ١٥٠ / ٢ ، خلاصة

تهذيب الكمال ( ص ٣٣٠ ) .

( ٧ ) أحكام الوقف ( ص ١٥ ) ما روى في صدقة عقبة بن عامر .

إسناده : ضعيف فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك .

( ٨ ) أبو سعاد الجهني . لم أقف على ترجمته والله اعلم .



قال : شهدت عقبة بن عامر الجهني على دار تصدق بها حبسا لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث على ولده وولد ولده ، فاذا انقرضوا فعلى أقرب الناس مني حتى يرثه الله الأرض ومن عليها . وأخرج الحاكم <sup>(١)</sup> من طريق عثمان بن الأرقم <sup>(٢)</sup> ، قال : " أسلم أبي سابع <sup>(٣)</sup> سبعة وكانت داره على الصفا وهي الدار التي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فيها الى الاسلام ، ١٧٠ ب / فأسلم فيها خلق كثير ، منهم عمر ، وتصدق بها الأرقم على ولده ، فرأيت نسخة صدقته : هذا ما قضى الأرقم في ريعه بالصفا انها صدقة بمكانها من الحرم ، لا تباع ولا تورث ، شهد [ هشام <sup>(٤)</sup> بن العاص ، وفلان مولى هشام <sup>(٥)</sup> ] وروى ابراهيم الحري في غريبه <sup>(٦)</sup> من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه : " أن الزبير بن العوام وقف داره على المردودة من بناته . " وذكره البخاري <sup>(٧)</sup> تعليقا . وروى الطبراني <sup>(٨)</sup> من طريق بشير الأسلمي : " أن عثمان اشترى رومة <sup>(٩)</sup> من رجل من بني غفار بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين " وفي الحديث قصة .

( ١ ) المستدرك : ٥٠٢ / ٣ في معرفة الصحابة ، باب ذكر الأرقم بن أبي الأرقم . مختصر .

اسناده : سكت عنه الحاكم ، قلت : فيه الواقدي محمد بن عشرين واقد وهو متروك .

( ٢ ) عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم ، لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . أنظر الجرح

والتعديل : ١٤٤ / ٦ .

( ٣ ) هو أرقم بن أبي الأرقم القرشي المخزومي ، صحابي جليل تقدمت ترجمته .

( ٤ ) في الأصل " فلان " بدل " هشام " والتصويب من المطبوع ، ونصب الراية ٤٧٧ / ٣ .

( ٥ ) في الأصل " هشيم " بدل " هشام " والتصويب من المطبوع وهو في المطبوع

" وفلان مولى هشام بن العاص " وكذا في نصب الراية ، وأما في الدراية : ١٤٥ / ٢

رقم ( ٧٥٧ ) " وهلال مولى هشام " . قلت : لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٦ ) لم أجده في القسم الموجود منه ، وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤٧٨ / ٣ .

اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٧ ) الصحيح : ٤٠٦ / ٥ في كتاب الوصايا ، باب اذا وقف أرضا أو بثرا ( ٣٣ ) .

( ٨ ) المعجم الكبير : ٢٩ / ٢ رقم ( ١٢٢٦ ) . مختصر .

اسناده : ضعيف ، قال في المجمع : ١٢٩ / ٣ : وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور

وهو ضعيف . وقال النسائي : متروك ، وقال الدارقطني : ضعيف . أنظر الميزان :

٥٣١ / ٢

( ٩ ) هو بشير بن معبد الأسلمي ، قال ابن حبان : له صحبة ، عداة في أهل الكوفة .

أنظر الاستيعاب : ١٧ / ٢ ، أسد الغابة : ١٩٩ / ١ ، الاصابة : ٢٦٤ / ١ .

( ١٠ ) بثر رومة : بضم الراء ، وسكون الواو ، وفتح الميم : وهي في غيقي المدينة .

معجم البلدان : ٢٩٩ / ١ .

وأخرج البيهقي في الخلافيات <sup>(١)</sup> من طريق الحميدي <sup>(٢)</sup> قال : " تصدق أبو بكر بداره بمكة على ولده ، فهي الى اليوم . وتصدق عمر رضى الله عنه بربعه عند المروة ، وبالثنية على ولده ، فهي الى اليوم . وتصدق علي رضى الله عنه بأرضه وداره بمصر ، وبأمواله بالمدينة على ولده ، فذلك الى اليوم وتصدق سعد بن أبي وقاص بداره بالمدينة ، وداره بمصر على ولده ، فذلك الى اليوم . وتصدق عثمان برومة فهي الى اليوم . وتصدق عمرو بن العاص بالوهط <sup>(٣)</sup> من الطائف ، وداره بمكة وبالمدينة على ولده ، فذلك الى اليوم ، قال : ومن لا يحضرني كثير " .

( ١٠٤٨ ) قوله : " والخليل عليه السلام أوقف وقونا فهي جارية الى يومنا " . وأخرج <sup>(٤)</sup> عن أبي سورة <sup>(٥)</sup> قال : شهدت أبا أروى <sup>(٦)</sup> تصدق بأرضه لا تباع ولا تورث أبدا .

( ١ ) وفي السنن الكبرى : ١٦١ / ٦ في كتاب الوقف ، باب الصدقات المحرمات . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٤٧٨ / ٣ وعزاه للبيهقي في الخلافيات .  
اسناده : رجاله ثقات الا أنه معضل لأنه سقط من اسناده أكثر من اثنين الحميدي مات سنة ( ٢١٩ ) .

( ٢ ) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الحميدي المكي ، أبو بكر ، ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢١٩ ) وقيل بعدها ، قال الحاكم : كان البخاري اذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه الى غيره . / خ من حديث سفيان . أنظر التاريخ الصغير : ٣٣٩ / ٢ ، تذكرة الحفاظ : ٤١٣ / ٢ ، التهذيب : ٢١٥ / ٥ ، التقريب : ٤١٥ / ١ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ١٩٧ ) .  
( ٣ ) الوهط : بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وطاء مهملة ، الوهط قرية بالطائف على ثلاثة أميال من وج كانت لعمر بن العاص . قال ابن الأعرابي : عرش عمرو بن العاص بالوهط ألف ألف عود كرم على ألف ألف خشبة ابتاع كل خشبة بدرهم ، فحج سليمان بن عبد الملك فمر بالوهط فقال : أحب أن أنظر اليه ، فلما رآه قال : هذا أكرم مال وأحسنه ما رأيته لأحد مثله . والوهط المكان المظمن المستوى ينبت العضاة والسمر والطلح . أنظر معجم البلدان : ٣٨٦ / ٥ .

( ١٠٤٨ ) ٤١ / ٣ . قلت : لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ، ولم أوقف عليه بهذا السياق ، وتقدم بنحوه في رقم ( ١٠٤٦ ) " أنه صلى الله عليه وسلم تصدق بسبع حوائط في المدينة " .

( ٤ ) الخصاص في أحكام الوقف ( ص ١٤ ) ما روى في صدقة أبي أروى الدوسي .  
( ٥ ) أبو سورة ، بفتح أوله وسكون الواو بعدها راء ، الأنصاري ، ابن أخي أبي أيوب ، ضعيف ، من الثالثة . / د تقي .  
انظر الميزان : ٥٣٥ / ٤ ، التهذيب : ١٢٤ / ١٢ ، التقريب : ٤٣٢ / ٢ .  
( ٦ ) في الاصل " أنا أروى " والصواب كما أثبتته ، وهو أبو أروى الدوسي صاحب جليل رضى الله عنه ، مات في خلافة معاوية ، وكان عثمانيا .  
انظر الاستيعاب ١١٧ / ١١ ، الاصابة ٩ / ١١ ، تعجيل المنفعة ص ( ٤٦٢ ) .

وأخرج<sup>(١)</sup> من طريق ابن أبي مليكة، عن عائشة: اني اشتريت دارا وحبستها . وعن<sup>(٢)</sup> أسماء بنت أبي بكر أنها تصدقت بدارها صدقة حبس، لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث.  
<sup>(٣)</sup> وعن موسى بن يعقوب، عن عمته عن أمها<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> قالت : شهدت صدقة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم صدقة حبسا ، لا تباع ، ولا توهب. وعن<sup>(٦)</sup> عبد الله بن بشر، قال :  
 قرأت صدقة أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم التي بالغابسة<sup>(٧)</sup>  
 أنها تصدقت على مواليها وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم حبس لا يباع ، ولا يوهب، ولا يورث.  
 وعن<sup>(٨)</sup> منيب المزني قال : شهدت صدقة صفية بنت حي بدارها لبنى عبدان صدقة

(١) أحكام الوقف (ص ١٣) ما روى في صدقة عائشة رضى الله عنها).

أسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

(٢) أحكام الوقف (ص ١٣) ما روى في صدقة أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها .

أسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

(٣) أحكام الوقف (ص ١٣) ما روى في صدقة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

أسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

(٤) موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن ربيعة المطلبي الزمعي ، أبو محمد

المدني ، صدوق سيء الحفظ ، من السابعة ، مات في آخر خلافة أبي جعفر

المنصور . / بخ ٤ .

أنظر الميزان : ٢٢٧/٤ ، الكاشف : ١٩٠/٣ ، التهذيب : ٣٧٨/١٠ ، التقريب :

٢٨٩/٢ .

(٥) اسمها قرية بنت عبد الله بن وهب بن زمعة ، تابعة ، تفرد عنها ابن أخيها

موسى بن يعقوب ، قال الحافظ : مقبولة من الرابعة . / د ق .

أنظر الميزان : ٦٠٩/٤ ، التهذيب : ٤٤٦/١٢ ، التقريب : ٦١١/٢ ،

خلاصة تذهيب الكمال ص (٤٩٥) .

(٦) اسمها كريمة بنت المقداد بن الأسود الكندي ، أمها ضباعة بنت الزبير بن

عبد المطلب ، ثقة ، من الثالثة . / د ق .

أنظر التهذيب : ٤٤٨/١٢ ، التقريب : ٦١٢/٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ص (٤٩٥) .

(٧) أحكام الوقف (ص ١٣) ما روى في صدقة أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

أسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

(٨) عبد الله بن بشر الخعشمي ، وقد تقدمت ترجمته .

(٩) الغابة بريد من المدينة على طريق الشام ، وبين سلع والغابة ثمانية أميال .

أنظر معجم البلدان : ١٨٢/٤ .

(١٠) أحكام الوقف (ص ١٤) ما روى في صدقة صفية بنت حي زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

أسناده : ضعيف فيه الواقدي وهو متروك .

(١١) لم أقف على ترجمته والله اعلم .

حبسا ، لا تباع ولا توهب ولا تورث ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، شهد على ذلك نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( ١٠٤٩ ) قوله : " روى محمد بن الحسن عن صخر بن جويرة ، عن نافع ، عن ابن عمر (١) أن عمر رضي الله عنه كان له أرض تدعى شمع ، وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر رضي الله عنه : يا رسول الله ! انى استفتت ما لا نفيسا أفأتصدق به ؟ فقال : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن تنفق ثمرته على المساكين ، فتصدق به عمر رضي الله عنه فى سبيل الله وفى الرقاب والمساكين وابن سبيل وذوى القربى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف أو يوكل صديقا / له غير متأثر (٢) . قلت : رواه محمد بن الحسن رحمه الله فى كتاب الأصل (٣) وروى الأصل عنه أبو سليمان الجوزجاني ، وصخر بن جويرة .

قال أحمد بن حنبل : ثقة ثقة . وقال ابن معين : صالح . وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أبو داود : تكلم فيه . وقال عفان : كان أثبت ، وأعرف بالحديث من جويرة ابن أسماء (٤) روى له الشيخان والثلاثة ، ونافع مولى ابن عمر أجل الأعلام روى له الجماعة ، وفوائده كثيرة . والحديث رواه الجماعة (٥) من طريقه ، وله الفاظ منها عن ابن عمر :

( ١٠٤٩ ) ٣ / ٤١٠

( ١ ) صخر بن جويرة ، أبو نافع ، مولى بني تميم ، أو بنى هلال ، قال أحمد : ثقة ، وقال القطان : ذهب كتابه ثم وجدته ، فتكلم فيه لذلك ، من السابعة . / خ م د س .  
أنظر الجرح : ٤ / ٤٢٧ ، سير أعلام النبلاء : ٧ / ٤١٠ ، التهذيب : ٤ / ٤١٠ ،  
التقريب : ١ / ٣٦٥ .

( ٢ ) قوله : " غير متأثر " أى غير جامع ، يقال : مال مؤثر ، ومجد مؤثر . أى مجموع ذو أصل وأثلة الشيء أصله . أنظر النهاية : ١ / ٢٣ ، القاموس : ٣ / ٣٢٧ .

( ٣ ) لا يوجد فى القسم الموجود انما هو فى المفقود منه .

اسناد : رواه ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٤ ) جويرة بن أسماء بن عبيد الضبعى البصرى . قال الحافظ : صدوق من السابعة . /  
خ م د س ق . التقريب : ١ / ١٣٦ ، وأنظر الكاشف : ١ / ١٩٠ ، التهذيب :  
٢ / ١٢٤ .

( ٥ ) رواه البخارى : ٥ / ٤٠٦٣٩٩٣٩٢٥٣٥٤ فى كتاب الشروط ، باب الشروط

فى الوقف ( ٩ ) الحديث ( ٢٧٣٧ ) ، وكتاب الوصايا ، باب وما للوصى أن يعمل فى مال اليتيم ( ٢٢ ) وباب الوقف يكتب ؟ ( ٢٨ ) وباب الوقف للفقير والضعيف

( ٢٩ ) وباب نفقة القيم للوقف ( ٣٢ ) الحديث رقم ( ٢٧٦٤ و ٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٧ ) .

ومسلم : ٣ / ١٢٥٥ فى الوصية ، باب الوقف ( ٤ ) الحديث ( ١٥ ) ( ١٦٣٢ و ١٦٣٣ ) .

وأبو داود رقم ( ٢٨٧٨ ) فى الوصايا ، باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف .

" أن عمر أصاب أرضاً من أرض خير، فقال يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفست عندي منه ، فما تأمرني ؟ قال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها ، فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث ، في الفقراء ، وذوي القربى ، والرقاب والضعيف ، وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم غير متمول " . متفق عليه وفي لفظ " غير متأثر مالا " وفي لفظ للبخاري " فقال النسبي صلى الله عليه وسلم تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن ينفق ثمرته ، فتصدق به عمر ، الحديث " وقال فيه : " ان هذا المال كان نخلاً " كذا في [ البخاري ] <sup>(١)</sup> وفي حفظي من رواية النسائي ، وابن ماجه : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أحبس أصلها وسبل ثمرتها " وزاد أبو داود <sup>(٢)</sup> ، وقال يحيى بن سعيد : " نسخها لي عبد الحميد ابن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب <sup>(٣)</sup> - يعني نسخة الصدقة - بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما كتب عبد الله عمر في شمع " فقص نحوه ما تقدم وفيه " انشاء ولي شمع اشترى من ثمره رقيقاً لعمله ، وكتب معيقيب ، وشهد عبد الله بن الأرقم : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين ان حدث بي حدث ، ان شمع

=== والترمذي : ٤١٢/٢ في الأحكام ، باب ما جاء في الوقف ( ٣٦ ) الحديث ( ١٣٨٩ ) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٢٣١٥٢٣٠ / ٦ في الاحباس ، باب كيف يكتب الحبس . وابن ماجه : ٨٠١/٢ في الصدقات ، باب من وقف ( ٤ ) الحديث ( ٢٣٩٦ ) ، والامام أحمد : ١٢/٢ : ١٢٥٥٥٥١٢ .  
اسناده : متفق عليه .

( ١ ) في الأصل " المخارج " بدل " البخاري " والصواب كما أثبت لأن الرواية فسي البخاري والله أعلم بالصواب .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٨٧٩ ) في الوصايا ، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف .

اسناده : سكت عنه الحافظ المنذرى في مختصره : ١٥٦/٤ رقم ( ٢٧٥٩ ) .

وقال الحافظ : رواه أبو داود بسند صحيح . تلخيص الحبير : ٦٩/٣ رقم ( ١٣١٣ ) .

( ٣ ) قال الذهبي : له حديث في الصدقة . ماروى عنه سوى يحيى بن سعيد الأنصاري .

وقال الحافظ : عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ،

مجهول الحال من الخامسة . د .

أنظر الميزان : ٥٤٢/٢ ، التهذيب : ١١٨/٦ ، التقريب : ٤٦٨/١ ، خلاصة

تهذيب الكمال ص ( ٢٢٢ ) .

( ٤ ) عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة ، القرشي الزهري ،

صحابي معروف ، ولاء عمر بيت المال ، ومات في خلافة عثمان . ع . أنظر الاستيعاب :

٩٨/٦ ، سير أعلام النبلاء : ٤٨٢/٢ ، الاصابة : ٤/٦ ، التقريب : ٤٠١/١ .

(١) بن الاكوع (١) والعبد (٢) الذي فيه والمائة سهم التي بخيبر ورقيقه الذي فيـه  
والمائة التي أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى (٣) تليه حفصة ما عاشت ، ثم يليه  
ذو الرأي من أهلها ، أن لا يباع ولا يشتري ، ينقعه حيث رأى من السائل والمحروم ،  
الحديث . " وأخرجه الدارقطني (٤) عن عمر " أنه أصاب أرضا بخيبر يقال لها ثمنغ  
فذكر الحديث . وللبخارى (٥) في حديث عمرو بن دينار ، قال في صدقة عمر : " ليس على  
الوالي جناح أن يأكل ويؤكل صدقاً له غير متأثل مالا قال : وكان ابن عمر يلي صدقة  
عمر ويهدى لناس من أهل مكة كان ينزل عليهم " .  
(١٠٥٠) حديث : " لا حبس عن فرائض الله (٦) " أخرجه الدارقطني (٧) من حديث  
ابن عباس مرقوعاً به ، وفيه عبد الله بن لهيعة ، عن أخيه عيسى بن لهيعة (٨) وهما ضعيفان .

(١) بكسر الصاد وسكون الراء ، قيل هما مالا ن معروفان بالمدينة كانا لعمر بسن  
الخطاب فوقهما ، وقيل المراد في حديث عمر بالصرمة : القطعة الخفيفة من  
النحل ومن الابل . عون المعبود : ٨٤ / ٨ ، وبذل المجهود : ١٤٢ / ١٣ .  
(٢) قوله : " والعبد الذي فيه " أى لعمل ثمنغ . انظر المرجع الأول .  
(٣) والمراد بالوادى يشبه أن يكون واد القرى ، قال في المراصد : هو واد بيسن  
المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى . انظر المرجع السابق أيضاً .  
(٤) السنن : ١٨٧ / ٤ في كتاب الأعباس ، باب كيف يكتب الحبس .  
وتام الحديث : " فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له : حبس أصلها ،  
وتصدق بثمرتها " .  
استناده : رجاله ثقات ، وأصله في البخارى : ٣٥٥ / ٥ في الشروط ، باب الشروط  
في الوقف (١٩) الحديث (٢٧٣٧) بنحوه مطولا .  
(٥) الصحيح : ٤٩١ / ٤ في الوكالة ، باب الوكالة في الوقف ونفقته (١٢) الحديث  
(٢٣١٣ و ٢٧٣٧ و ٢٧٦٤ و ٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٧) .  
استناده : رواه البخارى .

(١٠٥٠) ٣ / ٤١ .

(٦) أى : لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة بين ورثته وفرائض الله أنصبا الورثة .  
راجع شرح فتح القدير : ٤٢٢ و ٤٢١ / ٥ .  
(٧) السنن : ٦٨ / ٤ في كتاب الفرائض . والبيهقى : ١٦٢ / ٦ في كتاب الوقف . باب  
من قال لا حبس عن فرائض الله عز وجل ، والطحاوى في معاني الآثار : ٩٦ / ٤ في  
الهبة ، باب الصدقات الموقوفات .

استناده : ضعيف ، قال الحافظ في الدراية : ١٤٥ / ٢ رقم (٧٥٧) : استناده ضعيف .

(٨) عيسى بن لهيعة ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وذكره =====

وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> موقوفا على علي رضي الله عنه بهذا اللفظ . وأخرجه الطحاوي<sup>(٢)</sup> من قول شريح .

( ١٠٥١ ) قوله : " وعن شريح جاء محمد ببيع الحبيس<sup>(٣)</sup> أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عنه بهذا . وفي الباب : ما رواه الطبراني<sup>(٥)</sup> عن فضالة بن عبيد رفعه " لا حبس " وفيه ابن لهيعة . ( ١٠٥٢ ) حديث / " عبد الله بن زيد أنه تصدق بضيعة<sup>(٦)</sup> له ، فشكاه<sup>(٧)</sup> أبوه إلى ١٧١ ب /

== الطبري في تهذيب الآثار وقال : لا يحتج بخبره . راجع الميزان : ٣ / ٣٢٢ ، لسان الميزان : ٤ / ٤٠٣ .

( ١ ) المصنف : ٦ / ٢٥٠ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يجعل الشيء حبسا في سبيل الله . وتام لفظه : " لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع " [ كراع ] اسم لجميع الخيل . النهاية : ٤ / ١٦٥ ، المختار ص ( ٥٦٧ ) .

إسناده : حسنه الحافظ في الدراية : ٢ / ١٤٥ رقم ( ٧٥٧ ) .

( ٢ ) شرح معاني الآثار : ٤ / ٩٦ في كتاب الهبة والصدقة ، باب الصدقات الموقوفات . إسناده : حسن .

( ١٠٥١ ) ٣ / ٤١٠ .

( ٣ ) لأن الملك باق فيه بدليل أنه يجوز الانتفاع به زراعة وسكنى وغير ذلك ، والملك فيه للواقف ألا ترى أن له ولاية التصرف فيه بصرف غلاته إلى مصارفها ونصب القوام فيها إلا أنه يتصدق بمنافعه فصار شبيهه العارية . كما في الهداية ( شرح فتح القدير : ٥ / ٤٢٢ ) .

( ٤ ) المصنف : ٦ / ٢٥١ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يجعل الشيء حبسا في سبيل الله والبيهقي في السنن الكبرى : ٦ / ١٦٣ في الوقف ، باب من قال لا حبس عن فرائض الله . وجاء عندهما " بمنع الحبس " بدل " ببيع الحبيس " كذا في المطبوع . وأما في نصب الراية : ٣ / ٤٧٧ ، والدراية : ٢ / ١٤٥ " ببيع الحبيس " إسناده : قال الحافظ في الدراية : ٢ / ١٤٥ رقم ( ٧٥٧ ) : وإسناده إليه صحيح .

( ٥ ) المعجم الكبير : ١٨ / ٣٠٤ رقم ( ٧٨١ ) . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد :

٣ / ١٢٩ . إسناده : قال الحافظ : إسناده ضعيف . الدراية : ٢ / ١٤٥ رقم ( ٧٥٧ ) .

( ١٠٥٢ ) ٣ / ٤١٠ . ويوجد بياض في الأصل لم ينسبه المخرج إلى أحد أرباب الأصول .

( ٦ ) ضيعة الرجل : ما يكون منه معاشه ، كالصناعة والتجارة والزراعة وغير ذلك . النهاية :

٣ / ١٠٨ ، مختار الصحاح ص ( ٣٨٦ ) .

( ٧ ) هوزيد بن شعلة بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي ، روى عنه ابنه عبد الله صاحب

الأذان الذي أرى الأذان .

أنظر أسد الغابة : ٢ / ٢٢٣ ، الإصابة : ٤ / ٤٤٠ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له : ارجع في صدقتك<sup>(١)</sup>.

(١٠٥٣) قوله : " عن عمرو بن عباس ومعاذ لا تجوز الصدقة الا محوزة<sup>(٢)</sup> " روى ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، من طريق الزهري ، قال : " تصدق رجل بمائة دينار على ابنه<sup>(٤)</sup> ، قال : قضى أبو بكر ، وعمر ان لم يجز فلا شيء له " . وأخرج<sup>(٥)</sup> ، عن عبد القاري قال عمر لا نحلة الا نحلة<sup>(٦)</sup>

(١) قلت : أخرجه أبو نعيم ، وذكره ابن الأثير في أسد الغابة : ٢٢٣/٢ . والمحاملي (الحسين بن اسماعيل بن محمد القاضي أبو عبد الله) في كتاب السنن في الفقه (ومن طريقه) ذكره ابن المفلح في المبدع : ٣٥٣/٥ ، وابن حزم في المحلى : ١٠/١٧٨ ، المسألة (١٦٥٤) ولغظه : " عن عبد الله بن زيد أنه تصدق بمال لم يكن له غيره كان يعيش به هو وولده ، فدفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء أبوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ان عبد الله بن زيد تصدق بماله وهو الذي كان يعيش فيه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد ، فقال : ان الله قد قبل منك صدقتك ، وردها ميراثا على أبويك ، قال بشير : فتوارثناها ، ورواه يحيى القطان عن عميد الله عن بشير ، فقال : فجاء أبوه أو جده زيد " .

إسناده : حسن .

(١٠٥٣) ٤١/٣

(٢) الحوز : الجمع . وكل من ضم الى نفسه شيئا فقد حازه حوزا وحيازة واحتازه أيضا . أنظر الصحاح : ٨٢٥/٣

وقال ابن الأثير : حازه يحوزه اذا قبضه وملكه واستبد به . النهاية : ١/٤٥٩ . (٣) المصنف : ٤٠/٦ في البيوع والأقضية ، باب من قال لا تجوز الصدقة حتى تقبض . من طريق عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري .

إسناده : رجاله رجال الثقات . وهو صحيح الإسناد .

(٤) وتامه بعد قوله : " على ابنه وهما شريكان والمال في يدي ابنه . قال : لا يجوز حتى يحوزها . . . الخ " .

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف : ٦/٤٠ و ٤١ . مختصر وتام لفظه أخرجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القادر قال : قال عمر : " ما بال رجال ينحلون أولادهم نحلا ، فاذا مات ابن أحدهم قال : مالي وفي يدي ، واذا مات هو قال : قد كنت نحلته ولدي ، لا نحلة الا نحلة يحوزها الولد دون الوالد " . كذا لفظه في النسخة المطبوعة . ورواه البيهقي : ١٧٠/٦ .

إسناده : رجاله رجال الثقات ، وهو صحيح الإسناد .

(٦) النحلة : بضم النون وكسرهما : العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق ، يقال : نحلة ينحلها نحلا بالضم . أنظر النهاية : ٢٩/٥ ، الصحاح : ١٨٢٦/٥ .



يحوزها الوالد أو الولد" وأخرج<sup>(١)</sup> عن عطاء، عن ابن عباس، قال: "لا تجوز الصدقة حتى تقبض" وأخرج<sup>(٢)</sup> عن القاسم، قال: "كان معاذ وشريح يقولان: لا تجوز الصدقة حتى تقبض إلا الصبي بين أبيه".

(١٠٥٤) حديث: "مارآه مسلمون حسنا فهو حسن عند الله" تقدم.

(١٠٥٥) حديث: خالد، عن أبي هريرة قال: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما ينقم ابن جميل إلا أن يكون فقيرا فأغناه الله، وأما خالد فانكم تظلمون خالدا، وقد احتبس أدراعه وأعتاده<sup>(٥)</sup> فسي سبيل الله، الحديث" متفق عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن أبي شيبة في مصنفه: ٤٤/٦. من طريق حفص عن حجاج عنه به. إسناده: ضعيف، فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

(٢) ابن أبي شيبة: ٤٢/٦. من طريق وكيع عن سفيان عن جابر عنه به. إسناده: ضعيف، فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف تقدم، وبالإضافة إليه أنه منقطع لأن القاسم هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي وهو لم يدرك معاذ.

(١٠٥٤) ٤٣/٣. تقدم في رقم (٣٠٨).

(١٠٥٥) ٤٣/٣.

(٣) ابن جميل: بفتح الجيم وكسر الميم، قال ابن منده: لم يعرف اسمه، ومنهم من سماه حميدا، وقيل: عبد الله، وذكره الذهبي فيمن عرف بأبيه ولم يسم. فقد قيل: أنه كان منافقا ثم تاب كذا حكاه المهبلي، وجزم القاضي حسين. وقال الحافظ: وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث. فتح الباري: ٣/٣٣٣. وأنظر عمدة القاري: ٩/٤٦، وعن الباري لحل أدلة صحيح البخاري: ٦٧/٣.

(٤) ما ينقم: نقت منه كذا أنقم؛ إذا عتبت وأنكرت عليه جامع الأصول: ٥٧١/٤.

(٥) فان العتاد كل ما أعدّه الرجل من سلاح أو مركوب وآلة للجهاد يقال: اعتدت الشيء إذا هيأته. معالم السنن: ٥٣/٢.

(٦) رواه البخاري: ٣/٣٣١ في الزكاة، باب قول الله تعالى: "وفي الرقاب والغارمين

وفي سبيل الله" (سورة التوبة، الآية ٦٠) رقم الباب (٤٩) الحديث (١٤٦٨)،

ومسلم: ٦٧٦/٢ في الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنها (٣) الحديث (١١) (٩٨٣)

وتمام الحديث: "وأما العباس فهي علي ومثلها معها، ثم قال: يا عمر أما شعرت =====

( ١٠٥٦ ) حديث " أن رجلا جعل ناقته في سبيل الله " تقدم في الزكاة .  
 ( ١٠٥٧ ) قوله : " وطلحة حبس سلاحه ، وكراعه <sup>(١)</sup> في سبيل الله " قال المخرجون : <sup>(٢)</sup>  
 لم نجده . وكذا ما قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته أى وقفه ،  
 إلا أن فى مصنف ابن أبى شيبة <sup>(٣)</sup> ثنا ابن عيينة ، عن ابن طاووس ، عن أبيه : " ألم تر  
 أن حجر المدري <sup>(٤)</sup> أخبرنى أن فى صدقة النبي صلى الله عليه وسلم يأكل منها أهلها  
 بالمعروف غير المنكر " وأما حديث " نفقة الرجل على نفسه صدقة " فأخرجه ابن ماجه <sup>(٥)</sup>  
 من حديث المقدام بن معدى يكرب رفعه : " ما من كسب الرجل كسب أطيب من عمل يده ،  
 وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه فهو له صدقة " . وأخرجه النسائي بلفظ : <sup>(٦)</sup>

=== أن عم الرجل صنو أبيه " أى مثله ونظيره ، يعنى أنهما من أصل واحد .

صحيح مسلم بشرح النووي : ٥٦/٢ .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ١٦٢٣ ) فى الزكاة ، باب تعجيل الزكاة . والنسائي :

٣٣/٥ فى الزكاة ، باب اعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق .

إسناده : متفق عليه .

( ١٠٥٦ ) ٤٣/٣ . تقدم فى رقم ( ٥٤٠ ) .

( ١٠٥٧ ) ٤٣/٣ .

( ١ ) الكراع : اسم يجمع الخيل نفسها . الصحاح : ١٢٧٦/٣ .

( ٢ ) نصب الراية : ٤٧٩/٣ ، الدراية : ١٤٦/٢ رقم ( ٧٥٨ ) .

( ٣ ) ج ٦ ص ٢٥٣ فى البيوع والأقضية ، باب من كان يوقف الدار والمسكن .

إسناده : رجاله رجال الثقات ، وابن طاووس هو عبد الله بن طاووس بن كيسان

وهو ثقة ، ويقال فيه صحيح الإسناد من قول حجر المدري .

( ٤ ) هو حجر بن قيس الهمداني المدري ، الحجورى ، بفتح المهملة وضم الجيم ، ثقة

من الثالثة . / دق س . انظر التهذيب : ٢١٥/٢ ، التقريب : ١٥٥/١ ، خلاصة

تذويب الكمال ( ٧٣ ) .

( ٥ ) السنن : ٧٢٣/٢ فى التجارات ، باب الحث على المكاسب ( ١ ) الحديث ( ٢١٣٨ ) .

( ٦ ) الكبرى فى عشرة النساء ( ٦٩ : ٤ ) كما فى تحفة الأشراف : ٥٠٧/٨ ، ونقله

الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٤٧٩/٣ ولفظه : " ما أطعمت نفسك فهو لك

صدقة ، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة ، وما أطعمت ولدك فهو لك صدقة ،

وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة " اهـ . وبهذا السياق رواه أيضا الطبرانى

فى معجمه الكبير : ٢٦٨/٢ رقم ( ٦٣٤ ) ، والامام أحمد : ١٣١/٤ و ١٣٢ ،

والبيهقى : ١٧٩/٤ فى الزكاة ، باب الاختيار فى صدقة التطوع ، والبخارى فى

أدب المفرد ( فضل الله الصمد ) ١٥٠/١ رقم ( ٦٠ ) باب رقم ( ٣٠ ) . =====

" ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة ، الحديث " وأخرج نحوه ابن حبان في صحيحه (١)  
من حديث أبي سعيد الخدري وللحاكم (٢) مثله / من حديث جابر . كما للطبراني (٣) سن ١٧٢ / أ  
حديث أبي أمامة . تنمة : أخرجه مسلم (٤) من حديث أبي هريرة : " إذا مات ابن آدم

=== اسناده : قال الحافظ في الدراية : ١٤٦ / ٢ رقم ( ٢٦٠ ) : رواه النسائي وابن  
ماجه باسناد جيد . وقال الحافظ المنذرى : رواه أحمد باسناد جيد . الترغيب  
والترهيب : ٦٢ / ٣ فى النكاح ، باب الترغيب فى النفقة على الزوجة والعيال ،  
وقال الحافظ الهيثمى : رواه أحمد ورجاله ثقات . مجمع الزوائد : ١١٩ / ٣ ،  
ورمز الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير : ١٤٣ / ٢ لحسنه ، وقال المناوى فى  
فيض القدير : ٤٢٣ / ٥ : رمز المؤلف لحسنه تقصير وأنه كان الأولى الرمز لصحته .  
( ١ ) موارد الظمان ص ( ٢١٢ ) رقم ( ٨٣٢ ) ولفظه : " أيما رجل كسب مالا من حلال  
فأطعم نفسه أو كساها فمن دونه من خلق الله فان له به زكاة " .  
ورواه أيضا الحاكم فى المستدرک : ١٣٠ / ٤ فى الأطعمة ، باب فضيلة اطعام  
الطعام .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
وقد رمز الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير : ١١٨ / ١ لحسنه .  
( ٢ ) المستدرک : ٥٠ / ٢ فى البيوع ، باب كل معروف صدقة . والدارقطنى : ٢٨ / ٣ فى  
البيوع .  
اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي بأنه قال :  
عبد الحميد بن الحسن الهلالى ضعفه . قلت : قال الحافظ فى التقريب : ٤٦٢ / ١ :  
صدوق يخطئ ، وأنظر الميزان : ٥٣٩ / ٢ ، التهذيب : ١١٣ / ٦ ، وهو ضعيف  
بهذا الاسناد ويغنى عنه ما قبله .

( ٣ ) المعجم الكبير : ٢٨٥١١٢ / ٨ رقم ( ٧٩٣٢٥٧٤٧٦ ) .

ولفظه : " ما أنفق الرجل فى بيته وأهله وولده وخدمه فهو له صدقة " .

اسناده : قال الهيثمى : رواه الطبراني فى الكبير باسنادين أحدهما حسن . اهـ .

مجمع الزوائد : ١٢٠ / ٣ . قلت : ويقصد بالحسن الحديث رقم ( ٧٤٧٦ ) .

( ٤ ) الصحيح : ١٢٥٥ / ٣ فى الوصية ، باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته

( ٣ ) الحديث ( ١٤ ) ( ١٦٣١ ) . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٨٨٠ ) فى الوصايا ،

باب ما جاء فى الصدقة عن الميت ، والترمذى : ٤١٨ / ٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى

الوقف ( ٣٦ ) الحديث ( ١٣٩٠ ) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٢٥١ / ٦ فى

الوصايا ، باب فضل الصدقة عن الميت . والامام أحمد : ٣٧٢ / ٢ ، والبيهقى :

انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعوله .  
 وللبخارى (١) وأحمد (٢) عن أبي هريرة رفعه : " من احتبس فرسا في سبيل الله ، إيماناً واحتساباً (٣) ، فإن شعبه [ وريه (٤) ] وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسناً " . وعن  
 أبي بكرة " أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد المنبر ، فقال : ان إبنى هذا سيد يصلح الله  
 على يديه بين فئتين عظميتين - يعنى الحسن بن علي " . رواه أحمد (٥) ، والبخارى (٦) ،  
 والترمذى (٧) . وعن أسامة بن زيد : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى رضى الله عنه :  
 وأما أنت يا على فختنى وأبو ولدى " . رواه أحمد (٨) . وعن أسامة بن زيد :

( ١ ) الصحيح : ٥٧ / ٦ في الجهاد ، باب من احتبس فرسا في سبيل الله ( ٤٥ ) الحديث  
 . ( ٢٨٥٣ ) .

( ٢ ) المسند : ٣٧٤ / ٢ . ورواه أيضا النسائي : ٢٢٥ / ٦ في الخيل ، باب علف الخيل .  
إسناده : رواه البخارى .

( ٣ ) كذا في الأصل ، وأما في النسخة المطبوعة " إيماناً بالله ، وتصديقاً بوعده " بدل  
 قوله " إيماناً واحتساباً " .

( ٤ ) سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) المسند : ٥ / ٣٧٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ . ورواه أيضا في فضائل الصحابة :  
 ٢ / ٧٨٥٥٧٦٨ رقم ( ١٤٠٠٠١٣٥٤ ) . والطبراني في معجمه الكبير : ٣ / ٢٣ رقم  
 . ( ٢٥٨٨ ) و ( ٢٥٩٢ ) .

( ٦ ) الصحيح : ٣٠٧ / ٥ في الصلح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : للحسن بن  
 علي رضى الله عنهما ( ٩ ) الحديث ٢٧٤ . و ٢٧٣٦٢٩٥٣٧٤٦٩٣٧٤ ( ٧١٠ ) .

( ٧ ) السنن : ٥ / ٣٢٣ في المناقب ، باب مناقب أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب  
 والحسين رضى الله عنهما ( ١٠٨ ) الحديث ( ٣٨٦٢ ) وقال : حسن صحيح .

ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٤٦٦٢ ) في السنة ، باب ما يدل على ترك الكلام فى  
 الفتنة . والنسائي : ٣ / ١٠٧ في الجمعة ، باب مخاطبة الامام رعيته وهو

على المنبر . والطبراني في المعجم الكبير : ٣ / ٢١ رقم ( ٢٥٨٨ ) .

وعبد الرزاق فى مصنفه : ١١ / ٤٥٢ رقم ( ٢٠٩٨١ ) .

إسناده : رواه البخارى .

( ٨ ) المسند : ٥ / ٢٠٤ وهو جزء من حديثه الطويل وفيه قصة .

إسناده : قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٩ / ٢٧٥ : رواه أحمد  
 وإسناده حسن .

" أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وحسن وحسين علي وركيه: <sup>(١)</sup> هذان ابناي وابنا ابنتي ، اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما " رواه الترمذى <sup>(٢)</sup> وقال حسن غريب . وقال البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب " متفق عليه . <sup>(٣)</sup> وعن زيد بن أرقم قال : " سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم اغفر للأَنْصار ولأَبْنَاءِ الْأَنْصار ولأَبْنَاءِ أَبْنَاءِ الْأَنْصار " رواه أحمد <sup>(٤)</sup> ، والبخارى <sup>(٥)</sup> ، والترمذى <sup>(٦)</sup> وصححه : " اللهم اغفر للأَنْصار ولذِ رَأَى الْأَنْصار ولذِ رَأَى ذِ رَأَيْهِمْ " .

( ١ ) الورك : بالفتح والكسر ما فوق الفخذ . أنظر القاموس المحيط : ٣ / ٣٢٢ .

( ٢ ) السنن : ٥ / ٣٢٢ في المناقب ، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما ( ١٠٧ ) الحديث ( ٣٨٥٨ ) . ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٥٥٢ ) رقم ( ٢٢٣٤ ) إسناده : حسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان .

( ٣ ) رواه البخارى : ٦ / ٦٩ في الجهاد ، باب من قاد دابة غيره في الحرب ( ٥٢ ) الحديث

( ٤٣١٧ و ٤٣١٦ و ٤٣١٥ و ٣٠٤٢ و ٢٩٣٠ و ٢٨٧٤ و ٢٨٦٤ ) .

ومسلم : ٣ / ١٤٠٠ في الجهاد والسير ، باب غزوة حنين ( ٢٨ ) الحديث ( ٧٨-٨٠ ) ( ١٧٧٦ ) . ورواه أيضا الترمذى : ٣ / ١١٧ في الجهاد ، باب ما جاء في الثبات عند القتال ( ١٥ ) الحديث ( ١٧٣٨ ) . والامام أحمد : ٤ / ٣٠٤٢ و ٢٨٩٥ و ٢٨١٥ و ٢٨٠٠ / ٤ . وهو طرف من الحديث وسببه كما في البخارى رقم الحديث ( ٢٩٣٠ ) عن البراء بن عازب " وسأله رجل أكنتم فررتم يا أبا عماره يوم حنين؟ قال : لا والله ، ما ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه خرج شبان أصحابه وخفافهم حسرا ليس بسلاح ، فأتوا قوما رماة جمع هوازن وبينى نصر ، ما يكاد يسقط لهم سهم ، فرشقوهم رشقا ما يكادون يخطئون ، فأقبلوا هنالك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو على بغلته البيضاء وابسن عمه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب يقود به ، فنزل واستنصر ثم قال : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب . ثم صف أصحابه " .

وأنظر البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف : ٢ / ١٦٤ .

إسناده : متفق عليه .

( ٤ ) المسند : ٤ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ . ورواه أيضا في فضائل الصحابة : ٢ / ٩٣ و ٩٧ و ٩٧ و ٩٧ ، ٨٠ ، رقم ( ١٤٦٢ و ١٤٦٦ و ١٤١٩ ) .

( ٥ ) الصحيح : ٨ / ٦٥٠ في التفسير ، باب قوله : " هم الذين يقولون لا تنفقوا على من

عند رسول الله حتى ينفذوا " ينفذوا : يتفرقوا ( سورة المنافقين ، الآية : ٧ ) رقم الباب

( ٦ ) الحديث ( ٤٩٠٦ ) .

( ٦ ) السنن : ٥ / ٣٧٢ في المناقب ، باب في فضل الأنصار وقريش ، الحديث رقم ( ٣٩٩٢ )

وقال : حسن صحيح . ورواه أيضا مسلم في صحيحه : ٤ / ٩٤٨ في فضائل الصحابة ===

( ١ )  
 "كتاب الهبة"  
 =====

( ١٠٥٨ ) حديث : " تهادوا تحابوا " وفي رواية " تهابوا " أما الرواية الأولى فأخرجها البخارى فى الأدب المفرد<sup>(٢)</sup> من حديث أبى هريرة ، قال حافظ العصر : واسناده حسن ، وقد اختلف فيه على ضمام بن اسماعيل<sup>(٣)</sup> ، فقيل : عنه عن أبى قبيل<sup>(٤)</sup> ، عن عبد الله بن عمرو ، أورده ابن طاهر<sup>(٥)</sup> ، وقيل عنه عن موسى بن وردان كما أخرجه البخارى فى الأدب .

=== باب فضائل الأنصار رضى الله عنهم ( ٤٣ ) الحديث ( ١٧٢ ) ( ٢٥٠٦ ) .

والطيالسى ( منحة المعبود ) ١٣٧/٢ رقم ( ٢٥٠٣ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) الهبة : مصدر وهب يهب ، وهى تملك فى الحياة بغير عوض . وهى العطية الخالية

عن تقدم الاستحقاق . راجع المنح الشافيات : ٤٥٧/٢ ، منح الشفا الشافيات :

٦٥/٢ ، أنوار المسالك ص ( ١٩٩ ) البعد فى شرح المقنع : ٣٦٠/٥ ، كشف القناع

٣٢٩/٤ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٤٣٣/٢ ، فقه السنة : ٥٣٤/٣ .

( ١٠٥٨ ) ٤٨/٣ .

( ٢ ) فضل الله الصمد فى توضيح الأدب المفرد : ٥٠/٢ رقم ( ٥٩٧ ) . والبيهقى فى

السنن الكبرى : ١٦٩/٦ فى الهبات ، باب التحريض على الهبة ، وابن عدى فى الكامل :

١٤٢٤/٤ فى ترجمة ضمام بن اسماعيل .

اسناده : قال الحافظ فى تلخيص الحبير : ٧٠/٣ رقم ( ١٣١٥ ) : اسناده حسن .

وقال العراقى : اسناده جيد . احياء علوم الدين : ج ٢ ص ٤٠ .

قال الذهبى : ضمام بن اسماعيل صالح الحديث لينة بعضهم بلا حجة . الميزان :

٣٢٩/٢ .

( ٣ ) ضمام : بكسر أوله مخففا : ابن اسماعيل بن مالك المرادى أبو اسماعيل المصرى ،

صدوق وربما أخطأ ، من الثامنة ، مات سنة ( ١٨٥ ) وله ( ٨٠ ) سنة . انظر : تاريخ

ابن معين : ٢٧٤/٢ ، علل أحمد : ٢٣١/١ ، التهذيب : ٤٥٨/٤ ، التقريب : ٣٧٤/١ .

( ٤ ) اسمه حى بن هانىء بن ناضر ، أبو قبيل ، بفتح القاف وكسر الموحدة بعدها تحتانية

ساكنة ، المعافى ، البصرى ، صدوق يهيم من الثالثة ، مات سنة ( ١٢٨ ) . / بخ قد س

أنظر الميزان : ٦٢٤/١ ، التهذيب : ٧٢/٣ ، التقريب : ٢٠٩/١ ، خلاصة تذهيب

الكامل ص ( ٩٧ ) .

( ٥ ) قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ١٢٠/٤ : قال ابن طاهر فى كلامه على

أحاديث الشهاب وذكر الحديث . قلت : هو فى مستند الشهاب : ٣٨١/١ رقم

الباب ( ٤٢٧ ) الحديث ( ٦٥٧ ) رواه من طريق ضمام بن اسماعيل ، عن أبى قبيل =====

(١) عن عطاء الخراساني رفعه : " تصافحوا يذهب الغل (٢) ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب الشحناء (٣) ، وللطبراني في الأوسط (٤) من حديث عائشة رفعته : " تهادوا تحابوا ، وهاجروا تورثوا أولادكم مجدا ، وأقبلوا الكرام عثراتهم " وأما الرواية الثانية (٥) .  
(١٠٥٩) قوله : " وقبل النبي هدية العبد " تقدم .  
(١٠٦٠) قوله : " وقال في حديث بريرة حولها صدقة ولنا هدية " متفق عليه (٦) .

=== المعافى ، عن عبد الله بن عمرو ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تهادوا تحابوا " فقال : هو بالتشديد من الحب ، وأما بالتخفيف فهو من المحابة . أهـ .

(١) ج ٢ ص ٩٠٨ في كتاب حسن الخلق ، باب ما جاء في المهاجرة .

اسناده : هو من مرسل عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، وهو صدوق يهيم كثيرون ويرسل ويدلس تقدمت ترجمته . قلت : وهو ضعيف مع ارساله لأجله .

(٢) الغل : وهو الحقد والشحناء . النهاية : ٣ / ٣٨١ ، الصحاح : ٥ / ١٧٨٤ .

(٣) الشحناء : العداوة . النهاية : ٢ / ٤٤٩ ، القاموس : ٤ / ٢٣ .

(٤) المعجم الورق ١٥٥ / ج ٢ ، من طريق محمد بن يحيى ، عن يحيى بن محمد ابن السكن ، عن ريحان بن سعيد ، عن عروعة بن يزيد ، عن المثنى أبو حاتم العطار ، عن عبيد الله بن العيزان ، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عنها بسـ .

ورواه أيضا القاضي في مسند الشهاب : ١ / ٣٨٠ رقم الباب (٤٢٥) الحديث (٦٥٥) اسناده : ضعيف . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٤ / ١٤٦ : المثنى أبو حاتم لم أجد من ترجمه ، وكذا عبيد الله بن العيزان . وقال الحافظ في التلخيص : ٣ / ٧٠ : وفي اسناده نظر .

(٥) بعد قوله : " وأما الرواية الثانية " بياض في الأصل لم ينسبه الى أصحاب الأصول ، قلت : ولم أفق عليه أيضا بهذا اللفظ .

(١٠٥٩) ٤٨ / ٣ . تقدم في رقم (٩٣٢) .

(١٠٦٠) ٤٨ / ٣ .

(٦) رواه البخاري : ٣ / ٣٥٥ في الزكاة ، باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله

عليه وسلم (٦١) الحديث (١٤٩٣) . ومسلم : ٢ / ٧٥٥ في الزكاة ، باب اباحـة

الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم (٥٢) الحديث (١٧١-١٧٣) (١٠٧٥) ، ورواه

أيضا النسائي : ٥ / ١٠٧١ في الزكاة ، باب اذا تحولت الصدقة . وابن ماجه :

١ / ٦٧١ في الطلاق ، باب خيار الأمة اذا اعتقت (٢٩) الحديث (٢٠٧٦) ،

والموطأ : ٢ / ٥٦٢ في الطلاق ، باب ما جاء في الخيار ، والدارمي : ٢ / ١٦٩ في

الطلاق ، باب في تخيير الأمة تكون تحت العبد فتعتق . والامام أحمد : ٦ / ٤٦ و =====

( ١٠٦١ ) حديث : " لو دعيت الى كراع<sup>(١)</sup> لأجبت ، ولو أهدى اليّ طعام لقبلت .  
وروى البخاري<sup>(٢)</sup> ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " لو دعيت الى كراع  
أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى اليّ ذراع أو كراع لقبلت . " وعن أنس ، قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : " لو أهدى اليّ كراع لقبلت ، ولو دعيت عليه لأجبت " رواه أحمد<sup>(٣)</sup> ،  
والترمذي<sup>(٤)</sup> ، وصححه .

( ١٠٦٢ ) قوله : " وقد روى عن جماعة من الصحابة مرفوعا وموقوفا لا تجوز الهبة  
والصدقة الا محوزة مقبوضة " . لم يجده المخرجون مرفوعا أصلا ، لا عن جماعة ، ولا عن  
فرد . وأما الموقوف فتقدم<sup>(٦)</sup> منها ما ذكره عن عمر وابن عباس وسعد . فما عن عمر في النحلي

=== ١٥١٢٣٠١٠١٧٢٠١٧٥٠١٧٨٠١٩١٧٠٢٠٧ . من حديث أم المؤمنين  
عائشة رضي الله عنها ولفظه : " وأوتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم بقر ، فقبل :  
هذا ما تصدق به على بريدة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية " هذا لفظ مسلم  
ولفظ الآخرين بنحوه .  
إسناده : متفق عليه .

( ١٠٦١ ) ٣ / ٤٨٠

( ١ ) كراع : بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عين مهملة : هو مستدق الساق من الرجل  
ومن حد الرسغ من اليد ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير ،  
وقيل : الكراع ما دون الكعب من الدواب ، وقال ابن فارس : كراع كل شيء طرفه ،  
وقال أبو عبيد : الأكارع قوائم الشاة ،  
أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٩ / ٢٣٥ ، وعمدة القارى : ١٣ / ١٢٨ ، وفتح  
البارى : ٩ / ٢٤٥ .

( ٢ ) الصحيح : ٥ / ١٩٩ في الهبة ، باب القليل من الهبة ( ٢ ) الحديث ( ٥١٧٨٠٢٥٦٨ )  
ورواه أيضا الامام أحمد : ٢ / ٤٢٤٠٩٤٧٩٤٨١٢٥٠ .  
إسناده : رواه البخاري .

( ٣ ) المسند : ٣ / ٢٠٩ .

( ٤ ) السنن : ٢ / ٣٩٧ في الأحكام ، باب ما جاء في قبول الهدية واجابة الدعوة ( ١٠ )  
الحديث ( ١٣٥٣ ) .  
إسناده : قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

( ١٠٦٢ ) ٣ / ٤٨٠

( ٥ ) نصب الراية : ٤ / ١٢١ ، الدراية : ٢ / ١٨٣ رقم ( ٨٥٤ ) .

( ٦ ) تقدم في رقم ( ١٠٥٣ ) .



( ١ )

وهي الهبة . وروى مالك في الموطأ ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : " ان أبابكر رضي الله عنه كان نحلها جداد عشرين وسقا بالعالية ، فلما حضرته الوفاة قال : ما من الناس أحد أحب إليّ غني بعمدي منك ، ولا أعز عليّ فقرا منك واني كنت نحلته جداد عشرين وسقا ، فلو كنت حزتيه كان لك ، وانما هو اليوم مال وارث ، وانما هما أخواك وأختاك ، فاقتسموه / على كتاب الله ، الخبر " وفي الباب عن أم كلثوم بنت أبي سلمة <sup>(٢)</sup> ، ١٧٢ ب /

( ١ ) ج ٢ ص ٧٥٢ في الأقضية ، باب ما لا يجوز من النحل .

والموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني ص ( ٢٨٦ ) رقم ( ٨٠٨ ) . وتام الأثر " قالت عائشة : فقلت يا أبت ، والله لو كان كذا وكذا كتركته ، انما هي أسماء فمن الأخرى ؟ فقال أبو بكر : ذ و بطن بنت خارجة . أراها جارية " .

ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠١ / ٩ رقم ( ١٦٥٠٧ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٧٠ / ٦ ، والبغوي في شرح السنة : ٣٠٢ / ٨ رقم ( ٢٢٠٤ ) ، وابن حزم في المحلى : ٧٦ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٣٠ ) . وذكره الحافظ السيوطي في مسند

أبي بكر الصديق رضي الله عنه ص ( ٦٨ ) رقم ( ٢٥٠ ) .

أسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاستناد .

( شرح الغريب ح ( جداد ) بكسر الجيم وضمها ، وفي بعض الروايات " جندان " بذالين معجمتين ، وفي رواية أخرى " جاد " بفتح الجيم والدال المهملة الثقيلة . قال الزرقاني : هو صفة للشمر من جد : اذا قطع ، يعني أن ذلك يجد منها . وقال الأصمعي : هذه أرض جاد مائة وسق ، أي يجد ذلك منها ، فهو صفة للنخل التي وهبها ثمرتها . يريد نخلا يجد منها عشرون وسقا .

( الوسق ) بالفتح : ستون صاعا ، وهو ثلاثمائة وعشرين رطلا عند أهل الحجاز ، وأربعمائة وثمانون رطلا عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمد ، والأصل في الوسق : الحمل . وكل شيء وسقته فقد حملته ، والوسق أيضا : ضم الشيء الى الشيء . النهاية : ١٨٥ / ٥ .

( بالعالية ) أي حول المدينة . أنظر معجم البلدان : ٧١ / ٤ .

( ولا أعز ) أي أشق وأصعب . ( حزتيه ) الحيازة والقبض شرط في تمام الهبة عند الأئمة الثلاثة ، وتصح عند أحمد بغيره .

( وأخواك ) يراد بهما عبد الرحمن ومحمد . ( وذ و بطن بنت خارجة ) يريد الكائنة في بطن حبيبة بنت خارجة ( وأراها ) بضم الهمزة : أي أظنها .

( جارية ) أي أنثى ، فكان كما ظن وقد ولدت حبيبة أنثى سميت أم كلثوم ، قيسل :

أنه رأى ذلك في رؤيا منامية . راجع شرح الموطأ للزرقاني : ٤٥ / ٤ ، ونيل الأوطار :

٣٩٣ / ٥ ، وشرح السنة : ٣٠٣ / ٨ .

( ٢ ) أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم =====

قالت : " لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها : انى قد أهديت السى النجاشى حلة ، وأواقي من مسك ، ولا أرى النجاشى الا قد مات ، ولا أرى هديتى الامردودة ، فان ردت عليّ فهى لك ، قالت : وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردت عليه هديته ، فأعطى كل امرأة من نساء أوتية<sup>(١)</sup> مسك ، وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلّة " رواه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والطبرانى<sup>(٣)</sup> ، ورجاله موثقون الا أم موسى بن عتبة ، فقال بعض الحفاظ : لا أعرفها . قلت : قال المجلى فى كتاب الثقات : أم موسى كوفية تابعة ثقة . ( ١٠٦٣ ) حديث : " اكل ولدك نحلته<sup>(٤)</sup> هكذا " . عن النعمان بن بشير :

=== أمها أم سلمة . أنظر الاستيعاب : ٢٧٣/١٣ ، أسد الغابة : ٦١٣/٥ ، الاصابة ٢٧٧/١٣

( ١ ) تعادل الآن ( ٣٤ غراما ) أنظر كتاب الايضاح والتبيان فى معرفة المكيال والميزان ص ( ٥٤ ) تعليق رقم ( ٤ ) من الهامش .

( ٢ ) المسند : ٤٠٤/٦ .

( ٣ ) المعجم الكبير : ٣٥٣ و ٣٥٢ / ٢٣ رقم ( ٨٢٦ ) وجه ٢٥ ص ٨١ رقم ( ٢٠٦ و ٢٠٥ ) ، ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٧٩ ) رقم ( ١١٤٤ ) . والحاكم فى المستدرک : ١٨٨/٢ فى النكاح ، باب حق الزوجة على الزوج . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٢٧٢٦/٦ فى البيوع ، باب المسك طاهر يحل بيعه وشراؤه . وابن سعد فى الطبقات الكبرى : ١٩٥/٨ .

استناده : قال الهيثمى : رواه أحمد والطبرانى وفيه مسلم بن خالد الزنجى وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة ، وأم موسى بن عتبة لم أعرفها ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، ويأتى حديث أم سلمة فى اخباره بالمفقيات . مجمع الزوائد : ١٤٨/٤ وجه ٨ ص ٢٨٩ .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، فتعقبه الذهبي بقوله منكر ، ومسلم الزنجى ضعيف . وقال الحافظ فى التقریب : ٢٤٥ / ٢ : مسلم بن خالد الزنجى صدوق كثير الأوهام . وضعفه الحافظ الذهبي وأكثر الحفاظ . أنظر الميزان : ١٠٣ و ١٠٢ / ٤ . والحديث ضعيف لأجله والله أعلم .

( ١٠٦٣ ) ٤٩/٣ .

( ٤ ) النحل : العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق . النهاية : ٢٩/٥ . النحل والهبة والعطية والصدقة والهبة معانيها متقاربة وكلها تملك فى الحياة بغير عوض ، واسم العطية شامل لجميعها .

انظر المجموع شرح المذهب : ١٤ / ٢٧٤ .

" أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : انى نحللت ابنى هذا غلاما كان لى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال : فأرجعه " متفق عليه <sup>(١)</sup> والمقصود حاصل به وان لم يكن بلفظ الكتاب والله أعلم . ( ٣ ) ( ١٠٦٤ ) حديث : " من أعر عمرى <sup>(٢)</sup> فهى للمعمر له ولورثته من بعده " . ولأبى داود ، والنسائى <sup>(٤)</sup> عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : " من أعر عمرى فهى لى ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه " ولمسلم عنه <sup>(٥)</sup> " فانه من أعر عمرى فانها <sup>(٦)</sup> للذى أعرها ،

( ١ ) رواه البخارى : ٢١١/٥ فى الهبة ، باب الهبة للولد ( ١٢ ) الحديث ( ٢٥٨٦ ) و ٢٦٥٠ و ٢٥٨٧ . ومسلم : ١٢٤١/٣ فى الهبات ، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد فى الهبة ( ٣ ) الحديث ( ٩-١٨ ) ( ١٦٢٣ ) . ورواه أيضا الترمذى : ٤١١/٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى النحل والتسوية بين الولد ( ٣٠ ) الحديث ( ١٣٧٩ ) وقال : حسن صحيح . والنسائى : ٢٥٨/٦ فى كتاب النحل ، باب ذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير فى النحل . وأبو داود رقم ( ٣٥٤٣ ) فى البيوع ، باب فسى الرجل يفضل بعض ولده فى النحل . وابن ماجه : ٧٩٥/٢ فى الهبات ، باب الرجل ينحل ولده ( ١٠ ) الحديث ( ٢٣٧٥ و ٢٣٧٦ ) . والموطأ : ٧٥١/٢ فى الأقضية ، باب مالا يجوز من النحل . والامام أحمد : ٢٦٨/٤ و ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ . إسناده : متفق عليه .

( ١٠٦٤ ) ٤٩/٣ .

( ٢ ) العمرى : أن يقول الرجل لصاحبه أعرتك هذه الدار ، ومعناه جعلتها لك مدة عرك فهذا اذا اتصل به القبض كان تملكاً لرقبة الدار ، وانما ملكها فى حياته وجاز له التصرف فيها ملكها بعده وارثه الذى يرث سائر أملاكه ، وهذا قول الشافعى ، وقول أصحاب رأى ، ويحكى عن مالك أنه قال : العمرى تملك المنفعة دون الرقبة ، فان جعلها عمرى له فهى له مدة عمره لا تورث ، فان جعلها لى ولعقبه بعده كانت منفعته ميراثاً لأهله . أنظر معالم السنن : ١٧٤/٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ٦٩-٧١ ، فتح البارى : ٢٣٨-٢٤٠ ، عمدة القارى : ١٧٨-١٨٠ ، شرح السنة : ٢٩٣/٨ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٥٥١ ) فى البيوع ، باب فى العمرى .

( ٤ ) السنن : ٢٧٥/٦ فى كتاب العمرى ، باب ذكر الاختلاف على الزهرى فى العمرى ،

( ٥ ) الصحيح : ١٢٤٦/٣ فى الهبات ، باب العمرى ( ٤ ) الحديث ( ٢٦ ) ( ١٦٢٥ ) .

( ٦ ) إسناده : رواه مسلم ، وأما فى النسخة المطبوعة " فهى " بدل " فانها " .

حيا وميتا، ولعقبه". تنبيهه : لفظ الكتاب في هذا الحديث هو لفظ الهداية<sup>(١)</sup>، قال الزيلعي<sup>(٢)</sup> بعد ما نقله، قلت : أخرجه الجماعة<sup>(٣)</sup>، إلا البخاري، عن جابر، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من أعمار رجلا عمرى له ولعقبه، فقد قطع قوله حقه فيها، وهي لمن أعمار ولعقبه" انتهى. ولا يخفى أن هذا الحكم خلاف ما رواه صاحب الهداية<sup>(٤)</sup> اشتراط أن يكون العمرى له ولعقبه في هذا الحديث بخلاف حديث الهداية والله أعلم.

(١٠٦٥) قوله : "لأن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى وأبطل شرط العمرى" قلت : لم يجوز فيه المخرجون<sup>(٥)</sup> حديثا، وإنما ذكروا جملة من الأحاديث في العمرى، والذي يشهد لهذا ما رواه أبو داود<sup>(٦)</sup> من طريق طارق المكي<sup>(٧)</sup>، عن جابر بن عبد الله،

(١) أنظر شرح فتح القدير : ٥١٤/٧.

(٢) نصب الراية : ١٢٣/٤.

(٣) رواه مسلم : ١٢٤٥/٣ في الهبات، باب العمرى (٤) الحديث (٢١) الحديث (١٦٢٥)، وأبو داود رقم (٣٥٥٣) في البيوع، باب من قال العمرى فيه ولعقبه، والنسائي : ٢٧٥/٦ في كتاب العمرى، باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه، والترمذي : ٤٠٣/٢ في الأحكام، باب ما جاء في العمرى (١٥) الحديث (١٣٦١) وقال : حسن صحيح. وابن ماجه : ٢/٢٩٦ في الهبات، باب العمرى (٣) الحديث (٢٣٨٠). والموطأ : ٢/٧٥٦ في الأقضية، باب القضاء فسى العمرى. ولفظ المذكور لمسلم، ونحوه عند الآخرين.

إسناده : رواه مسلم.

(٤) قال في الهداية (شرح فتح القدير : ٥١٤/٧) : "والعمرى جائزه للمعمر له حال حياته ولورثته من بعده" ومعناه أن يجعل داره له عمره وإذا مات ترد عليه فيصح التعليل ويبطل الشرط.

وأنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٧٠/١١ حيث ذكر أحوال العمرى مفصلا.

(١٠٦٥) ٥٠/٣.

(٥) نصب الراية : ١٢٧/٤، الدراية : ١٨٥/٢ رقم (٨٦٠).

(٦) السنن رقم (٣٥٥٧) في البيوع، باب من قال العمرى فيه ولعقبه. والبيهقي ١٧٤/٦.

إسناده : صحيح ورجال رجال الثقات.

وقال البيهقي : ليس بالقوى، قلت : ولعله قال ذلك لعنة حبيب بن أبي ثابت وهو ثقة وكان كثير الارسال والتدليس. كما في التقريب : ١٤٨/١.

(٧) طارق بن عمرو المكي الأموي مولا هم، أمير المدينة لعبد الملك، وثقه أبو زرعة فسى الحديث، والمشهور أنه كان من أمراء الجور، من الثالثة، مات في حدود الثمانين/م. أنظر الجرح : ٤٨٧/٤، التهذيب : ٥/٥، التقريب : ٣٧٦/١.

قال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى امرأة من الأنصار أعطاها ابنها حديقة من نخل فماتت ، فقال ابنها : انما أعطيتها حياتها ، وله اخوة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم هى لها حياتها وموتها ، قال : كنت تصدقت بها عليها ، قال : ذلك أبعد لك منها " قال ابن القطان (١) : اسناده كلهم ثقات ، وطارق المكي هو قاضى ، مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهو ثقة ، قاله أبو زرعة ، انتهى كلامه . ورواه أحمد (٢) من طريق آخر عن جابر " أن رجلا من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها ، فماتت ، فجاء اخوته ، فقالوا : نحن فيه شرع (٣) سواء ، فأبى فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقسمها / ١٢٣ / ١ بينهم ميراثا " قال فى التنقيح (٤) : رواته كلهم ثقات .

( ١٠٦٦ ) حديث : " نهى عن بيع وشرط " تقدم .

( ١ ) انظر نصب الراية : ١٢٨ / ٤ .

( ٢ ) المسند : ٢٩٩ / ٣ .

اسناده : قال الحافظ فى الدراية : ١٨٥ / ٢ رقم ( ٨٦٠ ) : رجاله ثقات .

( ٣ ) أى متساوون لا فضل لأحدنا فيه على الآخر ، وهو مصدر يفتح الراء وسكونها ، ويستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، والمذكر والمؤنث .

انظر النهاية : ٤٦١ / ٢ ، الصحاح : ١٢٣٦ / ٣ .

( ٤ ) ( الورقة ٢٢٦ / ب ) ، وعنه الزيلعى فى نصب الراية : ١٢٨ / ٤ .

( ١٠٦٦ ) ٥١ / ٣ تقدم فى رقم ( ٨٠١ ) .

## فصل

( ١٠٦٧ ) حديث: " الواهب أحق بهبته مالم يشب (١) ولا بن ماجة (٢) مسن حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " الرجل أحق بهبته مالم يشب منها " وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع ضعفه . وللطبراني (٣) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من وهب هبة فهو أحق بهبته مالم يشب منها فان رجع في هبته فهو كالذي بقي ثم يأكل قيئه " وفيه ابن أبي ليلى . وأخرجه الدارقطني (٤) وفيه ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي . وأخرجه الحاكم (٥) من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: " من وهب هبة فهو أحق بها مالم يشب منها " وقال: على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا . ورواه البيهقي في المعرفة (٥) وقال: غلط فيه عبيد الله بن موسى (٦) ، والصحيح رواية

( ١٠٦٧ ) ٣ / ٥١ .

( ١ ) أي مالم يعوض . كما في الهداية ( شرح فتح القدير: ٢ / ٥٠٠ ) .

( ٢ ) السنن: ٢ / ٧٩٨ في الهبات ، باب من وهب هبة رجاء ثوابها ( ٦ ) الحديث ( ٢٣٨٧ ) . ورواه أيضا الدارقطني: ٣ / ٤٣ في البيوع .

وابن أبي شيبة في مصنفه: ٦ / ٤٧٤ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها ، والبيهقي: ٦ / ١٨١ ، وابن حزم في المحلى: ١٠ / ٩٢ ، المسألة ( ١٦٣١ ) .

إسناده : قال الحافظ في الدراية: ٢ / ١٨٤ رقم ( ٨٥٧ ) : في إسناده ضعف .

( ٣ ) المعجم الكبير: ١١ / ١٤٧ رقم ( ١١٣١٧ ) .

إسناده : ضعيف فيه محمد بن أبي ليلى وهو صدوق سيء الحفظ جدا تقدمت ترجمته .

( ٤ ) السنن: ٣ / ٤٤ في البيوع .

إسناده : قال الحافظ في الدراية: ٢ / ١٨٤ رقم ( ٨٥٧ ) : أخرج حديث ابن عباس

الطبراني والدارقطني بإسنادين ضعيفين .

( ٥ ) المستدرک: ٢ / ٥٢ في البيوع ، ورواه أيضا الدارقطني: ٣ / ٤٣ في البيوع ،

والبيهقي: ٦ / ١٨١ في الهبات ، باب المكافأة . وذكره الزيلعي في نصب الراية :

٤ / ١٢٦ ، وقال: وعن الحاكم رواه البيهقي في المعرفة ، وذكر الكلام المذكور بحروفه .

إسناده : قال الحافظ في الدراية: ٢ / ١٨٤ رقم ( ٨٥٧ ) : إسناده صحيح إلا أن

البيهقي قال: غلط فيه عبيد الله بن موسى . الخ .

( ٦ ) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العسبي ، الكوفي ، أبو محمد ، ثقة ، كان يتشيع ،

من التاسعة ، مات سنة ( ٢١٣ ) ع . انظر التاريخ الصغير: ٢ / ٣٢٦ ، التهذيب

٥٠ / ٧ ، التقريب: ١ / ٥٣٩ .

عبد الله بن وهب [ عن حنظلة <sup>(١)</sup> ] عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر من قوله ، فرجع الحد يث الى عمر من قوله انتهى . قلت : ولا أعلم لهذا التصحيح وجهاً يقوى ان عبيد الله بن موسى أحد الحفاظ المشاهير ، ومن رفقاء مشيخة البخارى ، وثقه ابن معين وغيره ، وروى له الجماعة ، ولا يلزم من رواية من هو أوثق منه موقوفاً أن يكون هو غلط في المرفوع والله أعلم ، وما يمنع من أن يكون حنظلة بن أبي سفيان ومن بعده سمع الموقوف والمرفوع ، ويكسبون المرفوع أصل الموقوف ان عمر رضى الله عنه سمع من النبی صلى الله عليه وسلم النهى عن شراء ما تصدق به كما في الصحيح <sup>(٢)</sup> عنه " أنه حمل على فارس في سبيل الله ، ثم وجده يباع ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شرائه ، فقال : لا تعد في صدقتك ، فان العائد في صدقته كالكلب يقى ثم يعود في قيئه <sup>(٣)</sup> فيستحيل عليه أن يقول بالرجوع فسي الهبة بالرأى ، وشراء ما تصدق به أبعد والله الموفق لاصابة الحق . وقد اشتهر عمل الصحابة على ذلك ، روى ابن أبي شيبه <sup>(٤)</sup> ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن

( ١ ) سقط في الأصل والمثبت من المطبوع ، وحنظلة هو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن ابن صفوان بن أمية الجمحي ، المكي ، ثقة حجة من السادسة مات سنة ( ١٥١ ) ع / أنظر سير أعلام النبلاء : ٣٣٦ / ٦ ، تذكرة الحفاظ : ١٢٦ / ١ ، الميزان : ٦٢٠ / ١ ، التهذيب : ٦٠ / ٣ ، التقريب : ٢٠٦ / ١ .

( ٢ ) رواه البخارى : ٣٥٢ / ٣ في الزكاة ، باب هل يشتري صدقته ؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره ( ٥٩ ) الحديث ( ٤٩٠ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٩٢ و ٣٠٠ ) . ومسلم : ١٢٣٩ / ٣ في الهبات ، باب كراهة شراء الانسان ما تصدق به ممن تصدق عليه ( ١ ) الحديث ( ٤-١ ) ( ١٦٢٠ ) ، والنسائي : ١٠٩١٠٨ / ٥ في الزكاة ، باب شراء الصدقة والموطأ : ٢٨٢ / ١ في الزكاة ، باب اشتراء الصدقة والعود فيها . والامام أحمد : ١ / ٢٥٥ و ٣٧٢ و ٤٠ . اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) فالتشبيه من حيث أنه ظاهر القبح مروءة وخلقا لا شرعا والكلب غير متعبد بالحرام والحلال فيكون العائد في هبته عائداً في أمر قدر كالأقذر الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع في الهبة ولكنه يوصف بالقبح .

أنظر عمدة القارى : ١٣ / ١٧٥ ، فتح المبدى : ٢ / ٢٥٧ ، كتاب الأمثال للرامهرمزي ص ( ١٣١ ) كتاب الأمثال لأبي الشيخ الأصبهاني ص ( ١٢٨ ) .

( ٤ ) المصنف : ٦ / ٤٧٢ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها . وابن حزم في المحلى : ٨٩ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٣١ ) من طريق سعيد بن منصور به مثله . ورواه أيضاً عبد الرزاق : ٩ / ١٠٦ رقم ( ١٦٥٢٤ ) . من طريق يزيد ابن زياد عن زيد بن وهب قال : كتب عمر بن الخطاب - وذكر أشياء منها \* ومن

ابراهيم، عن الأسود، عن عمر، قال : " من وهب هبة لذي رحم فهي جائزة ، ومن وهب هبة لغير ذي رحم فهو أحق بها مالم يثب منها " . وأخرج<sup>(١)</sup> عن علي رضي الله عنه " الرجل أحق بهبته مالم يثب منها " . وأخرج<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر قال : " هو أحق بها مالم يرض منها " وأخرج<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عامر، قال : " كنت<sup>(٤)</sup> عند فضالة<sup>(٥)</sup> ، فأناؤه رجلان يختصمان في باز<sup>(٦)</sup> ، فقال أحدهما : وهبت له بازى رجاء أن يشينني وأخذ بازى ولم

== وهب هبة لذي رحم جازت هبته، ومن وهب لذي رحم ( كذا والصواب : لغير ذي رحم ) فلم يثبه من هبته ، فهو أحق بها " .

إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد ، وصححه ابن حزم .

( ١ ) ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٤ / ٦ .

وعبد الرزاق : ١٠٧ / ٩ رقم ( ١٦٥٢٦ ) ، وابن حزم في المحلى : ٨٩ / ١٠ ،  
والمسألة ( ١٦٣١ ) .

إسناده : ضعيف فيه جابر الجعفي وهو ضعيف تقدمت ترجمته .

( ٢ ) ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٤ / ٦ . وعنه ابن حزم في المحلى : ٩٠ / ١٠ ( ١٦٣١ )

من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .  
إسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الإسناد .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٣ / ٦ . ورواه أيضا الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٨٢ / ٤ في الهبة ، باب الرجوع في الهبة ، وابن حزم في المحلى : ٩٠ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٣١ ) .

إسناده : حسن ، فيه معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي قاضي الأندلس ، وهو صدوق له أوهام كما في التقريب : ٢٥٩ / ٢ ، وقال الذهبي في الكاشف : ١٥٧ / ٣ : صدوق امام . قلت : وقد روى له مسلم ، وبقية رجال الاسناد رجال الثقات وهو حسن بهذا الاسناد والله أعلم بالصواب .

( ٤ ) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي : بفتح الياء التحنانية وسكون المهملة وفتح المهملة بعدها موحدة ، الدمشقي ، المقرئ ، أبو عمران ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ( ١١٨ ) وله ( ٩٧ ) سنة على الصحيح . م ت .

أنظر الجرح والتعديل : ١٢٢ / ٥ ، التهذيب : ٢٧٤ / ٥ ، التقريب : ١ / ٤٢٥ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٢٠٢ ) .

( ٥ ) في المحلى " كنت جالسا " .

( ٦ ) في المحلى " فضالة بن عبيد " .

( ٧ ) هو طير ذو مخلب ، أي ظفر ، مما يصيد بمخلبه وهي كالباز والصقر ، والعقاب والشاهين ونحوها .



يثبتني ، فقال له الآخر : وهبني <sup>(١)</sup> بازه ما سألته ولا تعرضت له ، فقال : <sup>(٢)</sup> رد عليه بازه <sup>(٣)</sup> أو أثبه <sup>(٤)</sup> ، فانما يرجع في المواهب النساء وشرار الأقوام . وأخرج <sup>(٥)</sup> عن شريح : من أعطى في صلة أو قرابة أو معروف أو حق فعطيته جائزة ، والجانب المستغزر يثاب <sup>(٦)</sup> من هبته أو يرد عليه . وأخرج <sup>(٧)</sup> عن سعيد بن المسيب : من وهب هبة لغير ذي رحم فله أن يرجع ما لم يثبه . قلت : وسعيد بن المسيب روى عن ابن عباس : <sup>(٨)</sup> " العائد

( ١ ) في المحلى " وهب لى بازيه " .

( ٢ ) في المحلى " فقال فضالة " .

( ٣ ) في المحلى " بازيه " .

( ٤ ) في المحلى " أو أثبه منه " .

( ٥ ) ابن أبي شيبة : ٤٧٤ / ٦ ، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠٦ / ٩ رقم ( ١٦٥٢٣ )

والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٨٣ / ٤ في الهبة ، باب الرجوع في الهبة ،

وابن حزم في المحلى : ٩١ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٣١ ) .

اسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٦ ) المستغزر : الذي يطلب أكثر ما يعطى ، وهي المغازرة : أى اذا أهدى لك الغريب

شيئا يطلب أكثر منه فأعطه في مقابلة هديته .

أنظر الفائق : ٢٤٠ / ١ ، النهاية : ٣ / ٣٦٥ .

( ٧ ) ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤٧٥ / ٦ ، وعنه ابن حزم في المحلى : ٩١ / ١٠ ، المسألة

( ١٦٣١ ) . من طريق يحيى بن يمان عن معمر عن الزهري عنه به .

اسناده : ضعيف فيه يحيى بن يمان العجلي الكوفي وهو صدوق عابد يخطئ كثيرا

وقد تغير . أنظر الميزان : ٤١٦ / ٤ ، التهذيب : ٣٠٦ / ١١ ، التقريب : ٣٦١ / ٢ .

( ٨ ) كذا في هامش الأصل موقوف على ابن عباس ، ولم أجده بهذا السياق الا مرفوعا

كما أن المخرج لم ينسبه الى أرباب الأصول ، فقد رواه البخاري : ٢٣٤ / ٥ فسي

الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ( ٣٠ ) الحديث ( ٢٦٢١ ) .

ومسلم : ١٢٤١ / ٣ في الهبات ، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة ( ٢ ) ،

الحديث ( ٧ ) ( ١٦٢٢ ) ، وأبو داود رقم ( ٣٥٣٨ ) في البيوع ، باب الرجوع فسي

الهبة ، والنسائي : ٢٦٦ / ٦ في الهبة ، باب ذكر الاختلاف لخبر عبد الله بن عباس فيه

وابن ماجه : ٧٩٧ / ٢ في الهبات ، باب الرجوع في الهبة ( ٥ ) الحديث ( ٢٣٨٥ ) ،

وابن أبي شيبة : ٤٧٨ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب من كره الرجوع في الهبة .

اسناده : هذا حديث متفق على صحته أخرجه البخاري عن مسلم بن ابراهيم ،

وأخرجه مسلم عن محمد بن مثنى ، عن محمد بن جعفر ، كلاهما عن شعبة عن قتادة

عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " العائد

في هبته كالعائد في قيئه " . وهو لفظ الجميع من حديث ابن المسيب عنه به .

في هبته كالعائد في قيئه \* . وأخرج الطحاوي<sup>(١)</sup> عن أبي الدرداء نحو ذلك . وأخرج<sup>(١)</sup> عن عمر نحو ما تقدم وزاد في رواية \* أو يستهلكها مستهلك أو يموت أحدهما \* والله أعلم .  
( ١٠٦٨ ) حديث : \* العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه \* أخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ من حديث ابن عمر ، وفيه العمري . وللنسائي<sup>(٣)</sup> من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : \* لا يرجع في هبته إلا الوالد من ولده ، والعائد في هبته كالعائد<sup>(٤)</sup> في قيئه \* . وللشيخين<sup>(٥)</sup> من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : / \* العائد في هبته كالعائد في قيئه \* .  
ب / ١٢٣

( ١٠٦٩ ) الحديث : \* لا يحل للواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يهب لولده \* . ولأصحاب السنن<sup>(٦)</sup> من حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : \* لا يحل لرجل أن يعطي عطية ، أو يهب هبة ، فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطي ولده ، الحديث \* قال الترمذي حسن صحيح .

( ١ ) شرح معاني الآثار : ٨٢ / ٤ في الهبة والصدقة ، باب الرجوع في الهبة . ولفظه : \* المواهب ثلاثة ، رجل وهب من غير أن يستوهب ، فهي كسبيل الصدقة فليس له أن يرجع في صدقته . ورجل استوهب ، فوهب ، فله الثواب ، فإن قبل على موهبتة ثوابا ، فليس له إلا ذلك ، وله أن يرجع في هبته ما لم يثب . ورجل وهب ، واشتروط الثواب ، فهو دين على صاحبها ، في حياته ، وبعد وفاته \* .  
إسناده : حسن مثل حديث فضالة بن عبيد المتقدم قريبا .

( ١٠٦٨ ) ٥١ / ٢

( ٢ ) السنن : ٧٩٨ / ٢ في الهبات ، باب الرجوع في الهبة ( ٥ ) الحديث ( ٢٣٨٦ ) .  
إسناده : ضعيف لأجل عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف تقدم .

( ٣ ) السنن : ٢٦٥٢٦٤ / ٦ في الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي ولده .

إسناده : حسن رواه جيدون . وأنظر نصب الراية : ١٢٤ / ٤ ، والدرية : ١٨٤ / ٢ .

( ٤ ) في الأصل \* كالكلب يعود \* والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ٥ ) تقدم قريبا . أنظر التعليق رقم ( ٨ ) ص ( ١٥٦٢ ) .

( ١٠٦٩ ) ٥١ / ٣

( ٦ ) رواه أبوداود رقم ( ٣٥٣٩ ) في البيوع ، باب الرجوع في الهبة .

والترمذي : ٣٨٢ / ٢ في البيوع ، باب ماجاء في كراهية الرجوع من الهبة ( ١٦١ ) ،

الحديث ( ١٣١٦ ) . والنسائي : ٢٦٥ / ٦ في الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطي

ولده . وابن ماجه : ٧٩٥ / ٢ في الهبات ، باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ( ٢ )

الحديث ( ٢٣٧٧ ) . والامام أحمد : ٧٨٩٢٧ / ٢ ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ،

ص ( ٢٨٠ ) رقم ( ١١٤٨ ) . وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٣١ ) رقم ( ٩٩٤ ) .  
=====

( ١٠٧٠ ) قوله لما روينا من الحديث هو حديث " الواهب أحق بهبته مالم يشب " .  
 ( ١٠٧١ ) حديث " اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها " أخرجه الحاكم مرفوعاً به من طريق عبد الله بن جعفر<sup>(٢)</sup> ، عن ابن المبارك ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة رفعه به ، قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، قال الدارقطني : تفرد به عبد الله بن جعفر ، انتهى . قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> : عبد الله بن جعفر ضعيف . قال صاحب التنقيح<sup>(٤)</sup> : هذا خطأ بل هو ثقة من رجال الصحيحين والضعيف والد ابن المديني متقدم على هذا ، وهذا هو الرقي ثقة ، ورواة هذا الحديث كلهم ثقات ، ولكنه منكر ، وهو من أنكر ما روى الحسن عن سمرة ، انتهى . قلت : مثل هذا الكلام لا يقصدح في نظر المستدل والله أعلم .

== والحاكم في المستدرك : ٤٦/٢ في البيوع ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٧٩/٤ في الهبة والصدقة ، باب الرجوع في الهبة . وتام الحديث : " ومثل السدى يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل فاذا شبع قائم عاد في قيئه " .  
استناده : صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي .

( ١٠٧٠ ) ٥١/٣ تقدم في رقم ( ١٠٦٢ ) .

( ١٠٧١ ) ٥٢/٣

( ١ ) المستدرك : ٥٢/٢ في البيوع ، باب اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها . ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ٢٤/٣ في البيوع .

والبيهقي في السنن الكبرى : ١٨١/٦ في الهبات ، باب المكافأة في الهبة .  
استناده : صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وقال البيهقي : ليس بالقوي .

وقال الحافظ في تلخيص الحبير : ٧٣/٣ رقم ( ١٣٣٠ ) : وسنده ضعيف .

( ٢ ) عبد الله بن جعفر الرقي وهو ابن جعفر بن غيلان ، قال يحيى بن معين : عبد الله

ابن جعفر الرقي ثقة ، ووثقه أبو حاتم ، وقال الحافظ في التقریب : ٤٠٦ / ١ :

ثقة لكنه تغير بآخره ، فلم يفحش اختلاطه ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢٢٠ ) ع .

أنظر ترجمته في الجرح : ٢٣/٥ ، الميزان : ٤٠٣/٢ ، التهذيب : ١٧٣ / ٥ ،

الكواكب النيرات ص ( ٢٩٩-٣٠٤ ) .

( ٣ ) في التحقيق ( الورقة ٢٢٧ / أ في الهبة ) .

وأنظر أيضا : نصب الراية : ١٢٧ / ٤ .

( ٤ ) ( الورقة ٢٢٧ / أ في الهبة ) .

## " فصل "

( ١٠٧٢ ) قوله : " لما تقدم من الحديث " هو حديث " من أعر عمرى فهى له " وقد قد مناه من حديث جابر . وأخرجه الطبراني فى الأوسط <sup>(١)</sup> بسند رجاله رجال الصحيح . عن عبد الله بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " أيما رجل أعر عمرى فهى له ولعقبه من بعده يرثها من يرثه من عقبه ، أو أرقب <sup>(٢)</sup> رقبى فهى بمنزلة العمرى " . وعن جابر : " أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يقول العمرى لمن وهبت له " متفق عليه <sup>(٣)</sup> . ولمسلم عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمسكوا عليكم أموالكم <sup>(٤)</sup> لا تعمروها <sup>(٥)</sup> فانه من أعر عمرى فاتها <sup>(٦)</sup> للذى أعرها حيا وميتا ، ولعقبه " وقد تقدم . وأخرج ابن حبان فى صحيحه <sup>(٧)</sup> عن زيد بن ثابت " العمرى سبيلها سبيل الميراث " وأخرج أبو داود <sup>(٨)</sup>

( ١٠٧٢ ) ٥٣ / ٣ تقدم فى رقم ( ١٠٦٤ ) .

( ١ ) المعجم ( جـ / ١ ص ٢٩٥ / رقم ( ٤٧٧ ) .

أسناده : قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ١٥٧ / ٤ : رواه الطبراني فى الأوسط ورجال الصحيح .

( ٢ ) الرقبى والعمرى كلاهما على وزن فعلى ، وأصل الرقبى من المراقبة ، فهو أن يقول الرجل للرجل أرقبتك دارى أن مت قبلك فهى لك ، وإن مت قبلى فهى لي وهو مشتق من الرقوب فكان كل واحد منهما يتربح موت صاحبه .

أنظر شرح السنة : ٢٩٤ / ٨ ، النهاية : ٢٤٩ / ٢ ، فتح البارى : ٢٣٨ / ٥ ، عمدة القارى : ١٣ / ١٢٩ .

( ٣ ) رواه البخارى : ٢٣٨ / ٥ فى الهبة ، باب ما قيل فى العمرى والرقبى ( ٣٢ ) الحديث

( ٢٦٢٥ ) . ومسلم : ١٢٤٦ / ٣ فى الهبات ، باب العمرى ( ٤ ) الحديث ( ٢٥ ) و

( ٢٦ ) ( ١٦٢٥ ) .

أسناده : متفق عليه .

( ٤ ) المراد به اعلامهم أن العمرى هبة صحيحة ماضية يملكها الموهوب له ملكا تاما . لا يعود الى الواهب أبدا . فاذا علموا ذلك ، فمن شاء أعر ودخل على بصيرة . ومن شاء ترك . لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية ويرجع فيها .

صحيح مسلم بشرح النووي : ٧٢ / ١١ .

( ٥ ) كذا فى الأصل ، ونصب الراية : ١٢٧ / ٤ ، أما فى النسخة المطبوعة " ولا تفسدوها " بدل " لا تعمروها " .

( ٦ ) فى المطبوع " فهى " .

( ٧ ) موارد الظمان ص ( ٢٨٠ ) رقم ( ١١٤٩ و ١١٥٠ ) .

( ٨ ) السنن رقم ( ٣٥٥٩ ) فى البيوع ، باب فى الرقبى .

والنسائي عن جابر رفعه " لا تعمروا ولا ترقبوا ، فمن أعر شيئا أو أرقبه فسبيله سبيل الميراث " . صححه أبو الفتح القشيري <sup>(٢)</sup> على شرطهما .

( ١٠٧٣ ) قوله : " وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى وأبطل شرط المعمر " قدمنا ما يشهد له . وفيه أيضا ما أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> ، عن شريح " أتاه قوم يختصمون في عمرى جعلت لرجل حياته ، فقال : هي له / حياته وموته ، فأقبل عليه الذي <sup>١/١٧٤</sup> قضى عليه يتاشده ، فقال شريح : لقد لامني هذا على أمر قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

( ١٠٧٤ ) حديث شريح : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى ورد الرقبى " قال المخرجون : لم نجده . قلت : قد أخرجه محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٥)</sup> بهذا اللفظ والله أعلم .

( ١ ) السنن : ٢٦٩/٦ - ٢٧٢ في كتاب الرقبى ، باب ذكر الاختلاف على ابن أبي نجيح في خبر زيد بن ثابت فيه ، وباب ذكر الاختلاف على أبي الزبير . وكتاب العمرى في فاتحته . ورواه أيضا ابن ماجه : ٧٩٦/٢ في الهبات ، باب العمرى ( ٣ ) الحديث ( ٢٣٨١ ) . والامام أحمد : ١٨٩١٨٢/٥ ، والبيهقي : ١٧٥/٦ في الهبات ، باب الرقبى . وعبد الرزاق في مصنفه : ١٨٦/٩ رقم ( ١٦٨٧٢ - ١٦٨٧٥ ) . وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٣٧/٧ في البيوع والأقضية ، باب العمرى وما قالوا فيها ٤ .

اسناد : حسن رواه جيدون ، وقال الساعاتي في الفتح الرباني : ١٧٦/١٥ : وسنده جيد . وسكت عنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٢٩/٤ ، والشوكاني في نيسل الأوطار : ١٦/٦ .

( ٢ ) هو ابن دقيق العيد الامام الفقيه الحافظ المحدث العلامة المجتهد شيخ الاسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري صاحب التصانيف وكان من أنبياء زمانه وامام أهل زمانه ، حافظا متقنا ، قل أن ترى العيون مثله . ولد سنة ( ٦٢٥ هـ ) ومات ( ٧٠٢ ) . أنظر تذكرة الحفاظ : ١٤٨١/٤ ، وطبقات الحفاظ ص ٥١٦ .

( ١٠٧٣ ) ٥٣/٣ . تقدم في رقم ( ١٠٦٥ ) .

( ٣ ) المصنف : ١٤١/٧ في البيوع والأقضية ، باب العمرى وما قالوا فيها ٤ . ورواه أيضا عبد الرزاق : ١٨٧/٩ رقم ( ١٦٨٨٠ ) و ( ١٦٨٨١ ) والبيهقي ١٧٥/٦ . والسياق في النسخة المطبوعة نحوه وفيه قصة .

اسناد : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد .

( ١٠٧٤ ) ٥٣/٣

( ٤ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب . نصب الراية : ١٢٨/٤ ، وقال الحافظ : لم نجده . الدراية : ١٨٥/٢ .

( ٥ ) لم أجده في الأجزاء الموجودة منه ، والمخرج لم يذكره بسنده ولعله رواه بلاغيا ، ولذا تعذر علي كشف النقاب عنه .

( ١٠٧٥ ) حديث : " جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى والرقبى " أخرجه محمد بن الحسن فى الأصل بلفظ " الرقبى جائزة والعمرى جائزة " وقد تقدم من حديثه أيضا " لا تعمروا ولا ترقبوا " عند أبي داود (١) ، والنسائى (٢) . وأخرج النسائى (٣) ، وابن ماجه (٤) عن ابن عمر رفعه " لا عمرى ولا رقبى ، فمن أعر شيئا أو أرقبه ، فهو له حياته وماتة " وفيه اختلاف بينه الدارقطنى فى علله (٥) . وأخرج النسائى (٦) مثله من حديث ابن عباس وفيه اختلاف ذكره .

( ١٠٧٥ ) ٥٤ / ٣

( ١ ) السنن رقم ( ٣٥٥٦ ) فى البيوع ، باب من قال العمرى فيه ولعقه .  
 ( ٢ ) السنن : ٢٧٣ / ٦ فى العمرى ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر فى العمرى . وتام الحديث " فمن أعر شيئا أو أرقبه فسبيله سبيل الميراث " .  
اسناده : قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ١٢٩ / ٤ : فى سنده ومتنــــه اختلاف . وقال الحافظ فى التلخيص : ٢١ / ٣ رقم ( ١٣٢١ ) : وصححه أبو الفتح القشيرى على شرطهما .

( ٣ ) السنن : ٢٧٣ / ٦ فى العمرى ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر فى العمرى .

( ٤ ) السنن : ٧٩٢ / ٢ فى الهبات ، باب الرقبى ( ٤ ) الحديث ( ٢٣٨٢ ) .  
اسناده : قال الحافظ فى فتح البارى : ٢٤٠ / ٥ فى الهبات ، باب رقم ( ٣٢ ) : رجاله ثقات ، لكن اختلف فى سماع حبيب بن أبى ثابت له من ابن عمر : فصرح به النسائى من طريقى ، ومعناه فى طريقى أخرى ، اهـ . قلت : وهو صحيح بهذا الاسناد .  
 ( ٥ ) قال : هذا حديث يرويه عطاء بن أبى رباح عن حبيب عن ابن عمر مرفوعا كذلك ، ورواه يزيد بن أبى زياد عن حبيب عن ابن عمر مرفوعا فى الرقبى دون العمرى . ورواه مسعر عن حبيب به فى العمرى دون الرقبى ، ورواه أيوب بالسختيانى ، وعسرو ابن دينار ، وكامل أبو العلاء عن حبيب به موقوفا ، وهو أشبه بالصواب ، اهـ .  
 انظر نصب الراية : ١٢٨ / ٤ .

( ٦ ) السنن : ٢٧٠ / ٦ فى الرقبى ، باب ذكر الاختلاف على أبى الزبير .  
اسناده : قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ١٢٩ / ٤ : وفيه اختلاف ذكره النسائى فى سننه ، اهـ .

قلت : وقد روى النسائى فى سننه : ٢٧٠ / ٦ عن ابن عباس موقوفا بلفظ " العمرى والرقبى سواء " وقال الحافظ فى الفتح : ٢٤٠ / ٥ : اسناده صحيح .

## \* كتاب العاربية \*

( ١٠٧٦ ) حديث : " لا يزال الله في عون المسلم مادام المسلم في عون أخيه " .

- ( ١ ) العاربية : بتخفيف الياء وتشديد ها وأصلها من عار ، اذا ذهب وجاء ، ومنه قيل للفلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئه ، وحقيقتها شرعا : اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ، والأصل فيها قبل الاجتماع : قال تعالى : \* وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان \* ( سورة المائدة ، الآية : ٢ ) ، وفسر جمهور المفسرين قوله تعالى : \* ويمنعون الماعون \* ( سورة الماعون ، الآية ٧ ) بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالذلو والفأس والابرة ، وقال البخاري : هو المعروف كله وهي مندوب اليها . وعن ابن عباس " ويمنعون الماعون " قال : العاربية . أخرجه الطبراني في معجمه الكبير : ٢٢ / ١٢ رقم ( ١٢٣٥٤ ) قال الهيثمي في الجمع : ١٤٣ / ٧ : رجاله رجال الصحيح .
- أنظر الافصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ٢١ ، كفاية الأخيار : ١ / ٥٥٠ ، أنوار المسالك ص ( ١٨٢ ) ، المبدع في شرح المقنع : ٥ / ١٣٧ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٢ / ٢٩٣ كشف القناع : ٤ / ٦٦ ، فقه السنة : ٣ / ٢٣٩ .
- ( ١٠٧٦ ) ٥٥ / ٣ ثم يوجد بياض في الأصل ولم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول . قلت : لم أقف عليه بهذا السياق ، وقد رواه مسلم : ٤ / ٢٠٧٤ في الذكر والدعاء باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ، وعلى الذكر ( ١١ ) الحديث ( ٣٨ ) ( ٢٦٩٩ ) . وأبو داود رقم ( ٤٩٤٦ ) في الأدب ، باب في المعونة للمسلم .
- والترمذي : ٢ / ٤٣٩ في الحدود ، باب ما جاء في الستر على المسلم ( ٣ ) الحديث ( ١٤٤٩ ) وجد ٤ ص ٢٦٥ في القراءات ، باب ( ٣ ) الحديث ( ٤٠١٥ ) .
- وابن ماجه : ١ / ٨٢ في المقدمة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ( ١٧ ) الحديث ( ٢٢٥ ) . والامام أحمد في مسنده : ٢ / ٢٥٢ و ٢٩٦ و ٥٠٠ و ٥١٤ .
- والبيهقي في الأربعين الصغيرى ص ( ٢٤٠ ) . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولغظه " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " هذا جزء من الحديث وأوله " من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر ، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة . الخ " .
- استاناده : رواه مسلم .
- قلت : وهو يؤدى المطلوب والله أعلم .

(١٠٧٧) حديث : " العارية مردودة " أخرجه ابن أبي عمر<sup>(١)</sup> في مسنده ثنا هشام<sup>(٢)</sup>، عن ابن جريج، أخبرني أبو العباس<sup>(٤)</sup> عن رجل من الأنصار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول : " العارية مردودة والمنيحة مردودة " وتقدم<sup>(٥)</sup> بلفظ " مؤداة " ففى كتاب الكفالة .

(١٠٧٨) حديث : " استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم دروعا من صفوان " عن صفوان بن أمية<sup>(٦)</sup> : " أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه يوم حنين<sup>(٧)</sup> دروعا ، فقال :

(١٠٧٧) ٥٥٥/٣

(١) اسمه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى ، نزيل مكة ، ويقال ابن أبا عمر كنيته يحيى ، صدوق ، صنف المسند ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة (٢٤٣) م / ت م ق .

انظر تذكرة الحفاظ : ٥٠١ / ٢ ، التقريب : ٢١٨ / ٢ ، طبقات الحفاظ : ص (٢٢٢) كشف الظنون : ١٦٧٨ / ٢ .

(٢) وعنه الحافظ فى المطالب العالية : ج ١ ص ٤١٦ رقم (١٣٨٧) .

اسناده : ابن أبي عمر العدنى صدوق كانت فيه غفلة ، وهشام بن سليمان بن عكرمة وهو مقبول ، وقال العقيلي : فى حديثه عن غير ابن جريج وهم كما فى التهذيب : ٤٢ / ١١ وبقية رجاله ثقات ، وهو بهذا الاسناد ضعيف وصحيح بالشواهد ويشهد له حديث أبي أمامة ولفظه " العارية مؤداة " وقد تقدم فى الحديث رقم (١٠٠٠) وقد أخرج عبد الرزاق فى مصنفه : ١٨١ / ٨ رقم (١٤٧٩٧) من حديث معاذ موقوفا عليه بسنده قال : أخبرنا معمر عن ابن طاووس (عبد الله) عن أبيه قال فى قضية معاذ : " كل عارية مردودة ، الزعيم غارم " ورجالته رجال الثقات لكن الطاووس بن كيسان أرسل عن معاذ كما فى التهذيب : ٩ / ٥ .

(٣) هو هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد المخزومي ، المكي ، مقبول ، من الثامنة .

/ ختم ق . أنظر الجرح : ٩٢ / ٩ ، التهذيب : ٤١ / ١١ ، التقريب : ٣١٩ / ٢ .

(٤) اسمه السائب بن فروخ أبو العباس المكي الشاعر الأعشى ، ثقة من الثالثة . ع .

الجرح : ٢٤٣ / ٤ ، تاريخ ابن معين : ١٨٩ / ٢ ، التهذيب : ٤٤٩ / ٣ ، التقريب : ٢٨٢ / ١ .

(٥) تقدم فى الحديث رقم (١٠٠٠) .

(١٠٧٨) ٥٥٥/٣

(٦) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة القرشى الجمحي المكي ، صحابي مسن

المؤلفة ، مات أيام قتل عثمان ، وقيل سنة (٤٢) فى أوائل خلافة معاوية . / ختم م .

أنظر الاستيعاب : ١٢٨ / ٥ ، أسد الغابة : ٢٢ / ٣ ، سير أعلام النبلاء : ٥٦٢ / ٢ ،

الاصابة : ١٤٥ / ٥ ، التقريب : ٣٦٧ / ١ .

(٧) حنين : هو واد قبل الطائف ، وقيل : واد بجانب ندى المجاز . وقال الواقدي بيئته =====



أغصبا يا محمد ؟ فقال : لا بل عارية مضمونة ، الحديث " . رواه أحمد <sup>(١)</sup> ، وأبو داود <sup>(٢)</sup> ، وفي رواية لأبي داود " بل عارية مؤداة " وهذا اللفظ في حديث يعلى بن أمية أيضا ، أخرجه أبو داود <sup>(٣)</sup> ، والنسائي <sup>(٤)</sup> وابن حبان في صحيحه <sup>(٥)</sup> .

( ١٠٧٩ ) حديث : " ليس على المستعير غير المغل ضمان " تقدم في الوديععة .

( ١٠٨٠ ) حديث : " بل عارية مؤداة مضمونة " لم أقف عليه هكذا ، وإنما في رواية

أبي داود وغيره كل كلمة <sup>(٦)</sup> في رواية ، ويؤيد التفرقة ما رواه عبد الرزاق في مصنفه <sup>(٧)</sup> ، أنا معمر

=== وبين مكة ثلاث ليال ، وقيل : بينه وبين مكة بضعة عشر ميلا . أنظر المغازي

للواقدي : ٩٢٢-٨٨٥/٣ ، وسيرة ابن هشام : ٤٣٧/٢-٤٥٢ .

( ١ ) المسند : ٤٠١/٣ و ٤٦٥/٦ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٥٦٢ ) في البيوع ، باب في تضمين العارية .

ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ٥٩/٨ رقم ( ٧٣٣٩ ) . والحاكم في

المستدرک : ٤٧/٢ ، وعنه البيهقي : ٧٩/٦ .

وابن أبي شيبة في مصنفه : ١٤٣/٦ في البيوع والأقضية ، باب في العارية من

كان لا يضمنها ومن كان يفعل ، والدارقطني في سننه : ٣٩/٣ في البيوع .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٥٦٦ ) في البيوع ، باب في تضمين العارية .

( ٤ ) في الكبرى له كما في تحفة الأشراف : ١١٦/٩ .

( ٥ ) موارد الظمان ص ( ٢٨٥ ) رقم ( ١١٧٣ ) . والدارقطني : ٣٩/٣ .

إسناده : حديث صفوان بن أمية سكت عنه المنذرى في مختصر سنن أبي داود :

١٩٨/٥ ، وأورد له الحاكم شاهدا من حديث ابن عباس ولفظه " بل عارية

مؤداة " وفي رواية لأبي داود " أن الأذراع كانت مابين الثلاثين الى الأربعين " .

ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلا ، وبين أن الأذراع كانت ثمانين ،

ورواه الحاكم في المستدرک : ٤٨/٣ من حديث جابر وذكر أنها مائة درع .

وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث .

قال ابن حزم : أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية - يعني الذي رواه أبو داود -

قلت : الحديث بمجموع طرقه صحيح ان شاء الله والله أعلم . وراجع ان شئت

نصب الراية : ١١٦/٤ ، تلخيص الحبير : ٥٢/٣ رقم ( ١٢٦٦ ) ، المحلى : ١٠/١٦٦

المسألة ( ١٦٥٢ ) ، نيل الأوطار : ٣٠٤/٥ ، سبل السلام : ٦٩/٣ .

( ١٠٧٩ ) ٥٦/٣ تقدم في الحديث رقم ( ١٠٢٦ ) .

( ١٠٨٠ ) ٥٦/٣ .

( ٦ ) كذا في الأصل ، ولعل المخرج يقصد به أن كل كلمة جاءت في رواية مستقلة مثل

" بل عارية مضمونة " في رواية ، وفي رواية أخرى " عارية مؤداة " .

( ٧ ) ج ٨ ص ١٨٠ رقم ( ١٤٧٨٩ ) .

إسناده : ضعيف لجهالة فيه وهو عن بعض بني صفوان .

عن بعض بنى صفوان ، عن صفوان " أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه عاريتين ،  
أحدهما بضمان ، والأخرى بغير ضمان " .

( ١٠٨١ ) حديث : " العارية مردودة " . تقدم . تنمة : أخرج عبد الرزاق ( ١ ) ،

عن عمر رضي الله عنه ، قال : " العارية بمنزلة الوديعة ، ولا ضمان فيها إلا أن يتعدى " <sup>(٢)</sup>  
وأخرج عن علي رضي الله عنه : " ليس على صاحب العارية ضمان " .

---

( ١٠٨١ ) ٥٧/٣ . تقدم في رقم ( ١٠٧٧ ) .

( ١ ) المصنف : ١٧٩/٨ رقم ( ١٤٧٨٥ ) ، وابن حزم في المحلى : ١٠ / ١٧٠ ، المسألة

( ١٦٥٢ ) من طريق قيس بن الربيع عن الحجاج عن هلال عن عبد الله بن عكيم الجهنني عنه به .

إسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس تقدم .

( ٢ ) مصنف عبد الرزاق : ١٧٩/٨ رقم ( ١٤٧٨٦ ) .

من طريق حميد عن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عنه به .

إسناده : ضعيف لأجل حجاج ، والحكم بن عتيبة لم يسمع من علي رضي الله عنه ،  
وهو منقطع أيضا .

### • كتاب الغضب (١) •

( ١٠٨٢ ) حديث : " كل المسلم على / المسلم حرام دمه وعرضه وماله " . (٢) ١٧٤ ب /  
وعن واثلة بن الأسقع ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " المسلم  
على المسلم حرام دمه وعرضه وماله ، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ، التقوى ههنا ،  
وأوماً (٣) بيده إلى القلب " رواه أحمد (٤) ، ورجاله ثقات . وعن عبد الله ، ع ———  
النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : " حرمة مال المسلم كحرمة دمه " رواه أبو يعلى (٥) ورجاله

( ١ ) الغضب : لفظة أخذ الشيء ظلماً ، وقيل : أخذه ظلماً جهاراً ، وشرعاً : الاستيلاء  
على حق الغير عدواناً أى بغير حق . أنظر المنح الشافيات : ٤٣١ / ٢ ، منح  
الشا الشافيات : ٣٩ / ٢ ، الافصاح : ٢٨ / ٢ ، زاد المحتاج : ٣٠٣ / ٢ ، حاشية  
الروض المربع : ٣٧٥ / ٥ .

( ١٠٨٢ ) ٥٩ / ٣

( ٢ ) العرض : بكسر العين وسكون الراء ، وهو موضع المدح والذم من الانسان ، سواء  
كان فى نفسه أو فى سلفه ، أو من يلزمه أمره . وقيل : هو جانبه الذى يصونه مسن  
نفسه وحسبه ، ويحامي عنه أن ينتقص ويثلب .

أنظر غريب الحديث ( للهروى ) ١٥٤ / ١ ، النهاية : ٢٠٩ / ٣ .

( ٣ ) أى أشار .

( ٤ ) المسند : ٩١ / ٣ وتام الحديث " قال : وحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه

المسلم " . ورواه أيضا الطبرانى فى المعجم الكبير : ٧٤ / ٢٢ رقم ( ١٨٣ ) .

استناده : قال فى المجمع : ٨٣ / ٨١٧٢ / ٤ : استناده جيد ، وقال فى ج ٨ ص ١٨٥ :  
ورجاله ثقات .

قلت : له شاهد من حديث أبى هريرة بلفظ الكتاب تماماً " كل المسلم على المسلم  
حرام دمه وعرضه وماله " رواه مسلم : ٩٨٦ / ٤ فى البر والصلة ، باب تحريم ظلم  
المسلم ( ١٠ ) الحديث ( ٣٢ ) ( ٢٥٦٤ ) ، وأبو داود رقم ( ٤٨٨٢ ) فى الأدب ،  
باب فى الغيبة ، وابن ماجه : ١٢٩٨ / ٢ فى الفتنة ، باب حرمة دم المؤمن وماله  
( ٢ ) الحديث ( ٣٩٣٣ ) ، والامام أحمد : ٣٦٠ / ٢ . مختصراً ومطولاً .

استناده : رواه مسلم .

( ٥ ) المسند : واورده السهيمى فى مجمع الزوائد ج ٤ / ص ١٧٢ .

ورواه أيضا القضاعى فى مسند الشهاب : ١٣٧ / ١ رقم ( ١٧٧ ) و ( ١٧٨ ) وأبو نعيم  
فى الحلية : ٣٤٤ / ٧ ، والدارقطنى فى سننه : ٢٦ / ٣ فى البيوع . والبزار ( كشف

الأستار ) ٢ / ١٣٤ رقم ( ١٣٧٢ ) .

موثقون . وفي المتفق <sup>(١)</sup> عليه من حديث أبي بكرة " ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا في بلدكم هذا ، الحديث " .

( ١٠٨٣ ) حديث : " لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه " أخرجه أبو يعلى <sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ من طريق أبي حرة الرقاشي ، عن عمه <sup>(٣)</sup> رفعه . وأبو حرة ، وثقة أبو داود ، وضعفه ابن معين .

فائدة : اسم أبي حرة حنيفة . وعن أبي حميد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

== اسناده : قال في المجمع : ١٧٢/٤ : رواه البزار وأبو يعلى ، وفيه محمد بن دينار وثقه ابن حبان وجماعة ، وضعفه جماعة ، وبقيّة رجال أبي يعلى ثقات ولكنّسه رواه في حديث " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " ورجال البزار فيهم عمرو بن عثمان الكلابي وثقه ابن حبان وقال الأزدي متروك ، اهـ .  
ونذكره الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ١٤٧/١ ونسبه لأبي نعيم في الحلية ، ونوهله بإشارة الضعيف .

( ١ ) رواه البخاري : ١٥٨/١ في العلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم " رب مبلغ أوعى من سامع " ( ٩ ) الحديث ( ٥٥٦٧ ) ١٠٥٥٦٧ ١٧٤١٧٥ ١٩٧٥ ٦٥٣ ٤٠ ٦٦٢ ٥٤ ٥٥٥٠  
و٧٨٠ ٧٧٠ ٧٤٤ ( ٧٤٤ ) ، ومسلم : ١٣٠٥/٣ في القسامة ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ( ٩ ) الحديث ( ٢٩-٣١ ) ( ١٦٧٩ ) ، والامام أحمد : ٣٩/٥ ، وهذا جزء من خطبته عليه السلام الطويلة .  
اسناده : متفق عليه .

( ١٠٨٣ ) ٥٩/٣

( ٢ ) المسند وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ / ص ١٧٢ ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده : ٧٢/٥ .  
مطلولا ضمن خطبته صلى الله عليه وسلم في أوّسط أيام التشريق . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠٠/٦ في الغصب ، باب من غصب لوحا فأدّخله في السفينة .  
اسناده : قال في المجمع : ١٧٢/٤ : رواه أبو يعلى ، وأبو حرة وثقه أبو داود ، وضعفه ابن معين ، اهـ . وقال الحافظ في التقریب : ٢٠٧/١ : هو ثقة .

( ٣ ) في الأصل " أبي حرة الراشي " بدل الرقاشي والتصحيح من كتب التراجم . واسمه حنيفة أبو حرة ، الرقاشي : بفتح الراء والقاف ، مشهور بكنيته ، وقيل اسمه حكيم ، ثقة من الثالثة . د . أنظر الجرح : ٣١٦/٣ ، الميزان : ٦٢١/١ ، التهذيب : ٦٤/٣ ، التقریب : ٢٠٧/١ .

( ٤ ) لم أجد له ترجمة ، وعند مروياته في مسند الامام أحمد : ٧٢/٥ قال : ( حديث عم أبي حرة الرقاشي عن عمه رضي الله عنهما ) .

قال : " لا يحل لمسلم أن يأخذ مال أخيه بغير حق وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم " وفي رواية " لا يحل لمسلم أن يأخذ عسا أخيه بغير طيب نفس " . رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والبزار<sup>(٢)</sup> ورجال الجميع رجال الصحيح .

( ١٠٨٤ ) حديث : " رفع عن أمي الخطأ والنسيان " تقدم بما فيه .  
( ١٠٨٥ ) حديث : " على اليد ما أخذت حتى ترد " <sup>(٣)</sup> وهكذا أورده في الهداية<sup>(٣)</sup>، ولم يذكره المخرجون بهذا اللفظ، وإنما أوردها مارواه أبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، الحسن عن سمرة رفعه " على اليد ما أخذت حتى تؤدى " ورواه أحمد<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup>، وابن ماجه<sup>(٩)</sup>

( ١ ) المسند : ٥ / ٤٢٥ .

( ٢ ) المسند ( كشف الأستار ) ٢ / ١٣٤ رقم ( ١٣٧٣ ) ، ورواه أيضا ابن حبان ( موارد

الظمان ) ص ١٨٣ رقم ( ١١٦٦ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٦ / ١٠٠ .

إسناده : قال في المجمع : ٤ / ١٧١ : رواه أحمد والبزار ورجال الجميع رجال الصحيح ، اهـ .

( ١٠٨٤ ) ٣ / ٥٩ تقدم في رقم ( ٢٧٤ ) .

( ١٠٨٥ ) ٣ / ٥٩ .

( ٣ ) شرح فتح القدير : ٨ / ٢٤٩ ، أي على صاحب اليدعين ما أخذت اليد حتى ترد .

( ٤ ) نصب الراية : ٤ / ١٦٧ ، الدراية : ٢ / ٢٠٠ رقم ( ٨٨٤ ) .

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٥٦١ ) في البيوع ، باب في تضمين العارية .

( ٦ ) السنن : ٢ / ٣٦٩ في البيوع ، باب ما جاء في أن العارية مؤداة ( ٣٩ ) الحديث

( ١٢٨٤ ) .

( ٧ ) المسند : ٥ / ١٣١ و ١٢٥٨ .

( ٨ ) في الكبرى له كما في تحفة الأشراف : ٤ / ٦٦ .

( ٩ ) السنن : ٢ / ٨٠٢ في الصدقات ، باب العارية ( ٥ ) الحديث ( ٢٤٠٠ ) .

ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٢ / ٤٧ في البيوع . والبيهقي : ٦ / ٩٠ فسي

العارية ، باب العارية مضمونة ، والطبراني في المعجم الكبير : ٧ / ٢٥٢ رقم ( ٦٨٦٢ )

وابن أبي شيبة في مصنفه : ٦ / ١٤٦ في البيوع والأقضية ، باب في العارية من كان

لا يضمنها ومن كان يفعل ، والدارمي : ٢ / ٢٦٤ في البيوع ، باب في العارية مؤداة .

إسناده : صححه الحاكم بناءً منه على سماع الحسن من سمرة ، لأن الحديث من

رواية الحسن عن سمرة ، وللحفاظ في سماع الحسن البصري منه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه سمع منه مطلقا وهو مذاهب علي بن المديني والبخاري والترمذي .

والثاني : لا مطلقا وهو مذاهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان .

والثالث : لم يسمع منه الا حديث العقيتي وهو مذاهب النسائي واختاره ابن عساكر .

من هذا الوجه بلفظ " حتى تؤديه مالها " (١) حسنه الترمذى .  
 (١٠٨٦) حديث : " لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لا جادا ولا لاعبا " ، فإذا أخذ  
 أحدكم عصا أخيه فليرد ها عليه " رواه أحمد (٣) ، وأبو داود (٤) ، والترمذى (٥) ، من حديث  
 السائب بن يزيد ، عن أبيه (٦) ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يأخذ أحدكم  
 متاع أخيه جادا ولا لاعبا ، الحديث " . قال الترمذى : حسن غريب ، وأخرجه

== قال المنذرى : وقول الترمذى فيه : حديث حسن ، يدل على أنه يثبت سماع  
 الحسن عن سمرة ، وقال ابن طاهر فى كلامه على أحاديث الشهاب : استناده  
 حسن متصل ، وإنما لم يخرجاه فى الصحيح لما ذكر من أن الحسن لم يسمع  
 من سمرة إلا حديث العقيق . ونوه له السيوطى بإشارة الصحيح .

أنظر المحلى لابن حزم : ١٠٠/١٦٩ ، المسألة (١٦٥٢) نصب الراية : ٤/١٦٧  
 مختصر سنن أبى داود : ٥/١٩٨ ، تلخيص الجبير : ٣/٥٣ رقم (١٢٦٧) ، نيل  
 الأوطار : ٥/٣٣٥ ، سبل السلام : ٣/٦٧ ، الجامع الصغير : ٢/٦١ .

(١) كذا فى الأصل بإثبات قوله " مالها " ولم أجده فى النسخ المطبوعة والله أعلم .  
 (١٠٨٦) ٣/٥٩٠

(٢) قال أبو عبيد : يعنى أن يأخذ متاعه ، لا يريد سرقة إنما يريد ادخال الفيض  
 عليه ، فهو لاعب فى السرقة ، جاد فى ادخال الأذى ، والروع عليه . وقال الخطابى :  
 معناه أن تأخذه على وجه الهزل وسبيل المزح ثم يحبس عنه ولا يردّه فيصير ذلك  
 جدا . معالم السنن : ٤/١٣٦ ، وشرح السنة : ١٠/٢٦٤ .

(٣) المسند : ٤/٢٢١ .

(٤) السنن رقم (٥٠٠٣) فى الأدب ، باب من يأخذ الشيء على المزاح .

(٥) السنن : ٣/٣١٣ فى الفتن ، باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروع مسلما (٣) الحديث

(٢٢٤٩) ، ورواه أيضا البخارى فى الأدب المفرد ( فضل الله الصمد ) :

١/٣٤٦ رقم (٢٤١) ، والبيهقى : ٦/٩٢ ، والبغوى فى شرح السنة : ١٠/٢٦٤

رقم (٢٥٧٢) ، والحاكم فى المستدرک : ٣/٦٣٧ فى معرفة الصحابة .

استناده : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد .

وقد سكت عنه أبو داود ، والمنذرى . أنظر مختصر سنن أبى داود : ٧/٢٨٧ ، والترغيب

والترهيب : ٣/٤٨٣ فى كتاب الأدب وغيره ، باب الترهيب من ترويع المسلم . ونصب

الراية : ٤/١٦٨ .

(٦) اسمه يزيد بن سعيد بن شامة بن الأسود ، والد السائب ، صحابى شهد الفتح ،

استقضاه عمر . / بخ د ت . الاستيعاب : ١١/٧١ ، أسد الغابة : ٥/١١١ ،

الاصابة : ١٠/٣٤٨ ، التقريب : ٢/٣٦٥ .

(١) الطبراني من حديث السائب بن يزيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول :  
 " لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لا عبا ولا جادا ، الحديث " فمن مجموع الروايتين تمام متن  
 الكتاب والله أعلم .

(١٠٨٧) حديث : " من غصب شبرا من أرض طوقه <sup>(٢)</sup> الله تعالى من سبع أرضين " / ١٢٥ / ١  
 وبهذا اللفظ أورده الرافعي <sup>(٣)</sup> ولم يجده مخرجوا أحاديثه ، وفي معناه ما روى الشيخان <sup>(٤)</sup>  
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " من ظلم [ قيد ] شبرا <sup>(٥)</sup>  
 من أرض طوقه <sup>(٦)</sup> الله من سبع أرضين " وعن سعيد بن زيد ، قال : قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : " من أخذ شبرا من الأرض ظلما طوقه يوم القيامة من سبع أرضين " .  
 متفق عليه ، وفي لفظ لاحمد <sup>(٧)</sup> " من سرق " . وعن أبي هريرة رفعه " من اقتطع شبرا من

(١) المعجم الكبير: ١٧٢/٧ رقم (٦٦٤١) وتامه : " وإذا أخذ أحدكم عصا صاحبه  
 فيردها إليه " .

إسناده : قال في المجمع: ١٧٢/٤ : فيه عبد الله بن يزيد بن السائب ولم أجده  
 من ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح .

(١٠٨٧) ٠٦٠/٣

(٢) طوقه : بضم أوله على البناء للمجهول ، قال الخطابي : له وجهان : أحدهما أن  
 معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه ،  
 لأنه طوق حقيقة .

الثاني : معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك  
 الحالة طوقا في عنقه . أنظر غريب الحديث (للمخطابي) : ٢٥٦/١ ، وفتح الباري :

٠١٠٤/٥

(٣) تلخيص الحبير: ٥٣/٣ رقم (١٢٦٩) .

(٤) رواه البخاري : ١٠٣/٥ في المظالم ، باب اثم من ظلم شيئا من الأرض (١٣) ،  
 الحديث (٣١٩٥١٤٥٣) ، ومسلم : ١٢٣١/٣ في المساقاة ، باب تحريم الظلم  
 وغصب الأرض وغيرها (٣٠) الحديث (١٤٢) (١٦١٢) .

إسناده : متفق عليه .

(٥) سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

(٦) كذا في الأصل باثبات لفظ الجلالة ، أما في المطبوع فغير موجود لفظ الجلالة .

(٧) رواه البخاري : ١٠٣/٥ في المظالم ، باب رقم (١٣) الحديث (٣١٩٨٥٢٤٥٢) .

ومسلم : ١٢٣١/٣ في المساقاة ، باب رقم (٣٠) الحديث (١٣٧-١٤٠) (١٦١٠) .

(٨) المسند : ١٨٩١٨٨/١ وتام الحديث كما في المتفق عليه .

إسناده : متفق عليه .

الأرض بغير حقه طوقه يوم القيامة من سبع أرضين \* رواه أحمد<sup>(٢)</sup> . وعن ابن عمر رفعه  
 " من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين " رواه أحمد<sup>(٣)</sup> ،  
 والبخاري<sup>(٤)</sup> . وعن [ وائل بن حجر ]<sup>(٥)</sup> ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من  
 غصب رجلا أرضا ظلما لقي الله وهو عليه غضبان " رواه الطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> وفيه يحيى  
 الحماني<sup>(٧)</sup> فيه مقال .

( ١٠٨٨ ) حديث : " من وجد عين ماله فهو أحق به " عن الحسن عن سمرة ، قال :  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ، ويتبع

( ١ ) كذا في الأصل ، وأما في النسخة المطبوعة " الى " بدل " من " .

( ٢ ) المسند : ٤٣٢ / ٢ .

ورواه أيضا مسلم في صحيحه : ١٢٣١ / ٣ في المساقاة ، باب رقم ( ٣٠ ) الحديث ( ٣١ )  
 ( ١٦١١ ) بنحوه .

استناده : رواه مسلم .

( ٣ ) المسند : ٩٩ / ٢ .

( ٤ ) الصحيح : ١٠٣ / ٥ في المظالم ، باب اثم من ظلم شيئا من الأرض ( ١٣ ) الحديث

٠ ( ٢٤٥٤ ) و ( ٣١٩٦ ) .

استناده : رواه البخاري .

( ٥ ) في الأصل ، ومجمع الزوائد : ١٧٦ / ٤ " عبد الله " بدل " وائل بن حجر " والصواب

كما أثبت ، وذكر الحافظ في التلخيص : ٥٤ / ٣ أنه من حديث وائل بن حجر .

( ٦ ) المعجم : ج ٢ ص ١٨ رقم ( ٢٥ ) . من طريق الحسن بن اسحاق التستري قال :

ثنا يحيى الحماني قال : ثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن علقمة بن وائل ،

عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ المذكور تماما .

استناده : قال في المجمع : ١٧٦ / ٤ : رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن

عبد الحميد الحماني وهو ضعيف وقد وثق والكلام فيه كثير .

( ٧ ) اسمه يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين ، بفتح الموحدة وسكون المعجمة

الحماني ، بكسر المهملة وتشديد الميم ، الكوفي ، الحافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة

الحديث ، من صفار التاسعة ، مات سنة ( ٢٢٨ ) م / ٠ .

والحماني : هذه النسبة الى حمان ، وهي قبيلة من تميم ، وهو حمان بن عبد العزيز

ابن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، نزلوا الكوفة .

أنظر التاريخ الصغير : ق ٣٥٧ / ٢ ، تذكرة الحفاظ : ٤٢٣ / ٢ ، التهذيب : ٢٤٣ / ١١ ،

التقريب : ٣٥٢ / ٢ ، اللباب في تهذيب الأنساب : ٣٨٦ / ١ .



البيع من باعه " رواه أحمد<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ " اذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجده بيد رجل بعينه ، فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن " رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

( ١٠٨٩ ) حديث : " الشاة المصلية <sup>(٦)</sup> المذبوحة بغير رضا صاحبها ، وقوله أطعموها الأسارى " أخرجه أبو داود<sup>(٧)</sup>، عن رجل من الأنصار ، قال : " خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو على القبر يوصي الحافر ، أو سمع من [ قبل ]<sup>(٨)</sup> رجله ، أو سمع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعي امرأة ، فجاء وجيء بالطعام ، فوضع يده ، ووضع القوم ، فأكلوا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك<sup>(٩)</sup> لقمة في فيه ، قال : اني أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها ، فأرسلت المرأة تقول : يا رسول الله

( ١ ) المسند : ١٣ / ٥ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٥٣١ ) في البيوع ، باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل .

( ٣ ) السنن : ٣١٤ / ٧ في البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق .

ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ٢٥١ / ٧ رقم ( ٦٨٦٠ ) .

إسناده : رواه جيدون وينبغي أن يكون إسناده حسن ولكن اختلف في سماع الحسن من سمرة وقد تقدم الكلام على الاختلاف قريبا ، والحسن البصري ثقة وكان يرسل كثيرا ويدلس وقد عنعن في هذا الحديث .

( ٤ ) المسند : ١٣ / ٥ .

( ٥ ) السنن : ٧٨١ / ٢ في الأحكام ، باب من سرق له شيء ، فوجده في يد رجل ، اشتراه

( ١٢ ) الحديث ( ٢٣٣١ ) . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ١٨١ / ٧ في

البيوع والأقضية ، باب في الرجل يبيع الشيء ليس له .

والبيهقي في السنن الكبرى : ٥١ / ٦ في التفليس .

إسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

( ١٠٨٩ ) ٦٢ / ٣ .

( ٦ ) مصلية : أي مشوية ، يقال صليت اللحم - بالتخفيف - أي شويته ، فهو مصلى .

فأما اذا أحرقت وألقيته في النار . قلت : صليته بالتشديد .

النهاية : ٥٠ / ٣ .

( ٧ ) السنن رقم ( ٣٣٣٢ ) في البيوع ، باب في اجتناب الشبهات . مع بعض الاختصار

في السياق .

( ٨ ) سقط من الأصل .

( ٩ ) أي يمزغها ، واللوك إدارة الشيء في الغم . عون المعبود : ١٨١ / ٩ .

اني قد أرسلت الى البقيع<sup>(١)</sup> اشترى شاة ، فلم أجد ، فأرسلت الى جارلي قد اشترى شاة :  
 أرسل الي بشتنها ، فلم يوجد ، فأرسلت الى امرأته ، فأرسلت بها / الي ، فقال النسبي ١٧٥/ب  
 صلى الله عليه وسلم أطعمه الأسارى<sup>(٢)</sup> ورواه أحمد<sup>(٣)</sup> بسند الصحيح ، الكليب بن شهاب<sup>(٤)</sup>

(١) البقيع : بالموحدة ، وفي بعض النسخ بالنون ، وهو موضع يباع فيه الغنم ، قال

القارى : النقيع بالنون والتفسير مدرج من بعض الرواة ، وهو موضع بشرق المدينة .

وقال فى التهذيب : هو صدر وادى العقيق على نحو عشرين ميلا من المدينة .

أنظر : عون المعبود : ١٨١/٩ ، وبذل المجهود : ٢٩٦/١٤ .

(٢) جمع أسير ، والغالب أنه فقير ، وقال الطيبي : وهم كفار وذلك أنه لما لم يوجد

صاحب الشاة ليستحلوا منه وكان الطعام فى صدر الفساد ولم يكن بد من اطعام

هؤلاء فأمر باطعامهم وقد لزمها قيمة الشاة باتلافها ووقع هذا تصدقا عنها .

أنظر عون المعبود : ١٨١/٩ ، وبذل المجهود : ٢٩٧/١٤ .

(٣) المسند : ٢٩٤٥٢٩٣/٥ ، ورواه أيضا الدارقطني فى سننه : ٢٨٦٥٢٨٥/٤ فى كتاب

الأشربة ، باب الصيد والذبائح والأطعمة . ثلاثتهم من حديث عاصم بن كليب ،

عن أبيه عن رجل من الأنصار .

اسناده : سكت عنه أبوداود ثم المنذرى فى مختصر السنن : ٩/٥ . قال الشوكاني

فى نيل الأوطار : ٣٦٢/٥ : فى اسناده عاصم بن كليب ، قال على بن المدينسى :

لا يحتج به اذا انفرد . وقال الامام أحمد : لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازى :

صالح ، وقد أخرج له مسلم ، وأما جهالة الرجل الصحابى فقير قاده لما قررنا

غير مرة من أن مجهول الصحابة مقبول . وقال الحافظ الزيلعى : وهذا اسناد

صحيح ، الا أن كليب بن شهاب والد عاصم لم يخرج له فى الصحيح ، وأخرج له

البخارى فى جزئه فى رفع اليدين ، وقال فيه ابن سعد : ثقة ، وذكره ابن حبان

فى الثقات ، ولا يضره قول أبى داود : عاصم بن كليب عن أبيه عن جده ، ليس بشئ

فان هذا ليس من روايته عن أبيه عن جده ، اهـ . نصب الراية : ١٦٨/٤ .

قلت : قال الحافظ فى التقريب : ٣٨٥/١ : عاصم بن كليب صدوق . وكليب بسن

شهاب والد عاصم صدوق . التقريب : ١٣٦/٢ . وعلى ضوء ما تقدم يقال فيه

اسناده حسن . والله أعلم .

(٤) كليب بن شهاب الجرمى كوفى روى عن عمر وعلى ، وعنه ابنه عاصم وابراهيم بن مهاجر ،

وثقه ابن سعد وابن حبان ، وقال أبو داود عاصم بن كليب عن أبيه عن جده ليس

بشئ . من الثانية/ى ع .

انظر : الجرح : ١٦٧/٧ ، التهذيب : ٤٤٥/٨ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٣٢٢ ) .

انما أخرج له البخارى فى رفع اليدين ، وقال ابن سعد : ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأخرجه أحمد<sup>(١)</sup> أيضا من حديث جابر باختصار ورجاله رجال الصحيح .

( ١٠٩٠ ) حديث : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عين الدابة برقع القيمة " وذكر الصخرجون فى تخريج هذا الحديث ، ما أخرج الطبرانى فى الكبير<sup>(٢)</sup> من حديث زيد ابن ثابت " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى عين الفرس برقع شنه " وفى لفظ

( ١ ) المسند : ٣ / ٣٥١ ولفظه عن جابر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مروا بامرأة فذبحت لهم شاة واتخذت لهم طعاما ، فلما رجع ، قالت : يا رسول الله انا اتخذنا لكم طعاما ، فادخلوا فكلوا ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وكانوا لا يبدون حتى يبدأ النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخذ النسبى صلى الله عليه وسلم لقمة فلم يستطع أن يسيغها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذه شاة ذبحت بغير أن أهله ، فقالت المرأة : يا نبي الله انا لا نحتشم من آل سعد بن معاذ ولا يحتشمون منا نأخذ منهم ، ويأخذون منا " . [شرح الغريب] " انا لا نحتشم " الحشمة : الاستحياء ، وهو يحتشم المحارم : أى يتوقاها . أنظر : النهاية : ١ / ٣٩٢ .

اسناده : قال فى مجمع الزوائد : ٣ / ١٧٣ : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

( ١٠٩٠ ) ٣ / ٦٣ .

( ٢ ) نصب الراية : ٤ / ٣٨٨ ، فى باب جنابة البهيمة ، والجنابة عليها ، والدراية : ٢ / ٢٨٣

رقم ( ١٠٤٤ ) ، وتلخيص الحبير : ٣ / ٥٥ رقم ( ٢٧٣ ) .

( ٣ ) المعجم : ٥ / ١٥٣ رقم ( ٤٨٧٨ ) . وتام الحديث " قال زيد بن ثابت : لم يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ثلاث قضيات فى الآمة والمنقلة والموضحة فى الآمة ثلاثا وثلاثين وفى المنقلة خمس عشرة وفى الموضحة خمسا ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عين الدابة ربع ثمنها " .

( شرح الغريب ) " الآمة والمأومة " وهما الشجة التى بلغت أم الرأس ، وهى الجلد التى تجمع الدماغ ، يقال رجل أميم ومأموم .

أنظر النهاية : ١ / ٦٨ . وحاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : ٧ / ٢٢٣ .

" والمنقلة " وهى التى تخرج منها صفار العظام ، وتنقل عن أماكنها ، وقيل : التى تنقل العظم : أى تكسره . النهاية : ٥ / ١١٠ ، وكشاف القناع : ٦ / ٣٥ .

" والموضحة " : وهى التى تبدى وضح العظم : أى بياضه ، والجمع : المواضح .

كما فى النهاية : ٥ / ١٩٦ ، وكفاية الأختيار : ٢ / ٣٠٩ .

اسناده : ضعيف ، قال فى المجمع : ٦ / ٢٩٨ : فيه أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف .

ومثل ذلك قال الحافظ فى التلخيص : ٣ / ٥٥ رقم ( ١٢٧٣ ) .

" في عين الدابة " وفي سنده اسماعيل <sup>(١)</sup> أبو أمية ضعفه العقيلي عن جماعة . قلت : هذا مخالف <sup>(٢)</sup> بحديث الكتاب ، وهو حجة عليهم لالهم فتأمل <sup>(٣)</sup> . وأعجب من قول المخرجين رواه الطبراني قوله <sup>(٤)</sup> ، وكذا عمر ذكر المخرجون <sup>(٥)</sup> " مارواه سعيد بن منصور عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، أن عمر قضى في عين الدابة ربع قيمتها ، قال البيهقي : ووصله جابر الجعفي ، عن الشعبي ، عن شريح ، عن عمر ، وجابر ضعيف " انتهى . قلت : الذي أشار إليه البيهقي <sup>(٦)</sup> أخرجه عبد الرزاق <sup>(٧)</sup> ، ثنا سفيان الثوري ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن شريح أن عمر كتب إليه فذكره انتهى . وكان الأولى أن يقول : وصله ابن أبي شيبه <sup>(٨)</sup> لأنه أخرجه من طريق أبي قلابة ووصله بذكر أبي المهلب فقال حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب <sup>(٩)</sup> ، عن عمر .

( ١ ) هو اسماعيل بن يعلى ، أبو أمية الثقفي البصري ، قال يحيى : ضعيف ليس حديثه بشيء ، وقال مرة : متروك الحديث . وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقد مشاه شعبة ، وقال : اكتبوا عنه ، فانه شريف ، وقال البخاري : سكتوا عنه . وذكره ابن عسدي وساق له بضعة عشر حديثا معروفة ، لكنها منكرا الاسناد .

أنظر الكامل لابن عدي : ٣٠٩ / ١ ، الجرح : ٢٠٣ / ٢ ، تاريخ ابن معين : ٣٨ / ٢ ، الميزان : ٢٥٤ / ١ ، اللسان : ٤٤٥ / ١ .

( ٢ ) قلت : اعترض المخرج على غيره هنا بقوله : " هذا مخالف بحديث الكتاب . الخ " ولم يوضح اعتراضه وأين هذا المخالف بحديث الكتاب ليتسنى لنا فهمه ان وجد ذلك . وجدير بالذكر أن المخرج يعترض على غيره في غير مرة في هذا الكتاب ولكن يصاحب اعتراضه أيضا الغموض وعدم الفهم والالتباس . وعلى هذا يترجح ما ذكره المخرجون .

( ٣ ) في الأصل وردت هذه الكلمة بهذه الصورة " مائل " ولعلها كما صويتها والله أعلم .  
( ٤ ) أي حديث زيد بن ثابت المتقدم .

( ٥ ) نصب الراية : ٣٨٨ / ٤ ، وتلخيص الحبير : ٥٥ / ٣ رقم ( ١٢٧٣ ) .

( ٦ ) السنن الكبرى : ٩٧ / ٨ في الديات ، باب ما جاء في جراحة المرأة .

( ٧ ) المصنف : ٧٧ / ١٠ رقم ( ١٨٤١٨ ) .

اسناده : ضعيف ، قال البيهقي جابر الجعفي لا يحتج به .

( ٨ ) المصنف : ٢٧٥ / ٩ في الديات ، باب في عين الدابة . وذكره الحافظ الزيلعي

في نصب الراية : ٣٨٨ / ٤ .

اسناده : رجاله رجال الثقات ، وهو صحيح .

( ٩ ) أبو المهلب الجرمي البصري ، عم أبي قلابة ، اسمه عمرو ، أو عبد الرحمن بن معاوية ، أو

=====

ابن عمرو وقيل النضر ، وقيل معاوية ، ثقة ، من الثانية / يخ م ع .

ورواه الدمياطي<sup>(١)</sup> في فضل الخيل<sup>(٢)</sup>، من حديث عروة البارقي، وسنده قوى. قلت: هكذا ذكر مخرجوا أحاديث الرافعي، وهي حوالة بعيدة، أقرب منها ما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه<sup>(٣)</sup> ثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن شريح، قال: "أتاني عروة البارقي من عند عمر أن في عين الدابة ربع ثمنها" انتهى، فهذا سند الصحيحين، قلت: وفي هذا أيضا مثل ما في الحديث. ولي هنا بحث آخر وهو أن الواقع عند الأصحاب من المذهب أن شاة القصاب ونحوها إنما يجب فيها إذا قلع عينها ضمان النقصان لربع القيمة، ولا ربع الثمن، فيكون تخصيصا بلا مخصص والله أعلم.

(١٠٩١) حديث: "ليس لعرق ظالم حق"<sup>(٤)</sup> عن سعيد بن زيد، قال: قال

==== أنظر الكاشف: ٣٨١/٣، التهذيب: ٢٥٠/١٢، التقريب: ٤٧٨/٢، خلاصة تذهيب الكمال: ص (٤٧١).

(١) هو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف، الحافظ الحجة شرف الدين أبو محمد الدمياطي: بكسر الدال وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحتها وبعد الألف طاء مهملة - هذه النسبة إلى دمياط، وهي بلدة مشهورة من ديار مصر على ساحل البحر - مولده في سنة (٦١٣) وتوفي فجأة في يوم الأحد (١٥ ذي القعدة سنة ٧٠٥).

انظر الدليل الشافعي: ٤٣١/١، كشف الظنون: ١٢٧٩/٢، هدية العارفين، المجلد الأول ص (٦٣١)، اللباب في تهذيب الأنساب: ٥٠٩/١، الرسالة المستطرفة ص (١٠٣).

(٢) أورده الحافظ في التلخيص: ٥٥/٣ رقم (١٢٧٣). وقال: رواه الدمياطي في كتاب الخيل من حديث عروة البارقي قال: كانت لي أفراس فيها فحل شراه عشرون ألف درهم، ففقد عينه دهقان، فأتيت عمر، فكتب إلى سعد بن أبي وقاص أن خير الدهقان بين أن يعطيه عشرين ألف درهم ويأخذ الفرس، وبين أن يأخذ ربع الثمن، الحديث.

اسناده: قال الحافظ: واسناده قوى.

(٣) ج ٩ ص ٢٧٦ في كتاب الديات، باب في عين الدابة. وذكره الزيلعي في نصب الراية: ٣٨٨/٤.

اسناده: رجاله رجال الصحيحين.

(١٠٩١) ٦٣/٣.

(٤) هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله فيغرس فيها غرسا غصبا

ليستوجب به الأرض. كما في النهاية لابن الأثير: ٢١٩/٣.

وقال الخطابي: فإنه يؤمر بقلعه إلا أن يرضى صاحب الأرض بتركه. معالم السنن:

رسول الله صلى الله وسلم : " من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق " .  
رواه أبوداود <sup>(٢)</sup> ، والترمذى <sup>(٣)</sup> ، وقال : حسن ، والنسائى <sup>(٤)</sup> ، ورجح الدارقطنى <sup>(٥)</sup> إرساله .  
ورواه أبوداود الطيالسى <sup>(٦)</sup> من حديث عائشة وفى إسناده

( ١ ) قال الخطابى : أحياء الموات إنما يكون بحفره وتحجيرها وبإجراء الماء اليه وينحوها من وجوه العمارة ، فمن فعل ذلك فقد ملك به الأرض سواء كان ذلك بأذن السلطان أو بغير إذنه ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم . معالم السنن : ٤٦ / ٣ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٠٧٣ ) فى الخراج والامارة والغنى ، باب فى أحياء الموات .

( ٣ ) السنن : ٤١٩ / ٢ فى الأحكام ، باب ما ذكر فى أحياء الأرض الموات ( ٣٨ ) الحديث ( ١٣٩٤ ) .

( ٤ ) فى الكبرى له . كما فى تحفة الأشراف : ٢٩٠ / ١٣ . ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ١٤٢ / ٦ فى أحياء الموات ، باب من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد .

من طريق عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن هشام بن عروة عن عروة عن سعيد بن زيد .  
إسناده : قال الترمذى : حسن غريب ، وقد رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلًا ، اهـ . وقال الحافظ تعقيباً على قول الترمذى روى مرسلًا : وهو كما قال ، وأختلف فى صحابه ( أى فى راويه من الصحابة ) فقيل عن جابر وقيل عن عائشة وقيل عن عبد الله بن عمر . الراجع الأول . بلوغ المرام ( سبل السلام : ٨٣ / ٣ ) .

قلت : وقد رواه مرسلًا مالك فى الموطأ : ٧٤٣ / ٢ فى الأقضية ، باب القضاء فى عارة الموات . وأبو عبيد فى كتاب الأموال ص ( ٣١٩ ) الحديث رقم ( ٧٠٤ ) ، ويحيى بن آدم فى كتاب الخراج رقم ( ٢٦٦-٢٧٢ ) وأحمد بن زنجويه فى الأموال : ٦٢٤ / ١ فى أحكام الأرضين ، باب أحياء الأرض وابن أبى شبة فى مصنفة : ٧٤ / ٢ فى البيوع والأقضية ، باب من قال : إذا أحيأ أرضاً فهي له ، والبيهقى : ١٤٢ / ٦ . عن هشام بن عروة عن أبيه . ورجال الإسناد كلهم ثقات رجال الشيخين . وقال الحافظ فى فتح البارى : ١٩ / ٥ فى الحرث والمزارعة ، باب رقم ( ١٥ ) : فى أسانيد ها مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض . وراجع أيضا مختصر سنن أبى داود : ٢٦٥ / ٤ .

( ٥ ) فى كتاب العلل ، كما فى نصب الراية : ١٧٠ / ٤ . وذكر كل ما يتعلق بإسناده مفصلاً .

( ٦ ) المسند ( منحة المعبود ) ٢٧٧ / ١ فى كتاب أحياء الموات واقطاع الأرض . ولفظه :

" قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العباد عباد الله والبلاذ بلاد الله ، فمن أحيأ من موات الأرض شيئاً فهي له ، وليس لعرق ظالم حق " .

ورواه أيضا الدارقطنى فى سنته : ٢١٧ / ٤ فى الأقضية والأحكام . عن زمعة بن صالح .  
إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : فى إسناده زمعه وهو ضعيف . التلخيص : ٥٤ / ٣ .

(١) زمعة وهو ضعيف . ورواه ابن أبي شيبة ، واسحاق في مسند الشاميين (٢) من حديث كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، ورواه الطبراني (٣) من حديث عبادة وعبد الله بن عمرو . ورواه البيهقي (٤) من حديث الحسن ، عن سمرة .

(١) زمعه : بسكون الميم ، ابن صالح الجندی ، بفتح الجيم والنون ، اليماني ، نزيل مكة ، أبو وهب ، ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة / م مدت سق . أنظر الجرح : ٦٢٤ / ٣ ، تاريخ ابن معين : ١٧٤ / ٢ ، الميزان : ٨١ / ٢ ، التهذيب : ٣٣٨ / ٣ ، التقريب : ٢٦٣ / ١ .

(٢) أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٢١ / ٤ ونسبه لاسحاق بن راهويه ، والبزار في مسنديهما . ولفظه " من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم ، فهي له ، وليس لعرق ظالم حق " اهـ .

ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ١٧ / ١٤١٣ رقم ( ٤ ، ٥ ) ، والبيهقي : ١٤٢ / ٦ ، وابن عدي في الكامل : ٢٠٧٨ / ٦ في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف . وعلقه البخاري في صحيحه : ١٨ / ٥ في الحرث والمزاعة ، باب ( ١٥ ) . بقوله ويروى عن عمرو .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ الهيثمي في المجمع : ١٥٧ / ٤ : رواه الطبراني في الكبير وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف . وقال الحافظ في الدراية : ٢٠١ / ٢ ، رقم ( ٨٨٧ ) : وكثير ضعفه كثيرا ، قلت : تقدمت ترجمته وكذا ترجمة بقية رجاله . (٣) حديث عبادة بن الصامت أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٢١ / ٤ ولفظه : " قال : انه من قضاء رسول الله أنه ليس لعرق ظالم حق " اهـ . ونسبه للطبراني ولم أقف عليه في المعجم الكبير في الموجود منه ولعله في المفقود والله أعلم . وأخرجه أيضا الإمام أحمد في مسنده : ٣٢٧ و ٣٢٦ / ٥ . عن اسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة .

إسناده : قال في مجمع الزوائد : ١٧٤ / ٤ : رواه عبد الله بن أحمد في حديث طويل ، والطبراني في الكبير واسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة . وقال الحافظ في التقريب : ٦٢ / ١ : هو مجهول الحال . وقد تقدمت ترجمته . قلت : والحديث بهذا الإسناد ضعيف .

ونذكره العجلوني في كشف الخفاء : ١٢١ / ٢ . وكذا الأحاديث المتقدمة . وبين عليهم . (٤) السنن الكبرى : ١٤٢ / ٦ في أحياء الموات ، باب من أحيا أرضا ميتة . ولفظه : " من أحاط على شيء فهو أحق به ، وليس للعرق ظالم حق " .

ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٣٠٧٧ ) في الخراج والامارة والفتى ، باب في أحياء الموات

وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٣٨ ) رقم ( ١٠١٥ ) ، والطيايلى ( منحة المعبود ) : =====

- ( ١٠٩٢ ) حديث : " أتركوهم وما يدنينون " .
  - ( ١٠٩٣ ) وحديث : " لهم مال المسلمين " .
  - ( ١٠٩٤ ) وحديث : " العجماء جبار " .
  - ( ١٠٩٥ ) وحديث : " على اليد ما أخذت " . تقدم كل ذلك .
- 

=== ( ٢٧٧/١ ) رقم ( ١٣٩٦ ) ، والامام أحمد : ٢١١٢/٥ . الشطر الأول من الحديث  
دون الثاني .

استناده : وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة وهو  
حسن على أقل التقدير والله أعلم .

- ( ١٠٩٢ ) ٦٥/٣ . تقدم في رقم ( ٧٩٢ ) .
- ( ١٠٩٣ ) ٦٥/٣ . تقدم في رقم ( ٧٩١ ) .
- ( ١٠٩٤ ) ٦٦/٣ . تقدم في رقم ( ) .
- ( ١٠٩٥ ) ٦٥/٣ . تقدم في رقم ( ١٠٨٥ ) .



### ” كتاب احياء الموات (١) ”

( ١٠٩٦ ) حديث : ” من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، الحديث ” تقدم أعلاه ، وفي الباب : عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ” من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ” رواه أحمد ، (٢) والترمذي (٣) وصححه وفي لفظ ” من أحاط حائطاً على أرض فهي له ” رواه أحمد ، (٤) وأبو داود (٥) .

( ١ ) الموات : الأرض الدارسة الخراب ، قاله في المغنى : ٥ / ٦٣ ، وعرفها الأزهري بأنها الأرض التي ليس لها مالك ، ولا بها ماء ، ولا عمارة ، ولا ينتفع بها ، والموات مشتق من الموت وهو عدم الحياة ، وتسمى ميتة ومواتا بفتح الميم والواو ، والموتان بضم الميم وسكون الواو : الموت الذريع ، ورجل موتان القلب - بفتح الميم وسكون الواو - يعني أعمى القلب لا يفهم ، قاله في المغنى ، وفي القاموس : المسوات كغراب الموت ، وكسحاب : ما لا روح فيه ، وأرض لا مالك لها ، والموتان بالتحريك خلاف الحيوان ، وأرض لم تحي بعد ، وبالضم : موت يقع بالماشية .  
أنظر : الانصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ٤٩ ، المقنع : ٢ / ٢٨٦ ، المبدع في شرح المقنع : ٥ / ٢٤٨ ، كشف القناع ، ٤ / ٢٠٥ ، فقه السنة : ٣ / ١٦٨ .

( ١٠٩٦ ) ٦٧ / ٣ تقدم في رقم ( ١٠٩١ ) .

( ٢ ) المسند : ٣ / ٣١٣ و ٣٥٦ و ٣٣٨ .

( ٣ ) السنن : ٢ / ٤١٩ في الأحكام ، باب ما ذكر في احياء أرض الموات ( ٣٨ ) الحديث . ( ١٣٩٥ ) .

( ٤ ) المسند : ٣ / ٣٨١ . من حديث جابر بهذا السياق .

( ٥ ) كذا في الأصل ، ولم أجده عند أبي داود بهذا السياق الا من حديث سمرة ، وهو كذا في تلخيص الحبير : ٣ / ٦٢ رقم ( ١٢٩٢ ) وعزاه لأحمد في مسنده : ٥ / ٢١١ و ٢١٢ ، وأبي داود رقم ( ٣٠٧٧ ) في الخراج والامارة والفي ، باب في احياء الموات ، والطبراني في المعجم الكبير : ٧ / ٢٥٢ رقم ( ٦٨٦٣ - ٦٨٦٧ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٦ / ١٤٨ . من حديث الحسن عن سمرة ، وفي صحة سماعه منه خلاف ، انتهى قول الحافظ .

ورواه أيضا أبو داود الطيالسي في مسنده : ١ / ٢٧٧ رقم ( ١٣٩٦ ) ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٣٣٨ ) رقم ( ١٠١٥ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ٧ / ٧٦ من حديث سمرة . وأورده الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ٢ / ١٦٠ ونوه له باشارة الصحيح . قلت : وقد ذكر حديث جابر العلامة ابن تيمية الحراني في المنتقى :

٢ / ٣٩٥ الرواية الأولى والثانية ونسبه لأحمد وأبي داود وقلده الخسرج . =====

وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من عمر أرضا ليست لأحد ، فهو أحق بها " رواه أحمد <sup>(١)</sup> ، والبخاري <sup>(٢)</sup> . تنبيه : أورد في الهداية <sup>(٣)</sup> حديث الكتاب بلفظه ، فقال الزيلعي <sup>(٤)</sup> : روى من حديث عائشة ثم ساق هذا فتأمل . وعن أسمر بن مضر <sup>(٥)</sup> ، قال : " أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فبايعته ، فقال : من سبق إلى مالم / يسبق إليه مسلم ، فهو له ، قال : فخرج الناس يتعادون ، يتخاطون " رواه أبو داود <sup>(٦)</sup> / ١٣١

=== وأما حديث جابر فرواه أيضا ابن حبان (موارد الظمان) ص (٢٧٨) رقم (١١٣٦) - (١١٣٩) ، والدارمي : ٢٦٧/٢ في البيوع ، باب من أحيا أرضا ميتة لهي له ، والبيهقي : ١٤٨/٦ ، والبغوي في شرح السنة : ١٥٠/٦ رقم (١٦٥٠ و ١٦٥١) ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ٧٤/٧ .

إسناده : قال الترمذي : حسن صحيح ، وهو كما قال ، وانظر نصب الراية : ٢٨٩/٤ .

(١) المسند : ١٢٠/٦ ، وابن الجارود في المنتقى ص (٣٣٢) رقم (١٠١٤) .

(٢) الصحيح : ١٨/٥ في الحرث والمزاعة ، باب من أحيا أرضا مواتا (١٥) الحديث

٢٣٣٥) .

إسناده : رواه البخاري .

(٣) شرح فتح القدير : ٣ / ٩ .

(٤) نصب الراية : ٢٨٨/٤ .

(٥) أسمر بن مضر ، بفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعد ها مهملة

صحابي ، وقيل هو : أسمر بن أبيض بن مضر ، نسب إلى جده ، وما روى عنه

الابنته عقيلة . / د .

أنظر الاستيعاب : ٢٦٥/١ ، أسد الغابة : ٨٠/١ ، الإصابة : ٦٢/١ ، التقريب :

٧٦/١ .

(٦) يتعادون : أي يسرعون ، والمعاداة الاسراع بالسير ، ويتخاطون : أي كل منهم

يسبق صاحبه في الخط وعلام ماله بعلامة . كما في عون المعبود : ٣٢٥/٨ .

(٧) السنن رقم (٣٠٧١) في الخراج والامارة والغي ، باب في اقطاع الأرضين .

إسناده : قال البغوي : لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث ، وضححه الضياء

في المختارة . وقال الحافظ المنذرى : غريب . أنظر مختصر سنن أبي داود : ٢٦٤/٤

وتلخيص الحبير : ٦٣/٣ رقم (١٢٩٥) . قلت : في إسناده مجاهيل وهو ضعيف .

والمجاهيل هم : عبد الحميد بن عبد الواحد ، أنظر الميزان : ٥٤٢/٢ وقال فسي

التقريب : ٤٦٩/١ : مقبول ، وفيه أيضا : أم جنوب بنت نائلة عن أمها سويدة بنت

جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر . كل هؤلاء مجاهيل . راجع الميزان : ٦١١/٤ و

٦٠٨ و ٦٠٧ والتقريب : ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ / ٢ .

وعن فضالة بن عبيد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الأرض أرض الله والعباد عباد الله من أحياء مواتا فهي له " رواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> ، رجاله رجال الصحيح .

( ١٠٩٧ ) حديث : " ليس للمرء إلا ما طابت به نفس أممه " عن معاذ رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : " إنما للمرء ما طابت به نفس أممه " رواه الطبراني<sup>(٢)</sup> وفيه ضعف .

فائدة : استدلال الطحاوى<sup>(٣)</sup> لأبى حنيفة بما رواه هو ، وأحمد<sup>(٤)</sup> ، وأبو داود<sup>(٥)</sup> ، عن الصعب

=== ومع ذلك قال الحافظ في الإصابة : ٦٢ / ١ عند ترجمة أسير بن مضر : أخرجه أبو داود حديثه باسناد حسن .

( ١ ) ج ١٨ ص ٣١٨ رقم ( ٨٢٣ ) .

وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٢٩٠ / ٤ ، والهندي في كنز العمال : ٢٩٠ / ٣ رقم ( ٩٠٤٤ ) .

اسناده : أورده الهيثمي في المجمع : ٥٧ / ٤ وقال : رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

( ١٠٩٧ ) ٦٧ / ٣ .

( ٢ ) المعجم الكبير : ٢٤ / ٤ رقم ( ٣٥٣٣ ) من حديث حبيب بن مسلمة الفهري رضى الله عنه وفي الحديث قصة ، وهذا جزء الأخير منه .

اسناده : ضعيف ، قال في المجمع : ٣٣١ / ٥ : فيه عمرو بن واقد وهو متروك . وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣٠ / ٤ ، ونسبه لاسحاق بن راهويه في مسنده ، وللبيهقي في المعرفة ، بهذا الاسناد ، ثم قال البيهقي : وهو منقطع بين مكحول ومن فوقه ، ورواه عن مكحول مجهول ، وهذا اسناد لا يحتج به .

( ٣ ) شرح معاني الآثار : ٢٦٩ / ٣ في كتاب السير ، باب احياء الأرض الميتة .

( ٤ ) المسند : ٧٣٩٧١٩٣٨ / ٤ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٠٨٤٩٣٠٨٣ ) في الخراج والامارة والفئ ، باب في الأرض يحميمها الامام أو الرجل .

والبخارى في صحيحه : ٤٤ / ٥ في المساقاة ، باب لا حمى الا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ( ١١ ) الحديث ( ٣٠١٣٥٢٣٧٠ ) ، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه :

٨ / ١١ رقم ( ١٩٧٥٠ ) ، والبغوي في شرح السنة : ٢٧٢ / ٨ رقم ( ٢١٩٠ ) ،

والطبراني في المعجم الكبير : ٨ / ٩٥ رقم ( ٧٤٢٨-٧٤١٩ ) ، والحميدي في مسنده رقم ( ٢٨٢ ) ، والبيهقي : ٥ / ٧٨٦٧٨١٢٧٥٩ / ٥٩ .

اسناده : رواه البخارى .

ابن جثامة " أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع،<sup>(١)</sup> وقال: لا حمى<sup>(٢)</sup> إلا لله ورسوله ".  
وللبخارى<sup>(٣)</sup> منه " لا حمى إلا لله ورسوله ". وما روى<sup>(٤)</sup> بسنده عن محمد بن عبيد الله،<sup>(٥)</sup>  
قال: " خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله، إلى عمر فقال: إن بأرض البصرة  
أرضا لا تضرب بأحد المسلمين، وليست من أرض الخراج، فإن شئت أن تقطعنيها، فافعل،  
فكتب عمر إلى أبي موسى أن كانت حمى، فاقطعها إياه ". وما روى<sup>(٦)</sup> من طريق ابن عون،  
عن محمد قال قال عمر: " لنا رقاب الأرض ".

(١٠٩٨) قوله: بالحديث هو ما رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> ——— طريق

(١) النقيع: بالنون المفتوحة، وحكى الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة،  
وهو على عشرين فرسخا من المدينة، وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب  
في موطنه، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء. أنظر معجم البلدان: ٣٠١/٥  
معالم السنن: ٥٠٤٩/٣، فتح الباري: ٥/٥٤٥.

(٢) الحمى هو المكان المحمى وهو خلاف المباح، ومعناه أن يمنع من الأحياء من ذلك  
الموات ليتوفر فيه الكلافتراعه مواش مخصوصة ويمنع غيرها، والأرجح عند الشافعية  
أن الحمى يختص بالخليفة، ومنهم من ألحق به ولاية الأقاليم، ومحل الجواز مطلقا  
أن لا يضر بكافة المسلمين. واستدل به الطحاوي لمذهبه في اشتراط أن الإمام  
في أحياء الموات، وتعقب بالفرق بينهما، فإن الحمى أخص من الأحياء والله أعلم.  
أنظر المجموع المفيث في غريب القرآن والحديث: ٥٠٥/١، غريب الحديث  
لابراهيم الحارثي ٣٦٢٩/٢، فتح الباري: ٥/٤٤٤.

(٣) أنظر هامش رقم (٥) ص (١٥٨٨).  
(٤) الطحاوي في شرح معاني الآثار: ٢٧٠/٣ في كتاب السير، باب أحياء الأرض الميتة  
من طريق أبي بشر الرقي قال: ثنا أبو معاوية، عن أبي إسحاق الشيباني، عنه به  
إسناده: ضعيف، فيه محمد بن عبيد الله وهو مجهول.

(٥) هو محمد بن عبيد الله بن سعيد أبو عون الثقفي الكوفي الأعور. وهو ثقة،  
وقد تقدمت ترجمته.

(٦) الطحاوي في شرح معاني الآثار: ٢٧٠/٣. من طريق ابن مرزوق قال: ثنا  
أزهر السمان، عنه به.

إسناده: رجاله رجال الثقات وهو صحيح الإسناد.

(١٠٩٨) ٦٧/٣

(٧) السنن رقم (٣٤٧٧) في البيوع، باب في منع الماء. ورواه أيضا الإمام أحمد في  
مسنده: ٣٦٤/٥، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٠٤/٧ في البيوع والأقضية،  
باب حمى الكلاويبعه، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٥٠/٦، وأبو يوسف في

الخراج ص (٢٠٧) رقم (٢١٢)، ويحيى بن آدم في كتاب الخراج ص (٩٨) =====

حريز بن عثمان<sup>(١)</sup>، عن أبي خداش حبان بن زيد<sup>(٢)</sup>، عن رجل من الصحابة قال، غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا أسمعته يقول: "المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلاء، والنار"<sup>(٣)</sup> حريز وثقه أحمد، وابن معين، أبو خداش، قال عبد الحق<sup>(٤)</sup> من جهة أبي داود لا أعلم روى عنه إلا حريز، وقد قيل فيه: مجهول، قلت: ذكره ابن حبان في الثانية من الثقات، وقال حافظ العصر في كتابه المسمى التقريب<sup>(٥)</sup>: ثقة.

=== وأحمد بن زنجويه في الأموال: ١/ ٦٤١ في أحكام الأرضين، باب حمى الأرضون ذات الكلاء والماء، وأبو عبيد في كتاب الأموال: ص ٣٢٧ رقم (٧٢٩). كلهم من طريق حريزه.

استناده: صحيح، قال الحافظ: ورجاله ثقات. قال ذلك في الدراية: ٢/ ٢٤٦ رقم (٩٨٧) وبلوغ المرام (سبل السلام) ٣/ ٨٦. ونوه له الحافظ السيوطي بإشارة الحسن الجامع الصغير: ٢/ ١٨٦. وأما الإبهام في الرجل الصحابي فلا يضر، قال البيهقي في المعرفة: وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات، وترك ذكر أسمائهم في الاستناد لا يضران لم يعارضه ما هو أصح منه، اهـ. كما في نصب الراية: ٤/ ٢٩٤. (١) حريز: بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي، ابن عثمان الرحبي، بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة، الحمصي، ثقة ثبت، رمى بالنصب، من الخامسة، مات سنة (١٦٣) وله (٨٣) سنة. / خ ٤.

أنظر تاريخ ابن معين: ٢/ ١٠٦، التاريخ الصغير: ٢/ ١٥٥، الكاشف: ١/ ٢١٤ الميزان: ١/ ٤٧٥، التهذيب: ٢/ ٢٣٧. (٢) حبان بن زيد الشرعبي: بفتح المعجمة ثم راء ساكنة ثم مهملة مفتوحة ثم موحدة، أبو خداش: بكسر المعجمة وآخره معجمه، ثقة، من الثالثة، أخطأ من زعم أن لسه ضبة/ بخ د. أنظر الجرح: ٣/ ٢٦٩، الكاشف: ١/ ٢٠٠، التهذيب: ٢/ ١٧١، التقريب: ١/ ١٤٧، خلاصة تذهيب الكمال: ص (٧٠).

(٣) أراد بالماء: ماء السماء والعيون التي لا مالك لها، وأراد بالكلاء: مراعى الأرضين التي لا يملكها أحد، وأراد بالنار: الشجر الذي يحتطب به الناس، فينتفعون به، وقد ذهب قوم إلى أن الماء لا يملك، ولا يصح بيعه مطلقا، وذهب آخرون إلى العمل بظاهر الحديث في الثلاثة، والصحيح الأول.

انظر معالم السنن: ٣/ ١٢٩، وجامع الأصول: ١/ ٤٨٦، وسبل السلام: ٣/ ٨٦. (٤) في الأحكام. وعنه الزيلعي في نصب الراية: ٤/ ٢٩٤. وقال الحافظ في التلخيص: ٣/ ٦٥ رقم (١٣٠٤): وهو تابعي معسوف.

( ١٠٩٩ ) أثر عمر : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس للمحجر بعد ثلاث سنين حق " . رواه أبو يوسف في " كتاب الخراج " <sup>(٢)</sup> عن الحسن بن عمار ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر ، ورواه محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٣)</sup> عن أبي يوسف ، وفي الحسن مقال ، ولكن اعتمده من علمت ، والحافظ أعلم بحديث شيخه علي أنا نجد الحديث عندهم من طرق عديدة يقتضون منها على طريق في بعض الأماكن ، وعلى أخرى في آخر . وقد أخرج ابن زنجوية في كتاب الأموال <sup>(٤)</sup> له ، ثنا ابن أبي عباد ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح <sup>(٥)</sup> ، عن عمرو بن شعيب ، قال عمر : " من كانت له أرض فعطلها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها غيره فهو أحق بها " وهذا سندهم ثقات ، إلا أنه مرسل .  
( ١١٠٠ ) حديث : " الزهري رفعه حريم العين خمسمائة ذراع ، وحريم بئر العطن <sup>(٦)</sup> " .

( ١٠٩٩ ) ٠٦٧/٣

( ١ ) يقال : حجرت الأرض واحتجرتها إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك .

المجمع المفيث : ٤٠٣/١ ، النهاية : ٣٤١/١ .

( ٢ ) ص ( ١٤٠ ) رقم ( ١٥٩ ) . في موات الأرض . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب

الراية : ٢٩٠/٤ .

أسناده : ضعيف ، قال الحافظ الزيلعي : الحسن بن عمار ضعيف ، وسعيد عن عمر

فيه كلام . وقال الحافظ في الدراية : ٢٤٤/٢ : أسناده واه .

قلت : وقد أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢٧٠/٣ في كتاب السير ، باب

أحياء الأرض الميتة ، من طريق يونس ، عن ابن وهب أن مالكا ويونس بن يزيد

أخبراه عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال :

" من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وذلك أن رجالا كانوا يتحجرون من الأرض . ورجاله

جميعهم ثقات .

( ٣ ) لم أجده في الأجزاء الموجودة منه .

( ٤ ) ( ج ٢ ص ٦٤٤ رقم ١٠٦٢ ) ، وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٢٩٠/٤ .

أسناده : قال الحافظ في الدراية : ٢٤٥/٢ رقم ( ٩٨٤ ) : وهذا مرسل رجاله ثقات .

( ٥ ) ابن أبي عباد اسمه يعقوب بن اسحاق بن أبي عباد ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

محلّه الصدق لا بأس به . انظر الجرح والتعديل ٢٠٣/٢/٤ .

( ٦ ) هو عبد الله بن أبي نجيح ، يسار المكي ، أبو يسار ، الثقفى مولا هم ، ثقة روى بالقدر ،

وربما دلس ، من السادسة ، مات سنة ( ١٣١ ) ع . انظر الجرح : ٢٠٣/٥ والسيان

٥٢٧/٢ ، التهذيب : ٥٤/٦ ، التقريب : ٤٥٦/١ .

( ١١٠٠ ) ٠٦٨/٣

( ٧ ) العطن : مبرك الابل حول الماء ، يقال : عطنت الابل فهي عاطنة وعواطن اذا =====

أربعون ذراعا ، وحريم بئر الناضح ستون ذراعا " قال المخرجون : (١) لم نجده . قلت : أخرجه محمد بن الحسن رحمه الله في الأصل (٢) من هذا الوجه بهذا اللفظ .

( ١١٠١ ) حديث : " من حفر بئرا فله ما حولها / أربعون ذراعا عطنا لماشيته " ١٢٦ ب / أخرجه الطبراني (٣) من طريق أشعث ، عن الحسن ، عن عبد الله بن مغفل رفعه به ، ورواه ابن ماجه (٤) وفي سنده اسماعيل بن مسلم المكي ضعيف ، وأشعث روى له مسلم متابعة ، والبخارى في الأدب .

وفي الباب : عن أبي هريرة مرفوعا مثله عند أحمد (٥) .

( ١١٠٢ ) حديث : " أبي داود في حريم النخلة " أبو داود ثنا محمود بن خالد ،

== سقيت وبركت عند الحياض لتعاد الى الشرب مرة أخرى . النهاية : ٢٥٨ / ٣ ،

وأنظر أيضا المشوف المعلم : ٥٤٥ / ١ .

( ١ ) قال الحافظ الزيلعي : غريب . نصب الراية : ٢٩٢ / ٤ ، وقال الحافظ في الدراية :

٢٤٥ / ٢ رقم ( ٩٨٦ ) : لم أجده هكذا .

( ٢ ) لم أجده في الأجزاء الموجود منه .

اسناده : أورده المخرج بدون السند ولذا لا يمكن كشف النقاب عنه .

( ١١٠١ ) ٦٨ / ٣ .

( ٣ ) أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٩١ / ٤ . من طريقه .

اسناده : ضعيف ، فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف وقد مضى ترجمته .

( ٤ ) السنن : ٨٣١ / ٢ في الرهون ، باب حريم البئر ( ٢٢ ) الحديث ( ٢٤٨٦ ) بسندين .

اسناده : ضعيف ، قال البوصيري في الزوائد : مدار الحديث في الاسنادين علي

اسماعيل بن مسلم المكي ، تركه يحيى القطان وابن مهدي وغيرهما ، اهد . قلت :

هو ضعيف وقد تقدمت ترجمته .

( ٥ ) المسند : ٤٩٤ / ٢ . ورواه أيضا أبو عبيد في كتاب الأموال : ص ٣٢٤ رقم ( ٧١٨ ) ،

ويحيى بن آدم في الخراج ( ص ) رقم ( ٣١٨ ) ، وأحمد بن زنجويه في الأموال : ٦٤٦ / ١

في أحكام الأرضين ، باب احياء الأرض ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٥٥ / ٦ .

من طريق هشيم عن عوف عن رجل حدثه عن أبي هريرة . ولفظه " حريم البئر

أربعون ذراعا لأعطان الابل والغنم " .

اسناده : ضعيف لجهالة الراوى عن أبي هريرة ولا يدرى من هو ؟ .

( ١١٠٢ ) ٦٩ / ٣ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٣٦٤٠ ) في أواخر كتاب الأقضية ، باب أبواب من القضاء . وعزاه الزيلعي

في نصب الراية : ٢٩٣ / ٤ . للطحاوي في شرح الآثار ، ولم أقف عليه في النسخة

المطبوعة بعد البحث الشديد والله أعلم .

أن محمد بن عثمان<sup>(١)</sup> حدثهم، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن أبي طوالة<sup>(٢)</sup> وعمر بن يحيى، عن أبيه<sup>(٣)</sup>، عن أبي سعيد، قال: "اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان فسي حريم نخلة، في حديث أحدهما: فأمر بها فذرعت، فوجدت سبعة أذرع، وفي حديث الآخر فوجدت خمسة أذرع، فقصي بذلك، قال عبد العزيز: فأمر بجريدة من جريد ها فذرعت" انتهى. سكت عنه أبو داود، ثم المنذرى<sup>(٤)</sup> ورواه الطحاوى<sup>(٥)</sup> بلفظ: "اختصم رجلان إلى النبي صلى الله عليه وسلم في نخلة، فقطع منها جريدة، ثم ذرع بها النخلة، فإذا فيها خمسة أذرع، فجعلها حريمها". ذكره عبد الحق في الأحكام<sup>(٦)</sup>، وأخرج الحاكم<sup>(٧)</sup> عن عبادة بن الصامت: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة أن حريمها مبلغ جريد ها" وللطبراني<sup>(٨)</sup> من حديث ابن عمر "مد جريد ها" ولأبي داود فسي

=== اسناده: فيه عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدارورى وهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ويقتية رجاله رجال الثقات.

(١) محمد بن عثمان التنوخى، أبو الجماهر، أو أبو عبد الرحمن، ثقة من العاشرة، مات سنة (٢٢٤) وله (٨٤) سنة. د ق.

أنظر: التهذيب: ٣٣٩/٩، التقريب: ١٩٠/٢، الكاشف: ٧٧/٣.

(٢) اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصارى، أبو طوالة. بضم المهملة،

المدنى، قاضى المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة من الخامسة مات سنة (١٣٤)،

ويقال بعد ذلك. ع. انظر الكاشف: ١٠٤/٢، التهذيب: ٢٩٧/٥،

التقريب: ٤٢٩/١.

(٣) اسمه يحيى بن عمارة بن أبي الحسن الأنصارى، المدنى، ثقة، من الثالثة. ع.

أنظر التهذيب: ٢٥٩/١١، التقريب: ٣٥٤/٢، الكاشف: ٢٦٤/٣.

(٤) مختصر سنن أبي داود: ٢٤٢/٥.

(٥) انظر هامش رقم (٦) ص: (١٥٩٢).

(٦) أحكام الكبرى ج ٥ ص ٥٦ في البيوع، يابغى احياء الموات والغرسة، وعنه الزيلعى فى نصب الراية: ٢٩٣/٤.

وهو فى المعتصر من المشكل ص ٢٤٤ باب حريم النخلة.

(٧) المستدرک: ٩٧/٤ فى الأحكام.

اسناده: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٨) المعجم الكبير: ٤٥٣/١٢ رقم (١٣٦٤٧). وتام الحديث "أن النبي صلى الله

عليه وسلم جعل حريم النخلة مد جريد ها". ورواه أيضا ابن ماجه فى سننه:

٢/٨٣٢ فى الرهون، باب حريم الشجر (٢٣) الحديث (٢٤٨٩). كلاهما مسن

طريق منصور بن صقير عن محمد بن ثابت العبدى عن عمرو بن دينار عنه به.

اسناده: ضعيف فيه منصور بن صقير وهو ضعيف، ومحمد بن ثابت العبدى، =====



المراسيل<sup>(١)</sup> عن عروة بن الزبير قال : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة طول عسيها<sup>(٢)</sup> . تنبيه : أشار في الهداية<sup>(٣)</sup> الى حديث " من حفر من بئر مقدار ذراع فهو محتجر " قال الزيلعي<sup>(٤)</sup> وغيره : لا نعرفه ، ولا نعرف أحد رواه .

=== ويقال ثابت بن محمد العبدى صدوق لين الحديث .

راجع التقريب : ٢٧٦/٢ و ص ١٤٩ . وقال البوصيرى في الزوائد : اسناده ضعيف .

( ١ ) ص ( ١٢ ) . وأنظر أيضا تحفة الأشراف : ٢٨٩/١٣ . ونصب الراية : ٢٩٤/٤ .

اسناده : رواه ثقات وهو مرسل صحيح .

( ٢ ) العسيب : جريد النخلة . لسان العرب : ٥٩٩/١ .

( ٣ ) شرح فتح القدير : ٦/٩ .

( ٤ ) نصب الراية : ٢٩١/٤ . وقال الحافظ في الدراية : ١٤٥/٢ : لا وجود له ففى

شئ من كتب الحديث .

### "كتاب الشرب"

- ( ١١٠٣ ) قال : " بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون به فأقرهم عليه "
- ( ١١٠٤ ) حديث : " الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلاؤ والنار " أخرجه محمد بن الأصيل<sup>(١)</sup> من طريق أبي خدّاش عن رجل من المهاجرين مرفوعاً بهذا اللفظ وقد تقدم .
- ( ١١٠٥ ) قوله : " لما روى أن قوماً وردوا ماء فسألوا أهله أن يدلّوهم على البئر ، فأبوا فسألوهم أن يعطوهم دلوها<sup>(٢)</sup> ، فأبوا ، فقالوا : ان أعناقنا وأعناق مطايا<sup>(٣)</sup>نا قد كادت أن تنقطع ، فأبوا أن يعطوهم ، فذكروا ذلك لعمر بن عبد الله عنده ، فقال : هلا وضعت فيهم السلاح ؟ " أخرجه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(٤)</sup> عن أبي حنيفة ، عن الهيثم ، عن عمر بلفظه ، وهو منقطع .
- ( ١١٠٦ ) حديث : " المسلمون وفي رواية الناس / مشتركون في ثلاث ، الحديث " ١/١٧٧
- تقدم ذكر الروايتين ، واقتصر في الهداية<sup>(٥)</sup> على الثانية ، فخرجه المخرجون بلفظ الأول<sup>(٦)</sup> ،
- 
- ( ١١٠٣ ) ١١٠٣ / ٣ . لم ينسبه المخرج إلى أرباب الأصول ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ ولا بمعناه والله أعلم .
- ( ١١٠٤ ) ١١٠٤ / ٣ . تقدم في الحديث رقم ( ١٠٩٨ ) .
- ( ١ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .
- واسناده : صحيح راجع الحديث رقم ( ١٠٩٨ ) .
- ( ١١٠٥ ) ١١٠٥ / ٣ .
- ( ٢ ) في الاختيار " دلوا " بدل " دلوها " .
- ( ٣ ) المطية : الناقة التي يركب مطاها . والمطية : البعير يمتطي ظهره ، وجمعه المطايا ، يقع على الذكر والأنثى .
- أنظر : الصحاح : ٢٤٩٥ / ٦ ، النهاية : ٣٤٠ / ٤ ، مثال الطالب ص ( ٢٨ ) ، لسان العرب : ٢٨٦ / ١٥ .
- ( ٤ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .
- اسناده : ضعيف لاقطاعه بين الهيثم بن حبيب الصيرفي الكوفي وبين عمر رضي الله عنه ، والهيثم صدوق وقد تقدمت ترجمته .
- ( ١١٠٦ ) ١١٠٦ / ٣ . تقدم في الحديث رقم ( ١٠٩٨ ) .
- ( ٥ ) شرح فتح القدير : ١٢ / ٩ .
- ( ٦ ) نصب الراية : ٢٩٤ / ٤ ، والدرية : ٢٤٦ / ٢ .

وهو أحسن فتأمل . فائدة : قال في الهداية<sup>(١)</sup> : أجرة كرى الأنهار العظام على بيت المال ، فإن لم يكن في بيت المال شيء ، فالإمام يجبر الناس على كربه أحياء لمصلحة العامة إن هم لا يقيمونها بأنفسهم ، وفي مثله قال عمر رضي الله عنه : لو تركتم لبعثتم أولادكم . قال المخرجون<sup>(٢)</sup> لم تجده .

---

( ١ ) شرح فتح القدير : ١٤ / ٩ .

( ٢ ) نصب الراية : ٤ / ٢٩٤ ، والدرية : ٢ / ٢٤٦ رقم ( ٩٨٧ ) .

” کتاب المزارعة ”<sup>(١)</sup>

(١١٠٧) حديث: "أنه عليه الصلاة والسلام دفع خبير<sup>(٢)</sup> مزارعة "سيأتي باقيه

ان شاء الله تعالى .

( ١١٠٨ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من تمر أو زرع " عن نافع ، عن ابن عمر : " أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر ، أو زرع " وفي لفظ " لما افتتحت خيبر سأل البيهود رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نقركم فيها على ذلك ماشئينا " رواه الجماعة <sup>(٣)</sup> ، إلا النسائي .

(١) المزارعة : هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها . ومعناها هنا : إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب ما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الأدنى حسب ما يتفقان عليه . حكمها : جائزة وهي من عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يبطل العمل بها <sup>أحد</sup> هذا كلام الخطابي ، وقال في شرح صحيح مسلم : ٢١٠ / ١٠ ان الجواز هو الظاهر المختار لحديث خير ، لا يقبل دعوى كون المزارعة في خير إنما جازت تبعاً للمساواة بل جازت مستقلة لأن المعنى المجوز للمساواة موجود في المزارعة ، وقياساً على القراض فإنه جائز بالاجتماع . وأنظر شرح فتح القدير : ٢٨٤ / ٨ ، كفاية الأختيار : ٩٤ / ١ ، ٩٥ ، ٩٥ ، المبدع في شرح المقنع : ٥ / ٥ وما بعدها ، فقه السنة : ١٦٢ / ٣ .

• ۷۴/۳ (۱۱۰۷)

(٢) وهو اسم جامع لحصون وقرى - وبينها وبين المدينة ثلاث مراحل ، ويعني لفظ "خير" بلسان اليهود " الحصن ". واقتتح النبي صلى الله عليه وسلم خير في السنة السادسة في المحرم . راجع سيرة ابن هشام : ٣٢٨/٢ ، زاد المعاد : ٣١٦/٣ ، حقائق الأنوار : ٦٤١/٢ ، مرصد الاطلاع : ٤٩٤/١ .

• YZ/3 (11.8)

(٣) رواه البخارى : ٤/٦٢ فى الاجارة ، باب اذا استأجر أرضاً فمات أحدهما (٢٢٠)  
الحديث رقم (٢٢٨٥ و ٢٢٣٨ و ٢٢٣٩ و ٢٢٣٢ و ٢٢٣٣ و ٢٢٣٨ و ٢٢٣٩ و ٢٢٤٩ و ٢٢٧٢ و ٣١٥٢ و  
٤٢٤٨) . ومسلم : ٣/١١٨٦ فى المساقاة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء مسن  
الشر والزرع (١) الحديث (١-٦) (١٥٥١) .

وأبو داود رقم ( ٨٠٩٣٤ . ٣٤ ) في البيوع ، باب في المساقاة .

والترمذى : ٢ / ٤٢١ فى الأحكام ، باب ما ذكر فى المزارعة ( ٤١ ) الحديث ( ١٤٠١ )

وقال : حسن صحيح .

( ١١٠٩ ) حديث : " رافع بن خديج قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً ، نهانا إذا كان لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض الخارج ثلث أو نصف ، وقال : من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه " أخرجه ابن أبي شعبة <sup>(١)</sup> بهذا اللفظ من طريق أبي بكر بن عياش ، عن أبي حصين ، عن مجاهد ، عن رافع . وأخرج الترمذي <sup>(٢)</sup> نحوه منه ، وقال : في حديث رافع فيه اضطراب .

( ١١١٠ ) حديث : " زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة ، قال قلت : وما المخابرة ؟ قال : أن تأخذ أرضاً بثلث أو نصف أو ربع " <sup>(٣)</sup>

=== وابن ماجه : ٨٢٤/٢ في الرهون ، باب معاملة التخييل والكرم ( ١٤ ) الحديث ( ٢٤٦٧ )  
ورواه أيضا الطحاوي في شرح معاني الآثار : ١١٣/٤ في المزارعة والمساقاة .  
والامام أحمد في مسنده : ١٧/٢ و ٢٢ و ٣٧ ؛ والدارسي : ٢٧٠/٢ في البيوع ، بسبب أن النهي صلى الله عليه وسلم عامل خبير ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١١٣/٦ .  
إسناده : متفق عليه .

( ١١٠٩ ) ٧٥/٣ .

( ١ ) المصنف : ٣٤٤/٦ في البيوع والأقضية ، باب من كره أن يعطى الأرض بالثلث والرابع .  
( ٢ ) السنن : ٤٢١/٢ في الأحكام ، باب ما ذكر في المزارعة ( ٤٢ ) الحديث ( ١٤٠٢ ) .  
ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٩٥/٨ رقم ( ١٤٤٦٣ ) . من طريق الثوري عن منصور عن مجاهد عن أسيد بن ظهير بن أخى رافع بن خديج ، ولفظه أطول مما هنا .  
ورواه البيهقي : ١٣٢ و ١٣١/٦ حديث رافع من عدة طرق . وكذا الطحاوي في شرح معاني الآثار : ١٠٩-١٠٥/٤ في المزارعة والمساقاة ، والطبراني في المعجم الكبير : ٣١١/٤ رقم ( ٤٣٥٣-٤٣٧٠ ) .

إسناده : قال الترمذي : حديث رافع فيه اضطراب ، يروى هذا الحديث عن رافع ابن خديج ، عن عمومته . ويروى عنه عن ظهير بن رافع ، وهو أحد عمومته . وقد روى هذا الحديث عنه على روايات مختلفة ، اهـ . وقال الطحاوي : وأما حديث رافع بن خديج ، فقد جاء بالفاظ مختلفة ، اضطرب من أجلها ، اهـ . شرح معاني الآثار : ١٠٩/٤ ، وأعله النسائي بأن مجاهدا لم يسمع من رافع ، وقال الحافظ : وأبو بكر بن

عياش في حفظه مقال . كما في فتح الباري : ٢٤/٥ كتاب ( ٤١ ) باب ( ١٩ ) .  
( ١١١٠ ) ٧٥/٣ .

( ٣ ) قيل : هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والرابع وغيرهما ، والخبرة : النصيب وقيل : هو من الخبر ، الأرض اللينة ، وقيل أصل المخابرة من خير لأن النهي صلى الله عليه وسلم أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها ، فقيل خابره : أي عاملهم في خير . النهاية : ٧/٢ ، وأنظر أيضا غريب الحديث ( للهـروى ) :

رواه أبو داود<sup>(١)</sup> بهذا اللفظ عن ثابت بن الحجاج<sup>(٢)</sup>، عن زيد، وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه، وثابت بن الحجاج ذكره ابن حبان، في الثقات وقال حافظ العصر<sup>(٤)</sup>: ثقة، وياقنى السند ثقات أخرج لهم مسلم.

(١١١١) حديث: "ابن عمر قال كنا نخاير ولا نرى بذلك بأسا حتى ذكر رافع بسمن خديج، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة فتركناه من أجل قوله". أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، عن ابن عيينة سمع عمرو عبد الله بن عمر، يقول: "كنا نخاير فذكره" إلا أنه / قال: بدل "ذكر" "زعم" وقال: "من أجله" وأخرجه الطحاوى<sup>(٦)</sup> فقال فيه: ١٧٧ ب / "من أجل قوله" وأخرجه مسلم من هذا الوجه بمعناه.

(١١١٢) قوله: "وتعامل بها السلف" أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> عن إبراهيم بن مهاجر،

(١) السنن رقم (٣٤٠٧) في البيوع، باب في المخابرة.

وابن أبي شيبة في مصنفه: ٣٤٦/٦ في البيوع والأقضية، باب من كره أن يعطى الأرض بالثلث والربع، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٣٣/٦، والامام أحمد في مسنده: ١٨٨/٥.

إسناده: رجال الاسناد ثقات، وسكت عنه الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود:

٦٧/٥، وقد نوه له السيوطى بإشارة الصحيح. الجامع الصغير: ١٩١/٢. وقد ضعف أحمد ابن حنبل حديث النهى، وقال: هو مضطرب كثير الألوان. انظر كفاية الاختيار ج ١ ص ٥٩٥.

(٢) ثابت بن الحجاج، الكلابى، الرقى، ثقة، من الثالثة. د.

الجرح: ٣٥٠/٢، التهذيب: ٤/٢، التقريب: ١١٥/١.

(١١١١) ٧٥/٣.

(٣) المصنف: ٣٤٥/٦ في البيوع والأقضية، باب من كره أن يعطى الأرض بالثلث والربع، والبيهقي: ١٢٨/٦.

إسناده: رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد. ومن هذا الوجه رواه مسلم.

(٤) شرح معاني الآثار: ١١١/٤ في المزارعة والمساقاة.

(٥) الصحيح: ١١٧٩/٣ في البيوع، باب كراء الأرض (١٧) الحديث (١٠٦) (١٥٤٧). إسناده: رواه مسلم.

(١١١٢) ٧٥/٣.

(٦) المصنف: ٣٣٧/٦ في البيوع والأقضية، باب من لم ير بالمزارعة بالنصف والثلث والربع

بأسا، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه: ٩٩/٨ رقم (١٤٤٧٠)، والطحاوى في معاني

الآثار: ١١٤/٤ في المزارعة والمساقاة، والبيهقي: ١٤٥/٦، وابن حزم في المحلى:

٦٠/٩ المسألة (١٣٢٩).

إسناده: حسن بمجموع طرقه وأما رواية ابن أبي شيبة فضعيفة فيه شريك بن عبد الله النخعى وهو صدوق يخطئ كثيرا.

قال : سألت موسى بن طلحة فحدثني أن عثمان أقطع خبابا أرضا ، وعبد الله أرضا ، وسعدا أرضا ، وضهيا أرضا ، فكلا جارائ قد رأيته يعطى أرضه بالثلث والربع : عبد الله وسعدا . وعن طاووس <sup>(١)</sup> قال : جاءنا معاذ بن جبل ونحن نعطي أرضنا بالثلث والربع فلم يعجب ذلك علينا . وعن أبي جعفر <sup>(٢)</sup> قال : عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر ، ثم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي له أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والربع . وعن عمرو بن عثمان <sup>(٣)</sup> عن أبي جعفر <sup>(٤)</sup> قال : سألته عن المزارعة بالثلث والربع ، فقال : إن نظرت فسي آل أبي بكر ، وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك . وعن عبد الله بن عيسى <sup>(٥)</sup> ، قال <sup>(٦)</sup> :

( ١ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٣٨ / ٦ . من طريق جرير عن ليث عنه به .

إسناده : ضعيف فيه ليث بن أبي سليم وهو صدوق أخطأ أخيرا ولم يتميز حديثه فترك . وقد مضت ترجمته .

( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٣٨ / ٦ من طريق ابن أبي زائدة عن حجاج عن أبي جعفر ( وهو محمد بن علي بن الحسين ) ولفظه في النسخة المطبوعة كالتالي ، قال : عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر ، ثم أبو بكر وعثمان ، ثم أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والربع . بسقط لفظة " عمر " وقد رواه ابن حزم في المحلى : ٩ / ٥٩ المسألة ( ١٣٢٩ ) من طريق ابن أبي شيبة بإثبات " عمر " . وهو الصواب والخطأ في النسخة المطبوعة والله أعلم .

إسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

( ٣ ) هو عمرو بن عثمان بن عبد الله بن موهب ثقة وروى له الشيخان وقد مضت ترجمته .

( ٤ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٣٨ / ٦ من طريق أبي أسامة ووکیع عنه به ، ورواه

أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ١٠١ / ٨ رقم ( ١٤٤٧٧ ) .

وابن حزم في المحلى : ٩ / ٦٢ المسألة ( ١٣٢٩ ) ، وعلقه البخاري في صحيحه :

٥ / ١٠ في الكتاب رقم ( ٤١ ) باب ( ٨ ) .

إسناده : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح الإسناد ، وعلقه البخاري بصيغة الجزم .

( ٥ ) عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، أبو محمد ، الكوفي ، ثقة

فيه تشيع ، من السادسة ، مات سنة ( ١٣٠ ) - ٤٠ / ٤ .

أنظر الجرح : ٥ / ١٢٦ ، التهذيب : ٥ / ٤٥٢ ، التقريب : ١ / ٤٣٩ ، خلاصة تذهيب

الكمال ص ( ٢٠٩ ) .

( ٦ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٤٤ / ٦ . وعنه ابن حزم في المحلى : ٩ / ٦٢ ،

المسألة ( ١٣٢٩ ) .

إسناده : ضعيف فيه شريك بن عبد الله النخعي وهو صدوق يخطئ كثيرا . ويغني

عنه الذي قبله .

كان لعبد الرحمن بن أبي ليلى أرض بالفوار<sup>(١)</sup> فكان يدفعها بالثلث والرربع فيرسسـلنى فأقاسمهم . وعن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> بن الأسود ، قال : كنت أزارع بالثلث والرربع فأحمله السى علقمة والأسود ، فلو رأيا به بأسا لنهونى عنه . وعن عمر<sup>(٣)</sup> بن عبد العزيز أنه كان يأمر باعطاء الأرض بالثلث والرربع . وعن القاسم<sup>(٤)</sup> وابن سيرين انهما كانا لا يريان بأسا أن يعطى الرجل أرضه آخر على أن يعطيه الثلث أو الربع أو العشر ولا يكون عليه من النقطة شىء . وعن سالم<sup>(٥)</sup> : لا بأس بها . ومثله<sup>(٦)</sup> عن علي رضي الله عنه . وابن عمر رضي الله عنهما . وأخرج الطحاوى<sup>(٧)</sup> عن حذيفة بن اليمان أنه كان يكرى أرضه على الثلث والرربع . وعن طاووس<sup>(٨)</sup> أنه كان لا يرى بذلك بأسا .

( ١ ) الفوارة : هى قرية بجانب الظهران بها نخيل كثيرة وعيون للسلطان ، وبهذا

ماء يقال له المنقعة . معجم البلدان : ٢٧٩/٤ .

( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة : ٣٤٠/٦ ، وعنه ابن حزم<sup>٣</sup> المحلى : ٦٣/٩ ، المسألة ( ١٣٢٩ )

اسناده : ضعيف فيه بكير بن عامر البجلي أبو اسماعيل الكوفى وهو ضعيف .

( ٣ ) رواه ابن أبي شيبة : ٣٤١/٦ من طريق حفص عن يحيى بن سعيد عنه به . ومن طريقه رواه ابن حزم فى المحلى ٦٢/٩ ، المسألة ( ١٣٢٩ ) .

اسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٤ ) رواه ابن أبي شيبة : ٣٤١/٦ ، وعبد الرزاق : ١٠٠/٨ رقم ( ١٤٤٧٤ ) فى

مصنفيهما . ومن طريق ابن أبي شيبة ابن حزم فى المحلى : ٦١/٩ ، المسألة :

٠ ( ١٣٢٩ )

اسناده : رواه كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٥ ) رواه ابن أبي شيبة : ٣٤٢/٦ ، وعبد الرزاق : ٩١/٨ رقم ( ١٤٤٤٤ ) .

اسناده : رجاله كلهم ثقات ، وهو صحيح الاسناد .

( ٦ ) رواه ابن أبي شيبة : ٣٣٩/٦ ، وعبد الرزاق : ٩٩/٨ رقم ( ١٤٤٧١ ) .

ولفظ ابن أبي شيبة ، عن علي أنه لم يربأسا بالمزارة على النصف . ولفظ عبد الرزاق أطول من هذا .

اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٧ ) شرح معانى الآثار : ١١٤/٤ فى المزارة والمساقاة .

اسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

( ٨ ) رواه الطحاوى فى معانى الآثار : ١١٤/٤ . ولفظه عن طاووس أن معاذا رضى الله

عنه ، لما قدم اليمن ، كان يكرى الأرض أو المزارع ، على الثلث أو الربع ، وقال :

قدم اليمن وهم يفعلون ، فأضى لهم ذلك ، اهـ .

اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .



( ١١١٣ ) حديث : " المؤمنون عند شروطهم " . وأخرجه أبوداود (١) ، والترمذى (٢) ، والحاكم (٣) ، من حديث الوليد بن رباح (٤) ، عن أبي هريرة ، قال : " المسلمون عند شروطهم " ضعفه ابن حزم (٥) وعبد الحق وحسنه الترمذى (٦) ، والحاكم (٣) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده بلفظ " المسلمون " وزاد " الا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً " وهو ضعيف .

( ١١١٣ ) ٥٧٦/٣

- ( ١ ) السنن رقم ( ٣٥٩٤ ) فى الأفضية ، باب فى الصلح .
- ( ٢ ) كذا فى الأصل ، وعزاه أيضاً ابن الأثير فى جامع الأصول : ٦٣٩/٢ للترمذى وليس فى الترمذى : ٤٠٣/٢ فى الأحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس ( ١٧ ) الحديث ( ١٣٦٣ ) الا من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده ، وقد عزاه الحافظ المزى حديث أبى هريرة لأبى داود فقط . تحفة الأشراف : ٤١٥/١٠ ولم ينسبه للترمذى .
- ( ٣ ) المستدرک : ٤٩/٢ فى البيوع ، باب المسلمون على شروطهم .  
ورواه أيضاً ابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٩١ ) رقم ( ١١٩٩ ) .  
وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢١٥ ) رقم ( ٦٣٧ ) ، والدارقطنى فى سننه : ٢٧/٣ فى البيوع ، والامام أحمد فى مسنده : ٣٦٦/٢ ، والبيهقى : ٦٣٥٧٩/٦ .  
اسناده : قال الحافظ فى التلخيص : ٢٣/٣ رقم ( ١١٩٥ ) : ضعفه ابن حزم ، وعبد الحق وحسنه الترمذى ، ورواه الترمذى والحاكم من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده ، قال الحافظ : وهو ضعيف ، قلت : ضعفه الحافظ لأجل كثير بن عبد الله وهو ضعيف ، ومنهم من نسبته الى الكذب . كما فى التقريب : ١٣٢/٢ . وقال الحافظ فى بلوغ الرام ( سبل السلام ) : ٥٩/٣ : رواه الترمذى وصححه وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله وهو ضعيف .
- ( ٤ ) الوليد بن رباح المدنى ، صدوق ، من الثالثة ، مات سنة ( ١١٧ ) . / خت د ت ق .  
أنظر الكاشف : ٢٣٨/٣ ، التهذيب : ١٣٣/١١ ، التقريب : ٣٣٢/٢ .
- ( ٥ ) المحلى : ٦١٣/٨ ، المسألة ( ١٢٧٠ ) . قال : كثير بن عبد الله متفق على طرحه وأن الرواية عنه لا تحل ، قلت : أما فى حديث أبى هريرة ففيه كثير بن زيد ، أبو محمد الأسلمى ، قال ابن معين : ثقة ، وقال مرة : ليس بشئ ، وقال مرة : ليس بذلك القوى ، وتكلم فيه غيره . كما فى مختصر سنن أبى داود : ٢١٤/٥ .  
وقال الحافظ فى التقريب : ١٣١ / ٢ : صدوق يخطئ . وقال فى التهذيب : ٤١٤/٨ مختلف فيه . والحديث ضعيف بهذا الاسناد والله أعلم .

وأخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup> والحاكم<sup>(٢)</sup> من حديث أنس بلفظ " المسلمون " ولفظه / فسي ١/١٢٨ الزيادة " وافق الحق من ذلك " وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ثنا يحيى بن أبي زائدة، عن عبد الملك هو ابن أبي سليمان عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : " المسلمون عند شروطهم " .

( ١١١٤ ) حديث : " أن أربعة اشتركوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " الطحاوي<sup>(٤)</sup> حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، ثنا [ أبو ]<sup>(٥)</sup> عاصم ، ثنا الأوزاعي ، عن واصل بن أبي جميل ، عن مجاهد ، قال : " اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهم : عليّ البذر ، وقال الآخر : عليّ العمل ، وقال الآخر : عليّ الأرض ، وقال الآخر : عليّ الفدان <sup>(٦)</sup> فزرعوا ، ثم حصدوا ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزرع لصاحب البذر ، وجعل لصاحب العمل أجرا معلوما ، وجعل لصاحب الفدان في كل يوم درهما وألغى الأرض في ذلك " .

( ١ ) السنن : ٢٨ / ٣ في البيوع .

( ٢ ) المستدرک : ٥٠ / ٢ في البيوع .

اسناده : قال الحافظ : اسناده واهي . تلخيص الحبير : ٢٣ / ٣ رقم ( ١١٩٥ ) .

( ٣ ) المصنف : ٦٨ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب من قال : المسلمون عند شروطهم .

اسناده : فيه عبد الملك بن أبي سليمان وهو صدوق له أوهام وبقية رجاله ثقات . وهو مرسل أيضا .

( ١١١٤ ) ٧٦ / ٣ .

( ٤ ) شرح معاني الآثار : ١١٩ / ٤ في المزارعة والمساقاة ، باب من زرع في أرض قوم بفسير

ان منهم كيف حكمهم في ذلك ؟ .

اسناده : رواه ثقات الا واصل بن أبي جميل وهو مختلف فيه والاكثر على تضعيفه ، وهو مرسل ضعيف بهذا الاسناد والله أعلم .

( ٥ ) في الأصل " عاصم " باسقاط " أبو " والمثبت من المطبوع .

( ٦ ) واصل بن أبي جميل ، عن مجاهد ، قال يحيى بن معين : لا شيء . وقال البخاري : يروى

عن مجاهد ، ومكحول . روى عنه الأوزاعي أحاديثه مرسل . وقال أحمد بن حنبل :

واصل مجهول ما روى عنه غير الأوزاعي ، وقال ابن حبان : مستقيم الحديث . وقال

الحافظ مقبول . أنظر الميزان : ٣٢٨ / ٤ ، التهذيب : ١١ / ٢ ، ١٠ ، التقریب :

٣٢٨ / ٢ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٤١٤ ) .

( ٧ ) الفدان : آلة الثورين للحرث . وقال أبو عمرو : هي البقر التي تحرث والجمع

( الفدادين ) مخفف . أنظر مختار الصحاح ص ( ٤٩٤ ) ، ولسان العرب :

تنبيه : المذهب في مثل هذه الصورة أن لصاحب الأرض أجرة مثله<sup>(١)</sup> فليطلب وجهه .  
والجواب عن الحديث ، وقد أخرج اسحاق في مسنده<sup>(٢)</sup> من حديث رافع بن خديج : " أن رجلاً زارع فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ردّ الى هذا ما أنفق في أرضك ولك ما أخرجت أرضك " . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> مثله بلفظ " ردّوا عليه نفقته ، وخذوا زرعكم " ورجاله ثقات . تتيم : تولت الأحاديث الواردة بالنهي عن المخابرة ، والمزارة بالحمل على ما فيه مفسد أو على الاجتناب للندب والاستحباب ، ودليل الأول : ما أخرج الشيخان<sup>(٤)</sup> عن رافع بن خديج قال : " كنا أكثر الأنصار حقلاً<sup>(٥)</sup> ، فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ، ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ، ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك ، وأما الوراق فلم ينهانا " . وفي رواية " كنا أكثر أهل المدينة<sup>(٦)</sup> مزدرعاً<sup>(٧)</sup> ، كنا نكرى الأرض بالناحية منها مسمى

( ١ ) قال في الهداية : إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل الأرض .

أنظر شرح فتح القدير : ٣٨٥ / ٨ .

( ٢ ) ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ١٣٦ / ٦ في المزارة ، باب من زرع فسى أرض غيره بغير إذنه أو بانه على سبيل المزارة .

اسناده : حسن .

( ٣ ) المصنف : ٩٠ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب الرجل يزرع في الأرض بغير إذنه أهلها . وهو في كنز العمال : ٥٣٤ / ١٥ رقم ( ٤٢٠٦٩ ) . وهو جزء يسير من الحديث وفيه قصة .

اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٤ ) رواه البخاري : ١٥ / ٥ في الحرث والمزارة ، باب ما يكره من الشروط في المزارة ( ١٢ ) الحديث ( ٢٣٣٢ ) و ( ٢٣٢٧ ) .

ومسلم : ١١٨٣ / ٣ في البيوع ، باب كراء الأرض بالذهب والورق ( ١٩ ) الحديث ( ١١٧ ) ( ١٥٤٧ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٥ ) الحقل : الزرع إذا شغب ورقه قبل أن تغلظ سوقه ، والحقل أيضا القراح الطيب الواحدة . أنظر مختار الصحاح ص ( ١٤٧ ) ، وفتح الباري : ١٥ / ٥ .

( ٦ ) في الأصل " أهل الأرض " بدل " أهل المدينة " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ٧ ) المزدرع : مكان الزرع . ومزدرعاً نصب على التمييز ويجوز أن يكون مصدراً أي كنا أكثر أهل المدينة زرعاً ، والمزدرع أصله المزرع لأنه من باب الافتعال ولكن قلب التاء دالا لأن مخرج التاء لا يوافق الزاى لشدها . كما في عمدة

لسيد الأرض ، قال : فربما<sup>(١)</sup> يصاب ذلك وتسلم الأرض ، وربما<sup>(٢)</sup> تصاب الأرض ويسلم ذلك ،  
فنهينا ، فأما الذهب والورق فلم يكن يومئذ . رواه البخاري<sup>(٣)</sup> وفي لفظ ، قال : " إنما كان  
الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على المانيات<sup>(٤)</sup> وأقبال الجذ أول  
وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويهلك هذا ويسلم هذا ، ولم يكن للناس  
كراء إلا هذا ، فلذلك زجز عنه فأما شيء معلوم مضمون ، فلا بأس به " رواه مسلم<sup>(٥)</sup> ، وأبو داود<sup>(٦)</sup>  
والنسائي<sup>(٧)</sup> . وفي رواية عن رافع ، قال : حدثني عمي<sup>(٨)</sup> أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم بما ينبت على الأربعا<sup>(٩)</sup> أو شيء يستثنيه صاحب / الأرض ، قال : ١٢٨ ب/  
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك " رواه أحمد<sup>(١٠)</sup> ، والبخاري<sup>(١١)</sup> ، والنسائي<sup>(١٢)</sup> .

( ١ ) كذا في الأصل ، وأما في النسخة المطبوعة " فما " بدل " فربما " .

( ٢ ) الصحيح : ٩ / ٥ في الحرث والمزراعة ، باب رقم ( ٧ ) الحديث ( ٢٣٧٢ ) .

( ٣ ) المانيات : الأنهار وهي من كلام العجم صارت دخيلا في كلامهم . كما في معالم  
السنن : ٩٤ / ٣ ، وقال الامام النووي : المانيات فبذل معجمة مكسورة ثم ياء  
مثناة تحت ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق هذا هو المشهور . وهي مسايل  
المياه وقيل ما ينبت على حافتي مسيل الماء ، وقيل ما ينبت حول السواقي وهي لفظة  
معربة ليست عربية . صحيح مسلم بشرح النووي : ١٠ / ١٩٨ . وأنظر أيضا عسرون  
المعبود : ٩ / ٢٥٠ ، وبذل المجهود : ١٥ / ٥٧ .

( ٤ ) الجداول : جمع جدول وهو النهر الصغير كالساقية . صحيح مسلم بشرح النووي :  
١٠ / ١٩٨ .

( ٥ ) الصحيح : ١١٨٣ / ٣ في البيوع ، باب كراء الأرض بالذهب والورق ( ١٩ ) الحديث  
( ١١٦ ) ( ١٥٤٧ ) .

( ٦ ) السنن رقم ( ٣٣٩٢ ) في البيوع ، باب في المزارعة .

( ٧ ) السنن : ٤٣ / ٧ في المزارعة ، باب ذكر أحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض  
بالثلث والرابع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر .

استناده : رواه مسلم .

( ٨ ) هما ظهير بن رافع ، والآخر قال الكلابي لم أقف على اسمه . وذكر غيره أن اسمه  
مظهر وهو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الهاء المكسورة . فتح الباري : ٥ / ٢٦ .

( ٩ ) الأربعا : جمع ربيع وهو النهر الصغير . عمدة القاري : ١٢ / ١٨٣ ، وعون الباري :  
٤ / ٧١ .

( ١٠ ) المسند : ٤ / ١٤٢ .

( ١١ ) الصحيح : ٥ / ٢٥ في الحرث والمزراعة ، باب كراء الأرض بالذهب والفضة ( ١٩ ) ،  
الحديث ( ٢٣٤٧ ) .

( ١٢ ) السنن : ٤٣ / ٧ في المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض  
بالثلث والرابع . استناده : رواه البخاري .

وفى رواية عن رافع : " أن الناس كانوا يكرمون المزارع فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم بالمانيات وما يسقى الربيع وشئ من التبن ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم كراء المزارع بهذا ونهى عنها " رواه أحمد <sup>(١)</sup> . وعن أسيد بن ظهير <sup>(٢)</sup> قال : " كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أو افتقر اليها أعطاهما بالنصف والثالث [ والرابع ] <sup>(٣)</sup> ويشترط ثلاث جداول والقسارة <sup>(٤)</sup> وما سقى الربيع <sup>(٥)</sup> ، وكان يعمل فيها عملا شديدا ، ويصيب منها منفعة فأتانا رافع بن خديج ، فقال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لكم نفعاً وطاعة [ الله وطاعة ] <sup>(٦)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم خير لكم نهاكم عن الحقل " . رواه أحمد <sup>(٧)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٨)</sup> . والقسارة بقية الحب فى السنبل بعد ما يداس " وعن جابر ، قال : " كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنصيب من القصرى ومن كذا ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه ، والا فليدعها " رواه أحمد <sup>(٩)</sup> ، ومسلم <sup>(١٠)</sup> . والقصرى " القسارة . وعن سعد بن أبي وقاص : " أن أصحاب المزارع فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم ، كانوا يكرمون مزارعهم بما يكون على السواقي <sup>(١١)</sup> من الزروع ، وماسعد بالماء ما حول

( ١ ) المسند : ١٤٢ / ٤ وتامه " قال رافع : ولا بأس بكرائها بالدرهم والد ثانيـر " .

ورواه أيضا النسائي : ٤٣ / ٧ نحوه . وأبو داود رقم ( ٣٣٩٣ ) .

اسناده : رواه ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٢ ) أسيد بن ظهير بن رافع الأنصارى ، الأوسى ، له ولأبيه صحبة ، مات فى خلافة مروان / ٤

أنظر أسد الغابة : ٩٤ / ١ ، الاصابة : ٧٦ / ١ ، التقريب : ٧٨ / ١ .

( ٣ ) قوله " والربيع " سقط من الأصل ، والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) القسارة والقصرى : هو ما يبقى فى المُنخل بعد الانتخال ، وقيل : هو ما يخرج مسن

القَتِّ وما يبقى فى السنبل من الحب بعد الدوسة الأولى ، وقيل : القشرتان اللتان

على الحبة . أنظر لسان العرب : ١٠١ / ٥ .

( ٥ ) الربيع : هو الساقية الصغيرة وجمعه أربعاء . أنظر الفتح الرباني : ١١٧ / ١٥ .

( ٦ ) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل والمثبت من المطبوع .

( ٧ ) المسند : ٤٦٤ / ٣ .

( ٨ ) السنن : ٢ / ٢٢٢ فى الرهون ، باب ما يكره من المزارعة ( ١٠ ) الحديث ( ٢٤٦٠ ) .

اسناده : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٩ ) المسند : ٣ / ٣١٢ .

( ١٠ ) الصحيح : ١١٧٧ / ٣ فى البيوع ، باب كراء الأرض ( ١٧ ) الحديث ( ٩٥ ) ( ١٥٣٦ ) .

اسناده : رواه مسلم .

( ١١ ) الساقية : النهر الصغير أى ما ينبت على أطراف النهر ، " وماسعد " أى جرى .

يريد أنا نجعل ما جرى عليه الماء من الزرع بلا طلب لصاحب الزرع .

أنظر : عون المعبود : ٩ / ٢٤٩ ، بذل المجهود : ٥٥ / ٥ . وقال السيوطي : =====

النبت ، فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاختصموا في بعض ذلك ، فنهاهم أن يكروا بذلك ، وقال : أكرؤا بالذهب والفضة " رواه أحمد <sup>(١)</sup> ، وأبو داود <sup>(٢)</sup> ، والنسائي <sup>(٣)</sup> ، ودليل الثاني : ما عن عمرو بن دينار قال ، قلت : لطاؤوس " لو تركت المخابرة <sup>(٤)</sup> ، فانهم يزعسون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، فقال : ان أعلمهم يعني ابن عباس أخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ، وانما قال : لأن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما " رواه أحمد <sup>(٥)</sup> ، والبخاري <sup>(٦)</sup> ، وأبو داود <sup>(٧)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٨)</sup> .

=== " بما يكون على السواقي " أي بما ينبت على طرف النهر من الزرع فيجعلونه كراء

الأرض . سنن النسائي بشرح السيوطي : ٤١ / ٧ .

( ١ ) المسند : ١٧٨ / ١ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٣٩١ ) في البيوع ، باب في المزارعة .

( ٣ ) السنن : ٤١ / ٧ في المزارعة ، باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٨٨ / ٧ في البيوع والأقضية ، باب في كراء الأرض البيضاء بالذهب . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٣٣ / ٦ . والطحاوي في شرح معاني الآثار : ١١١ / ٤ في المزارع والمساقاة . وابن حزم في المحلى : ٧١ / ٩ ، المسألة ( ١٣٢٩ ) .

اسناده : قال الحافظ : رجاله ثقات ، إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد . فتح الباري : ٢٥ / ٥ كتاب رقم ( ٤١ ) باب رقم ( ١٩ ) . وقال في التقريب : ١٩٢ / ٢ : محمد بن عكرمة مقبول . وقال في التهذيب : ٣٤٩ / ٩ . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي في الميزان : ٦٥٠ / ٣ : وثق لم يرو عنه سوى إبراهيم بن سعد . وأنظر أيضا الكاشف : ٧٩ / ٣ .

( ٤ ) قال الامام تقي الدين أبي بكر : المزارعة والمخابرة هل هما بمعنى أم لا ؟ قال الرافعي : الصحيح وظاهر نص الشافعي أنهما عقدان مختلفان ، فالمخابرة : هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، والمزارعة : هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها ، والمعنى لا يختلف ، وقال النووي : ما صححه الرافعي هو الصواب . كفاية الأخيار : ٥٩٤ و ٩٣ / ١ .

( ٥ ) المسند : ٣٤٩ و ٢٨١ و ٢٣٤ / ١ .

( ٦ ) الصحيح : ١٤ / ٥ في الحرث والمزارعة ، باب رقم ( ١٠ ) الحديث ( ٢٦٣٤ و ٢٣٤٢ و ٢٣٣٠ ) .

( ٧ ) السنن رقم ( ٣٣٨٩ ) في البيوع ، باب في المزارعة .

( ٨ ) السنن : ٨٢٣ / ٢ في الرهون ، باب الرخصة في المزارعة بالثلث والرابع ( ١١ ) الحديث ( ٢٤٦٢ ) و ( ٢٤٦٤ ) ، ورواه أيضا النسائي : ٢٦ / ٧ في كتاب المزارعة .

اسناده : رواه البخاري .

وعن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ، ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض " رواه الترمذى <sup>(١)</sup> ، وصححه . وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليمتحها <sup>(٢)</sup> أخاه ، فإن أبي فليمسك أرضه " متفق عليه <sup>(٣)</sup> . ووجه آخر أخرج ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> ، وغيره عن زيد بن ثابت أنه قال : " يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان قد اقتتلا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ، فسمع رافع قوله : لا تكروا المزارع " والله أعلم .

( ١ ) السنن : ٤٢٢ / ٢ في الأحكام ، باب ذكر في المزارعة ( ٤٢ ) الحديث ( ١٤٠٣ ) .

إسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

( ٢ ) في الأصل " أو ليحرثها " بدل " أو ليمتحها " والتصويب من المطبوع . وقال الحافظ :

" وليمتحها " أى يجعلها منيحة أى عطية ، وقوله : " فإن لم يفعل فليمسك أرضه "

أى فلا يمتحها ولا يكرها . فتح البارى : ٢٤ / ٥ .

( ٣ ) رواه البخارى : ٢٢ / ٥ في الحرث والمزارعة ، باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والشر ( ١٨ ) الحديث ( ٢٣٤١ ) .

ومسلم : ١١٧٨ / ٣ في البيوع ، باب كراء الأرض ( ١٧ ) الحديث ( ١٠٢ ) ( ١٥٤٤ ) .

إسناده : متفق عليه .

( ٤ ) المصنف : ٣٤٢ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب من لم ير بالمزارعة بالنصف والثلاث

والربع بأسا . وعبد الرزاق : ٩٧ / ٨ رقم ( ١٤٤٦٥ ) ، والبيهقى : ١٣٤ / ٦ ، وأبو داود

رقم ( ٣٣٩٠ ) في البيوع ، باب في المزارعة .

والنسائي : ٥٠ / ٧ في المزارعة ، باب النهى عن كراء الأرض بالثلث والرربع ، وابن ماجه :

٨٢٢ / ٢ رقم ( ٢٤٦١ ) . والطحاوى في شرح معاني الآثار : ١١٠ / ٤ في كتاب

المزارعة والمساقاة . وابن حزم في المحلى : ٦٨ / ٩ ، المسألة ( ١٣٢٩ ) .

إسناده : فيه الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان وهوليين الحديث . كما في التقريب :

٣٣٧ / ٢ . وسكت عنه الحافظ المنذرى في مختصره : ٥٤ / ٥ .

وقال ابن حزم : أما حديث زيد فلا يصح . وقال الزيلعى : وهذا حديث حسن . نصب

الرأية : ١٨١ / ٤ . قلت : وهو كما قال .

( ١ )  
 \* كتاب المساقاة \*

( ١١١٥ ) قوله : " وأهل خيبر كانوا يعملون في الأشجار والرطاب " وهكذا قال في الهداية : (٢) وقال الزيلعي : (٣) تقدم في المزارعة . قلت : هذه حوالة غير رابحة ، لم يتقدم في المزارعة ما يفيد ، وما نقله في المزارعة قدمناه فيها ، وقد سكت عن تخريج قولـه لأن الأثر قد خصهما يعني النخل ، والكرم ، واستدل له بما أخرجه الدارقطني (٤) من حديث ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بالشرط ما يخرج من النخل والشجر " وقال : وهم ابن صاعد (٥) في ذكر " الشجر " ولم يقله غيره . والله أعلم . (٦) ١/١٧٩

( ١ ) المساقاة : هي المعاملة بلفظة أهل المدينة ، وفي الشرع : عقد على دفع الشجر السي من يصلحه بجزء من ثمره . أنظر شرح فتح القدير : ٨ / ٤٠٠ ، المغني : ٥ / ٣٩١ . المنح الشافيات : ٢ / ٤٢٢ ، المبدع في شرح المقنع : ٥ / ٤٥ ، فقه السنة : ٣ / ٣٤٣ . ( ١١١٥ ) ٠٨٠ / ٣

( ٢ ) شرح فتح القدير : ٨ / ٤٠١ .

( ٣ ) نصب الراية : ٤ / ١٨١ . وكذا قال الحافظ في الدراية : ٢ / ٢٠٥ .

( ٤ ) السنن : ٣ / ٣٨٣ وفي البيوع .

إسناده : رواه البخاري : ٥ / ١٠ في الحرث والمزارعة ، باب المزارعة بالشرط ونحوه

( ٨ ) الحديث ( ٢٣٢٩ ) ( ٢٣٢٨ ) ، ومسلم : ٣ / ١١٨٦ في المساقاة ، باب رقم ( ١ )

الحديث ( ١ ) ( ١٥٥١ ) . من حديث ابن عمر بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه

وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع " وهو متفق عليه بهذا اللفظ

دون ذكر " الشجر " وأقر الحافظ في التلخيص : ٣ / ٥٩ رقم ( ١٢٨٠ ) قول

الدارقطني : وهم ابن صاعد في ذكر " الشجر " .

( ٥ ) هو يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب مولى أبي جعفر المنصور الحافظ الامام الثقة

أبو محمد الهاشمي البغدادي ، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين ، وسمع ابن منيع ، ومنه

الدارقطني ، وأبو القاسم البغوي ، قال الدارقطني : ثقة ثبت حافظ ، وقال أحمد بن

حمدان : ولا يتقدمه أحد في الرواية ، ووثقه الحافظ . أنظر تاريخ بغداد : ١٤ / ٢٣١

تذكرة الحفاظ : ٢ / ٧٧٦ السابق واللاحق ص ( ٣٧٣ ) ، طبقات الحفاظ ص ( ٣٢٧ ) .

( ٦ ) الى هنا انتهت النسخة الأصلية الموجودة منها ، والآن فصاعدا سيكون الترقيم من

النسخة المدنية والتي هي كاملة وتبدأ من أول كتاب النكاح الورقة رقم ( ١٣٧ / ١ ) .



(١)  
 "كتاب النكاح"  
 =====

(١١١٦) حديث : " ولدت من نكاح لا من سفاح <sup>(٢)</sup> عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خرجت من نكاح غير سفاح " رواه الحارث بن أبي أسامة <sup>(٣)</sup> ، وابن سعد في الطبقات <sup>(٤)</sup> ، وابن الجوزي في التحقيق <sup>(٥)</sup> ، وفيه الواقدي متكلم فيه . [ وعن <sup>(٦)</sup> عباس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما ولدني شيء من سفاح الجاهلية ، وما ولدني الا نكاح كنكاح الاسلام " أخرجه الطبراني <sup>(٧)</sup> ، والبيهقي <sup>(٨)</sup> وفيه

(١) النكاح : لفظة الضم والجمع ، ومنه تناكحت الأشجار اذا تمايلت ، وانضم بعضها الى بعض . وشرعا : عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو تزويج أو ترجمته والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعا ، لكنهم اذا قالوا نكح فلان فلانة أرادوا تزويجها وعقد عليها ، واذا قالوا نكح زوجته أو امرأته لم يريدوا الا المجامعة ، والأصل فسي مشروعيته الكتاب ، والسنة ، والاجماع .

أنظر المنح الشافيات : ٤٩٦/٢ ، منح الشفا الشافيات : ١٠٦/٢ ، البدع فسي شرح المقنع : ٣/٧ ، زاد المحتاج : ١٦٥/٣ ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع . ٢٢٣/٦

(١١١٦) ٨١/٣

(٢) السفاح : الزنا والفجور ، وأصل ذلك من الصب ، مأخوذ من سفحت الماء اذا صببته ، تقول : سافحته مسافحة وسفاحا ، وهو أن تقيم امرأة مع رجل على فجور من غير تزويج صحيح . راجع النهاية : ٣٧١/٢ ، ولسان العرب : ٤٨٥/٢ .

(٣) المسند ( لم أقف عليه في مسنده والله أعلم ) .

(٤) ج ١ ص ٦١ . في ذكر امهات رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) ( الورقة ٢٤ / أ ، في مسألة إنكحى .

استناده : ضعيف فيه محمد بن عمار بن واقد الواقدي وهو متروك وقد مضت ترجمته . وأورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية : ١٧٨/٢ وسكت عنه ، وقال الحافظ فسي التلخيص : ١٧٦/٣ : فيه الواقدي .

وأما الحافظ السيوطي فقد نوه له بإشارة الحسن . الجامع الصغير : ٤/٢ وليس هو كذلك .

(٦) في " م " وابن " بدل " وعن " . والصواب " عن " .

(٧) المعجم الكبير : ٣٩٩/١٠ رقم ( ١٠٨١٢ ) من طريق المديني عن أبي الحويرث عنه .

(٨) السنن الكبرى : ١٩٠/٧ في النكاح ، باب نكاح أهل الشرك وطلاقهم .

استناده : قال الهيثمي : لم أعرف المديني ولا شيخه ، وبقيّة رجاله وثقوا .

(١) المديني ضعيف . وأخرج ابن أبي عمر في مسنده (٢) عن محمد بن جعفر بن محمد (٣) قال :  
أشهد على أبي حدثي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : " خرجت من نكاح ، ولم أخرج من سفاح ، من لدن آدم إلى أن ولدتني أمي  
وأبي ، لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء " ومحمد بن جعفر تكلم فيه .

=== مجمع الزوائد : ٢١٤ / ٨ . وقال الحافظ ابن كثير : هذا غريب أورده الحافظ ابن  
عساكر ، ثم أسنده من حديث أبي هريرة ، وفي أسناده ضعف . البداية والنهاية :  
٢ / ٢٧٨ ، وقال الحافظ في التلخيص : ٣ / ١٧٦ رقم ( ١٥٣٧ ) : سنده ضعيف .  
( ١ ) قال الطبراني : هو عندي فليح بن سليمان . قلت : إذا كان فليح بن سليمان بن  
أبي المفيرة الخزاعي الأسلمي ، أبو يحيى المدني ، وهو صدوق كثير الخطأ من  
السابعة مات سنة ( ١٦٨ ) . ع / ٠ . الميزان : ٣ / ٣٦٥ ، التهذيب : ٨ / ٣٠٣ ،  
التقريب : ٢ / ١١٤ .

( ٢ ) أخرجه الرامهرمزي في الفواصل بين الراوي والواعي ص ( ١٣٦ ) ، والجرجاني السهمي  
في تاريخ جرجان ص ( ٣١٨ - ٣١٩ ) ، وأبو نعيم في أعلام النبوة : ١ / ١١ عن ابن أبي  
عمر وابن الجوزي في الوفا بأحوال المصطفى : ١ / ١٣٥ ، وابن كثير في البداية  
والنهاية : ٢ / ٢٧٨ . وأورده الهندي في كنز العمال : ١١ / ٤٠٢ رقم ( ٣١٨٧١ )  
والسيوطي في الدر المنثور : ٢ / ٢٩٤ .

أسناده : وقد نوه له الحافظ السيوطي بإشارة الحسن . الجامع الصغير : ٢ / ٤ .  
وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ٨ / ٢١٤ وعزاه للطبراني في الأوسط ، وقال : فيه  
محمد بن جعفر بن محمد بن علي صحح له الحاكم في المستدرک وقد تكلم فيه ،  
وبقية رجاله ثقات . وقال ابن كثير في البداية : ٢ / ٢٧٨ : هذا غريب من هذا  
الوجه ولا يكاد يصح . وقال : قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن عيينة عن جعفر بن محمد  
عن أبيه أبي جعفر الباقر في قوله تعالى " لقد جاءكم رسول من أنفسكم " ( سورة التوبة  
الآية ١٢٨ ) قال : لم يصبه شيء من ولادة الجاهلية قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " اني خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح " ، وهذا مرسل جيد . وهكذا  
رواه البيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ١٩٠ عن الحاكم عن الأصم عن محمد بن اسحاق  
الصنعاني عن يحيى بن أبي بكير عن عبد الغفار بن القاسم عن جعفر بن محمد عن أبيه  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان الله أخرجني من النكاح ولم يخرجني  
من السفاح " . انتهى كلام ابن كثير . قلت : وعلى هذا الحديث حسن بمجموع طرقه .  
والله أعلم .

( ٣ ) محمد بن جعفر بن محمد بن علي الهاشمي الحسيني . عن أبيه تكلم فيه . حدث عنه

ابراهيم بن المنذر ، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني . دعا الى نفسه في أول

( ١١١٧ ) حديث : " يحل للرجل من امرأته الحائض كل شيء الا النكاح " تقدم في الطهارة " اصنعوا كل شيء الا النكاح " من رواية الستة الا البخارى .  
 ( ١١١٨ ) حديث : " لا نكاح الا بشهود " قال مخرجوا أحاديث الهداية (١) لم تقف عليه بهذا اللفظ . قلت : أخرجه محمد بن الحسن في الأصل (٢) بلاغا بهذا فليتأمل قولهم . في كتب الأصول (٣) أنه حديث مشهور تجوز الزيادة به على الكتاب ، انتهى . وفي الباب : ما رواه الترمذى (٤) من طريق جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " البغايا اللاتي يتكهن أنفسهن بغير بينة " ورجح الترمذى وقفه على ابن عباس وقيل لا يقدح الوقف ، فان الذى رفعه عبد الأعلى وهو ثقة ، ورفع زيادة ، فتقبل .

=== دولة المأمون ، وبويع بمكة سنة مائتين ، فحج حينئذ المعتصم ، وهو أمير ، وظفر به ، واعتقله ببغداد ، فبقى بها قليلا ، وكان بطلا شجاعا يصوم يوما ويفطر يوما ، مات سنة ( ٢٠٣ ) وقبره بجرجان . أنظر ترجمته في الكامل : ٦ / ٢٢٣٢ ،

الجرح : ٢٢٠ / ٧ ، الميزان : ٥٠٠ / ٣ ، اللسان : ١٠٣ / ٥ .  
 ( ١١١٧ ) ٨١ / ٣ ، تقدم في الحديث رقم ( ٨١ ) .

( ١١١٨ ) ٨٢ / ٣ .

( ١ ) نصب الراية : ٣ / ١٦٧ ، الدراية : ٥٥ / ٢ رقم ( ٥٣٠ ) .

( ٢ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة من الأصل .

( ٣ ) قلت : هذه حوالة غير رابحة لم أجده في كتب الأصول الا كما سيأتى بلفظ " لا نكاح

الا بولي وشاهدى عدل " . أنظر شرح الكوكب المنير : ٣ / ٩٤١ و ٣٠٠ . وكشف

الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس : ٣٦٩ / ٢ .

( ٤ ) السنن : ٢٨٤ / ٢ في النكاح ، باب ما جاء لا نكاح الا ببينة ( ١٥ ) الحديث ( ١١٠٩ )

ورواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ١٢ / ١٨٢ رقم ( ١٢٨٢٧ ) ، والبيهقي :

١٢٦٩ / ٧ ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ٤ / ١٣٥ في النكاح ، باب فسي

المرأة تزوج نفسها .

اسناده : قال الترمذى : هذا حديث غير محفوظ لانعلم أحدا رفعه الا ما روى

عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعا . وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا

الحديث موقوفا ، والصحيح ما روى عن ابن عباس " لا نكاح الا ببينة " وهكذا

روى غير واحد عن سعيد بن أبي عروبة نحو هذا موقوفا .

أنظر : نيل الأوطار : ١٤٣ / ٦ . وقد نوه له السيوطى في الجامع الصغير :

١٢٨ / ١ بإشارة الصحيح .

( ٥ ) يقال بغت المرأة تنفى بغاء - بالكسر - اذا زنت فهى بغت ، وجمعها البغايا ،

أنظر النهاية : ١ / ١٤٤ . والمشوف المعلم : ١١١ / ١ .

وروى ابن حبان<sup>(١)</sup> من رواية سليمان بن موسى ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل " قال : ولم يقل فيه " بشاهدي عدل " الا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عنه وتابعه الحجبي<sup>(٢)</sup> ، عن خالد بن الحارث ، وعبد الرحمن بن يونس<sup>(٣)</sup> الرقي ، عن عيسى بن يونس كلاهما عن ابن جريج .

( ١١١٩ ) حديث : " تناكحوا تناسلوا " فاني مباح بكم الأمم يوم القيامة .

روى أبو حنيفة عن زياد بن علاقة / عن عبد الله بن الحارث ، عن أبي موسى رفعه " تناكحوا ١٣٧ / ب

( ١ ) موارد الظمان ص ( ٣٠٥ ) رقم ( ١٢٤٧ ) ، ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ٢٢٦/٣ و ٢٢٧ في النكاح ، وابن أبي شيبة : ١٢٨/٤ في النكاح ، باب من قال لا نكاح الا بولي أو سلطان ، وعبد الرزاق : ١٩٥/٦ رقم ( ١٠٤٧٢ ) في مصنفيهما . والطحاوي في معاني الآثار : ٧/٣ في النكاح ، باب النكاح بغير ولي عصبية ، والبيهقي : ١٠٥/٧ و ١٢٥ . والترمذي : ٢٨٠/٢ في النكاح ، باب ما جاء لا نكاح الا بولي ( ١٤ ) الحديث ( ١١٠٨ ) ، وأبو داود رقم ( ٢٠٨٣ ) في النكاح ، باب في الولي . والحاكم : ١٦٩/٢ .

إسناده : قال الترمذي : حديث حسن . ونوه له السيوطي بإشارة الصحيح . الجامع الصغير : ٢٠٤/٢ . وقد اختلف في وصله وارساله راجع التفصيل في ذلك في نصب الراية : ١٦٧/٣ ، وتلخيص الحبير : ١٥٦/٣ و ١٥٧ رقم ( ١٥٠٤ ) ، ونيل الأوطار : ١٣٥/٦ . قال الحافظ في بلوغ المرام ( سبل السلام ) : ١١٨/٣ : صححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم . قال ابن كثير : صححه يحيى بن معين وغيره من الحفاظ . وصححه ابن حزم في المحلى : ٤٨/١١ ، المسألة ( ١٨٣٢ ) .

( ٢ ) هو عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي : بفتح المهملة والجيم ثم موحدة - هذه النسبة الى حجابة بيت الله المحرم - أبو محمد البصري ، ثقة من العاشرة ، مات سنة ( ٢٢٨ ) / خ س . أنظر الجرح : ١٠٦/٥ ، التهذيب : ٣٠٤/٥ ، التقريب : ٤٣٠/١ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٢٠٥ ) ، اللباب في تهذيب الأنساب : ٣٤٢/١ .

( ٣ ) عبد الرحمن بن يونس بن محمد الرقي ، أبو محمد السراج ، لا بأس به ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢٤٦ ) أو بعدها / تمييز . الميزان : ٦٠١/٢ ، التهذيب : ٣٠٢/٦ ، التقريب : ٥٠٣/١ .

( ١١١٩ ) ٨٢/٣ . ويوجد بياض في " م " حوالي سطر واحد .

( ٤ ) كذا في " م " وأما في الاختيار " تكثروا " بدل " تناسلوا " .

تناسلوا فاني مكاثربكم الأم يوم القيامة \* أخرجه طلحة بن محمد في مسنده (١) وروى أبو داود (٢)، عن معقل بن يسار قال : " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : انى أصبت امرأة ذات حسب وجمال ، وانها لا تلد ، أفأتزوجها ؟ قال : لا ، ثم أتاه الثانية فنهأه ، ثم أتاه الثالثة فقال : تزوجوا الودود الولود (٣) فاني مكاثربكم [ الأم (٤) ] . وابن حبان (٥)

(١) المسند \_\_\_\_\_ وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٣٥ في النكاح

من طريق أحمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن أحمد بن هارون عن ابن أبي غسان عن أبي يحيى الحماني عن أبي حنيفة عن زياد بن علاقة عن عبد الله بن الحارث عنه به .  
اسناده : ضعيف في اسناده أكثر من واحد ضعيف .

قلت : ولفظ الكتاب أيضا أخرجه أبو بكر بن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر . واسناده ضعيف كما في المغني في تخريج ما في الأحياء من الأخبار . (أحياء علوم الدين : ٢/٢٢) . وأخرج ابن ماجه : ٥٩٩/١ رقم (١٨٦٣) من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انكحوا فاني مكاثربكم " وقال البوصيري في الزوائد : في اسناده طلحة بن عمرو المكي الحضرمي ، متفق على تضعيفه . وأخرج عبد الرزاق في مصنفه : ١٧٣/٦ رقم (١٠٣٩١) عن سعيد بن هلال مرسل بلفظ " تناكحوا تكثروا فاني أباهي بكم الأم يوم القيامة " وهو لفظ الكتاب ، لكنه مرسل . وقال الحافظ في التلخيص : ١١٥/٣ رقم (١٤٣٤) : أخرج صاحب مسند الفردوس من طريق محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حجوا تستغنوا ، وسافروا تضحوا ، وتناكحوا تكثروا ، فاني أباهي بكم الأم " . والمحمدان ضعيفان ، وذكر البيهقي عن الشافعي أنه ذكره بلاغا ، وزاد في آخره : " حتى بالسقط " ، اهـ .

(٢) السنن رقم (٢٠٥٠) في النكاح ، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء .

(٣) قال الامام السندي : " الودود " أي كثير المحبة للزوج كان المراد بها البكر أو يعرف ذلك بحال قرابتها وكذا معرفة . و " الولود " أي كثير الولاد يعرف بذلك في البكر واعتبار كونها وودا مع أن المطلوب كثرة الأولاد كما يدل عليه التعليل لأن المحبة هي الوسيلة التي ما يكون سببا للأولاد ، اهـ . سنن النسائي : ٦٦/٦ بحاشية الامام السندي .

(٤) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

(٥) موارد الظمان ص (٣٠٢) رقم (١٢٢٩) ، ورواه أيضا النسائي : ٦٥/٦ في النكاح ، باب كراهية تزويج العقيم .

اسناده : رواه جيدون وهو حسن الاسناد ، وقال العراقي في المغني : اسناده

صحيح . أحياء علوم الدين : ٢/٤١ ، وله شاهد من حديث أنس ولفظه قال : =====

" فاني مكاثر بكم الأم يوم القيامة " . وعن عبد الله بن عمرو <sup>(١)</sup> رفعه " أنكحوا أمهات الأولاد فاني أباهن بكم " يوم القيامة " رواه أحمد <sup>(٣)</sup> .

(١١٢٠) حديث : " النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني " . ابن ماجه <sup>(٤)</sup> ، عن عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " النكاح من سنتي ، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني " . وعن أنس بن مالك : " أن النبي صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال : لكنني أصلي وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني " . متفق عليه <sup>(٥)</sup> .

=== " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالباة ، وينهى عن التبتل نهيا شديدا ، ويقول : تزوجوا الودود الولود ، فاني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة " رواه ابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٣٠٢ ) رقم ( ١٢٢٨ ) ، والامام أحمد : ٢٤٥١٥٨ / ٣ ، والبيهقي : ٨٢٥٨١ / ٧ وسعيد بن منصور في سننه ص ( ١٦٤ ) رقم ( ٤٩٠ ) واسناده حسن ، أورده الهيثمي في المجمع : ٢٥٨ / ٤ وعزاه لأحمد والطبراني في الأوسط وقال : اسناده حسن .

( ١ ) في " م " " عبد الله بن عمر " والتصحيح من المطبوع .

( ٢ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " بهم " بدل " بكم " .

( ٣ ) المسند : ١٧٢ / ٢ .

اسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه أحمد وفيه حى بن عبد الله المعافى وقد وثق وفيه ضعف ، اهـ . قال في التقریب : ٢٠٩ / ١ : صدوق بهم .

قلت : الحديث بهذا الاسناد ضعيف ويغني عنه حديث معقل بن يسار وأنس المقدمين قريبا .

( ١١٢٠ ) ٨٢ / ٣ .

( ٤ ) السنن : ٥٩٢ / ١ في النكاح ، باب ما جاء في فضل النكاح ( ١ ) الحديث ( ١٨٤٦ ) . وتام الحديث : " وتزوجوا فاني مكاثر بكم الأم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصيام ، فان الصوم له وجاء " .

اسناده : قال في الزوائد : اسناده ضعيف لا تفاقمهم على ضعف عيسى بن ميمون المدني ، لكن له شاهد صحيح ، اهـ . وقال في التقریب : ١٠٢ / ٢ والتلخيص : ١١٦ / ٣ : عيسى بن ميمون ضعيف .

( ٥ ) رواه البخارى : ١٠٤ / ٩ في النكاح ، باب الترغيب في النكاح ( ١ ) الحديث ( ٥٠٦٣ ) .

ومسلم : ١٠٢٠ / ٢ في النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه اليه ( ١ ) الحديث

( ٥ ) ( ١٤٠١ ) . وهذا الشطر الثاني من الحديث وأوله عن أنس " أن نفرا من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في

السر؟ فقال بعضهم : لا أتزوج النساء ، وقال بعضهم لا أكل اللحم ، وقال بعضهم : لا أنام =====

وللترمذى<sup>(١)</sup> من حديث عائشة مرفوعاً " أعلنوا النكاح " وقال حسن ، وفيه راو ضعيف ، لكنه توسع عند ابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

( ١١٢١ ) حديث ابن عباس : " الزانية تزكح نفسها بغير بينة<sup>(٣)</sup> " هذا معننى مارواه الترمذى والله أعلم .

( ١١٢٢ ) حديث : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " . عن ابن عباس " أن

=== على فراش . . . الخ " . ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده : ٣ / ١٠٩٥ و ٢٨٥ ، والنسائى : ٦٠ / ٦ فى النكاح ، باب النهى عن التبتل .  
اسناده : متفق عليه .

( ١ ) السنن : ٢٧٦ / ٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى اعلان النكاح ( ٦ ) الحديث ( ١٠٩٥ ) .  
وتعامة : " واجعلوه فى المساجد ، وأضربوا عليه بالدفوف " .

اسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب فى هذا الباب . وعيسى بن ميمون الأنصارى يضعف فى الحديث ، اهـ . وضعفه الحافظ فى الدراية : ٥٥ / ٢ رقم ( ٥٣ )  
والسيوطى فى الجامع الصغير : ٤٨ / ١ .

( ٢ ) السنن : ٦١١ / ١ فى النكاح ، باب اعلان النكاح ( ٢٠ ) الحديث ( ١٨٩٥ ) . ولفظه " أعلنوا هذا النكاح ، وأضربوا عليه بالفريل " أى بالدف لأنه يشبه الفريل فى استدارته . النهاية : ٣٥٢ / ٣ .

اسناده : ضعيف أيضا قال فى الزوائد : فى اسناده خالد بن الياس أبو الهيثم العدوى . اتفقوا على ضعفه ، بل نسبته ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش الى الوضع . وقال الحافظ فى التقريب : ٢١١ / ١ : متروك الحديث . وراجع نصب الراية : ١٦٧ / ٣ ، ونيل الأوطار : ٢١٢ / ٦ .

قلت : ويشهد فى اعلان النكاح بضرب الدف ماروى البخارى فى صحيحه : ٢٠٢ / ٩ فى النكاح ، باب ضرب الدف فى النكاح والوليمة ( ٤٨ ) الحديث ( ٥١٤٧ ) من حديث الربيع بنت معوذ بن غفراء قالت : " جاء النبى صلى الله عليه وسلم ، فدخل حينئذ بنى عليّ ، فجلس على فراشي كمجلسك منى ، فجعلت جوهرات لنا يضررن بالدف ، ويندبن من قتل من آبائى يوم بدر ان قالت احداهن : وفيما نبى يعلم ما فى غد ، فقال : دعى هذه ، وقولى بالذى كنت تقولين " ورواه أيضا ابن ماجه : ٦١١ / ١ فى النكاح ، باب الفناء والدف ( ٢١ ) الحديث ( ١٨٩٢ ) بنحوه . والبيهقى فى شرح السنة : ٤٦ / ٩ رقم ( ٢٢٦٥ ) وقال : هذا حديث صحيح ، واعلان النكاح وضرب الدف فيه مستحب ، اهـ .

( ١١٢١ ) ٨٣ / ٣ . تقدم فى رقم ( ١١١٨ ) بلفظ " البغايا اللاتى ينكحن أنفسهن بغير بينة " ( ٣ ) فى "م" بغير شهود " بدل " بغير بينة " والتصحيح من الاختيار .

( ١١٢٢ ) ٨٥ / ٣

النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة، فقال : انها لا تحل لي انها ابنة أخى من الرضاع ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب <sup>(١)</sup> . متفق عليه .  
( ١١٢٣ ) حديث : " غيلان الديلمي " <sup>(٢)</sup> الترمذى <sup>(٣)</sup> من حديث معمر، عن الزهري ،  
عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه : " أن غيلان بن سلمة أسلم وله عشر نسوة ، فأسلمن معه ،  
فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً " وأخرجه ، أحمد <sup>(٤)</sup> ، وصححه ابن حبان <sup>(٥)</sup> ،  
والحاكم <sup>(٦)</sup> ، وأعله أبو زرعة ، والبخارى . قال الترمذى : سمعت محمداً يقول هذا غير

( ١ ) رواه البخارى : ٢٥٣ / ٥ فى الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب ، والرضاع المستفيض ( ٧ ) الحديث ( ٥١٠٠٢٦٤٥ ) . ومسلم : ١٠٧١ / ٢ فى الرضاع ، باب تحريم ابنة أخ من الرضاعة ( ٣ ) الحديث ( ١٣٥١٢ ) ( ١٤٤٧ ) ، ورواه أيضاً النسائى : ١٠٠ / ٦ فى النكاح ، باب تحريم بنت الأخ من الرضاع ، وابن ماجه : ٦٢٣ / ١ فى النكاح ، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ( ٣٤ ) الحديث ( ١٩٣٨ ) ، والامام أحمد : ٢٩٠٥٢٧٥ / ١ و ٣٤٦٥٣٣٩٥ .  
اسناده : متفق عليه .

( ١١٢٣ ) ٨٦ / ٣ .

( ٢ ) هو غيلان بن سلمة الثقفى من أشرف ثقيف ووجهائهم ، أسلم بعد فتح الطائف هو وأولاده ، وكان تحته عشر نسوة فى الجاهلية فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعاً ، وكان أحد حكام قيس فى الجاهلية ، توفي فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه . له ترجمة فى طبقات الكبرى : ٣٧١ / ٥ ، أسد الغابة : ١٧٢ / ٤ ،  
الاصابة : ٦٣ / ٨ .

( ٣ ) السنن : ٢٩٨ / ٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ( ٣١ ) ،  
الحديث ( ١١٣٨ ) .

( ٤ ) المسند رقم ( ٤٦٠٩ - ٤٦٣١٥ ) . وج ٢ ص ٤٤ .

( ٥ ) موارد الظمان ص ( ٣١٠ ) رقم ( ١٣٧٧ ) .

( ٦ ) المستدرك : ١٩٢ / ٢ و ١٩٣ .

ورواه أيضاً ابن ماجه : ٦٢٨ / ١ فى النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ( ٤٠ ) الحديث ( ١٩٥٣ ) ، والامام الشافعى : ٣٥١ / ٢ ، والبيهقى : ١٨١٥١٤٩ / ٧ .  
والبغوى فى شرح السنة : ٨٩ / ٩ رقم ( ٢٢٨٨ ) . وابن أبى شيبه فى مصنفه : ٣١٧ / ٤ فى النكاح ، باب ما قالوا فيه اذا أسلم وعنده عشر نسوة .

اسناده : قال الحافظ ابن كثير فى " الارشاد " فيما نقله عنه الصنعانى فى سبيل

السلام : ١٣٢ / ٣ : رواه الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى وأحمد بسنن حنبل والترمذى وابن ماجه ، وهذا الاسناد رجاله على شرط الشيخين الا أن الترمذى ===



محفوظ والصحيح مارواه شعيب بن أبي حمزة<sup>(١)</sup>، عن الزهري حدثنى محمد بن<sup>(٢)</sup> سويد الثقفي أن غيلان ابن سلمة الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة \* انتهى يعني أنه منقطع ، وقد ذكر فيه أن غيلان ثقفيا ، والمصنف يقول ديلي ، وأهل الشأن أعرف والله أعلم .

( ١١٢٤ ) حديث : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماءه في رحم اختين " قال مخرجوا<sup>(٣)</sup> أحاديث الهداية : لم نجد هذا الحديث ، قالوا : وفي الباب حديث أم حبيبة أنها ، قالت : " يا رسول الله أنكح أختي ، قال : أنها لا تحل لي " متفق عليه<sup>(٤)</sup> .

=== يقول : سمعت البخاري يقول : هذا حديث غير محفوظ ، والصحيح ماروى شعيب وغيره عن الزهري ، قال : حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي \* أن غيلان فذكره \* قال البخاري : إنما حدث الزهري عن سالم ، عن أبيه أن رجلا من ثقيف طلق نساءه ، فقال له عمر : لتراجعن نساءك الحديث . قال ابن كثير : قلت : قد جمع الامام أحمد فسي روايته برقم ( ٤٦٣١ ) لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند ، فليس مانكره البخاري قاده ، وساق رواية النسائي له برجال ثقات .

قال الحافظ في التلخيص : ١٦٩/٣ رقم ( ١٥٢٧ ) : قال النسائي : أخبرنا أبو يزيد عمرو بن يزيد ، الجرمي أخبرنا سيف بن عبيد الله ، عن سرار بن مجشر ، عن أيوب ، عن نافع وسالم ، عن ابن عمر \* أن غيلان الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة \* الحديث ، وفيه فأسلم وأسلمن معه . وفيه : " فلما كان زمن عمر طلقهن ، فقال له عمر : راجعهن . ورجال أسناده ثقات . ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني في سننه : ٢٧١/٣ في النكاح ، باب المهر . وراجع أيضا نيل الأوطار : ١٨١/٦ .

( ١ ) شعيب بن أبي حمزة الأموي ، مولا هم ، واسم أبيه دينار ، أبو بشر الحمصي ، ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ، مات سنة ( ١٦٢ ) أو بعدها / ع تذكرة الحفاظ : ٢٢١/١ ، سير أعلام النبلاء : ١٨٧/٧ ، التهذيب : ٣٥١/٤ ، التقريب : ٣٥٢/١ ، طبقات الحفاظ : ص ( ١٠٠ ) .

( ٢ ) محمد بن<sup>(١)</sup> سويد الثقفي ، الطائفي ، مجهول ، من الرابعة . / س .

أنظر ترجمته في الجرح : ٢٧٩/٧ ، الميزان : ٥٧٦/٣ ، التهذيب : ٢١١/٩ ، التقريب : ١٦٨/٢ .

( ١١٢٤ ) ٨٦/٣ .

( ٣ ) نصب الراية : ١٦٨/٣ ، الدراية : ٥٥/٢ رقم ( ٥٣٣ ) .

( ٤ ) رواه البخاري : ١٤٠/٩ في النكاح ، باب " وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم " ( ٢٠ ) الحديث

( ٥٠١ ) ٥١٠٦٩ ١٠٧٥١ ١٢٣٥١ ٥٣٧٢٥٠ . وسلم : ١٠٧٢/٢ في الرضاع ، باب

تحريم الربيبة وأخت المرأة ( ٤ ) الحديث ( ١٦٥ ) ( ١٤٤٩ ) . والسياق هنا مختصر ===

وعن فيروز<sup>(١)</sup> الديلمي<sup>(٢)</sup>، قال، قلت: "يا رسول الله اني أسلمت وتحتي أختان قال طلق أيهما شئت". أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>، وصححه ابن حبان<sup>(٦)</sup>. قلت: ليسا من حديث الباب في شيء فان المراد تحريم وطئ الأختين مطلقا ليتناول ما كان بملك اليمين، وما ذكر انما هو فيما كان بالعقد<sup>(٧)</sup>.

=== وتامه قالت: "يا رسول الله، انكح أختي، قال: وتحبين ذلك؟ قلت: نعم، لست لك بمخلية، وأحب من شاركني في الخير أختي، فقال: ان ذلك لا يحل لي. فقلت: يا رسول الله فوالله انا نتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة، فقال: ابنة أم سلمة؟ قلت: نعم. فقال: فوالله لو لم تكن ربييتي في حجرى ما حلت لى، انها ابنة أخى من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثوبية، فلا تعرض علي بناتكـــــــ ولا أخواتك"، اهـ. ورواه أيضا أبو داود رقم (٢٠٥٦) في النكاح، (يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب). والنسائي: ٩٦/٦ في النكاح، باب تحريم الجمع بين الأختين.

اسناده: متفق عليه.

- (١) فيروز الديلمي، اليماني، صحابي، له أحاديث، وهو الذي قتل الأسود الذي ادعى النبوة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ومات في زمن عثمان وقيل في زمن معاوية، بعد الخمسين. ٤/. انظر الاستيعاب: ١٢٢/٩، أسد الغابة: ١٨٦/٤، الاصابة: ١٠٦/١، التقريب: ١١٤/٢.
- (٢) الديلمي: بفتح الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح اللام وفي آخرها ميم - هذه النسبة الى الديلم، وهي بلاد معروفة - . الباب: ١/ ٥٢٤.
- (٣) السنن رقم (٢٢٤٣) في الطلاق، باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان.
- (٤) السنن: ٢٩٩/٢ في النكاح، باب ما جاء في رجل يسلم وعنده أختان (٣٢) الحديث (١١٣٩).

- (٥) السنن: ٦٢٧/١ في النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أختان (٣٩) الحديث (١٩٥٠).
- (٦) موارد الظمان ص (٣١٠) رقم (١٢٧٦)، ورواه أيضا الدارقطني: ٢٧٣/٣ فسي النكاح، والبيهقي: ١٨٤/٧، وابن أبي شيبه: ٣١٧/٤ في النكاح، باب ما قالوا في الرجل يسلم وعنده أختان.

اسناده: حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، والبيهقي اسناده.

- (٧) بل قال ذلك المصنف في الاختيار: ٨٦/٣، وراجع أيضا شرح فتح القدير: ١٢٢/٣.
- قلت: ما ذهب اليه مخرجوا أحاديث الهداية تؤدى نفس المطلوب تأمل، واعتراض المخرج هنا بجانب للصواب وان المصنف في الاختيار: ٨٦/٣ قد تناول كلا الأمرين بقوله: "ولا يجوز الجمع بين الأختين نكاحا ولا بملك يمين وطئا لقوله تعالى =====

( ١١٢٥ ) حديث : " لا يجمع الرجل بين المرأة ، وعمتها ، وخالتها ، ولا بنت أختها ، ولا بنت أخيها ، فانكم اذا فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامهم " لم أقف عليه بهذا السياق الا مركبا من حديثين : الأول : عند الترمذى <sup>(١)</sup> ، عن أبي هريرة : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتكح المرأة على عمتها ، أو العمة على ابنة أخيها ، أو المرأة على خالتها ، أو الخالة على بنت أختها ، ولا تتكح الصغرى على الكبرى ، ولا الكبرى على الصغرى " وقال : حديث حسن صحيح ، وصححه ابن حبان <sup>(٢)</sup> أيضا ، ولأبى داود <sup>(٣)</sup> ، والنسائى <sup>(٤)</sup> مثله .  
والثانى : عند الطبرانى <sup>(٥)</sup> عن ابن مسعود : " لا يجمع بين المرأة ، وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها ، فانكم اذا فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامكم " ورواه ابن حبان فى صحيحه <sup>(٦)</sup> .  
فائدة : روى ابن سعد فى الطبقات <sup>(٧)</sup> " أن عبد الله بن جعفر تزوج ليلى امرأة <sup>(٨)</sup> على ، وزينب بنت

=== ( وأن تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف ) وذكر الحديث المذكور أعلاه ، ثم قال : ويجوز أن يجمع بينهما فى الملك دون الوطء ، لأن المراد بالنص حرمة الوطء اجماعا .

( ١١٢٥ ) ٠٨٢/٣

( ١ ) السنن : ٢٩٧/٢ فى النكاح ، باب ما جاء لا تتكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ( ٢٩ ) الحديث ( ١١٣٦ ) . قلت : استناده صحيح وسيأتى قريبا .

( ٢ ) وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٣٠ ) رقم ( ٦٨٥ ) .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٠٦٥ ) فى النكاح ، باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء .

( ٤ ) السنن : ٩٨-٩٦/٦ فى النكاح ، باب الجمع بين المرأة وعمتها . ورواه أيضا مسلم

فى صحيحه : ١٠٢٨-١٠٣٠ فى النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها

أو خالتها فى النكاح ( ٤ ) الحديث ( ٣٣-٣٩ ) ( ١٤٠٨ ) ، والامام أحمد : ٤٢٦/٢ ،

وابن أبى شيبه : ٢٤٦/٤ فى النكاح ، باب فى المرأة تتكح على عمتها أو خالتها ،

وعبد الرزاق : ٢٦٢/٦ رقم ( ١٠٧٥٨ ) والبيهقى فى السنن الكبرى : ١٦٦/٧ .

استناده : رواه مسلم .

( ٥ ) المعجم الكبير : ٣٣٧٥٣٦٥٣٠٢/١١ رقم ( ١١٨٠٥ و ١١٩٣٠ و ١١٩٣١ ) ، وأورده

الزيلعى فى نصب الراية : ١٧٠/٣ .

( ٦ ) موارد الظمان ص ( ٣١٠ ) رقم ( ١٢٧٥ ) .

استناده : صحيح رواه ثقات .

( ٧ ) ج ٨ ص ٤٦٥ فى ترجمة زينب بنت على رضى الله عنهما .

( ٨ ) ليلى امرأة على : هى ليلى بنت مسعود بن خالد بن مالك من بنى تميم فولدت لعلى

كرم الله وجهه عبيد الله وأبا بكر . انظر البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٦٢ .

( ٩ ) زينب بنت على بن أبى طالب بن عبد المطلب ، وأمها فاطمة بنت رسول الله صلى

الله عليه وسلم ، تزوجها عبد الله بن جعفر بن أبى طالب . انظر الطبقات

الكبرى لابن سعد ج ٨ ص ٤٦٥ فى ترجمة زينب .

على من غيرها " وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> بلفظ " جمع بين امرأة على وابنته من غيرها " وعلقه البخاري<sup>(٢)</sup> وأخرج<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن صفوان<sup>(٤)</sup> مثله ، وعن<sup>(٥)</sup> ابن سيرين : " لا بأس به " .  
( ١١٢٦ ) حديث : " لا تنكح الأمة على الحرة ، وتنكح الحرة عليها " . الدارقطني<sup>(٦)</sup>  
من حديث / عائشة مرفوعا " وتتزوج الحرة على الأمة ، ولا تتزوج الأمة على الحرة " ذكره ١٣٨ / ١  
في أثناء حديث ، وفيه مظاهر بن أسلم<sup>(٧)</sup> ضعيف .

( ١ ) المصنف : ١٩٤ / ٤ في النكاح ، باب الجمع بين المرأة وبنت زوجها .  
ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٢٨٦ / ١ رقم ( ١٠١١ ) بلفظ " جمع عبد الله  
ابن جعفر بين ليلي بنت مسعود النهشلية وكانت امرأة على ، وبين أم كلثوم بنت  
على لفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانت امرأته " وقال الحافظ :  
ولا تعارض بين الروایتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجها واحدة بعد أخرى مع بقاء  
ليلى في عصمته ، وقد وقع ذلك مبينا عند ابن سعد . فتح الباري : ١٥٥ / ٩ في  
النكاح ، باب رقم ( ٢٤ ) . واسناد حسن .

( ٢ ) الصحيح : ١٥٣ / ٩ في النكاح ، باب ما يحل من النساء وما يحرم ( ٢٤ ) .

( ٣ ) ابن أبي شيبة : ١٩٤ / ٤ ، وسعيد بن منصور في سننه : ٢٨٦ / ١ رقم ( ١٠٠٨ ) و  
( ١٠٠٩ ) ولفظه : " أن عبد الله بن صفوان جمع بين امرأة رجل وابنته " .  
اسناده : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ٤ ) عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي ، أبو صفوان المكي ، ولد على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ولأبيه صحبة مشهورة ، وقتل مع ابن الزبير ، وهو متعلق بأستار  
الكعبة ، سنة ( ٧٣ ) ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين . / م س ق .  
أنظر أسد الغابة : ١٨٥ / ٣ ، سير أعلام النبلاء : ١٥٠ / ٤ ، التهذيب : ٢٦٥ / ٥ ،  
البداية والنهاية : ٣٧٠ / ٨ ، التقريب : ٤٢٣ / ١ .

( ٥ ) ابن أبي شيبة : ١٩٤ / ٤ ، وسعيد بن منصور في سننه : ٢٨٥ / ١ رقم ( ١٠٠٥ ) و  
( ١٠٠٦ ) بلفظ " قال : لا بأس أن يجمع الرجل بين ابنة الرجل وامرأة أبيها " .  
وفي لفظ " أنه كان لا يرى بذلك بأسا " .

اسناده : قال الحافظ : وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح . فتح الباري : ١٥٥ / ٩ .

( ١١٢٦ ) ٠٨٧ / ٣

( ٦ ) السنن : ٣٩ / ٤ في كتاب الطلاق ، ورواه الحاكم في المستدرک : ٢٠٥ / ٢ في الطلاق  
الشرط الأول من الحديث فقط . " طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان " .

اسناده : قال الحافظ : فيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف . الدراية : ٥٧ / ٢ رقم

( ٥٣٨ ) . وأنظر أيضا نصب الراية : ٣ / ٧٥٧٤ .

( ٧ ) مظاهر بن أسلم المخزومي ، المدني ، ضعيف ، من السادسة . / د ت ق . انظر التقريب : ٢٥٥ / ٢ ،  
الكامل لابن عدي : ٢٤٤١ / ٦ ، الميزان : ١٣٠ / ٤ ، التهذيب : ١٨٣ / ١٠ .

وأخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> وابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> عن الحسن : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتكح الأئمة على الحرة " ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup> وقال : هذا مرسل إلا أنه في معنى الكتاب، ومنعه قول جماعة من الصحابة .

(١١٢٧) حديث : " ملعون من سقى ماء زرع غيره " . الطبراني<sup>(٤)</sup> عن رويغ ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماء زرع غيره " وفي لفظه وللترمذي<sup>(٥)</sup> ، عن رويغ بن ثابت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماء ولد غيره " وقال حسن . وأخرج أبو يعلى<sup>(٦)</sup> عن يحيى بن سعيد بن دينار مولى آل الزبير، عن الثقة<sup>(٧)</sup> " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر أن توطأ الحبالى ولا تسقى زرع غيرك " .

- (١) المصنف : ٢٦٨/٧ رقم (١٣١٠١) .  
 (٢) المصنف : ١٤٨/٤ فى النكاح ، باب من كره أن يتزوج الأئمة على الحرة .  
 (٣) السنن الكبرى : ١٧٥/٧ . وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أنه قال : " لا تتكح الأئمة على الحرة وتكح الحرة على الأئمة ومن وجد صداق حرة فلا ينكحهن أمة أبدا " .  
 وقال البيهقي : هذا اسناد صحيح . ورواه عبد الرزاق فى مصنفه : ٢٦٥/٧ رقم (١٣٠٨٩) ، وقال الحافظ فى الدراية : ٥٧/٢ رقم (٥٣٨) : اسناده صحيح .

(١١٢٧) ٨٧/٣

- (٤) المعجم الكبير : ١٤٠/٥ ، رقم (٤٤٨٩-٤٤٨٢) .  
 (٥) السنن : ٢٩٩/٢ فى النكاح ، باب الرجل يشتري الجارية وهى حامل (٣٣) الحديث (١١٤٠) . ورواه أيضا أبوداود رقم (٢١٥٨) فى النكاح ، باب فى وطء السبايا .  
 والدارسى : ٢٢٧/٢ فى السير ، باب فى استبراء الأئمة ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ص (٤٠٣) رقم (١٦٧٥) ، وسعيد بن منصور فى سننه : ٣١٣/٢ رقم (٢٧٢٢) ، والبيهقي : ٤٤٩/٧ . وسياق بعضهم مطولا .

اسناده : قال الترمذي : حديث حسن ، وأقره الحافظ المنذرى فى مختصره : ٧٦/٣ .  
 والحافظ فى التلخيص : ٢٣٢/٣ رقم (١٦٤١) . قلت : اسناده قوى .

- (٦) أورده الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٣٠٠/٤ ، وقال : رواه أبو يعلى ويحيى لم أعرفه وابن أبي الزناد ضعيف وقد وثق . قلت : اسناده ضعيف ويغنى عنه حديث رويغ المتقدم وله شاهد من حديث ابن عباس ، رواه الحاكم فى المستدرک : ١٣٧/٢ فى كتاب قسم الغني بلفظ " أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم ، وعن الحبالى أن يوطئن حتى يضعن ما فى بطونهن ، وقال : أتسقى زرع غيرك " وأصله فى النسائي : ٣٠١/٧ فى البيوع ، باب بيع المغانم قبل أن تقسم .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذا السياق ، ووافقه

الذهبي فى التلخيص .  
 (٧) لم أجسد من ترجم له .

( ١١٢٨ ) حديث : " سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا أكلى ذبائحهم ".  
 قال المخرجون : <sup>(١)</sup> لم تقف عليه بهذا السياق ، إلا أن يكون مركبا من حديثين الأول : عند  
 البزار ، <sup>(٢)</sup> والدارقطني في غرائب <sup>(٣)</sup> مالك من طريق أبي علي الحنفى <sup>(٤)</sup> ، عن مالك ، عن جعفر بن  
 محمد ، عن أبيه ، عن جده ، أن عمر ذكر المجوس ، فقال : " ما أدري ما أصنع في أمرهم ؟  
 فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : سنوا بهم  
 سنة أهل الكتاب " قال البزار : لم يقل عن جده إلا الحنفى ، ورواه غيره عن مالك ، ولم  
 يقولوا عن جده ، وجد جعفر هو علي بن الحسين ، فهو مع ذلك مرسل . وقال الدارقطني :  
 تفرد أبو علي الحنفى فيه عن جده ، وهو ثقة . وقال ابن عبد البر <sup>(٥)</sup> يتصل معناه من وجوه  
 حسان . والثاني عند عبد الرزاق <sup>(٦)</sup> ، وابن أبي شيبة <sup>(٧)</sup> ، من طريق الحسن بن محمد بن الحنفية

( ١١٢٨ ) ٠٨٨ / ٣

( ١ ) نصب الراية : ١٨١ / ٤ ، الدراية : ٢٠٥ / ٢ رقم ( ٨٩٩ ) .

( ٢ ) المسند ( لم أقف عليه في الموجود منه ) ، ورواه البغوي في شرح السنة : ١١ / ٦٩ رقم

( ٢٧٥١ ) وأبو عبيد في كتاب الأموال ص ( ٤٢ ) رقم ( ٧٨ ) .

( ٣ ) الكتاب مفقود .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٢٤٣ / ١٢ في الجهاد ، باب ما قالوا في المجوس

تكون عليهم جزية ، وعبد الرزاق : ٦٩ / ٦ رقم ( ١٠٠٢٥ ) في مصنفيهما . والامام مالك

في الموطأ : ٢٧٨ / ١ في الزكاة ، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، ومن طريقه

البيهقي في السنن الكبرى : ١٨٩ / ٩ .

إسناده : قال مالك : قال أبو الحسن علي بن عمر : لم يقل في هذا الإسناد عن جده

من حدث به عن مالك غير أبي علي الحنفى وكان ثقة ، وهو في الموطأ جعفر عن أبيه

أن عمر . قال ابن عبد البر : وهو مع هذا منقطع ، ولكن معناه متصل من وجوه حسان . اهـ

التمهيد : ١١٦ / ٢ .

( ٤ ) هو عبيد الله بن عبد المجيد الحنفى ، أبو علي الحنفى البصرى ، صدوق ، لم يثبت أن

يحيى بن معين ضعفه ، من التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٩ ) . ع / .

أنظر الجرح : ٣٢٤ / ٥ ، التهذيب : ٣٤ / ٧ ، التقريب : ٥٣٦ / ١ .

( ٥ ) التمهيد : ١١٦ / ٢ .

( ٦ ) المصنف : ٧٠ / ٦ رقم ( ١٠٠٢٨ ) .

( ٧ ) المصنف : ٢٤٦٢٤٢ / ١٢ في الجهاد ، باب ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية ،

وباب ما قالوا في المجوس أيفرق بينهم وبين المحرم منه . وجد ص ١٨٠ في النكاح ،

باب في الجارية النصرانية واليهودية ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٩٢ / ٩ و ٢٨٥ ،

وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٨١ / ٤ .

إسناده : قال الحافظ في الدراية : ٢٠٥ / ٢ رقم ( ٨٩٩ ) : وهو مرسل جيد الإسناد .

" أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر يعرض عليهم الاسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكح نساءهم ، ولا أكل ذبائحهم " .

( ١١٢٩ ) قوله : " وحكى الطحاوى اجماع السلف فى أن التقبيل والمس بشهوة يوجب حرمة المصاهرة <sup>(١)</sup> " .

( ١١٣٠ ) حديث : " من زنا بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها " .

( ١١٣١ ) حديث : " من نظر الى فرج امرأة بشهوة أو لمسها بشهوة حرمت عليه —

أمها وابنتها وحرمت على أبيه وابنه " .

( ١١٢٩ ) ٣ / ٨٨ .

( ١ ) قال العلامة ابن قدامة : فأما المباشرة فيما دون الفرج فان كانت لغير شهوة لم تنشر الحرمة بغير خلاف نعلمه ، وان كانت لشهوة وكانت فى أجنبية لم تنشر الحرمة أيضا .

قال الجوزجاني : سألت أحمد عن رجل نظر الى أم امرأته فى شهوة أو قبلها أو باشرها فقال : أنا أقول لا يحرمه شيء من ذلك الا الجماع ، وكذلك نقل أحمد بن القاسم واسحاق بن منصور ، وأما تحريم أم المرأة وتحريمها على أبي المباشرة لها وابنه فانها فى النكاح تحرم بمجرد العقد قبل المباشرة فلا يظهر للمباشرة أثر ، وأما الأم : فمتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ؟ فيه روايتان : أحدهما ينشر لأنه نوع استمتاع فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء فى الفرج ولأنه تلذذ بمباشرة يتعلق به التحريم كما لو وطئ .

والثانية : لا يثبت به التحريم . لأنها ملازمة لا توجب الفسل فلم يثبت بها التحريم كالمولم يكن بشهوة لأن ثبوت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص فى هذا ولا هو فى معنى المنصوص عليه ولا المجمع عليه .

انظر ذلك بالتفصيل فى المغنى : ٦ / ٥٨٠٥٧٩ ، وشرح فتح القدير : ٣ / ١٢٦ - ١٣١ ، وروضة الطالبين : ٧ / ١١١ - ١١٦ ، البيان والتحصيل : ٥ / ١٨ .

قلت : وما حكى الطحاوى اجماع السلف فى أن التقبيل والمس بشهوة يوجب حرمة المصاهرة ليس ذلك باجماع السلف بل اختلفوا فيه .

انظر المحلى لابن حزم : ١١ / ١٥١ - ١٦٨ ، المسألة رقم ( ١٨٦٣ - ١٨٦٦ ) .

( ١١٣٠ ) ٣ / ٨٨ . ولم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ، ولم أقف عليه مرفوعا ولا موقوفا ،

الا ما روى ابن أبي شيبة فى مصنفه : ٤ / ٦٥ فى النكاح ، باب الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته ما حال امرأته ؟ من قول ابراهيم النخعى وعامر ، فى رجل وقع على ابنة

امراته قال : حرمت عليه كلاهما . ورجال الاسناد ثقات .

( ١١٣١ ) ٣ / ٨٨ .

روى أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ثنا جرير بن عبد الحميد ، عن حجاج ، عن أبي هانئ<sup>(٢)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نظر الى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها " <sup>(٣)</sup> وروى أيضا عن علي بن مسهر ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين : " في الرجل يقع على أم امرأته ، قال : تحرم عليه امرأته " ونحوه<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس . وعن إبراهيم : " كانوا يقولون اذا اطلع الرجل على المرأة على ما لا تحل له أو لمسها بشهوة فقد حرمتا عليه جميعا " وأخرج عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> في مصنفه عن ابن جريج ، قال : أخبرني عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن أم الحكم<sup>(٦)</sup> أنه قال : قال رجل : يا رسول الله اني زنيت بامرأة في الجاهلية أفأنكس ابنتها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا أرى ذلك ، ولا يصلح لك أن تنكح امرأة تطلع

( ١ ) المصنف : ١٦٥ / ٤ في النكاح ، باب الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته ما حال

امراته ؟ وفي المحلى : ١٦٦ / ١١ ، المسألة ( ١٨٦٦ ) .

اسناده : قال ابن حزم : الخبر مرسل ولا حجة في مرسل لاسيما وفيه الحجاج بن أرطاة

- وهو هالك - عن أبي هانئ - وهو مجهول ، اهـ . قلت : أما قوله أنه مجهول فغير مسلم . أنظر ترجمته فيما يلي .

( ٢ ) هو حميد بن هانئ ، أبو هانئ الخولاني المصري ، لا بأس به ، من الخامسة ، وهو

أكبر شيخ لابن وهب ، مات سنة ( ١٤٢ ) . / بخ م ٤ .

أنظر الكاشف : ٢٥٨ / ١ ، التهذيب : ٥٠ / ٣ ، التقريب : ٢٠٤ / ١ ، خلاصة تذهيب

الكمال ص ( ٩٥ ) .

( ٣ ) ابن أبي شيبة : ١٦٥ / ٤ .

اسناده : رجاله رجال الثقات الا أن الحسن البصري عنعن وهو ثقة فاضل ولكنه كان

يرسل كثيرا ويدلس .

( ٤ ) ابن أبي شيبة : ١٦٥ / ٤ . من طريق علي بن مسهر عن سعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر

عنه به . و رجاله ثقات .

( ٥ ) ابن أبي شيبة : ١٦٥ / ٤ . وعبد الرزاق : ٦ / ٢٨٢ رقم ( ١٠٨٥٠ و ١٠٨٣٢ ) من طريق

أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : " اذا قبل الرجل المرأة من شهوة ، أو مسها ،

أو نظر الى فرجها لا تحل لأبيه ، ولا لابنه " وهو في المحلى لابن حزم : ١٥٣ / ١١ ،

المسألة ( ١٨٦٣ ) . ورواه سعيد بن منصور في سننه : ٢٣ / ٢ رقم ( ٢١٩٤ ) من

طريق جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كانوا يرون القبلة واللمس يحرم الأم والابنة .

واسناده صحيح .

( ٦ ) المصنف : ٢٠٢ / ٧ رقم ( ١٢٧٨٤ ) . وهو في المحلى لابن حزم : ١٦٦ / ١١ ، المسألة

( ١٨٦٦ ) . اسناده : قال ابن حزم : أبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم مجهول .

( ٧ ) لم أجد من ترجم له والله أعلم . قال ابن حزم : أبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم

مجهول . المحلى : ١٦٦ / ١١ ، المسألة ( ١٨٦٦ ) .



من ابنتها على ما طلعت عليه منها " . وأخرج<sup>(١)</sup> عن ابن جريج ، قال : " سئل عطاء عن رجل كان يصيب امرأة سفاحا ، أينكح ابنتها ؟ قال : لا ، وقد اطلع على فرج أمها ، فقال انسان : ألم يكن يقال : لا يحرم حرام حلالا ، قال : ذلك في الأمة ، كان يبغي بها ثم يبتاعها ، أو يبغي بالحرّة ، ثم ينكحها فلا يحرم [ حينئذ<sup>(٢)</sup> ] ما كان صنع ذلك " .

( ١١٣٢ ) حديث : " ميمونة " عن ابن عباس : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم " متفق عليه .<sup>(٣)</sup> وروى<sup>(٤)</sup> عن عائشة رضي الله عنها قالت : " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم " .

( ١ ) مصنف عبد الرزاق : ١٩٧ / ٧ رقم ( ١٢٧٦١ ) .

استاده : رجاله ثقات .

( ٢ ) قوله " حينئذ " سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ١١٣٢ ) ٨٩ / ٣ .

( ٣ ) رواه البخارى : ٥١ / ٤ فى جزاء الصيد ، باب تزويج المحرم ( ١٢ ) الحديث

( ٥١١٤٥٩٤٢٥٨٩١٨٣٧ ) .

ومسلم : ١٠٣١ / ٢ فى النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهية خطبته ( ٥ ) ،

الحديث ( ٤٧٥٤٦ ) ( ١٤١٠ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ١٨٤٥٥١٨٤٤ ) فى المناسك ، باب المحرم يتزوج ، والترمذى

١٦٨ / ٢ فى الحج ، باب رقم ( ٢٤ ) الحديث ( ٨٤٤ ) ، وقال : حسن صحيح ،

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثورى وأهل الكوفة .

والنسائي : ١٩٢٥ / ١٩١ فى الحج ، باب الرخصة فى النكاح للمحرم .

استاده : متفق عليه .

( ٤ ) رواه الطحاوى فى شرح معانى الآثار : ٢٦٩ / ٢ فى المناسك ، باب نكاح المحرم .

من طريق أبى عوانة عن مغيرة عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها .

وهذا الحديث أخرجه أيضا البزار ( كشف الأستار ) : ١٦٧ / ٢ رقم ( ١٤٤٣ ) .

استاده : قال الطحاوى : ونقله هذا الحديث كلهم ثقات يحتج بروايتهم ، اهـ .

وقال الهيثمى : رواه البزار ، وروى لها الطبرانى فى الأوسط " أن النبی صلى الله

عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم " ورجال البزار رجال الصحيح . مجمع الزوائد

٢٦٧ / ٤ .

وقال ابن الهمام : قال السهيلي : انما أرادت " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعض نسائه وهو محرم " نكاح ميمونة ولكنها لم تسمها .

شرح فتح القدير : ١٣٩ / ٣ .

(١) روى عن عمرو بن دينار أنه قال للزهري : وما يدري يزيد بن الأصم<sup>(٢)</sup> أعرابي ١٣٨ ب / بوال ، أتجعله مثل ابن عباس ؟ بعد روايته ، عن يزيد " أنه تزوجها وهو حلال " .  
(١١٣٣) حديث : " نهى أن ينكح المحرم " عن عثمان بن عفان : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، ولا يخطب<sup>(٣)</sup> رواه الجماعة<sup>(٤)</sup> إلا البخاري ، وليس للترمذي فيه " ولا يخطب " .

(١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢ / ٢٦٩ . وتام الحديث : قال عمرو : فحدثني ابن شهاب عن يزيد بن الأصم " أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة ، وهي خالته ، وهو حلال " . قال عمرو : فقلت للزهري ، وما يدري يزيد بن الأصم أعرابي بوال ، أتجعله مثل ابن عباس ؟ اهـ .

(٢) في " م " " يزيد بن الأصم " وهو خطأ والصواب يزيد بن الأصم واسمه عمرو بن عبيد ابن معاوية البكائي ، وهو ثقة ، قال الذهبي : من أجلة التابعين بالرقعة . وقد تقدمت ترجمته . راجع حلية الأولياء : ٤ / ٩٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٤ / ١٧٥ ، والتقريب : ٢ / ٣٦٢ .

(١١٣٣) ٣ / ٨٩ .

(٣) " لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب " الأفعال الثلاثة مروية على صيغة النفي وعلى صيغة النهي والمعنى : لا يتزوج المحرم امرأة ، ولا يزوجه غيره امرأة ، سواء كان بولاية أو بوكالة ، ولا يطلب امرأة للتزوج . أنظر معالم السنن : ٢ / ١٨٢ ، ومسلم بشرح النووي : ٩ / ١٩٥ .

(٤) رواه مسلم : ٢ / ١٠٣٠ في النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته (٥) الحديث (٤١-٤٥) (١٤٠٩) .

وأبوداود رقم (١٨٤٢٥١٨٤١) في المناسك ، باب المحرم يتزوج .

والترمذي : ٢ / ١٦٧ في الحج ، باب ماجاء في كراهية تزويج المحرم (٢٣) الحديث (٨٤٢) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٥ / ١٩٢ في الحج ، باب النهي عن نكاح المحرم . وابن ماجه : ١ / ٦٣٢ في النكاح ، باب المحرم يتزوج (٤٥) الحديث (١٩٦٦) ورواه أيضا الموطأ : ١ / ٣٤٨ في الحج ، باب نكاح المحرم . والامام أحمد : ١ / ٦٤٥ و٦٨٩ و٧٣٩ ، والطيالسي (المنحة) ١ / ٢١٣ رقم (١٠٣٠) في مسنديهما . والدارمي : في سننه : ٢ / ١٤١ في النكاح ، باب في نكاح المحرم ، وابن الجارود في المنتقى ص (١٥٦) رقم (٤٤٤) ، والطحاوي في معاني الآثار : ٢ / ٢٦٨ في المناسك ، باب نكاح المحرم ، والبيهقي : ٥ / ٦٥ ، والدارقطني : ٣ / ٢٦٠ ، في النكاح ، باب المهر .

استاده : رواه مسلم .

فائدة : اختلف أهل العلم من الصحابة ، فمن بعدهم في نكاح المحرم ، فذهب =====

( ١١٣٤ ) قوله : " وقد صح عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم يوم خيبر متعة<sup>(١)</sup> النساء ولحوم الحمر الأهلية زمن خيبر " وفي رواية " نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية " قلت : وورد اباحة وتحريم بعد خيبر، وهو ما روى عن سيرة الجهنني<sup>(٢)</sup>، أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال : " فأقمنا بها خمس عشرة ، فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء " وذكر الحديث إلى أن قال " فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أيها الناس اني قد كنت أذن لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا " وفي رواية عنه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع نهى عن نكاح المتعة روى الأولان : أحمد<sup>(٣)</sup> ، ومسلم<sup>(٤)</sup> ، وروى هذا أبو داود<sup>(٥)</sup> ، وأحمد<sup>(٦)</sup> .

=== جماعة إلى أن نكاح المحرم فاسد ، سواء كان الزوج محرما أو المرأة أو الولي ، وهو قول عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر ، وإليه ذهب فقهاء التابعين سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وغيرهم ، وبه قال مالك والشافعي ، وأحمد وإسحاق غير أن مالكا قال : إذا نكح المحرم يفسخ بطلقة . وحجتهم حديث عثمان المتقدم قريبا وهو صحيح رواه مسلم . وذهب بعض أهل العلم إلى أن نكاح المحرم صحيح ، وبه قال سفيان الثوري وأصحاب الرأي (أبو حنيفة وأصحابه) واحتجوا بحديث ابن عباس المتقدم وهو متفق على صحته . والأكثرون على أنه تزوجها حلالا . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٩ / ١٩٤-١٩٦ ، شرح السنة : ٢٥٠-٢٥٣ ، شرح فتح القدير : ٣ / ١٣٩ ، معالم السنن : ٢ / ١٨٢-١٨٤ ، عمدة القاري : ١٠ / ١٩٥-١٩٧ ، فتح الباري : ٤ / ٥٢ ، عون الباري : ٣ / ٣١٥ ، زاد المعاد في هدي خير العباد ٥ / ١١٢ و ١١٣ .

( ١١٣٤ ) ٠٨٩ / ٣

( ١ ) نكاح المتعة : هو النكاح إلى أجل معين ، وهو من التمتع بالشئ : الانتفاع به . يقال : تمتعت به أتمتع تمتعا . والاسم : المتعة ، كأنه ينتفع بها إلى أمد معلوم . وقد كان مباحا في أول الاسلام ، ثم حرم ، وهو الآن جائز عند الشيعة . أنظر النهاية : ٤ / ٢٩٢ ، مثال الطالب : ص ( ٣٦٠ ) ، لسان العرب : ٨ / ٣٢٩ .

( ٢ ) سيرة بن معبد الجهنني ، والد الربيع ، له صحبة ، أول مشاهده الخندق ، وكان ينزل المروة ، ومات بها في خلافة معاوية . / ختم م .

أنظر أسد الغابة : ٢ / ٢٦٠ ، الإصابة : ٤ / ١٢٠ ، التقريب : ١ / ٢٨٣ .

( ٣ ) المسند : ٣ / ٤٠٤-٤٠٦ .

( ٤ ) الصحيح : ٢ / ٢٤٠ ، في النكاح ، باب نكاح المتعة ، وبيان أنه أبيع ثم نسخ ( ٣ ) ،

الحديث ( ١٩-٢٨ ) ( ١٤٠٦ ) .

( ٥ ) السنن رقم ( ٢٠٧٢ ) في النكاح ، باب في نكاح المتعة . وينحوه رواه أيضا النسائي ٧ / ١٢٧ ===

( ١١٣٥ ) قوله : " وما روى في إباحتها ثبت نسخه باجماع الصحابة " قلت : أما ما روى في إباحتها فنحو حديث سلمة بن الأكوع ، وجابر بن عبد الله ، قالا : " خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أذن لكس أن تستمتعوا - يعني متعة النساء " رواه مسلم . وعن ابن مسعود ، قال : " كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس معنا نساء ، فقلنا : ألا نستخص ؟ " فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ، ثم قرأ عبد الله : " يا أيها الذين آمنوا لا تحرصوا طبييات ما أحل الله لكم . الآية " . متفق عليه . وأما اجماع الصحابة ، فالنسخ به قول ضعيف

=== في النكاح ، باب تحريم المتعة ، والبيهقي : ٢٠٣ / ٧ ، وعبد الرزاق : ٥٠٤٥٠٢ / ٧ ، رقم ( ١٤٠٤١٥١٤٠٣٤ ) ، وابن أبي شيبة : ٢٩٢ / ٤ في النكاح ، باب في نكاح المتعة وحرمتها . في مصنفيهما ، والطحاوي في معاني الآثار : ٢٥ / ٣ في النكاح ، باب نكاح المتعة ، والحميدي في مسنده ( ٨٤٦ ) ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٣٣-١٢٥ / ٧ رقم ( ٦٥٣٨-٦٥١٣ ) .  
اسناده : رواه مسلم .

( ١١٣٥ ) ٨٩ / ٣

( ١ ) الصحيح : ١٠٢٢ / ٢ في النكاح ، باب نكاح المتعة ( ٣ ) ، الحديث ( ١٣ ) ( ١٤٠٥ ) . ورواه أيضا البخاري : ١٦٧ / ٩ في النكاح ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا ( ٣١ ) الحديث ( ١١٧٠١٨٥٥١١ ) بنحو لفظ مسلم .  
اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) أي لا نفعل بأنفسنا ما يفعل بالفحول من سل الخصى ونزع البيضة بشق جلد ها ، حتى نقطع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لأختصينا لدفع شهوة النساء ليمكنا التبتل ، وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص باجتهادهم ولم يكن ظنهم هذا موافقا ، فإن الاختصاص في الآدمي حرام صغيرا كان أو كبيرا . أنظر مسلم بشرح النووي : ١٧٧ / ٩ ، لسان العرب : ٢٢٩ / ١٤ ، المشوف المعلم : ٢٤٣ / ١ .

( ٣ ) وتام الآية : " ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين " (سورة المائدة ، الآية ٨٧) .

( ٤ ) رواه البخاري : ٢٧٦ / ٨ في التفسير ، باب ( لا تحرموا طبييات ما أحل الله لكم ) ( ٩ ) ، الحديث ( ٥٠٧٥٥٠٧١٥٤٦١٥ ) . ومسلم : ١٠٢٢ / ٢ في النكاح ، باب نكاح المتعة ( ٣ ) الحديث ( ١٢٥١١ ) ( ١٤٠٤ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٥ ) قال ابن عبد البر : وأما سائر العلماء من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من

الخالفين ، وفقهاء المسلمين ، فعلى تحريم المتعة ، منهم : مالك في أهل المدينة ،

والشورى ، وأبو حنيفة في أهل الكوفة ، والشافعي فيمن سلك سبيله من أهل الحديث =====

لبعض المشايخ ، والأصح أن الاجماع لا يكون ناسخا ، وقد كان يكفي المصنف ما ذكرناه من الأحاديث التي ذكر فيها النهي الى يوم القيامة ، وأنه عام الفتح ، أو في حجة الوداع ، ولم يرد بعد ذلك اباحة ، وإن قول ابن عباس معارض بقول غيره ، وافق مذهبه

=== والفقه والنظر بالاتفاق ، والأوزاعي في أهل الشام ، والليث بن سعد في أهل مصر ، وسائر أصحاب الآثار .

وقال البغوي : اتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة ، وهو كالاجماع بين المسلمين وروى عن ابن عباس شيء من الرخصة للمضطر اليه بطول الغربة ، ثم رجع عنه حيث بلغه النهي ، اهـ .

قال ابن عبد البر أيضا : وأما الصحابة ، فانهم اختلفوا في نكاح المتعة ، فذهب ابن عباس الى اجازتها ، فتحليلها لا خلاف عنه في ذلك ، وعليه أكثر اصحابه ، منهم عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن جبير ، وطاوس . وأورد آثار ابن عباس ثم قال : هذه الآثار كلها عن ابن عباس معلولة ، لا تجب بها حجة من جهة الاسناد ، ولكن عليها العلماء ، والآثار التي رواها المكيون عن ابن عباس صحاح الأسانيد عنه وعليها أصحاب ابن عباس ، دون غيرهم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن اباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض ، وجزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس باباحتها . وقال ابن حزم الظاهري : وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من السلف منهم من الصحابة أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وجابر بن عبد الله وابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعمر بن حريث ، وأبو سعيد الخدري . وقال ابن حزم أيضا : ولا يجوز نكاح المتعة ، وهو النكاح الى أجل ، وكان حلالا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نسخها الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسخا باتا الى يوم القيامة .

وقال الامام الطحاوي : فهذا امر رضى الله عنه وقد نهى عن متعة النساء ، بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم ينكر ذلك عليه منهم منكر ، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه من ذلك ، وفي اجماعهم على النهي في ذلك عنهما ، دليل على نسخها وحجة . انظر : شرح معاني الآثار : ٣ / ٢٧ في النكاح ، باب نكاح المتعة . التمهيد لابن عبد البر : ١٠ / ١١١ - ١٢١ ، معالم السنن : ٣ / ١٩١٥١٩٠ ، المحلى لابن حزم : ١١ / ١٤١ وما بعده ، المسألة رقم ( ١٨٥٨ ) ، فتح الباري : ٩ / ١٢٣ وما بعده شرح السنة : ٩ / ١٠٠ ، الافصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ١٣١ ، عمدة القاري : ٢٠ / ١١١ - ١١٣ ، موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي : ٢ / ١١٥٣ .

حديث سبرة ، وقد حكى الاجماع الحازنى<sup>(١)</sup> ، قال : فلم يبق فى ذلك خلاف الا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة ، ويروى ذلك عن ابن جريج<sup>(٢)</sup> .

( ١١٣٦ ) قوله : " وصح أن ابن عباس رجع الى قولهم " قلت : لا أعلم صحيحاً ، بل روى الترمذى<sup>(٣)</sup> ، من طريق موسى بن عبيدة ، عن محمد بن كعب ، عن ابن عباس : " انما كانت المتعة فى أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه ، وتصلح له شأنه<sup>(٤)</sup> حتى اذا نزلت الآية : " الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم "<sup>(٥)</sup> قال ابن عباس : فكل فرج سواهما فهو حرام " وموسى بن عبيدة ضعيف جداً . وقد روى الخطابى<sup>(٦)</sup> من طريق سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس : لقد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيها الشعراء وأنشدته :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه : يا صاح هل لك فى فتيا ابن عباس

هل لك فى رخصة الأطراف آنسة : تكون مثواك حتى مصدر الناس ؟

فقال : سبحان الله والله ما بهذا أفقت وماهى الا كالميتة والدم ، ولا تحل الا للمضطرب . وروى ابن أبى شيبة<sup>(٧)</sup> ، عن عبيدة ، عن نافع ، عن ابن عمر سئل عن المتعة ،

( ١ ) الاعتبار فى النسخ والمنسوخ : ص ( ١٧٧ ) .

( ٢ ) قال الشوكانى : ومن حكى القول بجواز المتعة عن ابن جريج الامام المهدى فى البحر .  
نيل الأوطار : ١٥٤ / ٦ .

( ١١٣٦ ) ٨٩ / ٣ .

( ٣ ) السنن : ٢ / ٢٩٥ فى النكاح ، باب ما جاء فى نكاح المتعة ( ٢٧ ) الحديث ( ١١٣١ ) .

( ٤ ) فى " م " " شبيهه " بدل " شأنه " وهو خطأ ولا معنى لها والتصويب من السنن الكبرى  
٢٠٥ / ٧ .

اسناده : قال الحافظ فى الدراية : ٥٨ / ٢ رقم ( ٥٤٠ ) : ولا يصح هذا عن ابن عباس ،  
فانه من رواية موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف جداً .

( ٥ ) ( سورة المؤمنون ، الآية : ٦ ) .

( ٦ ) معالم السنن : ٣ / ١٩١ ، وذكره ابن عبد البر فى التمهيد : ١٠ / ١١٧ ، والزيلعى فى

نصب الراية : ٣ / ١٨١ ، وابن حجر فى الدراية : ٥٨ / ٢ .

قلت : وقد روى عبد الرزاق فى مصنفه : ٧ / ٥٠٣ رقم ( ١٤٠٣٩ ) . من طريق معمر  
عن الزهرى ، قال : " ازدادت العلماء لها مفتاحاً ، حين قال الشاعر : -

يا صاح هل فى فتيا ابن عباس " .

اسناده : صحيح رواه كلهم ثقات .

أما فى اسناد الخطابى ، ففيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

( ٧ ) المصنف : ٤ / ٢٩٣ فى النكاح ، باب فى نكاح المتعة وحرمتها . ورواه أيضاً عبد الرزاق =====

فقال : " حرام فقيـل له : ان ابن عباس يفتي بها ، فقال : فهـلا تـزـمـم<sup>(١)</sup> بها في زمان عمر " .  
 وروى<sup>(٢)</sup> عن عروة أن عبد الله بن الزبير خطب فعاب من يفتي بالمتعة ، فقال له رجل : لقد  
 كانت تفعل في عهد امام المتقين فقال له ابن الزبير : فـجـرب بـنـفـسـك فوالله لئن فعلتها  
 لأرجعنك " . وروى الطحاوى<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس : " ما كانت المتعة الا رحمة من الله لهذه  
 الأمة ، ولو لا نهى عمر رضى الله عنه مازنى الا شقي " فتأمل هذه الآثار تفيدك / أن ابن عباس ١/٣٩  
 لم يرجع ، فالأولى ما قدمته لك . وقد روى الدارقطنى<sup>(٤)</sup> عن علي بن أبي طالب قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، قال : وانما كانت لمن لم يجد ، فلما أنزل النكاح  
 والطلاق ، والعدة ، والميراث ، بين الزوج والمرأة نسخت " . وعن أبي هريرة : " هـدم  
 المتعة النكاح ، والطلاق ، والعدة ، والميراث " . أخرجه الدارقطنى<sup>(٥)</sup> واسناده حسن .

=== فى مصنفه : ٥٠٢/٧ رقم ( ١٤٠٣٥ ) من طريق معمر عن الزهرى عن سالم عنه به نحوه .

اسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد .

( ١ ) الزمعة : صوت خفى لا يكاد يفهم . أنظر الصحاح : ١٩٤٥/٥ ، لسان العرب : ١٢/٣٧٤ .

( ٢ ) رواه البيهقى فى السنن الكبرى : ٢٠٥/٧ بسياق مطول واختصره المخرج .

ورواه أيضا ابن عبد البر فى التمهيد : ١٠/١١٧ و١١٨ ، وقال : قال الدارقطنى : هذا  
 حديث غريب ، ما سمعناه الا من النيسابورى ، اهـ .

( ٣ ) شرح معاني الآثار : ٢٦/٣ فى النكاح ، باب نكاح المتعة . من طريق ربيع الجيزى ،

عن سعيد بن كثير بن عفير ، عن يحيى بن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء عنه به .

اسناده : فيه يحيى بن أيوب الغافقى ، صدوق ربما أخطأ . كما فى التقريب : ٣٤٣/٢  
 وضعفه ابن عبد البر فى التمهيد : ١٠/١١٥ و١٢١ .

( ٤ ) السنن : ٢٥٩/٣ فى النكاح ، باب المهر . ومن طريقه رواه الحازمى فى الاعتبار  
 فى الناسخ والمنسوخ ص ( ١٧٨ ) .

اسناده : قال الحازمى : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وقد صح الحديث عن  
 على فى هذا الباب من غير وجه ، ورواه عنه الكوفيون من طرق وهو أشهر من أن ينكر  
 وأكثر من أن يحصر ، اهـ .

وضعفه القطان فى كتابه . كما فى نصب الراية : ١٨٠/٣ .

( ٥ ) السنن : ٢٥٩/٣ فى النكاح ، باب المهر . ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان )

ص ٣٠٩ رقم ( ١٢٦٧ ) . وفيه " أن النبى صلى الله عليه وسلم لما خرج نزل ثنية

الوداع ، فرأى مصابيح وسمع نساء يكيبن فقال : ما هذا ؟ فقالوا : يا رسول الله نساء

كانوا تمتعوا منهن أزواجهن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هدم . . . الخ " .

اسناده : قال الحافظ : اسناده حسن . الدراية : ٥٨/٢ رقم ( ٥٤٠ ) ، وأنظر أيضا

نصب الراية : ١٨٠/٣ .

" فصل "

(١١٣٧) حديث : " عائشة رضی الله عنها لا نکاح الا بولي " أخرجه أبوداود الطيالسي (١) عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا نکاح الا بولي ، وأیما امرأة نکحت بغير إذن وليها فنکاحها باطل باطل باطل ، فان لم یکن فالسلطان ولي من لا ولي له " . ورواه الخمسة (٢) من حديث عائشة ، الخمسة الا النسائي .

(١١٣٧) ٣ / ٩٠ .

(١) المسند (المنحة المبعود) ٣٠٥ / ١ رقم (١٥٥٣) .  
 (٢) رواه أبوداود رقم (٢٠٨٣) فی النکاح ، باب فی الولي . والترمذی : ٢ / ٢٨١ ، فی النکاح ، باب ماجاء لا نکاح الا بولي (١٤) الحديث (١١٠٨) ، وابن ماجه : ١ / ٦٠٥ فی النکاح ، باب لا نکاح الا بولي (١٥) الحديث (١٨٢٩) . والامام أحمد فی مسنده : ٦ / ١٦٦١ و١٦٥٤٧ . ورواه أيضا الدارمی : ١٣٧ / ٢ فی النکاح ، باب النهی عن النکاح بغير ولي ، والدارقطني : ٣ / ٣٢١ فی النکاح ، فی سنتهما ، وعبد الرزاق : ٦ / ١٩٥ رقم (١٠٤٧٢) ، وابن أبی شیبة : ٤ / ١٢٨ فی النکاح ، باب من قال لا نکاح الا بولي أو سلطان ، فی مصنفیهما . وابن حبان (الموارد) ص (٣٠٥) رقم (١٢٤٨١ و١٢٤٧) ، والطحاوی فی معانی الآثار : ٣ / ٧ فی أوائل کتاب النکاح ، وابن الجارود فی المنتقى ص (٢٣٥) رقم (٧٠٠) والحاكم فی المستدرک : ٢ / ١٦٨ فی النکاح ، والبيهقي : ٧ / ١٠٥ من طرق عن ابن جریج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عنها .

استادہ : حسنه الترمذی ، وصححه ابن حزم ، المحلی : ١١ / ٢٦٥ و٢٥٠ ، المسألة (١٨٢٥) ، ونوه له الحافظ السيوطی بأشارة الصحيح . الجامع الصغير : ١ / ١١٩ وقال البغوی : وضعف بعضهم هذا الحديث ، لأن ابن جریج قال : ثم لقيت الزهري ، فسألته ، فأنكره ، قال يحيى بن معين : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جریج الا اسماعيل بن ابراهيم ، واسماعيل بن ابراهيم عن ابن جریج ليس بذاك . وقد أجاب ابن حبان بقوله : وقد أوهم هذا الخبر من لم يحكم صناعة الحديث أنه منقطع بحكاية حكاها ابن علية عن ابن جریج أنه قال : ثم لقيت الزهري ، فسألته عن ذلك فلم يعرفه ، وقال : وليس هذا مما يقدرح فسی صحة الخبر ، لأن الضابط من أهل العلم قد يحدث بالحديث ، ثم ينساه ، فذا سئل عنه لم يعرفه ، فلا يكون نسيانه دالا على بطلان الخبر . وقد نقل ذلك عنه الحافظ الزيلعي فی نصب الراية : ٣ / ١٨٥ ، وقد بسط الكلام عليه البيهقي فی السنن : ٧ / ١٠٥ و١٠٧ ، والحافظ فی التلخيص : ٣ / ١٥٦ و١٥٧ رقم (١٥٠٤) ، وأنظر شرح السنة : ٩ / ٤٠ .



( ١١٣٨ ) حديث : " ابن عباس أن فتاة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ان أبى زوجنى من ابن أخ له [ ليرفع خسيسته <sup>(١)</sup> ] وأنا له كارهة فقال : ان هبى فانكحى من شئت " . ابن أبى شيبة <sup>(٢)</sup> ، ثنا سلام وجريز ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، قال : " جاءت فتاة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ان عم ولدى خطبنى فرده أبى وزوجنى وأنا كارهة ، قال : فدعا أباه ، فسأله عن ذلك فقال : انى انكحتها ولم ألوها <sup>(٣)</sup> خيرا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح لىك ان هبى فانكحى من شئت " . وعن ابن عباس : " أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباه زوجها وهى كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم " رواه أبوداود <sup>(٤)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٥)</sup> ، وأحمد <sup>(٦)</sup> ، وأعل بالارسال ، وهو عندنا غير قاض ، وزعم

( ١١٣٨ ) ٩١ / ٣ . وما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من الاختيار .

( ١ ) الخسيس : الدنى . أنظر النهاية : ٣١ / ٢ ، مختار الصحاح ص ( ١٧٥ ) .

( ٢ ) المصنف : ١٣٣ / ٤ فى النكاح ، باب من أجاز به بغير ولي ولم يفرق .

ورواه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه : ١٤٦ / ٦ رقم ( ١٠٣٠٣ ) من طريق اسراييل بن

يونس وسعيد بن منصور فى سننه : ١٨٤ / ١ رقم ( ٥٦٨ ) من طريق أبو الأحوص .

والبيهقى : ١٢٠ / ٧ من طريق شعبة ثلاثتهم عن عبد العزيز بن رفيع عن أبى سلمة بنحوه .

اسناد : رجاله كلهم ثقات ، وقال البيهقى : الصحيح هو مرسل عن أبى سلمة ، قال

ذلك : بعد إخراجهم من طريق أبى حنيفة عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن

ابن عباس .

( ٣ ) يقال : وفلان لا يألو خيرا أى لا يدعه ولا يزال يفعله . لسان العرب : ١٤ / ٤٠ .

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٠٩٦ ) فى النكاح ، باب فى البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها .

( ٥ ) السنن : ٦٠٣ / ١ فى النكاح ، باب من زوج ابنته وهى كارهة ( ١٢ ) الحديث ( ١٨٧٥ ) .

( ٦ ) المسند : ٢٧٣ / ١ . ورواه أيضا البيهقى : ١١٧ / ٧ .

اسناد : وأخرجه أبوداود رقم ( ٢٠٩٧ ) أيضا مرسلا ، وقال : وكذا رواه الناس

مرسلا معروف ، وقال البيهقى : فهذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيسوب

السختياني ، والمحفوظ عن عكرمة " أن النبي صلى الله عليه وسلم " مرسلا . وقال أيضا :

وقد روى من أوجه أخرى عن عكرمة موصولا ، وهو أيضا خطأ ، وذكره عن عطاء عن جابر .

وقال : هذا وهم ، والصواب مرسل ، وقال : وان صح ذلك فكأنه كان وضعها فى

غير كف ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ، اهـ . أنظر مختصر سنن أبى داود ٤١ / ٣ .

وقال ابن القيم الجوزية : فانه قد روى مسندا ومرسلا ، فان قلنا بقول الفقهاء : ان

الاتصال زيادة ، ومن وصله مقدم على من أرسله ، فظاهر وهذا تصرفهم فى غالب الأحاديث

فما بال هذا خرج عن حكم أمثاله ، وان حكمنا بالارسال ، كقول كثير من المحدثين ، =====

المخرجون<sup>(١)</sup> أن هذا حديث الكتاب وليس هو، فتأمل والله أعلم . وروى ابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن بريدة ، قال : " جاءت فتاة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ان أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بى خسيسته ، قال : فجعل الأمر اليها ، فقالت : قد أجزت ما صنع أبى ، ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس الى الآباء من الأمر شئ " .  
( ١١٣٩ ) وقوله : " وفى البخارى<sup>(٣)</sup> أن ....

=== فهذا مرسل قوى قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة ، والقياس وقواعد الشرع . زاد المعاد فى هدى خير العباد : ٥ / ٩٧٩٥ . وقال فى تهذيب سنن أبى داود : ٤٠ / ٣ : وعلى طريقة البيهقى وأكثر الفقهاء وجميع أهل الأصول هذا حديث صحيح ، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت ، وقد وصله ، وهم يقولون : زيادة الثقة مقبول ، فما بالها تقبل فى موضع ، بل فى أكثر المواضع التى توافق مذهب المقلد ، وترد فى موضع يخالف مذهبه ؟ وقد قبلوا زيادة الثقة فى أكثر من مائتين من الأحاديث رفعا ووصلا ، وزيادة لفظ ونحوه ، هذا لو انفرد به جرير ، فكيف وقد تابعه على رفعه عن أيوب : زيد بن حبان ، ذكره ابن ماجه فى سننه ، اهـ . وقد صححه الاستاذ أحمد محمد شاكر . أنظر رقم ( ٢٤٦٩ ) من المسند . وقال ابن القطان فى كتابه : حديث ابن عباس هذا حديث صحيح . أنظر نصب الراية : ٣ / ١٩٠ .  
( ١ ) نصب الراية : ٣ / ١٩٠ ، الدراية : ٢ / ٦١ رقم ( ٥٤٢ ) .

( ٢ ) السنن : ١ / ٦٠٢ فى النكاح ، باب من زوج ابنته وهى كارهة ( ١٢ ) الحديث ( ١٨٢٤ ) .

اسناده : قال البوصيرى : اسناده صحيح . وقد رواه غير المصنف من حديث عائشة وغيرها ، اهـ . قلت : رواه ابن أبى شيبة : ٤ / ١٣٧ فى النكاح ، باب الرجل يزوج ابنته من قال : يستأمرها . وعبد الرزاق : ٦ / ١٤٦ رقم ( ١٠٣٠٢ ) والبيهقى ٧ / ١١٨ . من حديث عائشة ، وعبد الرزاق مرسل من حديث عبد الله بن بريدة ، قال البيهقى : ابن بريدة لم يسمع من عائشة ، وقال ابن الترمذانى : ان صاحب الكمال صرح بسماعه منها ، على أن المتفق عليه أن امكان اللقاء والسماع يكفى للاتصال .

( ١١٣٩ ) ٣ / ٩١ .

( ٣ ) الصحيح : ٩ / ١٩٤ فى النكاح ، باب اذا زوج الرجل ابنته وهى كارهة ، فنكاحه

مردود ( ٤٢ ) الحديث ( ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ) . ورواه أيضا أبو داود

رقم ( ٢١٠١ ) فى النكاح ، باب فى الشيب ، والنسائي : ٦ / ٨٦ فى النكاح ، باب الشيب

يزوجها أبوها وهى كارهة ، والموطأ : ٢ / ٣٥ فى النكاح ، باب جامع ما لا يجوز من

النكاح ، وابن ماجه : ١ / ٦٠٢ فى النكاح ، باب من زوج ابنته وهى كارهة ( ١٢ ) ،

الحديث ( ١٨٢٣ ) . ورواه أيضا الامام أحمد : ٦ / ٣٢٨ ، وابن الجارود فى المنتقى : =====

خنساء بنت خدام<sup>(١)</sup> أنكحها أبوها وهي كارهة، فرده النبي صلى الله عليه وسلم " قلت : وأخرجه أيضا بقية الجماعة<sup>(٢)</sup>، ألا مسلماً<sup>(٣)</sup>، وفي البخاري : " أن أباه زوجها وهي ثيب " . وعند أبي داود ، والنسائي " وهي بكر<sup>(٤)</sup> " قال عبد الحق : ما في البخاري أصح .

( ١١٤٠ ) قوله : " وروى أن امرأة زوجت بنتها برضاها ، فجاء الأولياء فخاصموها إلى على رضي الله عنه ، فأجاز النكاح " . قلت : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(٥)</sup> ، ثنا أبو معاوية ، عن الشيباني عن أبي قيس<sup>(٦)</sup> الأودي<sup>(٧)</sup> ، عن من حدثه ، عن علي " أنه أجاز

=== ص ( ٢٣٨ ) رقم ( ٧١٠ ) ، والد ابي : ١٣٩ / ٢ في النكاح ، باب الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة . وعبد الرزاق في مصنفه : ١٤٨ / ٦ رقم ( ١٠٣٠٢ ) و ( ١٠٣٠٩ ) وسعيد ابن منصور في سننه : ١٨٤ و ١٨٣ / ١ رقم ( ٥٦٧ و ٥٦٦ ) ، والبيهقي : ١١٩ / ٢ .  
استناده : رواه البخاري . وقال البيهقي : هذا حديث صحيح أخرجه محمد بن اسماعيل عن مالك . شرح السنة : ٣٣ / ٩ رقم ( ٢٢٥٦ ) .

( ١ ) خنساء بنت خدام ، بالخاء المعجمة المكسورة والد ال المهمل الأتصارية الأوسية ، زوج أبي لبابة ، صحابية معروفة . / خ د س .  
أنظر الاستيعاب : ٢٩٠ / ١٢ ، أسد الغابة : ٤٤٠ / ٥ ، الإصابة : ١٢ / ٢٢٢ ،  
التقريب : ٥٩٦ / ٢ .  
( ٢ ) أنظر هامش رقم ( ٣ ) ص ( ١٦٣٥ ) .  
( ٣ ) قلت : سبقه إلى هذا العزو ابن تيمية في المنتقى : ٥٠٧ / ٢ رقم ( ٣٤٦٢ ) .  
( ٤ ) وقع ذلك في الكبرى للنسائي كما في تحفة الأشراف : ٢٩٦ / ١١ . وكذلك أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : ٢٥١ / ٢٤ رقم ( ٦٤١ ) . وقال الحافظ في الفتح : ١٩٥ / ٩ : وهي رواية شاذة .

( ١١٤٠ ) ٩١ / ٣ .

( ٥ ) ج ٤ ص ١٣٣ في النكاح ، باب من أجاز به بغير ولي ولم يفرق .  
ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١٨٧ / ١ رقم ( ٥٨٠ ) بسنده ومثله سواء ،  
والبيهقي في السنن الكبرى : ١١٢ / ٧ .

استناده : ضعيف ، فيه مجهول لا يعرف وفيه أيضا أبو قيس الأودي ، وهو صدوق ربما يخالف . وستأتي ترجمته قريبا .

( ٦ ) هو عبد الرحمن بن ثروان : بمثلثة مفتوحة وراء ساكنة ، أبو قيس الأودي ، الكوفسي ، قال أحمد بن حنبل : هو يخالف في أحاديث ، ومرة قال : لا يحتج به ، وقال أبو حاتم : لين . ووثقه ابن معين . وقال في التقريب : ٤٧٥ / ١ : صدوق ربما خالف ، من السادسة مات سنة ( ١٢٠ ) . / خ ٤ . أنظر التاريخ الصغير : ٣ / ١ و ٣٠٦ ، الميزان :

( ٧ ) ٥٥٢ / ٢ ، التهذيب : ٥٣ / ٦ ، الدال المهمل وفي آخرها الواو - هذه النسبة إلى أدي ، وهو بطن من الخزرج من الأنصار . أنظر اللباب : ٣٨ / ١ .

نكاحا بغير ولي أنكحتها أمها برضاها " حدثنا يحيى بن آدم ، ثنا سفيان ، عن أبي قيس ، عن هزيل<sup>(٢)</sup> ، قال : رفعت الى على امرأة زوجها خالها وأمها<sup>(٣)</sup> قال : فأجاز على النكاح " .

( ١١٤١ ) قوله : " وفي بعض الروايات أيما امرأة<sup>(٤)</sup> نكحت نفسها " .

( ١١٤٢ ) قوله : " ومارواه مطعون فيه ، فقد حكى عن أبي العباس المروزي قال :

سمعت يحيى بن معين يقول : " ثلاثة أحاديث لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ،

كل مسكر حرام ، ومن مس ذكره فليتوضأ ، ولا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ، ووافقه على ذلك

أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه " قلت : قال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية<sup>(٥)</sup> :

لم أجد هذا في شيء من كتب الحديث . قلت : وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> هذا شيء لا يثبت عن

ابن معين وقد كان من مذهبه انتقاض الوضوء بمسه .

( ١١٤٣ ) قوله : " والحديث الآخر " هو حديث عائشة " أيما امرأة نكحت بغير

ولي فنكاحها باطل باطل باطل " .

( ١ ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ١٣٤ / ٤ في النكاح ، باب من أجاز به بغير ولي ولم يفرق .

ورواه أيضا عبد الرزاق : ١٩٧ / ٦ رقم ( ١٠٤٧٩ ) من طريق الثوري ، والبيهقي :

١١٢ / ٧ ، وسعيد بن منصور في سننه : ١٨٧ / ١ رقم ( ٥٧٩ ) من طريق سعيد عن

هشيم عن الشيباني عن أبي قيس به نحوه .

أسناده : يقال فيه ما قيل للذي مضى قبله ، وقال البيهقي : وهذا الأثر مختلف فسي

أسناده ومتمنه ، ومداره على أبي قيس الأودي وهو مختلف في عدالته .

( ٢ ) هزيل ، بالتصغير ، ابن شرحبيل الأودي ، الكوفي ، ثقة مخضرم من الثانية . / خ ٤ .

أنظر التهذيب : ٣١ / ١١ ، التقريب : ٣١٧ / ٢ ، خلاصة تدهيب الكمال ص ( ٤٠٤ ) .

( ٣ ) قوله " وأمها " سقط من " م " عند ابن أبي شيبة في المطبوع ، وهي مثبتة عند

عبد الرزاق .

( ١١٤١ ) ٩١ / ٣ . ويوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج رحمه الله ، قلت : تقدم فسي

الحديث رقم ( ١١٣٧ ) بمعناه من حديث عائشة رضي الله عنها .

( ٤ ) كذا في " م " وأما في كتاب الاختيار " أمة " بدل " امرأة " .

( ١١٤٢ ) ٩١ / ١ .

( ٥ ) نصب الراية : ٢٩٥ / ٤ في كتاب الأشربة .

( ٦ ) علل المتأهية في الأحاديث الواهية : ٣٦٢ - ٣٦٥ ، وأنظر أيضا نصب الراية :

٦٣ / ١ .

( ١١٤٣ ) ٩١ / ٣ . تقدم في رقم ( ١١٣٧ ) .

( ١١٤٤ ) قوله : " ضعفه البخارى " قال الترمذى <sup>(١)</sup> بعد روايته الحديث : وهذا

يرويه سليمان بن موسى وهو ثقة عند أهل الحديث لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين

إلا البخارى وحده ، فانه تكلم فيه من أجل أحاديث انفرد بها وذكره دحيم <sup>(٢)</sup> ، فقال : / ١٣٩ ب /  
فى حديثه بعض الاضطراب ، وقال النسائى : فى حديثه شئ <sup>(٣)</sup> .

( ١١٤٥ ) قوله : " وروى أن ابن جريج ومالك سألوا الزهرى عن هذا الحديث فلم

يعرفه " . قلت : أما ما عن ابن جريج ، فقد أخرجه أحمد <sup>(٤)</sup> وقال فيه عن ابن جريج :

فلقيت الزهرى فسألته فلم يعرفه . وقال ابن عدى <sup>(٥)</sup> فى روايته : قال ابن جريج : فلقيت

الزهرى فسألته ، فقال : أخشى أن يكون سليمان وهم . وأما ما عن مالك فلم أقف عليه ،

وقد قال ابن عبد البر : لم يقل أحد عن ابن جريج أنه سأل الزهرى عن هذا الحديث

فأنكره غير اسماعيل بن عليه ، وقد أنكر بعض أهل العلم ذلك من حكايته . قلت : فلو كانت

ما عن مالك ثابت لم يخف ذلك عن ابن عبد البر ولم يمكنه أن يقول ذلك . وأما ما أشار

إليه ابن عبد البر من انكار هذه الحكاية ، فقد روى عن أحمد ، وابن معين ، قال الترمذى :

ذكر عن يحيى بن معين ، أنه قال : لم يذكر هذا الحديث عن ابن جريج غير اسماعيل بن

عليه ، وسامع عن ابن جريج ليس بذلك ، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد ابن أبى داود .

وأسند الحاكم عن أبى حاتم الرازى ، عن أحمد أنه ذكره هذه الحكاية ، فقال ابن جريج :

له كتب مدونة ليس فيها هذا . وقال ابن حبان : ليس هذا مما يقدح فى صحة الخبر

لأن الضابط قد يحدث ثم ينسى ، فإذا سئل عنه لم يعرفه ، ولا يكون نسيانه إلا على

بطلان الخبر . وقال الحاكم : نحو ذلك انتهى . وهذا تحقق لك أن الزهرى لم يقل لماره ، بل

لم يعرف هل حدث به أم لا . قال البيهقى : وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهرى

الحجاج بن أرطاة ، وابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة <sup>(٦)</sup> ، عن الزهرى .

( ١١٤٤ ) ٩٢ / ٣ . وتامم الكلام " فانه من روايه سليمان بن يسار عن الزهرى وهو ضعيف ضعفه البخارى

واسقط روايته " . السنن : ٢ / ٢٨٣-٢٨٠ . وقد تقدم هذا الحديث فى رقم ( ١١٣٧ ) . وأنظر أيضا :

كتاب علل الكبير للترمذى : ج ١ ص ٣٥١ .

( ٢ ) هو عبد الرحمن بن ابراهيم بن عمرو بن ميمون القرشى أبو سعيد الدمشقى الحافظ ،

المعروف بدحيم ، قال أبوداود : حجة لم يكن بدمشق فى زمنه مثله ، مات سنة ( ٢٤٠ ) .

أنظر تاريخ بغداد : ١٠ / ١٦٥ ، تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤٨٠ ، طبقات الحفاظ ( ٢١١ ) .

( ٣ ) أنظر الميزان : ٢ / ٢٢٥ ، والتهذيب : ٤ / ٢٢٦ .

( ١١٤٥ ) ٩٢ / ٣ .

( ٤ ) المسند : ٦ / ٤٧٠ .

( ٥ ) الكامل : ٣ / ١١١٥ عند ترجمة سليمان بن موسى الأسدى الدمشقى .

( ٦ ) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندى ، أبو شرحبيل المصرى ، ثقة ، من الخامسة

مات سنة ( ١٣٦ ) ع . أنظر التاريخ الصغير : ٢ / ٤٠ ، الجرح : ٢ / ٤٧٨ ،

التهذيب : ٢ / ٩٠ ، التقريب : ١ / ١٣٠ .

( ١١٤٦ ) قوله : " ولأن مذ هب عائشة رضي الله عنها جواز النكاح بعبارة النساء ، فانها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن حين غاب بالشام " . عن عائشة رضي الله عنها أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن <sup>(١)</sup> ، المنذر بن الزبير <sup>(٢)</sup> ، وعبد الرحمن غائب بالشام ، فلما قدم عبد الرحمن قال : ومثلي يصنع به هذا ؟ ويغتات <sup>(٣)</sup> عليه ؟ ما كنت أرد أمرا قضيتيه ففكرت حفصة عنده ، ولم يكن ذلك طلاقا " . أخرجه مالك <sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح . قلت : أجاب البيهقي عن هذا بأن قوله في هذا الأثر " زوجت " أى مهدت أسباب التزويج ، لا أنها وليت عقدة النكاح . واستدل لتأويله هذا بما أسنده عن عبد الرحمن بن القاسم <sup>(٥)</sup> ، قال : " كانت عائشة تخطب اليها المرأة من أهلها ، فتشهد ، وإذا بقيت عقدة النكاح ، قالت لبعض أهلها : زوج فان المرأة لا تلى عقد النكاح " قلت : وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٦)</sup> ، عن

( ١١٤٦ ) ٣ / ٩٢ .

- ( ١ ) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، ثقة ، من الثالثة . / م د ق .  
أنظر التهذيب : ١٢ / ٤١٠ ، التقريب : ٢ / ٥٩٤ ، الكاشف : ٣ / ٤٦٨ .
- ( ٢ ) المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عثمان شقيق عبد الله ، روى عن أبيه ، وعنه ابنه محمد وفليح بن محمد بن المنذر ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقتل المنذر في الحصار الأول بعد وقعة الحرة سنة أربع وستين .  
أنظر تعجيل المنفعة ص : ٤١١ رقم الترجمة ( ١٠٦٨ ) .
- ( ٣ ) يقال : تفوت فلان على فلان في كذا ، وافئات عليه اذا انفرد برأيه دونه في التصرف فيه . والمعنى هنا : أيفعل في شأنهن شيء بغير أمره .  
أنظر النهاية : ٣ / ٤٧٧ و ٤٠٦ .
- ( ٤ ) الموطأ : ٢ / ٥٥٥ في الطلاق ، باب ما لا يمين من التملك ، والبيهقي : ١٢ / ١١٣ و ١١٤ .  
وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ١٨٦ . من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤ / ١٣٤ في النكاح ، باب من أجاز به بغير ولي ولم يفرق . من طريق يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بنحو سياق الموطأ .  
والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣ / ٨ في النكاح ، باب النكاح بغير ولي عصبية .  
إسناده : قال الحافظ في الدراية : ٢ / ٦٠ رقم ( ٥٤١ ) : إسناده صحيح .
- ( ٥ ) هذا لفظ البيهقي من السنن الكبرى : ٧ / ١١٢ في النكاح ، باب لا نكاح الا بولي .  
وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ١٨٦ . وفي النسخة المطبوعة فيه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه .
- ( ٦ ) المصنف : ٤ / ١٣٥ في النكاح ، باب من قال ليس للمرأة أن تزوج المرأة وانما العقد بيد الرجال .

ابن ادريس ، عن ابن جريج ، عن عبد الرحمن بن القاسم قال : لأعلمه الا عن أبيه (١) .  
وفيه بحث فان قولها لبعض الأهل المذكور اليه هنا ان كان هو الولي فأى فائدة فسى  
الاذن له ، وان كان غير ولي ولا ولاية للنساء ، فما فائدته أيضا ، وكيف يصح العقد على  
قول المخالف لنا على أن ظاهر قولنا يقتض أن المأذون له ليس بولي .

( ١١٤٧ ) حديث : " البكر تستأمر في نفسها فان صمتت فهو اننها ، وان أبست  
فلا جواز عليها " . وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
" تستأمر اليتيمة في نفسها ، فان سككت فهو اننها ، وان أبست فلا جواز عليها " رواه الخمسة (٢)  
الا ابن ماجه وصححه عبد الحق . وابن أبي شيبة (٣) اليتيمة تستأمر في نفسها فان قبلت (٤)  
فهو اننها ، الحديث . ولفظ الهداية (٥) " البكر تستأمر في نفسها ، فان سككت فقد رضيت " .  
ولم يوجد به (٦) . وفيها (٧) أيضا : " الثيب تشاور " قلت : روى الامام أبو حنيفة رحمه الله ممن

( ١ ) وتامه " الا عن أبيه عن عائشة ، قالت : كان الفتى من بنى أختها اذا هوى الفتاة من  
بنى أخيها ضربت بينهما سترا وتكلمت ، فاذا لم يبق الا النكاح ، قالت : يافلان  
أنكح ، فان النساء لا ينكحن " ، اهـ .

اسناده : رجال الاسناد ثقات .

( ١١٤٧ ) ٩٢ / ٣ .

( ٢ ) أى يطلب أمرها . وأنظر فتح الميذى : ٢٣٢ / ٣ .

( ٣ ) رواه أبوداود رقم ( ٢٠٩٣ ) فى النكاح ، باب فى الاستئثار .

والترمذى : ٢٨٨ / ٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى اكراه اليتيمة على التزويج ( ١٨ ) الحديث

( ١١١٥ ) ، والنسائى : ٨٧ / ٦ فى النكاح ، باب البكر يزوجه أبوها وهى كارهة

والامام أحمد فى مسنده : ٤٧٥ و ٢٥٩ / ٢ ، ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان )

ص ٣٠٤ رقم ( ١٢٤٠ ) ، وعبد الرزاق : ١٤٥ / ٦ رقم ( ١٠٢٩٢ ) ، وابن أبي شيبة :

١٤٨ / ٤ فى النكاح ، باب فى اليتيمة من قال : تستأمر فى نفسها .

من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه به .

اسناده : قال الترمذى : حديث حسن . وصححه ابن حبان . وراجع نيل الأوطار :

١٣٩٥١٣٨ / ٦ .

( ٤ ) كذا فى " م " وأما فى النسخة المطبوعة " سككت " بدل " قبلت " . ولعله الصواب والله أعلم .

( ٥ ) شرح فتح القدير : ١٦٤ / ٣ .

( ٦ ) قال الزيلعى فى نصب الراية : ١٩٤ / ٣ : غريب بهذا اللفظ . وقال ابن حجر : لم أره

بهذا اللفظ . الدراية : ٦٢ / ٢ ، رقم ( ٥٤٣ ) .

( ٧ ) فى شرح فتح القدير : ١٦٨ / ٣ .

حديث أبي هريرة : " لا تنكح الشيب حتى تشاور " . أخرجه الحارثي في مسنده (١)

( ١١٤٨ ) حديث : " شاوروا النساء في أبضاعهن " ، قالت عائشة : يارسول الله ان

البكر لتستحي ، قال : اننها صماتها " . عن عائشة رضي الله/عنها قالت : قال رسول الله ١٤٠/١  
صلى الله عليه وسلم : " تستأمر النساء في أبضاعهن ، قالت ، قلت : يارسول الله انهن  
يستحيين ، قال : الأيم (٣) أحق بنفسها ، والبكر تستأمر فسكوتها اقرارها " أخرجه ابن أبي شيبه (٤)  
والشيخان (٥) عنها ، قالت : " يارسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت :

(١) (المسند) وهو في جامع المسانيد : ج ٢ / ١٢٦ . للخوارزمي . ورواه أيضا

الامام أحمد في مسنده : ٢ / ٢٢٩ . من طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه  
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " البكر تستأمر والشيب تشاور ،  
وقيل : يارسول الله ان البكر تستحي قال : سكوتها رضاها " .

اسناده : رواه كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد .

( ١١٤٨ ) ٣ / ٩٢ .

(٢) يقال : أبضعت المرأة ابضاعا اذا زوجها ، مثل أنكحت ، قال ابن الأثير : الاستبضاع :  
نوع من نكاح الجاهلية ، وهو استفعال من البضع الجماع ، وذلك أن تطلب المرأة  
جماع الرجل لتنال منه الولد فقط .

وبضع المرأة : كناية عن عضوها . أنظر غريب الحديث للخطابي : ١ / ٧٢١ ، المجموع  
المفhit : ١ / ١٦٥ ، النهاية : ١ / ١٣٣ ، لسان العرب : ٨ / ١٤٠ .

(٣) الأيم : بتشديد التحتية المكسورة في الأصل التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا مطلقة  
كانت أو متوفى عنها ، والمراد بها هنا التي زالت بكارتها بأى وجه كان سواء زالت  
بنكاح صحيح أو شبهة أو فاسد أو زنا أو أصبع أو غير ذلك لأنها جعلت مقابلة للبكر .  
أنظر مختار الصحاح ص ( ٣٦ ) ، وفتح المبدى : ٣ / ٢٣٢ .

(٤) المصنف : ٤ / ١٣٦ في النكاح ، باب الرجل يزوج ابنته ، من قال : يستأمرها . من طريق  
عبد الله بن ادريس عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو مولى عائشة عنها به .  
اسناده : رجاله كلهم ثقات وهو صحيح الاسناد ، وأبو عمرو مولى عائشة اسمه نكوان  
تقدمت ترجمته وهو ثقة .

(٥) رواه البخارى : ٩ / ١٩١ في النكاح ، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والشيب الا برضاها

(٤١) الحديث ( ١٣٧ ١٥٦ ٩٤ ٦٩٧ ) . وج ١٢ ص ٣١٩ في الاقرار ، بساب

لا يجوز نكاح المكره (٣) وكتاب الحيل : ج ١ ص ٣٤ ، باب في النكاح ( ١١ ) .

ومسلم : ٢ / ٣٧٠ في النكاح ، باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق ، والبكر

بالسكوت (٩) الحديث ( ٦٥ ) ( ١٤٢٠ ) . ورواه أيضا النسائي : ٦ / ٨٦ في النكاح ،

باب ان البكر ، والامام أحمد في مسنده : ٦ / ٤٥ ١٦ ٢٠٣ ، وابن الجارود في المنتقى =====



فان البكر تستأمر فتستحي فتسكت، قال : سكايتها ان نها " وفي رواية لهما أيضا عنها ، قالت :  
" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البكر تستأذن ، قلت : ان البكر <sup>(١)</sup> تستحي ، قال :  
ان نها صماتها " .

( ١١٤٩ ) قوله : " وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يزوج فاطمة  
من علي رضي الله عنهما ، دنا من خدرها ، فقال : ان عليا يذكرك ثم خرج فزوجها " قلت :  
رواه الامام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه ، عن عطاء ، عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يذكر لفاطمة أن عليا يذكرك " أخرجه الحارثي في المسند <sup>(٣)</sup> .

( ١١٥٠ ) قوله : " قال صلى الله عليه وسلم : الشيب تستأمر ، وقال في حق البكر تستأذن " .  
قلت : هذه التفرقة غير لازمة لما تقدم في حديث عائشة من رواية الشيخين . وقد روى مسلم <sup>(٤)</sup> ،

=== ص ( ٢٣٨ ) رقم ( ٧٠٨ ) ، والبيهقي : ١١٩ / ٧ ، والبغوي في شرح السنة : ٣١ / ٩ رقم  
رقم ( ٢٢٥٥ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) في " م " " ان البكر تستأذن " بزيادة " تستأذن " وهو خطأ والتصحيح من المطبوع .  
( ١١٤٩ ) ٩٢ / ٣ .

( ٢ ) الخدر : ناحية في البيت يترك عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر . النهاية : ١٣ / ٢ ،  
والمختار ص ( ١٧٠ ) ، والمجموع المفهيم : ٥٥٤ و ٥٥٣ / ١ .

( ٣ ) ومن طريقه رواه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ٨٣ . من طريق  
عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به .

اسناده حسن . قلت : وقد روى سعيد بن منصور في سننه : ١٨٢ / ١ و ١٨٣ رقم  
( ٥٦٢ ) من طريق هشيم عن هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر  
ابن عكرمة المخزومي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد أن يزوج احدا  
بناته أتى الخدر فقال : ان فلان يذكر كذا وكذا ، فان حركت الخدر لم يزوجهما ،  
وان سكنت زوجهما ، اهـ .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ١٤٢ و ١٤١ / ٦ رقم ( ١٠٢٧٧ - ١٠٢٧٩ ) من طريق  
معمر وهشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عنه به ، وكذا البيهقي في السنن الكبرى :  
١٢٣ / ٧ ، وأخرجه أيضا من حديث الأسباط عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة متصلا فقال : ليس بمحفوظ ، والمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير  
مرسل . وقد رواه البزار ( كشف الأستار ) ١٦٠ / ٢ رقم ( ١٤٢١ ) من حديث  
أبي هريرة موصولا ، وقال الهيثمي : رجاله ثقات . مجمع الزوائد : ٢٧٨ / ٤ .

( ١١٥٠ ) ٩٣ / ٣ .

( ٤ ) الصحيح : ١٠٣٧ / ٢ في النكاح ، باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق ، والبكر

بالسكوت ( ٩ ) الحديث ( ٦٦ - ٦٨ ) ( ١٤٢١ ) .

وأبو داود (١) والنسائي (٢) من حديث ابن عباس " الشيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأمرها أبوها " وفي رواية لأبي داود ، والنسائي " ليس للولي مع الشيب أمر واليتيمة تستأمر ، وصمتها إقرارها " وأقرب الألفاظ الى مقصود الشارح ما عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله وكيف ان نها ؟ قال : أن تسكت " رواه الجماعة (٣) . وفي الباب : عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الشيب أحق بنفسها من وليها ،

- (١) السنن رقم (٢٠٩٨-٢١٠٠) فى النكاح ، باب فى الشيب . وقال أبوداود : " أبوها " ليس بمحفوظ .
- (٢) السنن : ٨٥ / ٦ فى النكاح ، باب استثمار الأب البكر فى نفسها .  
ورواه أيضا الترمذى : ٢٨٧ / ٢ فى النكاح ، باب ماجاء فى استثمار البكر والشيب ( ١٧ ) الحديث ( ١١١٤ ) وقال : حسن صحيح .  
وابن ماجه : ٦٠١ / ١ فى النكاح ، باب استثمار البكر والشيب ( ١١ ) الحديث ( ١٨٧٠ ) والموطأ : ٥٢٤ / ٢ فى النكاح ، باب استئذان البكر والأيم فى نفسها .  
والامام أحمد : ١ / ١٩٢١٩٢٤٢٥٢٤٥٢٣٦٢٠٣ . وابن أبى شيبه : ١٣٦ / ٤ فى النكاح ، باب الرجل يزوج ابنته ، من قال : يستأمرها . وابن الجارود فى المنتقى : ص ٢٣٨ رقم ( ٧٠٩ ) ، والبيهقى : ١١٨ / ٧ . كلهم من حديث عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عنه به نحوه . وأنظر حديث ابن عباس الآتى عقب حديث أبى هريرة .
- استناده : رواه مسلم .
- (٣) رواه البخارى : ١٩١ / ٩ فى النكاح ، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والشيب الا برضاها ( ٤١ ) الحديث ( ٦٩٧٠٠٦٩٦٨٥١٣٦ ) .  
ومسلم : ١٠٣٦ / ٢ فى النكاح ، باب رقم ( ٩ ) الحديث ( ٦٤ ) ( ١٤١٩ ) .  
وأبوداود رقم ( ٢٠٩٣٥٢٠٩٢ ) فى النكاح ، باب فى الاستثمار .  
والترمذى : ٢٨٦ / ٢ فى النكاح ، باب ماجاء فى استثمار البكر والشيب ( ١٧ ) الحديث ( ١١١٣ ) وقال : حسن صحيح . والنسائى : ٨٥ / ٦ فى النكاح ، باب استثمار الشيب فى نفسها . وابن ماجه : ٦٠١ / ١ فى النكاح ، باب استثمار البكر والشيب ( ١١ ) الحديث ( ١٨٧١ ) ، ورواه أيضا الامام أحمد : ٢ / ٥٠٧٩٥٢٧٩٥٢٥٢٤٣٤٧٥٠ .  
والدارسى : ١٣٨ / ٢ فى النكاح ، باب استثمار البكر والشيب . والدارقطنى : ٢٣٨ / ٣ ، فى النكاح ، فى سننهما . وابن الجارود فى المنتقى : ص ٢٣٧ رقم ( ٧٠٧ ) . والبيهقى فى السنن الكبرى : ١١٩ / ٧ ، الجميع من حديث يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عنه به .
- استناده : متفق عليه .

والبكر تستأذن في نفسها ، وان نهبها صماتها " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> الا البخارى .  
 (١١٥١) حديث : " الشيب يعرب عنها لسانها " . الطحاوى <sup>(٢)</sup> ، عن عدى بن عدى  
 الكندى <sup>(٣)</sup> ، عن أبيه <sup>(٤)</sup> عدى ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الشيب تعرب عمن  
 نفسها ، والبكر رضاها صمتها " وللطبراني <sup>(٢)</sup> عن العرس <sup>(٥)</sup> : " أمروا النساء تعرب الشيب  
 عن نفسها ، وان البكر صمتها " .

(١) تقدم قريبا قبل حديث أبى هريرة المتقدم آنفا .

(١١٥١) ٠٩٣/٣

(٢) لم أقف عليه في مظانه بعد البحث الشديد والله أعلم .

وقد رواه ابن ماجه في سننه : ٦٠٢/١ في النكاح ، باب استثمار البكر والشيب (١١)  
 الحديث (١٨٧٢) ، والامام أحمد في المسند : ١٩٢/٤ ، والبيهقى في السنن الكبرى :  
 ١٢٣/٧ ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٠٨/١٢ رقم (٢٦٤) .

اسناده : قال البوصيرى في الزوائد : رجال اسناده ثقات الا أنه منقطع ، فان عديا  
 لم يسمع من أبيه عدى بن عميرة ، يدخل بينهما العرس بن عميرة ، قاله أبو حاتم وغيره ،  
 لكن الحديث له شواهد صحيحة ، اهـ .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني وقال زاد سفيان في الاسناد العرس ، ورواه الليث بن  
 سعد عن ابن أبي حسين ولم يجاوز عدى بن عدى ، قلت : ورجاله ثقات ، اهـ .  
 مجمع الزوائد : ١٧٩/٤ .

قلت : الحديث صحيح بالشواهد المتقدمة بحديث أم المؤمنين عائشة وأبى هريرة  
 وابن عباس رضي الله عنهم .

(٣) عدى بن عدى بن عميرة ، يفتح المهمل ، الكندى ، أبو فروة ، الجزرى ، ثقة فقيه ،  
 عمل لعمر بن عبد العزيز على الموصل ، من الرابعة ، مات سنة (١٢٠) . د س ق .  
 أنظر التاريخ الصغير : ٣٠٤/١ ، الجرح : ٣/٧ ، التهذيب : ١٦٨/٧ ، التقريب :  
 ١٧/٢ .

(٤) هو عدى بن عميرة الكندى ، أبو زارة ، والد عدى الذى قبله صحابى مات فى خلافة  
 معاوية / م د س ق . انظر الاصابة : ٤٠٥/٦ ، التهذيب : ١٦٩/٧ ، التقريب :  
 ١٧/٢ .

(٥) العرس : بضم أوله وسكون الراء بعدها مهمل ، ابن عميرة الكندى ، أخو عدى السابق ،  
 قيل : صحابى ، قيل : عميرة أمه ، واسم أبيه قيس بن سعيد بن الأرقم ، وقال أبو حاتم  
 هما اثنان . د س .

أنظر الاستيعاب : ٧٨/٨ ، الاصابة : ٤١١/٦ ، التقريب : ١٨/٢ .

( ١١٥٢ ) حديث : " ألا لا يزوج النساء الا الأولياء " . عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تنكحوا النساء الا من الأكفاء ، ولا يزوجهن الا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم " . رواه الدارقطني <sup>(١)</sup> بهذا اللفظ ، وقال : في سنده مبشر بن عبيد ، وهو متروك ، وقال غيره : كذاب . وفي الباب : عن علي رفعه " ثلاث لا تؤخرها الصلاة اذا آتت ، والجنائز اذا حضرت ، والأيم اذا وجدت لها كفوا " أخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup> ، والحاكم <sup>(٣)</sup> باسناد ضعيف .

( ١١٥٣ ) حديث " النكاح الى العصبات " قال مخرجوا أحاديث الهداية <sup>(٤)</sup> : لم نجده . وقال الزيلعي <sup>(٥)</sup> : شارع الكنز ، والكاكي <sup>(٦)</sup> شارح الهداية ذكره سبط ابن الجوزي . قلت : نعم

( ١١٥٢ ) ٩٤/٣ .

( ١ ) السنن : ٢٤٥/٣ في النكاح ، باب المهر ، ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى ١٣٣/٧ وابن حبان في الضعفاء : ٣١/٣ ، وابن الجوزي في الموضوعات : ٢٦٣/٢ ، وكذا العقيلي في الضعفاء : ج ٤ ص ٢٣ في ترجمة مبشر بن عبيد .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : اسناده واه ، لأن فيه مبشر بن عبيد وهو كذاب . الدراية :

٦٢/٢ رقم ( ٥٤٧ ) ، وأنظر أيضا نصب الراية : ١٩٦/٣ .

( ٢ ) في " م " " تؤخر " بسقط " الهاء " والتصحيح من المطبوع .

( ٣ ) السنن : ٢٦٩/٢ في الجنائز ، باب ما جاء في تعجيل الجنائز ( ٧٤ ) الحديث ( ١٠٨١ )

( ٤ ) المستدرک : ١٦٢/٢ في النكاح . ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ١٠٥/١ .

والبيهقي : ١٣٣/٧ .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وما أرى اسناده بمتصل .

قلت : في سنده سعيد بن عبد الله الجهنني لم يوثقه غير ابن حبان ، وباقي رجاله ثقات ،

وقال في التقريب : ٢٩٧/١ : مقبول . وقال في الدراية : ٦٣/٢ رقم ( ٥٤٧ ) : اسناده

ضعيف . وقال الحاكم : هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

( ١١٥٣ ) ٩٤/٣ . قال في الهداية ( شرح فتح القدير ) : ١٧٥/٣ : " النكاح فـ في

العصبات من غير فصل والترتيب في العصبات في ولاية النكاح كالترتيب في الارث والأبعد محجوب بالأقرب " .

( ٥ ) نصب الراية : ١٩٥/٣ ، الدراية : ٦٢/٢ رقم ( ٥٤٥ ) .

( ٦ ) هو الامام فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي الزيلعي ، توفي سنة ( ٧٤٣ ) هـ شرح

كنز الدقائق - في فروع الحنفية ، وسماه تبين الحقائق لما فيه ما اكتنز من الدقائق .

أنظر كشف الظنون : ١٥١٥/٢ ، وهدية العارفين / المجلد الأول / ٦٥٥ .

( ٧ ) هو قوام الدين بن محمد بن محمد البخاري الكاكي المتوفى سنة ( ٧٤٩ ) هـ شارح الهداية

وسماه معراج الدراية الى شرح الهداية . أنظر كشف الظنون : ٢٠٣٣/٢ .

ذكره في كتابه ايثار الانتصاف<sup>(١)</sup> لكن لم يبد له سنداً ، ولا عزاه الى كتاب من كتب الحديث ، ولا الى مخرج ، وانما قال : ومالنا ما روى على رضى الله عنه موقوفاً ، ومرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "الانكاح"<sup>(٢)</sup> الى العصبات " انتهى ، فأنى يفيد أو يصلح شرحاً لقول صاحب الهداية وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام : "الانكاح"<sup>(٢)</sup> الى العصبات ، ان لا يربوا قول سبسط ابن الجوزى على قول صاحب الهداية .

( ١١٥٤ ) قوله : " والنهى صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة " عن عائشة رضى الله عنها : " أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين ، وأدخلت عليه وهي بنت تسع سنين<sup>(٣)</sup> ومكثت عنده تسعاً " متفق عليه . وفي رواية " تزوجها وهي بنت سبع [ سنين ]<sup>(٥)</sup> وزفت اليه وهي بنت تسع سنين " رواه أحمد ،<sup>(٤)</sup> ومسلم . قلت : ووفق بأنها كانت فسى السابعة ولم تستكملها ، فمن قال ست لم يعتبر ما دخل من السابعة ، ومن قال سبع لسم يعتبر ما بقى منها والله أعلم .

( ١١٥٥ ) قوله : " وعلى رضى الله عنه زوج ابنته أم كلثوم من عمر وهي صغيرة " أخرجه عبد الرزاق<sup>(٦)</sup>

( ١ ) فى " م " " الانصاف " والتصويب من كشف الظنون : ٢٠٥ / ١ ، قال : ايثار الانتصاف - لأبى المظفر يوسف بن قزاو على المعروف بسبسط ابن الجوزى المتوفى سنة ( ٦٥٤ هـ ) .  
( ٢ ) فى الهداية ( شرح فتح القدير ) ١٢٥ / ٣ " النكاح الى العصبات " وليس " الانكاح الى العصبات " .

( ١١٥٤ ) ٠٩٤ / ٣

( ٣ ) قوله " سنين " زيادة فى " م " وليست فى المطبوع .

( ٤ ) رواه البخارى ١٩٠ / ٩ فى النكاح ، باب انكاح الرجل ولده الصغار ( ٣٨ ) الحديث ( ٥١٣٣ ) و ٢٢٣ / ٧ فى مناقب الأنصار ، باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ( ٤٤ ) الحديث ( ٤٤ ) ( ١٤٢٢ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢١٢١ ) فى النكاح ، باب فسى تزويج الصغار ، ورقم ( ٤٩٣٣ - ٤٩٣٧ ) فى الأدب ، باب فى الأرجوحة ، والنسائي : ٨٢ / ٦ فى النكاح ، باب نكاح الرجل ابنته الصغيرة ، وابن ماجه : ٦٠٣ / ١ فى النكاح ، باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء ( ١٣ ) الحديث ( ١٨٧٦ و ١٨٧٧ ) ، والامام أحمد فى المسند : ٢٨٠ و ١١٨ / ٦ .

استاده : متفق عليه .

( ٥ ) مابين المعكوفين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ١١٥٥ ) ٠٩٤ / ٣

( ٦ ) المصنف : ١٦٢ - ١٦٤ رقم ( ١٠٣٥١ - ١٠٣٥٤ ) . ورواه أيضا من طريق ابن عينة =====

عن معمر، عن أيوب / وغيره عن عكرمة " أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكح ابنته جارية تلعب مع الجوارى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمها فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم " تزوجها عمر رضي الله عنه ولها عشر سنين أو أكثر " ذكره أصحاب الطبقات ونقله حافظ العصر في كتاب الايثار<sup>(١)</sup>.

=== عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر، ومن طريق ابن جريج عن الأعمش . وتام لفظه : " فجاء ( عمر ) الى أصحابه فدعوا له بالبركة فقال : انى لم أتزوج من نشاط بي ، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سببى ونسبى ، فأحببت أن يكون بينى وبين نبي الله صلى الله عليه وسلم سبب ونسب " .

قال عبد الرزاق : وأم كلثوم من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودخل عليها عمر ، وأولد منها غلاما يقال له زيد ، فبلغني أن عبد الملك بن مروان سمعها فماتا ، وصلى عليهما عبد الله بن عمر ، وذلك أنه قيل لعبد الملك : هذا ابن علي وابن عمر ، فخاف على ملكه ، فسمهما .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١٧٢/١ و ١٧٣ رقم ( ٥٢١ و ٥٢٠ ) والبيهقي في السنن الكبرى : ٦٤ / ٧ من طريق أبي جعفر عن أبيه علي بن الحسين وقال : هو مرسل حسن ، وقد روى من أوجه أخرى موصولا ومرسلا .

وأخرج أيضا ابن سعد في الطبقات : ٤٦٣ / ٨ . والطبراني في المعجم الكبير : ٣٧٣ / ٣ رقم ( ٢٦٣٣ - ٢٦٣٥ ) ، والحاكم في المستدرک : ١٤٢ / ٣ . والبزار : ( كشف الأستار ) : ١٥٢ / ٣ رقم ( ٢٤٥٥ ) . والامام أحمد في الفضائل : ٦٢٥ / ٢ رقم ( ١٠٦٩ و ١٠٧٠ ) . وابن أبي شيبة في مصنفه : ٣٤٥ / ٤ في النكاح ، باب ما قالوا في الرجل يزوج الصبية أو يتزوجها . وقد روه كلهم بأسانيد وألفاظ متقاربة وفي سياق الطبراني وسعيد بن منصور فيه قصة .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ورجالهما رجال الصحيح غير الحسن بن سهل وهو ثقة . مجمع الزوائد : ١٧٣ / ٩ .

قلت : وقد ورد عند الآخرين بطرق أخرى وهو بمجموع طرقه صحيح الإسناد . وأورده الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ج ٢ ص ٩٥ من حديث ابن عمر رضي الله عنه ، ونسبه لابن عساكر ، ونوه له بإشارة الصحيح . ولفظه : " كل نسب وصهر ينقطع يوم القيامة الا نسبي وصهري " اهـ .

( ١ ) ( لم اقف عليه في المكتبات وانظر ايضا الطبقات الكبرى ٨ / ٣٦٣ في ترجمة أم كلثوم رضي الله عنهما .

(١١٥٦) قوله : " أنه عليه السلام ما خير عائشة حين بلغت " يعني لو كان لنقل .  
 (١١٥٧) حديث : " ملكك بضعك " (١) عن عائشة رضي الله عنها " أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لبريرة : ان هبي فقد عتق معك بضعك " (٢) وفي رواية قالت : " كان زوج بريرة  
 مملوكا ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما أعتقت أختارى " أخرجهما الدارقطني (٢) .  
 وابن سعد (٣) عن الشعبي " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما أعتقت : فقد عتق  
 معك بضعك ، فاختارى " وفي الصحيحين (٤) عن عائشة رضي الله عنها " أن بريرة عتقت  
 فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها واختلفت الروايات في زوجها ، فعند البخاري (٥) ،

(١١٥٦) ٣ / ٩٤ .

(١١٥٧) ٣ / ٩٥ . وتامه : " ملكك بضعك فاختارى " .

(١) بضع المرأة : كناية عن عضوها ، والمراد هنا : أى صار فرجك بالعتق حرا فاختارى  
 الثبات على زوجك أو مفارقتك . أنظر النهاية : ١ / ١٣٣ ، المجموع المغيث : ١ / ١٦٥ .  
 (٢) السنن : ٣ / ٢٩٢ و ٢٩٠ في كتاب النكاح ، باب المهر . والطحاوى في معاني الآثار :  
 ٣ / ٨٢ في الطلاق .

(٣) في الطبقات الكبرى : ٨ / ١٨٩ في ترجمة بريرة ، مولاة عائشة رضي الله عنها .

إسناده : رواية ابن سعد من مرسل الشعبي ورواته ثقات رواه من طريق عبد الوهاب  
 ابن عطاء عن داود بن أبي هند عنه به .

ووصله الدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواته ثقات  
 أيضا . وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٠٤ ، والحافظ في التلخيص :  
 ٣ / ١٧٨ رقم (١٥٣٩) ، والدرية : ٢ / ٦٤ رقم (٥٥٣) .

(٤) رواه البخاري : ٩ / ٤٠٤ في الطلاق ، باب لا يكون بيع الأمة طلاقا (١٤) الحديث

(٥٢٧٩) ، وفي كتاب النكاح ، باب الحرية تحت العبد (١٨) الحديث (٥٠٩٧) .

ومسلم : ٢ / ١١٤٣ في العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق (٢) الحديث (٥-١٤) ،

(١٥٠٤) . وهذا طرف يسير من الحديث وهو حديث طويل وفيه قصة .

إسناده : متفق عليه .

(٥) الصحيح : ١٢ / ٣٩-٤١ في الفرائض ، باب الولاء لمن أعتق (١٩) وباب ميراث السائبة

(٢٠) الحديث (٦٧٥٤ و ٦٧٥١) .

ورواه أيضا أبو داود رقم (٢٢٣٢ و ٢٢٣٥) في الطلاق ، باب في المملوكة تعتق وهي  
 تحت حر أو عبد ، وباب من قال كان حرا .

والترمذي : ٢ / ٣١٢ في الرضاع ، باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج (٧) ،

الحديث (١١٦٤ و ١١٦٥) وقال : حسن صحيح .

والنسائي : ٧ / ٣٠٠ في البيوع ، باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع =====

عن الأسود " كان حرا " وعنده عن ابن عباس " كان عبدا " قال : وهذا أصح . وروى مسلم (١) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة في قصة بريرة : " وكان زوجها عبدا ، فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حرا لما خيرها " وبين النسائي (٢) أن هذا كلام عروة عند روايته لهذا الحديث . وروى البيهقي (٣) بإسناد صحيح عن صفية بنت أبي عبيد (٤) " أن زوج بريرة كان عبدا " . قلت : التوفيق أنه كان عبدا وعتق وعند عتق بريرة كان حرا ، وقد بين ذلك رواية النسائي عن علقمة والأسود أنهما سألا عائشة رضى الله عنها عن زوج بريرة ، فقالت : كان حرا يوم أعتقت .

( ١١٥٨ ) حديث : " النكاح الى العصابات " تقدم بما فيه .

( ١١٥٩ ) قوله : " الأم أحد الأبوين مروى عن علي وابن مسعود " .

( ١١٦٠ ) حديث : " السلطان ولي من لا ولي له " تقدم من حديث عائشة في حديث

" لا نكاح الا بولي " .

== ويطلب الشرط . وج ٨ ص ٢٤٥ في القضاة ، باب شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم وابن ماجه : ١ / ٦٧١٩٦٢٠ في الطلاق ، باب خيار الأمة اذا أعتقت ( ٢٩ ) الحديث ( ٢٠٧٥٩٢٠٧٤ ) . كلهم من حديث ابراهيم عن الأسود عن عائشة ، قالست : " يا رسول الله انى اشتريت بريرة لأعتقها ، وان أهلها يشترطون ولاءها ، فقال : أعتقها ، فأنا الولاء لمن أعتق ، قال : فاشتريتها فأعتقتها ، قال : وخيرت ، فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه ، قال الأسود : وكان زوجها حرا " . قال البخارى : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس " رأيته عبدا " أصح ، اهـ .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) الصحيح : ١١٤٣ / ٢ في العتق ، باب رقم ( ٢ ) الحديث ( ٩ ) ( ١٥٠٤ ) .

( ٢ ) السنن : ١٦٢ / ٦ - ١٦٦ في كتاب الطلاق ، باب خيار الأمة ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها حر ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٢٢٢ / ٧ في النكاح ، باب الأمة تعتق وزوجها عبد .

اسناده : قال البيهقي : هذا اسناد صحيح .

ووافقه الحافظ في الدراية : ٦٤ / ٢ رقم ( ٥٥٣ ) .

( ٤ ) صفية بنت أبي عبيد بن مسعود ، الثقفى ، زوج ابن عمر ، قيل لها ادراك ، وأنكره الدارقطني وقال العجلي : ثقة ، فهي من الثانية . / ختم د س ق .

أنظر أسد الغابة : ٤٩٣ / ٥ ، الاصابة : ٢٤ / ١٣ ، التهذيب : ٤٣٠ / ١٢ ، التقريب : ٦٠٣ / ٢ .

( ١١٥٨ ) ٩٥ / ٣ . تقدم في رقم ( ١١٥٣ ) .

( ١١٥٩ ) ٩٥ / ٣ . ويوجد بياض في " لم ينسبه المخرج ، قلت : ولم أقف عليه بعد البحث الشديد . والله أعلم .

( ١١٦٠ ) ٩٦ / ٣ . تقدم في رقم ( ١١٣٧ ) .



( ١١٦١ ) حديث : " اذا نكح الوليان فالأول أولى " عن الحسن ، عن سمرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما " رواه الخمسة (١) وحسنه الترمذى .

( ١١٦١ ) ٠ ٩٧ / ٣

( ١ ) رواه أبوداود رقم ( ٢٠٨٨ ) فى النكاح ، باب اذا أنكح الوليان . والترمذى : ٢٨٨ / ٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى الوليين يزوجان ( ١٩ ) الحديث ( ١١١٦ ) ، والنسائى : ٣١٤ / ٧ فى البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة . وابن ماجه : ٧٣٨ / ٢ فى التجارات ، باب اذا باع المجيزان فهو للأول ( ٢١ ) الحديث ( ٢١٩١ و ٢١٩٠ ) . والامام أحمد : ٥ / ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ٢٢١ .

ورواه أيضا أبوداود الطيالسى ( المنحة ) : ٣٠٥ / ١ رقم ( ١٥٥٥ ) ، والدارمى : ١٣٩ / ٢ فى النكاح ، باب المرأة يزوجها الوليان ، وابن أبى شيبه فى مصنفه : ١٣٩ / ٤ فى النكاح ، باب فى الوليين يزوجان ، والطبرانى فى المعجم الكبير : ٢٤٥ / ٧ رقم ( ٦٨٤٣ - ٦٨٣٩ ) .

والحاكم فى المستدرک : ١٧٥ / ٢ ، والبيهقى : ١٤١٥ و ١٣٩ / ٧ .  
واسناده : حسنه الترمذى ، وصححه الحاكم على شرط البخارى ، ووافقه الذهبى ، ونوه له الحافظ السيوطى بإشارة الحسن . الجامع الصغير : ١٢٠ / ١ .  
وقال الحافظ فى التلخيص : ١٦٥ / ٣ رقم ( ١٥١٨ ) : حسنه الترمذى وصححه أبوزرعة وأبو حاتم والحاكم ، وصحَّه متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ، فان رجاله ثقات . لكن قد اختلف فيه على الحسن .

### فصل

( ١١٦٢ ) حديث : " الا لا يزوج النساء الا الأولياء " تقدم في الفصل الذي قبل هذا .  
 ( ١١٦٣ ) حديث : " قریش بعضها أكفاء <sup>(١)</sup> لبعض ، والعرب بعضهم أكفاء لبعض ،  
 وقال صلى الله عليه وسلم : والموالي <sup>(٢)</sup> بعضهم أكفاء لبعض " . عن ابن عمر رضی الله عنه قال :  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " العرب بعضهم أكفاء لبعض ، [ قبيلة بقبيلة ،  
 ورجل برجل ] <sup>(٣)</sup> والموالي بعضهم أكفاء لبعض ، [ قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ] <sup>(٤)</sup> الا حائك <sup>(٥)</sup>  
 أو حجام " رواه الحاكم ، وفي اسناده راو لم يسم ، واستنكره أبو حاتم .

( ١١٦٢ ) ٩٨/٣ . تقدم في رقم ( ١١٥٢ ) .

( ١١٦٣ ) ٩٩/٣ .

( ١ ) الكف : النظير والمساوى ، والكفاءة فى النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأة فى  
 حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك .

أنظر النهاية : ١٨٠/٤ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٣٣٩/١ .

( ٢ ) الموالي : هم المعتق ، والمراد هنا غير العرب وان لم ينسبهم رق لأنهم لما ضلوا  
 أنسابهم كان التفاخر بينهم بالدين . أنظر شرح فتح القدير : ١٩٠/٣ .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) حاك الثوب نسجه وبابه قال وحاكاة أيضا فهو حائك ، وقوم حاكاة وحوكة أيضا بفتح

الواو ونسوة حوائك والموضع محاكاة . أنظر القاموس : ٣٠٠/٣ ، المختار ( ١٦٢ ) .

( ٥ ) لم أجده فى المستدرک فى مظانه بعد البحث الشديد والله أعلم ، وقد أخرجه  
 من طريقه البيهقى فى السنن الكبرى : ١٧٤/٧ و ١٧٥ فى النكاح ، باب اعتبار  
 الصنعة فى الكفاءة .

وابن أبى حاتم فى العلل : ٤١٢/١ ، وابن حبان فى الضعفاء : ١٢٤/٢ فى ترجمة

عمران بن أبى الفضل ، وابن عدى فى الكامل : ١٢٤٦/٥ .

وابن الجوزى فى العلل المتناهية : ١٢٨/٢ ، وأورده الحافظ الزيلعى فى نصب

الرأية : ١٩٧/٣ ، ونسبه للحاكم وتبعه المخرج فى ذلك .

اسناده : الحاكم من حديث ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن ابن عمر ، والراوى عن

ابن جريج لم يسم وقد سأل ابن أبى حاتم عنه أباه فقال : هذا كذب لا أصل له ،

وقال فى موضع آخر : باطل ، قال الدارقطنى فى العلل : لا يصح ، وقال ابن حبان :

عمران بن أبى الفضل يروى الموضوعات عن الثقات ، وقال ابن حاتم : سألت أبى عنه

فقال : منكر ، وقال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع ، وذكره ابن الجوزى من طريقين

الى ابن عمر ، فى أحدهما على بن عروة وقد رماه ابن حبان بالوضع ، وفى الآخر محمد بن

ابن الفضل بن عطية وهو متروك ، والأول فى ابن عدى والثانى فى الدارقطنى .

وأخرجه البزار<sup>(١)</sup> من حديث معاذ ، وفي سنده انقطاع ، وأخرج الدارقطني<sup>(٢)</sup> حديث ابن عمر بلفظ " الناس أكفاء ، قبيلة لقبيلة وعربي لعربي ومولى لمولى ، الا حائك أو حجام " وفيه محمد ابن الفضل ضعيف .

( ١١٦٤ ) قوله : " ولأن النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنته عثمان وكان عشميا أمويا " . قلت : لا خلاف في هذا عند أهل العلم ، وقوله : عشميا نسبة الى عبد شمس ، وهذا مما جاءت فيه النسبة على غير القياس ، وعبد شمس جده الثالث ، فهو عثمان بن عفان ابن أبي العاص بن أمية بن عبد الشمس بن عبد مناف ، اجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم . وأمه أروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف ، وجدته لأمه البيضاء عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية<sup>(٣)</sup> ، وأم كلثوم . عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية<sup>(٤)</sup> ، وأم كلثوم .

=== أنظر تلخيص الحبير : ١٦٤/٣ رقم ( ١٥١٦ ) ، والدراية : ٦٣/٢ رقم ( ٥٤٨ ) .

( ١ ) المستند ( كشف الأستار ) ١٦١٥/٢ رقم ( ١٤٢٤ ) .

اسناد : قال الهيثمي : فيه سليمان بن أبي الجون ، ولم أجد من ذكره وبقيته رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٢٧٥/٤ .

وقال الحافظ في التلخيص : ١٦٤/٣ رقم ( ١٥١٦ ) : قال ابن القطان : سليمان ابن أبي الجون لا يعرف ، ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ولم يسمع منه ، اهـ قلت : الحديث بهذا الاسناد ضعيف .

( ٢ ) وقد نسبته للدارقطني أيضا الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٩٨/٣ .

وقال الحافظ في التلخيص : ١٦٤/٣ رقم ( ١٥١٦ ) : وفي اطلاق النسبة اليه نظر . والله أعلم . وقد رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية : ١٢٩/٢ .

اسناد : قال الحافظ : فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك ، وقد تقدمت ترجمته . وقال ابن الجوزي : هو مطعون فيه .

( ١١٦٤ ) ٩٩/٣ .

( ٣ ) أنظر أسد الغابة : ٣٩١/٥ ، والاصابة : ١١٠/١٢ .

( ٤ ) رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمها خديجة أم المؤمنين ، ولدت ونشأت في الجاهلية ، وتزوجت عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب ، ثم فارقها وأسلمت حين أسلمت أمها خديجة ، وتزوجها في الاسلام عثمان بن عفان ، وهاجرت الهجرة إلى الحبشة ، الأولى والثانية . ثم استقرت في المدينة وتوفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم ببدر .

أنظر الاستيعاب : ٣١٩/١٢ ، أسد الغابة : ٤٥٦/٥ ، سير أعلام النبلاء : ٢٥٠/٢ ،

الاصابة : ٢٥٧/١٢ .

( ١١٦٥ ) قوله : " وعلى رضى الله عنه زوج ابنته عمر وكان عدوياً " تقدم أنه زوجه — أم كلثوم الهاشمية <sup>(١)</sup> بنت فاطمة / بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما أن عمر رضى الله عنه ١٤١ / ١  
عدوياً فلا خلاف فى ذلك عند أهل العلم ، وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بسن  
رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب بن لؤى ، وفى كعب اجتمع مع النسبى  
صلى الله عليه وسلم .

( ١١٦٦ ) حديث : " عليك بذات الدين " عن جابر " أن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال : ان المرأة تنكح على دينها ، ومالهها ، وجمالها ، فعليك بذات الدين تربت يداك " <sup>(٢)</sup>  
رواه مسلم ، والترمذى <sup>(٣)</sup> ، وصححه <sup>(٤)</sup> .

( ١١٦٥ ) ٩٩ / ٣ . تقدم فى رقم ( ١١٥٥ ) .

( ١ ) فى " م " " الهاشمى " وهو خطأ والصواب كما صححته .

( ١١٦٦ ) ٩٩ / ٣ .

( ٢ ) تربت يداك : أى افتقرتا ان خالفت ما أمرتك به يقال ترب الرجل أى افتقر وسعناه فى  
الأصل لصقت يده بالتراب ويلزمه الفقر ، وهى كلمة جارية على السنتهم لا يريدون بها  
حقيقة الدعاء بل الحث على ذات الدين ، فيوافق قوله تعالى : " وانكحوا الأيامى منكم  
والصالحين من عبادكم وامائكم " ( سورة النور ، الآية ٣٢ ) ان الصالح هو صاحب  
الدين والمراد النهى عن مراعاة الجمال وغيره مجردا عن الدين .

أنظر فتح المبدى : ٢٢٦ / ٣ .

( ٣ ) الصحيح : ١٠٨٧ / ٢ فى الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين ( ١٥ ) الحديث

( ٥٤ ) ( ٧١٥ ) .

( ٤ ) السنن : ١٠٨٧ / ٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى من تنكح على ثلاث خصال ( ٤ ) الحديث

( ١٠٩٢ ) وقال حسن صحيح .

ورواه أيضا النسائى : ٦٥ / ٦ فى النكاح ، باب على ما تنكح المرأة . والامام أحمد فى  
المسند : ٣ / ٢٠٣ وهذا السياق هنا هو آخر الحديث ، وأوله " قال : تزوجت امرأة  
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلقيت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا جابر  
تزوجت ؟ قلت : نعم ، قال : بكر أم شيب ؟ قلت : شيب . قال : فهلا بكرا تلاعبها ؟  
قلت : يا رسول الله ان لى أخوات ، فخشيت أن تدخل بينى وبينهن ، قال : فذاك ان .  
ان المرأة تنكح على دينها . . . الخ " . قلت : وهو سبب ورود الحديث كما فى  
البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف : ج ٢ ص ١٧ .

إسناده : رواه مسلم .

قلت : ويشهد له حديث أبى هريرة بلفظ " تنكح المرأة لأربع : لمالهها ، ولحسبها ،

ولجمالها ، ولدِينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك " .

- ( ١١٦٧ ) حديث : " لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى " أحمد<sup>(١)</sup> ، عن أبي نضرة<sup>(٢)</sup> ، قال : حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق ، فقال " يا أيها الناس [ الا<sup>(٣)</sup> ] ان ربكم واحد ، وان أباكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على أعجمي<sup>(٤)</sup> ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر الا بالتقوى ، الحديث " ورجاله رجال الصحيح ، ورواه البزار<sup>(٥)</sup> ، فقال : عن أبي نضرة ، قال : ولا أعلم الا عن أبي سعيد فذكره .
- ( ١١٦٨ ) حديث : " أنه عليه السلام قال لأبي هريرة : لو كان لي بنت لزوجتك " .
- ( ١١٦٩ ) حديث : " أن بلالا خطب امرأة من الأنصار ، فأبوا أهلها ، فقال صلى الله عليه وسلم : قل لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمركم أن تزوجوني<sup>(٥)</sup> .

=== رواه البخارى : ١٣٢ / ٩ فى النكاح ، باب الاكفاء فى الدين ( ١٥ ) الحديث ( ٥٠٩٠ )  
ومسلم : ١٠٨٦ / ٢ فى الرضاع ، باب استحباب نكاح ذوات الدين ( ١٥ ) الحديث ( ٥٣ )  
( ١٤٦٦ ) ، وأبو داود رقم ( ٢٠٤٧ ) فى النكاح ، باب ما يؤمر به من تزويج ذوات الدين .  
والنسائي : ٦٨ / ٦ فى النكاح ، باب كراهية تزويج الزناة ، وابن ماجه : ٥٩٧ / ١ فى  
النكاح ، باب تزويج ذوات الدين ( ٦ ) الحديث ( ١٨٥٨ ) ، والامام أحمد فى المسند :  
٤٢٨ / ٤ .

اسناده : متفق عليه .

( ١١٦٧ ) ١٠١ / ٣ .

( ١ ) المسند : ٤١١ / ٥ . والبزار فى مسنده ( كشف الأستار ) : ٤٣٥ / ٢ رقم ( ٢٠٤٤ ) .  
وهذا بعض الحديث المتضمن خطبته الشريفة فى أيام التشريق . الصدر الأول منه .  
اسناده : وقد أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٢٦٦ / ٣ وقال : رواه أحمد ورجاله  
رجال الصحيح ، وقال فى : ج ٨ ص ٨٤ : رواه الطبرانى فى الأوسط والبزار ، ورجال  
البزار رجال الصحيح .

( ٢ ) اسمه المنذر بن مالك بن قطعة ، بضم القاف وفتح المهملة ، العبدى ، البصرى ،  
أبو نضرة ، بنون ومعجمة ساكنة ، مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة  
( ١٠٩ ) / ختم م ٤ . أنظر الجرح : ٢٤١ / ٨ ، التهذيب : ٣٠٢ / ١٠ ، التقريب :  
٢٧٥ / ٢ ، خلاصة تهذيب الكمال ( ٣٨٧ ) .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) العجم : خلاف العرب ، الواحد عجمي . الصحاح : ١٩٨٠ / ٥ .

( ١١٦٨ ) ١٠١ / ٣ . ويوجد بياض فى " م " لم ينسبه المخرج ، قلت : ولم أقف عليه أيضا  
والله أعلم .

( ١١٦٩ ) ١٠١ / ٣ . ويوجد بياض فى " م " ، ولم ينسبه المخرج .

( ٥ ) قلت : لم أقف عليه بهذا السياق ، وقد أخرج عبد الرزاق فى مصنفه : ١٨٩ / ٦ رقم =====

( ١١٧٠ ) " لا مهر أقل من عشرة رواه جابر، وعبد الله بن عمر " قلت : أما حديث جابر فقد تقدم في فصل ما قبله بما فيه ، وأما حديث ابن عمر (١) . وروى الطحاوى في الأحكام (٢) ،

=== ( ١٠٤٥٤ ) من طريق ابن عيينة عن بيان بن بشر، وسعيد بن منصور في سننه :  
 ١ / ١٨٩ رقم ( ٥٨٧٥٨٦ ) من طريق هشيم عن مغيرة عن الشعبي وأبي سفيان  
 مولى مزينة . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٣٧ / ٧ من طريق حنظلة بن أبي سفيان  
 الجمحي عن أمه . ولفظ سعيد بن منصور " أن بلالا خطب على أخيه إلى أهل بيت  
 من العرب ، فقال : أنا بلال ، وهذا أخي ، كنا عبدین ، فأعتقنا الله عز وجل ،  
 وكنا ضالين فهدانا الله عز وجل ، ان أنكحتونا فالحمد لله ، وان رددتونا فالله  
 أكبر " ولفظ عبد الرزاق نحوه . وفي لفظ للبيهقي عن حنظلة عن أمه قالت : رأيت  
 أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال ، وفيما ذكر أبو داود في المراسيل عن هارون  
 ابن زيت عن أبيه عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرسل أن بنى بكير أتوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : زوج أختنا من فلان ، فقال : أين أنتم عن بلال ،  
 فعادوا ، فأعاد ثلاثا ، فزوجوه . وأسألتهم رجال ثقات .

وأخرج سعيد بن منصور في سننه : ١ / ١٨٩ رقم ( ٥٨٨ ) من طريق خالد بن عبد الله  
 عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صهييا أن  
 يخطب إلى ناس من الأنصار ، فأثامهم فخطب إليهم ، فقالوا : لا تزوجك عبدا وانتفسوا  
 منه ، فقال : لولا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني ما فعلت فقالوا : وأمرك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قالوا : فأمرها في يدك فزوجوها منه ، فأخبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأثامه ذهب ، فأمر له بقطعة من ذهب ، فقال له سقى  
 هذا إلى أهلك ، وقال لأصحابه : أجمعوا لأخيكم في وليمة " . ورجال الاسناد ثقات .  
 وهو مرسل صحيح .

( ١١٧٠ ) ١٠١ / ٣ . حديث جابر تقدم في رقم ( ١١٥٢ ) .

( ١ ) يوجد بياض في " م " ولم ينسبه المخرج ، قلت : ولم أقف عليه أيضا والله أعلم .

( ٢ ) ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ٣ / ٢٤٥-٢٤٧ في كتاب النكاح ، باب المهر .

وعبد الرزاق في مصنفه : ٦ / ١٧٩ رقم ( ١٠٤١٦ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى :

٧ / ٢٤١٥٢٤٠ في كتاب الصداق ، باب ما يجوز أن يكون مهرا .

وابن حزم في المحلى : ١١ / ٩٨ ، المسألة ( ١٨٥١ ) . من طرق عن داود الأودي عن

الشعبي عنه به . وأورده الهندي في كنز العمال : ١٦ / ٥٤٢٥٤١ رقم ( ٥٨١٤ ) و

( ٤٥٨١٥ ) .

اسناده : ضعيف ، فيه داود بن يزيد الأودي وهو ضعيف جدا عند الحفاظ . وقد

مضت ترجمته . وقال ابن حزم في المحلى : ١١ / ٩٩ : وهو في غاية السقوط . =====

ثنا ابراهيم بن مرزوق ، ثنا عبد الله بن داود<sup>(١)</sup> الخريبي ، عن داود بن يزيد الأودي ، عن الشعبي ، عن علي رضي الله عنه " لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم " انتهى . قال الطحاوي : ما علمنا لهم في الباب أحسن من هذا . قلت : وأنا أبين لك ترجمة كل رجل من رجال هذا الاسناد ليظهر لك ما في هذا الكلام ، ابراهيم بن مرزوق أبو اسحاق الأموي مولا هم البصري نزيل مصر ، قال النسائي : صالح ، وقال الدارقطني : ثقة كان يخطئ ويصيب روى عنه النسائي فيما ذكره صاحب النهل<sup>(٣)</sup> . وعبد الله بن داود الخريبي ، قال ابن معين : ثقة مأمون . وقال أبو حاتم : ثقة روى له البخاري والأربعة . وداود بن يزيد الأودي ضعفه أحمد ، وابن معين ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال أبو داود : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بثقة . والشعبي أحد التابعين الأعلام روايته عن علي رضي الله عنه في صحيح البخاري .

=== وبقية رواته ثقات تقدموا أيضا . قلت : لا يصح الاحتجاج به ولا بحديث جابر في تحديد المهر بل الصحيح عدم التحديد وذلك لما روى البخاري : ٢٢١/٩ في النكاح ، باب الصفرة للمتزوج (٥٤) الحديث (٥١٥٣) ، ومسلم : ١٠٤٢/٢ في النكاح ، باب رقم (١٣) الحديث (٧٨) (١٤٢٦) عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : " تزوجت امرأة من الأنصار ، فقَالَ له رسول الله صلى الله عليه وسلم : كم سقت إليها ؟ قال : وزن نواة من ذهب ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة " قوله " كم سقت إليها " أي : ما مهرتها ، وقيل للمهر : سوق ، لأن العرب كانت أموالهم المواشي ، فكان الرجل إذا تزوج ، ساق إليها الأبل والشاة مهرًا لها . أنظر شرح السنة : ١٣٢/٩ . وقوله " وزن نواة " أنها قومت بثلاثة دراهم . أنظر المحلى لابن حزم : ١٠٨/١١ ، المسألة (١٨٥١) .  
واسناد الحديث متفق عليه .

(١) عبد الله بن داود بن عامر الهمداني ، أبو عبد الرحمن الخريبي ، مصفرا ، كوفي الأصل ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة (٢١٣) وله ثمانون سنة ، أمسك عن الرواية قبل موته ، فلذلك لم يسمع منه البخاري . / خ ٤ .  
أنظر تاريخ الصغير للبخاري : ٣٢٤/٢ ، تذكرة الحفاظ : ٣٣٦/١ ، التهذيب : ١٩٩/٥ ، التقريب : ٤١٢/١ .

(٢) الخريبي : بضم الخاء وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وفي آخرها باء موحدة - هذه النسبة إلى الخريبة وهي محلة بالبصرة ، وسميت بذلك لأن المزريان كان قد ابتنى به قصر وخرّب بعده . أنظر اللباب : ٤٣٨/١ ، معجم البلدان : ٣٦٣/٢ .  
(٣) أنظر التهذيب : ١٦٣/١ .

( ١١٧١ ) حديث : " المهر ما تراضى عليه الأهلون " . وعن ابن عباس ، عنه عليه السلام : " أنكحوا الأيامي <sup>(١)</sup> ثلاثا قليل : ما للعلائق <sup>(٢)</sup> بينهم يارسول الله ؟ قال : ما تراضى عليه الأهلون ، ولو قضيب <sup>(٣)</sup> من أراك <sup>(٤)</sup> أخرجه عبد الحق في " الأحكام " <sup>(٥)</sup> وقال : وهذا يروى مرسلا ، وهو أصح ، وفي المراسيل <sup>(٦)</sup> ذكره أبو داود ولم يذكر " القضيب " .

( ١١٧٢ ) حديث : " بروع بنت واشق " عن علقمة ، عن ابن مسعود " أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ، ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسائها . لا وكس ولا شطط ، <sup>(٧)</sup> وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن سنان

( ١١٧١ ) ١٠٢/٣ .

- ( ١ ) الآية ٣٢ من سورة النور . والأيامي : جمع أيم وهي من ليس لها زوج بكرا كانت أو ثيبا ومن ليس له زوج وهذا في الأحرار والحرائر . تفسير الجلالين ص ( ٤٦٨ ) .
- ( ٢ ) العلائق : المهور ، الواحدة : علاقة ، وعلاقة المهر : ما يتعلقون به على المتزوج . النهاية : ٢٨٩/٣ .
- ( ٣ ) القضيب : العود . النهاية : ٧٦/٤ ، لسان العرب : ٦٢٩/١ .
- ( ٤ ) الأراك : شجر من الحمض ، الواحدة أراكة . الصحاح : ١٥٧٢/٤ ، القاموس ٣/٩٢ .
- ( ٥ ) كذا في " م " قلت : وقد أخرجه الدارقطني في سننه : ٢٤٤/٣ في النكاح ، بسبب المهر . والطبراني في المعجم الكبير : ٢٣٩/١٢ رقم ( ١٢٢٩٠ ) ، وسعيد بن منصور في سننه : ٢٠٠/١ رقم ( ٦١٩ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٣٩/٧ في كتاب الصداق ، باب ما يجوز أن يكون مهرا .
- ( ٦ ) ص ( ١١ ) وأنظر أيضا تحفة الأشراف : ٢٧٠/١٣ .

اسناده : قال الحافظ : اسناده ضعيف جدا ، فانه من رواية محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عنه ، واختلف فيه ، فقليل عنه عن ابن عمر ، ورواه أبو داود في المراسيل من طريق عبد الملك بن المغيرة الطائفي ، عن عبد الرحمن بن البيلماني مرسلا ، وكذا سعيد بن منصور . حكى عبد الحق أن المرسل أصح ، ورواه الدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري واسناده ضعيف أيضا ، وأخرجه البيهقي من حديث عمر بأسناده ضعيف أيضا . أنظر تلخيص الحبير : ١٩٠/٣ رقم ( ١٥٥٠ ) ، ونصب الراية : ٢٠٠/٣ . قال الحافظ في التقریب : ٤٧٤/١ : عبد الرحمن البيلماني ، مولى عمر ، مدني ضعيف . وقال أيضا في التقریب : ١٨٢/٢ : محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ضعيف . واتهمه ابن عدي وابن حبان . وأنظر أيضا الميزان : ٥٥١/٢ و ٥٥١/٣ ص ٦١٧ .

( ١١٧٢ ) ١٠٢/٣ .

- ( ٧ ) قوله : " لا وكس ولا شطط " الوكس : النقصان ، والشطط : العدوان وهو الزيادة على قدر الحق ، يقال : أشط الرجل في الحكم إذا تعدى الحق وجاوزه . أنظر معالم السنن : ٢١٣ و ٢١٢/٣ ، والنسائي بشرح الحافظ السيوطي : ١٢١/٦ .



الأشجعي ، فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق ، امرأة ، منا مثل ما قضيت ، ففرح بها ابن مسعود « رواه الخمسة <sup>(١)</sup> ، وصححه الترمذى ، وجماعة .

( ١١٧٣ ) \* والمتعة د ر ع وخمار وملحفة هكذا ذكره ابن عباس وعائشة .

أما الرواية عن ابن عباس فقد أخرجها البيهقي <sup>(٢)</sup> رحمه الله .

( ١ ) رواه الترمذى : ٣٠٦ / ١ فى النكاح ، باب ما جاء فى الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها

قبل أن يفرض لها ( ٤٢ ) الحديث ( ١١٥٤ ) واللفظ له . وأبو داود رقم ( ٢١١٤ ) -

( ٢١١٦ ) فى النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات . والنسائي : ١٢١ / ٦

فى النكاح ، باب اباحة التزوج بغير صداق وابن ماجه : ٦٠٩ / ١ فى النكاح ، باب

الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك ( ١٨ ) الحديث ( ١٨٩١ ) ، والامام أحمد

فى المسند رقم ( ١٠٠٩٤٠٠٠٤٢٧٦ ) ، والدارمي : ١٥٥ / ٢ فى النكاح ،

باب الرجل يتزوج المرأة فيموت قبل أن يفرض لها ، وابن حبان ( الموارد ) ص ( ٣٠٨ )

رقم ( ١٢٦٣ ) ، وابن أبي شيبة : ٣٠٠ / ٤ فى النكاح ، باب فى الرجل يتزوج المرأة

فيموت عنها ولم يعرض لها ، وعبد الرزاق : ٢٩٤ / ٦ رقم ( ١٠٨٩٨ ) فى مصنفيهما ،

وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٤٠ ) رقم ( ٧١٨ ) ، والبيهقي : ٢٤٥ / ٧ ، والحاكم فى

المستدرک : ١٨٠ / ٢ ، وسعيد بن منصور فى سننه : ٢٦٧ / ١ رقم ( ٩٢٩ ) .

استاده : قال الترمذى : حسن صحيح ، وقال البيهقي : استاده صحيح ، وصححه

ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي .

( ١١٧٣ ) ١٠٢ / ٣ . وذكر المصنف قبله الآية الكريمة \* ومتعوهن على الموسع قدره وعلى

المقتدر قدره متاعا بالمعروف \* ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٦ ) وراجع تفسيرها فى

جامع الأحكام للقرطبي : ٢٠٠ / ٣ .

( ٢ ) كذا فى " م " قلت : لم أقف عليه فى البيهقي بهذا السياق لابن عباس والله أعلم .

قلت : وقد أخرج سعيد بن منصور فى سننه : ٢٧ / ٢ رقم ( ١٧٧٦ ) من طريق هشيم ،

قال : أنا داود عن الشعبي أنه قال فى المتعة : " د ر ع ، وخمار ، وملحفة ، وجلباب "

وروى سعيد بن منصور أيضا : ٢٨ / ٢ رقم ( ١٧٧٨ ) عن هشيم عن يونس عن الحسن

أنه سئل عن المتعة فقال : " كان منهم من متع بالخادم والنفقة ، ومن كان دون ذلك

متع بالنفقة والكسوة ، ومن كان دون ذلك متع بملحفة ود ر ع وجلباب ، ومن كان دون

ذلك متع بثوب واحد " . ورواهما أيضا ابن أبي شيبة فى مصنفه : ١٥٧ / ٥ فى

الطلاق ، باب ما قالوا فى أرفع المتعة وأدناها . وروى عبد الرزاق فى مصنفه : ٧٥ / ٧

رقم ( ١٢٢٦٣ ) من طريق معمر عن قتادة قال : " المتعة جلباب ، ود ر ع ، وخمار " .

أسانيدهم : رجالهم ثقات ولكن من قول الشعبي ، والحسن البصرى ، وقتادة . ولم أجد

لابن عباس الا بسياق التالي ما روى ابن أبي شيبة فى مصنفه : ١٥٦ / ٥ فى الطلاق ، =====

وأما الرواية عن عائشة (١) :

( ١١٧٤ ) حديث : " من كشف خمار امرأة " روى / أبو داود في المراسيل (٢) من حديث ( ١٤١ / ب ) ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٣) ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كشف خمار امرأة ونظر إليها وجب الصداق دخل بها أولم يدخل " . ( ١١٧٥ ) قوله : " وروى زرارة بن أوفى (٤) " . . .

== باب ما قالوا في أرفع المتعة وأدناها . أخرج من طريق وكيع عن سفيان عن اسماعيل بن علية عن ابن عباس قال : " أرفع المتعة الخادم ، ثم دون ذلك الكسوة ، ثم دون ذلك النفقة " وروى الطبري هذا الحديث في تفسيره : ٣٠٤ / ٢ .

إسناده : رواه ثقات ، لكن اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عليه لم يدرك ابن عباس ولا تلاميذه فلهذا معضل عند المحدثين .

( ١ ) ثم يوجد بياض في " م " . قلت : لم أقف عليها والله أعلم .

( ١١٧٤ ) ١٠٣ / ٣ .

( ٢ ) ص ( ١١ ) وأنظر أيضا تحفة الأشراف : ٣٦٠ / ١٣ . ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٦ / ٧ في الصداق ، باب من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب الصداق . بهذا السند والمتن سواء كما هنا . وأما أبو داود في المراسيل فرواه عن قتبية بن سعيد ، عن الليث ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن صفوان بن سليم ، عن عبد الله بن يزيد ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بهذا ، ولفظه " من كشف امرأة فنظر إلى عورتها فقد وجب الصداق " ، اهـ .

إسناده : ضعيف ، فيه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف ، وقال البيهقي : وهذا منقطع ، وبعض رواه غير محتج به ، وفيه إرسال ، اهـ . وأما بالنسبة رواية أبي داود فـ في مراسيله فقال ابن التركماني في الجوهر النقي : ٢٥٦ / ٧ : وهو سند على شرط الصحيح ليس فيه إلا الإرسال ، اهـ .

( ٣ ) محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري ، عامر قریش ، المدني ، ثقة ، من الثالثة .

ع / الجرح : ٣١٢ / ٧ ، التهذيب : ٢٩٤ / ٩ ، التقريب : ١٨٢ / ٢ .

( ١١٧٥ ) ١٠٣ / ٣ .

( ٤ ) في الاختيار و " م " زرارة بن أبي أوفى بزيادة أبي والتصحيح من مصادر التراجع .

زرارة : بضم أوله ، ابن أوفى العامري ، أبو حاجب البصري قاضيها أحد الأعلام ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات فجأة في الصلاة سنة ( ٩٣ ) لما قرأ " فاذا نقر في الناقور " ( سورة المدثر ، الآية ٨ ) خرميتا . وروى له الجماعة . أنظر طبقات ابن سعد :

١٥٠ / ٧ ، حلية الأولياء : ٢٥٨ / ٢ ، سير أعلام النبلاء : ٥١٥ / ٤ ، البدايات والنهاية : ١٠٣ / ٩ ، التقريب : ٢٥٩ / ١ .

أن ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، ثنا ابن علية، عن عوف<sup>(٢)</sup>، عن زارة بن أوفى قال : سمعته يقول :  
 " قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب المهر ،  
 ووجب العدة " . وأخرج<sup>(٣)</sup> ، عن عمر، وعلى ، ومعان وابن عمر مثله . وأخرج<sup>(٤)</sup> ، ثنا وكيع، عن  
 موسى بن عبيدة ، قال : حدثني نافع بن جبير بن مطعم<sup>(٥)</sup> ، عن رجل من أصحاب النسيبي  
 صلى الله عليه وسلم ، قال : " إذا أرخى سترا أو أغلق بابا فقد وجب الصداق " وأخرج<sup>(٦)</sup> ،  
 عن ابن مسعود " أن لها نصف الصداق " .

( ١ ) المصنف : ٢٣٥ / ٤ في النكاح ، باب من قال إذا أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجب  
 الصداق . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢٨٨ / ٦ رقم ( ١٠٨٢٥ ) من طريق  
 جعفر بن سليمان عن عوف ، وسعيد بن منصور في سننه : ٢٣٤ / ١ رقم ( ٧٦٢ ) من  
 طريق هشيم عنه به . والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٥ / ٧ بسند سعيد بن منصور .  
إسناده : رواه ثقات ، قال البيهقي : هذا مرسل زارة لم يدركهم ( أي الخلفاء  
 الراشدون ) . قلت : لم يثبت في كتب التراجم أن له رواية عنهم .

( ٢ ) هو عوف بن أبي جميلة ، بفتح الجيم ، الأعرابي العبدى ، البصرى ، ثقة ، روى بالقدر  
 وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ( ١٤٦ ) وله ( ٨٦ ) سنة . ع /  
 أنظر سير أعلام النبلاء : ٣٨٣ / ٦ ، تذكرة الحفاظ : ٣٧ / ١ ، الميزان : ٣٠٥ / ٣ ،  
 التهذيب : ١٦٦ / ٨ ، التقريب : ٨٩ / ٢ .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في مصنفه : ٢٣٤ / ٤ و ٢٣٥ . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢٨٥ / ٦  
 - ٢٨٩ رقم ( ١٠٨٦٣-١٠٨٦٨ و ١٠٨٧٧ ) من حديث عمر وعلى رضى الله عنهما .  
 وكذا سعيد بن منصور في سننه : ٢٣٣ / ١ رقم ( ٧٥٧-٧٦١ ) ، والبيهقي : ٢٥٥ / ٧ .  
إسناده : رواه ثقات ، وقال البيهقي : رويناه عن عمر وعلى رضى الله عنهما موصولا .  
 ( ٤ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٣٥ / ٤ .

إسناده : ضعيف ، فيه موسى بن عبيدة الربدى وهو ضعيف تقدمت ترجمته .  
 قلت : يغنى عنه ما تقدم ، وما رواه البيهقي في السنن الكبرى : ٥٥ / ٧ من طريق مالك  
 عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال : " إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما  
 الستور فقد وجب الصداق " وإسناده صحيح أيضا .

( ٥ ) نافع بن جبير بن مطعم النفلي ، أبو محمد أو أبو عبد الله ، المدنى ، ثقة ، فاضل ، من  
 الثالثة مات سنة ( ٩٩ ) ع / أنظر الطبقات الكبرى : ٢٠٥ / ٥ ، سير أعلام النبلاء :

٤ / ٥٤١ ، البداية والنهاية : ٢٠٨ / ٩ ، التهذيب : ٤٠٤ / ١٠ ، التقريب : ٢٩٥ / ٢ .

( ٦ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٣٦ / ٤ في النكاح ، باب من قال : لها نصف الصداق .  
 من طريق وكيع عن حسن بن صالح عن فراس عن الشعبي عن ابن مسعود قال : " لها  
 نصف الصداق وإن جلس بين رجلينها " . وعنه البيهقي في السنن الكبرى : ٢٥٥ / ٧ .

(١١٧٦) قوله : " وقال عمر : ما ن نهين اذا جاء العجز من قبلكم " (١).

=== وابن حزم فى المحلى : ٨١/١١ ، المسألة رقم (١٨٤٦) .

اسناده : قال البيهقى : فيه انقطاع بين الشعبى وبين ابن مسعود ، اهـ . قلت : وفى رواية ثانية من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن ابن مسعود مثل قول على ، وعمر " اذا أرخيت الستور وغلقت الأبواب فقد وجب الصداق كاملاً والعدة كاملة " . أنظر مصنف عبد الرزاق : ٢٨٩/٦ رقم (١٠٨٧٨) وعنه ابن حزم فى المحلى : ٧٩/١١ . قلت : وهو الصحيح المحفوظ عن ابن مسعود رضى الله عنه . والله أعلم .

(١١٧٦) ١٠٣/٣ . ويوجد بياض فى " م " لم ينسبه المخرج رحمه الله . قلت :

قد أخرجه عبد الرزاق فى المصنف : ٢٨٨/٦ رقم (١٠٨٧٣) من طريق الثورى عن حماد بن ابراهيم قال : قال عمر : " ما ن نهين اذا جاء العجز من قبلكم ، لها الصداق كاملاً ، والعدة كاملة " . وعلقه البيهقى : ٢٥٦/٧ عن الشافعى .

اسناده : رواه ثقات ، قلت : ابراهيم النخعى لم يلق عمر رضى الله عنه وعلى هذا ينبغى أن يكون هذا الأثر منقطعاً ، ولكن من المعروف أن ابراهيم النخعى لم يكن له رواية مباشرة من الصحابة ، بل حمل العلم عن شيوخ حملوه عنهم .

قال الأعمش : قلت لابراهيم اسند لي عن ابن مسعود ، فقال ابراهيم : اذا حدثك عن رجل عن عبد الله فهو الذى سمعت ، واذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله . أنظر تهذيب التهذيب : ١٧٧/١ . وقال البيهقى عقب ايراد معلقا عن الشافعى : وذلك يدل على أنه يقضى بالمهر وان لم تدع المسيس .

(١) فى " م " " قبلك " بدل " قبلكم " والتصحيح من المطبوع .

## " فصل "

- (١١٧٧) حديث : " أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر<sup>(١)</sup> " أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث جابر وصححه ، وأخرجه الحاكم<sup>(٣)</sup> أيضا وقال صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .
- (١١٧٨) حديث : " أيما أمة تزوجت بغير إذن مولاه فهي عاهرة " .
- (١١٧٩) حديث : " بريدة " تقدم . تنسبة : روى عبد الرزاق في مصنفه<sup>(٤)</sup> ، عن ابن جريج ، قال : " أخبرني أن عمر بن الخطاب سأل الناس كم ينكح العبد ؟ فاتفقوا على أن لا يزيد على اثنتين " وأخرج<sup>(٥)</sup> ، عن عمر ، وعلى ، وعبد الرحمن بن عوف " ينكح العبد اثنتين .

(١١٧٧) ١٠٩/٣ .

(١) العاهر: الزاني والعهر الزنى ، وإنما بطل نكاح العبد من أجل أن رقبته ومنفعته مملوكتان لسيد . وهو إذا اشتغل بحق الزوجة لم يتفرغ لخدمة سيده وكان فسي ذلك نهاب حقه فابطل النكاح ابقاء لمنفعته على صاحبه . أنظر معالم السنن : ١٩٤/٣ ، المشوف المعلم : ٥١٢/١ .

(٢) السنن : ٢٨٩/٢ في النكاح ، باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده (٢٠) الحديث (١١١٧) .

(٣) المستدرک : ١٩٤/٢ في النكاح ، باب إذا تزوج العبد بغير إذن سيده . ورواه أيضا أبوداود رقم (٢٠٧٨) في النكاح ، باب في نكاح العبد بغير إذن سيده والدارمي : ١٥٢/٢ في النكاح ، باب في العبد يتزوج بغير إذن من سيده . فسي سننهما ، وعبد الرزاق : ٢٤٣/٧ رقم (١٢٩٧٩) ، وابن أبي شيبة : ٤ / ٢٦١ في النكاح ، باب من كره للعبد أن يتزوج بغير إذن سيده ، وقال : أن تزوج فهو عاهر في مصنفيهما ، والبيهقي : ١٢٧/٧ في النكاح ، باب نكاح العبد بغير إذن مالكة . والامام أحمد في المسند : ٣٨٢٥٣٧٧٧٣٠١/٣ .

إسناده : قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقد أورده الحافظ الزيلعي فسي نصب الراية : ٣/٣٠٤٢٠٣ ، والحافظ في الدراية : ٦٤/٢ رقم (٥٥٢) وأقرا تصحيحه وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(١١٧٨) ١٠٩/٣ . ويوجد بياض في "م" لم ينسبه المخرج ، قلت : ولم أجده بهذا اللفظ أيضا والله أعلم .

(١١٧٩) ١١٠/٣ . قوله عليه السلام لبريدة حين أعتقت : ملكك بضعك فأختارى " تقدم في رقم (١١٥٧) .

(٤) ج ٧ ص ٢٧٤ رقم (١٣١٣٢) .

إسناده : ضعيف لجهالة الراوى الذى روى عنه ابن جريج .

(٥) عبد الرزاق في المصنف : ٢٧٤/٧ رقم (١٣١٣٣-١٣١٣٥) من طريق ابن جريج =====

## " فصل "

( ١١٨٠ ) حديث : " أتركوهم ومايد ينون " تقدم غير مره .

( ١١٨١ ) حديث : " الا من أرى فليس بيننا وبينه عهد " قال مخرجوا أحاديث الهداية : (١) لم نجده بهذا اللفظ ، وإنما روى ابن أبي شيبة (٢) من مرسل الشعبي : " كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل نجران ، وهم نصارى أن من باع منكم بالربا فلانمة له " . وأخرج أبو عبيد في كتاب " الأموال " (٣) من مرسل أبي المليح الهذلي نحوه ، ولفظه :

==== والثورى قال أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال : " ينكح العبد اثنتين " ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٤ / ١٤٤ فى النكاح ، باب فى المملوك كم يتزوج من النساء ؟ من طريق حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه أن عليا كان يقول : لا ينكح العبد فوق اثنتين " .

إسناده : مرسل حسن ، لأن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب روى عن علي ابن أبي طالب مرسل . وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن - مولى أبي طلحة - عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب قال : " ينكح العبد اثنتين " .

إسناده : رواه ثقات وهو موقوف صحيح .

وروى عبد الرزاق أيضا من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب سأل الناس : " كم يحل للعبد أن ينكح ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : اثنتين ، فصمت عمر ، كأنه رضى بذلك وأحبه ، وقال بعضهم ، قال : قال له عمر : وافقت الذى فى نفسى " .

إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الاستناد أيضا . ومحمد بن سيرين أدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه . راجع سير أعلام النبلاء : ٦٠٦ / ٤ .

( ١١٨٠ ) ١١١ / ٣ . تقدم فى رقم ( ٧٩٢ ) .

( ١١٨١ ) ١١١ / ٣ .

( ١ ) نصب الراية : ٢٠٣ / ٣ ، الدراية : ٦٤ / ٢ رقم ( ٥٥١ ) .

( ٢ ) المصنف : ٥٥٠ / ١٤ فى كتاب المغازى ، باب ما ذكروا فى أهل نجران وما أراد النبي صلى الله عليه وسلم رواه من طريق عفان ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن مجالد بسن سعيد ، عنه به .

إسناده : ضعيف ، فيه مجالد بن سعيد فانه ليس بالقوى وقد تغير فى آخر عمره وعبد الواحد بن زياد العبدى البصرى ثقة . التقريب : ٥٢٦ / ١ وبقية رجال الاسناد ثقات تقدموا .

( ٣ ) ص ٢١٨ و ٢١٩ رقم ( ٥٠٣ ) باب كتب العهد التى كتبها رسول الله —————

" ولا يأكلوا الربا فمن أكل منهم الربا فذمتي منه برئية " . قلت : وقد وصل معناه أبو داود في سننه <sup>(١)</sup> ثنا مصرف بن عمرو <sup>(٢)</sup> اليامي ، ثنا يونس بن بكير <sup>(٣)</sup> ، ثنا أسباط بن نصر الهمداني <sup>(٤)</sup> ، عن اسماعيل بن عبد الرحمن القرشي <sup>(٥)</sup> ، عن ابن عباس ، قال : " صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على ألفي حلة " فذكر الحديث ، وقال فيه : " على أن لا تهدم لهم بيعة <sup>(٦)</sup> ولا يخرج لهم قس <sup>(٧)</sup> ، ولا يفتنوا عن دينهم ، ما لم يحدثوا حدثا ، أو يأكلوا الربا " .

=== صلى الله عليه وسلم ، رواه من طريق أيوب الدمشقي ، عن سعدان بن أبي يحيى عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي ، وهذا قطعة من حديثه الطويل .  
اسناده : ضعيف ، فيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي أبو الخطاب ، متروك الحديث .  
قاله الحافظ في التقريب : ٥٣٢ / ١ ، وأنظر ترجمته أيضا في الضعفاء الصغير ص ( ٣٣ ) وتاريخ ابن معين : ٣٨١ / ٢ ، والمجروحين لابن حبان : ٦٥ / ٢ ، الميزان : ٥ / ٣ .  
( ١ ) رقم الحديث ( ٣٠٤١ ) في كتاب الخراج والامارة والفئ ، باب في أخذ الجزية .

اسناده : ضعيف ، فيه يونس بن بكير وهو يخطئ ، وأسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ ، واسماعيل بن عبد الرحمن صدوق يهيم . قال الحافظ المنذرى : سماع السدي من ابن عباس نظر . مختصر سنن أبي داود : ٢٥١ / ٤ ، وقال الحافظ في الدراية : ١٣٣ / ٢ رقم ( ٧٣٧ ) : رواه موثقون ، إلا أن في سماع السدي من ابن عباس نظر .  
( ٢ ) مصرف : بتشديد الراء ، ابن عمرو السري اليامي الهمداني ، ثقة من العاشرة ، مات سنة ( ٢٤٠ ) . أنظر الكاشف : ١٤٧ / ٣ ، التهذيب : ١٥٨ / ١٠ ، التقريب : ٢٥١ / ٢ .  
( ٣ ) اليامي : بفتح الياء ومع الالف ميم - هذه النسبة الى يام بن أصبى بن رافع بن مالك ابن جشم بن حاشد بن جشم بن خيران بن نوف بن همدان بطن من همدان .  
أنظر الباب : ٤٠٦ / ٣ .

( ٤ ) يونس بن بكير بن واصل الشيباني ، أبو بكر الجمال الكوفي ، يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة ( ٩٩ ) / ختم صدوق .

أنظر الميزان : ٤٧٧ / ٤ ، التهذيب : ٤٣٤ / ١١ ، التقريب : ٣٨٤ / ٢ .

( ٥ ) أسباط بن نصر الهمداني ، بسكون الميم ، أبو يوسف ، ويقال أبو نصر ، صدوق ، كثير الخطأ ، يغرب من الثامنة . / ختم م . أنظر الجرح : ٣٣٢ / ٢ ، تاريخ ابن معين : ٢٣ / ٢ ، الميزان : ١٧٥ / ١ ، التقريب : ٥٣ / ١ .

( ٦ ) اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي ، بضم المهملة وتشديد الدال ، أبو محمد الكوفي ، صدوق يهيم ، ورمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة ( ١٢٧ ) م / م .

أنظر الجرح : ١٨٤ / ٢ ، التهذيب : ٣١٣ / ١ ، التقريب : ٧٠ / ١ .

( ٧ ) بيعة : بالكسر معبد النصارى ، قس : بفتح القاف وتشديد المهملة بعد ها هو رئيس النصارى في العلم . أنظر معالم السنن : ٣٨ / ٣ ، عون المعبود : ٢٩٢ / ٨ .

( ١١٨٢ ) قوله : " والكفر كله ملة واحدة ، وهو مروى عن عمر رضى الله عنه " .  
 ( ١١٨٣ ) قوله : " لقصة بنى حنيفة أنهم ارتدوا <sup>(١)</sup> ، ثم أسلموا ، ولم يأمرهم الصحابة  
 بتجديد الأئكة " استغريه بعضهم وقال حافظ العصر أحمد بن علي بن حجر : <sup>(٢)</sup> هو مأخوذ  
 بالاستقراء ، انتهى . تتمه : الطبراني في الأوسط <sup>(٣)</sup> ، عن عمر بن الخطاب يرفعه " الاسلام  
 يعلو ولا يعلى " . وعن ابن عباس : " رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته

( ١١٨٢ ) ١١٢/٣ ، ثم يوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ،  
 وأنا لم أقف عليه حتى الآن والله أعلم .

( ١١٨٣ ) ١١٤/٣ .

( ١ ) لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت أحياء كثيرة من الأعراب ، ونجم النفاق  
 بالمدينة ، وانحاز الى مسيلمة بن حبيب الكذاب بنو حنيفة وخلق كثير باليمامة ،  
 وكان ذلك في السنة احدى عشرة من الهجرة ، وجهز خليفة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم جيشا بقيادة خالد بن الوليد رضى الله عنه الى قتال مسيلمة الكذاب  
 وأتباعه من بنى حنيفة باليمامة ، فكان جملة من قتلوا في حديقة الرحمن وفى  
 المعركة - قريبا من عشرة آلاف مقاتل ، وقيل : أحد وعشرون ألفا ، وقتل من  
 المسلمين ستمائة ، ودعاهم خالد الى الاسلام فأسلموا عن آخرهم ورجعوا الى  
 الحق ، ورد عليهم خالد بعض ما كان أخذ من السبي . أنظر البداية والنهاية :  
 ٣٦٧-٣٥٠ / ٦ .

( ٢ ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ٦٦/٢ رقم ( ٥٥٥ ) .

( ٣ ) المعجم ( الورقة ٢٥٦ ) . ورواه أيضا في المعجم الصغير : ج ٢ ص ٦٤-٦٦ ،  
 والبيهقى في دلائل النبوة : ج ٦ ص ٣٦ و ٣٧ أخرجاه في حديث الضب الذى  
 كلم النبي صلى الله عليه وسلم . ومن طريقهما ذكره الزيلعى في نصب الراية :  
 ٢١٣ / ٣ ، عن داود بن أبى هند عن الشعبي عن ابن عمر عن أبيه عن النسبى  
 صلى الله عليه وسلم . وهو جزء من حديثه الطويل وهو حديث شهادة الضب  
 بنوته صلى الله عليه وسلم .

استناده : قال الذهبي ، ثم ابن حجر : فانه خبر باطل ، وقال الاسماعيلي : محمد  
 ابن علي بن الوليد السلمى البصرى منكر الحديث ، اهـ . ميزان الاعتدال : ٦٥١ / ٣ ،  
 لسان الميزان : ٢٩٢ / ٥ .

وأورده الهيثمى في مجمع الزوائد : ج ٨ ص ٢٩٤ وقال : رواه الطبراني في الصغير  
 والأوسط عن شيخه محمد بن علي بن الوليد البصرى ، قال البيهقى : والحمل  
 فى هذا الحديث عليه ، قلت : وبقية رجاله رجال الصحيح ، اهـ .

قلت : وسكت عليه الزيلعى في نصب الراية : ٢١٣ / ٣ ، والحافظ فى الدراية : ٦٦/٢  
 رقم ( ٥٥٥ ) .



[زينب] <sup>(١)</sup> على أبي العاص بن الربيع <sup>(٢)</sup> بالنكاح الأول .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من "م" والمثبت من المطبوع . وزينب بنت سيد ولد آدم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب القرشية الهاشمية : أكبر بناته وأول من تزوج منهن ، ولدت قبل البعثة بمدة قيل أنها عشر سنين ، واختلف هل القاسم قبلها أو بعد ها ، وتزوجها ابن خالتها أبو العاص بن الربيع .  
أنظر الاستيعاب : ٢٤ / ١٣ ، أسد الغابة : ٤٦٧ / ٥ ، سير أعلام النبلاء : ٣٣٤ / ١ ، الاصابة : ٢٧٣ / ١٢ .

(٢) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى القرشى العبشمى ، صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته زينب أكبر بناته ، اختلف فى اسمه ، فقيل لقيط ، وقيل مهشم ، وقيل هشيم والأكثر لقيط ، وأمه هالة بنت خويلد بن أسد أخت خديجة لأبيها وأُمها ، وكان أبو العاص بن الربيع ممن شهد بدرًا مع كفار قريش ، وأسر عبد الله بن جبير الأنصارى ، فلما بعث أهل مكة فى فداء أسراهم قدم فى فداء أخوه عمرو بن الربيع بمال دفعته اليه زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من ذلك قلادة لهما كانت خديجة أمها قد أدخلتها بها على أبى العاص حين بنى عليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا الذى لها فافعلوا . فقالوا : نعم ، وكان أبو العاص مواخيا ومضافيا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد أبى أن يطلق زينب بنت رسول الله إذ مشى اليه مشركوا قريش فى ذلك ، فشكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم مصاهرته وأثنى عليه بذلك خيرا ، وهاجرت زينب مسلمة وتركته على شركه ، فلم يزل كذلك مقبلا على الشرك حتى كان قبل الفتح ، فخرج بتجارة الى الشام ، ومعه أموال من أموال قريش ، فلما انصرف قافلا لقيته سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم أميرهم زيد بن حارثة ، وكان أبو العاص فى جماعة غير ، فأخذوا ما فى تلك العير من الأنثى ، وأسروا ناسا منهم ، وأفلت منهم أبو العاص هربا ، فلما قدمت السرية بأصابوا أقبل أبو العاص فى الليل حتى دخل على زينب فاستجار بها فأجارت ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنته ، فقال : أى بنية ، أكرمتى مثواه ، ولا يخلصن اليك ، فانك لا تحلين له ، فقالت : انه جاء فى طلب ماله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتلك السرية : وقد أصبتم له مالا وأنا أحب أن تحسنوا وتردوا اليه ماله الذى له ، فقالوا : نرده عليه يا رسول الله ، فردوا عليه ماله ما فقد منه شيئا ، فاحتمله الى مكة وأدى الى كل ذى مال من قريش ماله الذى كان أبيض معه ، ثم شهد شهادة الحق ، وقال والله ما منعنى من الاسلام الا تخوف أن تظنوا أنى آكل أموالكم ، ثم خرج حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما ، وحسن اسلامه ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته على النكاح الأول ولم يحدث شيئا بعد ست سنين أو سنتين .

أخرجه أصحاب السنن<sup>(١)</sup>، إلا النسائي من طريق داود بن حصين . وأخرجه ابن معين<sup>(٢)</sup> من طريقه بلفظ " وابنته الى أبي العاص بمهر جديد " . وأخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> ،

== أنظر الاستيعاب : ٢٤/١٢ ، أسد الغابة : ٢٣٦/٥ ، الاصابة : ١١ / ٢٣١ ، سير أعلام النبلاء : ١ / ٣٣٠ .

(١) السنن رقم ( ٢٢٤٠ ) في الطلاق ، باب الى متى ترد عليه امرأته اذا أسلم بعدهما . والترمذي : ٣٠٥ / ٢ في النكاح ، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٤١) الحديث ( ١١٥٢ ) ، وابن ماجه : ٦٤٧ / ١ في النكاح ، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر ( ٦٠ ) الحديث ( ٢٠٠٩ ) ، ورواه أيضا الامام أحمد في المسند رقم ( ١٢٦٤٤ ) ، والطبراني في المعجم الكبير : ٢٢٨ / ١١ رقم ( ١١٥٢٥ ) ، والدارقطني في سننه : ٢٥٤ / ٣ في النكاح ، باب المهر ، والحاكم في المستدرک : ٢ / ٢٠٠ و ٣ ص ٢٣٧ و ٦٣٨ ، والبيهقي : ١٨٧ / ٧ والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢٥٦ / ٣ في السير ، باب الحرية تسلم في دار الحرب فتخرج الى دار الاسلام ، ثم يخرج زوجها بعد ذلك مسلما . وتامه : " لم يحدث شيئا بينهما " وزاد الترمذي : " بعد ست سنين " وفي ابن ماجه : " بعد سنتين " والروايتان عند أبي داود .

اسناده : قال الترمذي : لا بأس باسناده ، وسمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد بن هارون يقول : حديث ابن عباس هذا أجود اسنادا من حديث عمرو بن شعيب ، ولكن لا يعرف وجه حديث ابن عباس ، ولعله جاء من داود بن حصين من قبل حفظه ، اهـ . وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وقال عبد الحق : حديث ابن عباس فيه محمد بن اسحاق ولا أعلم رواه معه الا من هو دونه ، ثم نقل عن عبد البر أنه منسوخ عند الجميع ، اهـ . وقال البيهقي : ولو صح الحديثان لقلنا بحديث عمرو بن شعيب ، لأن فيه زيادة ولكن لم يثبتها الحفاظ ، فتركناه وأخذنا بحديث ابن عباس ، اهـ . وصححه الاستاذ أحمد شاكر .

قلت : وقد صرح ابن اسحاق في بعض الروايات بالتحديث ، وبقية رجاله رجال الثقات ، وقال الخطابي : حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب . أنظر الجواهر النقي : ١٨٨ / ٧ ، نصب الراية : ٢٠٩ / ٣ ، نيل الأوطار : ١٨٣-١٨٥ ، شرح فتح القدير : ٢٩٢ / ٣ ، معالم السنن : ٢٥٩ / ٣ ، مختصر سنن أبي داود : ١٥١ / ٣ .

(٢) كذا في " م " نسبة لابن معين وأبهم المصدر ، قلت : لم أقف عليه وكما لم أر أحدا من الحفاظ نسبته اليه ولعل في هذا العزو خطأ والله أعلم .

(٣) السنن : ٣٠٥ / ٢ في النكاح ، باب رقم ( ٤١ ) الحديث ( ١١٥١ ) .

وابن ماجه<sup>(١)</sup> من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده " ردها عليه بنكاح جديد " وعن الزهري " أن أم حكيم بنت الحارث<sup>(٢)</sup> كانت تحت عكرمة ، فأسلمت يوم الفتح ، وهرب

(١) السنن : ٦٤٧/١ في النكاح ، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر ( ٦٠ ) الحديث ( ٢٠١٠ ) . ورواه أيضا الامام أحمد في المسند رقم ( ٦٩٣٨ ) بتحقيق أحمد شاكر . وأنظر : ج ٢ ص ٢٠٧ ، والدارقطني في سننه : ٢٥٣/٣ في النكاح ، باب المهر وعبد الرزاق في مصنفه : ١٧١/٧ رقم ( ١٢٦٤٨ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٢٥٦/٣ في السير ، باب اسلام أحد الزوجين قبل الآخر ، والحاكم في المستدرک : ٦٣٩/٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٨٨/٧ ، وسعيد بن منصور في سننه : ق ١٠١/٢ رقم ( ٢١٠٩ ) . وزاد الترمذی ، والبيهقي : " ومهر جديد " .

اسناده : ضعيف ، قال الترمذی : فيه مقال ، حديث عمرو بن شعيب ضعيف بالحجاج فانه مدلس ، وقال يحيى بن سعيد : لم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب . وقال الدارقطني : هذا لا يثبت ، وحجاج لا يحتج به ، والصواب حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم " ردها بالنكاح الأول " وكذا رواه مالك عن الزهري نفي قصة صفوان بن أمية ، اهـ .

وقال الامام أحمد عقب روايته : هذا حديث ضعيف أو واه ، ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب انما سمعه من محمد بن عبيد المرزبي ، والمرزبي حديثه لا يساوي شيئا ، والحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أقرهما على النكاح الأول ، اهـ أنظر نفس المصاير المذكورة عقب اسناد حديث ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) أم حكيم بنت الحارث بن هشام القرشية المخزومية وأمها فاطمة بنت الوليد أخت خالد بن الوليد ، وشهدت أحدا كافرا ، ثم أسلمت يوم الفتح كانت تحت ابن عمها عكرمة بن أبي جهل ، ولما أسلمت كان زوجها قد هرب الى اليمن فأستأمنت له من النبي صلى الله عليه وسلم ، واستأنته في أن تسير في طلبه ، فأذن لها فردته فأسلم ، وقتل عنها عكرمة ، فتزوجها خالد بن سعيد ، فلما نزل المسلمون مرج الصفر عند دمشق أراد خالد أن يعرس بها ، فقالت : لو تأخرت حتى يهزم الله هذه الجموع ، فقال : ان نفس تحدثني أنني أقتل ، قالت : فدوئك ، فأعرس بها عند القنطرة التي بالصفير فيها سميت قنطرة أم حكيم ، وأولم عليها ، فلما فرغوا من الطعام حتى قدمت الروم ، وقتلوا وقتل خالد ، وقتلت أم حكيم يومئذ فقتلت سبعة بعمود الفسطاط الذي عرس بها خالد بن سعيد .

أنظر الاستيعاب : ٢٠٩/١٣ ، أسد الغابة : ٥٧٢/٥ ، الاصابة :

زوجها - الحديث . وفيه : فثبتا على نكاحهما \* رواه ابن سعد <sup>(١)</sup> .

### فصل

(١١٨٤) قوله : " روى عن عمر وعلى وابن مسعود " الرواية عن عمر رضى الله عنه أخرجها عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> ، والدارقطني <sup>(٣)</sup> من رواية سعيد بن المسيب ، قال : " قضى عمر فسى العنين <sup>(٤)</sup> أن يؤجل سنة " . وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup> من وجه آخر ثنا حفص ، عن أشعث ،

(١) رواه عن مالك وهو في الموطأ : ٥٤٤٥٤٣/٢ في النكاح ، باب نكاح المشرک اذا أسلمت زوجته قبله . وهو حديث طويل وقد روى بضعه مسلم في صحيح : ١٨٠٦/٤ في الفضائل ، باب رقم (١٤) الحديث (٥٩) (٢٣١٣) وابن أبي شيبة في المصنف : ٩٣/٥ .

إسناده : قال ابن عبد البر : لا أعلمه يتصل من وجه صحيح ، وهو حديث مشهور معلوم عند أهل السير ، وابن شهاب امام أهلها ، وشهرت هذا الحديث أقوى من إسناده ، ان شاء الله ، اهـ . هكذا نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على الموطأ .

(١١٨٤) ١١٥/٣ .

(٢) المصنف : ٢٥٥-٢٥٣/٦ رقم (١٠٧٢٣١) (١٠٧٢٢١) (١٠٧٢١١) (١٠٧٢٠) .  
(٣) السنن : ٣٠٥/٣ في النكاح ، باب المهر . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٠٦/٤ في النكاح ، باب كم يؤجل العنين .

إسناده : رواه ثقات ، قال ابن قيم الجوزية : ورد هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر من باب الهذيان البارد المخالف لاجماع أهل الحديث قاطبة ، قال الامام أحمد : اذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر ، فمن يقبل ، وأئمة الاسلام وجمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فكيف بروايته عن عمر رضى الله عنه ، وكان عبد الله بن عمر يرسل الى سعيد يسأله عن قضاء عمر ، فيفتي بها ، ولم يطعن أحد قط من أهل عصره ، ولا من بعدهم فسى رواية سعيد بن المسيب عن عمر ، ولا عبرة بغيرهم ، اهـ .

راجع زاد المعاد في هدى خير العباد : ١٨٣/٥ .

(٤) العنين : هو العاجز عن الوطء وربما اشتهاه ولا يمكنه ، مشتق من عن الشيء اذا عرض ، وتستحق به المرأة الفسخ بعد أن يضرب له فيها مدة يختبر فيها ويعلم حاله ، وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء ، وعمر بن دينار والنخعي وقادة وحامد وعليه فتوى فقهاء الأمصار منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي . أنظر المقنع لابن قدامة : ٥٥/٣ ، الصراح : ٢١٦٦/٦ ، المغني لابن قدامة : ٦٦٧/٦ ، المبدع شرح المقنع : ١٠٢/٧ .

عن الحسن ، عن عمر قال : " يؤجل العنين سنة ، فان وصل اليها والا فرق بينهما <sup>(١)</sup> ثنا / هشيم ١٤٢ / ١  
عن محمد بن سالم ، عن الشعبي : " أن عمر كتب الى شريح أن يؤجل العنين سنة من يوم  
يرفع اليه " ثنا يزيد <sup>(٢)</sup> بن هارون ، عن سعيد <sup>(٣)</sup> ، عن قتادة ، عن ابن المسيب عن عمر  
" أنه أجل العنين سنة . الرواية عن علي بن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> ثنا أبو خالد الأحمر ، عن  
محمد بن اسحاق ، عن خالد بن كثير <sup>(٥)</sup> ، عن الضحاك ، عن علي ، قال : " يؤجل العنين سنة ،  
فان وصل اليها ، والا فرق بينهما ، فالتسا من فضل الله يعني العنين " ، والضحاك ضعيف .  
وأخرجه عبد الرزاق <sup>(٦)</sup> من طريق يحيى الجزار <sup>(٧)</sup> ، وهو ضعيف أيضا . الرواية عن ابن مسعود ،

- 
- ( ١ ) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٠٨ / ٤ ، ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه  
ق : ٧٩ / ٢ رقم ( ٢٠١١ ) به وزاد " فان وصل اليها والا فرق بينهما " .  
اسناده : ضعيف ، فيه محمد بن سالم الكوفي ، وهو ضعيف وقد سبقت ترجمته .
- ( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٠٧ / ٤ .  
اسناده : رواه ثقات ، وهو صحيح الاسناد .
- ( ٣ ) هو سعيد بن اياس الجريدي ، بضم الجيم ، أبو مسعود البصري ، ثقة ، من  
الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة ( ١٤٤ ) / ٤ .  
أنظر التاريخ الصغير : ق ٧٨ / ٢ ، تاريخ ابن معين : ١٩٥ / ٢ ، الميزان : ١٢٧ / ٢  
التهذيب : ٥ / ٤ ، التقريب : ١ / ٢٩١ ، الكواكب النيرات : ص ( ١٧٨ ) .
- ( ٤ ) المصنف : ٤ / ٢٠٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٢٧ / ٧ في النكاح ، باب أجل  
العينين .  
اسناده : ضعفه الحافظ في الدراية : ٧٧ / ٢ رقم ( ٥٨٩ ) .
- ( ٥ ) خالد بن كثير الهمداني الكوفي ، ليس به بأس ، من السادسة . / ق .  
أنظر الجرح : ٣٤٨ / ٣ ، التهذيب : ١١٣ / ٣ ، التقريب : ٢١٧ / ١ ، الخلاصة :  
ص ( ١٠٢ ) .
- ( ٦ ) المصنف : ٦ / ٢٥٤ رقم ( ١٠٧٢٥ ) . ولفظه : " يؤجل العنين سنة ، فان أصابها ،  
والا فهي أحق بنفسها " . قلت : وقد سقط من الاسناد يحيى الجزار في النسخة  
المطبوعة ، وهو ثابت في نصب الراية : ٢٥٤ / ٣ .  
اسناده : ضعفه الحافظ في الدراية : ٧٧ / ٢ رقم ( ٥٨٩ ) .
- ( ٧ ) هو يحيى بن الجزار العرني ، بضم المهملة وفتح الراء ثم نون ، الكوفي ، قيل اسم أبيه ،  
زيان بزاي وموحدة ، وقيل بل لقبه هو ، صدوق رمى بالغلو في التشيع ، من الثالثة . / م  
أنظر الميزان : ٣٦٧ / ٤ ، التهذيب : ١٩١ / ١١ ، التقريب : ٣٤٤ / ٢ .

ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، ثنا وكيع، عن سفيان، عن الركين<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>، وحصين بن قبيصة<sup>(٤)</sup>، عن  
عبد الله أنه قال: "يؤجل العنين سنة، فان جامع والا فرق بينهما" أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>  
أيضا عن المغيرة: "أنه أجل العنين سنة". فائدة: وروى مسدد في مسنده<sup>(٦)</sup> حدث  
يحيى بن أبي عروبة<sup>(٧)</sup>، عن قتادة، عن الحسن، عن علي رضي الله عنه "في رجل تزوج امرأة  
بها جنون أو جذام أو برص، قال: هي امرأته ان شاء طلق، وان شاء أمسك".

(١) المصنف: ٢٠٦/٤، ورواه أيضا عبد الرزاق: ٢٥٣/٦ رقم (١٠٧٢٣)، والبيهقي:  
٢٢٦/٧ به مثله وكذا الدارقطني في سننه: ٣٠٦/٣.  
إسناده: رواه ثقات وهو صحيح الإسناد.

(٢) ركين، بالتصغير، ابن الربيع بن عميلة، بفتح المهملة، الفزاري، أبو الربيع الكوفي،  
ثقة من الرابعة، مات سنة (١٣١) / بخ م ٠٤.  
أنظر الجرح: ٥١٣/٣، التهذيب: ٢٨٧/٣، التقريب: ٢٥٢/١، الخلاصة: ص  
٠ (١١٩)

(٣) اسمه الربيع بن عميلة، بفتح المهملة الفزاري الكوفي، عن ابن مسعود وعماره وسمره،  
وعنه ابنه الركين وعبد الملك بن عمير وثقه ابن معين. / س .  
أنظر الجرح: ٤٦٧/٣، الكاشف: ٣٠٥/١، التهذيب: ٢٤٩/٣، الخلاصة: ص:  
٠ (١١٥)

(٤) حصين بن قبيصة الفزاري، ثقة، من الثانية. / د س ق .

أنظر الجرح: ١٩٥/٣، التهذيب: ٣٨٧/٢، التقريب: ١٨٣/١.

(٥) المصنف: ٢٠٦/٤، والبيهقي: ٢٢٦/٧. والدارقطني: ٢٠٦/٣، في سننهما .  
إسناده: صحيح.

(٦) مطالب العالية: ج ٢ ص ٦ رقم (١٥٠٩). وعزاه لمسدد في مسنده وسكت عنه.  
ونكره الهندي في كنز العمال: ٥٠٨/١٦ رقم (٤٥٦٦٣-٤٥٦٦٥).

ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف: ٢٤٣/٦ رقم (١٠٦٧٧) من طريق الثوري  
وسعيد بن منصور في سننه: ٢٤٥/٢ رقم (٨٢٠) من طريق هشيم كلاهما عن  
اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عنه به مثله. ومن طريقهما رواه البيهقي: ٢١٥/٧  
إسناده: رواه ثقات وهو صحيح الإسناد.

(٧) يحيى بن أبي عروبة. لم اجد له ترجمة حتى الان والله اعلم.

### فصل

( ١١٨٥ ) حديث : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :  
 " من كانت له امرأتان ، فمال الى أحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل " رواه الخمسة <sup>(١)</sup> ،  
 وسنده صحيح . وفي لفظ : " من كانت له امرأتان يميل الى أحدهما عن الأخرى جاء يوم  
 القيامة يجر أحد شقيه ساقطا أو مائلا " <sup>(٢)</sup> . . . . .

( ١١٨٥ ) ١١٦/٣ .

( ١ ) رواه أبو داود رقم ( ٢١٣٣ ) فى النكاح ، باب فى القسم بين النساء . والترمذى :  
 ٣٠٤/٢ فى النكاح ، باب ما جاء فى التسوية بين الضرائر ( ٤٠ ) الحديث ( ١١٥٠ ) .  
 والنسائى : ٦٣/٧ فى كتاب عشرة النساء ، باب ميل الرجل الى بعض نساءه دون بعض .  
 وابن ماجه : ٦٣٣/١ فى النكاح ، باب القسمة بين النساء ( ٤٧ ) الحديث ( ١٩٦٩ ) .  
 والامام أحمد فى المسند : ٤٧١ و ٣٤٧/٢ ، ورواه أيضا ابن حبان فى صحيحه  
 ( الموارد ) ص ( ٣١٧ ) رقم ( ١٣٠٧ ) ، والدارى فى السنن : ١٤٣/٢ فى النكاح ،  
 باب فى العدل بين النساء ، وابن أبى شيبة فى المصنف : ٣٨٨/٤ فى النكاح ،  
 باب ما قالوا فى العدل بين النسوة اذا اجتمعن ومن كان يفعل ، وابن الجارود  
 فى المنتقى ص : ٢٤١ رقم ( ٧٢٢ ) ، والطيالسى ( منحة المعبود ) : ٣١٢/١ رقم  
 ( ١٥٩٧ ) ، والحاكم فى المستدرک : ١٨٦/٢ ، والبيهقى : ٢٩٧/٧ فى كتاب  
 القسم والنشوز ، باب الرجل لا يفارق التى رغب عنها ولا يعدلها .

اسناده : قال الترمذى : لا نعرفه مرفوعا الا من حديث همام - يعنى ابن يحيى -  
 وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه  
 الذهبي . وقال الحافظ : رجاله ثقات ، وصححه ابن حبان والحاكم ، الا أن  
 البخارى صوب أنه من رواية حماد عن أيوب ، عن أبي قلابة مرسلا . أنظر الدراية :  
 ٦٦/٢ رقم ( ٥٥٦ ) . وقال ابن الملقن فى تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج :  
 ٩١٩/٢ : هو ثقة بالاجماع لا جرم صححه ابن حبان والحاكم . وكذا قال صاحب  
 الاقتراح ص ( ١٨٤ ) . وقال الامام البيهقى : فى اسناده نظر . شرح السنة :  
 ١٥٠/٩ ، أما الحافظ العراقى فى المغنى عن حمل الأسفار فى تخريج ما فى الأحياء  
 من الأخبار ( الأحياء ) ٤٨/٢ . فسكت عنه ولم يتعقبه .

قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات ، وهو صحيح الاسناد كما تبين لك آراء الحفاظ

فيه . وقد نوه له الحافظ السيوطى باشارة الصحيح أيضا فى الجامع الصغير ٣٤/١ .

( ٢ ) كذا فى " م " ولم يوجد فى الأصول المنسوب اليهم الا كالسياق المتقدم ، ولفظ

البيهقى " من كانت له امرأتان فمال الى أحدهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط -

وصححه ابن حبان والحاكم لكن رجع الترمذى<sup>(١)</sup> إرساله .

(١١٨٦) قوله : " اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك " .<sup>(٢)</sup>

(١١٨٧) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة : اعتدي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ، وتجعل يومها لعائشة ، ففعل " قلت :

=== وفي رواية مائل " اهـ . قلت : وقد عناه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢١٤  
لإسحاق بن راهويه والبخاري في مسنديهما ، ولعل سياق المخرج لأحدهما والله أعلم .  
والفارق فيه بزيادة قوله : " عن الأخرى " و " يجز " . والباقي كلفظ الكتاب .

(١) أنظر علل الترمذى الكبير : ١ / ٣٧٠ في النكاح ، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر (١٦٩) .

(٢) قلت : الحديث المذكور للسيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما سقط من " م " ،

وربما سقط أيضا من الأصل والله أعلم . وهو ثابت وموجود في الاختيار : ج ٣ ص ١١٦ ،

ورقم المتسلسل له (١١٨٦) ولفظه قال : " وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام كان

يعدل بين نسائه ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤاخذني فيما لا أملك " اهـ .

أخرجه أبوداود رقم (٢١٣٤) في النكاح ، باب في القسم بين النساء ، والترمذى :

٣٠٤ / ٢ في النكاح ، باب (٤٠) الحديث (١١٤٩) ، وابن ماجه : ١ / ٦٣٤ ففى

النكاح ، باب (٤٧) الحديث (١٩٧١) . والنسائي : ٢ / ٦٤ فى كتاب عشرة

النساء ، باب ميل الرجل الى بعض نسائه دون بعض ، والامام أحمد : ٦ / ١٤٤ ،

وابن حبان (الموارد) ص (٣١٧) رقم (١٣٠٥) ، والدارمي فى السنن : ٢ / ١٤٤

فى النكاح ، باب القسم بين النساء ، وابن أبى شيبه فى المصنف : ٤ / ٣٨٦ ففى

النكاح ، باب ما قالوا فى العدل بين النساء .

والحاكم فى المستدرک : ٢ / ١٨٧ فى النكاح ، باب التشديد فى العداء بين

النساء من حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن أبى قلابه عن عبد الله بن يزيد عنها .

ولفظه ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول : " اللهم

هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك " يعنى القلب .

إسناده : ذكر الترمذى والنسائي أنه روى مرسلًا ، وذكر الترمذى أن المرسل أصح ،

وأما ابن حبان فصحح الأول وكذا الحاكم وقال : على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

قلت : رواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبى قلابه مرسلًا ، وهذا أصح

من حديث حماد بن سلمة ، عن أيوب عن أبى قلابه ، عن عبد الله بن زيد ، عن عائشة

متصلا . وقال البغوى أيضا المرسل أصح من المتصل . شرح السنة : ٩ / ١٥١ .

(١١٨٦) ٣ / ١١٦ .

(١١٨٧) ٣ / ١١٧ .



استغفريه المخرجون<sup>(١)</sup>. وهو في الآثار<sup>(٢)</sup> لمحمد بن الحسن، أنها أبو حنيفة، عن الهيثم بن أبي الهيثم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال لسودة: "اعتدى - فجعلها تظليقة يملكها - فجلست على طريقه يوما، فقالت: يا رسول الله راجعني فوالله ما أقول هذا حرصا مني على الرجال، ولكني أريد أن أحشر يوم القيامة مع أزواجك، وأجعل يومئذ منك لبعض أزواجك، فقال: فراجعها". وأخرجه ابن خسرو في مسند<sup>(٣)</sup> أبي حنيفة مرسلًا بهذا، ولغظه "أنشدك الله راجعني، فاني قد وهبت يومي وليلتى لعائشة، فراجعها" وأخرج الحارثي<sup>(٤)</sup> بعضه، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "لسودة حين طلقها اعتدى" وروى أبو حنيفة سلم بن سالم فيه مقال. وأخرجه<sup>(٥)</sup> أيضا عن أبي حنيفة عن أبي الزبير عن جابر مثله، وروى أبو حنيفة نوح الجامع<sup>(٦)</sup> وفيه مقال.

(١) قال الحافظ الزيلعي: مفهوم هذا أنه عليه السلام طلق سودة، ولم نجد ذلك في الحديث. نصب الراية: ٢١٦/٣. وقال الحافظ في الدرية: ٦٧/٢ رقم (٥٥٩) لم أجده هكذا، ولم أقف في خبر قط أن سودة طلقت، إلا ما روى مرسلًا. قلت: سيأتي قريبًا ما رواه البيهقي عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه.

(٢) ص ١١١ رقم (٥١٦) وأخرج أيضا أبو يوسف في كتاب الآثار ص (١٤٦) رقم (٦٦٧) به نحوه.

(٣) المسنَد وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد: ج ٢ ص ١٥٢ في الطلاق. إسناده: مرسل، رجاله جيدون.

(٤) المسنَد وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد: ج ٢ ص ١٤١ في الطلاق. إسناده: ضعيف لأجل سلم بن سالم وهو ضعيف جدا. سبقت ترجمته. والهيثم ابن أبي الهيثم وهو صدوق، ولم يدرك أحدا من الصحابة.

(٥) الحارثي في المسند ومن طريقه رواه الخوارزمي في جامع المسانيد: ج ٢ ص ١٣٨ في أول كتاب الطلاق، ولغظه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة حين طلقها اعتدى" اهـ.

إسناده: ضعيف فيه نوح بن أبي مريم كذبوه واتهم بالوضع.

(٦) هو نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، القرشي مولا هم، مشهور بكنيته، ويعرف

بالجامع، لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع،

من السابعة، مات سنة (١٧٣) هـ. / ت في . التقريب: ٣٠٩/٢.

وأنظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ١٦٧/٣، الميزان: ٢٧٩/٤، التهذيب

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup>، عن حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة فلما خرج الى الصلاة أمسكت بثوبه ، فقالت : والله مالي في الرجال من حاجة ، ولكنني أريد أن أحشر في أزواجك ، قال : فراجعها ، وجعلت يومها لعائشة " . وأصل الحديث في الصحيحين<sup>(٢)</sup> ، وغيرهما بدون طلاق ، والله أعلم .

( ١ ) السنن الكبرى : ٧ / ٧٥ في النكاح ، باب ما يستدل به على أن النبي صلى الله عليه وسلم في سوى ما ذكرنا ووصفنا من خصائصه .

إسناده : مرسل صحيح الاسناد ، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢١٧ : وهو مرسل . قلت : وأخرج الحاكم في المستدرك : ٢ / ١٨٦ في النكاح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : " قالت سودة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله يومي هو لعائشة ، فقبل ذلك منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة : فيها وفي أشباهها أنزل الله " وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا " ( سورة النساء ، الآية : ١٢٨ ) ، وقال : حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

( ٢ ) رواه البخاري : ٩ / ٣١٢ في النكاح ، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها ، وكيف يقسم ذلك ( ٩٨ ) الحديث ( ٥٢١٢ ) .

ومسلم : ٢ / ١٠٨٥ في الرضاع ، باب جواز هبتها نوبتها لضررتها ( ١٤ ) الحديث ( ٤٧ ) ( ١٤٦٣ ) . وابن ماجه : ١ / ٦٣٤ في النكاح ، باب المرأة تهب يومها لصاحبها ( ٤٨ ) الحديث ( ١٩٧٢ ) . والامام أحمد في المسند : ٦ / ٧٦٩ ، وأبو داود الطيالسي ( المنحة ) : ١ / ٣١٣ رقم ( ١٥٩٩ ) ولفظه : " أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة " . هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم " مارأيت امرأة أحب الي أن أكون في مسلاخها من سودة بنت زمعة ، من امرأة فيها حدة ، قالت : فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة . قالت : يا رسول الله قد جعلت يومي منك لعائشة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين : يومها ، ويوم سودة " ، اهـ .

( شرح الغريب ) ( مسلاخها ) المسلاخ هو الجلد ، ومعناه أن أكون أنا هي . ( من امرأة ) من هنا للبيان واستفتاح الكلام .

( حدة ) لم ترد عائشة عيب سودة بذلك . بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة وهي الحدة . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١٠ / ٤٨ ، وجامع الأصول :

( ١١٨٨ ) حديث : عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : " لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يعرض في بيتي ، فأذن له " متفق عليه <sup>(١)</sup> .

( ١١٨٩ ) حديث : عن عائشة رضى الله عنها : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يخرج سفرا أقرع بين أزواجه ، فأيتهم خرج سهمها خرج بها " متفق عليه <sup>(٢)</sup> .

### كتاب الرضاع <sup>(٣)</sup>

( ١١٩٠ ) حديث : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " تقدم متفق عليه من حديث

عائشة .

( ١١٩١ ) حديث : عن عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : " لا رضاع الا ما أنشأ العظم <sup>(٤)</sup> ، وأنت اللحم " .

( ١١٨٨ ) ١١٧/٣ .

( ١ ) رواه البخارى : ٣٠٢/١ فى الوضوء ، باب الغسل والوضوء فى المحضب والقنح

( ٤٥ ) الحديث ( ١٩٨ ) . ومسلم : ٣١٢/١ فى الصلاة ، باب استخلاف الامام

إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما ( ٢١ ) الحديث ( ٩٢ ) ( ٤١٨ ) . وتام

الحديث : " فخرج بين رجلين ، تخط رجلاه فى الأرض . بين عباس بن عبد المطلب

وبين رجل آخر ، قال ابن عباس : هو عليّ " .

إسناده : متفق عليه .

( ١١٨٩ ) ١١٧/٣ .

( ٢ ) رواه البخارى : ٢١٨/٥ فى الهبة ، باب هبة المرأة لغير زوجها ( ١٥ ) الحديث

( ٢٥٩٣ ) . ومسلم : ١٢٣٠/٤ فى التوبة ، باب فى حديث الافك ، وقبول توبة

القائف ( ١٠ ) الحديث ( ٥٦ ) ( ٢٧٢٠ ) وهو حديث طويل وفيه قصة الافك .

إسناده : متفق عليه .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " . والمثبت من الاختيار .

الرضاع : بفتح الراء وكسرها مصدر رضع الثدي إذا مصه .

وشرعا : مص لبن ثاب عن حمل من ثدى امرأة أو شربه ونحوه .

أنظر المنح الشافيات : ٥٨٢/٢ ، منح الشفا الشافيات : ١٩٥/٢ ، كشف القناع :

٥/١١٢٥١٢ ، الافصاح عن معانى الصحاح : ١٢٨/٢ .

( ١١٩٠ ) ١١٧/٣ تقدم فى رقم ( ١١٢٢ ) .

( ١١٩١ ) ١١٧/٣ .

( ٤ ) قوله : أنشأ العظم : معناه ما شد العظم وقواه ، والانشاء بمعنى الاحياء ويروى :

أنشأ العظم : بالزاء معجمة ، ومعناه زاد فى حجمه فنشره .

أنظر معالم السنن : ١٨٦/٣ ، النهاية : ٥٤/٥ .

أخرجه أبوداود<sup>(١)</sup> وفي سنده أبو موسى الهلالي ، عن أبيه ، قال أبو حاتم : مجهول كأبيه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أنظرن من اخواتكن ، فانما الرضاعة من المجاعة " متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) السنن رقم (٢٠٦٠٥٩) في النكاح ، باب في الرضاعة الكبير .

ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٤٣٢ / ١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٦١ / ٧ ، وابن خزم في المحلى : ١٨٥ / ١١ ، المسألة (١٨٧٢) .  
من حديث أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن مسعود .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : أبو موسى وأبوه قال أبو حاتم : مجهولان ، لكن أخرجه البيهقي من وجه آخر من حديث أبي حصين عن أبي عطية قال : جاء رجل الى أبي موسى فذكره بمعناه . تلخيص الحبير : ٤ / ٤ رقم (١٦٥٣) ، وأنظر مختصر سنن أبي داود : ١١ / ٣ ، وبين ضعفه الاستاذ أحمد محمد شاكر في مسند الامام أحمد رقم (٤١١٤) .

(٢) أبو موسى الهلالي . قال ابن المديني : لا أعلم روى عنه غير سليمان بن المغيرة ، وقال أبو حاتم : مجهول . وقال الحافظ في التقریب : ٤٧٩ / ٢ : مقبول من الثانية / د .

أنظر الجرح : ٤٣٨ / ٩ ، الميزان : ٥٧٨ / ٤ ، التهذيب : ٢٥١ / ١٢ .  
(٣) رواه البخاري : ٢٥٤ / ٥ في الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب ، والرضاع المستفيض (٧) الحديث (٢٦٤٧) ، وجهه ص ١٤٦ في النكاح ، باب من قال : لا رضاع بعد حولين (٢١) الحديث (٥١٠٢) . ومسلم : ١٠٧٨ / ٢ في الرضاع ، باب انما الرضاعة من المجاعة (٨) الحديث (٣٢) (١٤٥٥) ، ورواه أيضا أبوداود رقم (٢٠٥٨) في النكاح ، باب في رضاعة الكبير ، والنسائي : ١٠٢ / ٦ في النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة .

والامام أحمد في المسند : ٩٤ / ٦ و ٢١٤٩١٧٤٩١٣٨ ، والدارمي في السنن : ١٥٨ / ٢ في النكاح ، باب في رضاعة الكبير ، والطيالسي ( منحة المعبود ) : ٣٠٨ / ١ رقم (١٥٦٩) .

وتام الحديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعند ها رجل ، فكانه تغير وجهه ، كأنه كره ذلك ، فقالت : انه أخي ، فقال : أنظرن . . . الخ " . وهو سبب ورود الحديث كما في البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث :

١٧٧ / ٢ .

اسناده : متفق عليه .

وفي الباب : عن أم سلمة ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الأمعاء [ في الثدي ] <sup>(٢)</sup> ، وكان قبل الفطام " رواه الترمذى <sup>(٣)</sup> ، وصححه ، والحاكم <sup>(٤)</sup> .  
تنبيه : أخرج / مسلم <sup>(٥)</sup> عن عائشة مرفوعا " لا تحرم المصه والمصستان " . ١٤٢ / ب

( ١ ) أى سلك فيها ، والفتق : الشق ، والمراد ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذى لا ينفذ اليها ، ( الأمعاء ) جمع المعى بكسر الميم وفتحها . ( في الثدي ) أى فسى زمن الثدي ( وكان قبل الفطام ) فانه يراد به قبل الحولين . أنظر نيل الأوطار : ٣٥٥ / ٦ ، وسبل السلام : ٢١٧ / ٣ .

( ٢ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٣ ) السنن : ٣١١ / ٢ فى الرضاع ، باب ماجاء أن الرضاعة لا تحرم الا فى الصفر دون الحولين ( ٥ ) الحديث ( ١١٦٢ ) .

( ٤ ) كذا فى " م " أطلق المخرج واذأ أطلقه فهو فى المستدرك ، ولم أفد عليه فيه والله أعلم . ورواه أيضا ابن حبان فى صحيحه ( موارد الظمان ) ص ( ٣٠٥ ) رقم ( ١٢٥٠ ) . وابن حزم فى المحلى : ٢٠٢ / ١١ ، المسألة ( ١٨٧٣ ) . من حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عنها به .

استناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال ابن حزم : هذا خبر منقطع ، فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين . قلت : قال الحافظ فى التهذيب : ١٢ / ٤٤٤ . أنها روت عن أم سلمة . قال الشوكانى : ولا يخفى أن تصحيح الترمذى والحاكم لهذا الحديث يدفع علة الانقطاع فانهما لا يصححان ما كان منقطعاً الا وقد صح لهما اتصاله ، لما تقرر فى علم الاصطلاح أن المنقطع من قسم الضعيف . أنظر نيل الأوطار : ٣٥٥ / ٦ . وقال ابن الملقن : ادراكها أم سلمة ممكن لا جرم خرجه ابن حبان فى صحيحه الى قوله : " الأمعاء " ومن شرطه الاتصال ، اهـ . تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج : ٩٥١ / ٢ .

( ٥ ) الصحيح : ١٠٧٣ / ٢ فى الرضاع ، باب فى المصه والمصتان ( ٥ ) الحديث ( ١٧ ) ( ١٤٥٠ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢٠٦٣ ) فى النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات والترمذى : ٣٠٨ / ٢ فى الرضاع ، باب ماجاء لا تحرم المصه ولا المصتان ( ٣ ) الحديث ( ١١٦٠ ) وقال : حسن صحيح . والنسائى : ١٠١ / ٦ فى النكاح ، باب القدر الذى يحرم من الرضاعة . وابن ماجه : ٦٢٤ / ١ فى النكاح ، باب رقم ( ٣٥ ) الحديث ( ١٩٤١ ) ، والامام أحمد فى المسند : ٢١٦٩٦٩٣١ / ٦ . والدارمى : ١٥٧ / ٢ فى النكاح ، باب كم رضعة تحرم ، والدارقطنى : ١٧٣ / ٤ فى الرضاع ،

فى سنتهما .  
استناده : رواه مسلم .

وله<sup>(١)</sup> عن أم الفضل : " لا تحرم الاملاجة<sup>(٢)</sup> والاملاجتان " وفي لفظ " الرضعة أو الرضعتان " .  
 ( ١١٩٢ ) حديث : أخرجه الطبراني . في الصغير<sup>(٣)</sup> ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد حلم " .  
 وأخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، وابن عدى<sup>(٥)</sup> من وجه آخر . وأخرجه أبو داود الطيالسي<sup>(٦)</sup> من حديث جابر ، وفي سننه حرام بن عثمان<sup>(٧)</sup> ضعيف . وفي سنن عبد الرزاق ، وابن عدى<sup>(٨)</sup> .

( ١ ) مسلم في صحيحه : ١٠٧٤/٢ في الرضاع ، باب رقم ( ٥ ) الحديث ( ٢٣-٢٠ ) ( ١٤٥١ )  
 ورواه أيضا النسائي : ٢٠١٠٠/٦ ، وابن ماجه : ٦٢٤/١ رقم الحديث ( ١٩٤٠ )  
 والدارمي : ١٥٧/٢ ، والامام أحمد : ٣٣٩/٦ ، والبيهقي : ٤٥٥ / ٧ ، وابن أبي شيبة : ٢٨٥/٤ في النكاح ، باب في الرضاع ، من قال : لا تحرم الرضعتان ولا الرضعة ، وعبد الرزاق : ٤٦٩/٧ رقم ( ١٣٩٢٦ ) في مصنفيهما ، وسعيد بن منصور في سننه : ١٧٧/١ رقم ( ٩٧٠ ) وفي الحديث قصة .  
إسناده : رواه مسلم .

( ٢ ) الملج : المص . ملج الصبي أمه يملجها ملجا ، اذا رضعها ، والملجة : المسرة .  
 والاملاجة : المرة أيضا ، من أملجته أمه : أى أرضعته .  
 أنظر النهاية : ٣٥٣/٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي : ٢٩/١٠ .

( ١١٩٢ ) ١١٨/٣ .

( ٣ ) المعجم : ٦٨/٢ .

( ٤ ) المصنف : ٤٦٤/٧ رقم ( ١٣٨٩٧ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٤٦١ .  
 ( ٥ ) الكامل : ٥٤٥ / ٢ في ترجمة جويبر بن سعيد الأزدي الخراساني .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : هو ضعيف . الدراية : ٦٨/٢ رقم ( ٥٦٢ )  
 وأنظر أيضا نصب الراية : ٢١٩/٣ .

( ٦ ) المسند : ص ( ٢٤٣ ) في مرويات جابر بن عبد الله رضي الله عنه . ولفظه مطول .  
 ورواه أيضا ابن عدى في الكامل : ٨٥٣/٢ في ترجمة حرام بن عثمان الأنصاري .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : إسناده واه . الدراية : ٦٨/٢ رقم ( ٥٦٢ ) .

( ٧ ) حرام بن عثمان الأنصاري المدني ، قال يحيى : ليس بثقة ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الشافعي وغيره : الرواية عن حرام حرام ، وقال ابن حبان : كان غالبا فسي التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل . أنظر ترجمته في تاريخ ابن معين : ١٠٤/٢ ،  
 الميزان : ٤٦٨/١ ، اللسان : ١٨٢/٢ .

( ٨ ) ثم يوجد بياض في " م " . قلت : أعلمه ابن عدى بأيوب بن سويد ، ثم قال : وهذا الحديث رواه عبد الرزاق ، مرة عن معمر فرفعه ، ومرة عن الثوري فوقفه ، اهـ .

(١) وفي الباب : عن ابن عباس رفعه " لا رضاع بعد الحولين " [ وفي لفظ " لا رضاع الا ما كان ]  
 في الحولين " رواه الدارقطني <sup>(٢)</sup> ، تفرد برفعه الهيثم بن جميل <sup>(٣)</sup> وهو ثقة حافظ ، ووقفه غيره  
 وقال الدارقطني : وهو الصواب . وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> موقوفا ، عن علي ، وابن مسعود .  
 والدارقطني <sup>(٥)</sup> عن عمر " لا رضاع الا في الحولين في الصغر " .  
 ( ١١٩٣ ) حديث : عن عائشة رضي الله عنها " أن أفلح <sup>(٦)</sup> أخا أبي القعيس ، جاء

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " . والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) السنن : ١٧٤ / ٤ في الرضاع . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ق ١ / ٢٢٨ ،  
 رقم ( ٩٧٢ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٦٢ / ٧ . والامام مالك في الموطأ ٢ / ٦٠٢ ،  
 في الرضاع ، باب رضاعة الصغير ، وعبد الرزاق في المصنف : ٤٦٥ / ٧ رقم ( ١٣٩٠٣ ) .  
 وابن عدي في الكامل : ٢٥٦٢ / ٧ في ترجمة الهيثم بن جميل .

استاده : قال ابن عدي : يعرف بالهيثم وغيره وكان يغلط ، وصحح البيهقي وقفه ،  
 ورجح ابن عدي الموقوف ، وقال ابن كثير في الارشاد : رواه مالك في الموطأ عن ثور بن  
 يزيد عن ابن عباس موقوفا وهو أصح ، وكذا رواه غير ثور عن ابن عباس . وأخرج الطبراني  
 عن ابن عباس " أن الحولين لغاية الارضاع وأن لا رضاع بعدهما " ورجاله ثقات ،  
 الا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ، ثم أخرج باسناد صحيح ، عن ابن مسعود قال :  
 " ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع " وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله .  
 أنظر نيل الأوطار : ٣٥٤ / ٦ ، والتعليق المغني على الدارقطني : ١٧٤ / ٤ ، ونصب  
 الراية : ٢١٨ / ٣ ، الدراية : ٦٨ / ٢ رقم ( ٥٦١ ) .

( ٣ ) الهيثم بن جميل ، بفتح الجيم ، البغدادي ، أبو سهل ، نزل أنطاكية ، ثقة من أصحاب  
 الحديث ، وكأنه ترك فتغير ، من صفار التاسعة ، مات سنة ( ٢١٣ ) / بنخ قد عسق .

( ٤ ) أنظر الجرح : ٨٦ / ٩ ، التهذيب : ٩٠ / ١١ ، التقريب : ٣٢٦ / ٢ .  
 المصنف ٤ / ٢٩٠ في النكاح باب من قال : " لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين " ولفظ  
 على كرم الله وجهه : " لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين " .  
 ولفظ ابن مسعود رضي الله عنه : " لا رضاع الا ما كان في الحولين " ورواه أيضا سعيد  
 ابن منصور في سننه : ق ١ / ٢٢٨ رقم ( ٩٧٤ ) وفيه " ما أنشز العظم وأنبت  
 اللحم " . وأخرجه البيهقي : ٤٦٢ / ٧ .

استاده : رواه ثقات وهما صحيحان .

( ٥ ) السنن : ١٧٤ / ٤ في الرضاع .

ورواه أيضا البيهقي : ٤٦٢ / ٧ ، وسعيد بن منصور في سننه : ق ١ / ٢٨١ رقم

( ٩٨٥ ) بلفظ : " لا رضاع الا ما كان في الصغر " بدون " الحولين " .

استاده : صحيح رواه ثقات .

( ١١٩٣ ) ١١٨ / ٣ .

( ٦ ) أفلح بن أبي القعيس ، ويقال أخو أبي القعيس . قال ابن عبد البر : لأعلم له خبرا =====

يستأذن عليها . بعد الحجاب! <sup>(١)</sup> قالت : فأبيت أن آذن له ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له عليّ ، وقال : انه عمك " متفق عليه . <sup>(٢)</sup>

== ولا ذكرنا أكثر مما جرى من ذكره في حديث عائشة في الرضاعة ، وقد اختلف فيه ،  
فقيل : أبو القعيس ، وقيل أخو أبي القعيس ، وقيل : ابن أبي القعيس ، وأصحها  
أفلق أخو أبي القعيس ، ويقال : أنه من الأشعريين .

أنظر الاستيعاب: ١/١٩٢، أسد الغابة: ١/١٠٦، الإصابة: ١/٨٩.

( ١ ) وهو قوله تعالى : " يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما " (سورة الأحزاب الآية : ٥٩ ) " جلابيبهن " جمع جلباب ، وهو ثوب أكبر من الخمار ، وقد قيل : أنه القناع ، والصحيح أنه الثوب الذي يستر جميع البدن ، راجع تفسير القرطبي : ١٤ / ٢٤٣ ، وتفسير الجلالين ص ( ٥٦٢ ) .

(٢) رواه البخارى : ٢٥٣/٥ فى الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب (٧) الحديث

(١٠٣٤٧٩٦٩٢٦٤٤) ، ومسلم : ١٠٦٨/٢ في الرضاع

باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ( ١ ) الحديث ( ١٠ - ١ ) ( ١٤٤٥ و ١٤٤٤ )

ورواه أيضا أبوداود رقم (٢٠٥٢) في النكاح ، باب في لبن الفحل .

والترمذى : ٣٠٨ / ٢ ، باب ما جاء في لبن الفحل ( ٢ ) الحديث ( ١١٥٨ )

وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٩٩ / ٦ في النكاح ، باب ما يحرم من الرضاع .

وَابْنُ مَاجَهَ : ٦٣٧/١ فِي النِّكَاحِ ، بَابُ لَبَنِ الْفَحْلِ (٣٨) الْحَدِيثُ (١٩٤٨) .

والموطأ: ٦٠١/٢ في الرضاع ، باب رضاة الصغير . وسنن سعيد بن منصور: ق ٢٧٣/١

رقم ( ۹۵۱-۹۵۴ ) .

اسنادہ : متفق علیہ .



## " كتاب الطلاق "

( ١١٩٤ ) حديث : " كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمعتوه " قال مخرجوا أحاديث الهداية لم نجده ، وانما أخرج الترمذى <sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة رفعه : " كل طلاق جائز ، الا طلاق المعتوه المغلوب على عقله " . وفي سنده عطاء بن عجلان <sup>(٥)</sup> متروك . وروى ابن أبي شيبه <sup>(٦)</sup> ،

( ١ ) الطلاق : لغة هو حل القيد والاطلاق ، ولهذا يقال ناقة طالق : أى مرسله ترعى حيث شاءت . وهو فى الشرع : اسم لحل قيد النكاح ، وهو لفظ جاهلى ورد الشرع بتقريره ، ويقال : طلقت المرأة بفتح اللام على الأصح ويجوز ضمها ، والأصل فيه الكتاب قوله تعالى : " الطلاق مرتان " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٧ ) وقوله : " يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن " ( سورة الطلاق ، الآية : ١ ) ، والسنة كما سيأتى ، والاجماع .

انظر كفاية الأخيار : ١٥٥ / ٢ ، المحرر فى الفقه : ٥٠ / ٢ ، المبدع فى شرح المقنع : ٢٤٩ / ٢ ، زاد المحتاج : ٣٥٧ / ٣ ، حاشية الروض المربع : ٤٨٢ / ٦ ، الروض الندى ص ( ٣٨٨ ) ، غاية المنتهى : ١٠٣ / ٣ .

( ١١٩٤ ) ١٢١ / ٣ .

( ٢ ) المعتوه : هو المجنون المصاب بعقله . وقد عته فهو معتوه . النهاية : ١٨١ / ٣ ، ومختار الصحاح ص ( ٤١٢ ) .

( ٣ ) نصب الراية : ٢٢١ / ٣ ، الدراية : ٦٩ / ٢ رقم ( ٥٦٦ ) .

( ٤ ) السنن : ٣٣١ / ٢ فى الطلاق ، باب ماجاء فى طلاق المعتوه ( ١٥ ) الحديث ( ١٢٠٣ ) اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : وفى اسناده عطاء بن عجلان ، وهو متروك : الدراية : ٦٩ / ٢ .

( ٥ ) عطاء بن عجلان ، الحنفى ، أبو محمد ، البصرى ، العطار ، متروك ، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب ، من الخامسة . / ت .

أنظر الضعفاء الصغير للبخارى ص ( ٩٠ ) ، والتاريخ الصغير له : ٩٥ / ٢ ، تاريخ

ابن معين : ٤٠٤ / ٢ ، الميزان : ٧٥ / ٣ ، التهذيب : ٢٠٨ / ٢ ، التقريب : ٢٢ / ٢ .

( ٦ ) المصنف : ٣١ / ٥ فى الطلاق ، باب ما قالوا فى طلاق المعتوه . ورواه أيضا عبد الرزاق

فى مصنفه : ٧٨ / ٢ رقم ( ١٢٢٧٦ ) ، والبيهقى : ٣٥٩ / ٧ ، وسعيد بن منصور

فى سننه : ٣١٠ / ١ رقم ( ١١١٣ ) ، موقوفا عن على كرم الله وجهه .

اسناده : قال الحافظ : اسناده صحيح . الدراية : ٦٩ / ٢ رقم ( ٥٦٦ ) وعلقه

البخارى بصيغة الجزم . أنظر فتح البارى : ٣٨٨ / ٩ فى النكاح ، باب رقم ( ١١ )

قبل الحديث رقم ( ٥٢٦٩ ) .

عن علي رضي الله عنه : " كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه " واسناده صحيح . وأخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن علي رضي الله عنه : " لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم " وروى ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> ، عن ابن عباس : " لا يجوز طلاق الصبي " .

( ١١٩٥ ) حديث : " أبغض المباحات الى الله الطلاق " . وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أبغض الحلال الى الله الطلاق " رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> ، وصححه الحاكم<sup>(٥)</sup> ، ورجح أبو حاتم إسناده .

( ١ ) المصنف : ٨٥ / ٧ رقم ( ١٢٣١٦ ) عن إبراهيم بن محمد عن حسين بن عبد الله عن جده عنه به .

إسناده : ضعيف ، فيه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب وهو ضعيف وقد سبقت ترجمته . وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٢٢ / ٣ ، والحافظ في الدراية : ٦٩ / ٢ وسكتا عنه .

( ٢ ) المصنف : ٣٤ / ٤ في الطلاق ، باب ما قالوا في الصبي . من طريق حفص بن غياث عن حجاج عن عطاء عنه به .

إسناده : ضعيف ، فيه حجاج بن أرطأة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس وقد أورده الحافظ الزيلعي ، والحافظ وسكتا عنه . أنظر نصب الراية : ٢٢٢ / ٣ ، والدراية : ٦٩ / ٢ رقم ( ٥٦٦ ) .

( ١١٩٥ ) ١٢١ / ٣

( ٣ ) السنن رقم ( ٢١٧٨ و ٢١٧٧ ) في الطلاق ، باب كراهية الطلاق .

( ٤ ) السنن : ٦٥٠ / ١ في الطلاق ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ٢٠١٨ ) .

( ٥ ) المستدرک : ١٩٦ / ٢ في الطلاق ، باب ما أحل الله شيئا أبغض من الطلاق .

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٣٢٢ / ٧ . وابن أبي شيبة في مصنفه : ٢٥٣ / ٤ في الطلاق ، باب من كره الطلاق من غير ريبه . من حديث محارب بن دثار عنه به .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي . ونوه له الحافظ السيوطي بإشارة الصحيح . الجامع الصغير : ٥ / ١ .

وقال الحافظ : رواه أبو داود والبيهقي مرسلين فيه ابن عمر ، رجح أبو حاتم والدارقطني في العلل والبيهقي المرسل ، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية : ج ٢ ص ١٤٩ رقم ( ١٠٥٦ ) في النكاح ، بإسناد ابن ماجه وضعفه بعبيد الله بن الوليد الوصافي وهو ضعيف ، ولكنه لم يتفرد به فقد تابعه معروف بن الواصل ، إلا أن المنفرد عنه بوصله محمد بن خالد الوهبي . تلخيص الحبير : ٢٠٥ / ٣ رقم ( ١٥٩٠ )

وأخرجه ابن حبان في المجروحين : ٦٤ / ٢ عند ترجمة عبيد الله بن الوليد الوصافي . =====

( ١١٩٦ ) حديث : " ما خلق الله مباحا أحب اليه من العتاق ، ولا خلق مباحا أبغض اليه من الطلاق " وأخرج الدارقطني<sup>(١)</sup> من حديث معاذ رفعه : " ما خلق الله أحب اليه من العتاق ، ولا أبغض اليه من الطلاق " وفيه ضعف وانقطاع .

( ١١٩٧ ) قوله : " وعن ابراهيم النخعي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون أن لا يطلقوا للسنة الا واحدة ، ثم لا يطلقوا غيرها حتى تنقضي عدتها ، وفي رواية : وكان ذلك عندهم أحسن من أن يطلق الرجل ثلاثا في ثلاثة أطهار " ، قال مخرجوا أحاديث الهداية :<sup>(٢)</sup> روى ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح عن ابراهيم النخعي أنه قال : " كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض " . قلت : لم أجده في نسختي من ابن أبي شيبة ، وقد أخرجه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن الثوري<sup>(٥)</sup> ، عن مغيرة ، عن ابراهيم ، قال : " كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يدعها حتى

=== وقال : هو منكر الحديث . قال الخطابي والمندري : المشهور فيه المرسل عن محارب ابن دثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه ابن عمر ، وقال البيهقي : وفي رواية ابن أبي شيبة ، عن عبد الله بن عمر موصولا ولا أراه يحفظه ، اهـ . معالم السنن : ٢٣١ / ٣ ، مختصر سنن أبي داود : ١٢ / ٣ .

( ١١٩٦ ) ١٢١ / ٣ .

( ١ ) السنن : ٣٥ / ٤ في الطلاق . ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٣٩٠ / ٦ رقم

( ١١٣٣١ ) ، والبيهقي : ٣٦١ / ٧ ، من حديث مكحول عنه به .

أسناده : قال الحافظ : أسناده ضعيف ومنقطع أيضا . التلخيص : ٢٠٥ / ٣ ،

والدرية : ٧٣ / ٢ رقم ( ٥٧٤ ) . وقال عبد الحق : في أسناده حميد بن مالك ،

وهو ضعيف ، وقال البيهقي : هو حديث ضعيف ، ومكحول عن معاذ منقطع .

أنظر نصب الراية : ٢٣٥ / ٣ .

( ١١٩٧ ) ١٢١ / ٣ .

( ٢ ) نصب الراية : ٢٢٠ / ٣ ، الدراية : ٦٩ / ٢ .

( ٣ ) المصنف : ٤ / ٥ في الطلاق ، باب ما يستحب من طلاق السنة وكيف هو ؟ .

من طريق وكيع عن سفيان عن مغيرة عنه به مثله .

أسناده : قال الحافظ : رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . الدراية : ٦٩ / ٢ .

( ٤ ) المصنف : ٣٠٢ / ٦ رقم ( ١٠٩٢٦ ) .

أسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد من قول ابراهيم النخعي .

( ٥ ) قوله " عن الثوري " سقط من النسخة المطبوعة . والصواب إثباته كما في " م " .

لأنه ليس لعبد الرزاق رواية عن مغيرة بن مقسم الضبي ان هو شيخ الثوري .

يخلو أجلها ، وكانوا يقولون : [ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً <sup>(١)</sup> ] لعله أن يرغب فيها \* . وأخرج <sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن مسعود ، قال : \* من أراد الطلاق الذي هو الطلاق فليطلقها تطليقة ، ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض \* . وأخرج <sup>(٣)</sup> عن علي رضي الله عنه مثله .

( ١١٩٨ ) حديث : \* ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هكذا أمرك ربك يا ابن عمر ، إنما أمرك أن تستقبل الطهر استقبالا فتطلقها لكل طهر تطليقة \* .

عن عبد الله بن عمر : \* أنه طلق امرأته [ تطليقة <sup>(٤)</sup> ] وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرئين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله ، انك قد أخطأت السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر فيطلق لكل قروء <sup>(٥)</sup> . رواه الدارقطني <sup>(٦)</sup> .

( ١ ) ( سورة الطلاق ، الآية ١ ) .

( ٢ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ٤ في الطلاق ، باب ما يستحب من طلاق السنة وكيف هو ؟ من طريق وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عنه به .  
إسناده : رجاله رجال الثقات ، وهو موقوف صحيح .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ٤ .

من طريق وكيع عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن ابن سيرين ولفظه قال : قال علي : \* لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل على امرأة يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض \* .

إسناده : رجاله رجال الثقات ، وهو أيضا موقوف صحيح .

( ١١٩٨ ) ٣ / ١٢٢٠ .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط من \* م \* والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) القرء : بفتح القاف ، وتجمع على أقراء وقروء ، وهو من الأضداد يقع على الطهر ، واليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز ، وعلى الحيف ، واليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق . والأصل في القرء الوقت المعلوم ، فلذلك وقع على الضدين ، لأن كل منهما وقتا ، وأقرأت المرأة إذا طهرت وإذا حاضت . انظر غريب الحديث

للهروري : ١ / ٢٨٠ و ج٤ ص ٣٣٤ ، النهاية : ٤ / ٣٢ ، المختار ص ( ٥٢٦ ) .

( ٦ ) السنن : ٤ / ٣١ في الطلاق . وتام الحديث \* قال : فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجعته ، ثم قال : إذا هي طهرت ، فطلق عند ذلك ، أو أمسك ، فقلت يا رسول الله رأيت لو أنني طلقته ثلاثا أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا ،

كانت تبين منك ، وتكون معصية \* والبيهقي : ٧ / ٣٣٠ ، ونسبه الحافظ الزيلعي في =====

وأعل بالمعلّى بن منصور<sup>(١)</sup> رمى بالكذب. / وقال البيهقي : أتى فيه عطاء الخراساني بأشياء ١/١٤٣ لم يتابع عليها .

( ١١٩٩ ) قوله : " وفي رواية قال لعمر أخطأ ابنك السنة مرة فليراجعها ، فإذا ظهرت فإن شاء طلقها طاهراً من غير جماع ، أو حاملاً قد استبان حملها ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " .

عن عبد الله بن عمر : " أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : مرة فليراجعها ، ثم ليتركها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " متفق عليه .<sup>(٢)</sup>

=== نصب الراية : ٢٢٠ / ٣ للطبراني في الكبير ، قلت : لم أجده في القسم الموجود منه . وقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٣٣٦ / ٤ . وقال : فيه على بن سعيد الرازي ، قال الدارقطني : ليس بذلك وعظمه غيره ، وبقية رجاله ثقات ، اهـ . إسناده : قال الزيلعي : لم يعله البيهقي في المعرفة إلا بعطاء الخراساني ، وقال : إنه أتى في هذا الحديث بزيادات لم يتابع عليها ، وهو ضعيف فسي الحديث ، لا يقبل ما انفرد به ، اهـ . نصب الراية : ٢٢٠ / ٣ ، وقال نحوه فسي السنن الكبرى : ٣٣٠ / ٧ بعد تخريجه ، ولعل الزيلعي نقل كلامه ببعض التصرف . ( ١ ) معلّى بن منصور الرازي ، أبو يعلى ، نزل بغداد ، ثقة سنن فقيه طلب على القضاء فامتنع ، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢١١ ) ع / ٠ أنظر ترجمته في التاريخ الصغير : ٣٢٣ / ٢ ، تاريخ بغداد : ١٨٨ / ١٣ ، الميزان : ١٥٠ / ٤ ، التهذيب : ٢٣٨ / ١٠ ، التقريب : ٢٦٥ / ٢ ، الخلاصة : ٣٨٣ ) هـ .

( ١١٩٩ ) ١٢٢ / ٣ .

( ٢ ) رواه البخاري : ٣٤٥ / ٩ في الطلاق ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ٥٢٥١ ) . وسلم : ١٠٩٣ / ٢ في الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ( ١ ) الحديث ( ١ ) ، ( ١٤٧١ ) ، ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢١٧٩ ) في الطلاق ، باب في طلاق السنة ، والنسائي : ١٣٨ / ٦ في الطلاق ، باب وقت الطلاق . وابن ماجه : ٦٥١ / ١ فسي الطلاق ، باب طلاق السنة ( ٢ ) الحديث ( ٢٠١٩ ) . والموطأ : ٥٧٦ / ٢ فسي الطلاق ، باب ماجاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض . والامام أحمد فسي المسند : ٥٤٧٦ / ٢ و ٥٤٧٦ و ٥٤٧٦ و ١٢٤٩١ . وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٤٥ ) رقم ( ٧٣٤ ) ، والدارمي في السنن : ١٦٠ / ٢ في الطلاق ، باب السنة في الطلاق ، والطيالسي ( المنحة ) ٣١٣ / ١ ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٢ / ٥ في الطلاق ، ===

وفي رواية لمسلم<sup>(١)</sup> " مره فليراجعها ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا " وفي أخرى للبخاري<sup>(٢)</sup> " وحسبت عليّ تطليقة " وفي رواية لمسلم<sup>(١)</sup> قال ابن عمر : " أما أنت طلقته واحدة أو اثنتين ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أرتجعها ثم أمهلها حتى تحيض حيضة أخرى ، وأما أنت فطلقته ثلاثا فقد عصيت ربك فيما أمرك ربك من طلاق امرأتك " .

( ١٢٠٠ ) قوله : " وكذلك روى أن ابن عمر رضي الله عنهما قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أفرايت ان طلقته ثلاثا أكانت تحل لي ؟ قال : لا ويكون معصية " . قلت : لفظ الدارقطني " فقلت يارسول الله أرايت لو أني طلقته ثلاثا أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا كانت تبين منك وتكون معصية " ذكره في الحديث المتقدم<sup>(٣)</sup> .

( ١٢٠١ ) قوله : " وروى أن بعض أبناء عبادة بن الصامت طلق امرأته ألفا ، فذكر ذلك عبادة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : بانت بثلاث في معصية ، وتسعمائة وسبعة وتسعون<sup>(٤)</sup> فيما لا يملك " عن عبادة بن الصامت ، قال : " طلق جدى امرأة له ألف تطليقة ، فانطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسألته ، فقال : أما اتقى الله جدك ، أما ثلاثة فلم ، وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم ، ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له " وفي رواية عن عبادة بن الصامت أيضا ، قال : " طلق بعض آبائي امرأته ألفا ، فانطلقت بنوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يارسول الله ان أبانا طلق أمنا ألفا فهل له مخرج ؟ فقال : ان أباكم لم يتق الله تعالى فيجعل له من أمره مخرجا بعده ، بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبعة وتسعون اثم في عتقه " رواه كله الطبراني<sup>(٥)</sup>

=== باب ما قالوا في طلاق السنة ما ومتى يطلق ٢ ، والبيهقي : ٣٢٤٥٣ / ٧ .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) الصحيح : ١٠٩٤ / ٢ و ١٠٩٥ في الطلاق ، الحديث ( ٥٥٣ ) ( ١٤٧١ ) .

( ٢ ) الصحيح : ٢٥١ / ٩ الحديث رقم ( ٥٢٥٣ ) .

( ١٢٠٠ ) ١٢٢ / ٣ .

( ٣ ) تقدم في رقم ( ١١٩٨ ) .

( ١٢٠١ ) ١٢٢ / ٣ .

( ٤ ) في " م " يوجد زيادة بعد قوله : تسعون [ اثم في عتقه رواه كله الطبراني ] والزيادة

ما بين الحاصرتين والتصحيح من الاختيار .

( ٥ ) هو في القسم المفقود من المعجم الكبير ، وقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد

٣٣٨ / ٤ في كتاب الطلاق ، باب فيمن طلق أكثر من ثلاث . ورواه أيضا عبد الرزاق

في مصنفه : ٣٩٣ / ٦ رقم ( ١١٣٣٩ ) ، والدارقطني في السنن : ٢٠ / ٤ في كتساب

الطلاق . وابن حزم في المحلى : ٤٦٣ / ١١ ، المسألة ( ١٩٥٣ ) . ثلاثتهم سـواً

سندا ومتنا .

وفيه عبيد الله بن الوليد العجلي<sup>(١)</sup> ضعيف ، انتهى . هذا ما وجدت من حديث عبادة ولعله تصحف في الكتاب ابناً بأباً والله أعلم . وفي الباب : عن عبد الله بن مسعود " أنه سئل عن رجل طلق امرأته مائة تطليقة ، قال : حرمتها ثلاث ، وسبعة وتسعون عدواناً " وفي رواية " بانت منك بثلاث وسائرهن معصية<sup>(٢)</sup> ، وعن ابن عباس " بانت منك بثلاث وعليك وذر سبعة وتسعون<sup>(٣)</sup> .

=== إسناده : قال الحافظ الهيثمي : في مجمع الزوائد : ٣٣٨ / ٤ : رواه كله الطبراني وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي وهو ضعيف ، اهـ .

وقال الدارقطني : رواه مجهولون ، وضعفاء ، الا شيخنا وابن عبد الباقي . وقال ابن حزم : هو في غاية السقوط ، لأنه اما من طريق يحيى بن العلاء - وليس بالقوى - عن عبيد الله بن الوليد الوصافي - وهو هالك - عن ابراهيم بن عبيد الله ابن عبادة بن الصامت - وهو مجهول لا يعرف - ثم هو منكر جداً ، لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار : أن والد عبادة رضى الله عنه أدرك الاسلام ، فكيف جده ؟ وهو محال بلا شك ، ثم ألفاظه متناقضة في بعضها " أما ثلاث فلك " وهذا اباحة للثلاث ، وبعضها بخلاف ذلك ، اهـ . وأنظر أيضاً زاد المعاد : ٢٦٢ / ٥ .

( ١ ) عبيد الله بن الوليد ، الوصافي ، بفتح الواو وتشديد الميملة ، أبو اسماعيل الكوفي ، العجلي ، ضعيف ، من السادسة . / بخ ت ق .

أنظر الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٦٦ ) ، الميزان : ١٧ / ٣ ، التهذيب : ٥٥ / ٧ ، التقريب : ٥٤٠ / ١ .

( ٢ ) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ١٢ / ٥ في الطلاق ، باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفاً في قول واحد . والسياق له ، ورواه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير : ٩ / ٣٨١ و ٣٨٠ رقم ( ٩٦٣١ و ٩٦٣٠ ) ، وعبد الرزاق في المصنف : ٦ / ٣٩٥ رقم ( ١١٣٤٣ ) ، وسعيد بن منصور في السنن : ١ / ٢٩٩ و ٣٠٦ رقم ( ١٠٦٣ ) و ( ١٠٩٣ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٣٣٢ ، وابن حزم في المحلى : ١١ / ٤٧٠ م ( ١٩٥٣ ) ، والطحاوي في الآثار : ٣ / ٥٨ في الطلاق .

إسناده : قال ابن حزم : في غاية الصحة ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٣٣٨ / ٤ .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٣ / ٥ ، وتامه : " فأثاه رجل فقال : يا ابن عباس انه طلق امرأته مائة مرة ، وانما قلتها مرة واحدة فتبين مني بثلاث أم هي واحدة ؟ فقال : ... الخ " . ورواه أيضاً عبد الرزاق في المصنف : ٦ / ٣٩٦ رقم ( ١١٣٤٨ ) و ( ١١٣٥٣ ) ، والبيهقي : ٧ / ٣٣٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣ / ٥٨ في الطلاق ، باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً معاً . والدارقطني في السنن : ٤ / ١٢ في =====

وعن عثمان <sup>(١)</sup> رضى الله عنه مثل ابن مسعود . وعن المغيرة بن شعبه <sup>(٢)</sup> " بانت منك بثلاث وسبعة وتسعون . فصل " . وعن ابن عمر " بانت منك بثلاث وسبعة وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة " . رواه ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> .

( ١٢٠٢ ) حديث : " كل طلاق واقع " تقدم .

( ١٢٠٣ ) قوله : " للأمر فى حديث ابن عمر " تقدم .

( ١٢٠٤ ) حديث : " طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان " أخرجه الدارقطني <sup>(٤)</sup> ،

وكذلك ابن ماجه <sup>(٥)</sup> من حديث عبد الله مرفوعا ، وفى سنده عطية العوفي ، قال أبو حاتم : ضعيف .

=== كتاب الطلاق ، وابن حزم فى المحلى : ٤٦٩/١١ ، المسألة ( ١٩٥٣ ) .

إسناده : رواه ثقات وهو صحيح الإسناد ، وقال ابن حزم : فى غاية الصحة .

( ١ ) رواه ابن أبي شيبة : ١٣/٥ ، وابن حزم فى المحلى : ٤٦٩/١١ م ( ١٩٥٣ ) . من

طريق وكيع والفضل بن دكين عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبى يحيى قال :

جاء رجل الى عثمان فقال : انى طلقت امرأتى مائة قال : ثلاث تحرمتها عليك وسبعة

وتسعون عدوان " .

إسناده : فيه جعفر بن برقان الكلابى مختلف فيه قال الحافظ : صدوق يهتم فسى

حديث الزهرى . التقريب : ١٢٩/١ ، وقال ابن خزيمة : لا يحتج به ، ووافقه ابن

ميمن والمجلى . الميزان : ٤٠٣/١ . ومعاوية بن أبى يحيى لم أقف على ترجمته .

( ٢ ) ابن أبى شيبة فى المصنف : ١٣/٥ من طريق غندر عن شعبه عن طارق عن قيس بن

أبى حازم أنه سمعه يحدث عن المغيرة بن شعبه " أنه سئل عن رجل طلق امرأته

مائة فقال : ثلاث تحرمتها عليه وسبعة وتسعون فصل " .

قلت : بهذا اللفظ فى النسخة المطبوعة .

إسناده : رواه ثقات .

( ٣ ) المصنف : ١٤/٥ . من طريق محمد بن بشر عن أبى معشر ، قال : نا سعيد المقبرى

قال : جاء رجل الى عبد الله بن عمر وأنا عنده ، فقال : يا أبا عبد الرحمن انه طلق

امراته مائة مرة ، قال : . . . الخ " . ورواه أيضا سعيد بن منصور فى سننه : ٣٠٠/١

رقم ( ١٠٦٦ ) .

إسناده : ضعيف فيه أبو معشر وهو نجيب بن عبد الرحمن السندى المدنى مشهور بكنيته ،

وهو ضعيف وقد سبقت ترجمته . وأنظر التهذيب : ٤١٩/١ ، والتقريب : ٢٩٨/٢ .

( ١٢٠٢ ) ١٢٣/٣ . تقدم فى رقم ( ١١٩٤ ) .

( ١٢٠٣ ) ١٢٣/٣ . تقدم فى رقم ( ١١٩٩ ) .

( ١٢٠٤ ) ١٢٣/٣ .

( ٤ ) السنن : ٣٨/٤ فى كتاب الطلاق .

( ٥ ) السنن : ٦٧٢/١ فى الطلاق ، باب فى طلاق الأمة وعدتها ( ٣ ) الحديث ( ٢٠٧٩ ) =====



يكتب حديثه . وقال ابن معين : صالح . وقال غيره : ضعيف . وعمر بن شبيب ، مختلف في الاحتجاج به ، لكن أخرجه الحارثي في مسند<sup>(٢)</sup> أبي حنيفة ، عن أبي حنيفة ، عن عطية ، عن ابن عمر ، وعطية قد حسن الترمذي حديثه . وأخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> ، والترمذي<sup>(٤)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من حديث عائشة مرفوعا بلفظ " طلاق الأمة تطليقتان ، وقروها حيضتان " وفيه مظاهر ابن أسلم ضعيف ، رواه عن القاسم بن محمد ، عنها . وأخرج الدارقطني<sup>(٦)</sup> ، عن القاسم

=== والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٦٩/٧ في كتاب الرجعة . وابن حزم في المحلى : ٥٨١/١١ ، المسألة ( ١٩٨١ ) . من حديث عبد الله بن عمر .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : إسناده ضعيف . الدراية : ٧١/٢ رقم ( ٥٦٨ ) ، وأنظر أيضا نصب الراية : ٢٢٧/٣ ، سبل السلام : ٢٠٦/٣ ، زالمعاد : ٢٧٧/٥ . ( ١ ) عمر بن شبيب ، بفتح المعجمة وموحدين ، الأولى مكسورة ، وبينهما تحتانية ساكنة ، المسلى ، بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام الكوفي ، ضعيف ، من صفار الثامنة ، مات بعد المائتين . / ق . أنظر تاريخ ابن معين : ٤٣٠/٢ ، السيزان : ٢٠٤/٣ ، التهذيب : ٤٦١/٧ ، التقريب : ٥٧/٢ .

( ٢ ) المسنود وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٣٩ في الطلاق ، إسناده : ضعيف لأجل عطية العوفي ، فقد ضعفه الحفاظ وقد سبقترجمته .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢١٨٩ ) في الطلاق ، باب في سنة طلاق العبد .

( ٤ ) السنن : ٣٢٧/٢ في الطلاق ، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان ( ٧ ) الحديث ( ١١٩٣ ) .

( ٥ ) السنن : ٦٧٢/١ في الطلاق ، باب في طلاق الأمة وعدتها ( ٣٠ ) الحديث ( ٢٠٨٠ ) . ورواه أيضا الدارقطني : ٣٩/٤ في كتاب الطلاق ، والحاكم في المستدرک : ٢٠٥/٢ في كتاب الطلاق ، باب طلاق الأمة تطليقتان وقروها حيضتان . والبيهقي ٣٧٠/٧ وابن حزم : ٥٨١/١١ م ( ١٩٨١ ) .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ : فيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف . وقال الخطابي : الحديث حجة لأهل العراق ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبدا . وضعفه ابن حزم بمظاهر بن أسلم . وقال أبو داود : هذا حديث مجهول ، وقال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه مرفوعا ، إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ولا يعرف له في العلم غير هذا الحديث . أنظر معالم السنن : ٢٤٠/٣ ، مختصر سنن أبي داود : ١١٥/٣ ، نصب الراية : ٢٢٦/٣ ، الدراية : ٧٠/٢ رقم ( ٥٦٨ ) ، سبل السلام : ٢٠٦/٣ ، وزاد المعاد في هدى خير العباد : ٢٧٦/٥ . ( ٦ ) السنن : ٤٠/٤ . وتام الكلام ، قال : سئل القاسم بن محمد عن عدة الأمة ، فقال : الناس يقولون : حيضتان ، وأنا لا نعلم ذلك في كتاب ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن الحديث المرفوع غير محفوظ .

لا تعلم ذلك في كتاب ولا سنة . وفي الباب : ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، <sup>(١)</sup> عن معمر ، عن قتادة " أن عليا قال : السنة / بالمرأة يعني الطلاق ، والعدة بها " وعن إبراهيم بن ١٤٣ / ب أبي يحيى ، وإبراهيم بن محمد <sup>(٢)</sup> ، وغير واحد ، عن عيسى <sup>(٣)</sup> ، عن الشعبي عن اثني عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : " الطلاق والعدة بالمرأة " <sup>(٤)</sup> وما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه <sup>(٥)</sup> ، حدثنا حفص ، عن أشعث ، عن الشعبي عن عبد الله ، قال :

( ١ ) ج ٧ ص ٢٣٧ رقم ( ١٢٩٥٦ و ١٢٩٥٥ ) . ووصله ابن حزم في المحلى : ٥٧٨ / ١١ المسألة ( ١٩٨١ ) من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عنه به مثله . وأخرجه سعيد بن منصور في سننه : ق ٣٥٧ / ١ رقم ( ١٣٤٠ ) من طريق أبي معاوية قال : نا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي قال : " الطلاق بالنساء والعدة بالنساء " .

إسناده : ضعيف ، إسناده عبد الرزاق منقطع ، وقال ابن حزم في روايته الموصولة : وهو من قول قتادة ، وفي سند سعيد بن منصور فيه الحسن بن عمار البجلي وهو متروك وقد سبقت ترجمته . والأثر يبين منقطع ومتروك .

( ٢ ) وكذا في النسخة المطبوعة ، وأما في المحلى : ٥٧٨ / ١١ ( محمد بن يحيى ) بدل ( إبراهيم بن محمد ) ولعل هذا هو الصواب ، ومثل المحلى في زاد المعاد ٥ / ٢٧٥ . ( ٣ ) هو عيسى بن أبي عيسى ، الحنطاط ، الففاري ، أبو موسى المدني أصله من الكوفة ، واسم أبيه ميسرة ، ويقال فيه الخياط ، وهو متروك ، من السادسة ، مات سنة ( ١٥١ ) وقيل قبل ذلك . ق .

أنظر الضعفاء الصغير ( للبخاري ) ص ( ٨٦ ) ، الضعفاء والمتروكين ( للنسائي ) ص : ( ٧٧ ) ، المجروحين لابن حبان : ١١٧ / ٢ ، الميزان : ٣ / ٣٢٠ ، التهذيب : ٨ / ٢٢٤ ، التقريب : ٢ / ١٠٠ .

( ٤ ) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ٢٣٧ / ٧ رقم ( ١٢٩٥٦ ) ، وابن حزم في المحلى : ٥٧٨ / ١١ المسألة ( ١٩٨١ ) .

إسناده : ضعيف فيه عيسى الحنطاط وهو متروك ، وقال ابن حزم : ولا يصح عن أحد منهم ، لأنه إما منقطع ، وأما عن أشعث بن سوار ، وعيسى الحنطاط - وكلاهما ضعيف - وهو صحيح عن قتادة والنخعي ، والشعبي ، ومسروق ، وعبيدة ، والحسن ، وابن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر - ومجاهد .

( ٥ ) ج ٨ ص ٨٢ ، في الطلاق ، باب ما قالوا في العبد تكون تحته الحرة أو الحر تكون تحته الأمة كم طلاقها ؟ . ورواه أيضا عبد الرزاق : ٢٣٧ / ٧ رقم ( ١٢٩٥٣ ) من طريق الثوري عن أشعث به ولفظه " الطلاق والعدة بالمرأة " وسعيد بن منصور =====

"السنة بالمرأة في الطلاق أو العدة" وحفص : هو ابن غياث ، وثقه ابن معين ، وغيره ، وروى له الجماعة ، وأشعث هو ابن سوار الكندي روى له مسلم متابعة ، والبخارى فسى الأدب ، وقيل : الشعبي لم يسمع من ابن مسعود ، ففيه انقطاع والله أعلم . وقد أخرج الدارقطني <sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمر مرفوعا " إذا كانت الأمة تحت الرجل ، فطلقها تطليقتين ، ثم اشتراها ، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره " رواه من طريقين ، في أحدهما سلم بسن سالم ، وفي الأخرى عمر بن شبيب وكلاهما ضعيف ، لكن قال عبد الحق <sup>(٢)</sup> : الصحيح أنه من قول ابن عمر ، انتهى . قلت : فعلى تقدير ذلك يخالف ما أخرجه مالك <sup>(٣)</sup> عنه والله أعلم . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، رفعه " لا تذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك " رواه الترمذي <sup>(٤)</sup> وصححه ، ونقل عن البخارى أنه أصح شيء في الباب .

=== في سننه : ق ٣٥٧ / ١ رقم (١٣٣٨) من طريق أبي معاوية عن قال : نا الأعشى قال عبد الله : " السنة بالنساء في الطلاق والعدة " . والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٢٠ / ٧ من طريق شعبة عن أشعث عن الشعبي عنه ولفظه " السنة بالنساء " فسى الطلاق والعدة " . وابن حزم في المحلى : ٥٧٨ / ١١ المسألة (١٩٨١) من طريق شعبة عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال : " السنة بالنساء الطلاق والعدة " . وهو في البيهقي أيضا .

إسناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف تقدمت ترجمته . وقال البيهقي : ليس بمحفوظ ، وضعفه ابن حزم بأشعث وبالا نقطاع . وقال ابن قيم الجوزية : فهي متعارضة فليس بعضها أولى من بعض . أنظر : زاد المعاد في هدى خير العباد : ٢٧٧ / ٥ . قلت : وفي سند سعيد بن منصور مجهول . (١) السنن : ٣ / ٣١١ في كتاب النكاح ، باب المهر . وجء ص ٣٩ في الطلاق .

إسناده : ضعيف فيه سلم بن سالم البلخي ، وعمر بن شبيب المسلي كلاهما ضعيف وقد مضت ترجمتهما .

(٢) وقال الدارقطني في سننه : ٣٩ / ٤ في الطلاق : والصحيح ما رواه نافع ، وسالم عن ابن عمر قوله ، ثم أخرجه كذلك ، وقال : وهذا هو الصواب ، اهـ .

(٣) الموطأ : ٥٧٤ / ٢ في الطلاق ، باب ما جاء في طلاق العبد . من طريق نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : " إذا طلق العبد امرأته تطليقتين ، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، حرة كانت أو أمة . وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان " . وإسناده صحيح .

(٤) السنن : ٢ / ٣٢٦ في الطلاق ، باب ما جاء لا قبل النكاح (٦) الحديث (١١٩٢) . وتامه : " ولا عتق له فيما لا يملك " . ورواه أيضا أبوداود رقم (٢١٩٠) في الطلاق =====

وابن ماجه<sup>(١)</sup> من حديث المسور وعلى " لا طلاق قبل النكاح " وتأول بما روى . . .

=== باب في الطلاق قبل النكاح ، وابن ماجه : ٦٦٠ / ١ في الطلاق ، باب لاطلاق قبل النكاح ( ١٧ ) الحديث ( ٢٠٤٧ ) ، والامام أحمد في مسنده : ٢ / ١٨٩ و ١٩٠ و ٢٠٧ و الطيالسي ( المنحة ) : ١ / ٣١٤ رقم ( ١٦١٠ ) ، وابن أبي شيبة : ١٥ / ٥ في الطلاق باب الرجل يقول : يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، وعبد الرزاق : ٦ / ٤١٧ رقم ( ١١٤٥٦ ) في مصنفهما ، وسعيد بن منصور في سننه : ١ / ٢٨٩ رقم ( ١٠٢٠ ) . وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٤٨ ) رقم ( ٧٤٣ ) ، والحاكم في المستدرک : ٢ / ٢٠٥ ، والبيهقي : ٣١٨ / ٧

اسناده : صححه الترمذی ، والذي هبى في تلخيصه ، والحاكم سكت عنه . وصححه من حديث جابر ، وقال الخطابي : وأسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره ، وأجراه على عمومه ، ان لا حجة مع من فرق بين حال وحال . والحديث حديث حسن . أنظر معالم السنن : ٣ / ٢٤١ ، مختصر سنن أبي داود : ٣ / ١١٧ ، فتح الباری : ٩ / ٣٨٢ ~ ٣٨٧ في الطلاق ، باب رقم ( ٩ ) حيث استطرده في بيان طرق الحديث وشواهده .

( ١ ) السنن : ١ / ٦٦٠ في الطلاق ، باب رقم ( ١٧ ) الحديث ( ٢٠٤٨ ) من حديث المسور بن مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك " .

اسناده : قال الحافظ : رواه ابن ماجه باسناد حسن ، وعليه اقتصر صاحب الإلمام ، لكنه اختلط فيه على الزهرى ، فقال على بن الحسين بن واقد عن هشام بن سعد عنه عن عروة عن المسور ، وقال حماد بن خالد عن هشام بن سعد عن الزهرى عن عروة عن عائشة . أنظر التلخيص : ٣ / ٢١١ رقم ( ١٥٩٩ ) . والإلمام في أحاديث الأحكام رقم ( ١١٦٣ ) ، ونوه له بإشارة الحسن الحافظ السيوطى في الجامع الصغير : ٢ / ٢٠٣ .

ورواه ابن ماجه : ١ / ٦٦٠ رقم ( ٢٠٤٩ ) من حديث على كرم الله وجهه ولفظه : " لا طلاق قبل النكاح " . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١ / ٢٩٠ رقم ( ١٠٢٥ ) ، وعبد الرزاق : ٦ / ٤١٦ رقم ( ١١٤٥١ و ١١٤٥٠ ) ، وابن أبي شيبة : ٥ / ١٦ في مصنفيهما . وأبو داود رقم ( ٢٨٧٣ ) في الوصايا ، باب ماجاء متى ينقطع اليتيم . والبخارى في شرح السنة : ٩ / ١٩٨ رقم ( ٢٣٥٠ ) ، والبيهقي : ٧ / ٤١٦ بعضهم مطولا والبعض مختصر ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وفي رواية لعبد الرزاق موقوفا عليه ، والمرفوع عند الآخرين .

اسناده : قال الحافظ : أخرجه ابن ماجه مختصرا وفي سننه ضعف . =====

عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، عن معمر، عن الزهري " أنه قال : في رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وهو كما قال ، فقال معمر : أليس قد جاء " لا طلاق قبل النكاح " قال : إنما ذلك أن يقول : امرأة فلان طالق " . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> ، عن الشعبي ، والنخعي والزهري ، وسالم ، والقاسم ، وعمر بن عبد العزيز ، ومكحول ، والأسود ، وأبي بكر ابن حزم ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن عبد الرحمن " في رجل قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، هو كما قال " .

( ١٢٠٥ ) حديث : " الطلاق بالرجال والعدة بالنساء " قال مخرجوا أحاديث الهداية<sup>(٣)</sup> : لم نجده مرفوعا . وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس بإسناد صحيح . وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> موقوفا أيضا على عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس .

=== فتح الباري : ٣٨٢ / ٩ في الطلاق ، باب رقم ( ٩ ) ، وأورده ابن الجوزي في الملل المتناهية : ١٥٢ / ٢ وضعفه . وأنظر أيضا التلخيص : ٢١١ / ٣ رقم ( ١٥٩٩ ) . وضعفه ابن حزم المرفوع والموقوف . أنظر المحلى : ٥٣٤ / ١١ م ( ١٩٧١ ) .

( ١ ) المصنف : ٤٢١ / ٦ رقم ( ١١٤٧٥ ) واسناده صحيح . وذكر ابن عبد البر فسي الاستدكار : قيل لابن شهاب : أليس قد جاء لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك ؟ فقال : إنما ذلك إذا قال : فلانة طالق ، ولا يقول : إن تزوجتها ، وأما إن قال : إن تزوجتها فهي طالق ، فهو كما قال ، إذا وقع النكاح وقع الطلاق . كذا في الجوهر النقي : ٣١٨ / ٧ .

( ٢ ) المصنف : ٢٠١٩ / ٥ في الطلاق ، باب من كان يوقعه عليه ويلزمه الطلاق إذا وقت . وأنظر أيضا سنن سعيد بن منصور : ٢٩٥ / ١ رقم ( ١٠٥٥ - ١٠٤٣ ) . وأسانيدهم صحيحة ، وقد أورد بعضهم الحافظ في الفتح : ٣٨٢ و ٣٨١ / ٩ فسي كتاب الطلاق ، باب ( ٩ ) وصحهم .

وأنظر أيضا عدة القاري : ج ٢٠ ص ٢٤٧ - ٢٤٩ ، ونصب الراية : ٢٢٣ / ٣ .

( ١٢٠٥ ) ١٢٣ / ٣ .

( ٣ ) نصب الراية : ٢٢٥ / ٣ ، الدراية : ٧٠ / ٢ رقم ( ٥٦٧ ) .

( ٤ ) المصنف : ٨٣ / ٥ في الطلاق ، باب من قال : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء .

والبيهقي أيضا في السنن الكبرى : ٣٧٠ / ٧ ، وابن حزم في المحلى : ٥٨٠ / ١١ ،

المسألة ( ١٩٨ ) ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٢٣٦ / ٧ رقم ( ١٢٩٥٠ ) .

اسناده : قال الحافظ : أخرجه ابن أبي شيبة ، عن ابن عباس بإسناد صحيح .

الدراية : ٧٠ / ٢ رقم ( ٥٦٧ ) .

( ٥ ) المصنف : ٢٣٤ / ٧ رقم ( ١٢٩٤٦ ) ، وسعيد بن منصور أيضا في سننه : ٣٥٩ / ١ رقم ===

(١) وأخرج مالك في الموطأ، عن نافع، عن ابن عمر\* أنه كان يقول : اذا طلق العبد امرأته تطليقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتين \* . قلت : قال ابن العربي<sup>(٢)</sup> في أحكام القرآن<sup>(٣)</sup> : في المسئلة السابقة في قوله تعالى [الطلاق مرتان]<sup>(٤)</sup> وقد قال الدارقطني<sup>(٥)</sup> : ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الطلاق بالرجال والعدة بالنساء " فالله أعلم .  
(١٢٠٦) حديث : " [لا يطلق العبد أكثر من اثنتين] \* . وأخرج عبد الله والطبراني<sup>(٧)</sup> ،

=== (١٣٢٩) من حديث زيد بن ثابت فقط . والبيهقي : ٣٦٩/٧ .

إسناده : رجاله رجال الثقات .

(١) ج ٢ ص ٧٥٤ في الطلاق ، باب ما جاء في طلاق العبد .

وإسناده : صحيح .

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الحافظ المالكي العلامة ولد سنة (٤٦٨) صنف في الحديث ، والفقه والأصول ، وعلوم القرآن والأدب ، والنحو والتاريخ . مات بغأم في ربيع الآخر سنة (٥٤٣ هـ) .  
أنظر ترجمته : تذكرة الحفاظ : ٤/١٢٩٤ ، كشف الظنون : ١/٢٠ ، طبقات الحفاظ ص (٤٦٨) ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢٨١-٢٨٤) ،  
التفسير والمفسرون : ٤٤٨/٢ .

(٣) ج ١ ص ١٩١ .

(٤) (سورة البقرة ، الآية ٢٢٩) .

(٥) قلت : لم أقف عليه في سننه أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الطلاق بالرجال والعدة بالنساء " إلا ما روى موقوفا على ابن عباس وعثمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وقد تقدم ذلك قريبا . ورواه الطبراني في المعجم الكبير :  
٣٩٤/٩ رقم (٩٦٧٩) .

وإسناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف ، ويغني عنه أثر ابن عباس وعثمان وزيد وأسانيدهم صحيحة .

(١٢٠٦) ٣ / ١٢٤ .

(٦) كذا ما بين الحاصرتين في " م " وقبلها بياض نصف سطر ، وقد تتبععت مسند أم سلمة رضي الله عنها في مسند الامام أحمد لعلي أجده من زوائد عبد الله بن أحمد ولم أجده والله أعلم .

(٧) المعجم الكبير : ٢٣ / ٢٩٠ رقم (٦٤٠) ، ورواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٢٣٦/٧

رقم (١٢٩٥٢) ، ومن طريقه ابن حزم في المحلى : ١١ / ٥٨٢ ، المسألة (١٩٨١) .

=====

عن أم سلمة " أن غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره " وفي اسناده من رمي بالكذب ، قلت : وله علة أخرى وهي أن مالكا<sup>(١)</sup> رواه عن أبي الزناد ، عن سليمان بن يسار " أن نفيعا<sup>(٢)</sup> كان عبدا لأم سلمة أو مكاتبا ، وكانت تحته امرأة حرة ، فطلقها تطليقتين ، فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان ، فيسأله عن ذلك ، فلقبه عند الدرج<sup>(٣)</sup> وهو آخذ [بيد<sup>(٤)</sup>] زيد بن ثابت ، فسأله ، فابتدأه جميعا ، فقالا : حرمت عليك " .

( ١٢٠٧ ) حديث : " كل طلاق واقع " تقدم .

( ١٢٠٨ ) حديث : " المكروه " روى العقيلي<sup>(٥)</sup> في كتابه من حديث

=== اسناده : ضعيف ، فيه عبد الله بن زياد بن سمعان وهو متروك كذاب . كما فسي

مجمع الزوائد : ٣٣٧/٤ ، وتلخيص الحبير : ٢١١/٣ رقم ( ١٥٩٩ ) .

( ١ ) الموطأ : ٥٧٤/٢ في الطلاق ، باب ما جاء في طلاق العبد . وفي لفظه اختصار يسير . ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى : ٣٦٠/٧ ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ٨٢/٥ في الطلاق ، باب من قال : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . وسعيد بن منصور في السنن : ٣٥٦/١ رقم ( ١٣٢٨ ) ، كلاهما عن أيوب سماع سليمان بن يسار يقول : " أن نفيعا فتي أم سلمة طلق امرأة حرة تطليقتين فحرصوا أن يردوها عليه فأبى ذلك عثمان وزيد بن ثابت " كلاهما بهذا السياق مختصر . اسناده : رجاله رجال الصحيح ، وهو صحيح الاسناد . وسليمان بن يسار ولد في خلافة عثمان ، وحدث عن زيد بن ثابت وغيره الكثير من الصحابة . وهو جليل القدر . أنظر سير أعلام النبلاء : ٤٤٤/٤ .

( ٢ ) نفيع مكاتب أم سلمة ، روى عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ، وهو ثقة ، من الثالثة .

أنظر التهذيب : ٤٧٣/١٠ ، التقريب : ٣٠٦/٢ .

( ٣ ) الدرج : موضع بالمدينة .

( ٤ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع ، قلت : ونقله المخرج سياقه بتصريف يسير في بعض الكلمات .

( ١٢٠٧ ) ١٢٤/٣ . تقدم في رقم ( ١١٩٤ ) .

( ١٢٠٨ ) ١٢٤/٣ .

( ٥ ) الضعفاء : ج ٣ ص ٤٤٢ في ترجمة غازي بن جبلة .

الحديث رواه سعيد بن منصور في سننه : ٣١٤/١ رقم ( ١١٣٠ ) ، ( ١١٣١ ) ، ومن طريقه ابن حزم في المحلى : ج ٩ ص ٢٦٤ ، المسألة ( ١٤٠٦ ) ، وج ١١ ص ٥٢٦ م

غازي بن جبلة<sup>(١)</sup> عن صفوان بن عمران الطائي<sup>(٢)</sup> " أن رجلا كان نائما فقدمت امرأته ، فأخذت سكيناً ، فجلست على صدره ، فقالت : لتطلقني ثلاثاً ، أولاً نبحتك ، فتأشدها الله ، فأبى فطلقها ثلاثاً ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، فقال : لا قيلولة في الطلاق " . وأخرجه من وجه آخر عن صفوان الطائي ، عن رجل من الصحابة " أن رجلا كان نائماً . . . الحديث " قال البخاري : غازي بن جبلة حديثه منكر فسي طلاق المكره . وقال في صفوان كذلك . / وقال أبو حاتم : صفوان ليس بقوي . وروى عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> ١/١٤٤ عن ابن عمر " أنه أجاز طلاق المكره " وعن الشعبي ، والنخعي ، وأبي قلابة ، والزهرى ، وقتادة أنهم أجازوه . وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عن الثلاثة الأولين ، وابن المسيب . وأخرج عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وعطاء ،

=== استناده : ضعيف ، فيه ثلاث علل . احداها : ضعف صفوان بن عمران ، والثانية : ضعف الغازي بن جبلة ، وقال ابن حزم أنه مجهول .

والثالثة : تدليس بقية الراوى عنه ، ثم هو مرسل ، ومثل هذا لا يحتج به . وقال ابن حزم : وهذا خبر في غاية السقوط . وأورد ابن الجوزي هذا الحديث في الملل المتناهية : ١٥٩/٢ رقم ( ١٠٧٤ ) وضعفه بصفوان .

أنظر المحلى : ٥٢٦/١١ م ( ١٩٧٠ ) ، نصب الراية : ٢٢٢/٣ ، زاد المعاد في هدى خير العباد : ٢٠٨/٥ ، سبل السلام : ١٨١/٣ .

( ١ ) غازي بن جبلة ، قال البخاري : حديثه منكر في طلاق المكره .

وقال ابن عدي : ليس له الا هذا الحديث الواحد .

أنظر الكامل : ٢٠٣٧/٦ ، التاريخ الكبير : ١١٤/٧ ، الضعفاء الصغير : ص ( ٩٣ ) الميزان : ٣٣٠/٢ ، اللسان : ٤١٢/٤ .

( ٢ ) صفوان بن عمران الأصم ، عن بعض الصحابة في طلاق المكره ، قال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال البخاري : حديثه منكر ، لا يتابع عليه .

أنظر : التاريخ الكبير : ٣٠٧/٤ ، الضعفاء الصغير : ص ( ٦٠ ) ، الميزان : ٣١٦/٢ ، اللسان : ١٩١/٣ .

( ٣ ) المصنف : ٤٠٦-٤١١ رقم ( ١١٤٢٤-١١٤٠٠ ) .

وأنظر سنن سعيد بن منصور : ق ٣١٣/١ رقم ( ١١٤٧-١١٢٨ ) .

استناده : حسن .

( ٤ ) المصنف : ٤٨/٥ - ه في الطلاق ، باب من لم ير طلاق المكره شيئاً ، وباب من كان يرى طلاق المكره جائزاً .

وأورد ها الزيلعي في نصب الراية : ٢٢٣/٣ . بعضهم .



والضحاك " ليس لمكره طلاق " وأخرج<sup>(١)</sup> عن عمر أنه " أجاز طلاق السكران بشهادة النسوة " وأخرج عن عطاء ، ومجاهد ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، وسليمان بن يسار ، والنخعي والشعبي ، والزهرى ، قالوا : " يجوز طلاقه " وعن الحكم : " ان كان فى سكر من الله فليس طلاقه بشئ " ، وان كان من الشيطان فطلاقه جائز " ، وعن عثمان " أنه كان لا يجيز طلاق السكران " وعن جابر بن زيد ، وعكرمة ، وطاؤوس ، وشريح نحوه .

( ١٢٠٩ ) حديث : " ثلاث جد هن جد ، وعزلهن جد : الطلاق ، والنكاح ، والعتاق " قال حافظ العصر أحمد بن علي بن حجر : كذا وقع عند الغزالي<sup>(٣)</sup> . ووقع فى الهداية<sup>(٤)</sup> :

( ١ ) ابن أبي شيبة فى المصنف : ٣٧/٥ - ٣٩ فى الطلاق ، باب من أجاز طلاق السكران ، وباب من كان لا يرى طلاق السكران جائزا .

وأنظر أيضا : مصنف عبد الرزاق : ٨٢/٧ - ٨٤ رقم ( ١٢٩٦ - ١٢٣١٠ ) . وسنن سعيد بن منصور : ق ١ / ٣٠٨ - ٣١٣ رقم ( ١١٠٠ - ١١٢٧ ) ، وشرح معانى الآثار : ٩٥/٣ - ٩٩ فى كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره .

فائدة : قال الحافظ : واختلفوا فى طلاق المكره فذهب الجمهور الى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطلال اجماع الصحابة ، اهـ .

أنظر فتح البارى : ١٢/٣١٤ فى أوائل كتاب الاكراه . والمغنى لابن قدامة : ٧/١١٨ ، وشرح فتح القدير : ٣/٣٤٤ ، وروضة الطالبين : ٨/٥٦ - ٦١ ، المبدع فى شرح المقنع : ٧/٢٥٤ ، وشرح السنة : ٩/٢٢٢ ، وموسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامي : ٢/٧٤٥ .

طلاق السكران : طلاق السكران لا يقع ، قال ابن المنذر : وهذا ثابت عن عثمان ، ولا نعلم أحدا من الصحابة خالفه ، وقال أحمد : حديث عثمان أرفع شئ فيه وهو أصح يعنى من حديث علي ، وحديث الأعشى منصور لا يرفعه الى علي . انظر المغنى لابن قدامة : ٧/١١٥ ، وبداية المجتهد : ٢/٨٢ ، وشرح السنة : ٩/٢٢٢ و ٢٢٣ ، وشرح فتح القدير : ٣/٣٤٥ ، وموسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامي : ٢/٧٤٦ .

( ١٢٠٩ ) ٣ / ١٢٤ .

( ٢ ) الدراية : ٢ / ٩٠ رقم ( ٦٢٢ ) .

( ٣ ) قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٢٩٣ : وبعض الفقهاء يجعل عوض اليمين " ، العتاق " ومنهم صاحب الخلاصة ، والفزالي فى الوسيط ، وغيرهما ، وكلاهما غريب ، وانما الحديث " النكاح ، والطلاق ، والرجعة " ، اهـ .

( ٤ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ٣٥٢ .

" واليمين " بدل " العتاق " ولم أجده كما ذكروا ، انما الذى فى الحديث " الرجعة " بدل " اليمين والعتق " أخرجه أصحاب السنن<sup>(١)</sup> ، الا النسائي وصححه الحاكم<sup>(٢)</sup> ، وحسنه الترمذى من حديث أبى هريرة .

" ( ١٢١٠ ) حديث : " من طلق لاعبا جاز [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> عليه " . أخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن ابراهيم بن محمد ، عن صفوان بن سليم<sup>(٥)</sup> ، أن أبا ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( ١ ) رواه أبوداود رقم ( ٢١٩٤ ) فى الطلاق ، باب فى الطلاق على الهزل . والترمذى : ٣٢٨ / ٢ فى الطلاق ، باب ما جاء فى الجدل والهزل فى الطلاق ( ٩ ) الحديث : ( ١١٩٥ ) ، وابن ماجه : ٦٥٨ / ١ فى الطلاق ، باب من طلق أو نكح أو راجع لاعبا ( ١٣ ) الحديث ( ٢٠٣٩ ) .

( ٢ ) المستدرک : ١٩٨ / ٢ فى الطلاق ، باب ثلاث جدهن جد وهزلهن جدد . ورواه أيضا الدارقطني فى السنن : ١٨ / ٤ فى كتاب الطلاق . والطحاوى فى شرح معاني الآثار : ٩٨ / ٣ فى الطلاق ، باب طلاق المكره . والبغوى فى شرح السنة : ٢١٩ / ٩ رقم ( ٢٣٥٦ ) ، وسعيد بن منصور فى سننه : ١ / ٤١٥ رقم ( ١٦٠٣ ) ، وابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٣٩ ) رقم ( ٧١٢ ) ، والبيهقى : ٧ / ٣٤١ . اسناده : قال الترمذى : حديث حسن غريب ، وصححه الحاكم ، ونوه له السيوطى بآشارة الحسن ، وفى اسناده عبد الرحمن بن حبيب بن أركم ، وهو مختلف فيه . قال النسائي : منكر الحديث ، وثقه غيره ، وقال الحافظ فى التقریب : ١ / ٤٧٦ : لين الحديث . وقال فى التلخيص : ٣ / ٢١٠ رقم ( ١٥٩٧ ) : فهو على هذا حسن .

وأنظر نصب الراية : ٢٩٣ / ٣ و ٢٩٤ ، والجامع الصغير : ١ / ١٣٧ ، ونيسل الأوطار : ٦ / ٢٦٤ ، وسبل السلام : ٣ / ١٧٥ .

( ١٢١٠ ) ٣ / ١٢٤ .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) المصنف : ٦ / ١٣٤ رقم ( ١٠٢٤٩ ) وتام الحديث : " ومن أعتق وهو لاعب فعتاقه جائز ، ومن أنكح وهو لاعب فنكاحه جائز " .

اسناده : ضعيف ، فيه ابراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى ، وهو متروك وقد سبقت ترجمته ، وهو أيضا منقطع . كما فى التلخيص : ٣ / ٢٠٩ .

( ٥ ) صفوان بن سليم المدنى ، أبو عبد الله الزهرى ، مولا هم ، ثقة ، مفت عابد ، روى بالقدر ،

من الرابعة ، مات سنة ( ١٣٢ ) وله ( ٧٢ ) سنة / ع . انظر : التاريخ الصغير : ق ١٩ / ٢ ، الجرح : ٤ / ٢٣ ، تذكرة الحفاظ : ١ / ١٣٤ ، التهذيب : ٤ / ٢٥ ، التقريب : ١ / ٣٦٨ .

(١) "من طلق [وهو] لاعب فطلاقه جائز" وأخرج الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢)، عن عبادة رضى الله عنه رفعه : "لا يجوز اللعب في ثلاث : الطلاق ، والنكاح ، والعتاق ، فمن [قالهن] (٣) فقد وجبن " وأخرج ابن عدى في الكامل (٤)، عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه : " ثلاث ليس فيهن لعب ، من تكلم بشيء منهن [لا عبأ] (٥) فقد وجب عليه : الطلاق ، والعتاق ، والنكاح " وكلاهما ضعيف . [قوله] (٦) " وعن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نكح لا عبأ . . . الحديث " أخرجه ابن أبي شيبه (٧)، حدثنا عيسى بن يونس ، عن عمرو (٨)، عن الحسن ، قال : " كان الرجل في الجاهلية يطلق ، ثم يراجع يقول : كنت لا عبأ ، [ويعتق ثم يراجع يقول : كنت لا عبأ] (٩) ، فأنزل الله تعالى :

(١) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

(٢) المطالب العالية ٦٤/٢ رقم (١٦٥٨) وذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ٢٩٤/٣ .

اسناده : ضعيف ، فيه ابن لهيعة وهو ضعيف .

(٣) فى " م " قالها " والصواب كما أثبت .

(٤) ج٦ ص ٢٠٣٣ فى ترجمة غالب بن عبيد الله الجزرى .

اسناده : ضعيف ، فيه غالب بن عبيد الله وهو متروك . كما فى الدراية : ٩١/٢ رقم

(٦٢٧) ، ولسان الميزان : ٤١٤/٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع ونصب الراية .

(٦) كذا فى " م " [قوله] يبد وأنه عجالة أو سهو من المخرج أو الناسخ وليس فى

الاختيار : ١٢٤/٣ الحديث المذكور بعد [قوله] . ولذا لم أرقه ، والله أعلم .

(٧) المصنف : ١٠٦/٥ فى الطلاق ، باب من قال : ليس فى الطلاق والعتاق لعب

وقال : له لازم .

اسناده : ضعيف وربما كان موضوعا ، فيه عمرو بن عبيد البصرى المعتزلى المشهور

كان داعية الى بدعة ، وكان يكذب على الحسن البصرى .

(٨) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصرى المعتزلى القدرى مع زهده وتألهيه .

روى عن الحسن البصرى ، وكان أبوه من شرط الحجاج ، قال ابن معين : لا يكتب

حديثه ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وقال أيوب ويونس : يكذب ، وقال

حميد : كان يكذب على الحسن ، وقال ابن حبان : كان يشتم الصحابة ويكذب

فى الحديث ، وقال الفلامى : متروك صاحب بدعة . مات سنة (١٤٣) . أنظر :

كتاب الضعفاء الصغير ص (٨٥) ، الضعفاء والمتروكين ص (٨٠) ، المجروحين :

٦٩/٢ ، الجرح : ٢٤٦/٦ ، الميزان : ٢٧٣/٣ ، وقد أطال الكلام فيه الذهبي .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

\* ولا تتخذوا آيات الله هزواً<sup>(١)</sup> فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من طلق ، أو حرر ، أو أنكح أو نكح فقال اني كنت لا عبا ، فهو جائز \* ووصله أحمد بن منيع<sup>(٢)</sup> بذكر عبادة بسن الصامت . وأخرجه سفيان الثوري في جامعه<sup>(٣)</sup> فقال : عن الحسن ، عن رجل ، عن أبي الدرداء . ( ١٢١١ ) قوله : \* وعن أبي الدرداء \* أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> ، حدثنا عبد الأعلى ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي الدرداء ، قال : \* ثلاث لا يعبث<sup>(٥)</sup> بهن : النكاح ، والطلاق ، والعتاق \* . [ قوله ]<sup>(٦)</sup> وعن عمر رضى الله عنه \* أربع جائزات \* أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> ، حدثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن سليمان بن سحيم<sup>(٨)</sup> ، عن سعيد بن المسيب ، عن

( ١ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣١ ) .

( ٢ ) ( المسند ( هو مفقود ) هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن صاحب المسند حافظ

ثقة روى له الجماعة . أنظر تذكرة الحفاظ : ٢ / ٤٨١ ، طبقات الحفاظ : ص ( ٢١٢ )

( ٣ ) انظر المطالب العالمة ٣ / ٣٠٦ رقم ( ٣٥٣٩ ) وأورد الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٠ / ٢٨٨ بنفس

اللفظ المتقدم عند ابن أبي شيبة من حديث الحسن البصري ، وقال : رواه الطبراني

وفيه عمرو بن عبيد ، وهو من أعداء الله ، اهـ . ورواه أيضا ابن أبي حاتم في تفسيره الآية رقم ( ٢٣ ) من سورة البقرة والخبر رقم ( ٢٢٢٢ ) والطبري في تفسيره ٥ / ٣ ( برقم ٤٩٢٣ .

( ١٢١١ ) ٣ / ١٢٤ .

( ٤ ) المصنف : ٥ / ١٠٥ في الطلاق ، باب من قال : ليس في الطلاق والعتاق لعب ،

وقال : هو له لازم . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٦ / ١٣٤ رقم ( ١٠٢٤٥ )

١٠٢٤٦ ) ، وسعيد بن منصور في السنن : ١ / ٤١٥ ، ٤١٦ رقم ( ١٦٠٤ ) و

( ١٦٠٥ ) .

إسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الإسناد إلى الحسن وقال أبو زرعة :

الحسن عن أبي الدرداء مرسل . التهذيب : ٢ / ٢٦٨ .

( ٥ ) كذا في " م " وهو في النسخة المطبوعة وسعيد بن منصور " يلعب " . بدل :

" يعبث " .

( ٦ ) كذا في " م " وليس ذلك في كتاب الاختيار : ٣ / ١٢٤ ، ولذا لم أرقمه .

( ٧ ) المصنف : ٥ / ١٠٥ . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١ / ٤١٦ رقم

( ١٦٠٩ ) من طريق أبي شهاب بهذا الإسناد ويلفظه سواء .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ٦ / ١٣٤ رقم ( ١٠٢٤٨ ) من طريق إبراهيم بن عمر

عن عبد الكريم أبي أمية عن جمعة بن هبيرة عن عمر رضى الله عنه بمعناه .

إسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس ، وفي

سند عبد الرزاق فيه عبد الكريم بن أبي المخارق ، أبو أمية البصري وهو متروك . أنظر :

الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٧٣ ) ، والميزان : ٢ / ٦٤٦ .

( ٨ ) سليمان بن سحيم ، أبو أيوب المدني ، صدوق ، من الثالثة / م د س ق .

عمر رضي الله عنه قال : " أربع جوائز على كل حال : العتق ، والطلاق ، والنكاح ، والنذر " [ قوله <sup>(١)</sup> ] وقال على رضي الله عنه : " أربع <sup>(٢)</sup> لالعب فيهن : الطلاق ، والعتاق ، والنكاح ، والنذر " أخرجه عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> وقال : " الصدقة " بدل " النذر " .  
( ١٢١٢ ) قوله : وفيه نزل " ولا تتخذوا آيات الله هزواً <sup>(٤)</sup> " تقدم عن الحسن ، وفيه يستدل لمن خالف بحديث عائشة مرفوعاً : " لا طلاق ولا عتاق في اغلاق <sup>(٥)</sup> " . أخرجه

=== أنظر تاريخ ابن معين : ٢٣١ / ٢ ، التهذيب : ١٩٣ / ٤ ، التقريب : ١ / ٣٢٥ ، الخلاصة ص ( ١٥٢ ) .

- ( ١ ) كذا في " م " وليس هو في الاختيار : ١٢٤ / ٣ ولذا لم أرقه .  
( ٢ ) كذا في " م " وأما في المطبوع " ثلاث لالعب فيهن : النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، والصدقة " .

( ٣ ) المصنف : ١٣٤ / ٦ رقم ( ١٠٢٤٧ ) من طريق الثوري ، عن جابر عن علي رضي الله عنه .

إسناده : ضعيف فيه جابر الجعفي وهو ضعيف . قلت : يغني عنه وعن غيره ما تقدم حديث أبي هريرة المرفوع في ( ١٢٠٩ ) وإسناده حسن كما تقرر هناك من قبل الحفاظ .

فائدة : قال الامام البغوي : اتفق أهل العلم على أن طلاق الهازل يقع ، وإذا جرى صريح لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا ينفعه أن يقول : كنت فيه لاعباً أو هازلاً ، لأنه لو قبل ذلك منه ، لتعطلت الأحكام ، ولم يشأ مطلق ، أو ناكح ، أو معتق أن يقول : كنت في قلبي هازلاً الا قال ، فيكون في ذلك ابطال أحكام الله تعالى ، فمن تكلم بشيء ما جاء ذكره في هذا الحديث ، لزمه حكمه ، وخص هذه الثلاث بالذكر ، لتأكيد أمر الفرج والله أعلم . شرح السنة : ٩ / ٢٢٠ .  
( ١٢١٢ ) ١٢٤ / ٣ . قلت : في النسخة المطبوعة من الاختيار وعن أبي الدرداء أنه قال : من لعب بطلاق أو عتاق لزمه ، قال : وفيه نزل " ولا تتخذوا آيات الله هزواً " ، اهـ وقد تقدم تحت رقم ( ١٢٠١ ) .

( ٤ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣١ ) .

( ٥ ) ومعنى الاغلاق : قيل : هو الاكراه ، كأنه يغلق عليه الباب ، ويحبس حتى يطلق ، وقد فسره أحمد وأبو داود بالغصب ، وقال صاحب التنقيح : قال شيخنا : والصواب أنه يعم الاكراه والغضب والجنون ، وكل أمر انغلق على صاحبه علمه وقصده مأخوذ من غلق الباب ، أنظر معالم السنن : ٢٤٢ / ٣ ، وشرح السنة : ٩ / ٢٢٢ ، نصب الراية : ٢٢٣ / ٣ ، ونيل الأوطار : ٢٦٥ / ٦ .

أبو داود<sup>(١)</sup> وصححه الحاكم<sup>(٢)</sup> ولا صحة فيه لاختلاف فى معنى الاغلاق .  
 (١٢١٣) حديث : " لعن الله الفروج<sup>(٣)</sup> على السروج " قال مخرجوا<sup>(٤)</sup> أحاديث  
 الهداية : لم نجده . قلت : وما ذكره الزيلعى<sup>(٥)</sup> من حديث ابن عباس رفعه " نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نوات الفروج أن يركبن السروج " وفى رواية " لا يحل لامرأة  
 تؤمن بالله واليوم الآخر أن يفرج على السرج " أخرجه ابن عدى<sup>(٦)</sup> من أوجه ضعيفة ليس  
 من المقصود فى شئ والله أعلم .

- 
- (١) السنن رقم (٢١٩٣) فى الطلاق ، باب فى الطلاق على غلط .  
 (٢) المستدرک : ٢ / ١٩٨ فى كتاب الطلاق .  
 ورواه أيضا ابن ماجه : ١ / ٦٦٠ فى الطلاق ، باب طلاق المكره والناسى ( ١٦ ) ،  
 الحديث ( ٢٠٤٦ ) . وابن أبى شيبة فى المصنف : ٥ / ٤٩ فى الطلاق ،  
 باب من لم ير طلاق المكره شيئا .  
 والامام أحمد فى المسند : ٦ / ٢٧٦ .  
 والدارقطنى فى السنن : ٤ / ٣٦ فى كتاب الطلاق . والبيهقى : ٧ / ٣٥٧ .  
اسناده : ضعيف ، قال الحافظ المنذرى : فى اسناده محمد بن عبيد بن أبى  
 صالح المكي ، وهو ضعيف . مختصر سنن أبى داود : ٣ / ١١٨ .  
 وانظر تلخيص الحبير : ٣ / ٢١٠ رقم ( ١٥٩٨ ) أيضا .  
 قلت : وفيه أيضا محمد بن اسحاق وهو صدوق يدل .  
 وقال الذهبي فى التلخيص فى رواية الحاكم : نعيم بن حماد صاحب المناكير .  
 وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

( ١٢١٣ ) ٣ / ١٢٦ .

- (٣) لفظ الفرج يطلق على المرأة اطلاقا للبعض على الكل . شرح فتح القدير : ٣ / ٣٥٩ .  
 (٤) نصب الراية : ٣ / ٢٢٨ ، الدراية : ٢ / ٧١ رقم ( ٥٦٩ ) .  
 (٥) نصب الراية : ٣ / ٢٢٢ . قال الزيلعى : فان المصنف استدل بالحديث المذكور  
 على أن الفرج من الأعضاء التى يعبر به عن جملة المرأة ، كالوجه ، والعنق ، بحيث  
 يقع الطلاق باسنادة اليه ، وحديث ابن عدى أجنبى عن ذلك ، اهـ .  
 (٦) الكامل : ٥ / ١٨٢٩ فى ترجمة على بن أبى على القرشى . والرواية الثانية فسى  
 ج ١ ص ٣٢٤ فى ترجمة اسحاق بن نجيع أبو صالح الملطى . قال الحافظ فسى  
 التقريب : ١ / ٦٢ : كذبوه . وانظر ترجمته فى تاريخ بغداد : ٦ / ٣٢١ ،  
 والتهديب : ١ / ٢٥٢ .  
اسناده : ضعيف لأجل على بن أبى على القرشى ، شيخ لبقية ، قال ابن عدى :  
 مجهول . وانظر لسان الميزان : ٤ / ٢٤٥ أيضا .

(۱۲۱۴) حدیث : " الشهر هكذا وهكذا " عن ابن عمر رضی اللہ عنہما

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ (١) "أنا أمة أمية" (٢) لا نكتب ولا نحسب ، الشهر ١٤٤ / ب  
هكذا وهكذا وهكذا ، وخمس (٣) الأيهام في الثالثة ، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعنى  
تمام الثلاثين " متفق عليه . (٤)

(١٢١٥) قوله: "لأن المخيرة لها المجلس باجماع الصحابة" وأخرج عبد الرزاق (٥)،

عن ابن مسعود رضي الله عنه ، والطبراني (٦) ، والبيهقي (٧) رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا

(١) سقط من "م". (١٢١٤) ١٢٩/٣.

( ٢ ) " أمة أمية " الأمة : الجيل من الناس ، والأمية : التي لا تكتب ولا تقرأ . وقيل :

منسوب الى الأم ، أى : انها على أصل ولادتها ، لم تتعلم الكتاب أى الباقون على الحالة التى ولدتنا عليها الأمهات ، وقيل : منسوب الى أم القرى . أنظر : فتح البارى : ١٢٧ / ٤ ، عمدة القارى : ٢٨٦ / ١٠ ، عون المعبود : ٣٩٤ / ٣ ، بئذل المجهود : ١٠٤ / ١١ .

(٣) "خنس الابهام" : أى قبضها وجمعها على أخواتها . النهاية : ٨٤ / ٢ ، عمدة

القاری : ۱۰ / ۲۸۰

(٤) رواه البخارى : ١١٩/٤ فى الصوم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " اذا

رَأَيْتُمُ الْهَالَالَ فَصُومُوا، وَإِنَّا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا " ( ١١ ) الحديث ( ١٩٠٨ ) و ( ١٩١٣ )

و(٥٣٠٢) . ومسلم : ٢ / ٢٦١ في الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال

(۲) الحديث (۱۶۹۱۵) (۱۰۸۰) •

ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٣١٩ ) في الصوم ، باب الشهر يكون تسعا وعشرين .

والنسائي : ١٣٩ / ٤ في الصيام ، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فسي

خبر أبي سلمة ، والامام أحمد : ٢٨ / ٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٢٥ و ٨ و ٢٢ و ١ و ٢٥ و ١٢٩ .

اسنادہ : متفق علیہ .

• ۱۳۴/۳ (۱۲۱۵)

(٥) المصنف: ٥٢٤/٦ رقم (١١٩٢٩). من طريق معمر عن ابن أبي نجیح عن

مجاہد عنہ بہ .

(٦) المعجم الكبير: ٣٨٨/٩ رقم (٩٦٥٢) من طريق عبد الرزاق .

(٧) السنن الكبرى : ٧ / ٣٤٧ .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه رقم (١٦١٣) من طريق حجاج به . وأورد

الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٢٩ .

إسناده: قال الحافظ: رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً. الدراية: ٢/ ٧١ رقم (٥٧١).

قال البيهقي: فيه انقطاع بين مجاهد، وابن مسعود.

ولفظه " اذا ملكها أمرها ، فترقا قبل أن تقضى بشيء فلا أمر لها " وعن جابر " اذا خير الرجل امرأته فلم تخترف في مجلسها ذلك ، فلا خيار لها " أخرجه عبد الرزاق <sup>(١)</sup> بسند صحيح . وروى عبد الرزاق <sup>(٢)</sup> وابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> عن عمرو وعثمان نحوه وفي اسناده ضعف . وروى ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> عن عبد الله بن عمرو نحوه . وأخرج عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> نحوه عن جابر بن زيد من التابعين .

( ١٢١٦ ) قوله : " ولا بد من ذكر النفس أو ما يدل عليه عرف ذلك باجماع الصحابة " .

( ١ ) المصنف : ٥٢٥ / ٦ رقم ( ١١٩٣٥ ) ، وسعيد بن منصور في سننه رقم ( ١٦٢٠ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ٦٢ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يخيّر امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها .

اسناده : قال الحافظ في الدراية : ٧١ / ٢ رقم ( ٥٧١ ) : أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح .

( ٢ ) المصنف : ٥٢٥ / ٦ رقم ( ١١٩٣٨ ) ولفظه " كانا يقولان : اذا خير الرجل امرأته أو ملكها وافترقا من ذلك المجلس ، ولم يحلف شيئا ، فأمرها الى زوجها " .

( ٣ ) المصنف : ٥ / ٦٢ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يخيّر امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها .

اسناده : ضعيف فيه المثنى بن الصباح اليماني وهو ضعيف واختلط بآخره .

( ٤ ) المصنف : ٥ / ٦٣ . من طريق أبي خالد عن ججاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله قال : " في رجل يخيّر امرأته قال : لها ما دامت فسي مجلسها " .

اسناده : ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف . نصب الراية : ٣ / ٢٣٠ .

( ٥ ) كذا في " م " ولم أقف عليه في مصنف عبد الرزاق ونسبته اليه فيه نظر .

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : ٥ / ٦٢ من طريق سفيان بن عيينة عن جابر بن زيد ، قال : " اذا خير الرجل امرأته فهو ما قالت في مجلسها فان تفرقا فلا شيء " . وقد عزاه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٣٠ لابن أبي شيبة . واسناده صحيح .

( ١٢١٦ ) ٣ / ١٣٤ . ويوجد بياض في " م " لم يعزه المخرج الى أرباب الأصول .

قلت : قال العلامة ابن قدامة : ان تخيير المرأة بالطلاق ، وذلك بأن يقول لها :

اختاري نفسك ، فنقول هي : اخترت نفسي . لا يقع به الا طلقة رجعية باجماع

الصحابة ، وهو لا يقع الا اذا وقع اختيارها فورا عقيب كلامه بتخييرها ، والا فلا خيار

لها بعده ، وهو قول عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وجابر ، وابن عمر ، ولم يعسرف =====



( ١٢١٧ ) قوله : " لما روى عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأ بي ، فقال : انى ذا كرك أمرا ، فلا عليك أن تستعجلي حتى تستأمرى أبويك ، قالت : وقد علم أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقهم ، قالت : ثم قال : ان الله عز وجل قال لي : \* يا أيها النبی قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جميلا وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما <sup>(١)</sup> \* قالت ، فقلست : ففى هذا أستأمر أبوى ؟ فانى أريد الله ورسوله والدار الآخرة ، قالت : ثم فعل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت \* رواه الجماعة <sup>(٢)</sup> ، الا أبا داود .

( ١٢١٨ ) حديث : " من حلف بطلاق [ أو عتاقة ] <sup>(٣)</sup> وقال إن شاء الله متصلا بيمينه لا حنث عليه " <sup>(٤)</sup> .

=== لهم مخالف فى الصحابة ، فكان اجماعا . المغنى : ١٤٧/٧ - ١٤٩ . وراجع مصنف عبد الرزاق : ٥١٥/٦ - ٥٢٦ . فيه الآثار المذكورة آنفا .

( ١٢١٧ ) ٠١٣٤/٣

( ١ ) ( سورة الأحزاب ، الآية : ٢٨ ) قال العلامة القرطبي : كان للنبي صلى الله عليه وسلم أزواج ، منهن من دخل بها ، ومنهن من عقد عليها ولم يدخل بها ، ومنهن من خطبها فلم يتم نكاحه معها . وجملة من دخل بهن ( ١٢ ) عشرة . وجملة من عقد عليهن ولم يدخل بهن ( ٩ ) . وجملة من خطبهن فلم يتم نكاحه معهن ( ٩ ) .

أنظر التفصيل فى ذلك فى الجامع لأحكام القرآن : ١٤/١٦٤ - ١٦٩ .

( ٢ ) رواه البخارى : ٥١٩/٨ فى التفسير ، باب ( قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا . . . الآية ) ( ٤ ) الحديث ( ٤٧٨٦٩٤٧٨٥ ) .

ومسلم : ١١١٣/٢ فى الطلاق ، باب رقم ( ٥ ) الحديث ( ٣٥ ) ( ١٤٧٥ ) .

والترمذى : ٣٠/٥ فى التفسير ، باب سورة الأحزاب . وقال : حسن صحيح .

والنسائى : ١٥٩/٦ فى الطلاق ، باب التوقيت فى الخيار ، وابن ماجه : ١/٦٦٢ فى الطلاق ، باب الرجل يخير امرأته ( ٢٠ ) الحديث ( ٢٠٥٣ ) .

ورواه أيضا الامام أحمد فى المسند : ٦/٧٨٣ و ١٥١٨ و ١٨٥١٨ و ٢٦٤٩ و ٢٦٤٩ .

اسناده : متفق عليه .

( ١٢١٨ ) ٠١٤٢/٣

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) الحنث فى اليمين نقضها ، والنكث فيها . يقال : حنث فى يمينه يحنث ، وكأنه من الحنث : الاثم والمعصية . والمعنى أن الحالف اما أن يندم على ما حلف عليه ، أو يحنث فتلزمه الكفارة . انظر النهاية : ٤٤٩/١ ، المختار ص ( ١٥٨ ) .

قال مخرجوا أحاديث الهداية : لم نجده ، وإنما أخرج الترمذى <sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر رفعه : " من حلف على يمين فقال ان شاء الله ، فلا حنث عليه " قال الترمذى : حديث حسن . وقد روى موقوفا ، وقد تقدم <sup>(٣)</sup> . وأخرج ابن عدى <sup>(٤)</sup> من حديث ابن عباس رفعه " من قال لامرأته : أنت طالق ان شاء الله ، أو لغلामه أنت حر ان شاء الله ، أو قال : علي المشي

- (١) نصب الراية : ٢٣٤ / ٣ ، الدراية : ٢ / ٧٢ رقم (٥٧٤) .  
 (٢) السنن : ٣ / ٤٣ فى النذور والأيمان ، باب فى الاستثناء فى اليمين (٦) الحديث (١٥٧٠) . ورواه أيضا أبوداود رقم (٣٢٦١ و ٣٢٦٢) فى الأيمان والنذور ، باب الاستثناء فى اليمين ، والنسائي : ١٢ / ٧ فى الأيمان والنذور ، باب من حلف فاستثنى . وابن ماجه : ١ / ٦٨٠ فى الكفارات ، باب الاستثناء فى اليمين (٦) الحديث (٢١٠٥) . والدارمي : ١٨٥ / ٢ فى النذور والأيمان باب فى الاستثناء فى اليمين . وابن الجارود فى المنتقى ص (٣١٠) رقم (٩٢٨) ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ص (٢٨٧) رقم (١١٨٣) ، والامام أحمد فى المسند : ٢ / ١٠٩٦ و ١٠٩٨ و ٦٨٨ و ١٢٨ و ١٢٧ و ١٥٣ . والبيهقى : ١٠ / ٤٦ ، والحاكم فى المستدرک : ٤ / ٣٠٣ من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر به مرفوعا .

استناده : حسنه الترمذى وصححه الحاكم ووافقه الذهبى ، ونوه له بإشارة الحسن الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير : ٢ / ١٧٠ . وقال الحافظ فى فتح البارى : ١١ / ٦٠٥ فى كتاب كفارات الأيمان ، باب رقم (٩) : قال الترمذى : رواه غير واحد عن نافع موقوفا ، وكذا رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ولا نعلم أحدا رفعه غير أيوب . وقال اسماعيل بن ابراهيم : كان أيوب أحيانا يرفعه وأحيانا لا يرفعه ، وذكر فى العلل الكبير : ٢ / ٥٦٧ فى النذور والأيمان ، باب ماجاء فى الاستثناء فى اليمين رقم (٢٧٠) . أنه سأل محمدا عنه فقال : أصحاب النافع روه موقوفا الا أيوب ، ويقولون ان أيوب فى آخر الأمر وقفه . وأسند البيهقى عن حماد بن زيد قال : كان أيوب يرفعه ثم تركه ، وذكر البيهقى أنه جاء من رواية أيوب بن موسى وكثير بن فرق و موسى بن عقبة وعبد الله بن العنبرى الكبير وأبى عمرو ابن العلاء وحسان بن عطية كلهم عن نافع موقوفا ، اهـ .

قلت : فيقوى رفعه لأنه ليس للرأى فيه مجال . وهو حديث حسن . وأنظر نصب

الراية : ٢٣٤ / ٣ ، والدراية : ٢ / ٧٢ رقم (٥٧٤) .

(٣) تقدم فى رقم (٩٥٨) .

(٤) الكامل : ج ١ ص ٣٣٢ فى ترجمة اسحاق بن أبى يحيى الكعبي .

وذكر الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٢٣٥ .

الى بيت الله ان شاء الله فلا شئ عليه " وفيه ضعف . وأخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> عن اسماعيل بن عياش : أخبرني حميد بن مالك<sup>(٢)</sup> عن مكحول عن معاذ [ رفعه ]<sup>(٣)</sup> " وما خلق الله شئ<sup>(٤)</sup>ا على ظهر الأرض أحب اليه من العتاق ، وما خلق على وجه الأرض أبغض اليه من الطلاق ، فانذا قال الرجل لعبد : هو حر ان شاء الله ، فهو حر ولا استثناء له ، وانذا قال لامرأته : أنت طالق ان شاء الله ، فله استثناءه ، ولا طلاق عليه " . وتقدم منه طرف .  
( ١٢١٩ ) حديث : " كل طلاق واقع<sup>(٥)</sup> تقدم .

=== اسناده : ضعيف ، لأجل اسحاق بن أبي يحيى الكعبي وهو هالك . أنظر لسان

الميزان : ٣٨٠ / ١ .

( ١ ) المصنف : ٣٩٠ / ٦ رقم ( ١١٣٣١ ) ، ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ٣٥ / ٤ في الطلاق والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٦١ / ٧ في الطلاق ، باب الاستثناء .

اسناده : ضعيف ، ذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة الدارقطني ، وقال :

في اسناده حميد بن مالك وهو ضعيف ، وقال البيهقي : هو حديث ضعيف . ومكحول عن معاذ منقطع . وقال ابن الجوزي في " التحقيق " مكحول لم يلق معاذ ، وابن عياش ، وحميد ، ومكحول كلهم ضعفاء .

انظر نصب الراية : ٢٣٥ / ٣ ، والدراية : ٧٣ / ٢ .

( ٢ ) حميد بن مالك اللخمي ، ضعفه يحيى ، وأبوزرعة وغيرهما . وقال النسائي : لا أعلم روى عنه غير اسماعيل بن عياش .

أنظر الجرح : ٢٢٨ / ٣ ، الميزان : ٦١٦ / ١ ، لسان الميزان : ٣٦٦ / ٢ .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من الدراية : ٧٢ / ٢ .

( ٤ ) كذا في " م " وليست في النسخة المطبوعة .

( ١٢١٩ ) ٣ / ١٤٥ . تقدم في رقم ( ١١٩٤ ) و ( ١٢٠٢ ) .

( ٥ ) في المطبوع " جائز " بدل " واقع " .

(١١)

باب الرجعة

(١٢٢٠) قوله : " لعمر مرابنك فليراجعها " تقدم .  
 (١٢٢١) حديث : " الولد للفراش ، وللعاهر الحجر " (٢) ، رواه الجماعة (٤) ، إلا أبا داود  
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بهذا اللفظ .

(١) الرجعة : قال الأزهري : الرجعة بعد الطلاق أكثر ما يقال بالكسر ، والفتح جائز ،  
 ويقال : جاءتنى رجعة الكتاب أى جوابه ، ولعله إنما قيل بالكسر لكون المرتجعة  
 باقية فى حال الارتجاع بعد الطلاق فهى كالركبة والجلسة ، وأما بالنظر الى أنها  
 فعل المرتجع مرة واحدة فهى بالفتح فلهذا اتفق الناس على الفتح . وهى : إعادة  
 مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد وهى ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع .  
 أما الكتاب فقوله تعالى : " ويعولتهن أحق بربدهن فى ذلك ان أرادوا إصلاحا " .  
 ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ ) . وقوله تعالى : " وإذا طلقتم النساء فبلغن  
 أجلهن فامسكوهن بمعروف " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣١ ) " ويعولتهن أحق  
 بربدهن فى ذلك " والمراد الرجعة . " فامسكوهن بمعروف " أى بالرجعة .  
 أنظر المنح الشافيات : ٥٥٣ / ٢ ، المقنع لابن قدامة : ٢٢١ / ٣ ، تهذيب اللفظة :  
 ٣٦٨ / ١ ، الافصاح عن معانى الصحاح : ١٥٨ / ٢ ، حاشية الروض المربع شرح  
 زاد المستقنع : ٦٠١ / ٦ ، منح الشفا الشافيات : ١٦٥ / ٢ .

(١٢٢٠) ١٤٧ / ٣ تقدم فى رقم (١١٩٩) .

(١٢٢١) ١٤٩ / ٣

(٢) الولد للفراش : قال فى النهاية : ٤٣٠ / ٣ : أى لمالك الفراش وهو الزوج والمولى  
 والمرأة تسمى فراشا لأن الرجل يفتشها . وأنظر فتح البارى : ٣٦ / ١٢ .  
 (٣) العاهر : الزانى يقال عهر يعهر عهرا وعهورا اذا أتى المرأة ليلا للفجوز بها ثم  
 غلب على الزنا مطلقا ، والمعنى لاحظ للزانى فى الولد وإنما هو لصاحب الفراش أى  
 لصاحب أم الولد وهو زوجها أو مولاها ، وللزانى الخيبة والحرمان .

أنظر سنن النسائى بشرح السيوطى : ١٨١٥ / ٦ ، وجامع الأصول : ٧٢٩ / ١٠ .  
 (٤) رواه البخارى : ٣٢ / ١٢ فى الفرائض ، باب الولد للفراش حرة كانت أو أمة (١٨) ،  
 الحديث (٦٨١٨٥٦٧٥٠) ، ومسلم : ١٠٨١ / ٢ فى الرضاع ، باب الولد للفراش ،  
 وتوفى الشبهات (١٠) الحديث (٣٧) (١٤٥٨) . والترمذى : ٣١٣ / ٢ فى  
 الرضاع ، باب ماجاء أن الولد للفراش (٨) الحديث (١١٦٧) وقال : حسن صحيح .  
 والنسائى : ١٨٠ / ٦ فى الطلاق ، باب الحاق الولد بالفراش اذا لم يتفه صاحب  
 الفراش . وابن ماجه : ٦٤٦ / ١ فى النكاح ، باب الولد للفراش وللعاهر الحجر (٥٩) ===

(١٢٢٢) حديث : " العسيلة <sup>(١)</sup> عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : " جاءت امرأة <sup>(٢)</sup> رفاعة القرظي <sup>(٣)</sup> الى النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت : كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبست <sup>(٤)</sup> طلاقى ، فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير <sup>(٥)</sup> ، وانما معه مثل هدية <sup>(٦)</sup> فقال : أتريدان

=== الحديث (٢٠٠٦) ، والامام أحمد في المسند : ٢٠٩ / ٢ ، ٤٩٢ و ٤٦٦ و ٤٩٢ .

استاده : متفق عليه .

(١٢٢٢) ١٥٠ / ٣

(١) العسيلة : تصغير العسل ، شبه لذة الجماع بالعسل ، وانما أدخل الهاء فسي التصغير على نية اللذة ، وقيل : على معنى النطفة ، وقيل : على معنى القطعة ، يريد قطعة من العسل ، وقيل : على معنى الوقعة الواحدة التي تحل للزوج الأول . وقيل : العسل يذكر ويؤنث ، فاذا أنث قيل في تصغيرها : عسيلة .

أنظر شرح السنة : ٢٣٣ / ٩ ، النهاية : ٢٣٧ / ٣ ، الفائق : ٤٣٠ / ٢ .

(٢) اسمها تيمعة بنت وهب أبي عبيد القرظية مطلقة رفاعة القرظي . قال ابن عبد البر : لأعلم لها غير قصتها مع رفاعة بن سموا في حديث العسيلة .

أنظر الاستيعاب : ٢٣١ / ١٢ ، أسد الغابة : ٤١٢ / ٥ ، الاصابة : ١٦٥ / ١٢ .

(٣) هو رفاعة بن سموا ، ويقال رفاعة بن رفاعة القرظي ، من بني قريظة ، وهو الذي طلق امرأته ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، ثم طلقها قبل أن يمسه .

أنظر الاستيعاب : ٢٧٣ / ٣ ، أسد الغابة : ١٨١ / ٢ ، الاصابة : ٢٨٣ / ٣ .

(٤) أصل البت : القطع ، يقال : صدقه بته أى منقطعة عن جميع الاملاك .

أنظر شرح السنة : ٢١٠ / ٩ ، النهاية : ٩٣ / ١ .

(٥) عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي ، هو الذي قالت فيه امرأته تيمعة بنت وهب ، انما معه مثل هدية الثوب ، وكان تزوجها بعد رفاعة بن سموا ، فاعتزمت عندها ، ولم يستطع أن يمسه ، فشكته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديث العسيلة .

انظر الاستيعاب : ٤٥ / ٦ ، أسد الغابة : ٢٩٢ / ٣ ، الاصابة : ٢٨٠ / ٦ .

(٦) أراد متاعه ، وأنه رخوة مثل طرف الثوب لا يغني عنها شيئا . النهاية :

٢٤٩ / ٥

وقال في فتح الباري : ٤٦٥ / ٩ : أراد أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار . والهدية : بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ، هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن .

أن ترجعى الى رفاة ؟ لا حتى تذاق عسيلته ويذوق عسيلتك " . رواه الجماعة<sup>(١)</sup> لكن  
لأبى داود معناه من غير تسمية الزوجين . وعن ابن عمر رضى الله عنهما : " سئل النبى  
صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر ، فيفلق الباب ، ويرخى  
الستر ، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ، هل تحل للأول ؟ قال : لا حتى تذاق العسيلة"  
رواه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والنسائى<sup>(٣)</sup> ، وقال : " قال : لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر " ، وعن  
عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " العسيلة هى الجماع "  
رواه أحمد<sup>(٤)</sup> ، والنسائى<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البخارى : ٥ / ٢٤٩ فى الشهادات ، باب شهادة المختبى (٣) الحديث

• (7.8890 820904929031790270902719027. 92739)

ومسلم : ١٠٥٥ / ٢ . في النكاح ، باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجها غيره ويطأها ثم يفارقها ، وتنقضي عدتها ( ١٧ ) الحديث ( ١١١ - ١١٥ ) ( ١٤٣٣ ) . وأبو داود رقم ( ٢٣٠٩ ) في الطلاق ، باب المبتوتة لا يرجع اليها زوجها حتى تنكح غيره ، والترمذي : ٢ / ٢٩٣ في النكاح ، باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها ( ٢٥ ) الحديث ( ١١٢٧ ) وقال : حسن صحيح .

والنسائي : ٦ / ١٤٦٩٣ فى النكاح والطلاق ، باب النكاح الذى تحل به المطلقة ثلاثا لمطلقها ، وباب الطلاق للتي تنكح زوجها ثم لا يدخل بها .

وابن ماجه : ٦٢١/١ فى النكاح ، باب رقم ( ٣١ ) الحديث ( ١٩٣٢ ) .

والامام أحمد في المسند : ٦ / ٣٤٧٦٤٦٥٩٩٣١٦١٢٢٩٠٢٢٠

اسرارہ : متفق علیہ .

(٢) المسند : ٦٢٥٢٥ / ٢ .

(٣) السنن : ١٤٩/٦ في الطلاق ، باب احلال المطلقة ثلاثا والنكاح الذي يحلها به

ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٣٧٥ / ٢ ، والطبري : ٤٧٧/٢ و ٤٧٨ .

اسنادہ : ضعیف فیہ رزین بن سلیمان الأحمری وهو مجهول . التقریب ۱/ ۲۵۰ .

وأنظر أيضا : نيل الأوطار: ٢٨٥/٦.

(٤) السند : ٦ / ٦٢ .

( ٥ ) لم أجده في المطبوع في سنن النسائي ، ولعله في الكبرى . وهو كذا في المنقسي

من أخبار المصطفى رقم ( ٣٧٤٨ ) وعزاه لهما .

اسنادہ : ضعیف ، فی سندہ مجهول ، وأوردہ الہیثمی فی المجمع : ۴ / ۳۴۱ ،

وعزاه الى أبي يعلى ، وقال : وفيه أبو عبد الملك المكي لم أعرفه بغير هذا

الحديث ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

قال في الهداية (١) : ولا خلاف فيه لأحد سوى سعيد بن المسيب . روى سعيد بن

منصور (٢) بسنده عنه أنه قال : \* الناس يقولون حتى يجاسعها ، وأما أنا [ فاني ] (٣) أقول : ١/١٤٥

إذا تزوجها (٤) نكاحا صحيحا فانها تحل للأول \* .

(١٢٢٣) حديث : \* لعن الله المحلل والمحلل له \* رواه الترمذي (٦) ، والنسائي (٧) ،

(١) شرح فتح القدير : ٣٣/٤ . في كتاب الطلاق ، باب الرجعة .

(٢) السنن : ج ٢ ص ٧٥ رقم الحديث (١٩٨٩) . من طريق هشيم عن داود بن

أبي هند عنه به .

وذكره ابن حزم في المحلى : ٤٨٠/١١ ، المسألة (١٩٥٨) من طريق سعيد بن

منصور .

استاده : رجاله ثقات .

(٣) سقط من " م " .

(٤) العبارة في النسخة المطبوعة والمحلى كما يلي " إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد

بذلك احلالا لها فلا بأس أن يتزوجها الأول \* اهـ .

قلت : ولعل المخرج عبر هنا بمعناه والله أعلم .

(١٢٢٣) ١٥١/٣ .

(٥) المعنى هو أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا فيتزوجها رجل آخر على شريطة أن يطلقها

بعد وطئها لتحل لزوجها الأول . وقيل سمي محلا بقصده الى التحليل ،

كما يسمى مشتريا اذا قصد الشراء .

انظر النهاية : ٤٣١/١ ، الفائق : ٣٠٨/١ .

(٦) السنن : ٢٩٤/٢ في النكاح ، باب ما جاء في المحلل والمحلل له (٢٦) الحديث

١١٢٩) .

(٧) السنن : ١٤٩/٦ في الطلاق ، باب احلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليب .

وج ٨ ص ١٤٧ في كتاب الزينة ، باب المؤثمات وذكر الاختلاف على عبد الله

ابن مرة والشعبي في هذا .

ورواه أيضا الدارمي في سننه : ١٥٨/٢ في النكاح ، باب في النهي عن التحليل .

والامام أحمد في المسند : ٤٥٠/١ . والطبراني في المعجم الكبير : ٤٦/١٠

رقم (٩٨٧٨) .

استاده : قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى هذا الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو =====

عن ابن مسعود مرفوعاً بهذا اللفظ، ورواته ثقات . ولا بن ماجه<sup>(١)</sup> عن عقبة بن عامر رفعه : " ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى [ يارسول الله ]<sup>(٢)</sup> قال : هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له " ورواته موثقون . وقد أخرج الحاكم<sup>(٣)</sup> وصححه ، عن عمر بن نافع<sup>(٤)</sup> عن أبيه ، قال : " جاء رجل إلى ابن عمر ، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجها أخ له ليحلها لأخيه ، هل تحل للأول ؟ قال : لا إلا نكاح رغبة ،

=== وغيرهم ، وهو قول الفقهاء من التابعين . وقال الحافظ في الدراية : ٢/٧٣ رقم ( ٥٧٧ ) : رواه ثقات .

( ١ ) السنن : ١/٦٢٢ و ٦٢٣ في النكاح ، باب المحل والمحلل له ( ٣٣ ) . الحديث ( ١٩٣٦ ) من طريق يحيى بن عثمان عن أبيه عن ليث بن سعد عن مصعب عنه به . ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ٣/٢٥١ في النكاح ، باب المهر . اسناده : قال في الزوائد : في اسناده مشرح بن هاعان .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ ويخالف ، وذكره في الضعفاء وقال : يروى عن عقبة بن عامر مناكير لا يتابع عليها ، والصواب ترك ما انفرد به . وقال ابن يونس : كان في جيش الحجاج الذين رموا الكعبة بالمنجنيق . وقال أحمد : معروف . وقال ابن معين والذهبي : ثقة . ويحيى بن عثمان بن صالح ، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم : تكلموا فيه . وقال أبو يونس : كان حافظاً للحديث ، وحديث بما لم يكن يوجد عند غيره .

قال الحافظ في التقريب : ٢/٢٥٠ : مشرح بن هاعان مقبول . ويحيى بن عثمان بن صالح صدوق روى بالتشيع . التقريب : ٢/٣٥٤ .

وقال الحافظ في الدراية : ٢/٧٣ رقم ( ٥٧٧ ) : رواه موثقون . قال عبد الحق في أحكامه : اسناده حسن .

أنظر نصب الراية : ٣/٢٣٩ . والحديث أخرجه الحاكم في المستدرک : ٢/٩٩ في الطلاق . وصححه ووافقه الذهبي .

( ٢ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " .

( ٣ ) المستدرک : ٢/٩٩ في الطلاق ، باب لعن الله المحلل والمحلل له . والبيهقي : ٢/٢٠٨ .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وأقره

الذهبي . وكذا الحافظ في الدراية : ٢/٧٤ رقم ( ٥٧٧ ) .

( ٤ ) عمر بن نافع العدوي ، مولى ابن عمر ، ثقة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور .

خ م ن س ق . ميزان الاعتدال : ٣/٢٢٦ ، التهذيب : ٧/٤٩٩ ، التقريب : ٢/٦٣ .



كنا نعد هذا سفا<sup>(١)</sup>حاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 فائدة : روى الامام محمد بن الحسن في " الآثار<sup>(٢)</sup> " عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن  
 سعيد بن جبير ، قال : " كنت عند عبد الله بن عتبة<sup>(٣)</sup> ، فجاء أعرابي ، فقال : رجل طلسق  
 امرأته طلبة أو اثنتين ، ثم انقضت عدتها ، فتزوجت زوجا غيره ، فدخل بها ، ثم مات عنها  
 أو طلقها ، ثم انقضت عدتها ، وأراد الأول أن يتزوجها على كم هي عنده ؟ قال : فقال  
 لي : أجبه ، ثم قال : ما يقول ابن عباس فيها ؟ قال : فقلت له : يهدم الواحدة والثنتين  
 والثلاث ، قال : سمعت من ابن عمر فيها شيئا ؟ قال : فقلت : لا ، قال : اذا لقيته فاسأله ،  
 قال : فلقيت ابن عمر فسألته عنها ، فقال فيها : مثل قول ابن عباس<sup>(٤)</sup> وأخرج البيهقي  
 عن عمر وعلى هي على ما بقي .

( ١ ) السفاح والتسافح والمسافحة : الزنا والفجور . لسان العرب : ٢ / ٤٨٥ .

( ٢ ) ص ( ١١٠ ) رقم ( ٤٦٧ ) ، وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٤٠ .

استاده : حسن .

( ٣ ) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، ابن أخي عبد الله بن مسعود ، ولد في عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم ، ووثقه العجلي وجماعة ، وهو من كبار الثانية ، مات بعد  
 السبعين . / خ م د س ق .

أنظر الجرح : ١٢٤ / ٥ ، التهذيب : ٣١١ / ٥ ، التقريب : ١ / ٤٣٢ .

( ٤ ) السنن الكبرى : ٣٦٤ / ٢ و ٣٦٥ في الطلاق ، باب ما يهدم الزوج من الطلاق  
 وما لا يهدم .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه : ٣٥١ / ٦ رقم ( ١١١٥٠ ) و ( ١١١٥٤ - ١١١٥٨ ) ،

وسعيد بن منصور في سننه : ٣٩٨ / ١ رقم ( ١٥٢٥ - ١٥٣٨ ) .

استاده : صحيح رجاله رجال الثقات .

(١)  
 "باب الايلاء"

(١٢٢٤) قوله : "وان لم يقربها ومضت أربعة أشهر بانت بتطليقة هذا مذهب عامة الصحابة رضي الله عنهم " قلت : أنكر لك ما علمت من ذلك والله أعلم . بحقيقة الحال . أخرج عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن " أن عثمان وزيد بن ثابت كانا يقولان في الايلاء : اذا مضت أربعة أشهر ، فهي تطليقة واحدة ، وهي أحق بنفسها ، وتعتد عدة المطلقة " وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، حدثنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن عطاء الخراساني ، عن أبي سلمة فذكره دون "عدة" وأخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> ، عن ابن عباس " ان مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة وأنت خاطب " .

(١) الايلاء : لغة الحلف ، وفي الشرع : الحلف عن الامتناع من وطء الزوجة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر ، وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشارع صلى الله عليه وسلم حكمه ، والأصل فيه قوله تعالى : " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم " ( سورة البقرة ، الآية ٢٢٦ ) . أنظر المنح الشافيات : ٢ / ٥٥٥ ، أنوار المسالك ص ( ٢٤٤ ) ، كفاية الأختار : ٢ / ٢٠٦ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٣ / ٤٣٧ ، كشف القناع : ٥ / ٤٠٦ .

(١٢٢٤) ٣ / ١٥٢ .

(٢) المصنف : ٦ / ٤٥٣ رقم ( ١١٦٣٨ ) . والبيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٣٧٨ . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٤١ . ورواه بنحوه الدارقطني : ٤ / ٦٣ من طريق معمر عن عطاء الخراساني عنه به .  
إسناده : قال البيهقي : رواه الأوزاعي عن عطاء الخراساني وليس ذلك بمحفوظ ، وعطاء الخراساني ليس بالقوي ، اهـ .  
 قال في التريب : ٢ / ٢٣ : عطاء بن مسلم الخراساني صدوق يهمل كثيرا .  
 قلت : وهو ضعيف بهذا الاسناد .

(٣) المصنف : ٥ / ١٢٨ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته فتضي أربعة أشهر ، من قال : هو طلاق . ويقال في اسناده ما قيل لسابقه .

(٤) المصنف : ٦ / ٤٤٦ و ٤٥٦ رقم ( ١١٤٩١١٦٠٤ ) .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٢ / ٥٢ رقم ( ١٨٩٢١٨٩١ ) . وابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ١٢٨ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته فتضي أربعة أشهر ، من قال : هو طلاق .  
إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

وروى الدارقطني<sup>(١)</sup> عن أحمد أنه قال : لا أعرف هذا وقد روى عن عثمان خلافة ، ثم روى عنه أنه قال : يوقف . وروى عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> ، قال : أنا معمر ، عن قتادة " أن عليا وابن مسعود وابن عباس قالوا : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق ، وهي أحق بنفسها " وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، حدثنا حفص بن هارون ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : " إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق بائنة " وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> ، حدثنا أبو معاوية ، عن الأعشى ، عن حبيب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، وابن عباس ، قالوا : " إذا آلى فلم يفي " حتى تمضي الأربعة الأشهر فهي تطلق بائنة " . وأخرج<sup>(٥)</sup> عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة : " أن النعمان بن بشير آلى من امرأته ، فقال ابن مسعود : إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتطلق " ثم أخرج<sup>(٦)</sup> قال : حدثنا ابن عيينة ، عن الشيباني ، عن الشعبي ، عن عمرو بن سلمة بن خرب<sup>(٧)</sup>

(١) السنن : ٤ / ٦٣ في كتاب الطلاق ، والنص في النسخة المطبوعة كما يلي :

فقال : لا أدري ما هو قد روى عن عثمان خلافة ، قيل له : من رواه ؟ قال : حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ، عن عثمان وقف المولى ، اهـ .

(٢) المصنف : ٦ / ٤٥٥ رقم (١١٦٤٤ و ١١٦٤٥) .

إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

(٣) المصنف : ٥ / ١٢٩ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته فتمضي

أربعة أشهر من قال : هو طلاق .

إسناده : رجاله رجال الثقات .

(٤) المصنف : ٥ / ١٢٨ .

إسناده : رجاله رجال الثقات .

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ١٢٨ . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه :

٢ / ٥٢ رقم (١٨٩٠) من طريق هشيم عن خالد عن أبي قلابة ، وعبد الرزاق في

المصنف : ٦ / ٤٥٤ رقم (١١٦٣٩) من طريق معمر وابن عيينة عن أيوب عن

أبي قلابة به نحوه .

إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

(٦) ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ١٣١ في الطلاق ، باب في المولى : يوقف .

ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٦ / ٤٥٧ رقم (١١٦٥٦) بهذا السند نحوه ،

وسعيد بن منصور في السنن : ٢ / ٥٥ رقم (١٩٠٦ و ١٩٠٨) به نحوه أيضا .

إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

(٧) عمرو بن سلمة بن الحزب ، بفتح المعجمة وكسر المهملة الهمداني أو الكندي ،

الكوفي ، ثقة من الثالثة ، مات سنة (٨٥) / ب . أنظر التهذيب : ٨ / ٤٢ ، التقریب :

٢ / ٧١ ، الخلاصة : ص (٢٨٩) .

" أن عليا كان يوقفه بعد الأربعة حتى تبين رجعة أو طلاق " حدثنا<sup>(١)</sup> وكيع ، عن سفيان ، عن الشيباني ، عن [ بكير ]<sup>(٢)</sup> بن الأحنس ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، " أن عليا أوقفه " حدثنا<sup>(٣)</sup> ابن إدريس ، عن ليث ، عن مجاهد عن مروان ، عن عيسى ، قال : " [ يوقف ]<sup>(٤)</sup> عند الأربعة أشهر حتى تبين طلاقا أو رجعة " حدثنا<sup>(٥)</sup> ابن إدريس ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر " قال : لا يحل له أن يفعل إلا ما أمره الله ، أما أن يفئ

( ١ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٣١ / ٥ . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٥٥ / ٢ رقم ( ١٩١٠٩٠٩ ) من طريق هشيم عن الشيباني بهذا الاسناد تماما ، ولفظه : " شهدت عليا رضي الله عنه أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرحبة ( محلة بالكوفة ) أما أن يفئ ، وأما أن يطلق " .

ورواه أيضا باسناد آخر الذي برقم ( ١٩١٠ ) من طريق خالد بن عبد الله عن الشيباني عن بكير عن سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه مثله . وأخرجه البيهقي : ٣٧٧ / ٧ من طريق الثوري وهشيم عن الشيباني به مثله . اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

( ٢ ) في " م " بكر وكذا في النسخة المطبوعة ، والصواب بكير بن الأحنس السدوسي ، ويقال الليثي ، كوفي ثقة من الرابعة / زم د س ق .

والتصويب من كتب التراجم وهو كذا في سنن سعيد بن منصور " بكير " . أنظر : الكاشف : ١٦٣ / ١ ، التهذيب : ٤٨٩ / ١ ، التقريب : ١٠٧ / ١ ، الخلاصة ( ٥٢ ) .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٣١ / ٥ . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٤٥٧ / ٦ رقم ( ١١٦٥٦ ) من طريق الثوري عن ليث به نحوه ، وسعيد بن منصور في سننه : ٥٥ / ٢ رقم ( ١٩٠٧ ) من طريق ابن عيينة به نحوه أيضا ، ومن هذا الوجه رواه البيهقي : ٣٧٧ / ٧ .

اسناده : ضعيف فيه ليث بن أبي سليم وهو صدوق سيء الحفظ واختلط في آخره ولم يتميز حديثه فترك ، وقد تقدمت ترجمته . سقط من ( م ) والمثبت من المطبوع . ( ٤ )

( ٥ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٣٢ / ٥ . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ٥٦ / ٢ رقم ( ١٩١١ ) من طريق هشيم عن عبد الحميد عن نافع عن ابن عمر أنه قال في المولي عن امرأته : يوقف عند الأربعة الأشهر ، فاما أن يفئ ، وأما أن يطلق .

وأخرجه مالك في الموطأ : ٥٥٦ / ٢ في الطلاق ، باب الإيلاء . من طريق نافع نحوه . ومن طريقه البيهقي : ٣٧٧ / ٧ . اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

وأما أن يعزم " عبد الرزاق " (١) أنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال : " يوقف المولي عند انقضاء الأربعة ، فاما أن يفيء ، واما أن يطلق " وأخرج البخاري (٢) عن ابن عمر قال " يوقف " وأخرج ابن أبي شيبة (٣) حدثنا وكيع ، عن حسن بن فرات (٤) ، عن ابن أبي مليكة قال : سمعت عائشة تقول : " يوقف المولي " حدثنا (٥) ابن علي ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار عن بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال " يوقف " (٦) هذا ما تيسر لي من مذاهب الصحابة رضي الله عنهم في هذه / المسألة .

ب / ١٤٥

(١٢٢٥) قوله : " وتفسير قوله تعالى : [ وان عزموا الطلاق ] (٧) أى عزموا الطلاق بالايلاء السابق وهى قراءة ابن مسعود ، وعنه ، وعن ابن عباس : عزم الطلاق انقضاء الأربعة أشهر من غير فيء . وقراءة ابن مسعود [ فان فاءوا فيهن ] (٨) أى فى الأربعة أشهر .

(١) المصنف : ٤٥٨ / ٦ رقم (١١٦٦١) .

إسناده : صحيح رواه ثقات .

(٢) الصحيح : ٤٢٦ / ٩ فى الطلاق ، باب رقم (٢١) الحديث (٥٢٩١) ولفظه : " اذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق " .

إسناده : رواه البخارى .

(٣) المصنف : ٣٢ / ٥ فى الطلاق ، باب فى المولي : يوقف .

إسناده : ضعيف فيه حسن بن الفرات وهو صدوق يهيم .

(٤) الحسن بن الفرات بن أبى عبد الرحمن التميمي ، القزاز ، الكوفي ، صدوق يهيم مسن

السابعة / م ت ق . أنظر الجرح : ٣٢ / ٣ ، التهذيب : ٣١٥ / ٣ ، التقريب : ١٧٠ / ١

(٥) ابن أبى شيبة فى المصنف : ١٣٢ / ٥ . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٣٧٦ / ٧ عن

سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر من الصحابة أى من أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم كلهم يقول : يوقف المولي . اهـ

وهو فى الأم للامام الشافعى : ٢٨٢ / ٥ فى الطلاق ، باب الايلاء واختلاف الزوجين

فى الاصابة .

وأخرجه سعيد بن منصور فى السنن : ٥٦ / ٢ رقم (١٩١٥) من طريق سفيان به نحوه .

إسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

(٦) أى يوقف المولي يعنى : بعد أربعة أشهر . وراجع أيضا زاد المعاد : ٣٤٥ / ٥ .

(١٢٢٥) ١٥٢ / ٣ .

(٧) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٧ ) .

(٨) " فان فاءوا فان الله غفور رحيم " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٦ ) .

وقراءة ابن مسعود : " فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحيم " راجع زاد المعاد :

وأما ما عن ابن عباس فأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، عن وكيع ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عنه : " غزوة الطلاق انتضاء أربعة أشهر ، والغنى الجماع " .  
 (١٢٢٦) قوله : " لقول ابن عباس لا إيلاء فيما دون أربعة أشهر<sup>(٢)</sup> " .  
 (٣) ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> حدثنا علي بن مسهر ، عن سعيد عن عامر الأحول ، عن عطاء ،

(١) المصنف : ١٢٩/٥ و ١٣٨ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يولي من امرأته فتتضي أربعة أشهر ، من قال : هو طلاق ، وباب من قال : لا في له إلا الجماع .  
 ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٤٥٤/٦ رقم (١١٦٤٠) من طريق عبد الله ابن محرز عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس ، وسعيد بن منصور في السنن :  
 ٥٣/٢ رقم (١٨٩٣) من طريق هشيم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عنه به مثله . والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٧٩/٧ .

إسناده : رواه ثقات عدا مقسم بن بجرة وهو صدوق ، وهو حسن بهذا الإسناد ، وقد صححه العلامة الترمذاني في الجوهر النقي : ٣٧٩/٧ .

(١٢٢٦) ١٥٣/٣ .

(٢) بعد قوله " فيما دون أربعة أشهر " يوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج السي أرباب الأصول . قلت : وقد أخرج سعيد بن منصور في سننه : ٥١/٢ رقم (١٨٨٤) من طريق أبي قدامة الحارث بن عبيد الأيادي عن عامر الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : " كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنين وأكثر من ذلك ، فوقت الله عز وجل أربعة أشهر ، فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء " . والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٨١/٧ من طريق يونس بن محمد وموسى بن اسماعيل عن الحارث بن عبيد به مثله .

إسناده : ضعيف فيه الحارث بن عبيد الأيادي ، أبو قدامة وهو صدوق يخطئ .  
 كما في التقريب : ١٤٢/١ ، وفيه أيضا عامر الأحول وهو عامر بن عبد الواحد الأحول وهو أيضا صدوق يخطئ وقد تقدمت ترجمته وهو ضعيف بهـ إذا  
 الإسناد .

(٣) في " م " وأخرج عن "زيادة " عن " . ولعلها من الناسخ والله أعلم .

(٤) المصنف : ١٣٦/٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يولي دون الأربعة أشهر من قال : ليس بإيلاء .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٥١/٢ رقم (١٨٨٥) من طريق عبد الله ابن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء عنه به نحوه .

إسناده : فيه عامر الأحول وهو صدوق يخطئ ، وبقيّة رجاله رجال الثقات .

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : اذا آلى من امرأته شهرا أو شهرين أو ثلاثة ،  
 ما لم يبلغ الحد فليس بايلاء \* وأخرجه مسدد<sup>(١)</sup> : " كان ايلاء أهل الجاهلية السنة  
 والسنتين ، وأكثر من ذلك ، فوكت الله لهم أربعة أشهر ، فمن كان ايلاؤه أقل من أربعة  
 أشهر فليس بايلاء " . قلت : وأخرج<sup>(٢)</sup> عن ابن ادريس ، عن ليث ، عن وبرة<sup>(٣)</sup> ، عن عبد الله :  
 " أن رجلا آلى من امرأته شهرا<sup>(٤)</sup> فأوقعه عليه عبد الله " .

( ١٢٢٧ ) قوله : " روى عن ابن مسعود " أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> حدثنا يزيد بن  
 هارون ، عن محمد بن سالم ، عن الشعبي ، عن علي وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ،  
 قالوا : " النفي الجماع ، وقال ابن مسعود : فان كان به علة من كبر أو مرض أو حبس يحول  
 بينه وبين الجماع فان<sup>(٦)</sup> فيئه أن يفى بقلبه ولسانه " .  
 ( ١٢٢٨ ) قوله : " روى ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين " .

( ١ ) وأخرجه سعيد بن منصور فى سننه : ٥١ / ٢ رقم ( ١٨٨٤ ) . والبيهقى فى السنن  
 الكبرى : ٣٨١ / ٧ وقد تقدم بسنده ومثله والكلام على اسناده قريبا ففى  
 التعليقات .

( ٢ ) ابن أبى شيبة فى المصنف : ١٣٦ / ٥ فى الطلاق ، باب من قال : اذا حلف على  
 دون الأربعة فهو مول .

اسناده : ضعيف فيه ليث بن أبى سليم وهو صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز  
 حديثه فترك ، وقد تقدمت ترجمته .

وأخرج عبد الرزاق فى المصنف : ٤٥٠ / ٦ رقم ( ١١٦٢٨ ) من طريق الشورى  
 عن ليث عن وبرة عن رجل منهم قال : " آلى من امرأته عشرة أيام ، فسأل عنها  
 ابن مسعود ، فقال ان مضت أربعة اشهر فهو ايلاء " ا هـ .

( ٣ ) وبرة : بالموحدة المحركة ، ابن عبد الرحمن المسلى ، بضم أوله وسكون المهملة  
 بعدها لام ، أبو خزيمة أو أبو العباس الكوفى ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة  
 ( ١١٦ ) / خ م س .

أنظر الكاشف : ٢٣٤ / ٣ ، التهذيب : ١١١ / ١١ ، التقريب : ٣٣٠ / ٢ .

( ٤ ) فى " م " " عشر " بدل " شهرا " والتصويب من النسخة المطبوعة .

( ١٢٢٧ ) ١٥٥ / ٣ .

( ٥ ) المصنف : ١٣٩ / ٥ فى الطلاق ، باب من قال : لا فئ له الا الجماع .

اسناده : ضعيف فيه محمد بن سالم الهمداني أبو سهل وهو ضعيف وقد تقدمت  
 ترجمته .

( ٦ ) فى " م " " قال " بدل " فان " والتصحيح من النسخة المطبوعة .

( ١٢٢٨ ) ١٥٥ / ٣ .

قلت : يعنى أن فيء القادر الجماع لا خصوص المسألة ، وقد تقدم عن علي ، وابن مسعود ،  
وابن عباس من طريق ابن أبي شيبة .  
وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ، عن الشعبي ، وسعيد بن جبير ومسروق .

---

( ١ ) المصنف : ١٣٩/٥ في الطلاق ، باب من قال : لافئ له الا في الجماع .  
ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٥٣/٢ رقم ( ١٨٩٦ ) و ( ١٩٠٥ ) والبيهقي  
٠٣٨٠/٧  
ولفظه " ألفي الجماع " وفي البيهقي وكذلك قاله : مسروق وسعيد بن جبير  
والشعبي وغيرهم من المفسرين ، وقال الحسن : ألفي الجماع فان كان له عذر  
من مرض أو سجن أجزاءه أن يفيء بلسانه ، اهـ .  
استاده : صحيح رجاله رجال الثقات .



## " كتاب الخلع " <sup>(١)</sup>

( ١٢٢٩ ) حديث : " الخلع تطليقة " عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : " جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلع تطليقة بائنة " رواه الدارقطني <sup>(٢)</sup> ، وابن عدى <sup>(٣)</sup> ، وفيه عباد بن كثير وهو واه .

تنبيه : أخرج الدارقطني <sup>(٤)</sup> عن ابن عباس موقوفا عليه " الخلع فرقة وليس بطلاق " وأخرج عنه عبد الرزاق <sup>(٥)</sup> " إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين ، ثم اختلعت فيه ، حل له أن ينكحها " .

( ١ ) الخلع : بضم الخاء وسكون اللام من الخلع وهو النزع لأن كلا من الزوجين لباس الآخر ، قال تعالى : " هن لباس لكم وأنتم لباس لهن " ( سورة البقرة ، الآية : ١٨٢ ) فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه هو لفعة : النزع ، وشرعا : فرقة بين الزوجين بمعوض مقصود ، ويسمى افتداء لأنها تفتدى نفسها بمال تبذله .

أنظر المنح الشافيات : ٥٣١ / ٢ ، المبدع في شرح المقنع : ٢١٩ / ٧ ، زاد المحتاج : ٣٣٥ / ٣ ، أنوار المسالك ص ( ٢٤٢ ) ، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : ٤٥٩ / ٦ ، غاية المنتهى : ٩٤ / ٣ ، منح الشفا الشافيات : ١٤٣ / ٢ .

( ١٢٢٩ ) ١٥٦ / ٣ " الخلع تطليقة بائنة " كذا في الاختيار بزيادة " بائنة " لكن المخرج رحمه الله اختصره مكتفيا لما سيأتي ذلك في سياقه .

( ٢ ) السنن : ٤٦ / ٤ في كتاب الطلاق . والبيهقي في السنن الكبرى : ٣١٦ / ٧ .  
( ٣ ) الكامل : ٤ / ١٦٤٢ في ترجمة عباد بن كثير .

اسناده : ضعيف لأجل عباد بن كثير وهو متروك ، وقد تقدمت ترجمته .  
وأنظر نصب الراية : ٢٤٣ / ٣ .

( ٤ ) السنن : ٣٢٠ / ٣ في كتاب النكاح ، باب المهر ( في أخره ) . ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف : ١١٢ / ٥ في الطلاق ، باب من كان لا يرى الخلع طلاقا . ولغظه قال : " إنما هو فرقة وفسخ ، ليس بطلاق ، ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها ، والخلع بين ذلك فليس بطلاق ، ( الطلاق مرتان فاساك بمعروف أو تسريح باحسان ) " . والبيهقي : ٣١٦ / ٧ بنحوه . وابن حزم في المحلى : ٥٨٨ / ١١ ، المسألة ( ١٩٨٢ ) . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٤٣ / ٣ .  
اسناده : قال الحافظ : اسناده صحيح ، قال أحمد : ليس في الباب أصح منه ، اهـ .

تلخيص الحبير : ٢٠٥ / ٣ رقم ( ١٥٨٩ ) .  
( ٥ ) المصنف : ٤٨٧ / ٦ رقم ( ١١٧٧١ ) ، ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٣٨٤ / ٢ ، رقم ( ١٤٥٥ ) كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن إبراهيم بن سعد عن ابن عباس . اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

( ١٢٣٠ ) قوله : " وهو مذ هب عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم " أما الرواية عن عمر رضى الله عنه <sup>(١)</sup> . وأما الرواية عن عثمان رضى الله عنه فأخرجها ابن أبى شيبه <sup>(٢)</sup> من طريق جمهان أن عثمان قال : " هى تطلقه الا أن تكون سمت شيئا فهو

( ١٢٣٠ ) ١٥٦/٣ أى أن الخلع تطلقه بائنة .

( ١ ) ثم يوجد بياض فى " م " ولم ينسبه المخرج رحمه الله . قلت : وأنا أيضا لم أقف عليه بعد البحث والله أعلم .

( ٢ ) المصنف : ١١٠٩/٥ فى الطلاق ، باب ما قالوا فى الرجل اذا خلع امرأته كم يكون من الطلاق ؟ . ورواه أيضا الدارقطنى فى السنن : ٣٢١/٣ فى كتاب النكاح ، باب المهر ( فى أواخره ) ، والامام مالك فى الموطأ ( برواية محمد ابن الحسن الشيبانى ) ص ( ١٨٩ ) رقم ( ٥٦٣ ) . ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى : ٣١٦/٧ ، ورواه سعيد بن منصور فى السنن : ١ / ٣٨٢ رقم ( ١٤٤٧ ) و ( ١٤٤٦ ) ، وعبد الرزاق فى المصنف : ٤٨٣ / ٦ رقم ( ١١٧٦٠ ) ، وابن حزم فى المحلى : ٥٨٩/١١ ، المسألة ( ١٩٨٢ ) .

استاده : حسن . قال الحافظ : فيه جمهان الأسلمى وهو مجهول . الدراية : ٧٥/٢ رقم ( ٥٨٠ ) ، ونقل البيهقى عن أبى داود السجستانى أنه سأل أحمد بن حنبل عن جمهان هذا ، فقال : لا أعرفه ، وضعف الحديث من أجله ، راجع نصب الراية : ٢٤٤ / ٣ .

وقال ابن الهمام : وهو جمهان أبو يعلى ، أو أبو العلى مولى الأسلميين ، ويقال : مولى يعقوب القبطى ، يعد فى أهل المدينة تابعيا ، روى عن سعد بن أبى وقاص ، وعثمان بن عفان ، وأبى هريرة وغيرهم ، وروى عنه عروة بن الزبير وموسى بن عبيدة الرىذى ، وغيرهما ، وقال ابن حبان فى الثقات : هو جد جدة على بن المدينى ، فهى ابنة عباس ابن جمهان ، روى له ابن ماجه الحديث ( ١٧٤٥ ) حديثا واحدا فى الصوم عن أبى هريرة : " لكل شيء زكاة ، وزكاة الجسد الصوم ، والصوم نصف الصبر " اهـ . شرح فتح القدير : ٦٠ / ٤ فى الطلاق ، باب الخلع . قلت : ولم يضعف البوصيرى حديث أبى هريرة المذكور فى ابن ماجه بجمهان ، وابن أبى حاتم لم يذكر فيه جرحا ولا تعدى ولا بنية رجاله ثقات . والحديث حسن ان شاء الله .

( ٣ ) جمهان مولى الأسلميين أبو العلاء روى عن عثمان وسعد بن أبى وقاص روى عنه عروة ابن الزبير وموسى بن عبيدة الرىذى .

قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى يقول ذلك ، ويقول : هو جد جدة على بن المدينى

ابنة عباس بن جمهان .

أنظر الجرح والتعديل ج ٢ ص ٥٤٦ .

على ما سمت " وضعف جسمان . وله طريق آخر <sup>(١)</sup> عن أبي معاوية ، عن أبان قال :  
 " كان أبي <sup>(٢)</sup> [ يجعل <sup>(٣)</sup> الخلع تطليقة بائة " . وأما الرواية عن علي فعند ابن أبي  
 شيبة <sup>(٤)</sup> أيضا عن ابن ادريس ، عن موسى بن مسلم <sup>(٥)</sup> ، عن مجاهد قال : قال علي رضي الله عنه :  
 " اذا خلع الرجل امرأته من عنقه فهي واحدة وان اختارته " . وأما الرواية عن ابن مسعود  
 فعنده <sup>(٦)</sup> أيضا حدثنا وكيع وابن عيينة وعلي بن هاشم ، عن ابن أبي ليلى ، عن طلحة ، عن  
 ابراهيم عن عبد الله ، قال : " لا تكون تطليقة بائة الا في فدية أو ايلاء الا أن علي بن

( ١ ) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ١١٠ . كذا كما هنا بسنده ومثله تماما ،  
 وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهيم  
 في حديث غيره وقد توفي سنة ( ١٩٥ ) هـ . واستاده منقطع بين أبان وأبي معاوية :  
 فأبان بن عثمان توفي سنة ١٠٥ هـ ، وأبو معاوية ولد سنة ١١٣ هـ ، وتوفي سنة  
 ١٩٥ هـ ، فأبو معاوية ولد بعد موت أبان ب ٨ سنوات .  
 ( ٢ ) هو عثمان بن عفان الخليفة الثالث رضي الله عنه .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) المصنف : ٥ / ١١١ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل اذا خلع امرأته كم يكون  
 من الطلاق .

استاده : حسن . قال البيهقي : حديث علي وابن مسعود رضي الله عنهما في  
 اسنادهما مقال . السنن الكبرى : ٧ / ٣١٦ . وقال ابن حزم : ورويناه من  
 طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب . المحلى : ١١ / ٥٨٩ ، المسألة ( ١٩٨٢ ) .  
 قلت : رجال الاسناد كلهم ثقات عدا موسى بن مسلم فانه لا بأس به كما ستعرف  
 ذلك في ترجمته قريبا . والحديث حسن بهذا الاسناد .

( ٥ ) موسى بن مسلم الكوفي ، أبو عيسى الطحان ، يقال له موسى الصغير ، لا بأس به ، من  
 السابعة مات وهو ساجد / د ص ق .

أنظر : التاريخ الصغير للبخارى : ٢ / ٧٣ ، الجرح : ٨ / ١٥٨ ، الميزان :  
 ٤ / ٢٢٢ ، التهذيب : ١٠ / ٣٧٢ ، التقريب : ٢ / ٢٨٨ .

( ٦ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ٥ / ١١١ . وابن حزم في المحلى : ١١ / ٥٨٩ .

ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ١ / ٣٨٣ ، رقم ( ١٤٥١ و ١٤٥٢ ) .  
 وعبد الرزاق في المصنف : ٦ / ٤٨١ رقم ( ١١٧٥٣ ) ، والبيهقي : ٧ / ٣٤٧  
 بنحوه .

استاده : ضعيف فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيء الحفظ  
 جدا . وراجع زاد المعاد : ٥ / ١٩٩ .

هاشم قال : عن علقمة عن عبد الله " انتهى . - وفي ابن أبي ليلى ما قدمناه .

(١٢٣١) قوله : " لما روى أن جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول ، وقيل : حبيبة بنت سهل<sup>(١)</sup> كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس<sup>(٢)</sup> فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله لا أنا ولا هو ، فأرسل صلى الله عليه وسلم الى ثابت ، فقال : قد أعطيتها حديقة / فقال لها : أتردين عليه حديقته وتملكين أمرك ؟ فقالت : نعم وزيادة ، ١٤٦/١ قال : أما الزيادة فلا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا ثابت خذ منها

(١٢٣١) ١٥٧/٣ .

(١) حبيبة بنت سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة الأنصاري ، النجارية صحابية ، وهي التي اختلعت من ثابت بن قيس فتزوجها أبي بن كعب بعده . / دس أنظر الاستيعاب : ١٢ / ٢٥٣ ، الإصابة : ١٢ / ١٩٢ ، التقريب : ٢ / ٥٩٤ . (٢) ثابت بن قيس بن شماس - بمعجمة وميم مشددة وآخره مهملة - أنصاري خزرجي ، خطيب الأنصار ، من كبار الصحابة ، بشره النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة واستشهد باليامة ، فنفذ وصيته بمنام رآه خالد بن الوليد وعليه درع فأخذها ، وأخفاها في قدر لسه وغطاها بالسرج ، وكان أمير القوم آن ذاك خالد بن الوليد ، فأخبره ثابت في منامه بمكان الدرع وأوصاه أن يأخذه وأن يسلمه لأبي بكر وأن يطلب منه عتق عبده عنسه ، وأن يبيع الدرع والأثاث ، ليؤدي بذلك دينه ، فأنفذ أبو بكر وصيته . / خ د سي . أنظر الاستيعاب : ٢ / ٧٢ ، أسد الغاية : ١ / ٢٢٩ ، الإصابة : ٢ / ١٤ ، التقريب : ١ / ١١٦ . فائدة : اختلفوا في الخلع ، فذهب جماعة الى أنه فسخ وليس بطلاق ، ولا ينتقص به العدد ، وهو قول عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس وبه قال عكرمة ، وطائفة ، وهو أحد قولي الشافعي ، واحتجوا بقوله تعالى : " الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان " ( سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ ) ثم ذكر بعده الخلع ، فقال : " فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به " ( البقرة ٢٢٩ ) . ثم ذكر الطلقة الثالثة ، فقال : " فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره " ( البقرة : ٢٣٠ ) ، ولو كان الخلع طلاقا ، لكان الطلاق أربعاً . وذهب الأكثرون الى أن الخلع تطليقة بائنة ينتقص به عدد الطلاق ، وهو قول عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وبه قال الحسن ، والنخعي ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، والشعبي ، والزهرى ، ومجاهد ، وعطاء ، واليه ذهب مالك ، والشافعي في أصح قوليه وأصحاب الرأي ( الحنفية ) ، وغيرهم .

أنظر شرح السنة للبخاري : ٩ / ١٩٦ ، الافصاح : ٢ / ١٤٤ . معالم السنن : ٣ / ٢٥٤ و ٢٥٥ ، فتح الباري : ٩ / ٣٩٦ - ٤٠٣ . وفي موسوعة الاجماع : ١ / ٣٩٣ : الخلع طلاق بائن ، لا رجعة في الخلع بالاجماع ، ولا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق بحال ، وهو قول ابن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، ولا يعرف لهما مخالف في عصرهما .

ما أعطيتها ولا تزود ، واخل سبيلها ، ففعل ، وأخذ الحديقة ، ونزل " ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا - الى قوله - فلاجتاح عليهما فيما افتدت به " (١) . عن ابن عباس : " أن جميلة بنت سلول أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : والله ما أعيب (٢) على ثابت في دين ولا خلق ، ولكني أكره الكفر في الاسلام ، لا أطيقه بغضا ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد " رواه ابن ماجه (٣) وسنده صحيح . وعن الربيع

=== ( عن ابن القيم ) . أنظر نيل الأوطار : ٢٨١٩٢٨٠ / ٦ ، المغني لابن قدامة : ٥٩ / ٧ ، زاد المعاد في هدى خير العباد : ١٩٩ / ٥ . ونقل أيضا صاحب موسوعة الاجماع : ٧٥٨ / ٢ : اتفقوا على أن الطلاق يكون باثنا اذا حصل قبل الدخول ، وفي الخلع بعوض ، وفي طلاق الحر ثلاث تطليقات سواء وقعت مجموعة ، أو متفرقة . أنظر بداية المجتهد : ٨٦ ، ٦٠ / ٢ ، والمحلى لابن حزم : ٦٠١ / ١١ ، المسألة : ( ١٩٨٧ ) ، والمغني لابن قدامة : ٢٧٨ / ٧ . وقد اختار شيخ الاسلام ابن تيمية أن الخلع نسخ وليس بطلاق وأطال الاستدلال حول المسألة . أنظر مجموع الفتاوى : ج ٣٢ ص ٢٨٩-٢٩٣ . ومن رجح أيضا أن الفرقة بالخلع نسخ لا طلاق . الصنعاني في سبل السلام : ١٦٨ / ٣ .

( ١ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ ) .

( ٢ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " ما عتب " بدل " ما أعيب " ومعنى " ما عتب "

بضم التاء المثناة من فوق وكسرها من عتب عليه اذا وجد عليه يقال عتب على فلان عتب عليه عتبا والاسم المعتبة والعتاب : هو الخطاب بادلال ويروى " وما أعيب " بالياء آخر الحروف من العيب أى لا أغضب عليه ولا أريد مفارقه لسوء

خلقه ولا لنقصان دينه ولكن أكرهه طبعاً فأخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي مقتضى الاسلام باسم ما ينافي نفس الاسلام وهو الكفر . راجع عمدة القارى ٢٠ / ٢٦٣ .

( ٣ ) السنن : ٦٦٣ / ١ في الطلاق ، باب المختلعة تأخذ ما أعطاها ( ٢٢ ) الحديث

( ٢٠٥٦ ) . ورواه أيضا البخارى في صحيحه : ٣٩٥ / ٩ في الطلاق ، باب رقم ( ١٢ )

الحديث ٥٢٧٣-٥٢٧٧ ، والنسائي : ١٦٩ / ٦ في الطلاق ، باب ماجاء في الخلع .

والدارقطني في السنن : ٢٥٤ / ٣ في كتاب النكاح ، والبيهقي : ٣١٣ / ٧ . وابن

الجارود في المنتقى ص : ٢٥١ رقم ( ٧٥٠ ) ، والمحلى لابن حزم : ٥٩٠ / ١١ ، المسألة

( ١٩٨٢ ) ، والطبراني في المعجم الكبير : ٣١٠ / ١١ رقم ( ١١٨٣٤ ) .

اسناده : رواه البخارى ، وبالنسبة سند ابن ماجه قال الشوكاني رواه ابن ماجه من

طريق أزهر بن مروان وهو صدوق مستقيم الحديث وبقية اسناده من رجال الصحيح .

نيل الأوطار : ٢٧٧ / ٦ .

بنت معوذ : " أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسريد ها ، وهي جميلة بنسبت  
عبد الله بن أبي فأتى أخوها يشتكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى ثابت ، فقال : خذ الذي لها عليك واخل سبيلها ، قال : نعم " <sup>(١)</sup>  
الحديث رواه النسائي . وعن حبيبة بنت سهل الأنصارية " أنها كانت تحت ثابت بن قيس  
ابن شماس ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح ، فوجد حبيبة بنت سهل  
عند بابها في الغلس <sup>(٢)</sup> ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : من هذه ؟ فقالت : أنا  
حبيبة بنت سهل يا رسول الله قال : ماشأئك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت <sup>(٣)</sup> بن قيس . لزوجها ،  
فلما جاء ثابت بن قيس قال له النبي صلى الله عليه وسلم : هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت  
ماشاء الله أن تذكر ؟ فقالت حبيبة : يا رسول الله كل ما أعطاني عندي ، فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لثابت : خذ منها ، فأخذ منها ، وجلست في بيتها <sup>(٤)</sup> .

=== وقال الحافظ في الدراية : ٧٥ / ٢ رقم ( ٥٨١ ) : أخرجه ابن ماجه والطبراني مسن  
وجه آخر صحيح ، عن ابن عباس : أن جميلة بنت سلول ، فذكر القصة ، وفيها فأمره  
أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد ، وأصله في البخاري بدون الزيادة ، اهـ .

( ١ ) السنن : ١٨٦ / ٦ في الطلاق ، باب عدة المختلعة . وتام الحديث " فأمرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتريص حيضة واحدة فتلحق بأهلها " .

ورواه الطبراني في المعجم الكبير : ٢٤ / ٢٦٥ رقم ( ٦٧١ ) بسند آخر نحوه .

اسناده : صححه الشوكاني في نيل الأوطار : ٦ / ٢٧٨ بعد بيانه لرجال الاسناد  
قال : فالحديث على هذا صحيح ، اهـ .

( ٢ ) الغلس : ظلمة آخر الليل اختلط بضوء الصباح . أنظر الصحاح : ٣ / ٩٥٦ ، وعون  
المعبود : ٦ / ٣٠٩ .

( ٣ ) " لا أنا ولا ثابت بن قيس " أي لا يمكن الاجتماع بيننا . أنظر عون المعبود : ٦ / ٣٠٩  
بذل المجهود : ١٠ / ٣٥٨ .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع . والحديث رواه أبو داود رقم  
( ٢٢٢٢ ) في الطلاق ، باب في الخلع . والنسائي : ٦ / ١٦٩ في الطلاق ، بساب  
ما جاء في الخلع . والموطأ : ٢ / ٥٦٤ في الطلاق ، باب ما جاء في الخلع . والدارقطني  
في السنن : ٢ / ١٦٣ في الطلاق ، باب في الخلع . وابن حبان في الصحيح (الموارد)  
ص ( ٣٢٢ ) رقم ( ١٣٢٦ ) . وابن الجارود ص ( ٢٥١ ) رقم ( ٧٤٩ ) . وسعيد بن  
منصور في السنن : ١ / ٣٧٩ رقم ( ١٤٣٠ ) ، وعبد الرزاق في المصنف : ٦ / ٤٨٤ رقم  
( ١١٢٦٢ ) ، والامام أحمد : ٦ / ٤٣٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٣١٣ ،  
والطبراني في المعجم الكبير : ٢٤ / ٢٢٢ رقم ( ٥٦٥ ) .

٧ عن ابن عباس قال : " جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> فقالت حبيبة : يا رسول الله انى ما أعتب عليه فى خلقى ولادين ، ولكنى أكسره الكفر فى الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، فقال النبی صلى الله عليه وسلم : أقبل الحديقة وطلقها تطليقة " رواه البخارى <sup>(٢)</sup> والنسائى <sup>(٣)</sup> . وعن أبى الزبير : " أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده بنت عبد الله بن أبسى ابن سلول وكان أصدقها حديقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديقته التى أعطاك ؟ قالت : نعم وزيادة ، فقال النبی صلى الله عليه وسلم : أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته ، قالت : نعم ، فأخذها له ، وخلقى سبيلها ، فلما بلغ ذلك ثابت ابن قيس قال : قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه الدارقطنى <sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح : وقال سمعه أبو الزبير من غير واحد . وعن عطاء قال : " جاءت امرأة السی رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكوا زوجها ، فقال : أتردين عليه حديقته التى أصدقك ؟ قالت : نعم وزيادة قال : أما الزيادة فلا " رواه أبوداود فى المراسيل <sup>(٥)</sup> ، وعبد الرزاق <sup>(٦)</sup> ،

=== إسناده : صحيح ، قال الحافظ فى فتح البارى : ٣٩٩/٩ عند الحديث رقم (٥٢٧٧) : أخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه (يعنى أنهم أخرجوه من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل به وبألفاظ متقاربة ، قلت : رجاله رجال الثقات جميعا " .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

(٢) الصحيح : ٣٩٥/٩ فى الطلاق ، باب الخلع وكيف الطلاق فيه (١٢) الحديث (٥٢٧٧-٥٢٧٣) .

(٣) السنن : ١٦٩/٦ فى الطلاق ، باب ما جاء فى الخلع ، والدارقطنى فى السنن أيضا : ٢٥٤/٣ .

إسناده : رواه البخارى .

(٤) السنن : ٢٥٥/٣ فى كتاب النكاح ، باب المهر . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٣١٤/٧ ، وعبد الرزاق فى المصنف : ٥٠٢/٦ رقم (١١٧٤٣) .

إسناده : قال الحافظ : إسناده ثقات ، وقد وقع فى بعض طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد ، فان كان فيهم صاحبى فهو صحيح والافيعتض بما سبق ، لكن ليس فيه دلالة على الشرط ، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقا بها .

انظر فتح البارى : ٤٠٢/٩ فى الطلاق ، باب رقم (١٢) .

(٥) ص (١٢) ، وراجع تحفة الأشراف : ٣٠٢/١٣ .

(٦) المصنف : ٥٠٢/٦ رقم (١١٨٤٢) .

وابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، ووصله الدارقطني<sup>(٢)</sup> بذكر ابن عباس فيه ، وقال : المرسل أصح .

---

( ١ ) المصنف : ١٢٢/٥ في الطلاق ، باب من كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه .

والبيهقي في السنن الكبرى : ٣١٤/٧ .

( ٢ ) السنن : ٢٥٥/٣ في كتاب النكاح ، باب المهر .  
اسناده : مرسل صحيح . لأن رجاله رجال الثقات .



( ١ )  
" كتاب الظهار "

( ١٢٣٢ ) حديث : " خولة بنت ثعلبة " (٢) وقيل بنت خويلد كانت تحت أوس بن الصامت (٣) وكانا من الأنصار فأرادها فأبى عليه ، فقال : أنت على كظهر أمي فكأن أول ظهار في الاسلام ، ثم ندم وكان الظهار طلاقا في الجاهلية ، فقال : ما أظنك الا قد حرمت عليّ ، فقالت : والله ما ذاك بطلاق ، فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان أوسا تزوجني وأنا شابة غنية ذات مال وأهل ، حتى اذا أكل مالي وأفنى شبابي وتفرق أهلي وكبرت سني ظاهر مني وقد ندم ، فهل من شيء يجمعني وإياه تنعشني به ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حرمت عليه ، فجعلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واذا قال لها : حرمت عليه هتفت (٤) فقالت : أشكو الى الله فاقتي (٥) وشدة حالي وان لي صبية صفارا

( ١ ) الظهار : لغة مأخوذ من الظهر لأن صورته الأصلية أن يقول الزوج لزوجته أنت على كظهر أمي ، وخصوا الظهور دون البطن والفخذ وغيرهما لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج . وشرعا : تشبيه الزوج زوجته بسحرم وهو حرام ، وكان طلاقا في الجاهلية كانوا اذا كره أحد هم امرأته ولم يريد أن تتزوج بغيره ألى منها أو ظاهر فتبقى لاذات زوج ولا خلية تنكح غيره فغير الشارع حكمه الى تحريمها بعد العودة ولزوم الكفارة ، والأصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى : " والذي يمن يظاهرون من نسائهم " ( سورة المجادلة ، الآية : ٣ ) .

أنظر : أنوار المسالك ص ( ٢٤٤ ) ، المنح الشافيات : ٥٥٥ / ٢ ، زاد المحتاج : ٤٤٩ / ٣ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٤٥٤ / ١ ، الافصاح : ١٦٣ / ٢ ، منح الشفا الشافيات : ١٦٩ / ٢ ، كفاية الأخيار : ٢١١ / ٢ .

( ١٢٣٢ ) ٣ / ١٦١ .

( ٢ ) خولة بنت ثعلبة بن أصرم الأنصارية الخزرجية ، صحابية ، هي التي ظاهر منها زوجها ، فنزلت سورة قد سمع الله ، ويقال لها خويلة ، بالتصغير ، وزوجها هو أوس بن الصامت . د . أسد الغابة : ٤٤٢ / ٥ ، الاستيعاب : ٢٩٩ / ١٢ ، الاصابة : ٢٣١ / ١٢ ، التقريب : ٥٩٦ .

( ٣ ) أوس بن الصامت ، الأنصاري الخزرجي ، بدرى أخو عبادة ، وهو الذي ظاهر من امرأته ، قال ابن حبان : مات أيام عثمان ، وله خمس وثمانون . د . الاستيعاب :

٢٢٠ / ١ ، أسد الغابة : ١٤٦ / ١ ، الاصابة : ١٣٧ / ١ ، التقريب : ٨٥ / ١ .

( ٤ ) هتف يهتف هتفا . وهتف به هتافا ، اذا صاح به ودعا . النهاية : ٢٤٣ / ٥ .

( ٥ ) الفاقة : الفقر والحاجة . مختار الصحاح ص ( ٥١٥ ) ، النهاية : ٤٨٠ / ٣ .

ان ضمنتهم اليه ضاعوا ، وان ضمنتهم اليّ جاعوا ، وجعلت تقول : اللهم اني أشكو اليك ،  
 اللهم فأنزل على لسان نبيك ، فتغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي كما كان  
 يتغشاه ، فلما سرى عنه قال : يا خولة قد أنزل الله فيك وفي أوس قرآنا وتلا " قد سمع / ١٤٧ ب  
 الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما " الآيات <sup>(١)</sup> . عن  
 يوسف بن عبد الله بن سلام <sup>(٢)</sup> ، قال : حدثني خولة بنت ثعلبة ، وكانت عند أوس بن الصامت  
 أختي عبادة قالت : دخل عليّ ذات يوم فكلمني بشيء وهو فيه كالضجر <sup>(٣)</sup> فردته ففضض ،  
 فقال أنت عليّ كظهر أمي ، ثم خرج فجلس في نادي قومه ، ثم رجع فأرادني على نفسي  
 فامتنعت منه ، فشادني <sup>(٤)</sup> فشادته فغلبته بما تغلب به المرأة الرجل الضعيف ، فقلت :  
 كلا والذي نفس خويلة بيده لا تصل اليّ حتى يحكم الله فيك وفيّ حكمه ، ثم أتيت النسيبي  
 صلى الله عليه وسلم أشكو اليه ما لقيت منه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زوجك وابسن  
 عمك ، فاتقى الله وأحسنني صحبتته قالت : فما برحت حتى نزل القرآن " قد سمع الله قول  
 التي تجادل في زوجها وتشتكي الى الله " حتى اذا انتهت الى الكفارة ، ثم قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم : مريه فليعتق رقبة ، قلت : والله يانبي الله ما عندي من رقبة يعتقها ، قال :  
 مريه فليصم شهرين متتابعين ، قلت : يا رسول الله شيخ كبير ما به من صيام ، قال : فليطعم  
 ستين مسكينا ، قلت : يانبي الله والله ما عنده ما يطعم ، قال : سنعيه بعرق <sup>(٥)</sup> من تمر ،

( ١ ) ( سورة المجادلة ، الآية ٢١ و ٢٢ و ٢٣ ) .

( ٢ ) يوسف بن عبد الله بن سلام الاسرائيلي المدني ، أبو يعقوب ، صاحب صغير ، وقد  
 ذكره العجلي في ثقات التابعين . / بخ ٤ . الاستيعاب : ١١ / ١٠٣ ، سير أعلام  
 النبلاء : ٣ / ٥٠٩ ، الاصابة : ١٠٠ / ٣٧٧ ، التقريب : ٢ / ٣٨١ .

( ٣ ) الضجر : القلق من الغم . الصحاح : ٢ / ٧١٩ .

( ٤ ) المشادة : المغالبة . النهاية : ٢ / ٤٥١ ، لسان العرب : ٣ / ٣٣٣ .

( ٥ ) العرق : بفتح العين والراء ، فانه ستون مدا - خمسة عشر صاعا . كما دل عليه

حديث الأعرابي الذي وقع على امرأته في يوم شهر رمضان . أنظر كتاب الايضاح

والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ( ٧٠ ) .

وقال الخطابي في معالم السنن : ٣ / ٢٥٢ : روى أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن  
 العرق زنبيل يسع خمسة عشر صاعا ، فدل على أن العرق قد يختلف في السعة  
 والضيق فيكون بعض الأعراق أكبر وبعضها أصغر فذهب الشافعي منها الى التقدير  
 الذي جاء في خبر أبي هريرة من رواية أبي سلمة وهو خمسة عشر صاعا في كفارة المجامع  
 في شهر رمضان ، وكذلك قال الأوزاعي وأحمد بن حنبل لكل مسكين مسد

وكذلك قال مالك الا أنه قال بعد هشام

وهو مد وثلاث ، وذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي الى حديث سلمة بن صخر =====

والعرق مِثْلُ عَظِيمٍ<sup>(١)</sup> يسع ثلاثين صاعا ، قلت : وأنا أعينه بعرق آخر ، قال : قد أحسنت فليصدق به " رواه ابن الجارود<sup>(٢)</sup> وفيه تصريح بخلاف سياق الكتاب من سبب الظهار وغيره . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : " تبارك الذي وسع سمعه كل شيء ، اني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفي عليّ بعضه ، وهي تشتكي زوجها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي تقول : يا رسول الله أكل شبابي ، ونثرت له بطني ، حتى اذا كبرت سني ، وانقطع ولدي ، ظاهر مني ، اللهم اني أشكو اليك ، فما برحت حتى نزل جبريل بهيـؤلاً<sup>(٣)</sup> الآيات : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله " رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> ، والحاكم

=== وهو أحوط الأمرين ، وقد يحتمل أن يكون الواجب عليه ستين صاعا ثم يؤتى بخمسة عشر صاعا فيقول له تصدق بها ولا يدل ذلك على أنها تجزية عن جميع الكفارة ولكنه يتصدق بها في الوقت ويكون الباقي دينا عليه حتى يجده كما يكون للرجل على صاحبه ستون صاعا فيجيئه بخمسة عشر صاعا فانه يأخذها منه ويطالبه بخمسة وأربعين ، الا أن اسناد حديث أبي هريرة أجود وأحسن اتصالا من حديث سلمة ابن صخر ، اهـ .

( ١ ) قوله " عظيم " زيادة في المخطوطة ، وليست في المطبوع .

( ٢ ) المنتقى ص ( ٢٤٩ ) رقم ( ٧٤٦ ) ، ورواه أيضا أبوداود في السنن رقم ( ٣١٥٩٢٢١٤ ) في الطلاق ، باب في الظهار . والامام أحمد في المسند : ٤١٠ / ٦ ، وابن حبان في الصحيح ( الموارد ) ص ( ٣٢٤ ) رقم ( ١٣٣٤ ) ، والطبراني في المعجم الكبير : ١ / ١٩٥ رقم ( ٦١٦ ) والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٨٩ / ٧ .

من طرق عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عنه به .

اسناده : ضعيف فيه معمر بن عبد الله بن حنظلة . قال الذهبي : كان فقي زمن التابعين . لا يعرف . وذكره ابن حبان في ثقاته .

قلت : ما حدث عنه سوى ابن اسحاق بخبر مظاهرة أوس بن الصامت يرويه عن

يوسف بن عبد الله بن سلام ، اهـ . الميزان : ١٥٥ / ٤ .

وقال ابن القطان : مجهول الحال ، وتبعه الذهبي . التهذيب : ١٠ / ٢٤٦ ،

والمغني : ٢ / ٦٧١ . وقال الحافظ في التقریب : ٢ / ٢٦٦ : مقبول . قلت : وفيه

أيضا محمد بن اسحاق بن يسار وهو صدوق يدلّس وقد عنعن فيه . والحديث

بهذا الاسناد ضعيف والله أعلم .

( ٣ ) السنن : ١ / ٦٦٦ في الطلاق ، باب الظهار ( ٢٥ ) الحديث ( ٢٠٦٣ ) .

( ٤ ) المستدرک : ٢ / ٤٨١ في التفسير ، باب تفسير المجادلة . ورواه أيضا النسائي :

١٦٨ / ٦ في الطلاق ، باب الظهار . مختصر .

وفي آخره قال : " وزوجها ابن الصامت " وأصله في البخاري<sup>(١)</sup> إلا أنه لم يسمها . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> ، عن خولة بنت مالك بن ثعلبة ، قالت : " ظاهر مني أوس بن الصامت ، فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو اليه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ، ويقول : اتق الله فإنه ابن عمك ، فما برحت حتى نزل القرآن " وذكر مثل حديث ابن الجارود . وفي رواية الحاكم<sup>(٣)</sup> ، وأبي داود<sup>(٤)</sup> قال : " كانت جميلة امرأة أوس بن الصامت ، وكان امرأته لسم<sup>(٥)</sup> " <sup>(٦)</sup>

=== إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي في التلخيص . وقال الحافظ : وهذا أصح ما ورد في قصة المجادلة وتسميتها . فتح الباري : ١٣ / ٣٧٤ في كتاب التوحيد ، باب رقم ( ٩ ) .

( ١ ) الصحيح : ١٣ / ٣٧٢ في التوحيد ، باب ( وكان الله سميعا بصيرا ) ( ٩ ) . قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم " قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها " اهـ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٢١٤ ) في الطلاق ، باب في الظهار . قلت : تقدم هذا عند رواية ابن الجارود قريبا .

( ٣ ) المستدرک : ٢ / ٤٨١ في التفسير ، باب تفسير المجادلة .

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٢١٩ ) في الطلاق ، باب في الظهار . وابن حزم في المحلى :

٢٥٩ / ١١ ، المسألة ( ١٨٩٨ ) .

إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وقال ابن حزم : ولا يصح في الظهار إلا هذا الخبر وحده ، إلا خسيرا نذكره بعد هذا إن شاء الله عز وجل ، وكل ما عدا ذلك فساقط ، أما مرسل ، وأما من رواية من لا خير فيه . وسكت الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ٣ / ١٤٢ .

( ٥ ) قال الحافظ : وإن كان الراوى حفظها أنها جميلة فلعله كان لقبها . فتح الباري : ١٣ / ٣٧٤ وقال في عون المعبود : ٦ / ٣٠٥ : فلعلها كانت تدعى بالاسمين ، أو جميلة صفتها أي امرأة جميلة .

( ٦ ) اللم : طرف من الجنون يلم بالإنسان أي يقرب منه ويعتريه . النهاية : ٤ / ٢٧٢ ، وقال الخطابي : معنى اللم ههنا الإلام بالنساء وشدة الحرص والتوقان اليهن يدل على ذلك قوله في هذا الحديث من الرواية الأولى ( كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري ) وليس معنى اللم ههنا الخبل والجنون ولو كان به ذلك لسم ظاهر في تلك الحالة لم يكن يلزمه شيء من كفارة ولا غيرها والله أعلم . معالم السنن : ٣ / ٢٥٤ . وأنظر أيضا شرح السنة : ٩ / ٢٤٢ .

فإذا اشتد لعمه ظاهر من امرأته ، الحديث " وعن ابن عباس قال : " كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء ، فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت ، وكانت امرأته خويلة بنت خويلد ، وكان الرجل ضعيفا وكانت المرأة جلدة <sup>(١)</sup> ، فلما أن تكلم بالظهار قال لا أراك الا قد حرمت علي فانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليك تبتغي شيئا يردك علي ، فانطلقت فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وماشطة تمشط رأسه فقالت : يا رسول الله ان أوس بن الصامت من قد علمت في ضعف رأيه وعجز قدرته وقد ظاهر مني يا رسول الله ، وأحق من عطف عليه بخير ان كان أنا أو عطف عليه بخير ان كان عنده هو ، فقد ظاهر مني يا رسول الله فأبى الله فابتغى شيئا يردني اليه بأبي أنت وأمي قال : يا خويلة ما أمرنا بشيء ممن أمرك ، وان تؤمر فساخبرك فبينما ماشطته قد فرغت من شق رأسه وأخذت في الشق الآخر أنزل الله عز وجل وكان اذا نزل عليه الوحي يربد <sup>(٢)</sup> لذلك وجهه حتى يجد برده فاذا سرى عنه عاد وجهه أبيض كالقلب ثم تكلم بما أمر به من الوحي فقالت ماشطته : يا خويلة انسى لأظنه الآن في شأنك ، فأخذها أفكل <sup>(٣)</sup> استقبلتها رعدة ، ثم قالت : اللهم اني أعوذ بك أن تنزل في الاخير ، فاني لم أبغ من رسولك الا خيرا فلما سرى عنه قال : يا خويلة قد أنزل الله فيك وفي / صاحبك فقرا ( قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكى ١٤٧ / ١ الى الله والله يسمع تحاوركما ) الى قوله ( ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ) فقالت : يا رسول الله والله ماله خادم غيري ولا لي خادم غيره ، قال : ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ) فقالت : والله انه اذا لم يأكل في اليوم مرتين يسدر <sup>(٤)</sup> بصره قال : ( فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ) فقالت : والله مالنا في اليوم الا وقية <sup>(٥)</sup> قال : فمره فليطلق الى فلان فليأخذ منه شطر وسق <sup>(٦)</sup> ، من تمر فليصدق به على ستين مسكينا

( ١ ) الجلدة : القوة الصلبة . منال الطالب ص ( ١٧٨ ) .

( ٢ ) أى تغير الى الغبرة ، وقيل الرعدة : لون بين السواد والغبرة . النهاية : ١٨٣ / ٢ .

( ٣ ) أى كشف عنه . النهاية : ٣٦٤ / ٢ . الصحاح : ٢٣٧٥ / ٦ .

( ٤ ) أفكل : أى رعدة ، وهى تكون من البرد أو الخوف . أنظر النهاية : ٤٦٦ / ٣ .

الصحاح : ١٢٩٢ / ٥ .

( ٥ ) سدر بصره سدرافهوسدر : لم يكدر بصره . أنظر لسان العرب : ٣٥٥ / ٤ .

( ٦ ) الأوقية : زنة سبعة مثاقيل وزنة أربعين درهما ، وربما يجيء في الحديث وقية

وهمزتها زائدة ، والوقية وزن من أوزان الدهن .

أنظر لسان العرب : ٤٠٤ / ١٥ .

( ٧ ) الوسطى : بفتح الواو وكسرهما : مكيلة معلومة ، وقيل : هو حمل بعير وهو ستون صاعا

بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خمسة أرتال وثلاث ، فالوسطى على هذا الحساب

مائة وستون مثاقيل . قال الزجاج : خمسة أوسطى هى خمسة عشر قفيزا .

أنظر لسان العرب : ٣٧٨ / ١٠ .

وليراجعك " الحديث . رواه الطبراني <sup>(١)</sup> ، والبزار <sup>(٢)</sup> وفيه أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف .  
 ( ١٢٣٣ ) حديث " ابن عباس أن رجلا ظاهرا من امرأته فرأى خلخالها <sup>(٣)</sup> في القصر  
 فوقع عليها ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : استغفر الله ولا تعد حتى تكفر " .  
 قال مخرجوا <sup>(٤)</sup> أحاديث الهداية : لم نجد في شيء من طرق ذكر الاستغفار ، وقد أخرجه  
 أصحاب السنن <sup>(٥)</sup> ، والبزار <sup>(٦)</sup> من طريق الحكم بن أبان ، عن عكرمة عن ابن عباس :

( ١ ) المعجم الكبير : ١١ / ٢٦٥ رقم ( ١١٦٨٩ ) .

( ٢ ) كشف الأستار : ج ٢ ص ١٩٨ رقم ( ١٥١٣ ) .

استاده : قال البزار : لا نعلم بهذا اللفظ في الظهار ، عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 إلا بهذا الاسناد ، وأبو حمزة لين الحديث ، وقد خالف في روايته ومتن حديثه  
 الثقات في أمر الظهار ، لأن الزهري رواه عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ،  
 وهذا اسناد لا نعلمه بين علماء أهل الحديث اختلافا في صحته بأنه النبي صلى الله  
 عليه وسلم دعا بانهاء فيه خمسة عشر صاعا ، وحديث أبي حمزة متكر ، وفيه لفظ  
 يدل على خلاف الكتاب ، لأنه قال : " وليراجعك " وقد كانت امرأته ، فما معني  
 مراجعته امرأته ولم يطلقها ، وهذا مما لا يجوز على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 وانما أتى هذا من رواية أبي حمزة الثمالي ، اهـ .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ٥ / ٧ وقال : رواه الطبراني والبزار باختصار وفيه  
 أبو حمزة الثمالي وهو ضعيف ، اهـ . قلت : هو ضعيف وتقدم .

( ١٢٣٣ ) ٣ / ١٦٢ .

( ٣ ) الخلخال : الذي تلبسه المرأة من الحلي ، وتخلخلت المرأة : لبست الخلخال .

أنظر لسان العرب : ١١ / ٢٢١ ، القاموس : ٣ / ٣٧١ .

( ٤ ) نصب الراية : ٣ / ٢٤٦ ، الدراية : ٢ / ٧٥ رقم ( ٥٨٢ ) .

( ٥ ) رواه أبوداود رقم ( ٢٢٢١-٢٢٢٥ ) في الطلاق ، باب في الظهار .

والترمذي : ٣٣٥ / ٢ في الطلاق ، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ( ١٩ )

الحديث ( ١٢١٤ ) ، والنسائي : ١٦٧ / ٦ في الطلاق ، باب الظهار . وابن ماجه :

١٦٧ / ١ في الطلاق ، باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر ( ٢٦ ) الحديث ( ٢٠٦٥ ) .

( ٦ ) ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٥٠ ) رقم ( ٧٤٧ ) . والطبراني في المعجم

الكبير : ١١ / ٢٣٦ رقم ( ١١٦٠٠ ) .

والحاكم في المستدرک : ٢ / ٢٠٤ في الطلاق . والبيهقي : ٣٨٦ / ٧ .

استاده : صحيح ، قال الحافظ في التلخيص : ٣ / ٢٢٢ رقم ( ١٦١٥ ) ورجاله ثقات .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب . وقال الحافظ في فتح الباري : ٩ / ٣٣

في الطلاق ، باب رقم ( ٢٣ ) : وأسانيد هذه الأحاديث حسان ، اهـ .

" أن رجلا ظاهرا من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر، فقال : يا رسول الله اني ظاهر من امرأتى ، فوقع عليها قبل أن أكفر ، فسأل ، ما حملك على ذلك يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال : فلا تقربها حتى [ تفعل ]<sup>(١)</sup> ما أمرك الله " صححه الترمذى . ولفظ ابن ماجه " لا تقربها حتى تكفر " ورواه النسائي<sup>(٢)</sup> مرسلا عن عكرمة ، وقال فيه : " فاعتزلها حتى تقضي ما عليك " قلت : ذكر الاستغفار فيه محمد بن الحسن فى الأصل<sup>(٣)</sup> فقال فى باب الظهار : " بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا ظاهرا من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فبلغ النبى صلى الله عليه وسلم فأمره أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر " قلت : وبلاغات محمد رحمه الله بسنده لمن تتبعها ، وقد اسند هذا فى كتاب الصوم عن أبى يوسف ، عن اسماعيل بن مسلم عن سليمان<sup>(٤)</sup> الأحول ، عن طاوس قال : " ظاهر رجل من امرأته فابصرها فى القمر وعليها خلخال فضة فاعجبته ، فوقع عليها قبل أن يكفر فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يستغفر الله ولا يعود حتى يكفر " ووصله الحاكم<sup>(٥)</sup> بذكر ابن عباس واسماعيل بن مسلم وأن كان ضعيفا فقد تابعه على الأصل مسن علمت فى رواية الأربعة والبخاري والله أعلم .

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط فى " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) السنن : ١٦٨ / ٦ فى الطلاق ، باب الظهار .

ورواه أيضا سعيد بن منصور فى السنن : ٣٩٥٣٨ / ٢ رقم ( ١٨٢٦٩١٨٢٥ ) وعبد الرزاق

فى المصنف : ٤٣٠ / ٦ رقم ( ١١٥٢٦٩١١٥٢٥ ) . والبيهقى فى السنن الكبرى :

٠٣٨٦ / ٧

اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات . وهو مرسل صحيح .

( ٣ ) ج ٢ ص ٢٢٣ فى كتاب الصوم .

اسناده : مرسل وضعيف فيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف .

( ٤ ) هو سليمان بن أبى مسلم المكي الأحول ، خال ابن نجيح ، قيل اسم أبيه عبد الله

ثقة ، قاله أحمد ، من الخامسة . / ع .

أنظر الجرح : ١٤٣ / ٤ ، التهذيب : ٢١٨ / ٤ ، التقريب : ٣٣٠ / ١ .

( ٥ ) المستدرک : ٢٠٤ / ٢ فى الطلاق ، من طريق اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار

عن طاوس عن ابن عباس . ومن طريقه البيهقى : ٠٣٨٦ / ٧

اسناده : ضعيف فيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد مضت ترجمته . وأما

قول المخرج وأن كان هو ضعيفا فقد تابعه على الأصل من قد علمت فى رواية الأربعة ،

قلت : وليس ذكر الاستغفار عند أصحاب السنن وغيرهم وقد تفرد به اسماعيل بن

مسلم وهو ضعيف فاقد العدالة والضبط ولم يتابعه أحد فى هذه الزيادة وهو

حديث منكر وشاذ لا يصح الاحتجاج به .

( ١٢٣٤ ) حديث : " المكاتب <sup>(١)</sup> عبد ما بقى عليه درهم " أخرجه أبوداود ، مسن حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وسيأتى طرقه فى كتاب المكاتب ان شاء الله تعالى .

( ١٢٣٥ ) حديث : " لن يجزى ولد والد له الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه " . رواه الجماعة <sup>(٣)</sup> ، الا البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

=== راجع تدريب الراوى : ٢٣٢/١ و ٢٣٨ و ٣٠٠ ، ونزهة الناظر : ص ( ٣٥ و ٣٤ ) ،  
الباعث الحثيث ص ( ٥٨ ) ، جواهر الأصول ص ( ٤٧ ) .

( ١٢٣٤ ) ٣ / ١٦٤ .

( ١ ) الكتابة : أن يكتب الرجل عبده على مال يؤديه اليه منجما ، فإذا أداه صار حرا ، وسميت كتابة لمصدر كتب ، كأنه يكتب على نفسه لمولاه ثمنه ، ويكتب لمولاه له عليه العتق ، وقد كاتبه مكاتبه والعبد مكاتب . وانما خص العبد بالمفعول لأن أصل المكاتب من المولى ، وهو الذى يكتب عبده . أنظر النهاية : ١٤٨/٤ .  
( ٢ ) السنن رقم ( ٣٩٢٦ ) فى أوائل كتاب العتق .

إسناده : قال الحافظ المنذرى : فيه اسماعيل بن عياش . وفيه مقال . مختصر سنن أبى داود : ٣٨٤/٥ . قلت : اسماعيل بن عياش صدوق وبقيّة رجاله جيدون وعو حسن وسيأتى المزيد فى شأنه فى موضعه . .

( ١٢٣٥ ) ٣ / ١٦٤ .

( ٣ ) رواه مسلم : ١١٤٨/٢ فى العتق ، باب فضل عتق الوالد ( ٦ ) الحديث ( ٢٥ ) ( ١٥١٠ ) . وأبوداود رقم ( ٥١٣٧ ) فى الأدب ، باب فى بر الوالدين ، والترمذى : ٢١٠ / ٣ فى البر والصلة ، باب ماجاء فى حق الوالدين ( ٨ ) الحديث ( ١٩٧١ ) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : ١٢٠٧/٢ فى الأدب ، باب بر الوالدين ( ١ ) الحديث ( ٣٦٥٩ ) . والنسائى فى الكبرى . كما فى تحفة الأشراف : ٣٩٦ / ٩ . قلت : قال : ابن تيمية الحرانى فى المنتقى من أخبار المصطفى : ٤٧٢ / ٢ رقم ( ٣٣٧٢ ) رواه الجماعة الا البخارى وتبعه المخرج ، وقد رواه أيضا الامام أحمد فى المسند : ٢٣٠ / ٢ و ٢٦٣ و ٣٧٦ و ٤٤٥ . والامام البغوى فى شرح السنة : ٣٦٤ / ٩ رقم ( ٢٤٢٥ ) وقال : هذا حديث صحيح . وابن أبى شيبه فى المصنف : ٥٣٩ / ٨ فى الأدب ، باب ما ذكر فى بر الوالدين . .

إسناده : رواه مسلم .



( ١٢٣٦ ) حديث : " لا يملك العبد إلا الطلاق " تقدم .  
 ( ١٢٣٧ ) قوله : " لقوله عليه السلام في حديث سهل بن صخر <sup>(١)</sup> أو أوس بن الصامت  
 لكل مسكين نصف صاع من بر " قال مخرجوا أحاديث الهداية <sup>(٢)</sup> : لم نجد شيئاً من هذا ،  
 ولا نعلم من هذا سهل بن صخر ، وإنما روى أبو داود <sup>(٣)</sup> ، والترمذي <sup>(٤)</sup> ، وقال حسن . عمن  
 سلمة بن صخر <sup>(٥)</sup> ، قال : " كنت امرأة قد أتيت من جماع النساء مالم يؤت غيري ، فلما دخل

( ١٢٣٦ ) ١٦٥ / ٣ . تقدم في رقم ( ٩١٧ ) .

( ١٢٣٧ ) ١٦٥ / ٣ .

( ١ ) قال الذهبي : سهل بن صخر . لا يعرف ، قد ذكره بعض الحفاظ في الضعفاء .

الميزان : ٢ / ٢٣٨ ، وأنظر لسان الميزان : ٣ / ١١٩ .

( ٢ ) نصب الراية : ٣ / ٢٤٧ ، الدراية : ٢ / ٧٦ رقم ( ٥٨٣ ) .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٢١٣ ) في الطلاق ، باب في الظهار .

( ٤ ) السنن : ٥ / ٧٨ في التفسير ، باب سورة المجادلة ، الحديث رقم ( ٣٣٥٣ ) وج ٢

ص ٣٣٤ في الطلاق ، باب ما جاء في كفارة الظهار ( ٢٠ ) الحديث ( ١٢١٥ ) .

ورواه أيضا ابن ماجه : ١ / ٦٦٥ في الطلاق ، باب الظهار ( ٢٥ ) الحديث ( ٢٠٦٢ ) .

والدارمي في السنن : ٢ / ١٦٣ في الطلاق ، باب في الظهار . والامام أحمد في

المسند : ٤ / ٣٧ ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٤٨ ) رقم ( ٧٤٤ ) ، والحاكم

في المستدرک : ٢ / ٢٠٣ ، في كتاب الطلاق ، والبيهقي : ٢ / ٣٩٠ . وعبد الرزاق :

في المصنف : ٦ / ٤٣١ رقم ( ١١٥٢٨ ) ، والأحمد في رواية أخرى : ٥ / ٤٣٦ .

استاده : قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقال البخاري : سليمان بن يسار

لم يسمع عندي من سلمة بن صخر ، وقال البخاري أيضا : هو مرسل ، سليمان بن

يسار لم يدرك سلمة بن صخر . هذا آخر كلامه ، وفي استاده محمد بن اسحاق

وقد تقدم الكلام عليه ، اهـ . مختصر سنن أبي داود : ٣ / ١٣٩ . وقال الحاكم :

حديث صحيح على شرط مسلم ، وأقره الذهبي مع أن فيه عن عنة ابن اسحاق وهو

صدوق يدل . وصححه ابن خزيمة وابن الجارود . راجع نيل الأوطار : ٦ / ٢٩١ .

قلت : رواه عبد الرزاق من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بسنن

عبد الرحمن عن سلمة بن صخر نحوه ورجاله رجال الثقات وهو صحيح بهذا الاستناد .

( ٥ ) سلمة بن صخر بن سليمان بن الصفة الانصاري الخرجي ، ويقال سلمان ، ويقال له

البيضاضي ، ظاهر من امراته ، قال البغوي لا اعلم له مسندا غيره . / دت ق .

أنظر : الاستيعاب : ٤ / ٢٣٢ ، أسد الغابة : ٢ / ٣٣٧ ، الاصابة : ٤ / ٢٣٢

التقريب : ١ / ٣١٧ .

رمضان تظاهرت من امرأتى حتى ينسلخ رمضان، فرفقا<sup>(١)</sup> من أن أصيب منها فى ليلتى ،  
فأتتابع فى ذلك الى أن يدركنى النهار ، وأنا لا أقدر أن أنزع ، فبينما هى تخدمنى ذات  
ليلة ، ان تكشف لى منها شئ ، فوثبت عليها ، فلما أصبحت غدوت على قومى فأخبرتهم  
خبرى [ فقلت : انطلقوا معى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه بأمرى ]<sup>(٢)</sup> فقالوا :  
لا والله ، لا نفعل نتخوف أن ينزل فينا قرآن ، أو يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مقالة يبقى علينا عارها ، ولكن ان هب أنت فاصنع ما بدا لك ، قال : فخرجت فأتيت النبی  
صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته خبرى ، فقال لى : أنت بذلك ؟ فقلت : نعم هاأنذا ، فامض  
فى حكم الله عز وجل فانى صابر لذلك قال : أعتق رقبة قال : فضربت صفحة<sup>(٣)</sup> عنقى  
بيدى ، فقلت : لا والذي بعثك بالحق نبيا ما أصبحت أملك غيرها ، قال : فصم شهرين  
متتابعين ، قال ، قلت : يا رسول الله وهل أصابنى ما أصابنى الا من الصوم ، قال : فاطعم  
ستين مسكينا ، قال ، قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا هذه وحش<sup>(٤)</sup> ما لنا عشاء ،  
قال : ان هب الى صاحب صدقة بنى / زريق فقل له فليدفعها اليك ، فاطعم عنك منها ١٤٧ ب

وسقا ستين مسكينا ، ثم استعن بسائره عليك وعلى عيالك ، الحديث \* وعنه \* أن النبى  
صلى الله عليه وسلم أعطاه مكثلا<sup>(٥)</sup> فيه خمسة عشر صاعا ، فقال : أطعمه ستين مسكينا ، وذلك  
لكل مسكين مد \* رواه الدارقطنى ، والترمذى<sup>(٦)</sup> بمعناه ، وتقدم فى رواية أوس ، وأخرج  
أبوداود<sup>(٨)</sup> فى حديثه \* فليطعم ستين مسكينا وسقا من تمر \* وله فى رواية<sup>(٩)</sup> \* والعرق مكثل

(١) الفرق بالتحريك : الخوف . الصحاح : ١٥٤١ / ٤ ، المختار ص ( ٥٠٠ ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من \* م \* والمثبت من المطبوع .

(٣) الصفح : الجانب . عون المعبود : ٣٠٠ / ٦ .

(٤) يقال رجل وحش بالسكون اذا كان جائعا لا طعام له وقد أوحش اذا جاع .

أنظر المصدر السابق .

(٥) المكثل : بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام : شبه الزنبيل ، يسع

خمس عشرة صاعا . الصحاح : ١٨٠٩ / ٥ ، وقد أطال القول فى نقل ماورد فى

المكثل الحافظ فى فتح البارى : ١٦٩ / ٤ كتاب الصوم ، باب رقم ( ٣٠ ) .

(٦) السنن : ٣١٦ / ٣ فى كتاب النكاح ، باب المهر .

(٧) السنن : ٣٣٥ / ٢ فى الطلاق ، باب ما جاء فى كفارة الظهار ( ٢٠ ) الحديث

( ١٢١٥ ) .

إسناده : قال الترمذى : هذا حديث حسن . والعمل على هذا الحديث فى كفارة

الظهار .

(٨) السنن رقم ( ٢٢١٣ ) فى الطلاق ، باب فى الظهار . من حديث سلمة بن صخر .

إسناده : حسن .

(٩) أبوداود فى السنن رقم ( ٢٢١٥ ) . فى الطلاق ، باب فى الظهار .

يسع ثلاثين صاعا وقال : هذا أصح " وله <sup>(١)</sup> عن عطاء ، عن أوس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه خمسة عشر صاعا من شعير ، أطعام ستين مسكينا " وهذا مرسل ، قال أبو داود : عطاء لم يدرك أوسا . وأخرج الحارث بن أبي أسامة <sup>(٢)</sup> من طريق أيوب ، عن أبي يزيد المدني <sup>(٣)</sup> " أن امرأة من بنى بياضة أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصف وسق من شعير ، أو قال وسق من شعير شك أيوب ، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم للنبي الذي ظاهر من امرأته ، فقال : تصدق بهذا ، فإنه يجزى مكان كل نصف صاع من حنطة صاع من شعير " وإسناده جيد إلا أنه مرسل .

فائدة : عن سلمة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال : كفارة واحدة " رواه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> والترمذي <sup>(٥)</sup> ، وقال : حسن غريب .

( ١ ) أبو داود في السنن رقم ( ٢٢١٨ ) .

( ٢ ) المسند ( جامع المسانيد ١ / ٤٩٩ ) .

إسناده : مرسل حسن .

( ٣ ) أبو يزيد المدني ، نزيل البصرة ، مقبول من الرابعة / خ س . وقد وثقه الذهبي فسي الكاشف : ٣ / ٣٩١ ، وأنظر الجرح : ٩ / ٤٥٨ ، التهذيب : ١٢ / ٢٨٠ ، التقريب : ٢ / ٤٩٠ .

( ٤ ) السنن : ١ / ٦٦٦ في الطلاق ، باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر ( ٢٦ ) الحديث ( ٢٠٦٤ ) .

( ٥ ) السنن : ٢ / ٣٣٤ في الطلاق ، باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر ( ١٩ ) ، الحديث ( ١٢١٣ ) . من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن عمر بن عطاء عن سليمان بن يسار عنه به .

إسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد واسحاق ، اهـ . قلت : فيه محمد بن يسار وهو صدوق يدل على عنعنه .

( ١ )  
 " كتاب اللعان "

( ١٢٣٨ ) حديث : " ابن عباس أن هلال بن أمية قذف <sup>(٢)</sup> امرأته خولة <sup>(٣)</sup> بشريك بن سحماء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : رأيت بعينى وسمعت بأذنى ، فاشتد ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال سعد بن عباد : الآن يضرب هلال وترد شهادته ، ثم قال النبی صلى الله عليه وسلم : البينة أوحد فى ظهرك ، فقال : يا رسول الله اذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتبس البينة ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : البينة أوحد فى ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق انى لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد ، فنزل ( والذين يرمون أزواجهم - الى قوله - ان كان من الصادقين ) <sup>(٤)</sup> ولا عن صلى الله عليه وسلم بينهما ، وقال عند ذكر اللعنة والغضب : آمين ، وقال القوم آمين " رواه البخارى <sup>(٥)</sup> ، خلا قوله " فاشتد على النبی صلى الله عليه وسلم " وقوله " قال سعد " وقوله " وقال عند ذكر اللعنة ولم يسم المرأة " .

( ١ ) اللعان : مشتق من اللعن لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه فى الخامسة ان كان كاذبا . وقال القاضي سمي بذلك لأن الزوجين لا ينفكان من أن يكون أحدهما كاذبا فتحصل اللعنة عليه وهى الطرد والابعاد .  
 أنظر المنح الشافيات : ٥٦٦/٢ ، المقنع : ٢٥٥/٣ ، غاية المنتهى : ١٩١/٣ ،  
 حاشية الروض المربع : ٢٩/٧ .

( ١٢٣٨ ) ١٦٧/٣ .

( ٢ ) القذف هاهنا : رمى المرأة بالزنا ، أو ما كان فى معناه ، وأصله فى الرمي ، ثم استعمل فى هذا المعنى حتى غلب عليه . النهاية : ٢٩/٤ .

( ٣ ) هى خولة بنت عاصم امرأة هلال بن أمية ، هى التى قذفها ، ففرق بينهما النبی صلى الله عليه وسلم ، يعنى باللعان ، ولا يعرف لها رواية ، قاله ابن مندة .

أنظر أسد الغابة : ٤٤٥/٥ ، الاصابة : ٢٣٥/١٢ .

( ٤ ) ( سورة النور ، الآية ٦ ) .

( ٥ ) الصحيح : ٤٤٩/٨ فى التفسير ، باب ويدراً عنها العذاب ( ٣ ) الحديث

( ٤٧٤٧ و ٢٦٧١ و ٥٣٠٧ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢٢٥٤ ) فى الطلاق ،

باب فى اللعان . والترمذى : ١٢/٥ فى التفسير ، سورة النور . الحديث

( ٣٢٢٩ ) . وابن ماجه : ٦٦٨/١ فى الطلاق ، باب اللعان ( ٤٧ ) الحديث

( ٢٠٦٧ ) ، والبيهقى فى شرح السنة : ٢٥٩/٩ رقم ( ٢٣٧٠ ) ، والبيهقى ٣٩٣/٧

والطيايسى ( منحة المعبود ) ٣١٩/١ رقم ( ١٢٦٠ ) .

إسناده : رواه البخارى .

(١٢٣٩) قوله : " أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالزوج " متفق عليه <sup>(١)</sup> من حديث ابن عمر بلفظ " فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم ثنى بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ، ثم فرق بينهما " .  
(١٢٤٠) حديث : " أربعة لالعان بينهم وبين نساءهم : اليهودية والنصرانية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، والحرّة تحت المملوك " وفي رواية " والمسلم تحته كافرة ، والكافر تحته مسلمة " أخرجه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> والدارقطني <sup>(٣)</sup> من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع من النساء لا ملاعة بينهما : النصرانية تحت المسلم ، واليهودية تحت المسلم ، والحرّة تحت المملوك ، والمملوكة تحت الحر " ورواه الدارقطني موقوفا ، ورجحه ، ودون عمرو عثمان بن عطاء الخراساني ، عن أبيه ، وهو ضعيف . وأما الرواية الأخرى <sup>(٤)</sup> .

(١٢٣٩) ١٦٨/٣ .

(١) رواه البخاري : ٤٥٧/٩ و ٤٩٥ في الطلاق ، باب رقم (٥٢٣٣) الحديث (٥٣١٢) ٥٣٤٩٥ ، ومسلم : ١١٣١/٢ في أوائل كتاب اللعان ، الحديث (٤-٧) (١٤٩٣) ورواه أيضا الترمذي : ٣٣٦/٢ في الطلاق ، باب ماجاء في اللعان (٢٢) الحديث (١٢١٢) وجه ص ١١ في التفسير ، سورة النور ، الحديث (٣٢٢٨) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ١٧٥/٦ في الطلاق ، باب عظة الامام الرجل والمرأة عند اللعان ، والامام أحمد في المسند : ١٩/٢ ، والدارسي : ١٥٠/٢ في النكاح ، في اللعان وهو قطعة من حديثه الطويل .  
اسناده : متفق عليه .

(١٢٤٠) ١٦٨/٣ .

(٢) السنن : ٦٧٠/١ في الطلاق ، باب اللعان (٢٧) الحديث (٢٠٧١) .  
(٣) السنن : ١٦٢/٣-١٦٤ في كتاب الحدود .  
اسناده : ضعيف ، فيه عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني وهو ضعيف وقد تقدمت ترجمته ، وقال الدارقطني عثمان بن عطاء الخراساني ضعيف جدا ، وتابعه يزيد بن زريع عن عطاء ، وهو ضعيف أيضا ، وروى عن الأوزاعي ، وابن جريج - وهما امامان - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفا ، وفي ثبوته موقوفا أيضا نظر . ورواه عبد الرزاق : ١٢٩/٧ رقم (١٢٥٠٨) الموقوف .  
أنظر نصب الراية : ٢٤٨/٣ .  
(٤) بياض في " م " والرواية هي " والمسلم تحته كافرة ، والكافر تحته مسلمة " لم ينسبها المخرج ، ولم أقف عليها والله أعلم .

(١٢٤١) قوله : " لوقوع الحرمة <sup>(١)</sup> المؤيدة بينهما بالنص " وهو حديث " المتلاعنان لا يجتمعان أبدا " رواه الدارقطني وسيأتي <sup>(٢)</sup>.

(١٢٤٢) قوله : " لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما لا عن بينهما قال الزوج : كذبت عليها ان أمسكتها هي طالق ثلاثا " عن سهل بن سعد : " أن عويمر العجلاني <sup>(٣)</sup> أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا ، أيقظته فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد نزل <sup>(٤)</sup> فيك وفي صاحبك ، فانهب / فأت بها قال سهل : فتلاعنا ، وأنا مع الناس ، عند ١٤٨ / أ

(١٢٤١) ١٦٩/٣ .

(١) في " م " الحديث " بدل " الحرمة " والتصويب من الاختيار .

(٢) سيأتي في الحديث رقم (١٢٤٣) .

(١٢٤٢) ١٦٩/٣ .

(٣) عويمر بن أبيض العجلاني الأنصاري . صاحب اللعان هو الذي رمى زوجته بشريك بن سحما ، فلاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وذلك في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وكان قدم تبوك فوجدها حبلى ، ثم قال بعد ذلك : وعاش ذلك المولود ستين ثم مات ، وعاشت أمه بعده يسيرا .

أنظر الاستيعاب : ٥٤/٩ ، أسد الغابة : ١٥٨/٤ ، الاصابة : ١٨٢/٧ .

(٤) أى قوله تعالى : " والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين " ( سورة النور ، الآية : ٦ ) .

واختلف العلماء في سبب نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية ، فقال بعضهم بسبب عويمر العجلاني ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : " قد أنزل الله فيك وفي صاحبك " .

وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال قال : وكان أول رجل لاعن في الاسلام ، وجمع الداودي بينهما باحتمال كونهما في وقت فنزل القرآن فيهما أو يكون أحدهما وهما ، وقال الماوردي النقل فيهما مشتبه مختلف ، وقال ابن الصباغ : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا ، وأما قوله عليه السلام لعويمر " ان الله أنزل فيك وفي صاحبك " فمعناه ما نزل في قصة هلال لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

انظر عمدة القاري : ج ١ ص ٧٥ في التفسير ، سورة النور . والجامع لأحكام القرآن :

١٢٣/١٢ ، كتاب التسهيل : ١٢٩/٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليها ، يا رسول الله ان أمسكتها ، فطلقها ثلاثا ، قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> ، الا الترمذى ، وفي رواية متفق عليها <sup>(٢)</sup> " فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذاكم التفريق بين كل متلاعنين " وفي لفظ لأحمد <sup>(٣)</sup> ، ومسلم <sup>(٤)</sup> " فكان فراقه اياها سنة في المتلاعنين " .

( ١ ) رواه البخارى : ٤٤٨ / ٨ فى التفسير ، سورة النور ( ٢٤ ) الحديث ( ٤٧٤٦٥٤٧٤٥ )  
 وجوه ص ٣٦١ فى الطلاق ، باب جواز الطلاق الثلاث ( ٤ ) الحديث ( ٥٢٥٩ ) ،  
 ومسلم : ١١٢٩ / ٢ فى أوائل كتاب اللعان ، الحديث ( ١-٣ ) ( ١٤٩٢ ) .  
 وأبوداود رقم ( ٢٢٤٥ ) فى الطلاق ، باب فى اللعان ، والنسائي : ١٢٠ / ٦ ،  
 فى الطلاق ، باب بدء اللعان ، وابن ماجه : ٦٦٧ / ١ فى الطلاق ، باب اللعان  
 ( ٢٧ ) الحديث ( ٢٠٦٦ ) ، والموطأ : ٥٦٦ / ٢ فى الطلاق باب ماجاء فى  
 اللعان ، والدارى : ١٥٠ / ٢ فى النكاح ، باب فى اللعان ، وابن الجارود فى  
 المنتقى ص ( ٢٥٤ ) رقم ( ٧٥٦ ) ، والامام أحمد فى المسند : ٣٣٠ / ٥ و ٣٣٤ و  
 ٣٣٦ و ٣٣٧ . وتام الحديث من أوله : " أن عويمرا العجلاني جاء الى عاصم  
 ابن عدى الأنصارى فقال له : أرايت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا .  
 أيقضه فتقتلونه ؟ أم كيف يفعل ؟ فسل لى عن ذلك ، يا عاصم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكره رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم المسائل وعابها ، حتى كبر على عاصم ماسمع من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ، فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال : يا عاصم ماذا قال لك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ؟ قال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير . قد كره رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المسألة التى سألته عنها . قال عويمر : والله لا أنتهى حتى  
 أسأله عنها ، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس ...  
 الحديث " .

اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) رواه البخارى : ٤٤٨ / ٨ فى التفسير ، سورة النور ، الحديث ( ٤٧٤٦ ) . ومسلم :

١١٣٠ / ٢ فى أوائل اللعان ، الحديث ( ٣ ) .

( ٣ ) المسند : ٣٣٤ / ٥ .

( ٤ ) الصحيح : ١١٣٠ / ٢ فى أوائل اللعان ، الحديث ( ٢ ) ( ١٤٩٢ ) .

اسناده : رواه مسلم .

( ١٢٤٣ ) حديث : " المتلاعنان اذا تفرقا ، لا يجتمعان أبداً <sup>(١)</sup> " واسناده لا بأس به وأخرج <sup>(٢)</sup> عن علي وعبد الله قالا : " مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان أبداً " وأخرجـه عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> موقوفا عليهما وعن عمر أيضا . وعن سهل بن سعد في خبر المتلاعنين قال : " فطلقها ثلاث تطليقات ، فاتفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ماصنع عنـد النبي صلى الله عليه وسلم سنة ، قال سهل : حضرت هذا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً " رواه أبو داود <sup>(٤)</sup> .

( ١٢٤٣ ) ٣ / ١٧٠ .

( ١ ) سبق عزوه للدارقطني في الحديث رقم ( ١٢٤١ ) ولذا لم يعزه المخرج هنا . رواه الدارقطني في السنن : ٣ / ٢٧٦ في النكاح ، باب المهر . من حديث ابن عمر مرفوعا . ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٤٠٩ . اسناده : قال الحافظ في الدراية : ٢ / ٧٦ رقم ( ٥٨٦ ) : واسناده لا بأس به . ونقل الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٥١ قول ابن عبد الهادي قال : قال فـى التنقيح : اسناده جيد .

( ٢ ) الدارقطني في السنن : ٣ / ٢٧٦ في النكاح ، باب المهر . وأثر عبد الله بن مسعود رواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٧ / ١١٢ رقم ( ١٢٤٣٤ ) والبيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ٤١٠ . موقوفا . اسناده : رواه ثقات .

( ٣ ) المصنف : ٧ / ١١٣ و ١١٢ رقم ( ١٢٤٣٣ و ١٢٤٣٤ و ١٢٤٣٦ ) ، والبيهقي : ٧ / ٤١٠ ، وأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ١ / ٤٠٦ رقم ( ١٥٦٢ ) . اسناده : رجال أسانيدهم ثقات .

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٢٥٠ ) في الطلاق ، باب في اللعان . من طريق أحمد بن عمرو ابن السرح ، عن ابن وهب ، عن عياض بن عبد الله الفهري وغيره ، عن ابن شهاب عنه به .

اسناده : رجاله ثقات عدا عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري . قال الحافظ : فيه لين . وقال الذهبي : وثق . وقال أبو حاتم : ليس بالقوى . أنظر الميزان : ٣ / ٣٠٧ ، التهذيب : ٨ / ٢٠١ ، التقريب : ٢ / ٩٦ . وقد سكت عليه الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ٣ / ١٦٢ . والزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٥٠ ، والحافظ في الدراية : ٢ / ٧٧ رقم ( ٥٨٦ ) ، ولعله صحيح بالمتابعة حيث قال أبو داود في سننه عن عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب .



( ١٢٤٤ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى ولد امرأة هلال والحقه بها " عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين هلال بن أمية وامراته ، وفسق بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد " رواه أحمد <sup>(١)</sup> ، وأبو داود <sup>(٢)</sup> ، وعن ابن عمر <sup>(٣)</sup> " لا عن رجل امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

( ١٢٤٤ ) ١٧٠ / ٣ .

( ١ ) المسند : ٢٤٥٥٢٣٩ / ١ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٢٥٦ ) في الطلاق ، باب في اللعان .

ورواه أيضا الطيالسي في المسند ( منحة المعبود ) ٣٢٠ / ١ رقم ( ١٦٢٠ ) والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٩٤ / ٧ . والحديث مطول وأختصره المخرج هنا بالجزء المستدل به .

استاده : ضعيف ، قال الحافظ الزيلعي : هو معلول بعباد بن منصور . أنظر نصب الراية : ٢٥١ / ٣ .

وقال الحافظ : صدوق رمى بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخره . التقريب : ٣٩٣ / ١ ، التهذيب : ١٠٣ / ٥ .

وقال الحافظ المنذرى : في استاده عباد ، وقد تكلم فيه غير واحد ، وكان قد ربا داعية . مختصر سنن أبي داود : ١٦٩ / ٣ .

وقال الاستاذ أحمد شاكر في تحقيق مسند الامام أحمد رقم ( ٢١٣١ ) : وقد حققت في شرح المسند صحة استاده ، وبينت أن عباد بن منصور ثقة لقول يحيى بن سعيد : " عباد ثقة ، لا ينهض أن يترك حديثه لرأى خطأ فيه " يعني القدر . وبينت أيضا أنه صرح بسماعه من عكرمة ، في رواية الطيالسي في مسنده ، ثم بينت في شرح الحديث ( ٣٣١٦ ) من مسند أحمد أن عباد لم يكن مدلسا ، وأن ما نقل عنه أنه سمع هذا الحديث " من ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة ، خطأ في النقل بتفصيل يرجع اليه هناك . وأنظر أيضا روايات أخر في المسند ( ٢١٩٩ و ٢٤٦٨ و ٢٤٦٩ و ٣١٠٧ ) . قلت : فيه نظر حيث لم يوثقه غير يحيى بن سعيد .

( ٣ ) الحديث لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول . وقد رواه البخاري في صحيحه :

٤٥٨ / ٩ و ٤٦٠ في الطلاق ، باب التفريق بين المتلاعنين ، وباب يلحق الولد

بالملاعة ( ٣٥٣٤ ) الحديث ( ٥٣١٣ و ٥٣١٤ و ٥٣١٥ ) . ومسلم : ١٣٢ / ٢ رقم

( ١٤٩٤ ) . وأبو داود رقم ( ٢٢٥٩ ) في الطلاق ، باب في اللعان . والنسائي :

١٧٨ / ٦ في الطلاق ، باب نفى الولد باللعان والحاقه بأمه . والترمذي : ٣٣٨ / ٢

في الطلاق ، باب ما جاء في اللعان ( ٢٢ ) الحديث ( ١٢١٨ ) وقال : حسن صحيح ،

والموطأ : ٥٦٧ / ٢ في الطلاق ، باب ما جاء في اللعان .

استاده : متفق عليه .

وانتفى من ولدها ، ففترق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة " وعند اسحاق بن راهويه <sup>(١)</sup> فى حديث ابن عباس المتقدم " وكانت حاملا " ولعبد الرزاق <sup>(٢)</sup> من وجه آخر عن ابن عباس : " لا عمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلاني وامراته ، وكانت حبلى " وفى حديث سهل ابن سعد فى خبر المتقدم " وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى أمه " <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٢٥٢ / ٣ ، ورواه أيضا البيهقى فى السنن الكبرى : ٣٩٤ / ٧ . وليس عند البيهقى قوله : " وكانت حاملا " وهو حديث عباد ابن منصور المتقدم قريبا عند أبى داود ، وتقدم الكلام عليه فى اسناده أيضا قبل حديث واحد .

( ٢ ) المصنف : ١١٨ / ٧ رقم ( ١٢٤٥٣ ) ، ورواه أيضا ابن الجارود فى المنتقى ص ( ٢٥٤ ) رقم ( ٧٥٥ ) . والنسائى فى السنن : ١٧١ / ٦ فى الطلاق ، باب اللعان بالحبلى ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار : ١٠٠ / ٣ فى الطلاق ، باب الرجل ينفى حمل امرأته أن يكون منه . والبيهقى : ٤٠٧ / ٧ .

اسناده : صحيح رواه كلهم ثقات ، وهو فى مسلم مطولا .

( ٣ ) لفظ أبى داود رقم ( ٢٢٥٢ و ٢٢٤٧ ) " وكانت حاملا فأنكر حملها ، فكان ابنها يدعى اليها " وهو لفظ البخارى رقم الحديث ( ٤٧٤٦ ) .

(١)  
" كتاب العدة "(١٢٤٥) حديث : " متى تكون القيامة ؟ قال : اذا تكامل العدتان <sup>(٢)</sup> .

(١٢٤٦) حديث : " طلاق الأمة ثنتان " تقدم .

(١٢٤٧) أثر : " قال عمر : لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفا " عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> من طريق عمرو بن أوس الثقفي <sup>(٤)</sup> : أخبرني رجل من ثقيف ، سمعت عمر يقول : " لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفا ، فعلت ، فقال له رجل : لو جعلتها شهرا ونصفا فسكت " وأخرج ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> ، والشافعي <sup>(٣)</sup> ، والبيهقي <sup>(٣)</sup> من هذا الوجه .(١) العدد واحد لها عدة - بكسر العين - فيهما ، مأخوذ من العدد بفتحها ، لأن أزمانه العدد محصورة بعدد الأزمان والأحوال كالأشهر والحيض .  
والعدة شرعا : اسم لمدة معدودة تترتب فيها المرأة ليعرف براءة رحمها ، وذلك يحصل بالولادة نارة ، وبالأشهر أو الأقراء أخرى .  
أنظر كفاية الأختار : ٢٣٣/٢ ، المنح الشافيات : ٥٧٤/٢ ، منح الشافيات : ١٨٦/٢ .

(١٢٤٥) ١٧٢/٣ : قوله : " اذا تكاملت العدتان " أى عدة أهل الجنة وعدة أهل النار : أى عدد هم .

(٢) بياض فى " م " لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ، ولم أقف عليه أيضا . والله أعلم .  
(١٢٤٦) ١٧٢/٣ . تقدم فى الحديث رقم (١٢٠٤) .  
(١٢٤٧) ١٧٢/٣ .

(٣) المصنف : ٢٢١/٧ رقم (١٢٨٧٤) . ورواه أيضا ابن أبي شيبة فى المصنف : ١٦٧/٥ فى الطلاق ، باب ما قالوا : كم عدة الأمة اذا طلقت ؟ والامام الشافعي فى الأم : ٢٣٢/٥ فى باب عدة الأمة .

والبيهقي فى السنن الكبرى : ٤٢٦ / ٧ . وسعيد بن منصور فى السنن : ٣٤٣/١ رقم (١٢٧١) . وابن حزم فى المحلى : ٧١١/١١ ، المسألة (٢٠١٢) ، وذكره الهندي فى كنز العمال : ٧٠٠/٩ رقم (٢٧٠٣٢) .  
اسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد .

(٤) عمرو بن أوس بن أبي أوس ، الثقفي الطائفي ، تابعي كبير ، من الثانية وهم مسن ذكره فى الصحابة ، مات بعد التسعين ، من الهجرة ثقة . ع .

أنظر التاريخ الصغير للبخارى : ١٥٧/١ ، الجرح : ٢٢٠/٦ ، التهذيب : ٦/٨ ، التقريب : ٦٦/٢ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص (٢٨٧) .

( ١٢٤٨ ) أثر عمر " لو وضعت وزوجها على سريريه لا نقضت عدتها " مالك (١) ، عمن ، نافع ، عن ابن عمر " أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل ؟ فقال : إذا وضعت حملها فقد حلت ، فأخبره رجل من الأنصار كان عنده : أن عمر بن الخطاب قال : لو وضعت وزوجها على سريريه لم يدفن [ بعد (٢) لحلت " وأخرجه عبد الرزاق (٣) من وجه آخر عن نافع : ومن رواية سالم ، سمعت رجلا من الأنصار يحدث ابن عمر قال : سمعت أباك فذكر نحوه .

( ١٢٤٩ ) أثر : " ابن مسعود رضي الله عنه . من شاء باهله (٤) أن سورة النساء القصرى : يعنى سورة الطلاق قوله تعالى ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) (٥) نزلت بعد التي في سورة البقرة (٦) قال المخرجون : (٧) رواه أبو داود ، (٨) والنسائي ، وابن ماجه ، (٩) (١٠)

( ١٢٤٨ ) ١٧٢/٣ .

( ١ ) الموطأ : ٥٨٩/٢ في الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا . من طريق نافع عنه رضي الله عنه . وعنه الشافعي في الأم : ٢٣٩/٥ في باب عدة الوفاة ، وسعيد بن منصور في السنن : ٣٩٧/١ رقم ( ١٥٢٢ ) .  
استاده : ضعيف رجاله رجال الثقات . ولكن قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٥٧/٣ وفيه رجل مجهول .

( ٢ ) قوله " بعد " سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٣ ) المصنف : ٤٧٢/٦ رقم ( ١١٧١٩ و ١١٧١٨ ) . ورواه أيضا ابن أبي شيبة : ٢٩٧/٤ في النكاح ، باب في المرأة يتوفى عنها زوجها فتضع بعد وفاته بيسير والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٣٠/٧ .  
استاده : ضعيف فيه مجهول وهو رجل من الأنصار كما تقدم آنفا .

( ١٢٤٩ ) ١٧٢/٣ .

( ٤ ) المباحلة : الملاعة ، وهو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لعنة الله على الظالم منا . النهاية : ١٦٧/١ .

( ٥ ) ( سورة الطلاق ، الآية : ٤ ) .

( ٦ ) وهو قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن " الآية ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ ) .

( ٧ ) نصب الراية : ٢٥٦/٣ ، الدراية : ٧٨/٢ رقم ( ٥٩١ ) .

( ٨ ) السنن رقم ( ٢٣٠٧ ) في الطلاق ، باب في عدة الحامل .

( ٩ ) السنن : ١٩٧/٦ في الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها .

( ١٠ ) السنن : ٦٥٤/١ في الطلاق ، باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت =====

عنه : " من شاء لاعنته لأنزلت سورة النساء القصص بعد الأربعة الأشهر وعشرا " وللبيزار (١)  
" من شاء حالفته " وهو في البخاري (٢) بلفظ " أتجعلون عليها التفليظ ، ولا تجعلون لها  
الرخصة ؟ لنزلت سورة النساء القصص بعد الطولي ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن  
حملهن " . قلت : لفظ الكتاب أخرجه محمد في الأصل (٣) . ويقوى قول ابن مسعود ما أخرجه  
الطبري (٤) وابن أبي حاتم (٥) وعبد الله بن أحمد بن حنبل (٦) من طريق عمرو بن شعيب ، عن  
أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، عن أبي بن كعب ، قال ، قلت للنبي صلى الله عليه وسلم :  
" وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) للمطلقة ثلاثا ، أو للمتوفى عنها ؟ قال :  
هي للمطلقة ثلاثا ، والمتوفى عنها " . وفي الباب : عن أم سلمة " أن امرأة من أسلم يقال لها  
سبيعة (٧) كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى ، فخطبها . . . . .

== للأزواج (٧) الحديث (٢٠٣٠) . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف: ٦ / ٤٧١

رقم ( ١١٧١٤-١١٧١٦ ) . وسعيد بن منصور في السنن : ٣٩٦/١ رقم ( ١٥١٢ )

والبيهقي: ٧/٤٣٠.

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٥٦ قال : وأخرجه البزار في مسنده عن علقمة

عنه بلفظ: "من شاء حالفته أن ( وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن )

نزلت بعد آية المتوفى ، فإذا وضعت المتوفى عنها حملها ، فقد حلت ، وقسراً :

(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) الآية، انتهى".

(٢) الصحيح : ٦٥٤/٨ في التفسير، باب سورة الطلاق (٦٥) الحديث (٤٩١٠).

اسنادہ : زواہ البخاری .

( ٣ ) انه غير موجود في الأجزاء الموجودة منه .

(٤) التفسير: ٩٣/٢٨. وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية: ٣/٢٥٦.

( ٥ ) ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ٣٩ / ٤ في كتاب الطلاق .

(٦) المسند (زوائد) : ٥/١١٦ . وأنظر أيضا الجامع لأحكام القرآن : ٣/١٢٤ .

إسناده: ضعيف، الحديث رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه من حديث المثني

ابن الصباح ، وهذا الاسناد رواه الدارقطني ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم فحي

تفسيريهما من حديث ابن لهيعة وهو ضعيف ، والمثنى ابن الصباح متروك بمرة ،

كذا قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : ٣٨٢ / ٤ ، والحافظ الزيلعي في نصب الراية :

٢٥٦/٣، وأنظر مجمع الزوائد : ٢/٥.

(٧) سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، زوج سعد بن خولة ، لها صحبة وحديث في عدة

المتوفى عنها زوجها ، ويقال انها هي سبيعة التي روى عنها ابن عمر حديثا في فضل

المدينة ، وفرق بينهما العقيلي . / خ م د سرق . التقريب : ٦٠١ / ٢ .

أنظر الاستيعاب: ٣٦/ ١٣، أسد الغابة: ٤٧٢/ ٥، الإصابة: ٢٩٧/ ١٢.

أبو السنا بل <sup>(١)</sup> بعكك ، فأبت أن تنكحه ، فقال : والله ما يصلح أن تنكحيه حتى تعتدي آخر  
الأجلين ، <sup>(٢)</sup> فمكثت قريباً / من عشر ليال ، ثم نفست ، ثم جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ١٤٨ / ب  
فقال : أنكحي <sup>(٣)</sup> رواه الجماعة ، <sup>(٤)</sup> إلا أبو داود . وللجماعة <sup>(٥)</sup> إلا الترمذي معناه

( ١ ) أبو السنا بل ، بنون خفيفة ثم موحدة ثم لام ، ابن بعكك ، بموحدة وزن جعفر ،  
وبعكك هو ابن الحارث بن عميلة ، بالفتح ، ابن السباق بن عبد الدار القرشي ،  
قيل اسمه عمرو ، وقيل عبد ربه ، وقيل حبة ، بالموحدة ، وقيل بالنون ، ويقال عامر ،  
ويقال أصرم ، صحابي ، مشهور / د س ق . التقريب : ٤٣١ / ٢ .

أنظر الاستيعاب : ٣١١ / ١١ ، أسد الغابة : ٢٣٠ / ٥ ، الإصابة : ١٢٩ / ١١ .

( ٢ ) قوله : " آخر الأجلين " يعني وضع الحمل وتربص أربعة أشهر وعشر ، يعني تعتدي  
باطولهما . أنظر عدة القارى : ٣٠٤ / ٢٠ .

( ٣ ) قوله " أنكحي " أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح لأن مدتها انقضت بوضع  
الحمل لقوله تعالى : " وأولات الأحمال " الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم هذا  
أيضاً خصص عموم الآية لأن الآية وهي قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم ويذرون  
أزواجا " عامة في كل معدة من طلاق أو وفاة جاءت مجملة لم يذكر فيها أنها  
للمطلقة خاصة ولا للمتوفى عنها زوجها خاصة والعمل على حديث الباب  
بالحجاز والعراق والشام ولا يعلم فيه مخالف . أنظر المرجع السابق .

( ٤ ) رواه البخارى : ٦٥٣ / ٨ فى التفسير ، باب سورة الطلاق ( ٢ ) الحديث ( ٤٩٠٩ ) ،

وج ٩ ص ٤٦٩ فى الطلاق ، باب رقم ( ٣٩ ) الحديث ( ٥٣١٨ ) . ومسلم : ١١٢٢ / ٢

فى الطلاق ، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ( ٨ ) الحديث

( ٥٧ ) ( ١٤٨٥ ) . والترمذى : ٣٣٢ / ٢ فى الطلاق ، باب ما جاء فى الحامل المتوفى

عنها زوجها تضع ( ١٧ ) الحديث ( ١٢٠٧ ) ، والنسائى : ١٩٢ و ١٩١ / ٦ فى

الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ، ابن ماجه : ٦٥٣ / ١ فى الطلاق ،

باب الحامل المتوفى عنها زوجها اذا وضعت حلت للأزواج ( ٧ ) الحديث

( ٢٠٢٧ ) ، والموطأ : ٥٨٩ / ٢ فى الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا

كانت حاملا ، والامام أحمد : ٢٨٩ / ٦ و ٣١٢ و ٣١٩ .

اسناده : متفق عليه .

( ٥ ) رواه البخارى : ٤٦٩ و ٤٧٠ فى الطلاق ، باب رقم ( ٣٩ ) الحديث ( ٥٣١٩ و ٥٣٢٠ )

ومسلم : ١١٢٢ / ٢ فى الطلاق ، باب رقم ( ٨ ) الحديث ( ٥٦ ) ( ١٤٨٤ ) . وأبو داود

رقم ( ٢٣٠٦ ) فى الطلاق ، باب فى عدة الحامل . والنسائى : ١٦٤ - ١٦٦ فى

الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها . وابن ماجه : ٦٥٣ / ١ فى الطلاق ،

=====

من رواية سبيعة ، وقالت فيه " : فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج ان بدا لي " وعن الزبير بن العوام ، " أنه كانت [ عنده <sup>(١)</sup> ] أم كلثوم بنت عقبة ، <sup>(٢)</sup> فقالت له وهي حامل : طيب نفسي بتطليقة ، فطلقها تطليقة ، ثم خرج الى الصلاة فرجسـع وقد وضعت ، فقال : مالها ؟ خدعتني خدعها الله ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : سبق الكتاب أجله ، أخطبها الى نفسها " رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> .

=== باب رقم (٧) الحديث (٢٠٢٨) . والبغوى فى شرح السنة : ٣٠٤ / ٩ رقم (٢٣٨٧) . واللفظ لمسلم وهذا الجزء الأخير من رواية مسلم المطولة .  
اسناده : متفق عليه .

- (١) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .
- (٢) أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية ، أسلمت قديما ، وهي أخت عثمان لأمه ، صحابية ، لها أحاديث ، ماتت فى خلافة على . / خ م د ت س . التقريب : ٦٢٤ / ٢ . وأنظر الاستيعاب : ٢٧٤ / ١٣ ، أسد الغابة : ٦١٤ / ٥ ، الاصابة : ٢٧٨ / ١٣ .
- (٣) السنن : ٦٥٣ / ١ فى الطلاق ، باب المطلقة الحامل اذا وضعت ذاك بطنها بانست (٦) الحديث (٢٠٢٦) من طريق محمد بن عمر بن هياج ، عن قبيصة بن عقبة ، عن سفيان ( الثورى ) عن عمرو بن ميمون ، عن أبيه عنه به .  
ورواه أيضا عبد الرزاق : ٤٧٣ / ٦ رقم (١١٧٢١) فى المصنف . وابن أبي شيبه : ٢٦٦ / ٥ فى الطلاق ، باب قالوا فى الرجل يطلق امرأته وهي حامل فتضع .  
اسناده : قال البوصيرى فى الزوائد : هذا اسناد رجاله ثقات ، الا أنه منقطع ، ميمون هو ابن مهران أبو أيوب روايته عن الزبير مرسله ، قاله المزى فى التهذيب ، اهـ وقال الحافظ فى التقريب : ١٢٢ / ٢ : قبيصة بن عقبة صدوق ربما خالف .  
قلت : فقد خالفه عبيد الله الأشجعى ، فقال : عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن أبيه عن أم كلثوم بنت عقبة أنها كانت تحت الزبير رضى الله عنه فجاءته وهو يتوضأ ، فقالت . . . الخ " أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى : ٤٢١ / ٧ .  
وعبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعى ، قال الحافظ : ثقة مأمون ، أثبت الناس كتابا فى الثورى . التقريب : ٥٣٦ / ١ . قلت : هو أحفظ من قبيصة وأثبت فى الثورى خاصة ، وقد خالفه فى اسناده فجعله من مسند أم كلثوم بنت عقبة بدل من مسند الزبير وعلى هذا فقد اتصل الاسناد لأن أم كلثوم متأخرة الوفاة عن الزبير ، وتزوجها عمرو بن العاص بعد أن طلقها الزبير وقد تقدمت ترجمتها .  
والحديث فى الطبقات الكبرى : ١٦٧ / ٧ بشئ من الزيادة على ما هنا .

( ١٢٥٠ ) قوله : " روى أن مارية اعتدت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر وهي أم ولد ولم ينكر عليها أحد من الصحابة " البيهقي <sup>(١)</sup> من طريق سويد ابن عبد العزيز ، عن عطاء بن أبي رباح " أن مارية اعتدت بثلاث حيض بعد النبي صلى الله عليه وسلم " قال البيهقي هذا منقطع وسويد ضعيف ، ورواية الجماعة عن عطاء مذهبه دون الرواية <sup>(٢)</sup> .

( ١٢٥١ ) أثر : " عمر رضي الله عنه عدة أم الولد ثلاث حيض " ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> من طريق يحيى بن أبي كثير ، أن عمرو بن العاص أم أم ولد أعتقت أن تعتد ثلاث حيض ، وكتب إلى عمر بن الخطاب فكتب بحسن رأيه " . وأخرج <sup>(٤)</sup> عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما

( ١٢٥٠ ) ١٧٣/٣ .

( ١ ) السنن الكبرى : ٤٤٨/٢ .

استاد : ضعيف لا نقطاعه وضعف سويد .

( ٢ ) قال الامام البغوي : أم الولد اذا هلك عنها سيدها يجب عليها التريص باتفاق العلماء ، واختلفوا في مدته ، فذهب جماعة إلى أن عليها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا ، كالحره اذا مات عنها زوجها ، لما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : " لا تلبسوا علينا سنة نهينا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها أربعة أشهر يعني أم الولد " وهذا قول سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، واليه ذهب الأوزاعي واسحاق بن راهويه .

ونذهب قوم إلى أنها تعتد بثلاث حيض ، روى ذلك عن علي ، وعبد الله بن مسعود ، وهو قول عطاء ، والنخعي ، واليه ذهب سفيان الثوري ، وأصحاب الرأي .

وقال قوم : تعتد بحيضة ، روى ذلك عن ابن عمر ، وهو قول عروة بن الزبير والشعبي والزهرى والقاسم بن محمد ، واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد . شرح السنة :

٣١٧/٩ .

( ١٢٥١ ) ١٧٣/٣ .

( ٣ ) المصنف : ١٦٥/٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في أم الولد اذا أعتقت ، كم تعتد ؟ . من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي عنه به .

استاد : رواه ثقات رجال الصحيحين ، ولكن يحيى بن أبي كثير لم يدرك عمرو بن العاص . وهو امام أحد الأعلام الحفاظ . أنظر سير أعلام النبلاء : ٢٧/٦ .

( ٤ ) مصنف ابن أبي شيبة : ١٦٢/٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في عدة أم الولد ، من قال : ثلاث حيض اذا توفى عنها . من طريق أبي خالد عن حجاج عن الشعبي عن الحارث عن علي وعبد الله قالا : " ثلاث حيض اذا مات عنها " .

استاد : ضعيف فيه الحارث بن عبد الله الأعور صاحب علي كرم الله وجهه وهو ضعيف رمى بالرفض ، وقد تقدم ترجمته .



نحوه في من مات عنها سيد ها . وعن القاسم <sup>(١)</sup> أنه أنكر على عبد الملك بن مروان اعتداد أم الولد أربعة أشهر وعشرا ، وقال : أتراها زوجه ؟ . وماروى أبو داود <sup>(٢)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٣)</sup> ، والحاكم <sup>(٤)</sup> من حديث قبيصة <sup>(٥)</sup> ، عن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال :

( ١ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٦٤/٥ في الطلاق ، باب من قال : عدة أم الولد حيضة . من طريق الثقفى عن يحيى بن سعيد ، قال : سمعت القاسم وذكر السير السياق أطول ما هنا . وقد اختصره المخرج تبعا للحافظ في الدراية : ٧٩/٢ ، رقم ( ٥٩٣ ) .

اسناده : رجاله رجال الثقات . والثقفى : هو عبد الوهاب بن عبد المجيد ابن الصلت الثقفى وهو من رجال الصحيحين ثقة . التقريب : ٥٢٨/١ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٣٠٨ ) في الطلاق ، باب في عدة أم الولد .

( ٣ ) السنن : ٦٧٣/١ في الطلاق ، باب عدة أم الولد ( ٣٣ ) الحديث ( ٢٠٨٣ ) .

( ٤ ) المستدرک : ٢٠٩/٢ في الطلاق ، باب عدة أم الولد اذا توفي عنها سيد ها .

ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٦٠ ) رقم ( ٧٦٩ ) . والامام أحمد فسي المسند : ٢٠٣/٤ ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٣٢٤ ) رقم ( ١٣٣٣ ) ، وابن أبي شيبة في المصنف : ١٦٢/٥ في الطلاق ، باب من قال : عدتها أربعة أشهر وعشرا ، والبيهقى : ٤٤٨/٧ . والدارقطنى في السنن : ٢١٠/٣ فسي كتاب النكاح .

اسناده : قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وقال البيهقى : قال أحمد بن حنبل : هذا حديث منكر ، وقبيصة لم يسمع من عمرو ابن العاص ، والصواب موقوف ، اهـ .

وأنظر نصب الراية : ٢٥٨/٣ ، والدراية : ٧٩/٢ رقم ( ٥٩٣ ) وقال الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ٢٠٥/٣ : وفي اسناده مطربن طهمان أبو رجاء الوراق ، وقد ضعفه غير واحد ، اهـ .

قلت : تقدمت ترجمته وهو صدوق كثير الخطأ . التقريب : ٢٥٢/٢ . وقال ابن معين : هو صالح . الكاشف : ١٤٩/٣ .

( ٥ ) هو قبيصة بن ذؤيب ، بالمعجمة مصفرا ، ابن حلحلة ، بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ، الخزاعي ، أبو سعيد أو أبو اسحاق ، المدني ، نزيل دمشق ، من أولاد الصحابة ، وله رؤية ، مات سنة بضع وثمانين . ع . أنظر الاستيعاب : ١٣٧/٩ ، سير أعلام النبلاء : ٢٨٢/٤ ، تذكرة الحفاظ : ٦٠/١ ، الاصابة : ٢٢٥/٨ ، البداية والنهاية : ٣٣٧/٨ ، التقريب : ١٢٢/٢ .

" لا تلبسوا " علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة أم الولد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا " أعله الدارقطني بأن قبضة لم يسمع من عمرو وقال أحمد مثله وزاد هذا حديث منكر والصواب وقفه .

فائدة : أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود وابن عباس ، وابن عمر رضي الله عنهم : " العدة من يوم يموت أو تطلق " وأخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> ، عن علي رضي الله عنه وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عن علي رضي الله عنه " من يوم يأتيها الخبر " .

( ١ ) قال الخطابي : يحتمل وجهين : -

أحدهما : أن يريد بذلك سنة كان يرويها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصا . والآخر : أن يكون ذلك منه على معنى السنة في الحرائر ولو كان معننى السنة التوقيف لأشبه أن يصرح به ، وأيضا فان التلبس لا يقع في النصوص ، انما يكون غالبا في الرأي . معالم السنن : ٣ / ٢٩١ .

( ٢ ) المصنف : ١٩٧ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في المرأة يطلقها زوجها ثم يموت عنها من أى يوم تعتد ؟ . والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٢٥ / ٧ . ورواه عبد الله بن مسعود رواه أيضا الطبراني في المعجم الكبير : ٣٨٥ / ٩ رقم ( ٩٦٤٤ ) .

استناده : قال الحافظ الزيلعي : وهذا سند صحيح . نصب الراية : ٣ / ٢٥٩ .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٤٢٥ / ٧ وقال : هذا هو المشهور عن علي رضي الله عنه .

( ٤ ) المصنف : ١٩٨ / ٥ في الطلاق ، باب من قال : من يوم يأتيها الخبر . وابن حزم في المحلى : ٧٢٠ / ١١ ، المسألة ( ٢٠١٣ ) .

استناده : في سند ابن أبي شيبة الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف .

ورواه البيهقي من طريق شعبة عن أبان بن ثعلبة عن الحكم بن عتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عنه به . وهؤلاء ثقات عدا أبي صادق الأزدي الكوفي وهو صدوق ، وحديثه عن علي رضي الله عنه مرسل . التقريب : ٤٣٦ / ٢ . وهو حسن بهذا الاستناد .

### فصل

( ١٢٥٢ ) " الاقراء : الحيفى ، وهو قول أبى بكر ، وعمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبى الدرداء ، وابن الصامت رضى الله عنهم ، وجماعة من التابعين . وقال زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وعائشة رضى الله عنهم : انها الأطهار " أخرج ابن أبى شيبه <sup>(١)</sup> ، حدثنا اسماعيل بن عياش ، عن عبيد الله الكلاعى ، عن مكحول : " أن أبا بكر ، وعمر ، وعلياً ، وابن مسعود ، وأبا الدرداء ، وعبادة بن الصامت ، وعبد الله بن قيس الأشعرى رضى الله عنهم ، كانوا يقولون فى الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين : انه أحق بهما مالم تفتسل من حيضتها الثالثة ، ويرثها وترثه مادامت فى العدة " وأخرج <sup>(٢)</sup> ، عن غندر ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن ابراهيم عن الأسود ، عن عمر ، وعبد الله مثله . وعن ابن عيينة ، عن منصور ، عن ابراهيم ، عن علقمة ، عن عمر وعبد الله مثله . وعن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن على مثله . وأما الرواية عن ابن عباس رضى الله عنهما <sup>(٣)</sup> . وأما ما عن التابعين ، فأخرج ابن أبى شيبه <sup>(٤)</sup> عن سعيد بن المسيب مثل ما تقدم .

( ١٢٥٢ ) ٧٤ / ٣ .

( ١ ) المصنف : ١٩٣ / ٥ فى الطلاق ، باب من قال : هو أحق برجعته مالم تفتسل من الحيضة الثالثة .

ورواه أيضا سعيد بن منصور فى السنن : ٣٣٢ / ١ رقم ( ١٢٢٣ ) به مثله .

استاده : حسن اسماعيل بن عياش صدوق . وعبيد الله بن عبيد الكلاعى صدوق أيضا والباقي ثقات وهو حسن بهذا الاستاد .

( ٢ ) ابن أبى شيبه فى المصنف : ١٩٢ / ٥ فى الطلاق ، باب من قال : هو أحق برجعته مالم تفتسل من الحيضة الثالثة .

استاده : رجاله رجال الثقات ، والأسانيد بعده رواتهم ثقات .

( ٣ ) لم أنف على رواية ابن عباس فى مصنف ابن أبى شيبه ، وقد رواه سعيد بن منصور

فى سننه : ٣٣٣ / ١ رقم ( ١٢٢٧ ) من طريق عبد العزيز بن محمد عن ثور بن زيد

عن عكرمة عن ابن عباس قال : " اذا حاضت المطلقة الثالثة فقد برئت منه الا أنها

لا تزوج حتى تطهر " ومن طريقه ابن حزم فى المحلى : ٦٢٤ / ١١ ، المسألة ( ١٩٩٣ )

واسناده صحيح .

( ٤ ) المصنف : ١٩٣ / ٥ فى الطلاق ، باب من قال : هو أحق برجعته مالم تفتسل

من الحيضة الثالثة .

ولفظه كما يلى قال : " لو أن رجلا دخل على امرأته وهى تفتسل فقَالَ :

قد راجعتك فقالت : كذبت كذبت ، وصبت الماء على رأسها كان أحق

بها " .

وأخرج عبد الرزاق<sup>(١)</sup> عن طاووس قال : " يراجع الرجل امرأته ما كانت في الدم " .

وأما الرواية عن زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله عنهم ، فأخرجها ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> أيضا حدثنا ابن ادريس ، عن أشعث عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن " أن عائشة وزيدا رضي الله عنهما كانا يقولان : إذا دخلت في الدم الثالث فليس له عليها رجعة " حدثنا أبو معاوية ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما مثله<sup>(٣)</sup> . لكن أخرج<sup>(٤)</sup> عن اسماعيل بن عياش عن / عبيد الله بن عبيد ، عن مكحول عن ابن عمر رضي الله عنهما : " أن دخل عليها المغتسل قبيل أن تفيض عليها الماء فهو أحق بها " .

( ١٢٥٣ ) حديث : " دعى الصلاة أيام أقرائك " تقدم .

( ١٢٥٤ ) حديث : " وعدة الأمة حيضتان " تقدم .

( ١٢٥٥ ) حديث : " قوله وروى أنه عليه الصلاة والسلام دخل على أم سلمة رضي الله عنها وهي في العدة فذكر منزلته من الله تعالى وهو متحامل على يده حتى أثر الحصى في يده من شدة تحامله عليه وأنه تعريض " أخرج الطحاوي في الأحكام<sup>(٥)</sup> حدثنا إبراهيم ابن مرزوق ، حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا عبد الرحمن بن سليمان ، قال : قَالَ :

( ١ ) المصنف : ٣١٩ / ٦ رقم ( ١١٠٠١ ) من طريق ابن جريج عن عمرو بن مسلم عنه به . واسناده صحيح .

( ٢ ) المصنف : ١٩٢ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في المرأة يطلقها زوجها فتحيض الثالثة من قبل أن يراجعها ، من قال : لا رجعة له عليها . اسناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار وهو ضعيف .

( ٣ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٩٢ / ٥ . ولغظه : أنهما قالا : " إذا حاضت الثالثة فقد بانت " .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٤ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٩٣ / ٥ في الطلاق ، باب من قال : هو أحق برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

اسناده : حسن .

( ١٢٥٣ ) ١٧٤ / ٣ تقدم في رقم ( ٨٦ ) .

( ١٢٥٤ ) ١٧٤ / ٣ تقدم في رقم ( ١٢٤٦ ) .

( ١٢٥٥ ) ١٧٦ / ٣ .

( ٥ ) ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٧٨ / ٧ في النكاح ، باب التعريض بالخطبة ، بسنده ومثله تماما .

( ٦ ) عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الأنصاري ، أبو سليمان المدني ، =====

" أخبرتنى خالتي سكينه ابنة حنظلة<sup>(١)</sup> وكانت بقبا<sup>(٢)</sup> تحت ابن عم لها توفي عنها ، قالت : قد دخل علي أبو جعفر محمد بن علي وأنا في عدتي ، وسلم ، ثم قال : كيف أصبحت يا ابنة حنظلة ؟ فقلت : بخير وجعلك الله في خير فقال : أنا من قد علمت قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقرابتي من علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وحقي في الاسلام ، وشرقي في العرب ، قالت فقلت : يغفر الله لك يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك تخطبني في عدتي ؟ قال : ما فعلت انما أخبرتك بمنزلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم علي أم سلمة ابنة أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وتأيت<sup>(٣)</sup> من أبي سلمة بن عبد الأسد وهو ابن عمها ، فلم يزل يذكر منزلته من الله سبحانه وتعالى حتى أثر الحصار في يده من شدة ما اعتمد بيده عليه ، فما كانت تلك خطبة<sup>(٤)</sup> وأخرجه الدارقطني<sup>(٥)</sup> فحكى قوله صلى الله عليه وسلم في ذلك ولفظه : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي متأيمة من أبي سلمة ، فقال : لقد علمت أنني رسول الله وخيرته من خلقه ، وموضعي من قومي . . . الحديث " .

=== المعروف بابن الغيسل ، وثقه أبو زرعة ، والدارقطني ، ويحيى ، وقال مرة : ليس به بأس ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال مرة : ثقة . وقال الحافظ نسبي التقريب : ٤٨٣ / ١ : صدوق فيه لين ، مات سنة ( ١٧٢ ) وهو ابن مائنة وست سنين . / خ م د تم ق . أنظر الجرح : ٢٣٩ / ٥ ، الميزان : ٥٦٨ / ٢ ، التهذيب : ١٨٩ / ٦ .

( ١ ) سكينه بنت حنظلة لم أقف على ترجمتها والله أعلم .

( ٢ ) قبا : هي قرية على ميلين من المدينة ، على يسار القاصد الى مكة وفيها مسجد التقوى . معجم البلدان : ٣٠٢ / ٤ .

( ٣ ) الأيم في الأصل التي لا زوج لها ، بكرا كانت أو ثيبا ، مطلقة كانت أو متوفى عنها ، ويؤيد بالأيم الثيب خاصة ، يقال تأيمت المرأة وآمت اذا أقامت لا تتزوج .

أنظر النهاية : ١ / ٨٥ ، المختار : ص ( ٣٦ ) .

( ٤ ) السنن : ٢٢٤ / ٣ في كتاب النكاح . من طريق محمد بن مخلد عن عباس بن محمد عن محمد بن الصلت عن عبد الرحمن بن سليمان بن غيسل ، عن عمته سكينه بنت حنظلة .

وذكره ابن تيمية في المنتقى : ٤٩٧ / ٢ رقم ( ٣٤٢٨ ) .

إسناده : ضعيف ، قال الشوكاني : وهو منقطع لأن محمد بن علي هو الباقر ولم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، اهـ . نيل الأوطار : ١٢٣ / ٦ .

قلت : وعبد الرحمن بن سليمان صدوق فيه لين .

(١٢٥٦) قوله : " وعن النخعي لأبى أن يهدى اليها ويقوم بشغلها في العدة ان كانت من شأنه " .

(١٢٥٧) حديث : " السر النكاح " قال المخرجون : (٢) لم نجده . وقد اختلف السلف في المراد ، فأخرج الطحاوي (٣) في الأحكام (٤) عن ابراهيم ، وأبى مجلز ، والحسن " السر " الزنا . وأخرج (٥) عن مجاهد : هو أن يقول : أعطاك فلان كذا وأنا أعطيك كذا أو يقول لا تستيقيني بنفسك . وأخرج (٦) عن سعيد بن جبير هو أن يقاضيه على كذا وكذا أن لا تتزوج غيره .

(١٢٥٦) ١٧٦/٣ . ثم يوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج . قلت : ولم أقف عليه بهذا اللفظ الا ما ذكر العلامة القرطبي في الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٨٩ قال : قال سحنون وكثير من العلماء ، وقال ابراهيم النخعي : الهدية الى المعتدة جائزة ، وهي من التعريض ، اهـ .

وأنظر أيضا البيان والتحصيل : ج٤ ص ٤٥٦ و ٤٥٧ .

(١٢٥٧) ١٧٧/٣ .

(١) أى قوله تعالى : " ولا تواعدوهن سرا " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٥ ) .

(٢) قال الحافظ الزيلعي : غريب . نصب الراية : ٣ / ٢٦٢ ، وقال الحافظ : لم أجده . الدراية : ٢ / ٧٩ رقم (٥٩٧) .

(٣) في " م " ( فأخرج الطحاوي لم نجده . . . ) بزيادة ( لم نجده ) ولعلها زيادة سهو من الناسخ .

(٤) وأخرج أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٥٦/٧ رقم (١٢١٦٧-٢١٦٩) ، والطبري في التفسير : ٢ / ٢٩٩ . وأسانيدهم ثقات .

ورواية أبى مجلز وابراهيم رواهما أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ١٧٩ . وابن أبى شيبه في المصنف : ٥ / ٢٦٣ في النكاح ، في قوله تعالى : " ولا تواعدوهن سرا " . الروايات الثلاثة . بأسانيد صحيحة .

(٥) وأخرج ابن أبى شيبه في المصنف : ٥ / ٢٥٧ في الطلاق ، باب في قوله تعالى :

" ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء " ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٥ ) .

من طريق حفص بن غياث عن ليث عن مجاهد قال يقول : انك جميلة وانك لنافعة

انك التي خير ، ويكره أن يقول : لا تغوتيني بنفسك وانى عليك لحريص . وعبد الرزاق :

٥٦/٧ رقم (١٢١٧٠) من طريق الثوري عن ليث عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول :

لا تسبقيني نفسك . والطبري : ٢ / ٣٠٠ وفي أسناده : ليث بن أبى سليم وهو متروك .

(٦) وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٧ / ١٧٩ في النكاح ، باب التعريض

بالخطبة . وهو في مصنف عبد الرزاق : ٥٦/٧ رقم (١٢١٦٧) من طريق الثوري

وأخرج (١) عن الشعبي قال : " لا يأخذ منها على أن لا تنكح غيره " وأخرج البخاري (٢) عن ابن عباس رضي الله عنه (٣) أن التعريض أن يقول اني أريد أن أتزوج ، ولوددت أنه تيسر لي امرأة سالحة " وأخرج الطحاوي (٤) عن سعيد بن جبير : " اني فيك لراغب ، وانني أريد أن نجتمع " .

=== عن سلمة بن كهيل عن مسلم بن البطيين عنه به مثله . والطبري : ٢٩٩ / ٢ من طريق ابن مهدي عن الثوري به .

اسناده : صحيح رواه ثقات ، وسلم البطيين : هو مسلم بن عمران البطيين ،

ويقال ابن أبي عمران أبو عبد الله الكوفي ، ثقة . التقريب : ٢ / ٢٤٦ .

( ١ ) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : ٢٦٢ / ٥ في النكاح ، في قوله تعالى : " ولا تواعدوهن

سرا " . من طريق جرير عن منصور عنه به ولفظه : " ( ولا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا )

قال : لا يأخذ عليها عهدا ولا ميثاقا أن لا تتزوج غيره " .

وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٦٢ .

اسناده : صحيح رواه ثقات .

( ٢ ) الصحيح : ١٧٨ / ٩ في النكاح ، باب رقم ( ٣٤ ) الحديث ( ٥١٢٤ ) .

( ٣ ) في " م " زيادة بعد قوله " رضي الله عنه " في القول بالمعروف " زيادة سهو مسن

الناسخ والتصحيح من المطبوع .

( ٤ ) والبيهقي في السنن الكبرى : ١٧٩ / ٧ في النكاح ، باب التعريض بالخطبة واسناده

صحيح .

## فصل

(١٢٥٨) حديث : " أن امرأة مات عنها زوجها فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأذنه في الانتقال فقال : كانت احداكن تكث في شر أحلاسها<sup>(١)</sup> السي الحول ، أفلا أربعة أشهر وعشرا ؟ " . أقرب الألفاظ اليه وان خالفه في السبب ما فسي<sup>(٢)</sup> مسلم عن أم سلمة : " أن امرأة توفي زوجها ، فخافوا على عينها ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانت احداكن تكون في شر أحلاسها في بيتها حولا ، فاذا مر كلب رمت ببعرة<sup>(٣)</sup> فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرا ؟ " .

(١٢٥٩) حديث : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد<sup>(٤)</sup> على ميت ثلاثة أيام فما فوقها الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا " . عن أم حبيبة رضي الله عنها أنها سمعت

(١٢٥٨) ١٧٧/٣ .

(١) جمع جلس ، بكسر الحاء ، والمراد بشر ثيابها ، مأخوذ من جلس البعير وغيره من

الدواب ، وهو كالسح يجعل على ظهره . صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٦/١٠ .

(٢) الصحيح : ١١٢٥/٢ في الطلاق ، باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة (٩) الحديث

(٦٠) (١٤٨٨) .

ورواه أيضا البخاري : ٩٠/٩ في الطلاق ، باب الكحل للحادة (٤٧) الحديث :

(٥٧٠٦٥٣٣٦٥٣٣٨) . وأبو داود رقم (٢٢٩٩) في الطلاق ، باب احداد

المتوفى عنها زوجها . والنسائي : ٢٠٢/٦ في الطلاق ، باب ترك الزينة للحادة

المسلمة من اليهودية والنصرانية . والموطأ : ٥٩٧/٢ في الطلاق ، باب ما جاء

في الاحداد .

استاده : متفق عليه .

(٣) قيل المراد برمي البعرة اشارة الى أنها رمت العدة رمي البعرة ، وقيل : اشارة الى أن

الفعل الذي فعلته من الترمص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضى كان

عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استخفافا له واستحقارا وتعظيما لحق زوجها ،

وقيل : بل ترميها على سبيل التفاؤل لعدم عودها الى ذلك .

انظر عدة القاري : ٥/٢١ ، وفتح الباري : ٩٠/٩ .

(١٢٥٩) ١٧٧/٣ .

(٤) الاحداد فيه لفتان ، أحَدَّت المرأة على زوجها تُحَدِّ فهي مُحَدَّة ، وَحَدَّت تُحَدِّ فهي

حَادَّة : اذا حزنت وتركت الزينة ، ولبست عليه ثياب الحزن .

النهاية : ٣٥٢ / ١ ، جامع الأصول : ١٥٣ / ٨ .



رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول على المنبر : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، الا على زوج ، أربعة أشهر وعشرا " . وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها مثله متفق عليه . / (١)

ب/١٤٩

(١٢٦٠) حديث : " نهى المعتدة أن تختضب بالحناء وقال : الحناء طيب " تقدم في الحج وفي كون الحناء طيب ما قدمناه . وعن السروجي (٢) هذا الحديث للنسائي . وقال المخرجون : لم نجده فيه .

(١٢٦١) قوله : " وقد صح أن النهي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمبتوتة فسي الاحتال " . وفي الهداية (٣) " وقد صح أن النهي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمعتدة في الاحتال " فان كان مراده المبتوتة فيشهد له ما قبله ، ولا يصح ما ذكره المخرجون من حديث أم سلمة شاهدة ، وان كان مراده المعتدة عن وفاة شاهده حديث أم سلمة قالت : " أن امرأة توفي عنها زوجها ، فخشوا على عينيها فأثروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنوه في التكحل ، فقال : لا تكحلن قد كانت احدا كن تكث في شر أحلاسها ، أو شربيتها ، فاذا كان الحول فمر كلب رمت ببصرة ، فلاحتي تنضي أربعة أشهر وعشرا " . متفق عليه . (٦)

(١) رواه البخارى : ١٤٦/٣ في الجنائز ، باب احداث المرأة على غير زوجها (٣٠) الحديث (١٢٨٠) و (١٢٨١) و (١٢٨٢) و (٥٣٣٤) و (٥٣٣٩) و (٥٣٤٥) من حديث أم حبيبة . ورقم (١٢٨٢) و (٥٣٣٥) من حديث زينب بنت جحش . وسلم : ١١٢٤ / ٢ في الطلاق ، باب وجوب الاحداث (٩) الحديث (١٤٨٧) من حديث زينب بنت جحش . ورقم (٥٩) (١٤٨٦) .

اسناده : متفق عليه .

(١٢٦٠) ١٧٧/٣ . تقدم في رقم (٧٣٣) .

(٢) قال عبد الحق في أحكامه : ذكره السروجي في " الفاية " وعزاه للنسائي ، ولفظه : " نهى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء ، وقال : الحناء طيب " اهـ .

وهو وهم منه . وقال الحافظ الزيلعي : لم أجده : نصب الراية : ٣ / ٢٦١ .

وقال الحافظ في الدراية : ٢ / ٧٩ رقم (٥٩٦) : لم أجده فليتأمل .

(١٢٦١) ١٧٧/٣ . ويوجد بياض في " م " ولكن المخرج تكلم حوله فيما يلي .

(٣) انظر شرح فتح القدير : ٤ / ١٦٣ .

(٤) انظر نصب الراية : ٣ / ٢٦٢ ، الدراية : ٢ / ٨٠ رقم (٥٩٨) .

(٥) قوله " عنها " ليس في المطبوع .

(٦) رواه البخارى : ٩٠ / ٤ في الطلاق ، باب الكحل للحادة (٤٧) الحديث (٥٣٣٨)

وفي لفظ لهما " جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينيها ، أفنكحها ؟ قال : لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ، الحديث " وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : " دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على عيني صبرا ، فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت : انما هو صبر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه طيب ، قال : انه يشب<sup>(١)</sup> الوجه ، فلا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار ، ولا تمتشطي بالطيب ، ولا بالحناء فانه خضاب " رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> . ومن حديث الباب عن أم عطية رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر [ أن ]<sup>(٤)</sup> تحد فوق ثلاث ، الا على زوج ، فانه لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تمس طيبا الا اذا طهرت ، نبذة من قسط

=== ( ٥٣٣٦ ) . ومسلم : ١١٢٥ / ٢ في الطلاق ، باب رقم ( ٩ ) الحديث ( ٦٠ ) ، ( ١٤٨٨ ) . اسناده : متفق عليه .

( ١ ) ومعنى يشب الوجه : أى يوقد اللون وأصله من نشبت النار أنشبهها اذا أوقدتها .  
معالم السنن : ٢٨٩ / ٣ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٢٣٠٥ ) في الطلاق ، باب فيما تجتنبه المعتدة في عدتها .

( ٣ ) السنن : ٢٠٥٢ / ٦ في الطلاق ، باب الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر .

ولفظه مطول وقد اختصره المخرج هنا بذكره طرف الدليل فقط .

اسناده : قال الحافظ المنذرى : وأمها ( أم حكيم بنت أسيد ) مجهولة .

مختصر سنن أبي داود : ٢٠٢ / ٣ .

وقال الشوكاني في نيل الأوطار : ٣٣٣ / ٦ : وفي اسناده المغيرة بن الضحاك عن

أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولى لها عن أم سلمة . وقد أعله عبد الحقيق والمنذرى بجهالة حال المغيرة ومن فوقه .

قال الحافظ : وأعل بما فى الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة : " سمعت أم سلمة

تقول : جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله

ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها " .

قلت : وقد تقدم هذا الحديث أنفاً وأنظر تلخيص الحبير : ٢٣٩ / ٣ رقم ( ١٦٤٧ )

وقال الحافظ فى بلوغ المرام ص : ٢٣٥ رقم ( ١١٣٩ ) : اسناده حسن . وهو حديث

أم سلمة هذا الذى برواية أبي داود والنسائي .

قلت : وقد انفرد الحافظ بتحسينه دون غيره كما عرفت آنفاً .

( ٤ ) سقط من " م " . والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) العصب : بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين ، وهو برود اليمن يعصب غزلها =====

أو أظفار<sup>(١)</sup> متفق عليه<sup>(٢)</sup> . وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :  
 " المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر<sup>(٣)</sup> من الثياب ، ولا المشقة<sup>(٤)</sup> ، ولا الحلى ، ولا تختضب ،  
 ولا تكتحل " رواه أحمد<sup>(٥)</sup> ، وأبو داود<sup>(٦)</sup> ، والنسائي<sup>(٧)</sup> .

=== ثم يصبغ معصوبا ثم تتسج ، ومعنى الحديث النهى عن جميع الثياب المصبوغة للزينة ،  
 إلا ثوب العصب . صحيح مسلم بشرح النووي : ١١٨ / ١٠ .

( ١ ) ( نهضة من قسط أو أظفار ) النهضة القطعة والشئ اليسير . وأما القسط ، ويقال  
 فيه كست ، وهو والأظفار نوعان معروفان من البخور ، وليس من مقصود الطيب .  
 رخص فيه للمفتسلة من الحيض لازالة الرائحة الكريهة ، تتبع به أثر الدم لا للتطيب .  
 أنظر المصدر السابق : ١٠ / ١١٩ ، وفتح الباري : ١٤ / ٤١ ، فى كتاب الحيض ،  
 باب رقم ( ١٢ ) وج ٩ ص ٤٩٣ .

( ٢ ) رواه البخارى : ٩ / ٤٩٢ فى الطلاق ، باب القسط للحادة عند الطهر ، وباب تلبس  
 الحادة ثياب العصب ( ٤٩ ) الحديث ( ٥٣٤٢ ) و ( ٥٣٤٣ ) و ( ١٢٧٨ ) و ( ١٢٧٩ ) و  
 ( ٥٣٤١ ) و ( ٥٣٤٠ ) . ومسلم : ٢ / ١١٢٧ فى الطلاق ، باب وجوب الاحداد ( ٩ ) ،  
 الحديث ( ٦٧٦٦ ) ( ٩٣٨ ) .

ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٣٠٢ و ٢٣٠٣ ) فى الطلاق ، باب فيما تجتنبه المعتدة  
 فى عدتها . والنسائي : ٦ / ٢٠٣ فى الطلاق ، باب ما تجتنب الحادة من الثياب  
 المصبغة . وابن ماجه : ١ / ٦٧٤ فى الطلاق ، باب هل تحد المرأة على غير  
 زوجها ( ٣٥ ) الحديث ( ٢٠٨٧ ) ، والامام أحمد : ٦ / ٤٠٨ ، والدارى فى  
 السنن : ٢ / ١٦٧ فى الطلاق ، باب النهى للمرأة عن زينة فى العدة ، وابن الجارود  
 ص ( ٢٥٩ ) رقم ( ٧٦٦ ) وسعيد بن منصور فى السنن : ٢ / ١٠٨ رقم ( ٢١٣٥ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) المعصفر : أى المصبوغ بالمعصفر . حاشية الامام السندى .

( سنن النسائي : ٦ / ٢٠٤ ) .

( ٤ ) المشق : ماصبغ بالمشق وهو يشبه المغرة - المصبوغ بطين أحمر يسمى مشقا  
 بكسر الميم - أنظر معالم السنن : ٣ / ٢٨٨ والمصدر الأول .

( ٥ ) المسند : ٦ / ٣٠٢ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٢٣٠٤ ) فى الطلاق ، باب فيما تجتنبه المعتدة فى عدتها .

( ٧ ) السنن : ٦ / ٢٠٣ فى الطلاق ، باب ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة .

ورواه أيضا ابن حبان ( الموارد ) ص ( ٣٢٢ ) رقم ( ١٣٢٨ ) . وابن الجارود فى

المنتقى ص ( ٢٥٩ ) رقم ( ٧٦٧ ) ، والطبرانى فى المعجم الكبير : ٢٣ / ٣٥٧ ،

وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن عطاء الخراساني " أنه سأل سعيد بن المسيب وفقهاه أهل المدينة ، قال : وأحسبه قال : وسليمان بن يسار عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، فقالوا تحدان وتتركان الكحل والتخضب والتطيب والتشط " . وأخرج<sup>(١)</sup> عن إبراهيم النخعي ، والحكم بن عتيبة ، وسعيد بن سيرين : " المطلقة والمتوفى عنها سواء في الزينة " . تنبيه : وقع في الهداية<sup>(٢)</sup> " أنه عليه الصلاة والسلام لم يأذن للمعتدة في الاكتحال والدهن لا يعرى عن نوع طيب " فظن المخرج<sup>(٣)</sup> أن قوله " والدهن " عطف على الاكتحال ، فقال : أما الاكتحال فحديث أم سلمة ، وأما الدهن فلم أجده<sup>(٤)</sup> .  
( ١٢٦٢ ) حديث : " أسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله " <sup>(٥)</sup> عن فريضة بنت مالك

=== رقم ( ٨٣٨ ) . وعبد الرزاق في المصنف : ٤٤ / ٧ رقم ( ١٢١١٤ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٤٠ / ٧ .

أسناده : صحيح . قال البيهقي : روى موقوفا ، والمرفوع من رواية إبراهيم بن طهمان ، وهو ثقة من رجال الصحيحين ، وقد ضعفه ابن حزم في المحلى : ١١ / ٦٥٨ ، المسألة رقم ( ٢٠٠٤ ) ، ولا يلتفت إليه لشدة دونه . فان الدارقطني قد جزم بأن تضعيف من ضعفه إنما هو من قبل الأرجاء ، وقد قيل أنه رجع عن ذلك . وأنظر التلخيص : ٢٣٨ / ٣ رقم ( ١٦٤٥ ) ، ونيل الأوطار : ٣٣٣ / ٦ .

( ١ ) المصنف : ٢٠٤ / ٥ في الطلاق ، باب من قال : المطلقة ثلاثة بمنزلة المتوفى عنها في الزينة . وأسانيدهم كلهم ثقات .

( ٢ ) أنظر شرح فتح القدير : ١٦٣ / ٤ .

( ٣ ) الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٦٢ / ٣ .

( ٤ ) قال ذلك الحافظ ابن حجر في الدراية ٨ / ٢ رقم ( ٥٩٨ ) ، وأما الحافظ الزيلعي

فقال في نصب الراية : ٢٦٢ / ٣ : " وأما الدهن فغريب .

وقال العلامة ابن الهمام : وقد وقع للزيلعي مخرج الأحاديث هنا وهم وذلك أنه جعل لفظة " الدهن " عطفا على الاكتحال ، فقال عن المصنف : " أنه صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمعتدة في الاكتحال والدهن " فخرج حديث منعه الاكتحال ثم قال : وأما الدهن فغريب ، وهو سهو فان الدهن مبتدأ خبره قوله " لا يعرف عن نوع طيب " فالحق الحاقاً ، اهـ . شرح فتح القدير : ١٦٣ / ٤ .

( ١٢٦٢ ) ١٢٨ / ٣ .

( ٥ ) قال ابن الأثير : يريد به انقضاء العدة . جامع الأصول : ١٤٦ / ٨ .

( ٦ ) الفريضة ، بالتصغير ، بنت مالك بن سنان ، الأنصارية ، أخت أبي سعيد الخدري ،

صاحبة ، لها حديث قضى به عثمان ، ويقال لها الفريضة . ٤ / ٢ . التقريب : ٦١٠ / ٢ .

وأنظر الاستيعاب : ١٣٣ / ١٣ ، أسد الغابة : ٥٢٩ / ٥ ، الإصابة : ٨٩ / ١٣ .

قالت : " خرج زوجي في طلب أعلاج<sup>(١)</sup> له ، فأدركهم بطرف القدم<sup>(٢)</sup> ، فقتلوه ، فأتاني نعيه<sup>(٣)</sup> وأنا في دار شاسعة<sup>(٤)</sup> من دور أهلي ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقلت : ان نعي زوجي أتاني في دار شاسعة من دور أهلي ، ولم يدع لي نفقة ولا مال لورثته ، وليس المسكن له ، فلو تحولت الى أهلي وأخوالي لكان أرفق في بعض شأني ، قال : تحول ، فلما خرجت الى المسجد ، أو الى الحجرة دعاني أو أمرني فدعيت ، فقال : أمكن في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت : فأرسل الي عثمان فأخبرته ، فأخذ به " رواه أصحاب السنن<sup>(٥)</sup> ، وصححه الترمذي ، ورواه أحمد<sup>(٦)</sup> ، وإسحاق<sup>(٧)</sup> ، والشافعي<sup>(٨)</sup> ، والطيالسي<sup>(٩)</sup> ، وأبو يعلى<sup>(١٠)</sup> ، وابن حبان في صحيحه<sup>(١١)</sup> ، والحاكم<sup>(١٢)</sup> ونقل عن

(١) أعلاج جمع عالج وهو الرجل القوي الضخم من العجم والمراد به عبيد كما جاء في بعض الروايات . أنظر النهاية : ٢٨٦/٣ ، وسنن النسائي : ١٩٩/٦ ، والفتح الرباني : ٤٨ / ١٧ .

(٢) القدم : اسم جبل بالحجاز قرب المدينة ، وقيل : اسم موضع الى جنب القرية على ستة أميال من المدينة .

أنظر معجم البلدان : ٣١٢/٤ ، ٣١٣ ، النهاية : ٢٧/٤ .

(٣) النعي : خبر الموت . مختار الصحاح ص (٦٦٩) .

(٤) أي بعيدة . سنن النسائي بشرح السيوطي : ٢٠١/٦ .

(٥) رواه أبو داود رقم (٢٣٠٠) في الطلاق ، باب في المتوفى عنها تنتقل .

والترمذي : ٣٣٨/٢ في الطلاق ، باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها .

(٢٣) الحديث (١٢١٩) ، والنسائي : ٢٠١٩٩/٦ في الطلاق ، باب مقام

المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل ، وابن ماجه : ٦٥٤ / ١ في الطلاق ، باب

أين تعتد المتوفى عنها زوجها (٨) الحديث (٢٠٣١) .

(٦) المسند : ٤٢٠٣٧٠ / ٦ واللفظ له .

(٧) المسند : وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٦٣ / ٣ .

(٨) الأم : ٢٤٢ / ٥ باب مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها .

(٩) المسند ( منحة المعبود ) ٣٢٤ / ١ رقم (١٦٣٤) .

(١٠) وسنن سعيد بن منصور : ٣٦٤ / ١ رقم (١٣٦٥) .

(١١) الصحيح ( موارد الظمان ) ص (٣٢٣) رقم (١٣٣٢ و١٣٣١) .

(١٢) المستدرک : ٢٠٨ / ٢ في الطلاق ، باب عدة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها .

ورواه أيضا الموطأ : ٥٩١ / ٢ في الطلاق ، باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها =====

الذ هلى (١) تصحيحه . وروى عن على ابن أبى شيبه (٢) وحد ثنا جرير بن عبد الحميد ،

=== حتى تحل ، والد ارمى فى السنن : ١٦٨ / ٢ فى الطلاق ، باب خروج المتوفى عنها زوجها . والبيهقى : ٤٣٤ / ٧ ، وابن حزم فى المحلى : ٧٠٢ / ١١ ، المسألة (٢٠٠٨) وابن أبى شيبه فى المصنف : ١٨٤ / ٥ فى الطلاق ، باب المتوفى عنها ، من قال : تعتد فى بيتها ، وابن الجارود فى المنتقى ص (٢٥٦) رقم (٧٥٩) ، والطبرانى فى الكبير : ٤٣٩ / ٢٤ رقم (١٠٧٤) من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عتوزين بنت كعب عن فريضة بنت مالك .

اسناده : صححه الترمذى ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذ هلى . وأعله ابن حزم فى المحلى : ٧٠٣ / ١١ وتبعه عبد الحق بجهالة حال زينب بنت كعب بن عجرة الراوية له عن الفريضة ، وأجيب بأن زينب المذكورة وثقها الترمذى ، وذكرها ابن فتحون وغيره فى الصحابة . وأما ما روى عن على بن المدينى بأنه لم يرو عنها غير سعد بن اسحاق فردود بما فى مسند أحمد : ٨٦ / ٣ من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب وكانت عند أبى سعيد الخدرى عن أبى سعيد الخدرى فى فضل الامام على رضى الله عنه ولفظه : " اشتكى عليا الناس قال : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فىنا خطيبا فسمعتة يقول : أيها الناس لا تشكوا عليا فوالله انه لا خشن فى ذات الله أو فى سبيل الله " . ورواه أيضا الامام أحمد فى فضائل الصحابة : ٦٧٩ / ٢ رقم (١١٦١) واسناده صحيح . وقد أعل الحديث أيضا بأن فى اسناده سعد بن اسحاق . وتعقبه ابن القطان بأنه قد وثقه النسائى وابن حبان ويحيى بن معين والدارقطنى وروى عنه جماعة من أكابر الأئمة ، ولم يتكلم فيه بخرج ، وغاية ما قاله فيه ابن حزم وعبد الحق أنه غير مشهور ، وهذه دعوى باطلة ، وقال الحافظ فى التقريب : ٢٨٦ / ١ : سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة ثقة .

قلت : وعلى ضوء ما تقدم من أقوال الحفاظ حول اسناده اتضح أنه حديث صحيح الاسناد والله أعلم . وانظر التلخيص : ٢٤٠٩٢٣٩ / ٣ رقم (١٦٤٨) ، نيل الأوطار : ٣٣٦ / ٦ ، سبل السلام : ٢٠٣ / ٣ .

(١) هو محمد بن يحيى الذ هلى تقدمت ترجمته ، قال فى نصب الراية : ٢٦٣ / ٣ : قال محمد بن يحيى الذ هلى : هو حديث صحيح محفوظ .

(٢) المصنف : ١٨٨ / ٥ فى الطلاق ، باب من رخص للمتوفى عنها زوجها أن تخرج .

ورواه أيضا سعيد بن منصور فى السنن : ٣٦٠ / ١ رقم (١٣٥٠) من طريق هشيم

عن يونس عن الحسن عنه به ولفظه : " أنه انتقل أم كلثوم ابنته حيث أصيب عسر ، =====

عن منصور، عن الحكم قال : " نقل / على رضى الله عنه أم كلثوم حين قتل عمر رضى الله عنه ، ١/١٥٠  
ونقلت عائشة أختها<sup>(١)</sup> حين قتل طلحة رضى الله عنه " . وأخرج الثورى فى جامعه<sup>(٢)</sup> أثر على  
رضى الله عنه من حديث فراس<sup>(٣)</sup> وزاد " لأنها كانت فى دار الامارة " . وعن علقمة قال :  
" سأل ابن مسعود نساء من همدان نعى اليهن أزواجهن ، فقلن : انا نستوحش ، فقال  
عبد الله : تجتمعن بالنهار ، ثم ترجع كل واحدة الى بيتها بالليل " رواه الطبرانى<sup>(٤)</sup> ، ورجاله  
رجال الصحيح .

=== فانتقلها فى عدتها " . وعبد الرزاق فى المصنف : ٣٠ / ٧ رقم ( ١٢٠٥٢ ) من طريق  
معمر عن أيوب أو غيره عنه به مثل سياق سعيد بن منصور ، والبيهقى فى السنن الكبرى :  
٤٣٦ / ٧ . إسناده : رجاله رجال الثقات .

( ١ ) هى أم كلثوم ، وقد أخرج عبد الرزاق فى المصنف : ٢٩ / ٧ رقم ( ١٢٠٥٤ ) من  
طريق معمر عن الزهري عن عروة قال : " خرجت عائشة بأختها أم كلثوم حين قتل  
عنها طلحة بن عبيد الله الى مكة فى عمرة ، قال عروة : كانت عائشة تغنى المتوفى  
عنها زوجها بالخروج فى عدتها " . وفى التقريب : ٢ / ٦٢٤ أم كلثوم بنت أبى بكر  
الصديق ، توفى أبوها وهى حمل ، ثقة من الثانية . / بخ م س ق . وأنظر أيضا :  
الاصابة : ١٣ / ٢٨٣ ، وأسد الغابة : ٥ / ٦١١ .

( ٢ ) ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى : ٤٣٦ / ٧ فى العدد ، باب من قال : لا سكنى  
للمتوفى عنها زوجها .

إسناده : فيه فراس بن يحيى وهو صدوق ربما وهم . ووثق وهو حسن الاسناد وباقي  
رجال الثقات .

( ٣ ) هو فراس بن يحيى الهمداني ، الخارفي بمعجمة وفاء ، أبو يحيى الكوفى ، وثقه ابن  
شاهين وابن حبان وابن عمار وابن أبى شيبه .

قال الحافظ : صدوق ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة ( ١٢٩ ) ع . انظر :  
الجرح : ٩١ / ٧ ، التهذيب : ٢٥٨ / ٨ ، التقريب : ١٠٨ / ٢ .

( ٤ ) المعجم الكبير : ٣٨٩ / ٩ رقم ( ٩٦٥٨ ) ، ورواه أيضا عبد الرزاق فى المصنف :

٣٢ / ٧ رقم ( ١٢٠٦٨ ) وسعيد بن منصور فى السنن : ٣٥٨ / ١ رقم ( ١٢٤١ ) و

١٣٤٢ ) ، والبيهقى : ٤٣٦ / ٧ . وابن أبى شيبه فى المصنف : ١٨٥ / ٥

فى الطلاق ، باب فى المتوفى عنها ، من قال : تعتد فى بيتها .

إسناده : قال الهيثمى فى المجمع : ٤ / ٥ : رجاله رجال الصحيح . وهو كما قال .

## فصل

( ١٢٦٣ ) قوله : " لما روى أن رجلا تزوج امرأة فجاءت بولد لسته أشهر فهم عثمان رضى الله عنه برجمها ، فقال ابن عباس رضى الله عنهما : لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم ، قال الله تعالى : " وحمله وفصاله ثلاثون شهرا <sup>(١)</sup> " وقال : " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين <sup>(٢)</sup> " فبقي لمدة الحمل ستة أشهر " أخرجه بهذا السياق محمد بن الحسن فى الأصل <sup>(٣)</sup> ، وعبد الرزاق فى مصنفه <sup>(٤)</sup> ، عن الثورى ، عن الأعشى ، عن أبى الضحى <sup>(٥)</sup> ، عن قائد <sup>(٦)</sup> لا بسن عباس . وأخرجه الطحاوى <sup>(٧)</sup> فقال حدثنا يونس ، ثنا ابن وهب ، أخبرنى يونس بن يزيد ،

( ١٢٦٣ ) ١٧٩/٣ .

( ١ ) ( سورة الأحقاف ، الآية : ١٥ ) .

( ٢ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ ) .

( ٣ ) لم أقف عليه فى القسم الموجود منه . ورواه أيضا سعيد بن منصور فى السنن :

٩٣/٢ رقم ( ٢٠٧٥ ) .

( ٤ ) ج ٧ ص ٣٥١ رقم ( ١٣٤٤٧ ) ولفظه " عن قائد لابن عباس قال : كنت معه فأتى عثمان بامرأة وضعت لسته أشهر ، فأمر عثمان برجمها ، فقال له ابن عباس : ان خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم ، قال الله عز وجل : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) ، فالحمل ستة أشهر ، والرضاع سنتان ، قال : فدرأ عنها " وفى سنن سعيد بن منصور " فردها عثمان وخلق سبيلها " .

اسناده : رجاله رجال الثقات غير قائد ابن عباس لم أقف على ترجمته ، وأبو الضحى

هو مسلم بن صبيح أدرك ابن عباس وروى عنه كما فى التهذيب : ٢٧٨/٥ .

ورواه سعيد بن منصور أيضا من طريق أبى معاوية عن الأعشى عن مسلم بن صبيح عن قائد ابن عباس .

( ٥ ) هو مسلم بن صبيح ، بالتصغير ، الهمدانى ، أبو الضحى الكوفى ، العطار ، مشهور

بكنتيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مائة . ع . الجرح : ١٨٦/٨ ،

التهذيب : ١٣٢/١٠ ، التقريب : ٢٤٥/٢ .

( ٦ ) لم أقف على ترجمته والله أعلم .

( ٧ ) كذا فى المخطوطة أطلقه ولم أقف عليه فى الآثار . وعبد الرزاق فى المصنف : ٣٥١/٧

رقم ( ١٣٤٤٦ ) من طريق معمر بن

اسناده : رجاله رجال الثقات وهو صحيح الاسناد قال الحافظ فى تلخيص الحبير

٢١٩/٣ رقم ( ١٦١٠ ) : رواه ابن وهب بسند صحيح عن عثمان

وان المناظر له ابن عباس ، وكذا أخرجه اسماعيل

القاضى فى أحكام القرآن من طريق الأعشى أخبرنى صاحب لابن عباس قال : =====



عن ابن شهاب ، أنا أبي عبيد مولى<sup>(١)</sup> عبد الرحمن بن عوف : " أن عثمان بن عفان خرج يوماً فصلى الصلاة ثم جلس على المنبر ، فأثنى على الله عز وجل بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد

=== " تزوجت امرأة فولدت لستة أشهر من يوم تزوجت ، فأثني بها عثمان فأراد أن يرجمها فقال ابن عباس لعثمان : إنها إن تخاصمكم بكتاب الله تخصمكم " .

قلت : وقد أخرج الحاكم في المستدرک : ٢٨٠ / ٢ في التفسير ، من طريق حفص ابن غياث عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إذا حملته تسعة أشهر أرضعته واحداً وعشرين شهراً وإن حملته ستة أشهر أرضعته أربعة وعشرين شهراً ، ثم قرأ ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) ، اهـ . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وقيل أن المناظر في ذلك على كرم الله وجهه ، لا ابن عباس رضي الله عنهما روى ذلك مالك في الموطأ : ٨٢٥ / ٢ في الحدود ، باب ما جاء في الرجم . قلت : هو منقطع ، وهو من بلاغات مالك ، والصحيح أن المناظر له هو ابن عباس واسناده صحيح . وعن الأسود الدؤلي : " أن عمر بن الخطاب رفعت إليه امرأة ولدت لستة أشهر ، فهم برجمها ، فبلغ ذلك علياً ، فقال : ليس عليها رجم ، قال الله تعالى : ( وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) ، وقال : ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) وستة أشهر فذلك ثلاثون شهراً " . أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ٣٥٠ / ٧ رقم ( ١٣٤٤٣ ) و ( ١٣٤٤٤ ) ، وسعيد بن منصور في السنن : ٩٣ / ٢ رقم ( ٢٠٧٤ ) نحوه عن الحسن البصري . والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٤٢ / ٧ . وذكره الهندي في كنز العمال : ٤٥٧ / ٥ رقم ( ١٣٥٩٨ ) . وعزه لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم . واسناده ضعيف فيه عثمان بن مطر الشيباني وهو ضعيف . أنظر التهذيب : ١٥٤ / ٧ ، التقريب : ١٤ / ٢ ، الميزان : ٥٣ / ٣ . وقال الحافظ ابن كثير : على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وهو استنباط قوى صحيح ووافقه عليه عثمان وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم . تفسير ابن كثير : ١٥٧ / ٤ .

وقال ابن الهمام : فكان ذلك اجماعاً . شرح فتح القدير : ١٨١ / ٤ .

( ١ ) سعد بن عبيد الزهري مولى عبد الرحمن بن عوف أبو عبيد ، ثقة ، من الثانية ، وقيل : له أدراك . ع / ١ . التقريب : ٢٨٨ / ١ ، وأنظر تاريخ ابن معين :

١٩٢ / ٢ ، التهذيب : ٤٧٧ / ٣ .

فان امرأة ههنا أخالها قد جاءت بشر ولد ت لستة أشهر فما ترون فيها ؟ فناداه ابن عباس فقال : ان الله تعالى ، قال : ( ووصينا الانسان بوالديه حسنا حملته أمه كرها - الى قوله - ثلاثون شهرا<sup>(١)</sup> ) وقال عز وجل : ( والوالدات يرضعن أولادهن حوليين<sup>(٢)</sup> ) فاذا ذهب رضاعته ، فانما الحمل ستة أشهر .

( ١٢٦٤ ) قوله : " عن عائشة أنها قالت : لا يبقى الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بفكرة<sup>(٣)</sup> مفضل " . وأخرج الدارقطني<sup>(٤)</sup> من طريق جميلة بنت سعد<sup>(٥)</sup> ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : " ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين ، قدر ما يتحول ظل عود المفضل " .

تنبيه : أخرج الدارقطني<sup>(٦)</sup> من طريق الوليد بن مسلم ، قال : قلت لمالك حديث عن عائشة أنها قالت : " لا تزيد المرأة في حملها على سنتين ، قدر ظل المفضل ، فقال سبحانه [ الله ]<sup>(٧)</sup> من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن بن عجلان امرأة صديق

( ١ ) ( سورة الأحقاف ، الآية : ١٥ ) .

( ٢ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ ) .

( ١٢٦٤ ) ١٧٩ / ٣ .

( ٣ ) كذا في النسخة المطبوعة من الاختيار ، وأما في الهداية : " ولو بظل مفضل " ، أي بقدر ظل مفضل حال الدوران ، والغرض تقليل المدة فان ظل المفضل حاله الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال ، ورواية المبسوط والايضاح وبعض نسخ كتاب الهداية " ولو بفكرة مفضل " أي ولو بدور فكرة مفضل ، والمعنى هو ما في الرواية الأخرى . أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ١٨٠ .

( ٤ ) السنن : ٣ / ٣٢٢ في أواخر كتاب النكاح . ورواه أيضا البيهقي : ٧ / ٤٤٣ ، وسعيد بن منصور في السنن : ٢ / ٩٤ رقم ( ٢٠٧٧ ) . وابن حزم في المحلى : ١١ / ٧٣٠ ، المسألة رقم ( ٢٠١٥ ) .

إسناده : قال ابن حزم : جميلة بنت سعد مجهولة لا يدري من هي ؟ فيبطل هذا القول ، اهـ . ولم يتعقبه الحافظ الزيلعي وابن حجر . أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٦٥ ، والدرية : ٢ / ٨٠ رقم ( ٦٠١ ) .

( ٥ ) قال الذهبي : قال ابن حزم مجهولة . الميزان : ٤ / ٦٠٥ .

( ٦ ) السنن : ٣ / ٣٢٢ في أواخر كتاب النكاح . والبيهقي : ٧ / ٤٤٣ .

وأورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٦٥ ولم يتعقبه . وقال ابن الهمام : هذه الحكايات لا يعارض الروايات ، يعني رواية عائشة رضي الله عنها المتقدمة آنفا .

شرح فتح القدير : ٤ / ١٨١ . قلت : رواه ثقات وهو صحيح .

( ٧ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

وزوجها<sup>(١)</sup> رجل صدق ، حملت ثلاثة أبطن في اثني عشر سنة [ تحمل<sup>(٢)</sup> كل بطن في أربع سنين " قال البيهقي<sup>(٣)</sup> : ويؤيده قول عمر بتريص امرأة المفقود أربعة أعوام<sup>(٤)</sup> . قلت عندى فى وجه هذا التأييد نظر والله أعلم .

( ١٢٦٥ ) حديث : " شهادة النساء جائزة فيها لا يطلع عليه الرجال " تقدم فسى الشهادات .

---

( ١ ) فى " م " ورجلها " بدل " وزوجها " والتصويب من المطبوع .

( ٢ ) انظر هامش ( ٧ ) فى ص : ( ١٧٧١ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٤٤٣ / ٧ و ٤٤٥ .

( ٤ ) قلت : رواه عبد الرزاق فى المصنف : ٨٨ / ٧ رقم ( ١٢٣٢٤ ) من طريق الثورى عن

يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عن عمر قال : " تتريص امرأة المفقود أربع سنين "

وسعيد بن منصور فى السنن : ٤٤٩ / ١ رقم ( ١٧٥٢ ) من طريق هشيم به . وزاد

" ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وتزوج ان شاءت .

اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات .

( ١٢٦٥ ) ١٨١ / ٣ ، تقدم فى رقم ( ٩٧٢ ) .

### باب النفقة

(١٢٦٦) قوله : " وقرأ ابن مسعود " أسكنوهن " من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم " (٢) .

(١٢٦٧) قوله : " وروى أبو حرة الرقاشي عن عمه قال : كنت آخذاً بزمام ناقصة رسول الله صلى الله عليه وسلم أوسط أيام التشريق أنود عنه الناس فقال : اتقوا الله في النساء - وذكر الحديث إلى أن قال - ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " . قلت : روى هذا الحديث من هذا الوجه الإمام أحمد في مسنده (٣) ، وأبو حرة قد قدمنا ما فيه ، وفي مسنده أيضاً علي بن زيد بن جدعان ، وفيه لين واختلط بآخره ، ولا أعلم لاخراج هذا المتن من هذا الطريق وجه مع كونه ثابتاً في مسلم (٤) من حديث جابر بن عبد الله في صفة الحج ، إلا أن يكون لم يحضر الشارح غيره والله أعلم .

(١٢٦٨) حديث : " هند امرأة أبي سفيان : خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك

(١٢٦٦) ٣/٤ . ثم يوجد بياض في " م " لم ينسبها المخرج . ولم أقف عليها والله أعلم .  
( سورة الطلاق ، الآية : ٦ ) " أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم " . هــذه  
القراءة المتواترة والموجودة في المصنف .

(١) قال القرطبي : هي المطلقة الرجعية . الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٦٧ .

(٢) أي من سعدكم . تفسير الجلالين ص ( ٧٤٢ ) .

(١٢٦٧) ٣/٤ .

(٣) جده ص ٧٢ و ٧٣ . من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي حرة الرقاشي عنه به . وهو حديث طويل يتضمن ما جاء في خطبته صلى الله عليه وسلم أوسط أيام التشريق ، وهذا السياق طرف منه .

إسناده : ضعيف لأجل علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وقد مضت ترجمته .  
وباقى رجاله ثقات .

(٤) الصحيح : ٨٨٦-٨٩٢ في الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ( ١٩ ) ،

الحديث ( ١٤٧ ) ( ١٢١٨ ) . روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع " ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " . هــذا  
طرف من حديثه الطويل في صفة الحج . وقد تقدم .

إسناده : رواه مسلم .

(١٢٦٨) ٣/٤ .

(٥) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية الهاشمية امرأة أبي سفيان

ابن حرب وهي أم معاوية أسلمت في الفتح بعد اسلام زوجها أبي سفيان وأقرها =====

بالمعروف \* . عن عائشة رضى الله عنها \* ان هنداً قالت : يا رسول الله ، ان أبا سفيان رجل شحيح ، (١) وليس يعطينى مايكفينى وولدى الا ماأخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذى مايكفيك وولدك / بالمعروف \* . رواه الجماعة ، (٢) الا الترمذى .

(١٢٦٩) حديث : \* فاطمة بنت قيس (٣) أنها قالت : طلقنى زوجى ثلاثا لم يفرض

== رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحها ، كان بينهما فى الاسلام ليلة واحدة ، وكانت امرأة لها نفس وأنفة ورأى وشهدت أحدا كافرا ، فلما قتل حمزة رضى الله عنه مثلت به وشقت بطنه واستخرجت كبده فلاكتها فلم تطق اساعتها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو أساعتها لم تمسها النار ، وشهدت اليرموك وحرضت على قتال الروم مع زوجها أبى سفيان ، وتوفيت هند فى خلافة عمر بن الخطاب فى اليوم الذى مات فيه أبوقحافة والد أبى بكر الصديق رضى الله عنه . أنظر الاستيعاب : ١٧٨ / ١٣ ، أسد الغابة : ٥٦٢ / ٥ ، الاصابة : ١٦٥ / ١٣ . (١) الشح : البخل مع حرص ، والشح أعم من البخل لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ، وقيل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم .

قال ابن الأثير : الشح أشد البخل . مثال الطالب ص (٤٠٣) ، وأنظر فتح البارى : ٥٠٨ / ٩

(٢) رواه البخارى : ٥٠٧ / ٩ فى النفقات ، باب اذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه مايكفيها وولدها بالمعروف (٩) الحديث (٥٣٦٤) . ومسلم : ١٣٣٨ / ٣ فى الأقضية ، باب قضية هند (٤) الحديث (٧) (١٧١٤) . وأبو داود رقم (٣٥٣٣) فى البيوع ، باب فى الرجل يأخذ حقه من تحت يده . والنسائى : ٢٤٧ / ٨ فى آداب القضاة ، باب قضاء الحاكم على الغائب اذا عرفه . وابن ماجه : ٧٦٩ / ٢ ، فى التجارات ، باب مال المرأة من مال زوجها (٦٥) الحديث (٢٢٩٣) . ورواه أيضا الدارمى فى السنن : ١٥٩ / ٢ فى النكاح ، باب فى وجوب نفقة الرجل على أهله . والامام أحمد : ٢٠٦٥٠ / ٦ ، ٢٠٦٥٠ / ٦ . أسناده : متفق عليه .

(١٢٦٩) ٥٠ / ٤

(٣) هى فاطمة بنت قيس بن خالد الغهرية ، أخت الضحاك ، صحابية مشهورة وكانت من المهاجرات الأول . كانت تحت أبى عمرو بن حفص بن المغيرة المخزومى ، فطلقها ، فخطبها معاوية بن أبى سفيان ، وأبو جهم ، فنصحا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار عليها بأسامة بن زيد ، فتزوجت به ، وهى التى روت حديث السكنى والنفقة للمطلقة به ، وتوفيت فى خلافة معاوية . وروى لها الجماعة .

أنظر الاستيعاب : ١٢٩ / ١٣ ، سير أعلام النبلاء : ٣١٩ / ٢ ، الاصابة : ٨٥ / ١٣ .

لى رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى " الطحاوى <sup>(١)</sup> ثنا أبو بشر <sup>(٢)</sup> الرقى ، ثنا أبو معاوية الضرير ، عن عمرو بن ميمون ، عن أبيه ، قال : قلت لسعيد بن المسيب : " أين تعدد المطلقة ثلاثا ؟ فقال : فى بيتها ، فقلت له : أليس قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تعدد فى بيت ابن أم مكتوم <sup>(٣)</sup> ؟ فقال : تلك امرأة أفنتت الناس واستطالت على أحمائها <sup>(٤)</sup> بلسانها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعدد فى بيت ابن أم مكتوم ، وكان رجلا مكفوف البصر . وأخرجه البيهقى <sup>(٥)</sup> وقال فيه عن سعيد : " أنه كان فى لسان فاطمة ذرابة <sup>(٦)</sup> فاستطالت على أحمائها ، الحديث " وفى مسلم <sup>(٧)</sup> عنها

( ١ ) شرح معاني الآثار : ٦٩ / ٣ فى الطلاق ، باب المطلقة طلاقا بئنا ماذا لها على زوجها فى عدتها . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٤٧٤ / ٧ فى النفقات ، بسبب المبتوتة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا .

اسناد : صحيح رواه كلهم ثقات ، أعنى اسناد البيهقى ، وأما اسناد الطحاوى ثقات أيضا عدا أبو بشر الرقى وهو مقبول .

( ٢ ) هو عبد الملك بن مروان الأهوازي ، أبو بشر ، نزيل الرقة ، مقبول ، من الحادية عشرة أيضا ، مات سنة ( ٢٥٦ ) / تمييز . التقريب : ١ / ٥٢٣ ، وأنظر الخلاصة ص ( ٢٤٦ ) والتهذيب : ٦ / ٤٢٣ .

( ٣ ) اسمه عبد الله بن شريح ، وقيل : عمرو بن بنى عبد غنم بن عامر بن لؤى قدم المدينة مهاجرا بعدد بدر سنتين وكان قد ذهب بصره ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة فى بعض غزواته .

انظر الاستيعاب : ٣٥١ / ٨ ، أسد الغابة : ١٨٣ / ٣ ، الاصابة : ١١٧ / ٦ .

( ٤ ) الحم أحد الأحماء : أقارب الزوج . النهاية : ١ / ٤٤٨ .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٤٧٤ / ٧ فى النفقات ، باب المبتوتة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا .

( ٦ ) ذرابة : إذا صار حاد اللسان ، فهو ذرب ، والمرأة : ذرية . وقيل : أراد سلاطة

لسانها وفساد منطقها ، وهو من قولهم ذرب لسانه إذا كان حاد اللسان لا يبالى ما قال . ومنه الحديث " ذرب النساء على أزواجهن " أى إذا فسدت ألسنتهن

وأنبسطن عليهن فى القول . انظر النهاية : ١٥٦ / ٢ ، منال الطالب ص ( ٤٩٧ )

القاموس : ٦٨ / ١ .

( ٧ ) فى " م " سلمة " بدل " مسلم " والصواب كما صححته وقد رواه مسلم : ١١٢١ / ٢

فى الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ( ٦ ) الحديث ( ٥٣ ) ( ١٤٨٢ ) من طريق محمد بن المثنى عن حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن فاطمة بنت قيس ،

ورواه أيضا النسائي : ٢٠٨ / ٦ فى الطلاق ، باب الرخصة فى خروج المبتوتة مسن

" أن زوجي طلقني ثلاثا ، وأخاف أن يقتحم علي ، قال : فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فتحولت . فتأمل حديث فاطمة بنت قيس أنها قالت : " طلقني زوجي ثلاثا فلم يفرض لسي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة " وعنهما قالت : " طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة " رواه الجماعة <sup>(١)</sup> ، إلا البخاري .

( ١٢٧٠ ) قوله : " رده عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة رضي الله عنهم ، قال عمر : لا تدع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : للمطلقة ثلاثا النفقة والسكنى مادامت في العدة ، وروى المبتوتة لها النفقة والسكنى " قال المخرجون <sup>(٢)</sup> رواه مسلم <sup>(٣)</sup> ، والترمذي <sup>(٤)</sup> ،

=== بيتها في عدتها لسكناها . وابن ماجه : ٦٥٦/١ في الطلاق ، باب هل تخرج المرأة في عدتها ( ٩ ) الحديث ( ٢٠٣٣ ) .  
استناده : رواه مسلم .

( ١ ) رواه مسلم : ١١٢٠/٢ في الطلاق ، باب رقم ( ٦ ) الحديث ( ٥١ ) ( ١٤٨٠ ) .  
وأبوداود رقم ( ٢٢٨٨ ) في الطلاق ، باب في نفقة المبتوتة . والترمذي : ٣٢٥/٢ ، في الطلاق ، باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ( ٥ ) الحديث ( ١١٩١ ) وقال : حسن صحيح . والنسائي : ٢٠٨/٦ ٢٠٩ في الطلاق ، الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها . وابن ماجه : ٦٥٦/١ في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا هل لها سكنى ونفقة ( ١٠ ) الحديث ( ٢٠٣٥ و ٢٠٣٦ ) .  
استناده : رواه مسلم .

( ١٢٧٠ ) ٨/٤  
( ٢ ) أنظر نصب الراية : ٢٧٣ / ٣ ، الدراية : ٨٣/٢ رقم ( ٦١٠ ) .  
( ٣ ) الصحيح : ١١١٨/٢ و ١١١٩ في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ( ٦ ) ، الحديث ( ٤٦ ) ( ١٤٨٠ ) .  
( ٤ ) السنن : ٣٢٥ / ٢ في الطلاق ، باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ( ٥ ) الحديث ( ١١٩١ ) وقال : هذا حديث حسن صحيح .  
ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ٢٤٠-٢٦ في كتاب الطلاق . وسعيد بن منصور في السنن : ٣٦٣ / ١ رقم ( ١٣٥٨-١٣٦١ ) . وابن أبي شيبة في المصنف : ١٤٩ / ٥ في الطلاق ، باب من قال اذا طلق ثلاثا ليس لها نفقة . والبيهقي : ٤٧٥ / ٧ بالفاظ متقاربة .

استناده : رواه مسلم .

عن أبي اسحاق ، قال : حدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس [ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا سكني لها ولا نفقة " ] <sup>(١)</sup> ، فأخذ الأسود كفا من حصي فحصبه به <sup>(٢)</sup> ، فقال ويحك <sup>(٣)</sup> تحدث [ بمثل ] <sup>(٤)</sup> هذا قال عمر : لا نترك كتاب ربنا <sup>(٥)</sup> عز وجل وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم بقول امرأة ، لا ندري حفظت أم نسيت [ لها السكنى والنفقة ] ، قال الله عز وجل : ( لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة ) <sup>(٦)</sup> ، زاد الترمذي " وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة " قلت : ليس هذا تام ماذكروا بل مسع هذا ما أخرج الطحاوي <sup>(٧)</sup> ، ثنا نصر بن مرزوق <sup>(٨)</sup> ، وسليمان بن شعيب <sup>(٩)</sup> ، قالوا : حدثنا الخصيب ابن ناصح <sup>(١٠)</sup> ، ثنا حماد ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس " أن زوجها طلقها ثلاثا فأنت النهي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا نفقة لك ولا سكنى ، قال : فأخبرت بذلك النخعي ، فقال : قال عمر : وأخبر بذلك لسنا بتاركى آية من كتاب الله ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة ، لعليها أوهمت ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لها النفقة والسكنى . "

- 
- ( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .  
 ( ٢ ) أى رمى الأسود الشعبي ، بالحصيا ، انكارا منه على هذا الحديث .  
 ( ٣ ) كذا فى نصب الراية و " م " وهو فى المطبوع " ويلك " بدل " ويحك " .  
 ( ٤ ) سقط من " م " .  
 ( ٥ ) كذا فى " م " وهو فى المطبوع " الله " بدل " ربنا عز وجل " .  
 ( ٦ ) ( سورة الطلاق ، الآية : ١ ) وما بين المعكوفين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .  
 ( ٧ ) شرح معانى الآثار : ٣ / ٦٨ فى الطلاق ، باب المطلقة طلاقا بائنا ماذا لها على زوجها فى عدتها .  
إسناده : ضعيف فيه الخصيب بن ناصح وهو صدوق يخطئ ، وفيه أيضا سليمان ابن شعيب وهو ضعيف وهو من شيوخ الطحاوي ومعه نصر بن مرزوق .  
 ( ٨ ) نصر بن مرزوق أبو الفتح المصرى روى عن الخصيب بن ناصح وغيره .  
 قال ابن أبى حاتم : وهو صدوق . الجرح والتعديل : ٨ / ٤٧٢ .  
 ( ٩ ) سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصرى ، قال العقيلي : حديثه غير محفوظ ، وقال ابن يونس : روى متاكيرا ، وقال الذهبي المتهم بوضع هذا الشيخ الجاهل .  
 أنظر الميزان : ٢ / ٢١١ ، لسان الميزان : ٣ / ٩٥ .  
 ( ١٠ ) الخصيب بن ناصح الحارثى البصرى ، نزيل مصر ، صدوق يخطئ من التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٨ ) / سى .  
 انظر : التهذيب : ٣ / ١٤٣ ، التقريب : ١ / ٢٢٣ .



وأخرجه الحارثي في مسنده<sup>(١)</sup> أبي حنيفة عنه ، حدثنا حماد ، عن ابراهيم ، عن الأسود ، قال : قال عمر بن الخطاب : " لا ندع كتاب رينا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى صدقت أم كذبت للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة " وأخرجه من وجه آخر بلفظ " لسنا بتاركي كتاب رينا وسنة نبينا بقول امرأة لعلها كذبت " وأما قوله : " ما دامت في العدة ورواية المبتوتة<sup>(٢)</sup> .

وأما الرواية عن زيد بن ثابت : فقال المخرجون : <sup>(٣)</sup> لم نجد لها . وأما الرواية عن جابر فقال المخرجون : <sup>(٣)</sup> رواها الدارقطني <sup>(٤)</sup> أنه قال : " المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة " قلت : ليس في هذا رد صريح والدلالة تتوقف على ثبوت علمه بحديث فاطمة ، وليس ثمة ما يفيد على أن ابن أبي شيبه <sup>(٥)</sup> أخرجه عن غندر ، عن ابن جريج عن أبي الزبير ، عن

(١) المسند \_\_\_\_\_ وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٦٠ ،  
في النفقات .

إسناده : حسن . حماد بن أبي سليمان الأشعري هو صدوق وبقية رجاله ثقات .  
( ٢ ) ثم يوجد بياض في " م " . قلت : هذا من أحاديث فاطمة بنت قيس الذي نحن  
بصدده الآن لأنها طلقت ثلاثا البتة . قال الامام النووي : أن عمرو بن حفص  
" طلقها " هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ واتفق على روايته  
الثقات على اختلاف ألقابهم في أنه طلقها ثلاثا أو البتة أو آخر ثلاث تطليقات ،  
فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ثم طلقها هذه  
المرّة الطلقة الثالثة ، فمن روى أنه طلقها مطلقا أو طلقها واحدة أو طلقها  
آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر ، ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقا صار  
به مبتوتة بالثلاث ، ومن روى ثلاثا أراد تمام الثلاث . انظر صحيح مسلم بشرح  
النووي : ١٠ / ٩٥ .

(٣) أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٧٤ ، الدراية : ٢ / ٨٣ رقم (٦٠) .

(٤) السنن : ٤ / ٢١ في كتاب الطلاق ، من طريق حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير عنه به .

إسناده : ضعيف ، قال عبد الحق في الأحكام : انما يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر فيه السماع ، أو كان عن الليث عن أبي الزبير ، وحرب بن أبي العالية أيضا لا يحتج به ، ضعفه يحيى بن معين في رواية الدورى عنه ، وضعفه في رواية ابن أبي خيثمة ، والأشبه وقفه على جابر ، اهـ . راجع نصب الراية : ٢٧٤ / ٣ ، وفي التقريب : ١٥٧ / ١ حرب بن أبي العالية ، أبو معاذ البصرى صدوق يهيم .

( ٥ ) المصنف : ١٤٧ / ٥ في الطلاق ، باب من قال في المطلقة ثلاثا : لها النقصة .

اسنادہ : هو من قول جابر رضى الله عنه موقوفا عليه . ورجاله رجال الثقات عدا محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي وهو صدوق يدلّس وقد عنعنه هنا .

جابر قال : " للمطلقة النفقة ما لم تحرم ، فإذا حرمت فلها متاع بالمعروف " فأين الرد والله أعلم . وأما الرواية عن عائشة فأخرجها مسلم<sup>(١)</sup> عنها بلفظ أنها قالت : " مالفاطمة خير أن تذكر هذا " . وللبخاري<sup>(٢)</sup> " مالفاطمة الا تتقى الله " .

فائدة : قال في الهداية<sup>(٣)</sup> : ورده أيضا أسامة بن زيد . قال المخرجون<sup>(٤)</sup> : لم نجسده . قلت أخرجه الطحاوي<sup>(٥)</sup> من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ، قال : " كانت فاطمة تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لها : اعتدى في بيت ابن أم مكتوم ، وكان محمد بن أسامة بن زيد<sup>(٦)</sup> يقول : كان أسامة اذا ذكرت من ذلك شيئا ، رماها بما كان في يده " . تنمسة : أخرج الدارقطني<sup>(٧)</sup> من طريق عاصم / بن بهدلة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ١/١٥١

( ١ ) الصحيح : ١١٢١/٢ في الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لانفقة لها ( ٦ ) الحديث ( ٥٤ ) ( ١٤٨١ ) . وتامه " مالفاطمة خير أن تذكر هذا ، قال : تعني قولها لا سكني ولا نفقة " .

( ٢ ) الصحيح : ٤٧٧/٩ في الطلاق ، باب قصة فاطمة بنت قيس ( ٤١ ) الحديث ( ٥٣٢٤ و ٥٣٢٣ ) . وتامه : قالت : " مالفاطمة ، الا تتقى الله ؟ يعني نفسي قولها : لا سكني ولا نفقة " .

( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ٢١٣ . ورده أيضا أسامة بن زيد هو زوج فاطمة الرواية ، فان أسامة كان اذا سمعها تحدث بهذا الحديث رماها بكل شيء في يده ، وقالت عائشة : تلك المرأة فتنت العالم أي بروايتها هذا الحديث . ( ٤ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٧٤ ، الدراية : ٢ / ٨٣ رقم ( ٦١٠ ) .

( ٥ ) شرح معاني الآثار : ٦٨/٣ في الطلاق ، باب المطلقة طلاقا بائنا ما ذالها على زوجها في عدتها . من طريق ربيع المؤذن ، عن شعيب بن الليث ، عن الليث بن سعد الفهرى ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن هرمز عنه به . اسناده : صحيح رجاله رجال الثقات ، ربيع بن سليمان المؤذن ثقة ، وشعيب بن الليث ثقة ، وعبد الرحمن بن هرمز ثقة ثبت . أنظر التقريب : ١ / ٢٤٥ و ٣٥٣ و ج ٢ ص ٥٠١ ، وبقية رجال الاسناد تقدموا .

( ٦ ) محمد بن أسامة بن زيد بن حارثة ، المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات بعد التسعين / ت ص . انظر الجرح : ٢ / ٢٠٥ ، التهذيب : ٩ / ٣٥ ، التقريب : ٢ / ١٤٣ .

( ٧ ) السنن : ٢٩٧/٣ في كتاب النكاح ، باب المهر . ومن طريقه البيهقي : ٧ / ٤٧٠ . اسناده : قال ابن عبد الهادي : هذا حديث منكر ، وانما يعرف من كلام سعيد بن المسيب كذا رواه سعيد بن منصور : قيل لا بن المسيب : سنة ؟ قال : سنة .

انظر تنقيح التحقيق ، المخطوطة ، الورقة ( ٢٦٤ ) في آخر كتاب النكاح . وأعلمه أبو حاتم . راجع نيل الأوطار : ٦ / ٣٦٤ . قلت : وسيأتي المزيد حول اسناده .

عن النبي صلى الله عليه وسلم : " في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ، قال : يفرق بينهما " وروى الشافعي <sup>(١)</sup> عن سفيان عن أبي الزناد قلت لسعيد بن المسيب : الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال : يفرق بينهما ، فقل له : سنة ، قال : نعم سنة . أما المرفوع فأعله أبو حاتم من جهة سنده . وأعله ابن القطان بأن الدارقطني أخرج من طريق [شيبان] <sup>(٢)</sup> عن حماد ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المرأة

( ١ ) الأم : ١١٥ / ٥ في النفقات ، باب الخلاف في نفقة المرأة . ورواه أيضا عبد الرزاق : ٩٦ / ٧ رقم ( ١٢٣٥٧١٢٣٥٦ ) ، وابن أبي شيبة في مصنفيهما : ٢١٣ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يعجز عن نفقة امرأته يجبر على أن يطلق امرأته أم لا واختلافهما في ذلك وسعيد بن منصور في السنن : ٨٢ / ٢ رقم ( ٢٠٢٤١٢٠٢٣ ) . ومن طريق عبد الرزاق ابن حزم في المحلى : ٣٣٢ / ١١ ، المسألة ( ١٩٣٤ ) . إسناده : قال الامام الشافعي رحمه الله : والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد ابن المسيب قوله ، ولم يقل من السنة . وقال الشوكاني : وأخرج سعيد بن منصور والشافعي وعبد الرزاق ، عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال : يفرق بينهما ، قال أبو الزناد : قلت لسعيد : سنة ؟ قال سنة ، وهذا مرسل قوي ، اهـ . وقال ابن حزم : قد صح عن سعيد بن المسيب قولان : أحدهما يجبر على مفارقتها ، والآخر : يفرق بينهما ، وهما مختلفان ، فأيهما السنة ، وأيهما كان السنة ، فالآخر خلاف السنة ، بلا شك ، ولم يقل سعيد : انها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى لو قاله لكان مرسلا لا حجة فيه ، فكيف وانما أراد - بلا شك - أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام . وقال ابن قيم الجوزية : ففايته أن يكون من مراسيل سعيد بن المسيب . قلت : رجاله ثقات . وأنظر المحلى : ٣٣٣ / ١١ ، زاد المعاد : ٥١٢ / ٥ ، التلخيص : ٨ / ٤ رقم ( ١٦٦٣ ) ، ونيل الأوطار : ٤٦٤ / ٦ .

( ٢ ) في " م " " سفيان " بدل " شيبان " والتصويب من المطبوع وترجمته هو شيبان بن فروخ أبي شيبة الحمطي : بمهملة وموحدة مفتوحة الأبلى : بضم الهمة والموحدة وتشديد اللام ، أبو محمد ، صدوق بهم ، ورعى بالقدر ، قال أبو حاتم : اضطرب الناس اليه أخيرا ، من صفار التاسعة ، مات في سنة ( ٢٣٦ ) وله بضع وتسعون سنة / م د س . أنظر الجرح : ٣٥٧ / ٤ ، التهذيب : ٣٧٥ / ٤ ، التقريب :

تقول لزوجها أطعمني أو طلقني . . . الحديث وعن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيب أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته ، قال : ان عجز فرق بينهما . ثم أخرج من طريق اسحاق بن منصور <sup>(١)</sup> عن حماد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بذلك ، وبه إلى حماد ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مثله ، قال ابن القطان : ظن الدارقطني لما نقله من كتاب حماد بن سلمة ، أن قوله مثله يعود على لفظ سعيد بن المسيب ، وليس كذلك ، وإنما يعود على حديث أبي هريرة .

( ١٢٧١ ) حديث : " أنت ومالك لأبيك " عن جابر " أن رجلا قال : يا رسول الله ان لي مالا وولدا ، وان أبي يريد أن يجتاح <sup>(٢)</sup> مالي ، فقال : أنت ومالك لأبيك " رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> . ورواه أبو داود <sup>(٤)</sup> من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بلفظ " ان لي مالا وولدا . . . الحديث " .

( ١٢٧٢ ) حديث : " ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وان ولده من كسبه " عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان أطيب ما أكل الرجل

( ١ ) اسحاق بن منصور السلولي ، بفتح المهملة واللامين ، مولا هم ، أبو عبد الرحمن ، صدوق تكلم فيه للتشيع ، من التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٤ ) وقيل بعدها . / ع .  
التقريب : ٦١ / ١ . وأنظر تهذيب التهذيب : ٢٥١ / ١ .

( ١٢٧١ ) ١٠ / ٤ .

( ٢ ) معناه يستأصله ويأتى عليه ، والعرب تقول جاحهم الزمان ، واجتاحهم اذا أتى على أموالهم ، ومنه الجائحة وهي الآفة التي تصيب المال فتهلكه . أنظر معالم السنن : ٣ / ١٦٥ .

( ٣ ) السنن : ٢ / ٧٦٩ في التجارات ، باب مال الرجل من مال ولده ( ٦٤ ) الحديث : ( ٢٢٩١ ) .

أسناده : قال البوصيري في الزوائد : أسناده صحيح ، ورجاله ثقات على شرط البخاري . وقال الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ١٨٣ / ٥ : ورجاله أسناده ثقات .

( ٤ ) السنن رقم ( ٣٥٣٠ ) في البيوع ، باب في الرجل يأكل من مال ولده . ورواه أيضا ابن ماجه : ٢ / ٧٦٩ في التجارات ، باب ( ٦٤ ) الحديث ( ٢٢٩٢ ) ، والاسام أحمد في المسند رقم ( ٢٥٦٦٢٨ . ١٥٦٩٠ . ٧٠٠ ) . وابن الجارود في المنتقى : ص ( ٣٣١ ) رقم ( ٩٩٥ ) .

أسناده : حسن . وقد أورده الحافظ في التلخيص : ٩ / ٤ رقم ( ١٦٦٥ ) ونسبه لأحمد وأبي داود وابن خزيمة وابن الجارود وسكت عنه .  
( ١٢٧٢ ) ١١ / ٤ .

من كسبه وان ولده من كسبه \* لفظ ابن ماجه<sup>(١)</sup> ولفظ أبي داود<sup>(٢)</sup> ، والترمذي<sup>(٣)</sup> ، والنسائي<sup>(٤)</sup> .  
 " ان أطيب ما أكلتم من كسبكم ، فان أولادكم من كسبكم " وهو لفظ أحمد<sup>(٥)</sup> ، وفي رواية  
 الحاكم<sup>(٦)</sup> " ولد الرجل من كسبه ، فكلوا من أموالهم " صححه أبو حاتم ، وأبوزرعة فيما نقله  
 ابن أبي حاتم في العلل . ولا أحمد<sup>(٧)</sup> وأبي داود<sup>(٨)</sup> ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده  
 " أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان لى مالا ولدا وان والدى يريد أن يجتاح  
 مالى ، قال : أنت ومالك لأبيك ، ان أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم " .  
 وقد تقدم بعضه . فى لفظ عنها : " ان أولادكم هبة لكم يهب لهن يشاء انا وإني يهب لمن  
 يشاء الذكور ، فهم وأموالهم لكم اذا احتجتم اليها " أخرجه ابن النجار<sup>(٩)</sup> فى ترجمة عبد الله

- ( ١ ) السنن : ٢ / ٢٦٨ فى التجارات ، باب رقم ( ٦٤ ) الحديث ( ٢٢٩٠ ) .  
 ( ٢ ) السنن رقم ( ٣٥٢٩ ) فى البيوع ، باب فى الرجل يأكل من مال ولده .  
 ( ٣ ) السنن : ٢ / ٤٠٦ فى الأحكام ، باب ماجاء أن الوالد يأخذ من مال ولده ( ٢٢ )  
 الحديث ( ١٣٦٩ ) وقال : هذا حديث حسن .

( ٤ ) السنن : ٧ / ٢٤١ فى البيوع ، باب الحث على الكسب .

( ٥ ) المسند : ٦ / ١٥٣١ و ١٢٧٤ و ١٦٢ و ١٧٣ و ١٩٣ و ١٥١ و ٢٠٢ و ٣٥٢ و ٢٠٣ .

- ( ٦ ) المستدرک : ٢ / ٤٦ فى كتاب البيوع ، ورواه أيضا الدارمي : ٢ / ٢٤٧ فى البيوع ،  
 باب فى الكسب وعمل الرجل بيده ، وعبد الرزاق فى المصنف : ٩ / ١٣٣ رقم ( ١٦٦٤٣ ) ،  
 وابن أبي شيبة : ٧ / ١٥٨ فى البيوع والأقضية ، باب فى الرجل يأخذ من مال ولده ،  
 وابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٦٩ و ٢٦٨ ) رقم ( ١٠٩١ - ١٠٩٤ ) ، والبغوى  
 فى شرح السنة : ٩ / ٣٢٩ رقم ( ٢٣٩٨ ) .

استناده : حسنه الترمذى ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين وأقـرره  
 الذهبي . وصححه أبو حاتم وأبوزرعة فيما نقله ابن أبي حاتم فى العلل ، وأعله ابن  
 القطان بأنه عن عمارة عن عمته ، وتارة عن أمه ، وكلتاها لا يعرفان . أنظر  
 التلخيص : ٤ / ٩ رقم ( ١٦٦٤ ) . والمحلى : ٨ / ٥٠٧ ، السألة ( ١٢٢١ ) .

( ٧ ) المسند : ٢ / ٢١٤ .

- ( ٨ ) السنن رقم ( ٣٥٣٠ ) فى البيوع ، باب فى الرجل يأكل من مال ولده . ورواه أيضا  
 ابن أبي شيبة : ٧ / ١٦١ فى البيوع والأقضية ، باب فى الرجل يأخذ من مال ولده .  
استناده : حسن وقد تقدم قريبا .

( ٩ ) قلت : لم أقص عليه فى ذيل تاريخ ابن النجار لنقصه لأن الموجود منه هو مسن  
 بداية عبد المغيث الى على بن حسين فقط وما قبله مفقود .

قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة فى المصنف : ٧ / ١٦١ فى البيوع والأقضية ، بساب

ابن علي الأخرى ، وطريق أبي حمزة السكري ، عن إبراهيم الصانع ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود عنها والله أعلم .

( ١٢٧٣ ) قوله : " وفي قراءة ابن مسعود ، وعلى الوارث نى الرحم المحرم مثل ذلك " .

( ١٢٧٤ ) حديث : " أطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تلبسون ، ولا تعذبوا عباد

الله " ذكر المخرجون <sup>(٢)</sup> هنا حديث أبي زر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من لا يؤمكم <sup>(٣)</sup> من ملوككم فأطعموهم <sup>(٤)</sup> مما تأكلون وألبسوهم <sup>(٤)</sup> مما تلبسون ومن لم يلائمكم منهم فبيعوه ولا تعذبوا عباد الله " لفظ أبي داود <sup>(٦)</sup> وفي لفظ " هم اخوانكم وخولكم " <sup>(٧)</sup> جعلهم الله تحت

=== في الرجل يأخذ من مال ولده . من قول مسروق بنحو هذا السياق رواه من طريق

وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر عن مسروق قال : " أنت من هبة الله لأبيك ،

أنت ومالك لأبيك ، ثم قال : يهب لمن يشاء أنا وبه لمن يشاء الذكور " .

وعنه ابن حزم في المحلى : ٥٠٩ / ٨ ، المسألة ( ١٢٢١ ) .

إسناده : رجاله ثقات .

( ١٢٧٣ ) قوله تعالى : " وعلى الوارث مثل ذلك " ( سورة البقرة ، الآية :

٢٣٣ ) .

( ١ ) بياض في " م " لم ينسبها المخرج الى أرباب الأصول ، قلت : وأنا لم أقف عليها

والله أعلم . وقال القرطبي في تفسيره " وعلى الوارث مثل ذلك " فقال قتادة والسدي

والحسن وعمر بن الخطاب رضي الله عنه : هو وارث الصبي أن لو مات . قال

بعضهم : وارثه من الرجال خاصة يلزمه الارضاع ، كما كان يلزم أبا الصبي لو كان

حيا . وقال مجاهد وعطاء وقتادة وغيره : هو وارث الصبي من كان من الرجال

والنساء ويلزمهم ارضاعه على قدر موارثهم منه وه قال أحمد واسحاق .

وقال القاضي أبو اسحاق في كتاب معاني القرآن له : أما أبو حنيفة فانه قال :

تجب نفقة الصغير ورضاعه على نى رحم محرم . أنظر الجامع لأحكام القرآن : ١٦٨ / ٣ .

( ١٢٧٤ ) ١٣ / ٤ .

( ٢ ) أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٧٦ ، الدراية : ٨٤ / ٢ رقم ( ٦١١ ) .

( ٣ ) أي وافقكم وساعدكم . بالهمز من الملاءمة . عون المعبود : ٦٩ / ١٤ .

( ٤ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " فاطعموه " وأكسوه " .

( ٥ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " خلق الله " بدل " عباد الله " .

( ٦ ) السنن رقم ( ٥١٦١ ) في الأدب ، باب في حق المملوك .

إسناده : صحيح قال ذلك الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٧٦ .

( ٧ ) وخولكم : الخول حشم الرجل وأتباعه واحد هم خائل ، وهو مأخوذ من التخويل

بمعنى الاعطاء والتطليق . قال الله تعالى : " وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم " ، ===

أيد يكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم " . متفق عليه . (١) قلت : ولأحمد ، والطبراني (٢) من حديث يزيد بن جارية (٤) " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع : أرقاءكم أرقاءكم أرقاءكم أرقاءكم أرقاءكم أرقاءكم ما [ تأكلون ] (٥) وأكسوهم مما تلبسون ، فان جاؤوا بذنوب لا تريدون أن تغفروهم فبيعوا عباد الله ولا تعذبوهم " .

=== ( سورة الأنعام ، الآية : ٩٤ ) ومعنى الآية " وتركتم ما حولناكم " أى أعطيناكم

من الأموال . أنظر النهاية : ٨٨ / ٢ ، وتفسير الجلالين ص ( ١٨٤ ) .

( ١ ) رواه البخارى : ٨٤ / ١ فى الإيمان ، باب المعاصى من أمر الجاهلية ( ٢٢ ) الحديث ( ٦٠٥٠٩٢٥٤٥٩٣٠ ) .

وسلم : ١٢٨٢ / ٣ و ١٢٨٣ فى الإيمان ، باب اطعام المملوك مما يأكل ، والباسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه ( ١٠ ) الحديث ( ٣٨ - ٤٠ ) ( ١٦٦١ ) وج ٤ ص ٢٣٠٢ فى الزهد والرقائق ، باب رقم ( ١٨ ) الحديث ( ٣٠٠٧ ) .  
ورواه أيضا ابن ماجه : ١٢١٦ / ٢ فى الأدب ، باب الاحسان الى المملوك ( ١٠ ) ،  
الحديث ( ٣٦٩٠ ) ، والامام أحمد فى المسند : ١٧٣ و ١٦٨ / ٥ .  
اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) المسند : ٣٥ / ٤ و ٣٦ .

( ٣ ) المعجم الكبير : ٢٢ / ٢٤٤ رقم ( ٦٣٦ ) .

ورواه أيضا عبد الرزاق فى المصنف : ٩ / ٤٤٠ رقم ( ١٧٩٣٥ ) .

اسناده : ضعيف ، وقد أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٢٣٦ / ٤ ، وقال فيه :  
عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف ، اهـ . قلت : سبق فى ترجمته أنه ضعيف وراجع  
كتاب الضعفاء الصغير للبخارى ص ( ٩٠ ) ، الميزان : ٣٥٣ / ٢ ، التقريب :  
٣٨٤ / ١ .

( ٤ ) يزيد بن جارية ، والد عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ، شهد خطبة الوداع ،  
وروى منها ألفاظا منها هذا الحديث ، يختلف فى هذا الحديث فقد جعله  
ابن أبى خيثمة ليزيد بن ركانة ، وجعله الأزرق ليزيد بن جارية .  
أنظر الاستيعاب : ١١ / ٦٥ ، أسد الغابة : ٥ / ١٠٦ ، الاصابة :  
٣٤٢ / ١٠ .

( ٥ ) فى " م " " تطعمون " بدل " تأكلون " والتصويب من المطبوع .

( ١٢٧٥ ) قوله : " لما فيه من اضاءة المال وتعذيب الحيوان وقد ورد النهي عنهما " عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " ان الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا ، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل<sup>(١)</sup> الله جميعا ، ولا تفرقوا ، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاءة المال " لفظ مسلم<sup>(٢)</sup> . واتفقا عليه من حديث المغيرة بن شعبه ، وقد تقدم . وللبخارى<sup>(٤)</sup> عن هشام بن زيد<sup>(٥)</sup> قال : " دخلت مع أنس على الحكم بن

( ١٢٧٥ ) ١٤ / ٤ .

( ١ ) الاعتصام بحبل الله هو التمسك بعهدده ، وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده والتأديب بأدبه ، والحبل يطلق على العهد وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى السبب . وأصله من استعمال العرب في مثل هذه الأمور ، لاستساكهم بالحبل عند شدائد أمورهم ، ويوصلون به المتفرق . فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١١ / ١٢ .

( ٢ ) الصحيح : ٣ / ١٣٤٠ في الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ( ٥ ) الحديث ( ١٠ ) الحديث ( ١٧١٥ ) ، ورواه أيضا الموطأ : ٢ / ٩٩٠ في الكلام ، باب ما جاء في اضاءة المال وذى الوجهين ، والامام أحمد : ٢ / ٣٦٧ . والبغوى في شرح السنة : ١ / ٢٠٢ رقم ( ١٠١ ) .  
إسناده : رواه مسلم .

( ٣ ) رواه البخارى : ٣ / ٣٤٠ في الزكاة ، باب رقم ( ٥٣ ) الحديث ( ١٤٧٧ ) . ومسلم : ٣ / ١٣٤١ في الأقضية ، باب رقم ( ٥ ) الحديث ( ١٢ ) ( ٥٩٣ ) ولفظه : " ان الله كره لكم ثلاثا : قيل وقال ، واضاءة المال ، وكثرة السؤال " .  
إسناده : متفق عليه .

( ٤ ) الصحيح : ٩ / ٦٤٢ في الذبائح والصيد ، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجشمة ( التي تربط وتجعل غرضا للرعى ) ( ٢٥ ) الحديث ( ٥٥١٣ ) . ورواه أيضا مسلم في صحيحه : ٣ / ١٥٤٩ في الصيد والذبائح ، باب النهي عن صبر البهائم ( ١٢ ) الحديث ( ٥٨ ) ( ١٩٥٦ ) . وأبو داود رقم ( ٢٨١٦ ) في الأضاحي ، باب في المسافر يضحى . والنسائي : ٧ / ٢٣٨ في الضحايا ، باب النهي عن المجشمة . والامام أحمد : ٣ / ١٩١١ و ١٧١١ و ١٩١١ .  
إسناده : متفق عليه .

( ٥ ) هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصارى ، ثقة ، من الخامسة . ع . أنظر الجرح والتعديل : ٩ / ٥٨ ، التهذيب : ١١ / ٣٩ ، التقريب : ٢ / ٣١٨ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٤٠٩ ) .



أيوب<sup>(١)</sup> فرأى غلمانا - أو فتيانا - نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصبر<sup>(٢)</sup> البهائم . ولما قال في الهداية<sup>(٣)</sup> : نهى عن تعذيب/ ١٥١ ب الحيوان . قال المخرجون لها<sup>(٤)</sup> : لم نره . قلت : حديث أبي داود<sup>(٥)</sup> شاهد له حيث قال صلى الله عليه وسلم : " ولا تعذبوا خلق الله " وكذا هذا الحديث .

- 
- ( ١ ) هو الحكم بن أيوب بن أبي عقيل الشقي ابن عم الحجاج بن يوسف ونائبه على البصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف ، وكان يضايع ويشابه في الجور ابن عمه . أنظر فتح الباري : ٩ / ٦٤٣ .
- وقال الحافظ الذهبي : روى عن أبي هريرة وروى عنه الجريري . مجهول .
- الميزان : ١ / ٥٧٠ ، وقال أبو حاتم : هو مجهول لا يدري من هو . الجرح والتعديل : ٢ / ١١٤ ، وأنظر أيضا لسان الميزان : ٢ / ٣٣٠ .
- ( ٢ ) " أن تصبر " على صيغة المجهول أى تحبس لترمى حتى تموت وذلك لأنه تضييع للمال وتعذيب للحيوان . أنظر عدة القارى : ٢١ / ١٢٤ .
- ( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ٢٣٠ .
- ( ٤ ) قال الحافظ في الدراية : ٢ / ٨٤ رقم ( ٦١٢ ) : لم أجد هكذا .
- وأما الحافظ الزيلعي فقال : تقدم في الحديث الذى قبله ، عند أبي داود بسند صحيح : " ولا تعذبوا خلق الله " أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٧٦ .
- ( ٥ ) السنن رقم ( ٥١٥٧ ) فى الأدب ، باب فى حق المملوك .
- من حديث المعرور بن سويد عن أبي ذر رضى الله عنه .
- وفى الحديث قصة وقوله " ولا تعذبوا خلق الله " فى آخره .

( ١ )  
فصل في الحضانة

( ١٢٧٦ ) حديث : " أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، ان ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجرى له حواء<sup>(٢)</sup> ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه ينتزعه مني ، فقال صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به مالم تنكحي " رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> وفي لفظه " ان أباه طلقني وزعم أنه ينتزعه مني " ورواه بدونها أحمد<sup>(٤)</sup> ، وإسحاق<sup>(٥)</sup> ، وعبد الرزاق<sup>(٦)</sup> ، والدارقطني<sup>(٧)</sup> مثله ، والكل من حديث عبد الله بن عمرو ، وصححه الحاكم<sup>(٨)</sup> .

( ١ ) الحضانة : بفتح الحاء مأخوذ من الحضن بكسرهما ، وهو الجنب لأن الحضنة تضم المحضون الى جنبها وهي حفظ صغير ونحوه ما يضره وتربيته بعمل مصلحه وهي واجبة لثلاث يضيع المحضون . أنظر المنح الشافيات : ٢ / ٥٨٤ ، زاد المحتاج ، بشرح المنهاج : ٣ / ٦٠٣ ، المبدع في شرح المقنع ٨ / ٣٠ ، منح الشفا الشافيات : ١٩٧ / ٢ .

( ١٢٧٦ ) ١٤ / ٤ .

( ٢ ) الحواء : اسم للمكان الذي يحوى الشيء ، والحواء أيضا أخبية تضرب ويداني بينها يقال هؤلاء أهل حواء واحدة ، ومعنى هذا الكلام معنى الأدلاء بزيادة الحرمة وذلك أنها شاركت الأب في الولادة ثم استبدت بهذه الأمور خصوصا وهي معاني الحضانة من حيث لا شركة للأب فيها فاستحققت التقديم عند المنازعة فسي أمر الولد . أنظر معالم السنن : ٣ / ٢٨٢ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٢٧٦ ) في الطلاق ، باب من أحق بالولد .

( ٤ ) المسند : ١٨٢ / ٢ .

( ٥ ) المسند . ومن طريقه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٦٥ .

( ٦ ) المصنف : ٧ / ١٥٣ رقم ( ١٢٥٩٧ و ١٢٥٩٦ ) .

( ٧ ) السنن : ٣ / ٣٠٥ في كتاب النكاح ، باب المهر .

( ٨ ) المستدرك : ٢ / ٢٠٧ في الطلاق ، باب حضانة الولد للمرأة المطلقة مالم تنكح ،

والبيهقي : ٨ / ٤ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عنه به .

استناده : قال الحاكم : صحيح الاسناد ، ووافقه الذهبي .

وقال ابن قيم الجوزية : فهو حديث احتاج الناس فيه الى عمرو بن شعيب ، ولم يجدوا بدا من الاحتجاج هنا به ، ومدار الحديث عليه ، وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا الحديث ، وقد ذهب اليه الأئمة الأربعة وغيرهم ، وقد صرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو ، فبطل قول

من يقول : لعله محمد والد شعيب ، فيكون الحديث مرسلا ، وقد صح سماع شعيب =====

(١) قوله : " وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب طلق زوجته أم ابنه عاصم ، فتنازعا وترافعا الى أبي بكر الصديق ، وقال : ريقها خير له من شهد وعسل عندك ودفعه اليها " . قال المخرجون (٢) لم نجده بهذا اللفظ وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٣) من

== من جده عبدالله بن عمرو ، فبطل قول من قال : انه منقطع ، وقد احتج البخاري خارج صحيحه ، ونص على صحة حديثه .

أنظر زاد المعاد : ٤٣٤/٥ . وذهب ابن حزم الى تضعيفه قال : ولم يعيـوه الا بأنه صحيفة . أنظر المحلي : ٧٤٦ / ١١ ، المسألة (٢٠١٨) . قال الذهبي في ترجمة عمرو بن شعيب بصدد روايته عن أبيه عن جده : " وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة ، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح ، والتصحيح يدخل على الرواية من الصحف ، بخلاف المشافهة بالسماع " أنظر الميزان ٢٦٦/٣ ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه : ج١ ص ١٢٤ و١٢٥ ، والسنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص (٦٠) . قلت : اسناده حسن .

(١٢٧٧) ١٤/٤ .

(١) اسمها جميلة بنت ثابت بن أبي الأفلح الأنصارية أخت عاصم بن ثابت امرأة عمر ابن الخطاب تكنى أم عاصم بابنها عاصم بن عمر بن الخطاب ، كان اسمها عاصية فلما أسلمت سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جميلة تزوجها عمر سنة سبع من الهجرة فولدت له عاصما ، ثم طلقها عمر فتزوجها يزيد بن جارية .

أنظر الاستيعاب : ١٢ / ٢٤٠ ، أسد الغابة : ٤١٧/٥ ، الاصابة : ١٢ / ١٧٦ .

(٢) أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٦٦ ، الدراية : ٢ / ٨١ رقم (٦٠٢) .

(٣) المصنف : ٢٣٨/٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ١٥٤/٧ و١٥٥ رقم (١٢٦٠٠) و

١٢٦٠٢ و١٢٦٠٣ . وسعيد بن منصور في السنن : ٢ / ١٣٩ رقم (٢٢٦٩) و

٢٢٧٠ (٢٢٧٠) ، ومالك في الموطأ : ٢ / ٧٦٧ في الوصية ، باب ما جاء في المؤنث من

الرجال ومن أحق بالولد . والبيهقي في شرح السنة : ٩ / ٣٣٣ رقم (٢٤٠٠) .

والبيهقي : ٥ / ٧ كلهم من حديث القاسم بن محمد بنحو سياق سعيد بن المسيب .

اسناده : رجال ابن أبي شيبة من حديث سعيد بن المسيب ثقات ، وروايته

الآخرين من حديث القاسم بن محمد رجاله ثقات أيضا لكنه منقطع ، وقال

مالك عقب روايته : وهذا الأمر الذي أخذ به في ذلك .

طريق سعيد بن المسيب : " أن عمر طلب أم عاصم ، ثم أتى عليها ، وعاصم في حجرها فأراد أن يأخذها منها فتجاذباه بينهما حتى بكى [ الغلام ]<sup>(١)</sup> فانطلقا إلى أبي بكر ، فقال له : يا عمر مسحها [ وحجرها ]<sup>(١)</sup> وريحها ، خير له منك ، حتى يشب الصبي فيختار لنفسه " وعند عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من رواية عطاء الخراساني ، عن ابن عباس نحوه . ومن طريق عكرمة نحوه<sup>(٣)</sup> لكن قال : " هي أعطف ، وألطف ، وأحن ، وأرحم ، وأرأف ، وهي أحن بولدها ما لم تتزوج " ولا بن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> عن ابن إدريس ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم " أن عمر طلق جميلة بنت عاصم ،<sup>(٥)</sup> فتزوجت ، فجاء عمر ، فأخذ ابنه ، فأدركته الشمس<sup>(٦)</sup> بنت أبي عامر الأنصارية ، وهي أم جميلة ، فأخذته فترافعا إلى أبي بكر ، فقال لعمر : خل بينها وبين ابنها فأخذته " .

( ١٢٧٨ ) حديث : " الخالة والدة " أخرجه أحمد<sup>(٧)</sup> ، وإسحاق<sup>(٨)</sup> من حديث علي

( ١ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) المصنف : ١٥٤ / ٧ رقم ( ١٢٦٠١ ) من طريق ابن جريج عنه . وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٦٦ / ٣ .

إسناده : ضعيف فيه عطاء بن أبي مسلم الخراساني وهو ضعيف . قال الحافظ : صدوق يهيم كثيرا . وقد تقدم . وثقة رجاله ثقات .

( ٣ ) رواه عبد الرزاق : ١٥٤ / ٧ رقم ( ١٢٦٠٠ ) ، وابن أبي شيبة : ٢٣٦ / ٥ . وسعيد ابن منصور في السنن : ١٣٩ / ٢ رقم ( ٢٢٧٢ ) .

إسناده : رجاله ثقات لكن عكرمة مولى ابن عباس لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وهو منقطع بهذه الراية .

( ٤ ) المصنف : ٢٣٨ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير . إسناده : رجاله ثقات ولكنه منقطع لأن القاسم بن محمد لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

( ٥ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة ونصب الراية : ٢٦٦ / ٣ " جميلة بنت عاصم بنت ثابت بن الأفلح الأنصارية " .

( ٦ ) هي الشموسة بنت أبي عامر بن صيفي بن زيد بن أمية الأنصارية ، وهي أخت حنظلة ابن أبي عامر الراهب ، أنظر أسد الغابة : ٤٨٨ / ٥ ، الإصابة : ١٣ / ٧ .

( ١٢٧٨ ) ١٥ / ٤ .

( ٧ ) المسند : ١١٥٩٨ / ١ .

( ٨ ) أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٦٧ / ٣ عن إسحاق بن راهويه مسن

طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني ، وهبيرة بن

رضي الله عنه في قصة ابنة حمزة<sup>(١)</sup>، وأخرجه ابن سعد<sup>(٢)</sup> من رواية جعفر بن محمد عن أبيه  
مرسلا، وأخرجه أبوداود<sup>(٣)</sup> بلفظ "الخالة أم" وللبخاري<sup>(٤)</sup> من حديث البراء بن عازب فسي  
قصة ابنة حمزة " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها لخالتها ، وقال : الخالة بمنزلة  
الأم " .

=== يريم عنه به وهو حديث طويل وفيه قصة . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢٢٧٨ ) -  
( ٢٢٨٠ ) في الطلاق ، باب من أحق بالولد . والحاكم في المستدرک : ١٢٠ / ٣ .  
في معرفة الصحابة ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٦ / ٨ ، والخطيب في تاريخ  
بغداد : ١٤٠ / ٤ ، وابن حزم في المحلى : ٧٤٧ / ١١ ، المسألة ( ٢٠١٨ ) .  
اسناده : قال الحاكم : صحيح الاسناد ، ووافقه الذهبي .  
وقال مرة : على شرط الشيخين وسكت عنه الذهبي . أنظر المستدرک : ٣٤٤ / ٤ و  
ج ٣ ص ٢١١ .

وصححه ابن الملقن في تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج : ٩٦١ / ٢ وضعفه ابن  
حزم بأن قال : اسرائيل ضعيف ، وهاني وهبير مجهولان .  
قال الحافظ : اسرائيل بن يونس ثقة تكلم فيه بلا حجة . التقريب : ٦٤ / ١ ،  
وهاني هو ابن هاني الهمداني ، لا بأس به ، كما قال النسائي . أنظر التهذيب :  
١١ / ٢٣ ، وقال في التقريب : ٣١٥ / ٢ : مستور . وهبيرة بن يريم  
قال الحافظ : لا بأس به ، التقريب : ٣١٥ / ٢ وقد اختلفوا فيه . راجع  
التهذيب : ١١ / ٢٣ ، وسكت عنه الحافظ في التلخيص : ١٢ / ٤ رقم  
( ١٦٧٠ ) وكذا الزيلعي . قلت : اسناده حسن بعد هذا البيان .

( ١ ) اسمها أمانة بنت حمزة بن عبد المطلب وأما سلمى بنت عيسى وهي التي اختصم  
فيها علي وجعفر وزيد رضي الله عنهم في حضنتها .

أنظر : أسد الغابة : ٣٩٩ / ٥ ، الاصابة : ١٢ / ١٢٥ .

( ٢ ) الطبقات : ج ٤ ص ٣٦٣٥ . ورواه ابن أبي شيبة في المصنف : ١٧٠ / ١٠ في  
كتاب أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيه " ان خالتها عنده " .

( ٣ ) الصحيح : ٣٠٣ / ٥ في الصلح ، باب رقم ( ٦ ) الحديث ( ٢٦٩٩ ) وج ٢  
ص ٤٩٩ في المغازي ، باب عمرة القضاء ( ٤٣ ) الحديث ( ٤٢٥١ ) . وهذا  
حديث طويل أيضا وفيه قصة .

ورواه أيضا الترمذي : ٢٠٩ / ٣ في البر والصلة ، باب في بر الخالة ( ٦ ) الحديث  
( ١٩٦٧ ) .

اسناده : رواه البخاري .

( ١٢٧٩ ) حديث : " أنت أحق به مالم تتكحى ، وفي رواية مالم تتزوجى " تقدم رواية " مالم تتكحى " وأخرج الدارقطني<sup>(١)</sup> من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده " الأم أحق [ بولدها ]<sup>(٢)</sup> مالم تتزوج " وفيه المثنى بن الصباح ضعيف .  
تنبيه : أورد في الهداية<sup>(٣)</sup> باللفظ الثاني ، وذكره المخرجون باللفظ الأول ، وهو وان كان بمعناه إلا أنهم يتشاحون في الألفاظ ، ويقولون :<sup>(٤)</sup> لم نره بهذا اللفظ فـسـى أحاديث كثيرة حتى قالوا ذلك في الألفاظ لا تعلق لها بالحكم : كقولهم في حديث عمر ألقى عنك الخمار يا دار فارج ع اليه<sup>(٥)</sup> .  
( ١٢٨٠ ) قوله : " وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أمه أولى به مالم يشـب أو تتزوج " هو في روايتي ابن أبي شيبة وعبد الرزاق<sup>(٦)</sup> كما قدمناه ومارواه عبد الرزاق<sup>(٧)</sup> عن ابن جريج سمع عبد الله بن [ عبيد ]<sup>(٨)</sup> بن عمير يقول " اختصم أب وأم ألى عمر فـسـى

( ١٢٧٩ ) ١٥ / ٤

( ١ ) السنن : ٣ / ٣٠٥ في النكاح ، باب المهر .

استاده : ضعيف لأجل المثنى بن الصباح وقد تقدمت ترجمته ومضى الحديث أيضا قريبا .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٣ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ١٨٤ .

( ٤ ) قلت : لم يقل ذلك الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٦٥ ، ولا الحافظ في الدراية : ٢ / ٨١ رقم ( ٦٠٢ ) انما قال عن قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه المتقدم : " ريقها خير له من شهر وعسل عندك يا عمر " قال الزيلعي : غريب بهذا اللفظ ، وقال ابن حجر : لم أجده بهذا اللفظ ، اهـ . قلت : ولعله التيسر على المخرج لتقاربهما والله أعلم .

( ٥ ) كذا في " م " قلت : أبهم المخرج موضعه في الهداية كعادته فضلا أنه لم يصب فيما نسب اليهم كما تقدم والله أعلم .

( ١٢٨٠ ) ١٥ / ٤

( ٦ ) تقدم في الحديث رقم ( ١٢٧٧ ) .

( ٧ ) المصنف : ٧ / ١٥٥ رقم ( ١٢٦٠٤ ) . وفي الحديث قصة وقد نقل المخرج موضع الشاهد منه فقط .

استاده : رجاله ثقات ، إلا أنه منقطع عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

( ٨ ) في " م " عبد الله بن عبيد الله بن عمير والصواب كما صححته عبد الله بن عبيد ،

ابن لهما فخيره عمر " يحمل على بلوغ الولد سنا لا حضانة فيه ، اذا لم يخالف عمر  
أبا بكر في قصة نفسه ، ولو كان عنده سمع لما كتبه . وقد أخرج ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن  
عمارة بن ربيعة الجرمي<sup>(٢)</sup> قال : " غزا أبي نحو البحر في [ بعض ] تلك المغازي ، فقتل ،  
فجاء عني ليذهب بي ، فخاصمت أمي إلى علي رضي الله عنه ، وسعى أخ لي صغير ،  
قال : فخيرني على ثلاثا ، فأخترت أمي وأبي عني أن يرضى فوكزه<sup>(٤)</sup> علي بيده ، وضربه بدرته ،  
وقال : وهذا أيضا وقد بلغ خيرا " فهذا يرشدك أن تخيير الصحابة كان في أي سن ،  
والله أعلم ، فلهذا قال في الهداية<sup>(٥)</sup> والصحابة لم يخيروا . وأما مارواه أبو داود<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup>  
عن أبي هريرة : " أن امرأة جاءت ، فقالت : يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابنمي ،  
وقد سقاني من بئر أبي عنبة<sup>(٨)</sup> ، وقد نفعتني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

==== بالتصغير ، أيضا بغير اضافة ، ابن عمير ، بالتصغير أيضا ، الليثي المكي ، ثقة ، من

الثالثة ، استشهد غازي سنة ( ١١٣ ) م / ٤ . أنظر الجرح والتعديل : ١٠١ / ٥ ،

التهذيب : ٨ / ٣٠ ، التقريب : ١ / ٤٣١ .

( ١ ) المصنف : ٥ / ٢٣٩ في الطلاق ، باب ما قالوا في الأولياء والأعمام ، أيهم أحق بالولد ؟

من طريق عباد بن العوام عن يونس بن عبد الله بن ربيعة عنه به ، وعبد الرزاق ٧ / ١٥٦

رقم ( ١٢٦٠٩ ) . ورواه سعيد بن منصور في السنن : ٢ / ١٤١ رقم ( ٢٢٧٩ ) من

طريق سفيان عن يونس الجرمي عن عمارة الجرمي أنا الذي خيرته علي رضي الله عنه بين

أمه وعمه ، اهـ . والشافعي في الأم : ٥ / ٩٩ في النفقات ، باب أي الوالدين أحق بالولد .

اسناده : صحيح . رجاله ثقات ، ويونس بن عبد الله الجرمي ثقة . كما في الجرح

والتعديل : ٩ / ٢٤١ .

( ٢ ) عمارة بن ربيعة الجرمي قال : خيرني علي رضي الله عنه وأنا صبي ، فأخترت أمي فجعلني

معها ، وروى عن عنبة بن سعيد روى سفيان الثوري عن يونس الجرمي عنه ،

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول ذلك . أنظر الجرح والتعديل : ٦ / ٣٦٥ .

( ٣ ) سقط في " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) أي ضربه ودفعه وقيل : ضربه بجمع يده علي ذقنه . أنظر المختار ص ( ٧٣٤ ) .

( ٥ ) أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ١٨٩ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٢٢٧٧ ) في الطلاق ، باب من أحق بالولد .

( ٧ ) السنن : ٦ / ١٨٥ في الطلاق ، باب اسلام أحد الزوجين وتخيير الولد . وفي أول

الحديث قصة عندهما . وسيأتي درجته قريبا .

( ٨ ) بئر أبي عنبة : بلفظ واحدة العنب : بئر بينهما وبين مدينة رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، مقدار ميل ، وهناك اعترض رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه عند

مسيره إلى بدر ، أنظر معجم البلدان : ١ / ٣٠١ .

(١) استهما عليه فقال زوجها : من يحاقتني (٢) في ولدي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك ، وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه ، فانطلقت به " ورواه أحمد (٣) وابن ماجه (٤) ، والترمذي (٥) باختصار وصححه الترمذي . فقد علمت من يستقى من بئر

=== والمعنى أنها أظهرت حاجتها الى الولد ، ولعل محل الحديث بعد مدة الحضانة مع ظهور حاجة الأم الى الولد واستغناء الأب عنه مع عدم ارادته اصلاح الولد . قاله السندي . أنظر سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي : ١٨٦/٦ ، وعون المعبود : ٣٧٢/٦ .

(١) قال في نيل الأوطار : ٣٧١/٦ : فيه دليل على أن القرعة طريق شرعية عند تساوى الأمرين ، وأنه يجوز الرجوع اليها كما يجوز الرجوع الى التخيير ، وقد قيل انه يقدم التخيير عليها . وأنظر أيضا عون المعبود : ٣٧٣/٦ .

(٢) يحاقتني : بضم حرف المضارعة وتشديد القاف أى من يخاصمنى فى حقى . أنظر بذل المجهود : ١٦/١١ .

(٣) المسند : ٢٤٦/٢ .

(٤) السنن : ٧٨٧/٢ فى الأحكام ، باب تخير الصبي بين أبويه (٢٢) الحديث : (٢٣٥١) .

(٥) السنن : ٤٠٥ / ٢ فى الأحكام ، باب ما جاء فى تخيير الغلام بين أبويه اذا افترقا (٢١) الحديث (١٣٦٨) .

ورواه أيضا ابن حبان (الموارد) ص ٢٩١ رقم (١٢٠٠) وابن أبى شيبه فى المصنف : ٢٣٧/٥ فى الطلاق ، باب ما قالوا فى الرجل يطلق امرأته ولها ولد صغير ، والحاكم فى المستدرك : ٩٧ / ٤ فى كتاب الأحكام . والبيهقى : ٣ / ٨ ، والشافعى فى الأم : ٩٩ / ٥ فى النفقات ، باب أى الوالدين أحق بالولد ، والبخارى فى شرح السنة : ٣٣١ / ٩ رقم (٢٣٩٩) . عن هلال بن أسامة ، عن أبى ميمونة ، سليم ، ويقال : سلمان مولى من أهل المدينة ، عن أبى هريرة .

إسناده : قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وصححه ابن حبان ، وابن القطان .

أنظر نصب الراية : ٢٦٩ / ٣ ، الدراية : ٨٢ / ٢ رقم (٦٠٤) . وقال ابن حزم فى المحلى : ٧٤٨ / ١١ ، المسألة (٢٠١٨) : أبو ميمونة هذا مجهول ليس هو والد هلال الذى روى عنه . وقال الحافظ المنذرى فى مختصر سنن أبى داود : ١٨٦ / ٣ : وذكر أن أبا ميمونة اسمه سليم ، وقال غيره : اسمه سلمان ، ووقع فى

سماعتنا سلمى . وقال الحافظ فى التقریب : ٤٧٩ / ٢ : ثقة من الثالثة روى له أصحاب

=====



أبي عنبة وهي على نحو ميل من / المدينة ، وارجع الى شرح الأقطع ، ففي ظني أن فيه زيادة ١/١٥٢ تحقيق في هذا . وأما مارواه أحمد ، والنسائي ، وأبوداود ، وابن ماجه ، والحاكس (٥) ، والدارقطني (٦) من حديث رافع ابن سنان (٧) أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فجاء ابن لهما صغير لم يبلغ قال : فأجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب هاهنا ، والأم هاهنا ، ثم خيره ، وقال : اللهم اهده فذهب الى أبيه ففى سنده اختلاف كثير وألفاظ مختلفة ، وقال ابن المنذر (٨) :

=== السنن . قلت : اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول ابن حزم لتشده ولمخالفته غيره من الحفاظ .

( ١ ) المسند : ٥ / ٤٤٦ .

( ٢ ) السنن : ٦ / ١٨٥ فى الطلاق ، باب اسلام أحد الزوجين وتخيير الولد .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢٢٤٤ ) فى الطلاق ، باب اذا أسلم أحد الأبوين مع من يكون الولد .

( ٤ ) السنن : ٢ / ٧٨٨ فى الأحكام ، باب تخيير الصبي بين أبيه ( ٢٢ ) الحديث ( ٢٣٥٢ ) .

( ٥ ) المستدرک : ٢ / ٢٠٦ فى كتاب الطلاق .

( ٦ ) السنن : ٤ / ٤٣ فى كتاب الطلاق . ورواه أيضا البيهقي : ٣ / ٨ ، وسعيد بسن

منصور فى سننه : ٢ / ١٤٠ رقم ( ٢٢٧٦ ) ، وعبد الرزاق : ٧ / ١٦٠ رقم ( ١٢٦١٦ ) .

اسناده : ضعيف ، قال ابن حزم : هذا الخبر لم يصح قط ، لأن الرواة لسه

اختلفوا فقال عثمان البتي : عبد الحميد الأنصارى عن أبيه عن جده ، وقال مرة

أخرى : عبد الحميد بن يزيد بن سلمة : أن جده أسلم .

وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده .

وقال عيسى : عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدى رافع بن سنان وكل

هؤلاء مجهولون ولا يجوز تخيير بين كافر ومسلم أصلا ، اهـ . المحلى :

٧٤٩ / ١١ ، المسألة ( ٢٠١٨ ) ، ولكنه قد صححه الحاكم ، ووافقه الذهبى .

وأنظر نصب الراية : ٣ / ٢٧٠ فانه أطال الكلام فى اسناده وما اختلف فيه ،

وأنظر أيضا نيل الأوطار : ٦ / ٣٧١ .

( ٧ ) رافع بن سنان الأوسى ، أبو الحكم ، المدنى ، صحابى ، له حديث مختلف فى

اسناده . د س .

انظر الاستيعاب : ٣ / ٢٤٥ ، أسد الغابة : ٢ / ١٥٣ ، والاصابة :

٢٣٩ / ٣ ، التقريب : ١ / ٢٤١ .

( ٨ ) انظر تلخيص الحبير : ٤ / ١١ رقم ( ١٦٦٩ ) .

لا يثبتته أهل النقل وفي أسناده مقال ، ورده امام الحرمين بوجوه منها دعوى النسخ .  
وأجاب عنه في الهداية<sup>(١)</sup> والله المستعان .

(١٢٨١) قوله : " وعن شريح اذا تفرقت الدار فالعصبة أحق بالولد<sup>(٢)</sup> .  
تنمة : أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، وأبو يعلى<sup>(٤)</sup> من حديث عثمان مرفوعا : " اذا تزوج  
الرجل ببلده فهو من أهلها " ولأحمد<sup>(٥)</sup> " من تأهل ببلد فليصل صلاة مقيم " . وأخرج  
ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> ، من طريق محمد بن كعب " أن امرأة من أهل البادية كانت عند رجل

(١) قال : أما الحديث فقلنا قد قال عليه السلام : اللهم اهده ، فوفق لا اختياره الا نظر  
بدعائه عليه السلام ، أو يحمل على ما اذا كان بالغاً ، اهـ .

أنظر شرح فتح القدير : ١٨٩ / ٤ .

(١٢٨١) ١٦ / ٤ .

(٢) ثم يوجد بياض في " م " ولم ينسبه المخرج . قلت : روى سعيد بن منصور فسي  
سننه : ١٤٢ / ٢ رقم (٢٢٨٢) من طريق هشيم عن يونس وهشام عن ابن سبيرين  
عن شريح قال : " الصبية مع أمها ما كانت ومعهم من أموالهم ما يشبعهم فإذا  
افترقت الدار فالأولياء أحق " ، وعبد الرزاق في المصنف : ١٥٧ / ٢ رقم (١٢٦١٠)  
من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عنه به نحوه .

أسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٣) كذا في " م " نسبه لابن أبي شيبة في المصنف : ٢ / ٤٥٠ في الصلاة ، باب مسن  
كان يقصر الصلاة . قلت : لم أقف عليه في المصنف . وقد رواه الامام أحمد فسي  
المسند : ١ / ٦٢ من طريق أبي سعيد يعني مولى بني هاشم عن عكرمة بن ابراهيم  
الباهلي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي نباب عن أبيه : " أن عثمان بن عفان  
رضي الله عنه صلى بمنى أربع ركعات فأذكره الناس عليه ، فقال : يا أيها الناس  
اني تأهلت بعكة منذ قدمت ، واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم " ، اهـ .

(٤) وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٥٦ / ٢ في الصلاة ، باب فيمن سافر فتأهل  
في بلد . ولفظه بنحو لفظ أحمد المتقدم قريبا ، وقد عزاه الهيثمي لأحمد  
ولأبي يعلى . وانظر ايضا المطالب العالية ج ١ ص ١٧٨ رقم (٦٣٩) .

أسناده : ضعيف ، قال الهيثمي : فيه عكرمة بن ابراهيم وهو ضعيف ، مجمع الزوائد :  
١٥٦ / ٢ . قلت : عكرمة بن ابراهيم ضعفه الحفاظ . أنظر كتاب الضعفاء والمترولين  
للنسائي ص (٨٦) ، المجروحين لابن حبان : ١٨٨ / ٢ ، الميزان ٨٩ / ٣ ، لسان الميزان :  
١٨١ / ٤ .

(٥) المصنف : ٢٣٨ / ٥ في الطلاق ، باب ما قالوا في الأولياء والأعمام أيهم أحق بالولد . =====

من بنى عمها ، فغاب<sup>(١)</sup> عنها ، فتزوجها رجل من الأنصار ، فجاء بنو عم الجارية ، فقالوا : نأخذ ابنتنا ، فقالت : انى أشدكم الله أن تفرقوا بينى وبين ابنتى ، فأنا الحامل ، وأنا المرضع ، وقالت : موعدكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قالت : اذا خيرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقولى : أختار الله والايمان ودار المهاجرين والأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لا تذهبون بها ما بقيت عنقى فى مكانها ، وجاؤوا السى أبى بكر ف قضى لهم بها ، فقال بلال يا خليفة رسول الله شهدت هؤلاء النفر وهذه المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ف قضى بها لأُمها ، فقال أبو بكر : وأنا والذي نفسي بيده لا تذهبون بها ما دامت عنقى فى مكانها فدفعها الى أمها .

=== من طريق وكيع بن الجراح عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب .

اسناده : ضعيف ، فيه موسى بن عبيدة الريدى وهو ضعيف وقد مضت ترجمته ، قلت : وهو مرسل أيضا مع ضعفه لأن محمد بن كعب القرظى لم يدرك النسبى صلى الله عليه وسلم .

( ١ ) كذا فى " م " وأما فى المطبوع " مات " بدل " فغاب " .

### كتاب العتق<sup>(١)</sup>

(١٢٨٢) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم أعتق وأصحابه أعتقوا " عن أنس " أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وتزوجها . . . الحديث " متفق عليه .<sup>(٢)</sup> وعن سلمة بن الأكوع قال : " كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار ،<sup>(٣)</sup> فنظر اليه يحسن الصلاة فأعتقه . . . الحديث " . رواه الطبراني<sup>(٤)</sup> .

(١) العتق : فى اللغة الخلوص ومنه عتاق الخيل وعتاق الطير أى خالصها وسمى البيت الحرام عتيقا لخلوصه من أيدي الجبابرة .  
وهو فى الشرع : تحرير الرقبة وتخليصها من الرق ، يقال عتق العبد وأعتقته أنا وهو عتقى ومعتقى ، والأصل فيه الإجماع لقوله تعالى : " فتحرير رقبة مؤمنة " ( سورة النساء ، الآية : ٩٢ ) .

أنظر الإجماع لابن المنذر (١٢٣) ، المنح الشافيات : ٤٨٣/٢ ، منح الشافيا الشافيات : ٩٢ / ٢ ، زوائد الكافى : ١٥ / ٢ ، الإفصاح عن معانى الصحاح ٣٧١ / ٢ ، كشف القناع : ٥٦٤ / ٤ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٦٥٤ / ٤ .

(١٢٨٢) ٠١٨ / ٤

(٢) رواه البخارى : ٢٣٢ / ٩ فى النكاح ، باب الولية ولو بشاة ( ٦٨ ) الحديث ( ٥١٦٩ ) .  
ومسلم : ١٠٤٣ / ٢ - ١٠٤٥ فى النكاح ، باب فضيلة اعتاقه أمته ثم يتزوجها ( ١٤ ) ،  
الحديث ( ٨٥٨٤ ) ( ١٣٦٥ ) . وتام الحديث : " وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحيس " . هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن ، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق . النهاية : ٤٦٧ / ١ .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٢٠٥٤ ) فى النكاح ، باب فى الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها .  
والنسائي : ١١٥١ / ٦ فى النكاح ، باب التزويج على العتق ، وابن ماجه : ٦٢٩ / ١  
فى النكاح ، باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها ( ٤٢ ) الحديث ( ١٩٥٧ ) ، والداري  
١٥٤ / ٢ فى النكاح فى الأمة يجعل عتقها صداقها ، والامام أحمد : ١٦٥٩٩ / ٣ و

٠٢٩١٦٢٨٠٠٢٤٢٥٢٣٩٥٢٠٣٥١٨١٥١٧٠

إسناده : متفق عليه .

(٣) يسار الراعى مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرعى ابله فقتله العرنيون وسملوا عينه وحمل ميتا الى قباء فدفن هناك . راجع الاستيعاب : ٨٥ / ١١ ، أسد الغابة :  
١٢٤ / ٥ ، الإصابة : ٣٦٨ / ١٠ .

(٤) المعجم الكبير : ٧ / ٧ رقم ( ٦٢٢٣ ) وهو جزء من الحديث وفيه قصة .

إسناده : ضعيف فيه موسى بن محمد بن ابراهيم التيمي وهو ضعيف قاله الهيثمى =====

وأخرج أبو يعلى<sup>(١)</sup> عن سعد<sup>(٢)</sup> مولى أبي بكر \* أنه صلى الله عليه وسلم قال : أعتق سعدا \* وذكر الحديث . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> ، وغيره ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال :

=== فى مجمع الزوائد : ٤ / ٢٤٢ . وقال الحافظ : موسى بن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي منكر الحديث . التقريب : ٢ / ٢٨٧ . وأنظر أيضا الميزان : ٤ / ٢١٨ ، الكاشف : ٣ / ١٨٨ ، التهذيب : ١٠ / ٣٦٨ .

( ١ ) المسند : ج ٣ ص ١٤٥١٤٤ رقم ( ١٥٧٣ ) .

ورواه أيضا الامام أحمد : ١ / ١٩٩ . والحاكم فى المستدرک : ٢ / ٢١٣ . وتام الحديث : \* عن سعد مولى أبي بكر وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يعجبه خدمته فقال : يا أبا بكر أعتق سعدا ، فقال : يا رسول الله مالنا ما هنس غيره ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعتق سعدا أعتك الرجال أعتق سعدا أعتك الرجال \* .

شرح الغريب : قوله : \* مالنا ما هنس \* أى خادم . النهاية : ٤ / ٣٧٦ . وقوله : \* أعتك الرجال \* معناه أعتك رجال السبي فخذ منها بدله وأعتق هذا لأنه من أفضل العبيد ، وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يعتقون أفضل عبيد هم تقربا الى الله تعالى ورغبة فى كثر الثواب . أنظر الفتح الربانى : ١٤ / ١٤٢ . فى كتاب العتق ، باب فضل العتق والحث عليه .

اسناده : قال الهيثمى : رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٤ / ٢٤١ .

( ٢ ) سعد مولى أبي بكر ، وقيل سعيد ، ولم يثبت ، صحابى له حديث ، قيل : تفرد الحسن البصرى بالرواية عنه . / بخ .

الاستيعاب : ٤ / ١٨٠ ، أسد الغابة : ٢ / ٢٧١ ، الاصابة : ٤ / ١٧٦ ، التقريب : ١ / ٢٩٠ .

( ٣ ) المصنف : ١٢ / ١٠ . فى كتاب الفضائل ، باب عاذكر فى أبي بكر الصديق رضى الله عنه . من طريق أبي معاوية عنه به .

ورواه أيضا الامام أحمد فى فضائل الصحابة : ج ١ ص ١٩١٨ رقم ( ٨٩ ) ، وأبونعيم فى الحلية : ١ / ١٤٧١٤٨ مطولا ، وقد أورده ابن هشام فى السيرة : ١ / ٣١٨ ، وابن سيد الناس فى عيون الأثر : ١ / ١١٤ ، والذهبي فى سير أعلام النبلاء : ١ / ٣٥٢ . اسناده : رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد غير أن عروة ابن الزبير لم يسدرك أبا بكر رضى الله عنه ، وهو مرسل صحيح .

" أعتق أبو بكر سبعة ممن كان يعذب في الله : عامر بن فهيرة<sup>(١)</sup>، وبلالا<sup>(٢)</sup>، وزنيرة<sup>(٣)</sup>،  
والتهديّة<sup>(٤)</sup>، وأختها<sup>(٥)</sup>، وجارية [ بنت ] عمرو بن مؤمل<sup>(٦)</sup> " .

( ١ ) عامر بن فهيرة ، مولى أبي بكر الصديق ، أبو عمرو ، كان مولدا من مولدى الأزدي ،  
أسود اللون ، ملوكا للطفيل بن عبد الله بن سخبرة ، فأسلم وهو مملوك ، فاشتراه  
أبو بكر من الطفيل ، فأعتقه ، وأسلم قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دار الأرقم ، وكان حسن الاسلام ، وكان يرعى الغنم في ثور ، يروح بها على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأبى بكر في الغار ، وكان رفيقهما في هجرتهما الى المدينة ،  
وشهد بدار وأحدا ، ثم قتل يوم بئر معونة وهو ابن أربعين سنة ، قتله عامر بن  
الطفيل . أنظر الاستيعاب : ٢٩٩ / ٥ ، أسد الغابة : ٩٠ / ٣ ، الاصابة :  
٥ / ٢٩٣ .

( ٢ ) فى " م " " زيرة " وهو خطأ ، وأما فى المطبوع من المصنف " نذيرة " وهو خطأ أيضا  
والتصويب من كتاب الفضائل للإمام أحمد : ١١٩ / ١ ، وكتب التراجم . وترجمتها :  
زنيرة : بكسر أولها ، وتشديد النون المكسورة ، بعدها تحانية مثناة ساكنة ،  
الرومية مولاة أبى بكر الصديق ، هى أحد المبيعة الذين كانوا يعذبون فى الله  
فاشتراهم أبو بكر وأعتقهم ، وكانت مولاة لبنى عبد الدار ، فلما أسلمت عيت ، فقال  
المشركون : أعتقها اللات والعزى لكفرها باللات والعزى ، فرد الله عليها بصرها .  
أنظر الاستيعاب : ١٤ / ١٣ ، أسد الغابة : ٤٦٢ / ٥ ، الاصابة : ٢٧٣ / ١٢ .  
( ٣ ) أم عبيس ، قال الزبير : كان لبنى تميم بن مرة فأسلمت ، وكانت ممن يعذب فى الله  
فاشتراهم أبو بكر فأعتقها . أنظر الاستيعاب : ٢٥٣ / ١٣ ، أسد الغابة : ٦٠١ / ٥ ،  
الاصابة : ١٣ / ٢٥١ .

( ٤ ) فى فضائل الصحابة للإمام أحمد : ١٢٠ / ١ رقم ( ٨٩ ) وأعتق ( أى أبو بكر ) التهديّة  
وابنتها وكانت امرأة من بنى عبد الدار فمربهما وقد بعثتهما سيدتهما تطحنان  
لها . . . الخ . قلت : لم أقف على ترجمتهما فى كتب التراجم والله أعلم .  
( ٥ ) كذا فى " م " وأما فى أسد الغابة : ٦٠١ / ٥ ، والاصابة : ٢٥١ / ١٣ فى ترجمة  
أم عبيس " والتهديّة وابنتها " بدل " وأختها " .

( ٦ ) فى " م " والمطبوع من المصنف " وجارية بن عمرو بن مؤمل " والتصحيح من الاصابة :  
١٨٦ / ١٢ قال : جارية بنت عمرو بن مؤمل ، كانت ممن يعذب فى الله ، فاشتراهما  
أبو بكر ، والصعروف فيها جارية بن عمرو بن مؤمل أو جارية بن عمرو بن مؤمل ،  
وقد ظنهما بعضهم رجلا ، وصحف ، وقال : حارثة بالمهملة والمثلثة ، اهـ .

ولمسلم<sup>(١)</sup> عن ابن عمر " أنه أعتق مملوكا . قال : فأخذ من الأرض عودا أو شيئا ، فقال : ما فيه من الأجر ما يساوي<sup>(٢)</sup> هذا ، إلا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته [ أن<sup>(٣)</sup> يعتقه " وله<sup>(٤)</sup> من حديث [ أبي<sup>(٥)</sup> مسعود البصري قال : " كنت أضرب غلاما لي بسوط - إلى أن قال - فأعتقه " وله<sup>(٦)</sup> عن عمران بن حصين " أن رجلا أعتق ستة مملوكين . . . الحديث " وعن الحسن بن علي " أنه وجد لقمة أو كسرة في مجرى البول والفاط ، فناولها غلامه ، فأكلها ، فقال له : أنت حر . . . وذكر الحديث " رواه أبو يعلى<sup>(٧)</sup> . ومن يتتبع يجد من هذا كثيرا . وعن عائشة " أنها كان عليها رقبة

( ١ ) الصحيح : ١٢٧٨ / ٣ في الأيمان ، باب صحبة الماليك ، وكفارة من لطم عبده ( ٨ ) الحديث ( ٣٠٢٩ ) ( ١٦٥٧ ) . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٥١٦٨ ) في الأدب ، باب في حق المملوك ، والامام أحمد في المسند : ٢ / ٢٥٦١ .  
إسناده : رواه مسلم .

( ٢ ) ومعنى كلام ابن عمر أنه ليس في اعتاقه أجر المعتقد تبرعا وإنما أعتقه كفارة لضربه .  
عن المعبود : ١٤ / ٧٦ .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) رواه مسلم : ١٢٨٠ / ٣ في الأيمان ، باب رقم ( ٨ ) الحديث ( ٣٦-٣٤ ) ( ١٦٥٩ ) ، وفي بعض الروايات لفظه أطول منه وهذا جزء منه .  
ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٥١٥٩ ) في الأدب ، باب في حق المملوك . والترمذي : ٢٢٥ / ٣ في البر والصلة ، باب النهي عن ضرب الخدام وشمهم ( ٣٠ ) الحديث : ( ٢٠١٣ ) .

إسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

( ٥ ) في " م " ابن " بدل " أبي " والصواب كما صححته .

( ٦ ) رواه مسلم : ١٢٨٨ / ٣ في الأيمان ، باب من أعتق شركا له في عبد ( ١٢ ) الحديث ( ٥٧٥٦ ) ( ١٦٦٨ ) وتام الحديث : " له عند موته . لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجزأهم ثلاثا ، ثم أفرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ، وقال له قولا شديدا " . ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٣٩٥٨ ) و ( ٣٩٦١ ) في العتق ، باب فيمن أعتق عبدا له لم يبلغهم الثلث . والترمذي ٤٠٩ / ٢ .  
باب ما جاء فيمن يعتق ماله عند موته وليس له مال غيرهم ( ٢٨ ) الحديث ( ١٣٧٥ )

والنسائي : ٦٤ / ٤ في الجنائز ، الصلاة على من يحيف في وصيته .  
إسناده : رواه مسلم ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

( ٧ ) المسند ( ج ١٢ / ص ١١٧ / رقم ( ٦٧٥٠ ) .

وسياق الحديث طويل وفيه قصة .

من ولد اسماعيل ، فجاء سبى من اليمن [ من بنى خولان ]<sup>(١)</sup> فأرادت أن تعتق منهم قالت :  
فنهاى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاء سبى من مضر من بنى العنبر ، فأمرها أن تعتق<sup>(٢)</sup>  
منهم " رواه أحمد<sup>(٣)</sup> . وعن ميمونة بنت الحارث " أنها أعتقت وليدة<sup>(٤)</sup> ولم تستأذن النسي  
صلى الله عليه وسلم . الحديث " متفق عليه<sup>(٥)</sup> . وعن سفينة<sup>(٦)</sup> قال : " أعتقتى أم سلمة  
وشرطت عليّ أن أخدم النبي صلى الله عليه وسلم . . . الحديث " رواه أحمد<sup>(٧)</sup> ،

=== اسناده : ضعيف ، وقد أورده الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ٢٤٢ / ٤ ،  
وقال : رواه أبو يعلى عن عيسى بن سالم عن وهب بن عبد الرحمن القرشى وسلم  
أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، اهـ .

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) معناه أنها نذرت أن تعتق رقبة من العرب الذين هم من ذرية اسماعيل عليه

السلام ، إنما نهاها النبي صلى الله عليه وسلم عن العتق من سبى خولان على  
ما يظهر لأمرين : الأول : أن هذه السبى لم يكن من ولد اسماعيل الذى  
عينته عائشة فى نذرها ، والثانى : أن العتق من ولد اسماعيل أفضل من غيرهم  
لما فيه من تحريرهم : فأحب صلى الله عليه وسلم أن تفعل الأفضل : ولذلك لما  
جاء سبى من مضر من بنى العنبر وهو من ولد اسماعيل يقينا أمرها بالعتق منه .

أنظر الفتح الربانى : ١٤٢ / ١٤ .

( ٣ ) المسند : ٢٦٣ / ٦ ، ورواه أيضا الحاكم فى المستدرک : ٢١٦ / ٢ فى كتاب العتق .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى .

( ٤ ) أى جارية . فتح البارى : ٢١٨ / ٥ .

( ٥ ) رواه البخارى : ٢١٢ / ٥ فى الهبة ، باب هبة المرأة لغير زوجها ( ١٥ ) الحديث

٠ ( ٢٥٩٤٩٢٥٩٢ )

ومسلم : ٦٩٤ / ٢ فى الزكاة ، باب رقم ( ١٤ ) الحديث ( ٤٤ ) ( ٩٩٩ / ) وتام  
الحديث " فلما كان يومها الذى يدور عليها فيه قالت : أشعرت يا رسول الله  
أنى أعتقت وليدتى ؟ قال : أو فعلت ؟ قالت : نعم . قال : أما لك لو أعطيتها  
أخوالك كان أعظم لأجرك " .

اسناده : متفق عليه .

( ٦ ) سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يكنى أبا عبد الرحمن ، يقال كان اسمه

مهران ، أو غير ذلك ، فلقب سفينة ، لكونه حمل شيئا كبيرا فى السفر ، مشهور ، لسه  
أحاديث . م ع . أنظر الاستيعاب : ٣١٣ / ٤ ، أسد الغابة : ٣٢٤ / ٢ ، الاصابة :

٢١٥ / ٤ ، التقريب : ٣١٢ / ١ .

( ٧ ) المسند : ٢٢١ / ٥ .



وابن ماجه، (١) وأبو داود (٢).

(١٢٨٣) حديث : " ابن عباس أيما مؤمن أعتق مؤمنا في الدنيا أعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار " . وللطبراني (٣) عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق مؤمنا في الدنيا أعتق الله بكل عضو منه عضوا [ منه ] (٤) من النار " .

(١) السنن : ٨٤٤/٢ في العتق ، باب من أعتق عبدا واشترط خدمته (٦) الحديث

٠ (٢٥٢٦)

(٢) السنن رقم (٣٩٣٢) في العتق ، باب في العتق على الشرط . وتام الحديث : " ما عاش ، فقلت : ان لم تشترطني علي ما فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشت ، فأعتقني واشترطت علي " .

ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص (٣٢٦) رقم (٩٢٦) ، والحاكم في المستدرک : ٢ / ٢١٣ في كتاب العتق . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٩١ في العتق ، باب من قال لعبده أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة . إسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وقال الحافظ المنذرى : قال النسائي : لا بأس بإسناده . هذا آخر كلامه ، وسعيد بن جهمان ، أبو حفص الأسلمي البصري : وثقه يحيى بن معين وأبو داود ، وقال أبو حاتم الرازي : شيخ يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، اهـ . مختصر سنن أبي داود : ٥ / ٣٩٤ . وقال الحافظ في التقریب : ١ / ٢٩٢ : صدق له أفراد . وأنظر أيضا نيل الأوطار : ٦ / ٩٢ . قلت : وهو حسن بهذا الإسناد . فائدة : في النجم الوهاج " أنه أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة عدد سني عمره وعد أسماءهم قال : وأعتقت عائشة سبعا وستين وعاشت كذلك ، وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين عبدا " رواه الحاكم ، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين ، وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة ، وأعتق عبد الله ابن عمر ألفاً وأعتز ألف عمرة ، وحج ستين حجة ، وحبس ألف فرس في سبيل الله ، وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد ، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة ، اهـ . نقل عنه الأمير الصنعاني في سبيل السلام : ٤ / ١٣٩ .

٠ (١٢٨٣) ٤ / ١٨٠

(٣) المعجم الكبير : ١٠ / ٣٣١ و ٣٣٢ رقم (١٠٦٤١) .

إسناده : ضعيف أورده الحافظ الهيثمي : ٤ / ٢٤٣ وقال : فيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف .

(٤) سقط من " م " .

وفيه محمد بن أبي حميد<sup>(١)</sup> وهو ضعيف . وعن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 " من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضومنه عضوا / من النار حتى فرجه بفرجه " متفق عليه .<sup>(٢)</sup> ١٥٢ / ب  
 وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :  
 " أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاكه من النار يجزئ كل عضومنه عضوا من نفسه ،  
 وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار يجزئ كل عضومنها عضوا  
 منه " رواه الترمذي<sup>(٣)</sup> وصححه . ولأحمد<sup>(٤)</sup> وأبي داود<sup>(٥)</sup> بمعناه من رواية كعب بن مرة<sup>(٦)</sup> أو مرة  
 ابن كعب الأسلمي ، زاد فيه " وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة " كانت فكاكها من  
 النار ، يجزئ بكل عضومنها عضوا من أعضائها .

( ١٢٨٤ ) قوله : " وسأل أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله  
 علمني عملا يدخلني الجنة ، فقال : لئن أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة أعتق النسمة ،

( ١ ) محمد بن أبي حميد ابراهيم ، الأنصاري الزرقى ، أبو ابراهيم ، المدني ، لقبه حساد ،  
 ضعيف ، من السابعة . / ت ق . انظر الميزان : ٣ / ٥٣١ ، التهذيب : ٩ / ١٣٢ ،  
 التقريب : ٢ / ١٥٦ .

( ٢ ) رواه البخاري : ١١ / ٥٩٩ في كفارات الأيمان ، باب قول الله تعالى : " أو تحرير رقبة " .  
 وأى الرقاب أزكى ٢ . ( ٦ ) .

الحديث ( ٦٧١٥ ) وجهه ص ١٤٦ في العتق ، باب في العتق وفضله ( ١ ) الحديث  
 ( ٢٥١٧ ) . ومسلم : ٢ / ١٤٧ في العتق ، باب فضل العتق ( ٥ ) الحديث  
 ( ٢٤-٢١ ) ( ١٥٠٩ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) السنن : ٣ / ٥٢ في النذور والأيمان ، باب ما جاء في فضل من أعتق ( ١٩ ) الحديث  
 ( ١٥٨٧ ) . وتامه " وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من  
 النار يجزئ كل عضومنها عضوا منها " .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

( ٤ ) المسند : ٤ / ٣٣٥ و ٣٢١ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٣٩٦٧ ) في العتق ، باب أى الرقاب أفضل ؟ .

ورواه أيضا ابن ماجه : ٢ / ٨٤٣ في العتق ، باب العتق ( ٤ ) الحديث ( ٢٥٢٢ )

اسناده : قال الشوكاني : اسناده صحيح . نيل الأوطار : ٦ / ٨٩ . قلت : وهو

كما قال رجاله ثقات .

( ٦ ) كعب بن مرة ، ويقال مرة بن كعب السلمى ، صحابى ، سكن البصرة ، ثم الأردن ، مات

سنة بضع وخمسين . ٤ / الاستيعاب : ٩ / ٢٥٦ ، أسد الغابة : ٤ / ٢٤٨ ، الإصابة :

٣٠٦ / ٨ ، التقريب : ٢ / ١٣٥ .

( ١٢٨٤ ) ٤ / ١٨ . تقدم فى رقم ( ٣٧١ ) .

وفك الرقبة، قال : أليسا واحدا ؟ قال : لا ، عتق الرقبة أن تنفرد بعقبتها ، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها . " أخرجه بلفظه أتم من هذا أحمد <sup>(١)</sup> ، وتقدم في الجمعة وسنده ثقات ، واختصره الدارقطني <sup>(٢)</sup> .

( ١٢٨٥ ) حديث : " لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم " أخرجه أبوداود <sup>(٣)</sup> ، والترمذي <sup>(٤)</sup> ، وقال : حسن ، وهو أحسن شيء في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده وزاد " ولا طلاق ولا نذر " وفي الباب : عن ابن عباس عنه الدارقطني <sup>(٥)</sup> . وعسن جابر عند أبي يعلى <sup>(٦)</sup> ، وابن مردويه <sup>(٧)</sup> .

( ١ ) المسند : ٢٩٩ / ٤ .

( ٢ ) ورواه أيضا البغوي في شرح السنة : ٣٥٤ / ٩ ، وابن حبان ( موارد

الظمان ) ص ( ٢٩٤ ) رقم ( ١٢٠٩ ) .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ١٢٨٥ ) ١٨ / ٤ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٢١٩٠ ) في الطلاق ، باب الطلاق قبل النكاح .

( ٤ ) السنن : ٣٢٦ / ٢ في الطلاق ، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح ( ٦ ) الحديث

( ١١٩٢ ) . ورواه أيضا الدارقطني : ١٥ / ٤ في الطلاق ، والطيالسي في المسند

( منحة المعبود ) : ٣١٤ / ١ رقم ( ١٦١٠ ) ، والامام أحمد : ١٨٩ / ٢ و ١٩٠ ،

وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٤٨ ) رقم ( ٧٤٣ ) ، والحاكم في المستدرک : ٢٠٥ / ٢

والبيهقي : ٣١٨ / ٧ .

وتام الحديث " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ،

ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك " .

اسناده : صححه الذهبي في تلخيص المستدرک ، قلت : وهو حسن الاسناد .

( ٥ ) السنن : ١٥٩ / ٤ في كتاب النذور .

ولفظه " لا نذر الا فيما أطيع الله ، ولا يمين في غضب ، ولا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك " .

اسناده : ضعيف ، فيه سليمان بن أبي سليمان بن داود اليماني ، وهو متفق على

ضعفه ، أنظر نصب الراية : ٢٧٨ / ٣ . وميزان الاعتدال : ٢١٠ / ٢ .

( ٦ ) المسند ( لم أقف عليه في مسنده . والله اعلم ) وهو في السنن الكبرى ٣١٨ / ٧ .

ورواه أيضا البزار ( كشف الأستار ) ١٩٢ / ٢ رقم ( ١٩٩٩ ) .

( ٧ ) في تفسيره ، وقد ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٧٨ / ٣ .

اسناده : قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والبزار ، رجال البزار رجال

الصحيح . مجمع الزوائد : ٣٣٤ / ٤ .

(١٢٨٦) حديث : " لعن الله الفروج على السروج " تقدم بما فيه .  
 (١٢٨٧) حديث : " من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر " وفي رواية " عتق عليه " ذكر  
 المخرجون الحديث الأول من رواية سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم : " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " . أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> ، والأربعة<sup>(٣)</sup> ، قال أبو داود ،  
 والترمذي : لم يروه إلا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة . ورواه شعبة  
 عن قتادة مرسلًا وشعبة أحفظ من حماد . قلت : ورواه عبد الكريم ، عن الحسن مرسلاً  
 أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> وقال علي بن المديني : هو حديث منكر ، وقال البخاري : لا يصح .

(١٢٨٦) ٠١٩/٤ . تقدم في رقم (١٢١٣) .

(١٢٨٧) ٠٢١/٤

(١) نصب الراية : ١٧٩/٣ ، الدراية : ٨٥/٢ رقم (٦١٧) .

(٢) المسند : ٢٠٥١٥/٥

(٣) رواه أبو داود رقم (٣٩٤٩) في العتق ، باب فيمن ملك ذا رحم محرم . والترمذي :  
 ٤٠٩/٢ في الأحكام ، باب ما جاء فيمن ملك ذا محرم (٢٨) الحديث (١٣٧٦) ،  
 وابن ماجه : ٨٤٣ / ٢ في العتق ، باب من ملك ذا رحم محرم فهو حر (٥) ،  
 الحديث (٢٥٢٤) ، والنسائي في العتق (في الكبرى) ، تحفة الأشراف : ٦٣/٤ ،  
 ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص (٣٢٥) رقم (٩٧٣) ، والطحاوي في شرح  
 معاني الآثار : ١٠٩/٣ في العتق ، باب الرجل يملك ذا رحم محرم منه ، هل يعتق  
 عليه أم لا ، والطيالسي (المنحة) : ٢٤٥/١ رقم (١٢٠٥) ، والحاكم في المستدرک :  
 ٢١٤ / ٢ في العتق . والبيهقي : ٢٨٩ / ١٠ ، والطبراني في المعجم الكبير :  
 ٢٤٩/٧ رقم (٦٨٥٢) .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ في بلوغ المرام : ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف .  
 أنظر سبل السلام : ١٤٢/٤ . أخرجه أبو داود مرفوعا من رواية حماد ، وموقوفا من  
 رواية شعبة ، وقال : شعبة أحفظ من حماد ، فالوقف حينئذ أرجح . وأنظر نصب  
 الراية : ٢٧٩/٣ ، والتلخيص : ٢١٢/٤ رقم (٢١٤٩) ، وغلل الترمذي الكبير :  
 ٤٧٩/١ في الأحكام ، باب رقم (٢٢٥) . نيل الأوطار : ٩٣/٦ ، الجامع الصغير :  
 ١٨٢/٢ ونوه له بإشارة الصحيح ، وصححه الذهبي في التلخيص . وقال ابن حزم في  
 المحلى : ٢٢٣/١٠ ، المسألة (١٦٦٩) : صحح الحنفيون هذا الخبر ورأوه حجة ،  
 وقالوا : لا يضره ما قيل : أن الحسن لم يسمع من سمرة . اهـ .

(٤) المصنف : ٣٠ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يملك المحرم منه يعتق أم لا ؟ .

من طريق علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عنه به .  
اسناده : ضعيف فيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف وقد ترجمته ، وفيه أيضا  
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو صدوق سيء الحفظ جدا تقدم أيضا .

قلت: ومع هذا فليس هو بلفظ الكتاب، وإنما لفظه ما أخرجه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ملك ذا رحم محرم منه"<sup>(٢)</sup> فهو حر" وهذا شاهد قوى يستقل بالمطلوب والله أعلم. وأخرجوا<sup>(٣)</sup> الثاني من رواية النسائي بلفظ "من ملك ذا رحم محرم فقد عتق"<sup>(٤)</sup> ورواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، والحاكم<sup>(٨)</sup> من طريق ضمرة بن ربيعة<sup>(٩)</sup>، عن الثوري، عمن

(١) لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه. والله أعلم. وقال الزيلعي في نصب الراية: (٢٨٠/٣) وروى باسناد ضعيف من حديث عائشة. أهد.

(٢) قلت: قوله "منه" فقط زيادة في الكتاب وياقضي الحديث هو بتمامه ولست أدري كيف يقول المخرج "فليس هو بلفظ الكتاب" والحديث بلفظ الكتاب عدا قوله "منه" وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية: ٢٧٩/٣ في النسخة المطبوعة بزيادة قوله "منه" ونسبه لأصحاب السنن الأربعة.

(٣) زيادة في "م". وهو قوله "فقد" وليست في النسخة المطبوعة.

(٤) السنن: ٨٤٤/٢ في العتق، باب رقم (٥) الحديث (٢٢٢٥).

(٥) في العتق في الكبرى. تحفة الأشراف: ٤٥١/٥.

(٦) السنن: ٤١٠/٢ في الأحكام، باب رقم (٢٨) الحديث (١٣٧٧).

(٧) المستدرک: ٢١٤/٢ في العتق.

ورواه أيضا ابن الجارود في المنتقى ص (٣٢٥) رقم (٩٧٢). والبيهقي في السنن الكبرى: ٢٨٩/١٠ في العتق، باب من يعتق بالملك. كلهم بلفظ حديث سمرة بن جندب المتقدم آنفا.

اسناده: قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک.

وقال ابن حزم: وقد تعلل فيه الطوائف بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه، فقلنا: فكان ما إذا انفرد به؟ ومتى لحقتم بالمعتزلة في أن لا تقبلوا ما رواه الواحد عن الواحد، وكم خبر انفرد به راويه فقبلتموه، وليتكم لا تقبلون ما انفرد به من لا خير فيه، كابن لهيعة وجابر الجعفي، وغيره، فأما الدعوى أنه أخطأ فيه فباطل، لأنها دعوى بلا برهان. المحلى: ٢٢٣/١٠، المسألة (١٦٦٩). وقال الأمير الصنعاني: فقد رفعه ثقة فارس لا غيره له لا يضر. سبل السلام: ١٤٢/٤، قلت: اسناده صحيح، وانظر التفصيل فيه. في مختصر سنن أبي داود: ٤١٠ و ٤٠٩/٥، نصب الراية: ٢٧٩/٣، تلخيص الحبير: ٢١٢/٤ رقم (٢١٤٩)، نيل الأوطار: ٩٣/٦، الدراية: ٨٥/٢، الجوهر النقي: ٢٩٠/١٠.

(٨) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله، أصله دمشقي، وثقه أحمد وابن معين =====

عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الأول، وللطحطاوي<sup>(١)</sup> مثل لفظ الكتاب في الأول .  
 قال النسائي : حديث منكر، وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه، وهو خطأ، وقال البيهقي :  
 وهم فيه [ ضمرة ]<sup>(٢)</sup> إنما ورد بهذا حديث " نهى عن بيع الولاء وعن هبته . قلت : رد هذا  
 الحاكم بأن روى من طريق [ ضمرة ]<sup>(٣)</sup> الحديثين بالسناد الواحد ، وصححه ابن حزم ،  
 وابن القطان ، وعبد الحق ، وقال : عللوا هذا الحديث بأن ضمرة تفرد به ولم يتابع  
 عليه ، وليس انفراد ضمرة بهذا الحديث علته فيه لأن ضمرة ثقة ، والحديث صحيح اذا  
 اسنده ثقة ، ولا يضره انفراده به ، ولا ارسال من أرسله ولا توقيف من وقفه انتهى . قلت :  
 قال أحمد بن حنبل في ضمرة : رجل صالح صالح الحديث من الثقات المأمومين لم يكن  
 بالشام رجل يشبهه ، وقال ابن معين ، والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : لم يكن هناك  
 أفضل منه كان ثقة مأموناً خيراً ، وقال آدم بن أبي إياس : مارأيت رجلاً أعقل لما يخرج  
 من رأية منه ، وقال ابن يونس : كان فقيهم في زمانه ، انتهى . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> ،  
 قال : حدثنا كثير بن هشام ، عن جعفر ، عن الزهري ، قال : " مضت السنة أنه من ملك من  
 محرمة شيئاً فهو حر ، بملكه عتق ، قال : وما وراء ذلك من القرابة رحم أمر الله بصلتها  
 ونهى عن عقوبها ، ولا أعلم من العقوق [ شيئاً ]<sup>(٥)</sup> أشد من أن يتخذ الرجل قريبه مملوكاً .  
 تنبيه : لم يذكر المخرجون لفظ الكتاب في شيء من الروايات والله أعلم .<sup>(٦)</sup>

=== والنسائي وابن سعد . وقال : مات سنة ( ٢٠٢ ) م ، ٤ . أنظر الميزان : ٣٣٠ / ٢ ،

التهذيب : ٤٦٠ / ٤ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ١٧٧ ) ، الكاشف : ٣٨ / ٢ .

( ١ ) شرح معاني الآثار : ١٠٩ / ٣ في العتق ، باب الرجل يملك ذا رحم منه ، هل يعتق  
 عليه أم لا ؟ .

( ٢ ) سقط من " م " .

( ٣ ) في " م " حمزة " بدل " ضمرة " . والتصحيح من المطبوع .

( ٤ ) المصنف : ٣٣ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يملك المحرم منه يعتق أم لا ؟ .

اسناد : ضعيف فيه جعفر بن برقان وهو صدوق يهيم في حديث الزهري ، وقد  
 مضت ترجمته ، وباقي رجاله ثقات .

( ٥ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٦ ) قلت : وكيف يكون ذلك والحديث من لفظ الكتاب ما عدا قوله " منه " كما أسلفته ذلك

قريباً ، وقد راجعت شرح فتح القدير : ٤٧ / ٢٤٨٥ لابن الهمام ولم أر عنده

أيضاً أي ذكر وتعليق حول لفظ الكتاب ، فأني شيء عسى أن يذكره ؟ إنما هذا

ذهول من المخرج وتناقض ، والجواب قد يعثر .

فائدة : " من ملك ذا رحم محرم فهو حر " به قال عمر ، وابن مسعود ، ولا يعرف =====

( ١٢٨٨ ) قوله : " وولد المغرور حر بالقيمة على ذلك / اجماع الصحابة " قدمناه <sup>(١)</sup> ١/١٥٣  
 في آخر باب الدعوى عن عمر، وعثمان، وعلى رضى الله عنهم . قال حافظ العصر في تخريجه  
 لأحاديث <sup>(٢)</sup> الرافعي : واطلاق اجماع باعتبار أنهم لا يعرف لهم مخالف في ذلك .

=== لهما من الصحابة مخالف . وعليه فان من ملك الوالد ، أو الجد لأب ، أو الولد ،  
 فانه يعتق عليه بالاجماع . واختلف أهل العلم في غير الوالد بين والمولود بين من  
 المحارم فذهب أكثر أهل العلم الى أن من ملك ذا رحم محرم كالأخ ، وابن الأخ ،  
 والعم ، والعمة ، والخال ، والخالة ، يعتق عليه ، يروى ذلك عن عمر ، وعبد الله  
 ابن مسعود ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، وهو قول الحسن ، وجابر بن زيد ،  
 وعطاء ، والشعبي ، والزهرى ، والحكم ، وحامد ، واليه ذهب سفيان الثوري ، وأصحاب  
 الرأي ، وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بما روى عن سمرة بن جندب " من ملك ذا رحم  
 محرم فهو حر " .

أنظر شرح السنة : ٣٦٤ / ٩ ، المحلي : ٢١٩-٢٢٧ ، المسألة ( ١٦٦٩ ) ،  
 المغنى لابن قدامة : ٣٥٥ / ٦ .

( ١٢٨٨ ) ٢٢ / ٤ . ( وهو ما اذا تزوج حر امرأة على أنها حرة فاذا هي أمسة ) .

( ١ ) تقدم تحت رقم ( ٩٥٤ ) .

( ٢ ) تلخيص الحبير : ٢١٣ / ٤ رقم ( ٢١٤٩ ) .

## فصل

( ١٢٨٩ ) حديث : " من أعتق شركا له في عبد فقد عتق كله ليس لله فيه شريك " .  
وأخرج الامام أحمد في مسنده <sup>(١)</sup> عن سمرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم " أن رجلا من  
هذيل أعتق شقصا <sup>(٢)</sup> له في ملوك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو حر كله وليس لله  
تعالى شريك " رواه بمثل حديث قبله <sup>(٣)</sup> ، وهذا لفظه ، ورجاله رجال الصحيح . وله <sup>(١)</sup> عن

( ١٢٨٩ ) ٢٣/٤

( ١ ) ج ٥ ص ٧٤ و ٧٥ في مسند أسامة الهذلي رضي الله عنه . ورواه أيضا الطحاوي في  
شرح معاني الآثار : ١٠٧/٣ في أوائل كتاب العتق ، وابن أبي شيبة في المصنف :  
١٨٤/٦ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يعتق بعض ملوكه ، والبيهقي في السنن  
الكبرى : ٢٧٤/١٠ ، وابن حزم في المحلى : ٢٥٣/١٠ ، المسألة ( ١٦٨٤ ) ، والطبراني  
في المعجم الكبير : ج ١ ص ١٥٨ رقم ( ٥٠٧ ) ، وأبوداود رقم ( ٣٩٣٣ ) في العتق ،  
باب فيمن أعتق نصيبا من ملوك ، والنسائي في العتق في الكبرى . تحفة الأشراف :  
٦٥/١ من حديث أبي المليح ، وفي رواية الامام أحمد فقط في مرويات أبي المليح  
من حديث سمرة بن جندب .

إسناده : قال الهيثمي : في حديث سمرة بن جندب رواه أحمد بمثل حديث قبله  
وهذا لفظه ، ورجاله رجال الصحيح ، اهـ . مجمع الزوائد : ٢٤٨/٤ . وقال حافظ  
العصر : حديث أبي المليح عن أبيه ، أخرجه أبوداود والنسائي بإسناد قوي ،  
وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ، اهـ . فتح الباري : ١٥٩/٥ في  
العتق ، باب رقم ( ٥ ) . وقال الحافظ المنذرى : أبو المليح : اسمه عامر ، ويقال :  
عمير ، ويقال : زيد . وهو ثقة محتج به في الصحيحين ، وأبوه : أبو أسامة بن عمير ،  
هذلي بصرى ، له صحبة ، ولا نعلم أن أحدا روى عنه غير ابنه أبي المليح .  
مختصر سنن أبي داود : ٣٩٥/٥ .

( ٢ ) الشقص والشقيص : النصيب في العين المشتركة من كل شيء . انظر النهاية : ٩٠/٢  
ولسان العرب : ٤٨/٧ .

( ٣ ) كذا في مجمع الزوائد : ٢٤٨/٤ والمخرج نقله منه بحروفه ، وأخرج الامام أحمد :  
٧٥/٥ حديث سمرة من طريق أبي سعيد عن همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال : بمثله ( أي مثل حديث أبي المليح قبله لأنه  
في مروياته ) ولم يذكر من هذيل ، اهـ .

قلت : لم أر حديث أبي المليح في مجمع الزوائد ذكر قبل حديث سمرة ولعله يوجد  
سقط في المطبوع .



أبى المليح عن أبيه<sup>(١)</sup> " أن رجلا من قومه<sup>(٢)</sup> أعتق شقيصا له من مملوك ، فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل خلاصه عليه في ماله ، وقال ليس لله عز وجل شريك " ولا<sup>(٣)</sup> أبى داود بمعناه .

( ١٢٩٠ ) حديث : " نافع عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق شقيصا من عبد فعليه عتق كله<sup>(٤)</sup> وفي رواية " كلف عتق مابقي<sup>(٥)</sup> وفي رواية " وجب عليه أن يعتق مابقي<sup>(٦)</sup> . وللطبراني في الأوسط<sup>(٧)</sup> عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( ١ ) اسمه أسامة بن عمير بن عامر بن الأقيش الهذلي البصري ، والد أبى المليح : صحابي ، تفرد ولده عنه . ٤ / . أنظر الاستيعاب : ١ / ١٤٩ ، أسد الغابة : ١ / ٦٧ ، الاصابة : ١ / ٤٦ ، التقريب : ١ / ٥٣ .

( ٢ ) في " م " " قوسنا " والتصويب من المطبوع .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٩٣٣ ) في العتق ، باب فيمن أعتق نصيبا له من مملوك . وتقدم .

( ١٢٩٠ ) ٤ / ٢٣ . ثم يوجد بياض في " م " .

( ٤ ) قلت : أخرجها الامام أحمد في مسنده : ٢ / ٥٣١ بنحوه من طريق اسماعيل ويحيى ، عن أيوب وعبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق شقيصا في عبد فقد عتق كله ، فان كان للذي أعتق نصيبه من المال ما يبلغ ثمنه فعليه عتقه كله " .

( ٥ ) أخرجها أيضا الامام أحمد : ٢ / ٧٧ من طريق يزيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أعتق نصيبا له في انسان أو مملوك كلف عتق بقيته ، فان لم يكن له مال يعتقه به ففقد جاز ما عتق " ، اهـ .

( ٦ ) أخرجها البخاري في صحيحه : ٥ / ١٣٧ في الشركة ، باب الشركة في الرقيق ( ١٤ ) ، الحديث ( ٢٥٠٣ ) بنحوه من طريق مسدد ، عن جويرية بن أسماء ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أعتق شركا له في مملوك وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاؤه حصتهم ويخلي سبيل العتق " .

أسانيد هذه الروايات : صحيح والرواة كلهم ثقات .

( ٧ ) قلت : هذا شاهد لحديث ابن عمر المتقدم آنفا ، وقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٤ / ٢٤٩ وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه محمد بن اسحاق المروزي وهو ضعيف ، اهـ .

وقد رواه الطبراني في مسند الشاميين بنحوه من حديثه ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٧٤ . وسكت عنه هو والحافظ في الدراية : ٢ / ٨٦ ، رقم ( ٦١٩ ) .

" من أعتق شقيصا له من رقيق ، فان عليه أن يعتق بقيته ، فان لم يكن له مال استسعى العبد في ثمنه " <sup>(١)</sup> وله <sup>(٢)</sup> عن محمد بن عمر بن سعيد " أن عبدا كان بين بني سعيد <sup>(٣)</sup> فأعتقوه الا واحدا منهم ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستشفع به على الرجل وكلمه فيه ، فوهب الرجل نصيبه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فكان يقول ] <sup>(٤)</sup> أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اسمه رافع [ أبو البهي ] <sup>(٥)</sup> . وما عدا محمد بن عمر رجال الصحيح . وبمثل لفظ جابر أخرجه ابن عدى <sup>(٦)</sup> من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده وفيه داود بن الزريقان <sup>(٧)</sup> فيه مقال .

( ١٢٩١ ) حديث : " من أعتق شركا له في عبد ، وكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوّم عليه قيمة عدل ، فأعطي شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والأ <sup>(٨)</sup> فقد عتق منه ما عتق " رواه الجماعة <sup>(٩)</sup> . . . . .

( ١ ) وقد أورد الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٤ / ٢٤٨ وقال : رواه الطبراني ، ومحمد

ابن عمر هذا لم أعرفه ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح ، اهـ . قلت : ولا يستوجب البحث أكثر من هذا لأنهما ضعيفان ، ويغني عنهما حديث ابن عمر المتقدم قريبا .

( ٢ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " عشرة " بدل " بني سعيد " .

( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) الكامل : ج ٣ ص ٩٦٤ في ترجمة داود بن الزريقان .

ولفظه : " من أعتق شقيصا من رقيق فان عليه أن يعتق بقيته فان لم يكن له مال استسعى العبد " . وأورده الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٢٨٤ .

اسناده : ضعيف لأجل داود بن الزريقان وهو متروك .

( ٥ ) داود بن الزريقان الرقاشي ، البصري ، نزيل بغداد ، متروك ، وكذب الأزدى ، من الثامنة ،

مات بعد الثمانين ومائة . / دق . أنظر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي : ص :

( ٣٨ ) ، المجروحين لابن حبان : ١ / ٢٩٢ ، الميزان : ٢ / ٧ ، التقريب : ١ / ٢٣١ .

( ١٢٩١ ) ٤ / ٢٣ .

( ٦ ) أي : وان لم يكن موسرا فقد عتق منه حصته وهي ما عتق . راجع عمدة القارى : ١٣ / ٨٣

في العتق ، باب اذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء .

( ٧ ) رواه البخارى : ٥ / ١٣٢ و ١٥٠ و ١٥١ في الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء

بقيمة عدل ( ٥ ) وفي كتاب العتق ، باب اذا أعتق عبدا بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء

( ٤ ) الحديث ( ٩١ / ٣٠٢ و ٥٢ / ٢٢٢ و ٥٢ / ٣٠٢ و ٥٢ / ٢٤٦ و ٥٢ / ٢٥٢ ) .

ومسلم : ٢ / ١١٣٩ في أوائل كتاب العتق ، الحديث ( ١ ) ( ١٥٠ ) . وأبو داود :

رقم ( ٣٩٤٠ ) في العتق ، باب فيمن روى أنه لا يستسعى . والترمذى : ٢ / ٤٠٠ .

من حديث ابن عمر وزاد الدارقطني<sup>(١)</sup> " ورق مابقي " .

( ١٢٩٢ ) قوله : " وروى سعيد بن المسيب عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا : اذا كان العبد بين رجلين فاعتقه أحدهما فانه يَقُومُ عليه بأعلى القيمة ، ثم يغرم ثمنه ، ثم يعتق العبد ، وعائشة رضي الله عنها ترفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم " . وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> ، عن أبي معاوية ، عن حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب قال : " كان ثلاثون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يضمون الرجل يعتق العبد بينه وبين صاحبه اذا كان موسرا " وأخرجه [ أحمد ]<sup>(٣)</sup> من طريق

=== في الأحكام ، باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصية ( ١٤ )  
الحديث ( ١٣٦١ ) وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : ٨٤٤ / ٢ في العتق ، باب من أعتق شركا له في عبد ( ٧ ) الحديث ( ٢٥٢٨ ) ، والنسائي في العتق في الكبرى تحفة الأشراف : ٦ / ١٠٦١ و ١٣٥٩ ، والامام أحمد : ٢ / ١٥٢ و ١٥٣ و ١٠٥٥ و ١٢٠١ و ١٤٢١ و ١٥٦١ و ٣٤٩١ .

اسناده : متفق عليه .

( ١ ) السنن : ٤ / ١٢٤ في كتاب المكاتب . من طريق اسماعيل بن مرزوق الكعبي عن يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن عمرو اسماعيل بن أمية ويحيى بن سعيد عن نافع عنه به .

اسناده : ضعيف فيه اسماعيل بن مرزوق بن يزيد المرادي الكعبي تكلم فيه الطحاوي فقال : ليس ممن يقطع بروايته يعني هذا الحديث ، وزاد في آخره بعد قوله " والا فقد عتق منه ماعتي ورق منه مابقي " ، وقد أفرط ابن حزم فذكر هذه الرواية في المحلى : ١ / ٢١٥ ، المسألة ( ١٦٦٧ ) ، وقال : انها موضوعة مكذوبة لانعلم أحدا رواها لا ثقة ولا ضعيفا كذا قال وقد جازف بذلك وهي مذكورة ، فقبل اسماعيل ذكرهما الشافعي في الأم : ج ٨ ص ٦٧٣ في فهرس كتاب اختلاف الحديث . وجاءت بهذا السند النظيف واسماعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن يونس بعد إخراج هذا الحديث في ترجمته مات بمصر سنة ( ٢٣٤ ) ، اهـ . انظر لسان الميزان ١ / ٤٣٩ ، وقال الحافظ في الفتح : ٥ / ١٥٩ في كتاب العتق ، باب رقم ( ٥ ) ، وفي اسناده اسماعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، اهـ .

( ١٢٩٢ ) ٤ / ٢٣٠

( ٢ ) المصنف : ٦ / ٤٨٣ و ٤٨٤ في البيوع والأقضية ، باب العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصية .

( ٣ ) مابين الحاصرتين سقط في " م " أخرجه الامام أحمد في مسنده : ٤ / ٣٧ . ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٨٣ من هذا الطريق وزاد فيه " وان كان معسرا ===

حجاج بلفظ " حفظنا عن ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من أعتق شقيصا في ملوك ضمن بقيته " ورجاله رجال الصحيح <sup>(١)</sup> ، ولا خفاء في مخالفة هذا السياق الكتاب والله أعلم . وأما رواية عائشة فأخرجها الطبراني في الأوسط <sup>(٢)</sup> من طريق المثنى بن الصباح قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان العبد بين شركاء ، فأعتق أحدهم قوم عليه بأعلى القيمة ، فيغرم ثمنه ، ويعتق العبد " انتهى . وليتأمل هل تم فرق بين قوله في الكتاب ثم يعتق العبد وبين ذكره بالواو . وفي الباب عن عبد الله بن سنان المزني <sup>(٣)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يعتق الرجل من عبده ماشاء ان شاء ثلثا ، وان شاء ربعا " رواه الطبراني في الكبير <sup>(٤)</sup> ، وفي الأوسط وزاد " وان شاء خمسا ليس بينه وبين الله ضغطة " <sup>(٥)</sup> وفيه محمد بن فضال <sup>(٦)</sup> ضعيف . وله في الأوسط <sup>(٧)</sup> عن جابر " أن عبدا كان بين عشرة فأعتق تسعة منهم ، وأبى العاشر أن يعتق ،

=== سعى بالعبد صاحبه في نصف قيمته غير مشقوق عليه " .

إسناده : ضعيف ، قال البيهقي : هذا ضعيف الحجاج بن أرطاة وهو غير محتج به . قلت : حجاج بن أرطاة النخعي صدوق كثير الخطأ والتدليس وقد مضت ترجمته . ( ١ ) كذا في " م " ولعله يوجد سقط في الكلام هنا والله أعلم ، وقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٤٨ / ٤ وقال : رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس وثقة رجاله رجال الصحيح ، اهـ .

( ٢ ) المعجم ( الورقة ١٣١ / ج ٢ ) .

إسناده : ضعيف لأجل المثنى بن الصباح وهو ضعيف واختلط بآخره وقد مضت ترجمته . وقد أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٤٩ / ٤ وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف وقد وثق ، اهـ .

( ٣ ) عبد الله بن سنان بن نبیسة بن سلمة المزني ، والد علقمة ، وقيل : هو عبد الله ابن عمرو بن هلال ، صحابي ، نزل البصرة وكان أحد البكائين . د ت ق .

أنظر : أسد الغابة : ١٧٨ / ٣ ، الإصابة : ١١١ / ٦ ، التقريب : ١ / ٤٢١ .

( ٤ ) قلت : لم أجده في الأجزاء الموجودة منه ولعله في القسم المفقود . والمعجم الأوسط ( الورقة ١٥٠ / ج ٢ ) .

وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٤٨ / ٤ وقال : فيه محمد بن فضال وهو ضعيف . ( ٥ ) أي عصرا وقهرا ، يقال : أخذت فلانا ضغطة بالضم ، إذا ضيقت عليه لتكرهه على الشيء .

أنظر النهاية : ٩٠ / ٣ .

( ٦ ) محمد بن فضال ، بفتح الفاء والمعجمة ، مع المد ، الأزدي ، أبو بحر البصري ، ضعيف ،

من السادسة . د ت ق . التقريب : ٢٠٠ / ٢ ، أنظر تاريخ ابن معين : ٥٣٢ / ٢ ، الميزان

٥ / ٤ ، التهذيب : ٤٠٠ / ٩ .

( ٧ ) المعجم ( الورقة ١٤١ / ج ٢ ) .

وقال: يا رسول الله سمعتي قال سمائك فيه " انتهى . وفي سنده [ محمد <sup>(١)</sup> ] بن الفضل متروك .  
 / وأخرج ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> عن علي رضي الله عنه أنه " يعتق الرجل ماشاء من غلامه " والدليل ١٥٣ ب /  
 عليه ماروينا من الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الضمان على المعتق الموسر  
 قلت : لم يذكر في هذا سوى حديث واحد وهو قوله : " من أعتق شركا كان له في عبده  
 وكان له مال <sup>(٣)</sup> ، وأما حديث عائشة فانما فيه " فيفرم " وهذا ليس فيه ما يقتضي أن يكون  
 ذلك خاص بالموسر لكن روى حديث ابن عمر بروايات مختلفة الألفاظ يفيد ما قال المصنف ،  
 فان جعلنا كل رواية بمنزلة حديث أمكننا ذلك ، والا فلا ، وبالجمله فلم يذكر المصنف  
 الا حديثا واحدا والله أعلم .

فائدة : أخرج محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٤)</sup> ، والطحاوي في معاني الآثار <sup>(٥)</sup> ، وابن أبي  
 شيبة في مصنفه <sup>(٦)</sup> ، عن الأسود بن يزيد " أنه أعتق عبدا له ولإخوة له صفار فيه نصيب  
 فذكر ذلك لعمر بن الخطاب ، فأمره أن يقومه ، ثم يستأني به حتى يدركوا ، فان شاؤوا  
 أعتقوا ، وان شاؤوا أخذوا القيمة " .

( ١ ) في " م " " على " بدل " محمد " والتصويب من المطبوع .

( ٢ ) المصنف : ١٨٤ / ٦ ، ١٨٥ في البيوع والأقضية ، باب في الرجل يعتق بعض  
 مملوكه . من طريق حفص ، عن أشعث ، عن الحسن عنه به . ومن طريقه ابن حزم  
 في المحلى : ٢١٩ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٦٨ ) .

استناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار الكندي وهو ضعيف . وقد مضت ترجمته .  
 وقال ابن حزم : ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلفوا .

( ٣ ) تقدم في رقم ( ١٢٩١ ) من حديث ابن عمر رواه الجماعة .

( ٤ ) لم أقف عليه في القسم الموجود منه .

( ٥ ) ج ٣ ص ١٠٨ في كتاب العتق ، باب العبد يكون بين رجلين فيعتقه أحدهما .

( ٦ ) ج ٦ ص ٤٨٢ في البيوع والأقضية ، باب العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما

نصيه . ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٧٨ . وابن حزم

في المحلى : ٢٠٢ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٦٧ ) كلهم من طريق أبي معاوية

- هو محمد بن خازم الضرير - عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن

يزيد ، قال : " كان بيني وبين الأسود وأما غلام شهد القادسية وأبلى فيها

فأرادوا عتقه وكنت صغيرا فذكر ذلك الأسود لعمر ، فقال : اعتقوا أنتم ويكسون

عبد الرحمن على نصيه حتى يرغب في مثل ما رغبتم فيه أو يأخذ نصيه " .

استناده : صحيح رواه جميعهم ثقات ، وقال ابن حزم : وهذا استناد كالذهب

المحض .

( ١٢٩٣ ) حديث : " أبى هريرة من أعتق شقفا [ من ملوك ]<sup>(١)</sup> فعليه أن يعتقه كله ان كان له مال ، فان لم يكن له مال استسعى<sup>(٢)</sup> العبد غير مشقوق<sup>(٢)</sup> عليه " . وأخرجه الستة<sup>(٣)</sup> من طريق قتادة ، عن النضر بن أنس<sup>(٤)</sup> ، عن بشير بن نهيك<sup>(٥)</sup> ، عن أبى هريرة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أعتق شقفا له في ملوك فعليه خلاصه ففى ماله ان كان له مال ، فان لم يكن له مال استسعى العبد فى قيمته غير مشقوق عليه " قال أبوداود : رواه روح<sup>(٦)</sup> ، عن سعيد لم يذكر " السعاية " ورواه غيره عنه فذكرها ، ورواه جرير

( ١٢٩٣ ) ٠٢٤ / ٤

( ١ ) سقط من " م " .

( ٢ ) قال الامام البغوى : وتأول بعض الناس معنى السعاية على أنه يستسعى العبد ، أى : يستخدم لسيده الذى لم يعتق ان كان المعتق معسرا .

وقوله " غير مشقوق عليه " أى : لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه ، انما يطالبه بقدر ماله فيه من الرق . وقال بعضهم : أى لا يستغلى عليه فى الثمن . شرح السنة :

٠٣٥٨ / ٩

( ٣ ) رواه البخارى : ١٣٢ / ٥ فى الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ( ٥ ) ، الحديث ( ٢٥٢٧٠٢٥٢٦٠٢٥٠٤٠٢٤٩٢ ) .

ومسلم : ١١٤٠ / ٢ فى العتق ، باب ذكر سعاية العبد ( ١ ) الحديث ( ٤٠٣ ) ( ١٥٠٣ ) ج ٣ ص ١٢٨٨ فى الأيمان الحديث ( ٥٤ ) . وأبوداود رقم ( ٣٩٣٩-٣٩٣٧ ) فى العتق ، باب من ذكر السعاية فى هذا الحديث ، والترمذى : ٤٠١ / ٢ فى الأحكام ، باب ماجاء فى العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه ( ١٤ ) الحديث ( ١٣٥٨ ) و ( ١٣٥٩ ) وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : ٨٤٤ / ٢ فى العتق ، باب من أعتق شركا له فى عبد ( ٧ ) الحديث ( ٢٥٢٧ ) . والنسائى فى العتق فى الكبرى . تحفة الأشراف : ٣٠٤ / ٩ ، والامام أحمد : ٥٣١٠٤٧٢٠٤٢٦ / ٢ .

إسناده : متفق عليه .

( ٤ ) النضر بن أنس بن مالك الأنصارى ، أبو مالك البصرى ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة بضع ومائة / ع . أنظر التاريخ الصغير : ٢٥٩ / ١ ، التهذيب : ١٠ / ٤٣٥ ، التقريب : ٣٠١ / ٢ .

( ٥ ) بشير بن نهيك ، بفتح النون وكسر الهاء ، وآخره كاف ، السدوسى ، ويقال : السلولى ، أبو الشعثاء البصرى ، ثقة من الثالثة . / ع . الميزان : ٣٣١ / ١ ، تهذيب التهذيب : ٤٧٠ / ١ ، التقريب : ١٠٤ / ١ .

( ٦ ) روح بن عباد بن العلاء بن حسان القيسى ، أبو محمد البصرى ، ثقة فاضل ، له تصانيف

ابن حازم وموسى بن خلف<sup>(١)</sup>، عن قتادة فذكرها، قال عبد الحق<sup>(٢)</sup> : ذكر الاستسعاء في هذا الحديث يروى من قول قتادة ذكر ذلك شعبة، وهشام وهما، عن قتادة<sup>(٣)</sup>، وأما البخارى، ومسلم فانهما أخرجاه مسندا، عن النبي صلى الله عليه وسلم وتابع ابن أبى عروة وجريـر على ذكرها أبان العطار، وحجاج بن حجاج<sup>(٤)</sup>، وموسى بن خلف، وحجاج بن أرطاة ويحيى ابن صبيح<sup>(٥)</sup>، انتهى<sup>(٦)</sup> . وأعلم أن هذا مخالف سياق الكتاب فكذا أورده على حدته إلا ان كان يفيد المطلوب هنا في السعاية والله أعلم .

=== من التاسعة، مات سنة خمس وأربع مائتين . ع / . التقريب : ٢٥٣ / ١ . وأنظر الجرح :

٣ / ٤٩٨ ، التهذيب : ٣ / ٢٩٣ ، خلاصة تذهيب الكمال : ( ١١٨ ) .

( ١ ) موسى بن خلف العمى ، بتشديد الميم ، أبو خلف البصرى ، صدوق عابد له أو هشام ، من السابعة . / خ د س . أنظر الميزان : ٢٠٣ / ٤ ، الكاشف : ١٨٣ / ٣ ، التهذيب : ١٠ / ٣٤١ ، التقريب : ٢ / ٢٨٢ .

( ٢ ) أنظر نصب الراية : ٢٨٢ / ٣ و ٢٨٣ و ٢٨٤ ونسبه لابن عبد الهادى فى التنقيح .

( ٣ ) راجع سنن الدارقطنى : ٤ / ١٢٥ - ١٢٩ فى كتاب المكاتب .

( ٤ ) حجاج بن حجاج الباهلى البصرى ، الأحول ، ثقة ، من السادسة / خ م د س ق . أنظر الجرح : ٣ / ١٥٨ ، التهذيب : ٢ / ١٩٩ ، التقريب : ١ / ١٥٢ .

( ٥ ) يحيى بن صبيح ، بذتح أوله ، الخراسانى ، المقرئ ، صدوق ، من كبار السابعة ، مات بمكة . / د أنظر التهذيب : ١١ / ٢٣٢ ، التقريب : ٢ / ٣٥٠ ، خلاصة تذهيب الكمال : ٤٢٤ .

( ٦ ) قال الامام البغوى : وروى شعبة وهشام هذا الحديث عن قتادة وهما أثبت من روى عن قتادة ، ولم يذكر فيه السعاية ، ورواه هشام عن قتادة ، وجعل ذكر السعاية من كلام قتادة ، ولم يجعله من متن الحديث . شرح السنة : ٩ / ٣٥٨ .

وقال الخطابى : اضطرب سعيد بن أبى عروة فى " السعاية " ، فمرة يذكرها ، ومرة لا يذكرها ، فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده ، وإنما من كلام قتادة ، وتفسيره على ما ذكره هشام وبينه ، ويدل على صحة ذلك حديث ابن عمر ، رواه الأئمة الستة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أعتق شركا له فى عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ما عتق " . معالم السنن : ٤ / ٦٨ - ٧١ - وأنظر أيضا نصب الراية : ٣ / ٢٨٣ ، وفتح البارى : ٥ / ١٥٦ - ١٦٠ فى كتاب العتق ، باب رقم ( ٥ ) وقد أطل الكسلا م فى ذكر " السعاية " بإيراد كلام الحفاظ فيه فراجع للاستفادة .

قلت : ذكر " السعاية " موجودة فى المتفق عليه مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم بالصواب .

( ١٢٩٤ ) حديث : " من أعتق نصيبه من عبد مشترك ان كان غنيا ضمن ، وان كان فقيرا يسعى العبد " ذكره المخرجون <sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة باللفظ الذي قدمناه ، وهو بمعناه ، وأما لفظه فأخرجه محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " في الرجل يعتق نصيبه في المملوك ان كان غنيا ضمن ، وان كان فقيرا سعى العبد في حصة الآخر " انتهى . وأنت اذا تأملت لفظي الحديثين في كتب الفقه وما قصد الأصحاب بهما لاسيما المصنف حيث <sup>(٣)</sup> ذكر الأول من حديث أبي هريرة ، وعطف هذا عليه ، علمت أنهما مختلفان لا يصح إقامة أحدهما مقام الآخر من كل وجه والله أعلم .

تتمة : أخرج عبد الرزاق <sup>(٤)</sup> من حديث أبي يحيى مصدع <sup>(٥)</sup> الأعرج ، عن النبي صلى الله عليه وسلم " في رجل أعتق عبده عند الموت ، وترك ديناً ، وليس له مال ، فقال : يستسعى العبد في قيمته " وعن علي <sup>(٦)</sup> نحوه موقوف .

( ١٢٩٤ ) ٢٥ / ٤ .

( ١ ) أنظر نصب الراية : ٢٨٢ / ٣ ، الدراية : ٨٦ / ٢ رقم ( ٦١٩ ) .

( ٢ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .

( ٣ ) في " م " " حديث " بدل " حيث " والتصحيح منى ولعله الصواب والله أعلم .

( ٤ ) المصنف : ١٦٤ / ٩ رقم ( ١٦٧٦٦ ) . من طريق الحجاج بن أرطاة عن العلاء بن

بدر عنه به . ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه : ١ / ١٤٥ رقم ( ٤٠٦ ) من طريق هشيم بن نحوه .

استاده : ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ

والتدليس وقد تقدم . وأبى يحيى مصدع لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو

مقبول كما سيأتي قريبا في ترجمته . وقد ضعفه ابن حبان في المجروحين ٣ / ٣٩ .

( ٥ ) في النسخة المطبوعة " أبى زياد الأعرج " والصواب كما في " م " وهو كذا في النسخة

سعيد بن منصور .

ترجمته : مصدع ، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثة ، أبو يحيى الأعرج ،

مقبول ، من الثالثة . م / ٤ .

أنظر الميزان : ١١٨ / ٤ ، التهذيب : ١٥٧ / ١٠ ، التقريب : ٢٥١ / ٢ .

( ٦ ) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : ١٦٤ / ٩ رقم ( ١٦٧٦٦ ) . من طريق الأسلمي

عن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن عنه مثل لفظ المتقدم .

استاده : ضعيف لأجل الحجاج بن أرطاة .



## \* باب التدبير (١) \*

(١٢٩٥) حديث: " المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث " أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر مرفوعاً بدون " لا يورث " وفي سنده عبيدة بن حسان ، وهو ضعيف ، وقال الدارقطني : الصواب موقوف ، وأخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق علي بن سنان ، ورواه الشافعي<sup>(٤)</sup> عن علي بن ظبيان مرفوعاً . ورواه الشافعي وقال ، قلت لعلي : كيف هو ؟ فقال : كنت أحدث به مرفوعاً ، فقال لي أصحابي : ليس هو بمرفوع ، فوقفه ، قال الشافعي : والحفاظ يقفونه على ابن عمر ، انتهى . قلت : وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> عن وكيع ، عن سفيان ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المدبر من الثلث " وأخرج<sup>(٦)</sup> عن زيد بن ثابت قال : " المدبر لا يباع " .

(١) التدبير: تعليق العتق بالموت، سمي تدبيراً لأن الوفاة دبر الحياة يقال دابر الرجل يدابر مدبرة إذا مات ، فسمي العتق بعد الموت تدبيراً والأصل فيه الإجماع . وقيل هو لغة النظر في عواقب الأمور ، وشرعاً تعليق عتق على الرقيق بعد الموت . أنظر الإجماع لابن المنذر ص (١٠٦) المنح الشافيات : ٢ / ٤٨٣ ، منح الشفا الشافيات : ٢ / ٩٢ ، أنوار المسالك : ص (٢٠١) .

(١٢٩٥) ٢٩٩ / ٤ .

(٢) السنن : ١٣٨ / ٤ في كتاب المكاتب . والبيهقي : ١٠ / ٣١٤ .  
إسناده : ضعيف لأجل عبيدة بن حسان وهو ضعيف وتقدم . وأنظر تلخيص الحبير : ٢١٥ / ٤ رقم (٢١٥٤) .

(٣) السنن الكبرى : ١٠ / ٣١٤ في كتاب المدبر ، باب المدبر من الثلث . من طريق علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : " المدبر من الثلث " .  
إسناده : ضعيف لأجل علي بن ظبيان وهو ضعيف وقد تقدم .

وأنظر نصب الراية : ٣ / ٢٨٥ ، وظل ابن أبي حاتم : ٢ / ٤٣٢ .

(٤) الأم : ج ٨ ص ١٨ في أحكام التدبير ، باب المشيئة في العتق والتدبير .

(٥) المصنف : ٦ / ٥٢٤ في البيوع والأقضية ، باب في المدبر من أين هو ؟ وأخرجـه

عبد الرزاق : ٩ / ١٣٨ رقم (١٦٦٥٢) من طريق معمر عن أيوب ، والبيهقي ١٠ / ٣١٤ من طريق مؤمل عن سفيان عن خالد كلاهما عن أبي قلابة واللفظ عندهما " أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر مته ، فجعله النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث " .

إسناده : مرسل حسن .

(٦) ابن أبي شيبة في المصنف : ٦ / ١٧٣ في البيوع والأقضية ، باب في بيع المدبر .

والبيهقي : ١٠ / ٣١٣ . من طريق الحجاج عن الحسن بن الحكم عنه به .

(١) / ابن عمر رضي الله عنهما " أنه كره بيع المدبر " وأخرج عن شريح " المدبر لا يباع " ١/١٥٤ وعن (٣) سعيد بن المسيب مثله . وعن الشعبي (٤) ، والحسن (٥) مثله . وعن الزهري (٦) ، ومكحول ،

== اسناده : ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس .

(١) مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٥/٦ ، والبيهقي : ٣١٣/١٠ . من طريق وكيع عن حماد ابن سلمة عن أيوب عن نافع عنه به .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٢) ابن أبي شيبة في المصنف : ١٧٣/٦ .

اسناده : ضعيف فيه الحجاج بن أرطاة .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ١٧٣/٦ ، من طريق أبي خالد وأبي معاوية عن يحيى ابن سعيد عنه به ، وسعيد بن منصور في السنن : ١٥٤/١ رقم (٤٤٩) ، والبيهقي ٣١٥/١٠ . والامام مالك في الموطأ : ٨١٤/٢ في المدبر ، باب من الرجل وليده إذا دبرها ولفظه : " قال : المدبرة لا يبيعها سيدها ولا يزوجهـا ولا يهبها وولدها بمنزلتها " ولفظ سعيد بن منصور " قال : المدبرة لا تباع ولا تمهر ولا توهب ، ولا يطأها سيدها ان شاء وولدها بمنزلتها " .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٤/٦ ، وعبد الرزاق في المصنف : ١٤٢/٩ رقم (١٦٦٧٥) . ولفظه " قال : المعنى عن دبر بمنزلة المملوك الا أنه لا يباع ولا يوهب ، فان مات مولاه عتق " . ولفظ عبد الرزاق عن ابراهيم النخعي والشعبي " أنهما كرها بيع المدبر " .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٤/٦ ولفظه عن الحسن " أنه كره بيع المعنى عن دبر الا أن يصيب صاحبه فقر شديد " .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٣/٦ ، في البيوع والأقضية ، باب في المدبر من أين هو ؟ . وراجع سنن سعيد بن منصور : ١٥٦-١٥٨ رقم (٤٦٢-٤٧٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي : ٣١٤/١٠ . وأسانيدهم ثقات . قلت : وما روى مرفوعا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : " المدبر لا يباع ولا يشتري وهو حر من الثلث " رواه ابن حزم في المحلى : ٦٦٥/٩ ، المسألة (١٥٥٢) وقال : وهذا الخبر موضوع لأن عبد الباقي راوى كل بلية وقد ترك حديثه انظر فيه البلاء ، ثم سائر مسن رواه الى أيوب ظلمات بعضها فوق بعض ، كلهم مجهولون ، اهـ .

ومحمد ، وإبراهيم " المدير من الثلث " وأما ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
" أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج ، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من  
يشتره مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله <sup>(١)</sup> بكذا وكذا ، فدفعه إليه " متفق عليه <sup>(٢)</sup> وفي لفظ  
قال : " أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دبر ، وكان محتاجا ، وكان عليه دين فباعه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم ، فأعطاه ، فقال : اقض بها دينك ، وانفق  
على عيالك " . رواه النسائي <sup>(٣)</sup> . وأخرج محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٤)</sup> عن أبي جعفر " أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : إلا أنما يباع خدمة المدير ولم تبع رقبته " وأخرج حديث  
جابر من مرسل عطاء بن أبي رباح وقال : فلما اختلفوا في الرواية أخذنا بما اجتمع عليه

( ١ ) نعيم بن عبد الله النحام بفتح النون وتشديد الحاء المهمله العدوى القرشى ، ووصف بالنحام لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها " . والنعمة : السلعة وقيل النحلة الممدود آخرها ، أسلم قديما وأقام بمكة الى قبيل الفتح ، وكان يمنعه قومه من الهجرة لشرفه فيهم لأنه كان ينفق عليهم ، فقالوا : أقم عندنا على أى دين شئت ، ولما قدم المدينة أعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبله ، واستشهد يوم اليرموك سنة خمس عشرة وقيل استشهد يوم أجنادين فى خلافة أبي بكر رضى الله عنه سنة ثلاث عشرة ، وعرفت مما ذكرناه أن النحام صفة لنعيم .

أنظر الاستيعاب: ٣٢٤/١٠ ، أسد الغابة: ٣٢/٥ ، الإصابة: ١٠/١٧٤ ، عمدة القارى: ١١/٢٦١ .

[illegible]

( ٣ ) السنن : ٥ / ٧٠ في الزكاة ، باب أي الصدقة أفضل ، وج ٧ ص ٤٠٣ في البيوع ، باب بيع

المدير. استنادہ : صحیح رجالہ ثقات.

(٤) لا يوجد في الأجزاء المطبوعة منه. اسناد : مرسل حسن.

أهل الكوفة أنه لا يباع<sup>(١)</sup>، وأيد ذلك بالموقوفات، انتهى. قلت: وحديث أبي جعفر أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>، عن أبي خالد الأحمر، عن شعبه، عن الحكم عن أبي جعفر به. (١٢٩٦) قوله: "ولد المدبرة مدبر نقل على ذلك اجماع الصحابة". قال المخرجون: أخرج عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، عن ابن عمر: "ولد المدبر بمنزلته"<sup>(٥)</sup>، وعن ابن المسيب، والزهرى نحوه<sup>(٦)</sup>. قلت: ما عن الزهرى وابن المسيب فخارج عن الغرض فالأولى ذكر ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup>.

(١) وقال محمد: أما نحن فلا نرى أن يباع المدبر، وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله ابن عمر، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. أنظر موطأ الامام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ص (٣٠٠).  
(٢) المصنف: ٥٧٦/٦ في البيوع والأقضية، بيع خدمة المدبر. والبيهقي: ٣١٢/١٠، وابن حزم في المحلى: ٦٦٥/٩، المسألة (١٥٥٢) ولفظه قال: "باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر".  
استناده: مرسل وفيه سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر وهو صدوق يخطئ، وقد تقدمت ترجمته. ومقبة رجاله ثقات.

(١٢٩٦) ٠٣٠/٤

(٣) أنظر نصب الراية: ٢٨٦/٣، والدرية: ٨٧/٢ رقم (٦٢٠).  
(٤) المصنف: ١٤٤/٩ رقم (١٦٦٨٣) من طريق معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجحشي عن يزيد بن عبد الله بن قيسط عنه به. ولفظه في النسخة المطبوعة "ولد المدبرة بمنزلتها"، ورواه أيضا البيهقي: ٣١٥/١٠، وابن حزم في المحلى ٦٦٧/٩، المسألة (١٥٥٢)، وابن أبي شيبة في المصنف: ١٦٣/٦ في البيوع والأقضية، باب في ولد المدبرة بمنزلتها.

استناده: صحيح رجاله ثقات.

(٥) وكذا بهذا السياق جاء في نصب الراية والدرية أيضا.  
(٦) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٦٥/٦، وفي البيوع والأقضية، باب في ولد المدبرة من قال: هم بمنزلتها. وعبد الرزاق في المصنف: ١٤٤/٩ رقم (١٦٦٨٤) و (١٦٦٨٥). وسعيد بن منصور في السنن: ١٥٥/١ رقم (٤٥٥) عن سعيد بن المسيب. وسياق سعيد بن المسيب "ولد المدبرة بمنزلتها" وسياق الزهرى "ولسد المدبرة بمنزلة أهمهم، إذا ولدتهم بعد ما برت فهم بمنزلتها".

استناده: صحيح رجاله ثقات.

(٧) المصنف: ١٦٥/٦ في البيوع والأقضية، باب في ولد المدبرة، من قال: هم بمنزلتها.

من طريق اسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عامر عنه به. ورواه به أيضا =====

عن عبد الله بن مسعود قال : " ولد المدبرة بمنزلتها يعتقدون بعقبتها ويرقون برقها <sup>(١)</sup> . وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه " ما أرى أولاد المدبرة الا بمنزلة أمهم " فان قلت فهل علم لهم مخالف قلت : قال ابن المنذر في الاشراف <sup>(٢)</sup> : وفي أولاد المدبرة قولان ، أحدهما : أنهم بمنزلتها روينا هذا عن ابن عمر وابن مسعود ، وبه قال جماعة من التابعين . والقول الثاني أن أولادها ماليك ، روى هذا القول عن زيد بن ثابت <sup>(٣)</sup> ، وهو مذاهب عصر بن عبد العزيز ، وعطاء بن أبي رباح ، وجابر بن زيد ، انتهى . فأفاد أن زيد بن ثابت خالفهم وحده <sup>(٤)</sup> لا دعوى الاجماع لكن ، أخرج ابن أبي شيبة <sup>(٥)</sup> عن عمر بن عبد العزيز ، وعطاء بن رباح " أن ولد المدبرة بمنزلتها " فهذا يوهن طرق القول الثاني ، وتأمل قوله في الأول روينا ، وفي الثاني روى ، والله أعلم .

=== سعيد بن منصور في السنن : ١ / ١٥٦ رقم ( ٤٥٩ ) وقال : عن الشعبي عن عبد الله وشريح قالا . . . . الخ .

اسناده : ضعيف ، فيه عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة الحمصي ، وهو ضعيف .

راجع التهذيب : ٦ / ٣٤٨ ، التقريب : ١ / ٥١١ .

( ١ ) رواه أيضا ابن أبي شيبة : ٦ / ١٦٦ في الأقضية والبيوع ، باب في ولد المدبرة من قال : هم بمنزلتها . من طريق الضحاك بن مخلد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير عنه به ، ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٣١٦ من طريق ابن المبارك ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال : في أولاد المدبرة : " اذا مات السيد فلانراهم الا أحرارا " .

وابن حزم في المحلى : ٩ / ٦٦٥ ، المسألة ( ١٥٥٢ ) .

اسناده : حسن .

( ٢ ) في الاشراف على مذاهب أهل العلم : ج ١ ص ٣٦٨ رقم ( ٦٣٨ ) .

( ٣ ) قال ابن حزم : واحتج المخالفون على القول بأن ولد المدبرة بمنزلة أمهم بأنه

قد صح عن عثمان ، وجابر ، وابن عمر ، وروى عن علي ، وابن عباس ، وزيد ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وقال ابن حزم : وقد ذكرنا خلافهم لطوائف

من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف .

أنظر المحلى : ٩ / ٦٧١ ، المسألة ( ١٥٥٢ و ١٥٥٣ ) .

( ٤ ) في " م " و " ح " ولعل الصواب كما صححته والله أعلم .

( ٥ ) المصنف : ٦ / ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ في البيوع والأقضية ، باب في ولد المدبرة ، من

قال : هم بمنزلتها .

ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٩ / ١٤٧ رقم ( ١٦٦٩٥ ) .

اسناده : رجاله ثقات .

( ١٢٩٧ ) قوله : " لما روينا يعنى : وهو حر من الثلث " وقد تقدم .  
تتمة : أخرج ابن أبي شيبة <sup>(١)</sup> ، عن حفص بن غياث ، عن ابن جريج قال : سألت :  
عطاء . أكان ابن عريطاً مدبرته ؟ فقال : نعم ، وابن عباس . وأخرج ، عن سعيد بن المسيب ،  
قال : له أن يطاها . وعن عطاء ، وطاوس ، والحسن ، وابن سيرين ، والضعبي ، والقاسم ،  
مثله .

---

( ١٢٩٧ ) ٣٠ / ٤ تقدم تحت رقم ( ١٢٩٥ ) من قول الزهرى ومكحول ومحمد وإبراهيم .  
( ١ ) المصنف : ١٣٦ / ٦ و ١٣٧ و ١٣٨ فى البيوع والأقضية ، باب فى الرجل له أن يطا  
مدبرته .

وراجع أيضا مصنف عبد الرزاق : ١٤٧ / ٩ و ١٤٨ رقم ( ١٦٦٩٦ - ١٦٧٠٤ ) ، والسنن  
الكبرى : ١٠ / ٣١٥ .  
أسانيدهم : رجالهم ثقات .

( ١ )

## " باب الاستيلاء "

( ١٢٩٨ ) حديث : " تناكحوا تكثرُوا " تقدم أول النكاح .

( ١٢٩٩ ) حديث : " أعتقها ولدها " ابن ماجه <sup>(٢)</sup> من طريق حسين بن عبد الله ،عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : " أعتقها ولدها " انتهى ، وحسين هذا ضعيف جدا . قال البيهقي : <sup>(٣)</sup> وروى عنابن عباس من قوله ، قال : وله علة ، رواية مسروق ، عن عكرمة ، عن عمر ، وعن خصيف ، عن عكرمة ، عن [ ابن عباس ] <sup>(٤)</sup> عن عمر قال : فعاد الحديث الى عمر . وأخرجه البيهقي <sup>(٥)</sup>من حديث ابن لهيعة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر <sup>(٦)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " لا أم ابراهيم : " أعتقك ولدك " وهو معضل . وقال ابن حزم : <sup>(٧)</sup> صح هذا بسند رواه ثقات ،

( ١ ) الاستيلاء : لغة : طلب الولد مطلقا وأم الولد تصدق لغة على الزوجة وغيرها ممن

لها ولد ثابت النسب وغير ثابت . وشرعا : طلب المولى الولد من أمته ، وأم الولد

المستولدة وهما من الأسماء التي خرج بهما في الشرع من العموم الى الخصوص .

أنظر شرح فتح القدير : ٣٢٥ / ٤ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ١ / ٥٤٢ .

( ١٢٩٨ ) ٣١ / ٤ تقدم في رقم ( ١١١٩ ) .

( ١٢٩٩ ) ٣٢ / ٤ .

( ٢ ) السنن : ٨٤١ / ٢ في العتق ، باب أمهات الأولاد ( ٢ ) الحديث ( ٢٥١٦ ) .

ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ١٩ / ٢ في كتاب البيوع . والدارقطني في السنن

١٣٢ / ٤ في كتاب المكاتب ، والبيهقي : ٣٤٦ / ١٠ .

أسناده : ضعيف لأجل حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس وهو ضعيف وقد

تقدم . وأنظر الدراية : ٨٧ / ٢ رقم ( ٦٢١ ) ، وتلخيص الجبير : ٤ / ٢١٨ رقم

( ٢١٦٠ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ٣٤٧٣٤٦ / ١٠ في كتاب عتق أمهات الأولاد . وأنظر أيضا

نصب الراية : ٢٨٨٩٢٨٧ / ٣ .

( ٤ ) في " م " ابن عمر " وهو خطأ والتصحيح من المطبوع .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٣٤٧ / ١٠ في كتاب عتق أمهات الأولاد .

( ٦ ) عبيد الله بن أبي جعفر المصري ، أبو بكر الخقي ، مولى بني كنانة ، أو أمية ، قيل اسم أبيه

يسار ، ثقة ، وكان فقيها عابدا ، مات سنة اثنتين ، وقيل أربع ، وقيل خمس ، وقيل ست

وثلاثين ومائة / ع . أنظر الميزان : ٤ / ٣ ، التهذيب : ٥ / ٦ ، التقريب : ١ / ٥٣١ .

( ٧ ) المحلى : ٢٥٣ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٨٤ ) . قال : فهذا خبر جيد السند كل رواه ثقات .

ولفظه " عن ابن عباس قال : لما ولدت مارية ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : أعتقها ولدها " . وأسناده : ضعيف فيه مصعب بن سعيد وهو ضعيف .

ثم ذكر من طريق القاسم بن أصبغ ، عن محمد بن مصعب ، عن عبيد الله بن عمرو وهو الرقي ، عن عبد الكريم الجزري ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وتعقبه ابن القطان بأن قوله عن محمد ابن مصعب خطأ ، وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح<sup>(١)</sup> ، عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي<sup>(٢)</sup> وفيه ضعف<sup>(٣)</sup> انتهى . قلت : بتقدير التسليم مصعب يحتج بحديثه عندهم إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، وهنا كذلك .

( ١٣٠٠ ) قوله : " والأصل في ذلك ما روى محمد بن الحسن بإسناده أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أعتق أمهات الأولاد من جميع المال ، وقال : لا يورثن ولا يبعن<sup>(٥)</sup> " قلت : ١٥٤ ب / لم أره في باب أمهات الأولاد من أصل<sup>(٦)</sup> محمد بن الحسن إلا بلاغا ولفظه " بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعتق أمهات الأولاد من جميع المال ، وقال : لا يبعن في دين ولا يورثن " ، وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أيما رجل وطئ أمته فولدت منه ، فهي له في حياته يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة<sup>(٧)</sup> " انتهى . ولعله

( ١ ) محمد بن مسلم بن أبي الوضاح ، المثنى القضاعي ، الجزري ، نزيل بغداد ، أبو سعيد المؤدب ، مشهور بكنيته ، صدوق يهيم ، من الثامنة ، مات بعد الثمانين ومائة / ختم ٤ التهذيب : ٤٥٣ / ٩ ، التقريب : ٢٠٨ / ٢ ، الميزان : ٤٠ / ٤ خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٣٥٩ ) .

( ٢ ) مصعب بن سعيد ، أبو خيثمة المصيصي ، صاحب حديث ، قال ابن عدي : يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف ، وهو حراني نزل المصيصة ، وضعفه الذهبي . أنظر الكامل لابن عدي : ٢٣٦٢ / ٦ ، الميزان : ١١٩ / ٤ ، اللسان : ٤٣ / ٦ .

( ٣ ) المصيصي : بكسر الميم والصاد المشدود توسكون الياء وفي آخرها صاد مهملة ثانية - هذه النسبة إلى المصيصة مدينة على ساحل البحر ، ينسب إليها كثير من العلماء . أنظر الباب : ٢٢١ / ٣ ، ومعجم البلدان : ١٤٥ / ٥ .

( ٤ ) راجع تلخيص الحبير : ٢١٨ / ٤ رقم ( ٢١٦٠ ) . ( ١٣٠٠ ) ٣٢ / ٤ .

( ٥ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة من الاختيار : ٣٢ / ٤ " لا يورثن ولا يبعن " . ( ٦ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .

( ٧ ) قلت : أخرج الإمام مالك في الموطأ : ٧٧٦ / ٢ في العتق والولاء ، باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة . من طريق نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن عمر بن الخطاب قال : " أيما وليدة ولدت من سيدها ، فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة " . ورواه أيضا محمد بن الحسن الشيباني

في الموطأ : ص ٢٨٢ رقم ( ٧٩٩ ) وقال : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعامه =====



أسنده في موضع آخر، فإن هذا شأنه ، والله أعلم ، وسيأتى معناه مرسلًا من رواية محمد ابن الحسن .

( ١٣٠١ ) أثر عمر : " أنه كان ينادى على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا ان بيع أمهات الأولاد حرام ، ولا رق عليها بعد موت مولاها " أخرجه محمد بن الحسن في الآثار<sup>(١)</sup> وفي الأصل<sup>(٢)</sup> عن الامام أبي حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم ، عن عمر به .

( ١٣٠٢ ) حديث : " ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين ولدت أم ابراهيم أعتقها ولدها " تقدم أول الباب .

( ١٣٠٣ ) حديث : " سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بعتق أمهات الأولاد ، ولا ييمن<sup>(٣)</sup> في دين ولا يجعلن من الثلث " قال المخرجون :<sup>(٤)</sup> لم نجده . قلت : أخرجه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(٥)</sup> من هذا الوجه بلفظ " أمر بعتق أمهات الأولاد ، وقال : لا يورثن ولا ييمن في دين " .

=== من فقهائنا ، اهـ . وعبد الرزاق في المصنف : ٢٩٢ / ٧ رقم ( ١٣٢٢٥ ) من طريق عبيد الله وعبد الله ابني عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : " قضى عمر في أمهات الأولاد أن لا ييمن ، ولا يوهبن ، ولا يورثن ، يستمتع بها صاحبها ما كان حيا ، فإذا مات عتقت " . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٣٤٨ و ٣٤٢ . وروى عبد الرزاق في المصنف : ٢٩٣ / ٧ رقم ( ١٣٢٣٣ ) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٣٤٤ . من طريق الثوري ، عن ابن أنعم ، عن سليمان بن يسار قال : " قلت لابن المسيب : أعتق أمهات الأولاد ؟ قال : لا ، ولكن أعتقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم " . وقال البيهقي : رواه سفيان الثوري في الجامع ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن مسلم بن يسار قال : " سألت سعيد بن المسيب عن عتق أمهات الأولاد فقال الناس يقولون : ان أول من أمر بعتق أمهات الأولاد عمر رضي الله عنه وليس كذلك ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أعتقهن ، ولا يجعلن في ثلث ، ولا ييمن في دين " . اهـ .  
أسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ١٣٠١ ) ٣٢ / ٤ .

( ١ ) ص ١٤٦ رقم ( ٦٦٨ ) . ورواه أيضا قاضي القضاة أبي يوسف في كتاب الآثار ص ( ١٩٢ )

رقم ( ٨٧٢ ) .

أسناده : منقطع لأن ابراهيم النخعي لم يدرك عمر أمير المؤمنين رضي الله عنه .

( ٢ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .

( ١٣٠٢ ) ٣٢ / ٤ . تقدم في رقم ( ١٢٩٩ ) .

( ٣ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة من الاختيار : ٣٢ / ٤ " ولا يسمعين في دين " .

( ٤ ) أنظر نصب الراية : ٢٨٨ / ٣ ، الدراية : ٨٧ / ٢ رقم ( ٦٢٢ ) .

( ٥ ) لا يوجد في الأجزاء الموجودة منه .

( ١٣٠٤ ) قوله : " وروى عبدة السلماني قال : قال علي رضي الله عنه : اجتمع رأي ، ورأي عمر رضي الله عنه في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عتق أمهات الأولاد ، ثم رأيت بعد أن يبعث في الدين ، فقال عبدة : رأيك ورأي عمر في جماعة أحب الينا من رأيك في الفرقة ، قال علي رضي الله عنه ان السلماني لفقير ورجع عني ذلك " أخرج ذلك عبد الرزاق <sup>(١)</sup> بإسناد صحيح . تتيم : روى الدارقطني <sup>(٢)</sup> من طريق عبد الرحمن الأفرقي [ عن مسلم بن يسار <sup>(٣)</sup> عن سعيد بن المسيب " أن عمر أعتق أمهات الأولاد ، وقال : أعتقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم " انتهى . وقد صحح الترمذي سماع سعيد من عمر ، وعبد الرحمن الأفرقي قد منا قول ابن راهويه ، فيه أنه سمع يحيى القطان <sup>(٤)</sup> يقول : عبد الرحمن ثقة ، وقال عياش عن ابن معين : ليس به بأس ، وهو ضعيف ، وقال يعقوب بن أبي شيبة : ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح من الأمايين بالمعروف الناهين عن المنكر ، وقال الترمذي : ضعيف ضعفه يحيى القطان وغيره ، ورأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ، ويقول : هو مقارب الحديث انتهى ، فإذا سیرت الترجمة لا تجد فيه ما يقتضي سقوط الاحتجاج به لاسيما عند الفقهاء . وروى الدارقطني <sup>(٥)</sup>

( ١ ) المصنف : ٢٩١/٧ رقم ( ١٣٢٢٤ ) من طريق معمر ، عن أيوب ، عن عبدة السلماني . ورواه أيضا البيهقي : ٣٤٨/١٠ من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين ، وقد أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٩٠/٣ .

إسناده : صحيح رجاله ثقات ، وقال الحافظ في الدراية : ٨٨/٢ رقم ( ٦٢٢ ) : إسناده من أصح الأسانيد ، اهـ . قلت : عبدة السلماني ثقة ثبت وقد تقدمت ترجمته . ( ٢ ) السنن : ١٣٦ / ٤ في كتاب المكاتب .

إسناده : ضعيف ، قال الحافظ في الدراية : ٨٨/٢ رقم ( ٦٢٢ ) : وإسناده ضعيف . قلت : عبد الرحمن بن زياد بن نعيم الأفرقي ضعيف وقد تقدمت ترجمته . ( ٣ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والاضافة من المطبوعة .

وترجمته هو مسلم بن يسار المصري ، أبو عثمان الطنيزي ، مولى الأنصار مقبول من الرابعة . / بخ مق د ت ق .

انظر : بتاريخ ابن معين : ٥٦٤/٢ ، الميزان : ١٠٧/٤ ، التهذيب : ١٤١/١٠ ، التقريب : ٢٤٧/٢ .

( ٤ ) أنظر تهذيب التهذيب : ١٧٤/٦ .

( ٥ ) السنن : ١٣٥/٤ في كتاب المكاتب ، وابن عدي في الكامل : ١٤٩٤/٤ .

إسناده : أعلاه ابن عدي بعبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي أبو جعفر المدني ، وأسناده تضعيفه عن النسائي والسعدي ، والغلاس وابن معين ، ولينه هو ، وقال : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ومع ضعفه يكتب حديثه . وراجع نصب الراية ٢٨٨/٣ . قلت : عبد الله بن جعفر بن نجيح قال الحافظ في التقريب : ٤٠٦/١ : ضعيف .

أيضا عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال : لا يبعن ، [ ولا يوهبن ] <sup>(١)</sup> ولا يورثن ، يستمتع منها <sup>(٢)</sup> سيد ها مادام <sup>(٣)</sup> حيا ، فإذا مات فهي حرة " . قال الدارقطني : الصحيح وقفه على ابن عمر عن عمر ، وكذا قال البيهقي ، وعبد الحق ، ورآى ابن القطان أن رفعه أولى ، وقال صاحب الامام <sup>(٤)</sup> : المعروف فيه الوقف ، والذي رفعه ثقة ، قيل ولا يصح مسندا <sup>(٥)</sup> . قلت : اذا كان الرفع ثقة فزيادته مقبولة . وان لم يصح مسندا ، فقد تأيد بطريق آخر من غير رجاله ، وقد رفعه محمد بن الحسن بلاغيا كما قدمناه ، وأما ما أخرج النسائي <sup>(٦)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٧)</sup> ، والدارقطني <sup>(٨)</sup> ، عن أبي الزبير سمع جابر ابن عبد الله يقول : " كنا نبيع سراريننا أمهات الأولاد ، والنبي صلى الله عليه وسلم

( ١ ) مابين المعكوفين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " بها " بدل " منها " .

( ٣ ) كذا في " م " ونصب الراية ، والدرية : ٨٨ / ٢ ، وأما في النسخة المطبوعة : " مبادل " .

( ٤ ) وكذا ذكره الحافظ ففى تلخيص الحبير : ٢١٧ / ٤ رقم ( ٢١١٩ ) قلت : صاحب الامام فى أحاديث الأحكام - للشيخ تقي الدين محمد بن على المعروف بابن دقيق العيدى الشافعى المتوفى سنة ( ٧٠٢ ) جمع فيه ستون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرز فيه وسماه الامام ، قيل انه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه لما فيه من الفوائد لكنه لم يكمله . أنظر كشف الظنون : ١٥٨ / ١ .

( ٥ ) قال الحافظ الزيلعى : وعندى أن الذى أسنده خير من وقفه ، اهـ .

قلت : وقد أطلال الكلام فيه راجع نصب الراية : ٢٨٩ / ٣ .

( ٦ ) لعله فى الكبرى لم أقف عليه فى الصغرى ، وقد رواه أيضا الامام أحمد : ٣٢١ / ٣ .

( ٧ ) السنن : ٨٤١ / ٢ فى العتق ، باب أمهات الأولاد ( ٢ ) الحديث ( ٢٥١٧ ) .

( ٨ ) السنن : ١٣٥ / ٤ فى كتاب المكاتب .

ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٩٦ ) رقم ( ١٢١٥ ) . وعبد الرزاق ففى

المصنف : ٢٨٨ / ٧ رقم ( ١٣٢١١ ) ، والبيهقى : ٣٤٨ / ١٠ ، والامام الشافعى ففى

المسند رقم ( ١٢٠٥ ) . وابن حزم فى المحلى : ٢٥٠ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٨٤ ) .

استاد : قال البوصيرى فى الزوائد : استاده صحيح ، رجاله ثقات . وقال الحافظ

المندرى فى مختصر سنن أبى داود : ٤١٢ / ٥ فى العتق باب فى عتق أمهات

الأولاد : وهو حديث حسن ، اهـ . وقال ابن حزم : أما حديث جابر فلاحجة فيه ،

وان كان غاية فى صحة السند ، لأنه ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم

بذلك . أنظر المحلى : ٢٥٢ / ٩ ، المسألة ( ١٦٨٤ ) . وصححه ابن حبان . وراجع

أيضا سبل السلام : ١٢ / ٣ ، ونيل الأوطار : ١١١ / ٦ .

حتى ما يرى <sup>(١)</sup> بذلك بأسا " في لفظ " فلا ينكر ذلك علينا " فقد قال البيهقي : ليس في شيء من الطرق أنه اطلع على ذلك ، وأقرهم عليه صلى الله عليه وسلم ، لكن قال حافظ العصر <sup>(٢)</sup> قاضي القضاة ، قلت : نعم قد روى ابن أبي شيبة في مصنفه <sup>(٣)</sup> من طريق أبي سلمة ، عن جابر ما يدل على ذلك ، انتهى . قلت : ولفظ " فلا ينكر [ ذلك ] " علينا " يدل عليه أيضا والله أعلم . قال الخطابي <sup>(٥)</sup> : يحتل أن بيع أمهات الأولاد كان مباحا ، ثم نهى عنه صلى الله عليه وسلم في آخر حياته / ولم يشتهر ذلك النهي ، فلما بلغ عمر نهاهم ، انتهى . قلت : ١/١٥٥ قد روى معنى هذا عند أبي بكر بن أبي [ شيبة ] <sup>(٦)</sup> ، ثنا معاوية بن هشام <sup>(٧)</sup> ، ثنا أيوب بن عتبة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، قال : " كنا نبيع أمهات الأولاد على ،

( ١ ) كذا في " م " وأما في النسخ المطبوعة " لا نرى " بدل " ما يرى " .

( ٢ ) في تلخيص الحبير : ٢١٨ / ٤ رقم ( ٢١٦١ ) .

( ٣ ) قلت : لم أقف عليه في النسخة المطبوعة بعد البحث الشديد والله أعلم . وهو في أصول البزدوى ص ٢٣٤ و ٣٤٣ .

( ٤ ) سقط من ( م ) .

( ٥ ) معالم السنن : ٧٤ / ٤ . قلت : وتعقبه الأمير الصنعاني في سبل السلام : ١٢ / ٣ قائلا : ولا يخفى ضعف هذا الجواب لأنه لا نسخ بالاحتمال ، فللقائل بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول : يحتل أن حديث ابن عمر كان أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر وإن كان احتمالا بعيدا ، ثم قوله إن حديث جابر راجع إلى التقدير ، وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض يقال عليه : القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم ، وليس في منع بيعها إلا رأى عمر رضي الله عنه لا غير ، ومن شاوره من الصحابة وليس باجماع ، فليس بحجة ، على أنه لو كان في المسألة نص لما احتاج عمر والصحابة إلى الرأي ، اهـ . وراجع أيضا تلخيص الحبير :

٢١٩ و ٢١٨ / ٤ .

( ٦ ) في " م " " هشام " بدل " شيبة " والصواب كما صححته .

قلت : لم أقف عليه في النسخة المطبوعة من المصنف بعد البحث الشديد والله أعلم . أسناده : ضعيف لأجل أيوب بن عتبة ، وهو ضعيف جدا وقد تقدمت ترجمته ، وفيه أيضا معاوية بن هشام وهو صدوق له أوهام . والحديث بهذا الإسناد ضعيف لا تقوم به الحجة .

( ٧ ) معاوية بن هشام القصار ، أبو الحسن الكوفي ، مولى بني أسد ويقال له معاوية بن

العباس ، صدوق له أوهام ، من صغار التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين . / يخم ٤

أنظر الجرح : ٣٨٥ / ٨ ، الميزان : ١١٩ / ٤ ، التهذيب : ٢١٨ / ١٠ ،

التقريب : ٢ / ٢٦١ .

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ، ثم ذكر لي أنه زجر عن بيعهم وكان  
عمر يشد في بيعهم " انتهى ، وأيوب ضعفه أحمد ، وقال مرة : ثقة لا يقيم حديث يحيى ،  
وقال عباس ، عن ابن معين : ليس بالقوى ، وقال البخارى : هو عندهم لين ، وقال  
ابن عدى : مع ضعفه يكتب حديثه ، وقال أبو حاتم أما كتبه فصحيحة عن يحيى بن أبي كثير ،  
ولكن يحدث من حفظه فيغلط <sup>(١)</sup> انتهى . وليس في هذا ما يقتضي ترك الاحتجاج به ،  
وكيف وقد صرح بتصحيح كتبه عن يحيى بن أبي كثير .

تنبيه : هذا الحديث هو الذى أشار اليه حافظ العصر فتأمل دلالة على ما ادعى  
من دلالة ما أوردته ، والله الموفق .

( ١٣٠٥ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفارق مارية بعد ما ولدت " هذا  
ما أخذ من استقراء السنة .

( ١٣٠٦ ) قوله : " روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى شريح فى هذه  
الحادثة : لبسا فلبس عليهما ، ولو بينا لبين لهما ، هو ابنيهما يرثهما ويرثانه ، وهو  
[ للباقي ] <sup>(٢)</sup> منهما <sup>(٣)</sup> ، وذلك بحضور من الصحابة من غير نكير ، ومثله عن على أيضا "   
قال المخرجون : رواه البيهقى <sup>(٤)</sup> من طريق المبارك بن فضالة <sup>(٥)</sup> ، عن الحسن ، عن عمر  
" فى رجلين وطئا جارية فى طهر واحد ، فجاءت بغلام ، فترافعا الى عمر ، فدعا لهما

( ١ ) راجع ميزان الاعتدال : ٢٩٠ / ١ ، وتهذيب التهذيب : ٤٠٨ / ١ .

( ١٣٠٥ ) ٣٢ / ٤ .

( ١٣٠٦ ) ٣٤ / ٤ .

( ٢ ) فى " م " " للثانى " وهو خطأ من الناسخ والصواب كما صححته .

( ٣ ) أى الولد يكون للأب الباقي من الأبوين اللذين كانا اذا مات أحدهما حتى يكون  
كل الميراث للأب الحي دون أن يكون نصفه لورثة الأب الميت . انظر شرح فتح

القدير : ٣٤١ / ٤ .

( ٤ ) نصب الراية : ٢٩١ / ٣ ، الدراية : ٨٨ / ٢ رقم ( ٦٢٤ ) .

( ٥ ) السنن الكبرى : ٢٦٤ / ١٠ فى كتاب الدعوى والبيئات ، باب القافة ودعوى الولد .

اسناده : قال البيهقى : هو منقطع ، ومبارك بن فضالة ليس بحجة .

( ٦ ) مبارك بن فضالة ، بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ، أبو فضالة البصرى ، صدوق ،  
يدلس ويسوى ، من السادسة ، مات سنة ( ١٦٦ ) هـ على الصحيح . / ختد تق

التقريب : ٢٢٧ / ٢ .

وأنظر تاريخ يحيى بن معين : ٥٤٨ / ٢ ، التهذيب : ٢٨ / ١٠ ، خلاصة تذهيب

الكامل : ص ( ٣٦٨ ) .

ثلاثة من القافة<sup>(١)</sup>، فاجتمعوا على أنه قد أخذ الشبه منهما جميعا ، وكان عمر قائفا يقف ، فقال : قد كانت الكلبة ينزوا عليها الكلب الأسود والأصفر والأثمر ، فيؤدى الى كل كلب شبيهه ، ولم أكن أرى هذا فى الناس حتى رأيت هذا ، فجعله عمر لهما ، يرثهما ويرثانه ، وهو للباقي منهما " وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من طريق عروة " أن رجلين اختصما فى ولد ، فدعا عمر القافة فألحقه بأحد الرجلين " انتهى . قلت : فى إيراد هذا الأثر من هذه الوجوه نظر من وجوه :-

الأول : أن الذى فى كتب الأصحاب أن عمر رضى الله عنه كتب الى شريح ، ولم يباشر بنفسه .

الثانى : أنه بخلاف لفظه ان ليس فيه " لبسا " الحديث ، بل الأخير مخالف باللفظ والصعنى من كل وجه .

الثالث : ومنه يقضى المعجب أن الأصحاب أوردوا هذا دليلا على أن عمر لم يعتبر القافة ، وأن هذا اجماع سكوتى ، على ذلك لين آخر ما ذكروا ، وهذا مصرح باعتبار القافة الى آخر ما فيه ، فيكون هذا حجة على الأصحاب لأنه حديث الكتاب ، والله الموفق للصواب . والأثر المذكور أخرجه محمد بن الحسن فى الأصل<sup>(٣)</sup> فى آخر كتاب الدعوى ، عن شريح " أن رجلين وطئا جارية فجاءت بولد فادعياه جميعا ، فكتب فى ذلك الى عمر فكتب اليه أنهما لبسا فلبس عليهما ولو بينا بين لهما فهو أيهما يرثهما ويرثانه ، وهو للباقي منهما " انتهى . وهذا متصل ، وجميع ما ذكره المخرجون منقطع . وقال الطحاوى<sup>(٤)</sup> بعد روايته نحو ما تقدم

( ١ ) القائف الذى يتتبع الآثار ويعرفها ، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه والجمع :

القافة ، يقال : فلان يقوف الأثر ويقتافه قيافة ، مثل قفا الأثر واقتفاه . النهاية :

١٢١ / ٤ ، الصحاح : ١٤١٩ / ٤ .

( ٢ ) المصنف : ٣٦٠ / ٧ رقم ( ١٣٤٧٥ ) من طريق معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير

" أن رجلين ادعيا ولدا ، فدعا عمر القافة ، واقتدى فى ذلك ببصر القافة ،

وألحقه أحد الرجلين " اهـ . قلت : بهذا السياق ورد فى النسخة المطبوعة .

استزاده : رجاله ثقات الا أن عروة ولد سنة ( ٢٣ ) هـ فى آخر خلافة عمر ولم يثبت

له الرواية عنه . راجع سير أعلام النبلاء : ٤ / ٤٢١ - ٤٣٧ ، التهذيب : ٧ / ١٨٥ .

( ٣ ) لا يوجد فى الأجزاء الموجودة منه .

( ٤ ) شرح معانى الآثار : ٤ / ١٦٣ فى كتاب القضاء والشهادات ، باب الولد يدعيه

الرجلان كيف الحكم فيه ؟ .

للمخرجين : فليس يخلوا حكم هذه الآثار من أحد وجهين ، أما أن يكون بالدعوى لأن الرجلين أدعى الصبي وهو بأيديهما ، فالحق بهما بدعواهما ، أو يكون فعل ذلك بقول القافة ، فكان الذين يحكمون بقول القافة لا يحكمون بقولهم إذا قالوا : هو ابن هذين ، فلما كان قولهم كذلك ، ثبت على قولهما ، أن يكون قضاء عمر بالولد للرجلين كان يقول بظن<sup>(١)</sup> القافة انتهى . قلت : يمكن الخصم أن يورد هذا الزامنا لنا ، فيقول : أنتم تلحقون بالدعوى ، وهنا انما الحق بالقافة ، ونحن لا يلزمنا هذا من أصله لأننا لا نقول بحجة قول الصحابي . وأما أثر على رضي الله عنه ، فأخرجه الطحاوي<sup>(٢)</sup> من طريق سماك ، عن مولى لبني مخزوم ، قال : " وقع رجلان على جارية في طهر [ واحد<sup>(٣)</sup> فعلقت الجارية ، فلم يد ر من أيهما هو فلقيا<sup>(٤)</sup> عليا ، فقال : هو بينكما ، يرثكما وترثانه ، وهو للباقي [ منكما<sup>(٥)</sup> ] وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> من وجه آخر عن علي رضي الله عنه . قال المخرجون :<sup>(٧)</sup> وروى البيهقي<sup>(٨)</sup> من طريق عبد خير ، عن زيد بن أرقم ، قال : " أتى علي

( ١ ) قوله " كان يقول بظن القافة " . كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " كان

بغير قول القافة " . قلت : وقد نقل المخرج كلام الطحاوي ببعض التصرف .

( ٢ ) شرح معاني الآثار : ١٦٤ / ٤ في القضاء والشهادات ، باب الولد يدعيه الرجلان

كيف الحكم فيه ؟ . والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٦٨ .

إسناده : ضعيف فيه مجهول وهو مولى لبني مخزوم لم أقف على ترجمته والله أعلم ،

وضعه البيهقي ، وقال : يرويه . سماك عن رجل مجهول لم يسمه .

( ٣ ) سقط في " م " .

( ٤ ) كذا في " م " وأما في المطبوع " فأتيا " .

( ٥ ) سقط من " م " .

( ٦ ) المصنف : ٣٥٩ / ٧ رقم ( ١٣٤٧٣ ) من طريق الثوري ، عن قابوس بن أبي ظبيان ،

عن علي قال : " أتاه رجلان وقعا على امرأة في طهر ، فقال : الولد لكما ، وهو للباقي

منكما " .

إسناده : ضعيف فيه قابوس بن أبي ظبيان فيه لين . كما في التقريب : ١١٥ / ٢ ،

وضعه الحفاظ . قال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به .

أنظر الكاشف : ٣٨٨ / ٢ ، الميزان : ٣٦٧ / ٣ ، التهذيب : ٣٠٥ / ٨ ، قلت :

وقابوس لم يلق عليا كرم الله وجهه وهو منقطع أيضا . وقال البيهقي : وقابوس وهو

غير محتج به . نصب الراية : ٣ / ٢٩٢ .

( ٧ ) نصب الراية : ٣ / ٢٩٢ و ٢٩١ ، الدراية : ٨٩ / ٢ رقم ( ٦٢٤ ) .

( ٨ ) رواه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ٣٥٩ / ٧ رقم ( ١٣٤٧٢ ) ومن طريقه البيهقي

في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٦٧ في الدعوى والبيئات ، باب من قال يقرع بينهما إذا

بثلاثة - وهو باليمن - وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فأقرع بينهم ، فالحق الولد بالذى صارت عليه القرعة ، وجعل / عليه ثلثي الدية ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك " ١٥٥ / ب قلت : لا أعلم لذكر هذا في هذا المكان معنى لأنه ليس في معنى حديث الكتاب ولا هو معارض له ، لأن هذا رواه الخمسة ، إلا الترمذى وفيه " فسأل اثنين فقال أقران لهذا بالولد ؟ قالوا : لا ، ثم سألت اثنين : أقران لهذا بالولد ؟ فقالوا : لا الحديث " وروى موقوفاً باسناد أجود من المرفوع فليتأمل والله أعلم .

=== لم يكن قافة . ورواه أيضا الامام أحمد في فضائل الصحابة : ٦٤٥ / ٢ رقم ( ١٠٩٥ ) وفي المسند : ٣٧٣ / ٤ . والنسائي : ١٨٢ / ٦ ، والحاكم في المستدرک : ١٣٥ / ٣ ، من طرق عن الأجلح عن الشعبي عن عبد الله بن الخليل عن زيد بن أرقم بنحوه . اسناده : قال البيهقي : هذا الحديث ما يعد في أفراد عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وقال الحافظ المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، ورواه بعضهم مراسلاً ، وقال النسائي : هذا صواب ، وقال الخطابي : وقد تكلم بعضهم في اسناد حديث زيد بن أرقم . هذا آخر كلامه . ويشبه أن يكون المراد بذلك الحديث المتقدم ، فأما حديث عبد خير فرجال اسناده ثقات ، غير أن الصواب فيه : الا رسال ، اهـ . مختصر سنن أبي داود : ١٧٨ / ٣ .

فائدة : قال ابن قيم الجوزية : وروى الأثرم باسناد ، عن سعيد بن المسيب : " في رجلين اشتركا في طهر امرأة ، فحملت ، فولدت غلاما يشبههما ، فرفع ذلك الى عربين الخطاب ، فدعا القافة ، فنظروا ، فقالوا : نراه يشبههما ، فألحقه بهما ، وجعله يرثهما ويرثانه " .

ولا يعرف قط في الصحابة من خالف عمر وعليا رضي الله عنهما في ذلك ، بل حكم عمر بهذا في المدينة ، وبحضرته المهاجرون والأنصار ، فلم ينكره منهم منكر ، اهـ . زاد المعاد : ٤٢٠ / ٥ .

( ١ ) رواه أبو داود رقم ( ٢٢٦٩ - ٢٢٧١ ) في الطلاق ، باب من قال بالقرعة اذا تنازعا في الولد . والنسائي : ١٨٢ / ٦ و ١٨٣ في الطلاق ، باب القرعة في الولد اذا تنازعا فيه . وابن ماجه : ٧٨٦ / ٢ في الأحكام ، باب القضاء بالقرعة ( ٢٠ ) الحديث ( ٢٣٤٨ ) . والامام أحمد في المسند : ٣٧٣ / ٤ . والحميدى في مسنده رقم ( ٢٣٩ ) .

اسناده : رجاله ثقات وقد تقدم الكلام عليه عند رواية عبد الرزاق والبيهقي ، وقال ابن عبد السلام بن تيمية الحراني : رواه الخمسة إلا الترمذى ، ورواه النسائي وأبو داود موقوفاً على علي باسناد أجود من اسناد المرفوع ، وكذا رواه الحميدى =====



( ١٣٠٧ ) قوله : " وما روى من حديث المدلجى <sup>(١)</sup> ، وأسامة بن زيد ، وفرح النسيبى

صلى الله عليه وسلم " الحديث عن عائشة ، قالت : " أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل على مسرورا ، تبتق أسارى وجهه <sup>(٢)</sup> ، فقال : ألم ترمجزا <sup>(٣)</sup> أن نظر آتفا الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ، فقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض " رواه الجماعة <sup>(٤)</sup> ، وفى لفظ أبى داود ، وابن ماجه ، ورواية لمسلم ، والنسائى ، والترمذى " ألم تر أن مجززا المدلجى

=== فى مسنده وقال فيه : " فأغرمه قيمة ثلثى الجارية لصاحبه " . أنظر المنتقى من أخبار المصطفى : ٦٣٦/٢ رقم ( ٣٧٩٢ ) . وقال الشوكانى فى نيل الأوطار : ٣١٦/٦ : والمراد بالارسال ههنا الوقف كما عبر عن ذلك المصنف ، لا ما هو الشائع فى الاصطلاح من أنه قول التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( ١٣٠٧ ) ٣٤/٤ .

( ١ ) المدلجى نسبة الى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد ، والعرب تعترف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصا بهم على الصحيح ، وقد أخرج يزيد بن هارون فى الفرائض بسند صحيح الى سعيد بن المسيب أن عمر كان قائفا أورده فى قصته ، وعمر قرشى ليس مدلجيا ولا أسديا . أنظر فتح البارى : ٥٧/١٢ فى الفرائض ، باب القائف ( ٣١ ) .

( ٢ ) الأسارى : التكاسير التى تكون فى الجبين ، وبريقها : ما يعرض لها من البشاشة عند الفرح والاستبشار بالشئ السار . أنظر جامع الأصول : ٧٣٧/١٠ .

( ٣ ) مجزز بالجيم وتشديد الزاى الأولى المدلجى ، وأبعد من قال بالحاء المهملة وحكى فتح الزاى الأولى والصواب الكسر لأنه جز نواصى العرب ، وهو ابن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتارة بن عمر بن مدلج الكنانى المدلجى . أنظر عمدة القارى : ٢٣٢/١٦ فى الفضائل ، باب مناقب زيد بن حارثة .

( ٤ ) رواه البخارى : ٥٦٥/٦ فى المناقب ، باب صفة النبى صلى الله عليه وسلم ( ٢٣ ) ، الحديث ( ٦٧٧١٩٦٧٧٠٣٧٣١٩٣٥٥٥ ) .

ومسلم : ١٠٨١/٢ فى الرضاع ، باب العمل بالحق القائف الولد ( ١١ ) الحديث ( ٤٠-٣٨ ) ( ١٤٥٩ ) ، وأبو داود رقم ( ٢٢٦٧ ) فى الطلاق ، باب فى القافة ، والترمذى : ٢٩٨/٣ فى الولاء والهبة ، باب ماجاء فى القافة ( ٥ ) الحديث ( ٢٢١٢ ) وقال : حسن صحيح .

والنسائى : ١٨٤/٦ فى الطلاق ، باب القافة . وابن ماجه : ٧٨٧ / ٢ فى الأحكام باب القافة ( ٢١ ) الحديث ( ٢٣٤٩ ) .

اسناده : متفق عليه .

رأى زيدا ، وأسامة ، وقد غطيا رؤوسهما بقطيفة ويدت أقدامهما ، فقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض " وفي لفظ ، قالت : " دخل قائف والنبي صلى الله عليه وسلم شاهدا ، وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان ، فقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض ، فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه ، <sup>(١)</sup> وأخبر به عائشة <sup>(٢)</sup> متفق عليه . قال أبو داود : " كان أسامة أسود وكان زيد أبيض " .

( ١٣٠٨ ) قوله : " ولكن المشركون كانوا يطعنون في نسب أسامة " قال المخرجون : <sup>(٣)</sup> لم نجده . قلت : الخصم معترف به قال الرافعي : كان المشركون يطعنون في نسب أسامة لأنه كان طويلا أفنى <sup>(٤)</sup> الأنف [ أسود <sup>(٥)</sup> ] وكان زيد قصيرا أخنس <sup>(٦)</sup> الأنف بين السواد والبياض ، وقصدوا بالطعن مفايدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنهما كانا حبه ، فلما قال المدلجى ذلك ، ولا يرى الا أقدامهما سره ذلك ، انتهى بحروفه .

( ١ ) قال القاضي : قال المازرى : كانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض ، فلما قضى هذا القائف بالحق نسبه مع اختلاف اللون ، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف - فرج النبي صلى الله عليه وسلم لكونه زاجرا لهم عن الطعن في النسب . أنظر صحيح مسلم بشرح النووي : ٤١ / ١٠ .

( ٢ ) رواه البخارى : ٨٧ في فضائل الصحابة ، باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي صلى الله عليه وسلم ( ١٧ ) الحديث ( ٣٧٣١ ) .

ومسلم : ١٠٨٢ / ٢ في الرضاع ، باب ( ١١ ) الحديث ( ٤٠ ) ( ١٤٥٩ ) .

( ١٣٠٨ ) ٣٤ / ٤ .

( ٣ ) أنظر نصب الراية : ٢٩١ / ٣ ، الدراية : ٨٩ / ٢ رقم ( ٦٢٤ ) ، وتلخيص الحبير :

٢١١ / ٤ رقم ( ٢١٤٤ ) .

( ٤ ) القفا في الأنف : طولها ودقة أرنبتها مع حدب في وسطها .

راجع لسان العرب : ٢٠٣ / ١٥ .

( ٥ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٦ ) في " م " " حسن " بدل " أخنس " والتصحيح من المطبوع .

قال ابن منظور في لسان العرب : ٧٢ / ٦ : والخنس في الأنف : تأخره الى الرأس وارتفاعه عن الشفة وليس بطويل ولا مشرف ، وقيل : الخنس قريب من الفطس ، وهو لصوق القصبية بالوجنة وضخم الأرنبة ، وقيل : انقباض قصبية الأنف وعرض الأرنبة ، وقيل : الخنس في الأنف تأخر الأرنبة في الوجه وقصر الأنف ، وقيل : هو تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .

( ١٣٠٩ ) حديث : " من كاتب عبده على مائة أوقية فأداها كلها الا عشرة أواق فهو عبد " . أخرجه محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ خلا قوله " فهو عبد " فانه عنده بلفظ " فهو رقيق " أخرجه من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . وأخرجه أصحاب السنن <sup>(٣)</sup> فلفظ أبي داود " أيما عبد كاتب على مائة أوقية فأداها الا عشرة أواق

( ١ ) الكتابة : بكسر الكاف لغة الضم والجمع لأن فيها ضم نجم الى نجم ، والنجم يطلق على الوقت الذي يحل فيه مال الكتابة .

وشرعا : عقد عتق يعوض منجم بنجمين فأكثر بلفظ الكتابة ولفظها اسلامي لا يعرف في الجاهلية ، والأصل فيها قبل الاجماع .

راجع زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٦٨٩ / ٤ ، المبدع في شرح المقنع : ٣٣٥ / ٦ ،  
الاجماع لابن المنذر ( ١٠٥١٠٤ ) ، المنح الشافيات : ٤٨٣ / ٢ ، منح الشفا  
الشافيات : ٩٣ / ٢ ، كشف القناع : ٥٩٨ / ٤ .

( ١٣٠٩ ) ٣٥ / ٤ .

( ٢ ) قلت : لم أفق عليه في الأجزاء الموجود منه . والله أعلم .

( ٣ ) رواه أبو داود رقم ( ٣٩٢٧ ) في العتق ، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت . والترمذي : ٣٦٦ / ٢ في البيوع ، باب ما جاء في المكاتب اذا كان عنده ما يؤدي ( ٣٥ ) . وابن ماجه : ٨٤٢ / ٢ في العتق ، باب المكاتب ( ٣ ) ، الحديث ( ٢٥١٩ ) . والنسائي في العتق في الكبرى كما في تحفة الأشراف :  
٣١٩٥٣٠٧ / ٦ .

ورواه أيضا الامام أحمد : ١٧٨ / ٢ و ٢٠٩٥٢٠٦ . وابن أبي شيبة في المصنف :  
٣٩١ / ٦ في البيوع والأقضية ، باب من رد المكاتب اذا عجز ، والحاكم في  
المستدرك : ٢١٨ / ٢ في كتاب المكاتب ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٣٢٤ / ١٠ ،  
وابن حزم في المحلى : ٢٧٤ / ١٠ ، المسألة ( ١٦٨٩ ) .

استناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ،  
وقال الترمذي : غريب . وقال الامام الشافعي : لم أجد أحدا روى هذا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم الا عمرا ولم أر من رضيت من أهل العلم يثبته ، وعلى هذا  
فتيا المفتين . ومارواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديث عطاء عن  
عبد الله بن عمرو بن العاص في حديث طويل ، ولفظه : " ومن كان مكاتبا على مائة  
درهم ، فقضاها الا أوقية ، فهو عبد " . قال النسائي : هذا حديث منكر وهو عندي  
خطأ ، وقال ابن حزم : عطاء هذا هو الخراساني ، ولم يسمع من عبد الله بن عمرو .

فهو عبد ، وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأداها الا عشرة دنانير فهو عبد " ولفظ الترمذى لفظ محمد بن الحسن الا أنه قال : " فأداها الا عشرة أواق ( أو قال عشرة دراهم ) ثم عجز ، فهو رقيق " ولفظ ابن ماجه لفظ أبي داود الا أنه قال : " عشر أوقيات ، فهو رقيق " وكلهم أخرجهم من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وأخرجه النسائي<sup>(١)</sup> ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبد الله بن عمرو ، وصححه ابن حبان ، وأعل بأن عطاء هو الخراساني ولم يسمع من عبد الله بن عمرو ، انتهى . قلت : قال يحيى بن بكير : مات عبد الله بن عمرو سنة خمس وستين ، وقيل مات سنة سبع وستين ، وقيل سنة ثمان وستين ، وقال أبو نعيم : ولد عطاء الخراساني سنة خمسين والله أعلم .

( ١٣١٠ ) حديث : " المكاتب عبد مابقى عليه درهم " أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث اسماعيل بن عياش ، عن سليمان بن سليم<sup>(٣)</sup> ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المكاتب عبد مابقى عليه من كتابته<sup>(٤)</sup> درهم " وسليمان ابن سليم حمصي وثقه ابن معين وجماعة ، وقال النسائي : لا بأس به . واسماعيل بن عياش العبسي الحمصي ، قال يعقوب الفسوي : تكلم قوم في اسماعيل وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام أكبر ما تكلموا فيه قالوا : يغرب عن ثقات الحجازيين ، وقال عباس عمن ابن معين : ثقة ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس به بأس في أهل الشام وقال دحيم : هو في الشاميين غاية وخلق عن المدنيين ، وقال البخاري : اذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، واذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر ، وقال ابن عدى : هو ممن

== وقد حسنه الحافظ في بلوغ المرام ( سبل السلام : ٤ / ١٤٥ ) قلت : وهو كما قال

حافظ العصر اسناده حسن . وراجع نصب الراية : ٤ / ١٤٣ ، التلخيص : ٤ / ٢١٦

رقم ( ٢١٥٦ ) ، نيل الأوطار : ٦ / ١٠٥ . ومختصر سنن أبي داود : ٥ / ٤٨٦ .

لأن رجال الاسناد جيدون .

( ١ ) ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٨ / ٤١٠ رقم ( ١٥٧٣٥ ) من هذا الطريق .

( ١٣١٠ ) ٤ / ٣٥ .

( ٢ ) السنن رقم ( ٣٩٢٦ ) في العتق ، باب في المكاتب يؤدى بعض كتابته فيعجز أو يموت .

وعنه البيهقي : ١٠ / ٣٢٤ .

اسناده : حسن .

( ٣ ) سليمان بن سليم ، الكلبى ، أبو سلمة الشامي ، القاضي بحمص ، ثقة عابد ، من السابعة ،

مات سنة سبع وأربعين ومائة . ٤ / ٤٠ . أنظر الجرح : ٤ / ١٢١ ، تاريخ ابن معين :

٢ / ٢٣١ ، التهذيب : ٤ / ١٩٥ ، التقريب : ١ / ٣٢٥ .

( ٤ ) كذا في " م " ونصب الراية : ٤ / ١٤٣ ، وأما في النسخة المطبوعة " مكاتبته " .

يحتج به في الشاميين / خاصة ، قلت : فهذا الحديث من أهل بلده ، وقد قدمنا الكلام ١/١٥٦  
على من فوق شيخه فتم شأن هذا الحديث والله الحمد .  
( ١٣١١ ) قوله : " لما رويناه من الحديث " هو الأول ، والثاني جميعا .

### فصل

( ١٣١٢ ) " وإذا مات المكاتب وترك وفاء أدبت [ مكاتبته ] <sup>(١)</sup> وحكم بحريته فسي  
آخر جزء من أجزاء حياته ويعتق أولاده ، فإن فضل شيء فلورثته ، روى ذلك عن علي  
وابن مسعود " أخرج محمد بن الحسن في الأصل <sup>(٢)</sup> عن علي ، وعبد الله بن مسعود ، وشريح  
قالوا : " إذا مات المكاتب وترك مالا أدى ما بقي من كتابته ، وكان ما بقي ميراثا لورثته " .  
وعن زيد بن ثابت أنه قال : " المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ، وإن مات قبل أن يؤدي مكاتبته  
أخذ ماله كله " وأخرجه البيهقي من طريق الشعبي بتعامه عن زيد وعلي وعبد الله .  
( ١٣١٣ ) قوله : " وهو ما يؤثر عن علي رضي الله عنه " أخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> عن  
عباد بن العوام ، عن حجاج ، عن حصين ، عن الحارثي ، عن علي قال : " إذا تتابع علي

( ١٣١١ ) ٣٥ / ٤ . تقدما في رقم ( ١٣٠٩ ) و ( ١٣١٠ ) .

( ١٣١٢ ) ٤١ / ٤ .

( ١ ) في " م " " كتابة " والتصحيح من المطبوع .

( ٢ ) ج ٤ ص ١١ في ميراث المكاتب ، باب ميراث المكاتب .

ورواه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٦ / ٤١٥ - ٤١٧ في البيوع والأقضية باب فسي  
مكاتب مات وترك ولدا أحرارا . بنحوه . وعبد الرزاق : ٨ / ٣٩٤ و ٣٩٥ رقم

( ١٥٦٦٨ ) و ( ١٥٦٦٩ ) .

( ٣ ) السنن الكبرى : ١٠ / ٣٢٤ - ٣٢٦ و ٣٣١ في كتاب المكاتب .

أسناده : حسن .

( ١٣١٣ ) ٤٢ / ٤ .

( ٤ ) المصنف : ٦ / ٣٩٠ في البيوع والأقضية ، باب من رد المكاتب إذا عجز . بهذا السند

وهو كذا في نصب الراية : ٤ / ١٤٦ ، بدون ذكر الشعبي . وقد رواه البيهقي فسي

السنن الكبرى : ١٠ / ٣٤٢ من طريق ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام ، عن

الحجاج ، عن حصين ، عن الشعبي عن الحارث ، عن علي رضي الله عنه قال :

" إذا تتابع على المكاتب نجهان فلم يؤد نجومه رد في الرق " وقال في موضع آخر

فدخل في السنة الثانية أو قال في الثالثة .

ورواه ابن حزم في المحلى : ١٠ / ٢٩١ ، المسألة ( ١٦٩٣ ) .

المكاتب نجمان<sup>(١)</sup> فدخل في السنة فلم يؤد نجومه رد في الرق " وحجاج هو ابن أرطاة وقد منا ما فيه . وأخرج البيهقي<sup>(٢)</sup> من حديث الحارث ، عن علي .  
(١٣١٤) أثر : " ابن عمر رضي الله عنه أن مكاتبة له عجزت فردها في الرق " قال المخرجون :<sup>(٣)</sup> لم نجده وإنما روى ابن أبي شيبة من طريق أبان<sup>(٤)</sup> البجلي عن عطاء " أن ابن عمر كاتب غلاما له على ألف دينار، فأداها الا مائة فرد . في الرق " .

=== اسناده : ضعيف فيه حجاج بن أرطاة النخعي وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وفيه أيضا الحارث بن عبد الله الأعور صاحب على كرم الله وجهه وهو ضعيف رمى بالرفض وقد تقدمت ترجمتهما .

(١) تنجيم الدين : هو أن يقدر عطاؤه في أوقات معلومة متتابعة . مشاهرة أو مساناة .

أنظر النهاية : ٥ / ٢٤ ، لسان العرب : ١٢ / ٥٧٠ .

(٢) السنن الكبرى : ١٠ / ٣٤٢ . واسناده ضعيف لأجل الحارث وقد تقدم الكلام عليه قريبا .

(١٣١٤) ٤ / ٤٢٠ .

(٣) نصب الراية : ٤ / ١٤٦ ، الدراية : ٢ / ١٩٢ . من طريق وكيع وابن أبي زائدة

ورواه أيضا البيهقي : ١٠ / ٣٤١ من طريق ابن المبارك عن أبان بن عبد الله البجلي عن عطاء بن أبي رباح " أن ابن عمر كاتب مكاتبا له فأدى تسعمائة وبقيت مائة دينار فعجز فرد . في الرق " .

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف : ج ٦ ص ٣٩٠ في البيوع والأقضية ، باب ممن رد المكاتب اذا عجز .

اسناده : صحيح رجاله ثقات .

(٤) أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر البجلي الكوفي ، صدوق في حفظه ليس .

قاله الحافظ في التقريب : ١ / ٣١ . قال يحيى : ثقة ، وقال أحمد : صدوق صالح ، قال ابن حبان : فحش خطئه وانفرد بالمناكير ، وقال ابن عدي : لم أجد له حديثا منكرا ، مات في خلافة أبي جعفر المنصور . ٤ / .

أنظر الميزان : ١ / ٩ ، التهذيب : ١ / ٩٦ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ١٥ ) .

(١)  
" كتاب الولاء "

(١٣١٥) حديث " الولاء لمن أعتق " متفق عليه (٢) من حديث عائشة . ولمسلم (٣) من حديث أبي هريرة .

(١٣١٦) حديث " مولى القوم منهم " تقدم في الزكاة . ولاحمد (٤) وابن أبي شيبة (٥) والطبراني (٦) والحاكم (٧) والبخاري في الأدب (٨) من حديث رفاعه بن رافع بلفظ " مولى القوم منهم ، وابن أختهم منهم ، وحليفهم منهم " .

(١٣١٧) قوله : " وقال حليف القوم منهم " أخرجه البزار (٩) من حديث أبي هريرة رفعه

(١) الولاء لغة : مشتق من الولي وهو القرب ، وعبرة عن النصرة والمحبة . وشرعا : عبارة عن التناصر سواء كان بالاعتاق أو بعقد المولاة . أنظر شرح فتح القدير : ١٥٢/٨ ، النهاية : ٢٢٧/٥ .

(١٣١٥) ٤٣/٤ .

(٢) رواه البخاري : ٣٥٥/٣ في الزكاة ، باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم (٦١) الحديث (١٤٩٣) . ومسلم : ١١٤١/٢ في العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق (٢) الحديث (١٥٠٥) . وتام الحديث " أنها أرادت أن تشتري بريدة للعتق ، وأراد مواليتها أن يشترطوا ولاءها ، فذكرت عائشة للنسبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اشتريها ، فانما الولاء لمن أعتق . . . الخ " .

اسناده : متفق عليه .

(٣) الصحيح : ١١٤٥/٢ في العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق (٢) الحديث (١٥٠٥) ، (١٥٠٥) ولفظه نحو حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم قريبا .

(١٣١٦) ٤٣/٤ . تقدم في رقم (٥٥٠) .

(٤) المسند : ٣٤٠/٤ .

(٥) المصنف : ٦١/٩ في كتاب الأدب ، باب من قال : ابن أخت القوم منهم .

(٦) المعجم الكبير : ٣٩٥٣٨/٥ رقم (٤٥٤٥-٤٥٤٧) .

(٧) المستدرک : ٣٢٨/٢ في تفسير سورة الأنفال .

(٨) الأدب المفرد (فضل الله الصمد) ج ١ ص ١٦٦ باب مولى القوم من أنفسهم (٤٠) .

الحديث (٧٥) . وفيه قصة عند أحمد والبخاري . ورواه أيضا البزار (كشف الأستار)

٢٩٤/٣ رقم (٢٧٨٠) .

اسناده : قال الحاكم : حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . قلت رجاله ثقات وهو صحيح الاسناد .

(١٣١٧) ٤٣/٤ . المسند ، وعنه الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٤٨/٤ . من طريق زريق بن السحت =====

" حليف القوم منهم ، وابن أختهم منهم " وللطبراني <sup>(١)</sup> وابن سعد <sup>(٢)</sup> من حديث عتبة بن غزوان <sup>(٣)</sup> : " ابن أخت القوم منهم وحليف القوم منهم " .  
تنبيه : أخرج مسلم <sup>(٤)</sup> من حديث جبير بن مطعم رفعه " لا حلف في الاسلام " <sup>(٥)</sup> .

=== عن محمد بن عمر بن واقد عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عنه به . وهو في كنز العمال : ج ١٠ ص ٣٢٦ رقم ( ٢٩٦٤٤ ) .

اسناده : ضعيف فيه محمد بن عمر بن واقد ، وهو متروك ، قلت : ويفني عنه حديث رفاعه بن رافع المتقدم قريبا . وراجع مجمع الزوائد : ١٩٦ / ١ .

( ١ ) المعجم الكبير : ١١٨ / ١٧ رقم ( ٢٩١ ) .

( ٢ ) قلت : ورواه أيضا الحاكم في المستدرک : ٢٦٢ / ٣ في معرفة الصحابة ، في مناقب

عتبة بن غزوان ، وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٤٩ / ٤ .

اسناده : ضعيف ، قال الحاكم : غريب جدا ، وتعقبه الذهبي قائلا : اسناده مظلم ،

وبعده حديث آخر فيه محمد الغلابي وليس بثقة ، اهـ . وقال الحافظ الهيثمي في

المجمع : ١٩٦ / ١ : وهو من رواية عتبة بن ابراهيم بن عتبة بن غزوان عن أبيه ولم

أر من ذكر عتبة ولا ابراهيم . وقال الحافظ في الدراية : ١٩٣ / ٢ رقم ( ٨٧٢ ) ،

قلت : أصل الحديث عند البخاري عن أنس ، اهـ . قلت : رواه البخاري في صحيحه :

٤٨ / ١٢ في الفرائض ، باب مولى القوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم ( ٢٤ ) ،

الحديث رقم ( ٦٧٦٢ ) عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " ابن أخت

القوم منهم ، أو من أنفسهم " . قلت : وله شاهد آخر صحيح رواه الطبراني في

المعجم الكبير : ٢ / ١٤٢ رقم ( ١٥٧٦ ) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ابن أخت القوم منهم " . قال الهيثمي :

رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ١٩٦ / ١ .

( ٣ ) عتبة بن غزوان بن جابر المازني ، حليف بني عبد الشمس ، صاحب جليل ، مهاجري

بدرى ، وهو أول من اختط البصرة ، مات سنة سبع عشرة ، ويقال بعده . / مس ت ق

التقريب : ٥ / ٢ . أنظر الاستيعاب : ٩ / ٨ ، سير أعلام النبلاء : ٣٠٤ / ١ ، الإصابة :

٣٧٩ / ٦

( ٤ ) الصحيح : ١٩٦١ / ٤ في فضائل الصحابة ، باب مؤخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين

أصحابه ( ٥٠ ) الحديث ( ٢٠٦ ) ( ٢٥٣٠ ) . وتام الحديث " لا حلف في الاسلام ، وأيا

حلف كان في الجاهلية ، لم يزد الاسلام الا شدة " . واسناده : رواه مسلم .

( ٥ ) قال الامام النووي : فالمراد به حلف التوارث والحلف على ما منع الشرع منه والله أعلم .

صحيح مسلم بشرح النووي : ٨٢ / ١٦ .



( ١٣١٨ ) حديث : " ليس للنساء من الولاء الا من أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتب من كاتبن أو جرولاء معتقهن أو معتق معتقهن " قال المخرجون<sup>(١)</sup> لم نجده ، وأخرج البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق عبد الله بن مسعود ، وعلي ، وزيد بن ثابت " أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصابة ، ولا يورثون النساء من الولاء الا ما أعتقن<sup>(٣)</sup> ، أو أعتق من أعتقن .  
7 ومن طريق إبراهيم<sup>(٤)</sup> " كان عمر وعلي وزيد بن ثابت : لا يورثون النساء من الولاء الا ما أعتقن .  
وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> من طريق الحسن أنه قال : " لا ترث النساء من الولاء الا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن " . وروى عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> من طريق يحيى بن الجزار ، عن علي قال : " لا ترث النساء من الولاء الا ما كاتبن ، أو أعتقن " <sup>(٧)</sup> ومن طريق ابن مسعود نحوه ، قال الحكم :

( ١٣١٨ ) ٤ / ٤٣٠ .

( ١ ) نصب الراية : ٤ / ١٥٤ ، الدراية : ٢ / ١٩٥ رقم ( ٨٧٧ ) .  
( ٢ ) السنن الكبرى : ١٠ / ٣٠٦ . في كتاب الولاء ، باب لا ترث النساء من الولاء الا من أعتقن أو أعتق من أعتقن .

اسناده : ضعيف فيه الحارث بن حصين وهو صدوق يخطئ ورمى بالرفض .  
( ٣ ) قلت : في " م " وقع الخطأ والنقص في العبارة " الا ما كاتبن أو أعتقن " بـ د ل " الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن " والتصحيح من المطبوع .

( ٤ ) قلت : رواه البيهقي أيضا : ١٠ / ٣٠٦ .

اسناده : ضعيف فيه إبراهيم بن علي وهو ضعيف .  
( ٥ ) المصنف : ١١ / ٣٨٨ في الفرائض ، باب فيما ترث النساء من الولاء وما هو ؟ ورواه أيضا الدارمي في السنن : ٢ / ٣٩٦ في الفرائض ، باب ما للنساء من الولاء ، من طريق محمد بن عيسى كلاهما عن معاذ عن أشعث عن الحسن وتام لفظه " الا الملاعنة فانها ترث من أعتق ابنها الذي انتفى منه أبوه " .

اسناده : ضعيف فيه أشعث بن سوار الكندي وهو ضعيف .  
( ٦ ) المصنف : ٩ / ٣٧ رقم ( ١٦٢٦٣ ) من طريق الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن يحيى ابن الجزار عنه به .

اسناده : ضعيف فيه الحسن بن عمار البجلي الكوفي وهو متروك وقد تقدم .  
( ٧ ) قلت : ما بين الحاصرتين سقط من " م " . والمثبت من نصب الراية : ٤ / ١٥٤ ،  
والدراية : ٢ / ١٩٥ رقم ( ٨٧٧ ) . وقد تأكدت من خلال البحث أنه سقط من " م " والله أعلم .

( ٨ ) رواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٩ / ٣٧ رقم ( ١٦٢٦٤ ) .

اسناده : ضعيف لأجل الحسن بن عمار .

وكان شريح يقول<sup>(١)</sup> به .

(١٣١٩) قوله : " ويؤيده حديث بنت حمزة " عن عبد الله بن شداد ، عن ابنة حمزة<sup>(٢)</sup> قالت : " مات مولى لي ، وترك ابنة له فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بيني وبين ابنته نصفين " رواه النسائي<sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الله بن شداد ، أن ابنة حمزة أعتقت ملوكا لها ، فمات ، فذكر الحديث . وقال : هذا أولى بالصواب . وأخرجه الحاكم<sup>(٥)</sup> من طريق عبد الله بن شداد ، عن أخته لأمه أمامة بنت حمزة ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> ، فقال : عن فاطمة بنت حمزة ، ومن طريقه أخرجه الطبراني<sup>(٧)</sup> . وأخرجه أبوداود في المراسيل<sup>(٨)</sup> ، عن عبد الله بن شداد قال : أتدرون ما ابنة حمزة مني ؟ قال : كانت أختي لأمي ، وأنها أعتقت ملوكا لها ، الحديث . وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٩)</sup> موصولا ، ومرسلا . وما أخرجه الدارقطني<sup>(١٠)</sup> من حديث ابن عباس

(١) كذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " يقوله " .

(١٣١٩) ٠٤٣/٤

(٢) اسمها أمامة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وقد مضت ترجمتها .

(٣) قلت : لم أقف عليه في الصغير ولعله في الكبرى ، وقد ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٠/٤ ونسبه إليه .

(٤) السنن : ٩١٣/٢ في الفرائض ، باب ميراث الولاء<sup>(٧)</sup> الحديث (٢٧٣٤) .

(٥) المستدرک : ٦٦/٤ في الفضائل ، في مناقب أمامة بنت حمزة بن عبد المطلب .

(٦) المصنف : ٢٦٦-٢٦٩/١١ في الفرائض ، باب في ابنة ومولاه .

(٧) المعجم الكبير : ٣٥٣-٣٥٧/٢٤ رقم (٨٨٧-٨٧٤) .

(٨) ص (١٦) ، وأنظر أيضا تحفة الأشراف : ٢٥٦/١٣ .

(٩) المصنف : ٢٢/٩ رقم (١٦١٠ و ١٦٢١١) .

(١٠) السنن : ٨٤٩٨٣/٤ في كتاب الفرائض .

ورواه أيضا الامام أحمد في المسند : ٤٠٥/٦ . وسعيد بن منصور في السنن :

٩٣/١ رقم (١٧٤٩١٧٣) . والدارمي في السنن : ٣٧٣/٢ في الفرائض ، باب الولاء

والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٤٠١/٤ في الفرائض ، باب مواريث ذوى الأرحام ،

والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٤١/٦ .

اسناده : قال الحافظ الهيثمي : رواه الطبراني بأسانيد ورجال بعضها رجال

الصحيح ، واسناد أحمد كذلك إلا أن قتادة لم يسمع من سلسي بنت حمزة رضي

الله عنه . مجمع الزوائد : ٢٣١/٤ . وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي

من حديث ابنة حمزة أيضا ، وفي اسناده ابن أبي ليلى ، وهو ضعيف ، وأعل الحديث

النسائي بالارسال ، وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة ، وأخرجه أيضا الحاكم

وصرح بأن اسمها أمامة ، وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور في الباب مسن

أن مولى حمزة مات<sup>(١)</sup>، الحديث ، ففيه سليمان بن داود الشاذكوني ضعفه ، وكذبه ابن معين ، وغيره ، وقال أبو حاتم : متروك ، وقال البخاري : هو عندي أضعف من كل ضعيف . قلت : ولو سلك طريق الجمع حمل على أن المملوك كان لحمزة ، ثم ملكته ابنته ، فأعتقته ، فيصدق أنه مولى لحمزة أي عبد له لا عتيق . وما أخرجه أبو داود في المراسيل<sup>(٢)</sup> ، عن إبراهيم ، قال : توفي مولى لحمزة بن / عبد المطلب قال : فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنت حمزة النصف [طعمة]<sup>(٣)</sup> وقبض النصف . فان صح حمل على أنه أعطاه ذلك طعمة لا ارثا للجمع بينه وبين ما تقدم والله أعلم . وأخرج الدارمي<sup>(٤)</sup> ، قال : أنا يزيد بن هارون ، عن الأشعث عن الحسن : " أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل ، فقال :

=== التصريح بأن اسمها سلمى ، وفي مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة . قال البيهقي : اتفق الرواة على أن ابنة حمزة هي المعتقة ، وقال : ان قول إبراهيم النخعي : أنه مولى حمزة غلط ، والأولى الجمع بين الروایتين كما قال مجد الدين ابن تيمية الحراني في المنتقى من أخبار المصطفى : ٤٦٩/٢ : فان صح هذا لم يقدح في الرواية الأولى ، فان من المحتمل تعدد الواقعة ، ومن المحتمل أنه أضاف مولى الوالد الى الولد ، بناء على القول بانتقاله اليه أو توريثه به ، اهـ . وقال أبو داود : رواه عدة ، عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة هي المعتقة ، انظر تحفة الأشراف : ٢٥٦ / ١٣ . ورواية الدارقطني من حديث ابن عباس : أن مولى لحمزة توفي وترك ابنته وترك ابنة حمزة ، الحديث . قال الحافظ في الدراية : ١٩٤ / ٢ : اسناده ضعيف . وأنظر نصب الراية : ١٥١٥٠ / ٤ ، وتلخيص الحبير : ٨٠ / ٣ رقم ( ١٣٤٤ ) ، ونيل الأوطار : ٧٨ / ٦ .

( ١ ) كذا في " م " وأما في المطبوع " توفي " .

( ٢ ) ص ( ١٦ ) . قال شريك : تقدم إبراهيم هذا القول تقهها إلا أن يكون سمع شيئا فرواه . وأنظر تحفة الأشراف : ١٣٨ / ١٣ .

قلت : ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٩٣ / ١ رقم ( ١٧٥ ) . من طريق عبد الرحمن بن زياد قال : نا شعبة عن المغيرة قال : كان إبراهيم يذكر هذا الحديث ويقول : انما كان طعمة أطعمها إياها النبي صلى الله عليه وسلم ، اهـ .

اسناده : ضعيف فيه عبد الرحمن بن زياد الأفرقي وهو ضعيف وقد تقدم . قلت : وهذا الذي أشار إليه البيهقي : ٢٤١ / ٦ وغلط إبراهيم في قوله ، وقد سبقه اليه الطحاوي في شرح معاني الآثار : ٤ / ٢٠٤ فقال : هو كلام فاسد .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) السنن : ٣٧٣ / ٢ في الغرائض ، باب الولاء .

انى اشتريت هذا فأعقته ، فما ترى فيه ؟ قال : أخوك ومولاك ان شكرك فهو خير لسه  
وشر لك ، وان كفرك فهو شر له وخير لك ، قال : فما ترى فى ماله ؟ قال : ان مات  
ولم يدع وارثا فلك ماله \* أخرجه عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن ابن عيينة ، عن عمرو بن عبدي ، عن  
الحسن به . وما قيل أن على بن أبى طالب كان يقدم مولى العتاقة على ذوى الأرحام ،  
فلم يوجد عنه ، بل وجد عنه خلافة . فأخرج عبد الرزاق<sup>(٢)</sup> من طريق ابراهيم : \* كان  
عمر ، وابن مسعود يورثان ذوى الأرحام دون الموالى [ قال ]<sup>(٣)</sup> فقلت : فعلى بن أبى  
طالب ؟ قال : كان أشدهم فى ذلك \* .

( ١٣٢٠ ) حديث : \* الولاء لحمه<sup>(٤)</sup> كلحمه [ النسب ]<sup>(٣)</sup> . أخرجه ابن حبان فى  
صحيحه<sup>(٥)</sup> عن بشر بن الوليد<sup>(٦)</sup> ، عن أبى يوسف ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عبد الله بن

( ١ ) المصنف : ٢٣ / ٩ رقم ( ١٦٢١٤ ) ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ٢٤٠ / ٦ . وذكره  
الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ١٥٣ / ٤ . واللفظ للدارى والبيهقى ، وعبد الرزاق  
بسعناه .

اسناده : ضعيف فى سند الدارى والبيهقى فيه أشعث بن سوار الكندى وهو ضعيف ،  
وفى سند عبد الرزاق فيه عمرو بن عبدي البصرى وهو متروك وقد تقدم . وسكت عنه  
الحافظ فى الدراية : ١٩٥ / ٢ رقم ( ٨٧٦ ) وكذا الحافظ الزيلعى ولعل ذلك  
لشبهة ضعفهما والله أعلم بالصواب .

( ٢ ) المصنف : ١٨ / ٩ رقم ( ١٦١٩٧ ) ، ورواه أيضا ابن أبى شيبة : ٢٧٢ / ١١ و ٢٧٣  
فى الفرائض ، باب من كان يورث ذوى الأرحام دون الموالى وسعيد بن منصور فى  
السنن : ٩٥٩٤ / ١ رقم ( ١٨١٥١٨٠ ) . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٢٤٢ / ٦ فى  
الفرائض ، باب السيرات بالولاء .

اسناده : صحيح رجاله ثقات الا أنه منقطع عن عمر لأنه لم يذكره .

( ٣ ) سقط من " م " . والمثبت من المطبوع .

( ١٣٢٠ ) ٤ / ٤ . وقد تقدم فى الحديث رقم ( ٩٧٨ ) .

( ٤ ) قال ابن العرى : معنى " الولاء لحمه كلحمه النسب " ان الله أخرجه بالحرمة التى  
النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالنطفة الى الوجود حسا لأن العبد كان كالمعدم  
فى حق الأحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه  
الأحكام من عدمها . انظر فتح البارى : ٤٥ / ١٢ فى الفرائض ، باب رقم ( ٢١ ) .

( ٥ ) وعنه الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ١٥١ / ٤ .

( ٦ ) بشر بن الوليد الكندى الفقيه ، كان واسع الفقه متعبدا ، قال صالح بن محمد جزرة :

هو صدوق ، ولكنه لا يعقل ، كان قد خرف . وقال سليمان : منكر الحديث ، وقال

أبو داود : ضعيف ، وقال الدارقطنى : ثقة . يقال أنه وقف فى آخر أمره فى القرآن ، =====

دينار ، عن ابن عمر كما قدمناه في الشهادات . ورواه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(١)</sup> ثنا يعقوب ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الولا لحمة كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب " ورواه الشافعي في مسنده<sup>(٢)</sup> عن محمد بن الحسن ، قال البيهقي<sup>(٣)</sup> : كان الشافعي رواه من حفظه ، فزل عن ذكر عبيد الله بن عمر في اسناده ، وعن الحاكم<sup>(٤)</sup> رواه البيهقي<sup>(٥)</sup> وقال ماتقدم ، ثم قال : وهو غير محفوظ ، وقد رواه جماعة<sup>(٦)</sup> عن عبد الله بن دينار \* ونهـى عن بيع

==== فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه لذلك ، ثم انه شاخ واستولى عليه الهرم ، مات

سنة ( ٢٨٨ ) هـ . قلت : ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا ، وقال مسلمة : ثقة

وكان ممن امتحن وكان أحمد يثنى عليه . أنظر الجرح والتعديل : ٣٦٩ / ٢ ،

الميزان : ٣٢٦ / ١ ، لسان الميزان : ٣٥ / ٢ .

( ١ ) لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه .

( ٢ ) ( ج ٢ ص ٧٣ رقم ٢٣٧ ) . وفي الأم : ١٣٢ / ٤ في كتاب الوصايا ، باب الولا والحلف .

( ٣ ) السنن الكبرى : ١٠ / ١٠٢٩٣ و ٢٩٢ / ١٠ .

اسناده : قال الحاكم : حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وصححه ابن حبان ، وأعله البيهقي . قال الحافظ : وظاهر اسناده الصحة وهو

يعكر على البيهقي حيث قال عقب حديث أبي يوسف : يروى بأسانيد أخر كلها

ضعيفة . وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها . وقال الشوكاني :

فانه حديث صحيح ، وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن نحو من خمسين رجلا من

أصحاب عبد الله بن دينار عنه . ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في

الكبير ، وأبو نعيم أيضا من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، فلا وجه لما قاله البيهقي

من أنه يروى بأسانيد كلها ضعيفة . نيل الأوطار : ٦ / ٧٩ ، وأنظر نصب الراية :

٤ / ١٥٢ و ١٥١ ، التلخيص : ٤ / ٢١٣ رقم ( ١٢٥١ ) ، الدراية : ٢ / ١٩٤ رقم

( ٨٧٥ ) ، فتح الباري : ١٢ / ٤٥٤٤ ، سبل السلام : ٣ / ١٠٢ ، التمهيد لابن

عبد البر : ٣ / ٦٩ ، الجامع الصغير : ٢ / ١٩٨ .

( ٤ ) المستدرک : ٤ / ٣٤١ في الفرائض .

( ٥ ) السنن الكبرى : ١٠ / ٢٩٢ و ٢٩٣ .

( ٦ ) رواه البخاري : ٥ / ١٦٧ في العتق ، باب بيع الولا وهبته ( ١٠ ) الحديث :

( ٦٧٥٦ و ٢٥٣٥ ) ، وسلم : ٢ / ١١٤٥ في العتق ، باب النهي عن بيع الولا

وهبته ( ٣ ) الحديث ( ١٦ ) ( ١٥٠٦ ) ، وأبوداود رقم ( ٢٩١٩ ) في الفرائض ،

في بيع الولا ، والترمذي : ٢ / ٣٥٣ في البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الولا

وهبته ( ٢٠ ) الحديث ( ١٢٥٤ ) وقال : حسن صحيح ، والنسائي : ٧ / ٣٠٦ في

=====

الولاء وعن هيبته<sup>(١)</sup> وله طرق أخر كلها ضعيفة. قلت : فيه نظر فقد رواه ابن جرير الطبري في التهذيب<sup>(٢)</sup> عن موسى بن سهل<sup>(٣)</sup> الرملي<sup>(٤)</sup>، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع<sup>(٥)</sup>، ثنا عبثر بن القاسم<sup>(٦)</sup>، عن اسماعيل بن أبي خالد<sup>(٧)</sup> عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " الولاء لحمه ك لحمه النسب لا يباع ولا يوهب " انتهى وموسى بن سهل ،

=== البيوع ، باب بيع الولاء ، وابن ماجه : ٩١٨ / ٢ في الفرائض ، باب رقم ( ١٥ ) الحديث ( ٢٧٤٧ ) . اسناده : متفق عليه .

( ١ ) قال الخطابي : لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له النسب ، فلو نسب الى غيره لم ينتقل نسبه عن والده ، وكذا اذا أراد نقل ولائه عن محله لم ينتقل . أنظر معالم السنن : ١٠٤ / ٤ ، وفتح الباري : ١٦٧ / ٥ .  
( ٢ ) قلت : لم أجده في الأجزاء المطبوعة والموجود منه ، ولعله في القسم المفقود ، وقد ذكره الحافظ في تلخيص الحبير : ٢١٤ / ٤ رقم ( ٢١٥١ ) . وذكره أيضا الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٢ / ٤ ، ونسبه للطبراني في الكبير ، وهو في كنز العمال : ٣٢٤ / ١٠ رقم ( ٢٩٦٢٤ ) . وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ٢٣١ / ٤ ، وقال : رواه الطبراني وفيه عيب بن القاسم وهو كذاب ، اهـ .

( ٣ ) موسى بن سهل بن قادم ، أبو عمران الرملي ، نسائي الأصل ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ( ٢٢٦ ) هـ على الصحيح / د س .

أنظر الجرح : ١٤٦ / ٨ ، التهذيب : ٣٤٧ / ١٠ ، التقريب : ٢ / ٢٨٤ .  
( ٤ ) الرملي : بفتح الراء وسكون الميم وفي آخرها لام - هذه النسبة الى مدينة الرملة ، وهي من بلاد فلسطين من الشام .

أنظر اللباب : ٣٧ / ٢ ، معجم البلدان : ٦٩ / ٣ .  
( ٥ ) محمد بن عيسى بن نجيع ، أبو جعفر بن الطباع البغدادي ، ثقة فقيه مات سنة ( ٢٢٤ ) وله أربع وسبعون . / خ ت د تم س .

أنظر التهذيب : ٣٩٢ / ٩ ، التقريب : ١٩٨ / ٢ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٣٥٥ ) .

( ٦ ) عبثر : بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثلثة ، ابن القاسم الزبيدي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ( ١٧٩ ) ع / ٠ .

أنظر التاريخ الصغير : ٢١٦ / ٢ ، التهذيب : ١٣٦ / ٥ ، التقريب : ٤٠٠ / ١ .

( ٧ ) في " م " بعد قوله " عن اسماعيل بن أبي خالد " بزيادة " عن أبي خالد " وهذا سهو من الناسخ .

قال أبو حاتم : صدوق ، وقال ابنه عبد الرحمن : صدوق ثقة ، وابن الطباع ، قال أبو حاتم : الثقة المأمون ، وقال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان أعلم الناس بحديث هشيم ، وعثرب بن القاسم . وثقه ابن معين وأحمد ، وقال أبو داود : ثقة ثقة ، وروى له الجماعة وإسماعيل بن أبي خالد ، قال العجلي : تابعي ثقة رجل صالح ، وأثنى عليه سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وروى عن ابن أبي أوفى عند الكل ، فثبت هذا الحديث ثبوتاً لا مرد له . قلت : ورواه الحاكم<sup>(١)</sup> من طريق محمد بن مسلم الطائفي<sup>(٢)</sup> [عن إسماعيل بن أمية<sup>(٣)</sup> عن نافع عن ابن عمر مثل لفظ أبي يوسف ، ومحمد بن مسلم : روى له مسلم محتجاً به ، وثقه ابن معين ، وقال ابن سعد وغيره : ثقة كثير الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وهو منكر عن عبيد الله ، وليس هذا عن عبيد الله . وما قيل<sup>(٤)</sup> وهم محمد بن زياد في قوله عن إسماعيل بن أمية ، إنما هو عن عبيد الله بن عمر ، قد عوى بلبرهان . ومحمد بن زياد<sup>(٥)</sup> من رجال البخاري . قال حافظ العصر<sup>(٦)</sup> : رواه الطبراني ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة [وأبو جعفر الطبري<sup>(٧)</sup> في تهذيبه من حديث عبد الله بن أبي أوفى بإسناد ظاهره الصحة ، وهو يعمر على البيهقي حيث قال : وروى بأسانيد أخر كلها ضعيفة ، انتهى .

( ١ ) المستدرک : ٣٤١ / ٤ ، باب الولاء لحمة كلحمة النسب .

( ٢ ) محمد بن مسلم الطائفي - هذه النسبة إلى الطائف - واسم جده ، سوس ، وقيل - سوسن ، قال ابن معين : ثقة يخطئ إذا حدث من حفظه ، وقال ابن عدي : لم أجد له حديثاً منكراً ، مات سنة ( ١٧٧ ) هـ . وقال في التقریب : ٢٠٧ / ٢ : صدوق يخطئ .

أنظر الجرح : ٧٧ / ٨ ، الكامل : ٢١٣٨ / ٦ ، الميزان : ٤٠ / ٤ ، التهذيب : ٤٤٤ / ٩ ، الخلاصة ص ( ٣٥٩ ) ، اللباب : ٢٧٠ / ٢ .

( ٣ ) وقد وقع في " م " عن السعيد بن أمية " وهو خطأ من الناسخ والتصويب من المطبوع .

( ٤ ) هو عند البيهقي في السنن الكبرى : ٢٩٣ / ١٠ رواه محمد بن زياد عن يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الولاء لحمة كالنسب " . ووهم محمد بن زياد في قوله : إسماعيل بن أمية ، وأنظر نصب الراية : ١٥٣ / ٤ ، والدراية : ١٩٤ / ٢ رقم ( ٨٧٥ ) .

( ٥ ) محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي ، أبو عبد الله البصري ، وثقه ابن حبان توفي في حدود ( ٢٥٠ ) / خ ق . قال الحافظ في التقریب : ١٦١ / ٢ : صدوق يخطئ . وقال الذهبي : صدوق . الكاشف : ٤٤ / ٣ ، وخرج عنه البخاري حديثاً واحداً كالمقرون بغيره . أنظر الميزان : ٥٥٢ / ٣ ، الخلاصة ص ( ٣٣٦ ) .

( ٦ ) تلخيص الحبير : ٢١٣ / ٤ رقم ( ٢١٥١ ) .

( ٧ ) في " م " وابن خزيمة " وهو خطأ من الناسخ والتصحيح من المطبوع .

قلت: في سند الطبراني<sup>(١)</sup> [عبيد<sup>(٢)</sup>] بن القاسم وهو كذاب، ونقل سيدنا قاضي القضاة حافظ العصر وقف له على طريق لم أقف عليها والله أعلم. تنبيه: وقع في عبارة صاحب الهداية<sup>(٣)</sup> زيادة "ولا يورث" ولم يقف عليها المخرجون<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(١٣٢١) قوله: "وروى أن الزبير بن العوام رأى بخير فتية لعسا<sup>(٥)</sup> فأعجبهم<sup>(٦)</sup> وأسهم مولاة لرافع بن خديج وأبوهم عبد لبعض جهينة/ أو لبعض أشجع<sup>(٧)</sup> [فاشترى<sup>(٨)</sup>] ١٥٧/أ  
أباهم فأعتقه وقال لهم انتسبوا لي، فقال رافع: بل موالي، فاختصموا إلى عثمان رضي الله عنه ف قضى بالولاء للزبير" أخرجه محمد بن الحسن في الأصل<sup>(٩)</sup> في باب جر الولاة حدثنا

(١) ورواه أيضا ابن عدي في الكامل: ١٩٨٨/٥ في ترجمة عبيد بن القاسم الأسدي وأعله به.

(٢) في "م" "عبد الله" والصواب هو عبيد بن القاسم الأسدي، الكوفي، يقال: هو

ابن أخت الثوري، متروك كذبه ابن معين، واتهمه أبو داود بالوضع، من التاسعة/ق  
التقريب: ٥٤٤/١.

انظر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٧٣)، الميزان: ٢١/٣، التهذيب: ٧/٧٣.

(٣) أنظر شرح فتح القدير: ١٥٦/٨.

(٤) نصب الراية: ١٥٣/٤، الدراية: ١٩٤/٢ رقم (٨٧٥).

(١٣٢١) ٤٤٤/٤.

(٥) اللعس: جمع العس، وهو الذي في شفته سواد، قال الأزهرى: لم يرد به سواد

الشفة كما فسره أبو عبيد، وإنما أراد سواد ألوانهم. يقال: جارية لعساء، إذا

كان في لونها أدنى سواد وشرية من الحمرة، فإذا قيل: لعساء الشفة فهو على ما فسره.

أنظر غريب الحديث للهروي: ٥/٤، النهاية: ٢٥٣/٤.

(٦) الظرف في اللسان: البلاغة، وفي الوجه: الحسن، وفي القلب: الذكاء. النهاية: ١٥٧/٣،

وقال ابن الأعرابي: الظرف في اللسان، والحلاوة في العينين، والملاحة في الفم،

والجمال في الأنف، وقيل: الظرف حسن الهيئة. أنظر لسان العرب: ٩/٢٢٨٩٠٢٢٨.

(٧) النسبة إليه الأشجعي: وهذه النسبة إلى أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد بن

قيس عيلان، قبيلة مشهورة. اللباب: ٦٤/١.

(٨) في "م" "فاشتراهم" والتصحيح من المطبوع.

(٩) ج٤ ص ١٧٢ و ١٧٣ في كتاب الولاة، باب جر الولاة، وعق الأمة الحاسل.

ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف: ٩/٤١ رقم (١٦٢٨١-١٦٢٨٤) من طريق

ابن جريج عن حميد الأعرج عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الاسناد ولفظه

أطول منه. وفي رواية عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة عن الزبير، وفي

رواية عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه، وفي رواية أخرى عن الثوري عن هشام

ابن عروة عن عروة وحميد الأعرج عن إبراهيم التيمي به. والبيهقي في السنن =====



يعقوب ، عن محمد بن عمرو بن علقمة<sup>(١)</sup> ، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب<sup>(٢)</sup> به .

( ١٣٢٢ ) حديث : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أسلم على يدي رجل فقال : هو أحق الناس به حياه وماتته ان والاه " ذكر المخرجون<sup>(٣)</sup> ما رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> عن يحيى بن حمزة ، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> قال : سمعت عبد الله بن موهب<sup>(٦)</sup> يحدث عمر بن عبد العزيز ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن تميم الداري<sup>(٧)</sup> قلت : يا رسول الله

=== الكبرى : ٣٠٧/١٠ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، والامام مالك في الموطأ : ٧٨٢/٢ في العتق ، باب جر العبد الولاء اذا أعتق ، من طريق ربيع بن عبد الرحمن ، ولفظه مختصر .

اسناده : صحيح رجاله ثقات . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥١ / ٤ ، والحافظ في الدراية : ١٩٤ / ٢ . قلت : في سند محمد بن الحسن في الأصل محمد بن عمرو بن علقمة وهو صدوق له أوهام ولكنه توبع عند الآخرين وهو بمجموع طرقه صحيح .

( ١ ) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص ، الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة ( ١٤٥ ) على الصحيح . ع / أنظر الميزان : ٦٧٣ / ٣ ، التهذيب : ٣٧٥ / ٩ ، التقريب : ١٩٦ / ٢ .

( ٢ ) يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة ، أبو محمد أو أبو بكر المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ( ١٠٤ ) م / ٤ . أنظر الجرح : ١٦٥ / ٩ ، التهذيب : ٢٤٩ / ١١ ، التقريب : ٣٥٢ / ٢ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٤٢٥ ) .

( ١٣٢٢ ) ٤٤ / ٤ .

( ٣ ) نصب الراية : ١٥٦ / ٤ ، الدراية : ١٩٥ / ٢ رقم ( ٨٧٨ ) .

( ٤ ) السنن رقم ( ٢٩١٨ ) في الفرائض ، باب في الرجل يسلم على يدي الرجل .

( ٥ ) عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ، أبو محمد ، المدني ، نزيل الكوفة ، صدوق ، يخطئ ، من السابعة ، مات في حدود الخمسين ومائة . ع / التقريب : ٥١١ / ١ .

وقال الذهبي : وثقه جماعة ، وضعفه أبو مسهر وحده . الميزان : ٦٣٢ / ٢ ، وأنظر الجرح : ٣٨٩ / ٥ ، والتهذيب : ٣٤٩ / ٦ .

( ٦ ) عبد الله بن موهب الشامي ، أبو خالد ، قاضي فلسطين لعمر بن عبد العزيز ، ثقة ، لكن لم يسمع من تميم الداري ، من الثالثة . ع / التقريب : ٤٥٥ / ١ ، وأنظر الكاشف : ١٣٥ / ٢ ، التهذيب : ٤٧ / ٦ ، خلاصة تذهيب الكمال ص ( ٢١٦ ) .

( ٧ ) هو تميم بن أوس بن خارجة الداري ، وقد مضت ترجمته .

( ٨ ) نسبة الى بني الدارين لخم . اللباب : ٤٨٤ / ١ .

ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين ؟ قال : " هو أولى الناس بصحيائه  
ومئاته <sup>(١)</sup> وأخرجه الترمذي <sup>(٢)</sup> والنسائي <sup>(٣)</sup> وابن ماجه <sup>(٤)</sup> وأحمد بن حنبل <sup>(٥)</sup> ، وابن أبي شيبة <sup>(٦)</sup> ،  
وأبو يعلى <sup>(٧)</sup> ، والدارسي <sup>(٨)</sup> ، وعبد الرزاق <sup>(٩)</sup> من وجوه ، عن عبد الله بن موهب ، عن تميم . وصوب

(١) قد احتج قوم بهذا الحديث على توريث الرجل ممن يسلم على يده من الكفار ،  
واشترط آخرون أن يضيف الى الاسلام على يده المعاقدة والموالة ، وأكثر الفقهاء  
ذهب الى خلاف ذلك ، وجعلوا هذا الحديث بمعنى الايثار بالبرورعي الذمام  
والصلة ونحو ذلك ، وضعفوا هذا الحديث (كما سيأتى توضيح ذلك) .

أنظر معالم السنن : ١٠٤/٤ ، جامع الأصول : ٦٣٥/٩ .

(٢) السنن : ٢٨٩/٣ في الفرائض ، باب ما جاء في الرجل يسلم على يد الرجل (١٩) ،  
الحديث (٢١٩٥) .

(٣) في الكبرى ، وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٦/٤ .

(٤) السنن : ٩١٩/٢ في الفرائض ، باب الرجل يسلم على يد الرجل (١٨) الحديث  
(٢٢٥٢) .

(٥) المستند : ١٠٣٩١٠٢/٤ .

(٦) المصنف : ٤٠٨/١١ في الفرائض ، باب في الرجل يسلم على يد رجل ثم يموت ، من  
قال : يرثه .

(٧) ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٩٩/١ رقم (٢٠٣) .

(٨) السنن : ٣٧٧/٢ في الفرائض ، باب في الرجل يوالى الرجل .

(٩) المصنف : ٢٠/٦ رقم (٩٨٧٢) وج ٩ ص ٣٩ رقم (١٦٢٧١) . ورواه أيضا

الدارقطني في السنن : ١٨١/٤ في الرضاع . والطبراني في المعجم الكبير : ٤٥/٢

رقم (١٢٧٣١٢٧٢) . والحاكم في المستدرک : ٢١٩/٢ في المكاتب . والبيهقي

في السنن الكبرى : ٢٩٧٢٩٦/١٠ في الولاء .

اسناده : وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر على النحو التالي :-

قال الخطابي : ضعفه أحمد ، وعلقه البخاري في صحيحه : ٤٥/١٢ في الفرائض ، باب

رقم (٢٢) بصيغة التمريض ، وقال : وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر ، اهـ ، ونقل

الحافظ عنه في فتح الباري : ٤٦/١٢ أنه قال : قال بعضهم عن ابن موهب سسمع

تسميا ولا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم "الولاء لمن أعق" .

وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل والى

ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر . وقال الحاكم : صحيح الاسناد

على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وعبد الله بن وهب بن زمعة مشهور ، وتعقبه الذهبي

قائلا : هو وهم من الحاكم ، وصوابه عبد الله بن موهب . قلت : اختلف الحفاظ =====

ابن القطان الطريق الأول ، وقال أبو زرعة : وجه هذا أن عبد العزيز حدث يحيى بن حمزة من كتابه ، وحدث بالعراق من حفظه ، انتهى . وقد اختلفوا في علة الحديث ، فأعلمه الترمذى بالانقطاع لروايته له من الطريق المنقطعة ، وأعلمه الشافعى فيما نقله البيهقى في المعرفة بالانقطاع ، وأن ابن موهب ليس بمعروف عنده ، وأعلمه ابن القطان بجهالة حال عبد الله بن موهب ، ونقل الخطابي تضعيفه بعبد العزيز بن عمر ، انتهى . ولنسق الكلام على الرواة لتبيين الحال ، فيحى بن حمزة بن واقد الحضرمي وثقه ابن معين وغيره ، وقال أحمد : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال دحيم : ثقة عالم عالم ، روى له الجماعة محتجين به ، وعبد العزيز بن عمر كذلك ، وعبد الله بن موهب الهمداني روى عنه ابنه يزيد ، والزهرى ، وأبو اسحاق السبيعي ، وعبد العزيز بن عمر ، وجماعة ، وثقه يعقوب الفسوى ، فقال عن ابن موهب : وهو ثقة ، وكذا ذكر الصريفي<sup>(١)</sup> في كتابه ، فليس بمجهول لا عينا ولا حالا ، وقبيصة بن ذؤيب ولد عام الفتح ، وقال سعيد بن عبد العزيز : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقبيصة بن ذؤيب ليدعوله وهو غلام ، وعن ابن معين نحو هذا ، وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا كثير الحديث ، ومن أشنى عليه الزهرى ومكحول والشعبي ، وروى له الجماعة محتجين به ، فأنى يرتاب في مثل هذا والله أعلم . ورواه الحاكم والنسائي ، ومحمد بن الحسن في الأصل ، فقالوا : عن عبد الله بن وهب ، عن تميم ، قال الحاكم : على شرط مسلم ، وعبد الله بن وهب هو ابن زمعة ، انتهى . وتعقبه الذهبي فقال : لم يخرج له إلا ابن ماجه فقط ، ثم هو وهم فان ابن زمعة لم يرو عن تميم انتهى . وفي هذا التعقب نظر ، فانه لا يشترط أن يكون على شرط مسلم أن يكون مسلماً أخرج لذلك

=== فيه رجاله ثقات . وصححه العيني وقد أطال القول فيه . وأنظر المصنوع

التالية : مختصر سنن أبي داود : ٤ / ١٨٦ ، معالم السنن : ٤ / ١٠٤ ، نصب

الراية : ٤ / ١٥٦ و ١٥٧ ، عدة القارى : ٢٣ / ٢٥٧ ، نيل الأوطار :

٦ / ٧٤٩ و ٧٣٠

( ١ ) الصريفي : بفتح الصاد المهملة وكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وكسر الفاء

وسكون الياء الثانية وفي آخرها نون - هذه النسبة الى صريفيين ، وهما قريتان

أحدهما من أعمال واسط ، والثانية صريفيين بغداد . اللباب : ٢ / ٢٤٠ .

والصريفيين : هو أبو اسحاق ، ابراهيم بن محمد ، البغدادي ، ثم الدمشقي ،

الحنبلي ، ولد بصريفيين من قرى بغداد ، سنة ٥٨١ ، ومات بدمشق ٦٤١ . له

جزء استدرك فيه على ضياء الدين المقدسي في الاستدراك على الشايخ النبل لابن

عساكر . أنظر تذكرة الحفاظ : ٤ / ١٤٣٣ ، والذي على طبقات الحنابلة : ٢ / ٢٢٧ ،

والعبر : ٥ / ١٦٧ ، طبقات الحفاظ : ص ( ٥٠٣ ) .

الراوى ، وانما شرطه الاكتفاء بالمعاصرة بعد التوثيق ، وابن وهب ثقة ، وقد روى عن معاوية وأم سلمة وبين وفاة تميم ومعاوية عشرين سنة ، فلا مانع <sup>(١)</sup> من المعاصرة ، ولا مانع من أن يكون الحديث عند عبد العزيز عن كل منهما ، أو أنه كما قال أبو زرعة حدث به في العراق من حفظه ، فحصل ما حصل ، وبالجملة فالطريق الأولى سالمة عن هذا كله لكن بقي أن يقال تمام الاستدلال انما هو بقوله ( ووالاه ) ان بمجرد الاسلام على يده لا يكون الولاء له عند هم ، وليس لهذه اللفظة ذكر في شيء من طرقه ، وأيضا فهم لا يجعلون المولى أولى الناس به فليتأمل ، ويؤيد اطلاق الحديث ما أخرجه الطبراني <sup>(٢)</sup> من حديث أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أسلم على يدى رجل فولأه <sup>(٣)</sup> له " وفيه معاوية بن يحيى الصدفي <sup>(٤)</sup> ضعفه . وأخرجه ابن عدى <sup>(٥)</sup> وفيه جعفر بن الزبير متروك . ما أخرجه اسحاق بن راهويه <sup>(٨)</sup> ، عن عمرو بن العاص " أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

- ( ١ ) يوجد في " م " بعد قوله " فلا مانع " ح " وهذه زيادة سهو من الناسخ .
- ( ٢ ) المعجم الكبير : ٢٢٣ / ٨ رقم ( ٧٧٨١ ) ، ورواه أيضا الدارقطني في سننه : ١٨١ / ٤ .
- في الرضاع ، وابن عدى في الكامل : ٢٣٩٧ / ٦ في ترجمة معاوية بن يحيى الصدفي .
- اسناده : ضعيف لأجل معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف . انظر : الدراية : ١٩٦ / ٢ ، مجمع الزوائد : ٢٣٤ / ٥ ، نصب الراية : ١٥٧ / ٤ .
- ( ٣ ) كذا في " م " ونصب الراية ، والدراية ، وأما في النسخة المطبوعة " فهو مولاه " .
- ( ٤ ) معاوية بن يحيى الصدفي ، أبو روح الدمشقي ، سكن الرأى ، ضعيف ، وما حدث بالشام أحسن ما حدث بالرى ، من السابعة . / تق . التقريب : ٢٦١ / ٢ .
- أنظر : الضعفاء الصغير للبخارى ص ( ١٠٨ ) ، الضعفاء والمتروكين ص ( ٩٧ ) ،
- الميزان : ١٣٨ / ٤ ، التهذيب : ٢١٩ / ١٠ .
- ( ٥ ) الصدفي : بفتح الصاد والdal وفي آخرها فاء - هذه النسبة الى الصدف بكسر الدال ، وهى قبيلة من حمير نزلت مصر . الباب : ٢ / ٢٣٦ .
- ( ٦ ) الكامل : ٥٥٩ / ٢ . وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٧ / ٤ .
- اسناده : ضعيف لأجل جعفر بن الزبير ، وهو متروك .
- ( ٧ ) جعفر بن الزبير الحنفي ، الدمشقي ، نزيل البصرة ، متروك الحديث ، وكسان صالحا في نفسه ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومائة . / ق .
- أنظر الضعفاء الصغير ص ( ٢٤ ) ، الضعفاء والمتروكين ص ( ٢٩ ) ، المجروحين لابن حبان : ٢١٢ / ١ ، الميزان : ٤٠٦ / ١ ، التقريب : ١٣٠ / ١ .
- ( ٨ ) ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٨ و ١٥٧ / ٤ من طريق بقية بن الوليد عن كثير بن مرة عن شيخ من باهلة عنه به .
- اسناده : ضعيف لأجل شيخ من باهلة وهو مجهول .

ان رجلا أسلم على يدى وله مال ، وقد مات ، قال : فلك ميراثه \* وفيه مجهول ، الا أن الطبراني<sup>(١)</sup> / أخرجه من أخرى عن بقية حدثني كثير بن مرة<sup>(٢)</sup> ، قال العيني : فان كان سمع منه فالحديث صحيح . قلت : الانقطاع عند أصحابنا<sup>(٣)</sup> . . . ولا يمكن أن يكون بقية سمع [كثير بن مرة]<sup>(٥)</sup> والله أعلم . وأخرج مسدد في مسنده<sup>(٦)</sup> ، ثنا عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم ، عن راشد بن سعد<sup>(٧)</sup> ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أسلم على يدى رجل فهو مولا يريته ، ويدي عنه " .

( ١٣٢٣ ) قوله : " وروى أن رجلا أسلم على يدى تميم الدارى ووالاه ، فقال صلى الله عليه وسلم : هو أخوك ومولاك تغفل عنه وترثه " .<sup>(٨)</sup>

( ١ ) انظر هامش ( ٨ ) ص : ( ١٨٥٣ ) .

( ٢ ) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ١٥٨ / ٤ : ومن طريق اسحاق بن راهويه رواه الطبراني في معجمه . قلت : وعبارة المخرج في " م " يوهم أن الطبراني أخرجه من وجه آخر وليس كذلك .

( ٣ ) كثير بن مرة البهراني روى عن منصور بن زاذان روى عنه بقيه ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : يروى عنه شيخ . الجرح والتعديل : ١٥٧ / ٧ . قلت : لم يذكر فيه جرحا ولا تعدىلا .

( ٤ ) في " م " بعد قوله " لا " بياض ولعله يوجد سقط وأقدره " لا يستبعد " والله أعلم .

( ٥ ) في " م " مكتوب بهذه الصورة " كرمان " ولعل الصواب كما أثبت والله أعلم ، قلت : وبقية بن الوليد سمع من كثير بن مرة وقد تقدم ذلك في ترجمته قريبا .

( ٦ ) ورواه أيضا سعيد بن منصور في السنن : ٩٩ / ١ رقم ( ٢٠٢٢٠١ ) بسنده ومتممه سواء بسواء ، وفي رواية أخرى له من طريق اسماعيل بن عياش عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يسلم على يدى الرجل قال : هو أولى الناس به ، يريته ، ويعقل عنه ، اهـ .

اسناده : ضعيف فيه الأحوص بن حكيم وهو ضعيف الحفظ ، وقد تقدم ، والعللة الأخرى فيه أنه من مراسيل راشد بن سعد . وهو كثير الارسال .

( ٧ ) راشد بن سعد المقرئ ، بفتح الميم وسكون القاف ، وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب ، الحمصي ، ثقة ، كثير الارسال ، من الثالثة ، مات سنة ( ١١٣ ) / بخم التقريب : ١ / ٢٤٠ . وأنظر : سير أعلام النبلاء : ٤٩٠ / ٤ ، البداية والنهاية : ٢٨٨ / ٩ ، التهذيب : ٣ / ٢٢٥ .

( ١٣٢٣ ) ٤٤ / ٤ .

( ٨ ) قلت : سكت عنه المخرج ولم ينسبه الى أرباب الأصول ، وقد تقدم حديث تميم الدارى

قريبا بغير هذا السياق ولم أقف عليه بهذا السياق والله أعلم . وقد روى الدارمي

في السنن : ٣٧٧ / ٢ في الفرائض ، باب في الرجل يوالى الرجل ، وعبد الرزاق فسى

(١)  
كتاب الأيمان

(١٣٢٤) حديث : " من كان حالفا فليحلف بالله أو ليذر " وهكذا في الهداية<sup>(٢)</sup> ، وقال المخرجون : أخرجه الجماعة<sup>(٤)</sup> ، إلا النسائي من حديث ابن عمير أن

=== المصنف : ٢٠ / ٦ ، رقم ( ٩٨٧٣ ) وج ٩ ص ٣٩ رقم ( ١٦٢٧٢ ) ، وسعيد بن منصور في السنن : ١٠٠٩٩ / ١ ، رقم ( ٢٠٥٢٠٤ ) ثلاثتهم من طرق عن منصور ، عمن إبراهيم النخعي قال : سئل عن رجل من أهل السواد إذا أسلم على يدي رجل قال : يعقل عنه ويرثه ، اهـ .

إسناده : صحيح ، لكنه من قول إبراهيم النخعي .

(١) الأيمان : بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا حلفوا يأخذ كل واحد منهم بيمين صاحبه ، وفي الاصطلاح : تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفيا أو اثباتا مكنا كحلفه ليدخلن الدار ، ومستعنا كحلفه ليقتلن الميت ، وخرج بالتحقيق لغو اليمين فليست يميننا . وقد أجمع العلماء على مشروعيتها للكتاب والسنة ، وكان أكثر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومصرف القلوب ، ومقلب القلوب . رواه النسائي : ٣٠٢ / ٧ في أوائل كتاب الأيمان والنذور ، وابن ماجه : ٦٧٧ / ١ في الكفارات ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ٢٠٩٢ ) والبخاري : ٥٢٣ / ١١ في الأيمان والنذور ، باب رقم ( ٣ ) الحديث ( ٦٦٢٨ ) وأبو داود رقم ( ٣٢٦٣ ) في الأيمان والنذور ، باب ماجاء في يمين النبي صلى الله عليه وسلم ما كانت ، والترمذي : ٤٨ / ٣ في أبواب النذور والأيمان ، باب رقم ( ١٢ ) الحديث ( ١٥٨٠ ) وقال : حسن صحيح . والموطأ : ٤٨٠ / ٢ في النذور والأيمان ، باب جامع الأيمان ، بلاغا .

إسناده : رواه البخاري .

واليمين وضع في الأصل لتوكيد المحلوف عليه ، واليمين والقسم والايلاء والحلف بألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص . أنظر الا جماع لابن المنذر : ١٠٩١٠٨ ، المحرر في الفقه : ١٩٦ / ٢ ، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٥٤٦ / ١ ، زاد المحتاج بشرح المنهاج : ٤٤٨ / ٤ ، غاية المنتهى : ٣٦٧ / ٣ ، المنح الشافيات : ٦٥٧ / ٢ ، الروضة الندية : ٢٤٥ / ٢ ، منح الشفا الشافيات : ٢٧١ / ٢ .

( ١٣٢٤ ) ٤٥ / ٤ .

( ٢ ) أنظر شرح فتح القدير : ٣٥٦ / ٤ .

( ٣ ) نصب الرأية : ٢٩٥ / ٣ ، والدرية : ٩٠ / ٢ ، رقم ( ٦٢٦ ) .

( ٤ ) رواه البخاري : ٢٨٧ / ٥ في الشهادات ، باب كيف يستحلف ؟ ( ٢٦ ) الحديث

( ٦٦٤٨٩٦٦٤٦١٠٨٣٨٣٦٩٢٦٧٩ ) ، ومسلم : ١٢٦٦ / ٣ في أوائل كتاب ===

النبي صلى الله عليه وسلم قال : " فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت " وفي رواية :  
 " أو ليصمت " وفيه قصة <sup>(١)</sup> . قلت : هذا بالمعنى كما تقدم التنبيه عليه .

( ١٣٢٥ ) حديث : " لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت <sup>(٢)</sup> ، من كان حالفا فليحلف  
 بالله أو ليذر " . وللطبراني <sup>(٣)</sup> عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تحلفوا  
 بالطواغيت ولا تحلفوا بآبائكم واحلفوا بالله " ، ورواه البزار <sup>(٤)</sup> أيضا وفيه ضعف . وللشيخين <sup>(٥)</sup>

=== الأيمان ، الحديث ( ١-٤ ) ( ١٦٤٦ ) ، وأبو داود رقم ( ٣٢٤٩ ) في الأيمان والنذور  
 باب كراهية الحلف بالآباء ، والترمذي : ٤٥ / ٣ في النذور والأيمان ، باب فسى  
 كراهية الحلف بغير الله رقم ( ٧ ) الحديث ( ١٥٧٣ ) وقال : حسن صحيح .  
 والنسائي : ٥ / ٧ في الأيمان والنذور ، باب الحلف بالآباء ، وابن ماجه : ٦٧٧ / ١ في  
 الكفارات ، باب أن يحلف بغير الله ( ٢ ) الحديث ( ٢٠٩٤ ) ، والموطأ : ٢ / ٨٠  
 في النذور والأيمان ، باب جامع الأيمان . وأول الحديث " ان الله ينهاكم أن تحلفوا  
 بآبائكم . . . الخ " .  
اسناده : متفق عليه .

( ١ ) عن عبد الله بن عمر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، " أنه أدرك عمر بن الخطاب  
 في ركب وعمر يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . الحديث " .  
 ( ١٣٢٥ ) ٤ / ٤٦ .

( ٢ ) الطواغيت والطواغي : الأوثان ، وهو ما كانوا يعبدونه ، وكذلك الشياطين ،  
 وكل رأس في ضلالة فهو طاغوت ، والجمع : طواغيت ، والطواغي ، جمع طاغية ،  
 انظر النهاية : ٣ / ١٢٨ ، جامع الأصول : ١١ / ٦٥٥ ، لسان العرب :  
 ٩ / ١٥٠ .

( ٣ ) المعجم الكبير : ٧ / ٣٠٥ ، رقم ( ٧٠٣١ ) . وتامه " فانه أحب إليه أن تحلفوا  
 به ولا تحلفوا بشيء من دونه " .

( ٤ ) كشف الأستار : ٢ / ١٢٠ رقم ( ١٣٤٣ ) .

اسناده : قال الحافظ الهيثمي : رواه البزار والطبراني ، وفي اسناد الطبراني  
 مساتير ، واسناد البزار ضعيف . مجمع الزوائد : ٤ / ١٧٧ .

( ٥ ) رواه البخاري : ١١ / ٥٣٠ في الأيمان والنذور ، باب لا تحلفوا بآبائكم رقم

( ٤ ) الحديث ( ٦٦٤٦-٦٦٤٨ ) ، وج ٧ ص ١٤٨ في مناقب الأنصار ، بسبب  
 أيام الجاهلية رقم ( ٢٦ ) الحديث ( ٣٨٣٦ ) .

ومسلم : ٣ / ١٢٦٦ و ١٢٦٧ في الأيمان ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ١ - ٤ )

( ١٦٤٦ ) .

عن ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بآبائه فقال إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت " وفي لفظ " من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله أو ليصمت ، وكانت قريش تحلف بآبائها ، فقال : لا تحلفوا بآبائكم " رواه أحمد ، (١) ومسلم ، (٢) والنسائي . (٣)

(١٣٢٦) حديث : " ملعون من حلف بالطلاق وحلف به " . وروى ابن عدى عن الحسن البصرى قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستحلف مسلم بطلاق أو عتاق " وأخرج ابن النجار<sup>(٥)</sup> في ترجمة إبراهيم بن أحمد عن أنس رفعه " ما حلف بالطلاق مؤمن ، ولا استحلف بالطلاق إلا متافق " . (١٣٢٧) حديث : " النهى عن بيع الحر " . (٧)

(١) المسند : ٢ / ٩٨ و ٢٠ .  
(٢) انظر هامش رقم (٥) ص (١٨٥٦) .  
(٣) السنن : ٤ / ٧ في الايمان والنذور ، باب التشديد في الحلف بغير الله تعالى .  
استناده : متفق عليه .

(١٣٢٦) ٤ / ٤٦ . ويوجد بياض في " م " لم يجده المخرج بهذا اللفظ . قلت : ولم أقف عليه أيضا والله أعلم .

(٤) الكامل : ج ١ ص ٣٦٦ في ترجمة أشعث بن براز .

استناده : أعله ابن عدى بأشعث بن براز أبو عبد الله الهجيمي البصرى قال : وعامة ما يرويه غير محفوظ والضعف بين على روايته ، وقال أيضا : وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فهو منكر المتن ، اهـ . أشعث بن براز ضعفه ابن معين وغيره ، وقال النسائي متروك الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث . أنظر التاريخ الكبير : ١ / ٤٢٨ ، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي ص (٢٠) ، الميزان : ١ / ٢٦٢ ، لسان الميزان : ٤٥٤ / ١ .

(٥) قلت : في ذيل تاريخ ابن النجار تبدأ من عبد المغيب إلى علي<sup>ب</sup> (حسين) وما قبله فسي اعداد المفقود لا وجود له .

(٦) لم أقف على ترجمته والله أعلم .

(١٣٢٧) ٤ / ٤٦ . ويوجد بياض في " م " لم يجده المخرج بهذا السياق .

(٧) قلت : ومن حديث الباب ما روى البخاري في صحيحه : ٤ / ١٧٧ في البيوع ، باب

اشم من باع حرا (١٠٦) الحديث (٢٢٢٧ و ٢٢٢٧) ، وابن ماجه : ٢ / ٨١٦ في

الرهون ، باب أجر الأجراء رقم (٤) الحديث (٢٤٤٢) . عن أبي هريرة عمن



( ١٣٢٨ ) حديث : " خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الشرك بالله ، وعقوق الوالدين (١) وبهت المسلم ، والفرار من الزحف ، واليمين الغموس (٢) . وعن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خمس ليس لهن كفارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وبهت مؤمن ، والفرار يوم الزحف ، ويمين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق " رواه أحمد (٤) . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الكبائر : الاشرار بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس " رواه البخارى ، ورواه الترمذى (٥) (٦)

=== النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره " .  
إسناده : رواه البخارى .

( ١٣٢٨ ) ٤٧/٤ .

( ١ ) فى " م " نهب والصواب " بهت " والبهت : الكذب والافتراء .

أنظر النهاية : ١٦٥/١ ، المجموع المفيت : ٢٠٢/١ .

( ٢ ) أى فر من الجهاد ولقاء العدو فى الحرب ، والزحف : الجيش يزحفون الى العدو : أى يمشون . يقال زحف اليه زحفا اذا مشى نحوه .

النهاية : ٢٩٧/٢ ، الصحاح : ١٣٦٧/٤ .

( ٣ ) هى اليمين الكاذبة الفاجرة كالتى يقتطع بها الحالف مال غيره ، سميت غموسا ، لأنها تغمس صاحبها فى الاثم ، ثم فى النار .

أنظر : الفائق : ٧٦/٣ ، الصحاح : ٩٥٦/٣ ، النهاية : ٣٨٦/٣ .

( ٤ ) المسند : ٣٦٢/٢ . من طريق زكريا بن عدى ، عن بقية ، عن بحير بن سعيد ،

عن خالد بن معدان ، عن أبي المتوكل عنه به ، وهو الشطر الثانى من الحديث .

إسناده : فيه بقية بن الوليد بن صائد الكلاعى وهو صدوق كثير التدليس ، وقد

أورده الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ١٠٣/١ وقال : رواه أحمد وفيه بقية وهو مدلس وقد عنعنه .

ورمز له الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير : ٧/٢ بأشارة الحسن .

( ٥ ) الصحيح : ٥٥٥/١١ فى الأيمان والنذور ، باب اليمين الغموس ( ١٦ ) الحديث

( ٦٦٧٥ و ٦٨٧٠ و ٦٩٢٠ ) .

( ٦ ) السنن : ٣٠٣/٤ فى التفسير سورة النساء ، الحديث ( ٥٠١٠ ) وقال : حسن

صحيح .

ورواه أيضا النسائى : ٨٩/٧ فى تحريم الدم ، باب ذكر الكبائر .

إسناده : رواه البخارى .

وابن حبان،<sup>(١)</sup> والحاكم<sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن أنيس الجهمي بلفظ " من أكبر الكبائس " ولم يذكر " قتل النفس " وزاد " وما حلف حالف بالله يمين صبر " فأدخل فيها مثل جناح البعوضة إلا جعلها الله نكتة<sup>(٤)</sup> في قلبه يوم القيامة " . وعن عمران بن حصين قال : " كنا نعد اليمين الغموس من الكبائر " رواه الطبراني وفيه مستور وبقيّة رجاله ثقات .

( ١٣٢٩ ) حديث : " اليمين الغموس تدع الديار بلاقع " أخرجه الإمام محمد بن الحسن

في الأصل،<sup>(٧)</sup> في باب اليمين في مجالس ، بهذا اللفظ ، ولفظ " الكاذبة " . وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٨)</sup> والترمذي<sup>(٨)</sup>

( ١ ) موارد الظمان : ص ( ٢٨٩ ) رقم ( ١١٩١ ) .

( ٢ ) المستدرک : ٢٩٦ / ٤ في الأيمان والندور . ورواه أيضا الترمذي في السنن : ٣٠٣ / ٤ في التفسير ، سورة النساء . والإمام أحمد في المسند : ٤٩٥ / ٣ ، والطبري في تهذيب الآثار : ج ١ ص ١٥٦ رقم ( ٣٣٩ ) .

اسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . قلت : رجاله ثقات .

( ٣ ) أى ألزم بها وحبس عليها ، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم . وقيل لها مصبورة وان كان صاحبها في الحقيقة هو المصبور ، لأنه إنما صبر من أجلها : أى حبس ، فوصفت بالصبر ، وأضيفت إليه مجازا . انظر النهاية : ٨ / ٣ ، غريب الحديث للهروي ١ / ٢٥٤ .

( ٤ ) النكتة : كالنقطة ، وفي حديث الجمعة " فإذا فيها نكتة سوداء " أى أثر قليل كالنقطة ، شبه الوسخ في المرأة والسيف ، ونحوهما . والنكتة أيضا : نقطة سوداء في شيء صاف . انظر : لسان العرب : ١٠١ / ٢ ، النهاية : ١١٤ / ٥ .

( ٥ ) أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٨١ / ٤ وقال : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه كثير أبو الفضل روى عنه جماعة ولم يضعفه أحد وبقيّة رجاله ثقات ، اهـ . قلت : لم أجده في القسم الموجود والمطبوع من معجم الكبير ولعله في القسم المفقود . وترجمة كثير بن يسار الطفاوى أبو فضل البصرى ، في تهذيب التهذيب : ٨ / ٤٣٠ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

( ١٣٢٩ ) ٤٧ / ٤ .

( ٦ ) البلاقع : جمع بَلَقَعَ وبلّعة وهي الأرض القفر التي لا شيء بها ، يريد أن الحالف بها يفقر ويذهب ما في بيته من الرزق ، وقيل : هو أن يفرق الله شمله ويغير عليه ما أولاه من نعمه . النهاية : ١٥٣ / ١ ، شرح السنة : ٨٥ / ١ .

( ٧ ) ج ٣ ص ٢٣٩ في كتاب الأيمان ، باب اليمين في مجالس مختلفة .

( ٨ ) المصنف : ١٧٠ / ١١ رقم ( ٢٢٠٣١ ) من طريق معمر ، عن يحيى بن أبي كثير قال :

- لا أعلمه إلا رفعه - وساق الحديث بطوله وهذا السياق الطرف الأخير منه ، ولم

أجده في الترمذي . قلت : الحديث رواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٠٠ / ٣٦٥٣٥ =

والبزار<sup>(١)</sup> بلفظ " اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع " وأعل بالارسال .  
( ١٣٣٠ ) حديث : " عائشة موقونا ، ومرفوعا " أخرج الموقوف البخارى ، عنها<sup>(٢)</sup>

=== فى الأيمان باب ماجاء فى اليمين الغموس ، والقضاعى (مسند الشهاب) ١٧٦/١ ،  
باب رقم ( ١٨٠ ) الحديث رقم ( ٢٥٥ ) ، والدولابى فى الكنى : ١٦٥/٢ ، والطبرانى  
فى الأوسط ذكره الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد : ١٨٠/٤ وقال : فيه أبوالد هما  
الأصعب وثقه النفيدى وضعفه ابن حبان ، اهـ . والخطيب فى التاريخ : ١٧٤/٥ .  
وذكره الهندى فى كنز العمال : ٦٩٦/١٦ و٦٩٧ ونسبه للدلىلى فى مسند الفردوس .  
كلهم روه من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا بهذا اللفظ .

( ١ ) كشف الأستار : ج ٢ ص ١٢١ رقم ( ١٣٤٥ ) . من طريق محمد بن اسماعيل البخارى ،  
عن أيوب بن سليمان بن بلال ، عن سليمان بن بلال ، عن <sup>أبيه</sup>علائقة ، عن هشام بن حسان ،  
عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه أن النبى صلى الله عليه  
وسلم قال : " اليمين الفاجرة تذهب المال ، أو تذهب بالمال " .

اسناده : رواه البيهقى من طريق المقرئ ، عن أبى حنيفة ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن  
مجاهد وعكرمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليس شئ  
أطيع الله فيه أعجل ثوابا من صلة الرحم ، وليس شئ أعجل عقابا من البغى وقطيعة  
الرحم ، واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع " . وقال البيهقى : كذا رواه عبد الله  
ابن زيد المقرئ ، عن أبى حنيفة وخالفه ابراهيم بن طهمان ، وعلى بن ظبيان ،  
والقاسم بن الحكم فرووه عن أبى حنيفة ، عن ناصح بن عبد الله ، عن يحيى بن أبى كثير ،  
عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وقيل عن يحيى ، عن  
أبى سلمة ، عن أبيه ، والحديث مشهور بالارسال ، ثم ساقه من طريق معمر عن  
يحيى بن أبى كثير يرويه قال : " ثلاث من كن فيه رأى وبالهن قبل موته ، فذكرهن  
- وفى آخرهن - واليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع " .

وقال الهيثمى : رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح الا أن أبى سلمة لم يصح سماعه  
عن أبيه والله أعلم . مجمع الزوائد : ١٧٩/٤ . قلت : الحديث مرسل صحيح  
الاسناد ، وقد رواه أيضا هناد فى الزهد ، ج ٢ ص ٨٦٥ رقم ( ١٠٣٣ ) عن مكحول  
وهو مرسل صحيح أيضا .

( ١٣٣٠ ) ٤٧/٤ .

( ٢ ) الصحيح : ٥٤٧/١١ فى الأيمان والنذور ، باب رقم ( ١٤ ) الحديث ( ٦٦٦٣ ) ،  
ورواه أيضا مالك فى الموطأ : ٤٧٧/٢ فى النذور والأيمان ، باب اللغو فى اليمين ،  
والبغوى فى شرح السنة : ١١/١٠ رقم الحديث ( ٢٤٣٤ ) ، وابن الجارود ص :  
( ٣٠٩ ) رقم ( ٩٢٥ ) .

في قوله تعالى : (١) لا يؤاخذكم الله باللغو (٢) في أيمانكم ، الآية ح قالت : هو قول الرجل : لا والله ، وبلى والله . وأخرج المرفوع أبو داود (٣) من حديثها بلفظ " هو كلام الرجل فسي بيته : كلا والله ، وبلى والله " وصحح عبد الحق المرفوع (٤) .

( ١٣٣١ ) قوله : " وعن ابن عباس هو الحلف على يمين كاذبة وهو يرى أنها صادقة " .

وأخرج عبد الرزاق (٥) عن مجاهد ، قال : " هو الرجل يحلف على الشيء يرى أنه كذلك ١٥٨/أ وليس كذلك " . وعن سعيد بن جبير قال : " هو الرجل يحلف على الحرام ، فلا يؤاخذ به " .

=== اسناده : قال الامام البغوي : هذا صحيح ، ورفع بعضهم ، والى هذا ذهب بعض أهل العلم ، وبه قال الشافعي .

( ١ ) ( سورة البقرة ، الآية : ٢٢٥ ) .

( ٢ ) اللغو في لسان العرب : الكلام غير المعقود عليه ، وعقد اليمين أن يثبتها على الشيء بعينه ، ومن حلف على فعل ماض كاذباً وهو عالم به ، فهو اليمين الغموس ، وذهب أصحاب الرأي الى أن لغو اليمين أن يحلف على أمر ماض هو فيها غيير صادق ، ولكنه لا يعلم . أنظر شرح السنة : ١٠ / ١٢ .

( ٣ ) السنن رقم ( ٣٢٥٤ ) في الأيمان والنذور ، باب لغو اليمين . ورواه أيضا الطبري في تفسيره رقم ( ٤٣٨٢ ) ، وابن حبان ( موارد الظمان ) ص ( ٢٨٨ ) رقم ( ١١٨٢ ) . مسن طريق حسان بن ابراهيم ، عن ابراهيم بن الصائغ ، عن عطاء ، عنها به .

اسناده : فيه حسان بن ابراهيم بن عبد الله الكرمانى ، قاضي كرمان ، وهو صدوق يخطئ كما في التقريب : ١ / ١٦١ ، قال ابن قيم الجوزية في تهذيبه : الصواب فسى هذا أنه قول عائشة . أنظر الهامش لمختصر سنن أبي داود : ٤ / ٢٥٩ ، ونصب الراية ٢٩٣ / ٣ ، ونيل الأوطار : ٨ / ٢٦٥ .

( ٤ ) وقال الحافظ في التلخيص : ٤ / ١٦٧ رقم ( ٢٠٣٨ ) : وصحح الدارقطني الوقف . ( ١٣٣١ ) ٤ / ٤٧ . ويوجد بياض في " م " لم يجده المخرج . قلت : ولم أقف عليه أيضا والله أعلم .

( ٥ ) المصنف : ٨ / ٤٧٤ و ٤٧٥ رقم ( ١٥٩٥٣ ) و ( ١٥٩٥٤ ) . من طريق الثوري ، عن ابن أبي نجيح عنه به . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٥٠ في الأيمان ، باب من حلف على شيء وهو يرى أنه صادق ثم وجد كاذباً . وتامه : " ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان " ( سورة المائدة ، الآية : ٨٩ ) ، قال : " أن تحلف على الشيء ، وأنت تعلمه " ، اهـ .

اسناده : صحيح رجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي من طريق روح عن الثوري عن ابن أبي نجيح عنه به ، ويسند آخر عن الحسن البصري وهو صحيح أيضا .

( ٦ ) رواه عبد الرزاق في المصنف : ٨ / ٤٧٥ رقم ( ١٥٩٥٤ ) من طريق هشيم بن بشير ، =====

الله بتركه " . وعن الحسن <sup>(١)</sup> " هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى " وعن الحسن أيضا " هو الخطأ " .

( ١٣٣٢ ) حديث من حلف أن يطيع الله فليطعه ، ومن حلف أن يعصيه فلا يعصه " .  
<sup>(٢)</sup> قوله وفي الحديث " من نذر الجماعة <sup>(٣)</sup> الا مسلما من حديث عائشة مرفوعا " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه " .  
 ( ١٣٣٣ ) حديث : " من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت التي هي خير وليكفر عن يمينه " أخرجه مسلم <sup>(٤)</sup> ، من حديث أبي هريرة ، . . . .

=== عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير . ومن طريقه رواه ابن حزم في المحلى : ٨ / ٤٠١ ،  
 المسألة ( ١١٣٤ ) .

اسناده : صحيح رجاله ثقات ، وجعفر بن اياس أبو بشر بن أبي وشية وهو من اثبت الناس في سعيد بن جبير ، وقال الذهبي في الكاشف : ١ / ١٨٣ : صدوق . وثقه الحافظ في التقريب : ١ / ١٢٩ .

( ١ ) رواه عبد الرزاق : ٨ / ٤٧٥ رقم ( ١٥٩٥٦١٩٥٥ ) . والبيهقي : ١٠ / ٥٠٠ .  
اسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ١٣٣٢ ) ٤ / ٤٧ . ويوجد بياض في " م " لم ينسبه المخرج الى أرباب الأصول ، قلت : ولم أقف عليه بهذا اللفظ والله أعلم .

( ٢ ) كذا في " م " وهذا يوهم أنه في الاختيار وليس فيه ولذا لم أرقه . ولعل المخرج أورد به بدلا عن الذي قبله لتقاربه في المعنى والله أعلم . وتفسير النذر سيأتي في الحديث رقم ( ١٣٤٥ ) .

( ٣ ) رواه البخاري : ١١ / ٥٨٥ في الأيمان والنذور ، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ( ٣١ ) الحديث ( ٦٧٠٠ ) . وأبو داود رقم ( ٣٢٨٩ ) في الأيمان والنذور ، باب ما جاء في النذر في المعصية . والترمذي : ٣ / ٤١ في أوائل كتاب النذور في الأيمان ، الحديث رقم ( ١٥٦٤ ) . والنسائي : ٧ / ١٧ في الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، النذر في المعصية ، وابن ماجه : ١ / ٦٨٧ في الكفارات ، باب النذر في المعصية ( ١٦ ) الحديث ( ٢١٢٦ ) .

اسناده : رواه البخاري .

( ١٣٣٣ ) ٤ / ٤٨ .

( ٤ ) الصحيح : ٣ / ١٢٧١-١٢٧٣ في الأيمان ، باب رقم ( ٣ ) الحديث ( ١١-١٨ ) ،

( ١٦٥٠ و ١٦٥١ ) ، وروى حديث أبي هريرة أيضا الترمذي : ٣ / ٤٣ في النذور

والأيمان ، باب في الكفارة قبل الحنث ( ٥ ) الحديث ( ١٥٦٩ ) وقال : حسن صحيح ،

والامام مالك في الموطأ : ٢ / ٤٧٨ في النذور والأيمان ، باب ما تجب فيه الكفارة ===

وعدى بن حاتم. وأخرجه الطبراني<sup>(٢)</sup> من حديث معاوية بن الحكم ، ولم أتف على رواية فيها  
 " التي هي " وانا الكل " الذي هو " والله أعلم . وأخرج الحاكم<sup>(٣)</sup> ، عن عائشة مرفوعا :  
 " لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها ، إلا كفرت عن يميني ، ثم أتيت الذي هو خير " .  
 وهذا في البخاري<sup>(٤)</sup> عن عائشة قالت : كان أبو بكر فذكره ، وصوب هذا . وروى الطبراني<sup>(٥)</sup>  
 من حديث أم سلمة رفعتة " من حلف على يمين فرأى غيرها<sup>(٦)</sup> خيرا منها فليكفر عن يمينه ، ثم  
 ليفعل الذي هو خير " . وفي المتفق<sup>(٧)</sup> عليه من حديث عبد الرحمن بن سمرة نحوه ولفظه :

=== من الأيمان . والامام أحمد في مسنده : ٣٦١ / ٢ . وروى حديث عدى بن حاتم أيضا  
 النسائي : ١١ / ٧ في الأيمان والنذور ، باب الكفارة بعد الحنث ، والدارمي في السنن :  
 ١٨٦ / ٢ في النذور والأيمان ، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها .  
 والامام أحمد في المسند : ٢٥٦ / ٤ ، وعبد الرزاق : ٥٠٠ / ٨ ، رقم ( ١٦٠٤٦ ) .  
اسناده : رواه مسلم .

( ١ ) عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، صحابي شهير ، وكان ممن ثبت على  
 الاسلام في الردة ، وحضر فتوح العراق وحروب على ، ومات سنة ( ٦٨ ) وقيل ابن مائة  
 وعشرين سنة . ع . انظر الاستيعاب : ٦٨ / ٨ ، سير أعلام النبلاء : ٣ / ١٦٢ ،  
 الاصابة : ٤٠١ / ٦ ، التقريب : ١٦ / ٢ .

( ٢ ) في المعجم الأوسط ( واورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ / ١٨٤ ) .  
اسناده : أورده الهيثمي في المجمع : ٤ / ١٨٤ وقال : رواه الطبراني في الأوسط  
 وفيه من لم أعرفه ، اهـ . قلت : يعني عنه حديث أبي هريرة المتقدم ، وعدى بن حاتم .

( ٣ ) المستدرک : ٣٠١ / ٤ في كتاب الأيمان والنذور .

( ٤ ) الصحيح : ٥١٦ / ١١ في أوائل كتاب الأيمان والنذور ، الحديث رقم ( ٦٦٢١ ) .

اسناده : رواه البخاري .

( ٥ ) المعجم الكبير : ٣٠٧ / ٢٣ رقم ( ٦٩٤ ) وفي الحديث قصة . وأورده الحافظ  
 الزيلعي في نصب الراية : ٢٩٩ / ٣ .

اسناده : قال الحافظ الهيثمي : رجاله ثقات الا أن عبد الله بن حسن لم يسمع من  
 أم سلمة . مجمع الزوائد : ٤ / ١٨٥ .

( ٦ ) كذا في " م " بزيادة " غيرها " وهي في الدراية : ٩١ / ٢ رقم ( ٦٣١ ) أيضا . وليست  
 في النسخة المطبوعة من المعجم ، ومجمع الزوائد ، ونصب الراية .

( ٧ ) رواه البخاري : ٥١٧ / ١١ في الأيمان والنذور ، باب رقم ( ١ ) الحديث ( ٦٦٢٢ ) و

٦٦٢٢ و ٧١٤٧ و ٧١٤٧ و ٧١٤٧ ، ومسلم : ١٢٧٣ / ٣ في الأيمان ، باب رقم ( ٣ ) الحديث

( ١٩ ) ( ١٦٥٢ ) . وتام الحديث ، قال عبد الرحمن بن سمرة : قال لي رسول الله

" فأنت الذى هو خير وكفر عن يمينك ". وأخرجه أبوداود<sup>(١)</sup> بلفظ " فكفر عن يمينك ثم أتت الذى هو خير " واختلف الرواة فى حديث أبي هريرة المتقدم ، وعبد الرحمن بن سمرة ، فمنهم من قدم الحنث<sup>(٢)</sup> على الكفارة ، ومنهم من قدم الكفارة على الحنث ، ورواه مسلم بالوجهين من حديث عدى بن حاتم .

( ١٣٣٤ ) قوله : " وقرأ ابن مسعود ( فصيham ثلاثة أيام ) متتابعات " أخرج ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> من طريق الشعبي ، قال : قرأ عبد الله " فصيham ثلاثة أيام متتابعات " وهذا منقطع ، ولعبد الرزاق<sup>(٥)</sup> من طريق عطاء : بلغنا فى قراءة ابن مسعود ، فذكره ، وعن معمر ، عن أبي إسحاق والأعشى ، قالوا : فى حرف ابن مسعود مثله ، ومن طريق مجاهد قال فى قراءة ابن مسعود مثله . وفى الباب : عن أبي بن كعب أخرجه الحاكم<sup>(٧)</sup> باسناد جيد عن أبي العالية عنه .

=== صلى الله عليه وسلم : " يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة ، فانك ان أعطيتها عن مسألة وكلت اليها ، وان أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وان ا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ، وأنت الذى هو خير " .

( ١ ) السنن رقم ( ٣٢٧٧ و ٣٢٧٨ ) فى الأيمان والنذور ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) الحنث فى اليمين نقضها ، والنكث فيها . راجع النهاية : ٤٤٩ / ١ .  
( ١٣٣٤ ) ٤٨ / ٤ .

( ٣ ) ( سورة البقرة ، الآية : ١٩٦ ) .

( ٤ ) المصنف : ق ١ ج ٤ ص ٣٣ فى الأيمان والنذور ، والبيهقى : ٦٠ / ١٠ ، وذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٢٩٦ / ٣ .

اسناده : الشعبي عن عبد الله منقطع قاله الحافظ فى الدراية : ٩١ / ٢ رقم ( ٦٣٠ ) .

( ٥ ) المصنف : ١٤ / ٨ و ٥١٥٥١٤ رقم ( ١٦١٠٣ و ١٦١٠٤ و ١٦١٠٥ ) .

اسناده : رجال الأسانيد كلهم ثقات ، الا أنه فيه انقطاع أيضا .

( ٦ ) أراد بالحرف اللغة ، يعنى على سبع لغات من لغات العرب : أى انها مفارقة فى القرآن . أنظر النهاية : ٣٦٩ / ١ .

( ٧ ) المستدرک : ٢ / ٢٧٦ فى التفسير ، باب الحج أشهر معلومات .

من طريق أبي جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب أنه كان يقرأها " فمن لم يجد فصيham ثلاثة أيام متتابعات " . ورواه أيضا ابن أبي شيبة فى المصنف : ق ١ ج ٤ ص ٣٣ .

اسناده : قال الحاكم : صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وقال الحافظ : اسناده جيد . الدراية : ٩١ / ٢ رقم ( ٦٣٠ ) .

( ١٣٣٥ ) حديث : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه " وروى " ثم ليكفر عن يمينه " تقدم باللفظ الأول ، وأما بلفظ " ثم " فأخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل <sup>(١)</sup> به .

( ١٣٣٦ ) حديث : " ثلاث جد من جد <sup>(٢)</sup> وهزلهن جد الطلاق والنكاح والأيمان " قال المخرجون : لم نجده هكذا ، وإنما أخرجه أصحاب السنن <sup>(٣)</sup> ، إلا النسائي بلفظ " الرجعة " بدل " الأيمان " وحسنه الترمذى ، وصححه الحاكم .

( ١٣٣٥ ) ٤٩/٤ . تقدم في رقم ( ١٣٣٣ ) .

( ١ ) كذا في " م " وهو في الدراية : ٩١/٢ رقم ( ٦٣١ ) ، والمخرج نقله عنه .

وقد أورد الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٢٩٧/٣ وقال : ولم أجده بلفظ : " ثم ليكفر " إلا عند الامام أبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي في " كتاب غريب الحديث " فقال : أخبرنا أبو العلاء ، ثنا علي بن معبد ، ثنا الوليد بن القاسم ابن الوليد الهمداني أبو القاسم الكوفي ، ثنا يزيد بن كيسان أبو اسماعيل ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، أن رجلا أعتق عنده ، فسأله صبيته أمهم الطعام ، فقالت : حتى يجيء أبوك ، فنام الصبية ، فجاء أبوه ، فقال : اشتبهت الصبية ؟ فقالت : لا ، كنت أنتظر مجيئك ، فحلف أن لا يطعم ، ثم قال بعد ذلك : أيقظيهم ، وجيء بالطعام ، فسمى الله ، وأكل ، ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بالذي صنع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " من حلف على يمين ، فرأى خيرا منها ، فليأتها ، ثم ليكفر عن يمينه " ، اهـ . قال السرقسطي : اشتبهت : أى أطمعتهم شهوتهم . قلت : كتاب غريب الحديث له هو المسمى " بالدلائل " في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث . راجع كشف الظنون : ج ١ ص ٧٦٠ ، والرسالة المستطرفة ص ( ١١٦ ) .

( ١٣٣٦ ) ٤٩/٤ .

( ٢ ) في " م " هزل " بدل " جد " والتصويب من المطبوع .

( ٣ ) نصب الراية : ٢٩٣/٣ ، الدراية : ٩٠/٢ رقم ( ٦٢٧ ) .

( ٤ ) رواه أبو داود رقم ( ٢١٩٤ ) في الطلاق ، باب في الطلاق على الهزل . والترمذى : ٣٢٨/٢ في الطلاق ، باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق ( ٩ ) الحديث ( ١١٩٥ ) ، وابن ماجه : ٦٥٨/١ في الطلاق ، باب من طلق أو نكح أو راجع لآبائهم ( ١٣ ) الحديث ( ٢٠٣٩ ) . والحاكم في المستدرک : ١٩٨ و ١٩٧/٢ في كتاب الطلاق . ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ١٨/٤ في الطلاق ، وابن الجارود في المنتقى ص ( ٢٣٩ ) رقم ( ٧١٢ ) من حديث أبي هريرة وقد تقدم في رقم ( ١٢٠٩ ) أنظر أسناده هناك .



(١٣٣٧) قوله : " وعن عمر أربعة لارث يدي<sup>(١)</sup> فيهن وعد منها الأيمان " . وأخرج محمد بن الحسن في الأصل<sup>(٢)</sup> من طريقين عن عمر يذكر " النذر " بدل " اليمين " كما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> فيما قدمناه .

(١٣٣٨) حديث : " أن المشركين استحلوا حذيفة وأباه أن لا يعينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : نفى لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم " أخرجه أحمد<sup>(٤)</sup> ، ومسلم<sup>(٥)</sup> ، والطحاوي<sup>(٦)</sup> من طريق أبي الطفيل عن حذيفة بن اليمان قال : " ما منعني أن أشهد بدرا إلا أني خرجت أنا وأبي<sup>(٧)</sup> ، فأخذنا كفار قريش ، فقالوا : انكم تريدون محمداً صلى الله عليه وسلم ؟ فقلنا : ما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله

(١٣٣٧) ٤ / ٤٩٠ .

(١) قوله " يدي " سقط من " م " والمثبت من المطبوع ، و " رد يدي " بالكسر والتشديد والقصر : مصدر من رد يرد ، المعنى أن الصدقة لا تؤخذ في السنة مرتين . أنظر النهاية : ٢ / ٢١٤ .

(٢) قلت : لم أقف عليه في الأجزاء الموجودة منه . والله أعلم .

(٣) ( ) .

(١٣٣٨) ٤ / ٤٩٠ .

(٤) المسند : ٥ / ٣٩٥ .

(٥) الصحيح : ٣ / ١٤١٤ في الجهاد والسير ، باب الوفاء بالعهد (٣٥) الحديث (٩٨) (١٧٨٢) .

(٦) والبيهقي في السنن الكبرى : ٩ / ١٤٥ ، باب الأسير يؤخذ عليه أن يبعث اليهم بفداء ويعود في أسارهم .

أسناده : رواه مسلم .

(٧) اسمه حنبل بن جابر بن ربيعة العبسي والد حذيفة بن اليمان ، وهو المعروف باليمان ، وإنما قيل له اليمان ، لأنه نسب إلى جده اليمان بن الحارث بن قطيعة ابن عيس بن بغيض . شهد هو وابناه حذيفة وصفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، فاختلفت عليه أسياف المسلمين ، فقتلوه ولا يعرفونه ( وقيل الذي قتله خطأ هو عتبة بن مسعود ) ، فقال حذيفة وهو يصيح أي أي ، ولم يسمع فقالوا : والله ان عرفناه ، قال حذيفة : يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يديه ، فتصدق حذيفة بديته على المسلمين ، فزاده ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً . انظر الاستيعاب : ٣ / ٣٣ ، أسد الغابة : ٢ / ١٥ ، سيرة ابن هشام : ٢ / ٨٧ .

صلى الله عليه وسلم فأخبرناه [الخبر<sup>(١)</sup>] فقال : انصرفا ، نفى لهم بعهدهم ، ونستعين  
الله تعالى عليهم<sup>(٢)</sup> . ومارواه الدارقطني<sup>(٣)</sup> من حديث واثلة بن الأسقع ، ولأبي أمامة رفعاه  
ليس على مقهور يمين<sup>(٤)</sup> " واسناده واه جدا .

( ١٣٣٩ ) قوله : " والنبي صلى الله عليه وسلم حلف الذي طلق امرأته البتة ،  
آله ما أردت بالبتة الا واحدة " أبوداود<sup>(٥)</sup> ، ثنا سليمان بن داود<sup>(٦)</sup> ، ثنا جرير بن حازم ،  
عن الزبير / ابن سعيد<sup>(٧)</sup> ، عن عبد الله بن يزيد بن ركانة<sup>(٨)</sup> ، عن أبيه<sup>(٩)</sup> ، عن جده<sup>(١٠)</sup> " أنه طلق ١٥٨ ب /

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) زيادة في " م " وليست في المطبوعة . وهو قوله " تعالى " .

( ٣ ) السنن : ١٧١ / ٤ في آخر النذور .

اسناده : ضعيف فيه غنبة وهو ضعيف ، قال في التنقيح : حديث منكر بل موضوع ،

وفيه جماعة ممن لا يجوز الاحتجاج بهم . أنظر نصب الراية : ٣ / ٢٩٤ .

قال الحافظ في التقريب : ٨٨ / ٢ : غنبة بن عبد الرحمن الأموي متروك .

( ٤ ) قاله الحافظ في الدراية : ٩١ / ٢ رقم ( ٦٢٨ ) .

( ١٣٣٩ ) ٥٠ / ٤ .

( ٥ ) السنن رقم ( ٢٢٠٨ و ٢٢٠٧ و ٢٢٠٦ ) في الطلاق ، باب في البتة .

( ٦ ) سليمان بن داود المعتكى ، أبو الربيع الزهراني ، البصري ، نزيل بغداد ، ثقة ،

لم يتكلم فيه أحد بحجة ، من العاشرة ، مات سنة ( ٢٣٤ ) خ م د س .

التقريب : ١ / ٣٢٤ ، وأنظر التاريخ الكبير : ١١ / ٤ ، التاريخ الصغير : ٢ / ٣٦٣

التهذيب : ٤ / ١٩٠ .

( ٧ ) الزبير بن سعيد بن سليمان الهاشمي ، المدني ، نزيل المدائن ، لين الحديث ، من

السابعة ، مات بعد الخمسين ومائة . / د ت ق . التقريب : ١ / ٢٥٨ . أنظر

التاريخ ليحيى بن معين : ١٧١ / ٢ ، الميزان : ٦٧ / ٢ ، التهذيب : ٣ / ٣١٥ .

( ٨ ) عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبي ، وقد ينسب لجده ، لين الحديث ، من

السادسة . / د ت ق . التقريب : ١ / ٤٣٤ . وأنظر الجرح : ٥ / ١١٤ ، الميزان :

٢ / ٤٦٣ ، التهذيب : ٥ / ٣٢٥ .

( ٩ ) هو علي بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد المطلبي ، مستور ، من الرابعة . / د ق .

التقريب : ٢ / ٤٦ ، أنظر الميزان : ١٦١ / ٣ ، التهذيب : ٧ / ٣٩٥ .

( ١٠ ) هو ركانة : بضم أوله وتخفيف الكاف ، ابن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن

عبد مناف المطلبي ، من مسلمة الفتح ، ثم نزل المدينة ومات أول خلافة معاوية / د ت ق

التقريب : ١ / ٢٥٢ ، وأنظر الاستيعاب : ٣ / ٣٠٥ ، الاصابة : ٣ / ٢٨٦ .

امراته البتة فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال : ما أردت ؟ قال : واحدة، قال : آله، قال : آله، قال : هو على ما أردت \* وأخرجه بهذا اللفظ الدارقطني<sup>(١)</sup> في رواية أرسلها ابن المبارك، وأخرجه أحمد<sup>(٢)</sup> أيضا، وفي أصل جيد من مسند أحمد، وسنن أبي داود بنصب الهاء من

(١) السنن : ٤ / ٣٥٣٣ في كتاب الطلاق . وقال الدارقطني : أرسله ابن المبارك عن الزبير بن سعيد . ورواه أيضا الترمذي : ٣٢٢ / ٢ في الطلاق واللعان، باب ما جاء في الرجل طلق امرأته البتة (٢) الحديث (١١٨٧)، والدارقطني : ١٦٣ / ٢ في الطلاق، باب في الطلاق البتة، وابن ماجه : ٦٦١ / ١ في الطلاق، باب طلاق البتة (١٩) الحديث (٢٠٥١)، وابن حبان (موارد الظمان) ص (٣٢١) رقم (١٣٢١)، والطيايلى (منحة المعبود) : ج١ ص ٣١٤ رقم (١٦٠٨)، والامام الشافعى في الأم : ٢٧٧ / ٥ في الطلاق، باب الحجة في البتة وما أشبهها، والحاكم في المستدرک : ١٩٩ / ٢ في الطلاق .

اسناده : ضعيف فيه الزبير بن سعيد، وعبد الله بن علي بن يزيد كلاهما لين الحديث، وفيه أيضا علي بن يزيد بن ركانة وهو مستور . قال الترمذي : لا نعرفه الا من هذا الوجه، وقال في علله الكبير : ٣٨٢ / ١ في الطلاق واللعان، باب رقم (١٧٥) : سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال : هذا حديث فيه اضطراب، اهـ . وقال ابن عبد البر في التمهيد ضعفه، وقال الحافظ : اختلفوا هل هو من مسند ركانة، أو مرسل عنه، وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم . أنظر تلخيص الحبير : ٢١٣ / ٣ رقم (١٦٠٣)، ونيل الأوطار : ٢٥٥ / ٦، والتعليق المغني على الدارقطني : ٣٥-٣٣ / ٤ . لشمس الحق، فقد بسط القول في تضعيف هذا الحديث بسطا وافيا . وقال الحافظ المنذرى في مختصر سنن أبي داود : ١٣٤ / ٣ : قال أبو داود : حديث صحيح، وفيما قاله نظر، فقد تقدم عن الامام أحمد أن طرقه ضعيفة، وقد وقع الاضطراب في اسناده ومثله، اهـ .

(٢) المسند : ٢٦٥ / ١ من حديث ابن عباس قال : \* طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بنى مطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فحزن عليها حزنا شديدا، قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها ؟ قال : طلقتها ثلاثا، قال : فقال : فنى مجلس واحد ؟ قال : نعم، قال : فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت، قال : فرجمها، فكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر \* اهـ . ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٣٣٩ / ٧ في الخلع والطلاق . وعبد الرزاق في المصنف : ٣٩٠ / ٦ رقم (١٣٣٤) .

اسناده : ضعيف، قال البيهقي : لا تقوم به الحجة . قلت : الحديث ورد بسنده عن

داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس، وداود بن الحصين الأموى وهو ثقة == ==

" الله " وأخرجه أبوداود ، (١) والترمذى ، (٢) والدارقطنى (٢) بذكر الواو ، وقال الدارقطنى : قال أبوداود : هذا حديث صحيح .

(١٣٤٠) حديث : " عمر " تقدم فى هذا الباب .  
(١٣٤١) حديث : " من حلف بغير الله فقد أشرك " أحمد ، وأبوداود ، والترمذى ، وابن حبان ، والحاكم ، (٧) (٨) (٩) (١٠) والبيهقى ، عن سعد بن عبيدة ، قال : " سمع عبد الله بن

=== كما تقدم فى ترجمته ، ولكن أحاديثه عن عكرمة مناكير ، وهذا منه . أنظر تهذيب التهذيب : ١٨١/٣ . وقد أشار إليه الحافظ فى التلخيص : ٢١٣/٣ رقم (١٦٠٣) قائلا : وفى الباب عن ابن عباس رواه أحمد والحاكم ، وهو معلول أيضا ، اهـ .  
وأنظر أيضا الفتح الربانى : ج ١٧ ص ٦ فى كتاب الطلاق .  
(١) أنظر هامش رقم (٥) ص : (١٨٦٧) . (٢) أنظر هامش رقم (١) ص : (١٨٦٨) .  
(٣) أى " والله " . قال الحافظ فى التلخيص : ٦٩/٤ رقم (٢٠٤٢) : ووقع فى أصل جيد من مسند أحمد بالنصب ، لكن الجرح هو المعتد .

(١٣٤٠) ٥١/٤ " أنه عليه الصلاة والسلام سمع عمر يحلف بأبيه . . . الخ تقدم تحت رقم (١٣٢٥) .

(١٣٤١) ٥١/٤ .

(٤) المسند : ١٢٥٨ و ٦٩٥٨ و ٣٤/٢ .

(٥) السنن رقم (٣٢٥١) فى الأيمان والنذور ، باب فى كراهية الحلف بالآباء .

(٦) السنن : ٤٥/٣ فى النذور ، باب كراهية الحلف بغير الله (٨) الحديث (١٥٧٤) .

(٧) موارد الظمان ص (٢٨٦) رقم (١١٧٧) .

(٨) المستدرک : ٢٩٧/٤ فى الأيمان والنذور .

(٩) السنن الكبرى : ٢٩/١٠ فى الأيمان ، باب كراهية الحلف بغير الله عز وجل .

ورواه أيضا الطيالسى فى المسند (منحة المعبود) ٢٤٦/١ رقم (١٢١٢) ،

وعبد الرزاق فى مصنفه : ٤٦٨/٨ رقم (١٥٩٢٦) .

استناده : حسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان ، والحاكم وأقره الذهبي ، ونقل الحافظ

فى التلخيص : ١٦٨/٤ رقم (٢٠٤٢) عن البيهقى قوله : لم يسمعه سعد بن عبيدة

من ابن عمر ، ورده بقوله : قلت : قد رواه شعبة عن منصور عنه ، قال : كنت عند ابن عمر

ورواه الأعمش عن سعد ، عن أبي عبد الرحمن السلى عن ابن عمر .

ونوه له الحافظ السيوطى بإشارة الحسن . الجامع الصغير : ١٧٠/٢ .

(١٠) فى " م " " سعيد " والصواب سعد بن عبيدة السلى ، أبو حمزة الكوفى ، ثقة ،

من الثالثة ، مات فى ولاية عمر بن هبيرة على العراق . ع / . التقريب : ٢٨٨/١ .

انظر الجرح : ٨٩/٤ ، التهذيب : ٤٧٨ / ٣ ، خلاصة تذهيب الكمال : ١٣٥ .

عمر رجلا يحلف لا والكعبة ، فقال له ابن عمر : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حلف بغير الله فقد أشرك " والترمذي وابن حبان " فقد كفر أو أشرك " وفي لفظ لأبي داود ، والحاكم <sup>(١)</sup> " فقد كفر " وفي رواية <sup>(٢)</sup> " كل يمين يحلف بها دون الله شرك " قال البيهقي : لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر . قال حافظ العصر <sup>(٣)</sup> متعقبا على البيهقي قلت : رواه شعبة ، عن منصور عنه ، قال : كنت عند ابن عمر ، ورواه الأعمش ، عن سعد ، عن أبي عبد الرحمن السلمي [ عن ابن عمر ] انتهى . قلت : قد صححه عبد الحق <sup>(٥)</sup> .

( ١٣٤٢ ) حديث : " لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت ولا بحد من حدود الله ولا تحلفوا الا بالله " تقدم بعض هذا . ولمسلم <sup>(٦)</sup> من حديث عبد الرحمن بن سمره : " لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم " وللنسائي <sup>(٧)</sup> من حديث أبي هريرة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تحلفوا الا بالله ، ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون " . ولأحمد <sup>(٨)</sup>

( ١ ) قلت : لم أجد في النسخة المطبوعة الا " فقد أشرك " والله أعلم .

( ٢ ) المستدرک : ١٨ / ١ في كتاب الايمان .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا به هذا الاسناد وخرجاه في الكتاب وليس له علة ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

( ٣ ) تلخيص الحبير : ١٦٨ / ٤ رقم ( ٢٠٤٢ ) .

( ٤ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) ( احكام الكبرى ج ٥ ص ١٢ في اوائل كتاب الايمان والنذور ) .

( ١٣٤٢ ) ٥١ / ٤

( ٦ ) الصحيح : ١٢٦٨ / ٣ في الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى ، فليقل : لا اله الا الله

( ٢ ) الحديث ( ٦ ) ( ١٦٤٨ ) ، مرفوعا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ورواه أيضا النسائي في السنن : ٧ / ٧ في الأيمان والنذور ، باب الحلف بالطواغيت اسناده : رواه مسلم .

( ٧ ) السنن : ٧ / ٥ في الأيمان والنذور ، باب الحلف بالأهيات .

وتام الحديث : " لا تحلفوا بآبائكم ولا بأهياتكم ولا بالأنداد . . . الخ " .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٣٢٤٨ ) في الأيمان والنذور ، باب كراهية الحلف بالآباء .

اسناده : صحيح رجاله ثقات ، ولذا سكت عنه الحفاظ . راجع مختصر سنن أبي

داود : ٣٥٧ / ٤ ، نيل الأوطار : ٢٥٥ / ٨ ، سبل السلام : ١٠١ / ٤ .

( ٨ ) المسند : ٤٨٧ / ٣ . ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٤٦٦ / ٨ رقم ( ١٥٩٢٠ ) .

وفي الحديث قصة .

اسناده : قال الهيثمي : فيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف ، مجمع الزوائد : ١ / ٢٠٥ و ٤ ص ١٧٧ . قلت : يغني عنه ما تقدم من الأحاديث الصحاح في هذا الباب .

من حديث سهل بن حنيف " لا تحلفوا بغير الله " . ولمحمد بن الحسن في الأصول (١)  
 " لا ينبغي للرجل أن يحلف فيقول : وأبيك وأبي ، فإنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه نهى عن ذلك ، وأنه نهى عن الحلف بحد من حدود الله ، وعن الحلف بالطواغيت " .  
 ( ١٣٤٣ ) حديث : " سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حق الله على العباد " .  
 عن معاذ بن جبل قال : " كنت رَدَفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم [ فقال (٢) ] يا معاذ  
 ابن جبل ، قلت : لبيك يا رسول الله (٤) وسعديك ، ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ  
 ابن جبل قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك [ ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ ابن جبل ،  
 قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك (٥) ] قال : هل تدري ما حق الله على العباد ؟ قال ،  
 قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ،  
 ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ ابن جبل ، قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك (٦) قال :

( ١ ) لم أجده في الأجزاء الموجود منه والله أعلم .

فائدة : قال العلماء : السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ  
 يقتضى تعظيمه ، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، فلا يحلف إلا بالله وذاته  
 وصفاته ، وعلى ذلك اتفق الفقهاء ، واختلف هل الحلف بغير الله حرام أو مكروه ؟  
 للمالكية والحنابلة قولان ، ويحمل ما حكاه ابن عبد البر من الإجماع على عدم جواز  
 الحلف بغير الله على أن مراده بنفى الجواز الكراهية أعم من التحريم والتنزيه ، وقد  
 صرح بذلك في موضع آخر ، وجمهور الشافعية على أنه مكروه تنزيهاً ، وجزم ابن حزم  
 بالتحريم ، قال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهية . انظر شرح السنة :  
 ١٠ / ٤ - ٩ ، ونيل الأوطار : ٨ / ٢٥٧ ، وفتح الباري : ١١ / ٥٣١ في الإيمان والتذوق ،  
 باب رقم ( ٤ ) . وعند القارى : ٢٣ / ١٧٥ ، والمحلى : ٨ / ٣٨١ ، المسألة ( ١١٢٦ )  
 وما بعدها ، الإفصاح عن معاني الصحاح : ٢ / ٣٢٠ وما بعده .

( ١٣٤٣ ) ٥٢ / ٤ .

( ٢ ) ردف : بكسر الراء واسكان الدال ، والردف والرديف هو الراكب خلف الراكب .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي : ١ / ٢٣٠ ، السراج الوهاج : ١ / ١٠٧ .

( ٣ ) سقط من " م " .

( ٤ ) قوله [ يا رسول الله ] كذا في " م " وهو في جامع الأصول : ٩ / ٣٦١ باثبات ياء

النداء ، وأما في النسخة المطبوعة من صحيح مسلم بحذفها في جميع الروايات ، وكذا  
 في البخارى إلا في رواية له باثباتها في المرة الأولى فقط .

( ٥ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٦ ) قلت : بعد قوله " وسعديك " يوجد زيادة في " م " وهي كالتالي " قال : هل

تدري ما حق الله على العباد ؟ قال ، قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن حق الله

هل تدرى ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك ؟ قال ، قلت الله ورسوله أعلم ، قال :  
أن لا يعذب بهم<sup>(١)</sup> .

( ١٣٤٤ ) أثر ابن عباس " من حلف باليهودية والنصرانية فهو يمين " .

( ١٣٤٥ ) حديث : " النذر<sup>(٢)</sup> يمين وكفارته كفارة يمين " .

ولأحمد وغيره من حديث عقبة بن عامر رفعه " كفارة النذر كفارة اليمين " وسيأتي .

=== على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ بن جبل ،  
قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك " اهـ .

قلت : هذه الزيادة غير موجودة في جميع الروايات ، ولعلها تكون من الناسخ  
والله أعلم ، ولذا حذفها من الصلب وأثبتها في الهامش ليعرف .

( ١ ) قلت : كذا في " م " خال عن العزو الى أرباب الأصول ، أو يحتمل سقط العزو

من " م " والله أعلم . والحديث رواه البخارى في صحيحه : ٥٨ / ٦ في الجهاد ،

باب رقم ( ٤٦ ) ، الحديث رقم ( ٦٦٧٥٩٦٧٢٨٥٦ ) .

ومسلم : ٥٨ / ١ في الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة

قطعا ( ١٠ ) الحديث ( ٤٨ - ٥١ ) ( ٣٠ ) . والترمذى : ١٣٥ / ٤ في الإيمان ،

باب افتراق هذه الأمة ( ١٨ ) الحديث ( ٢٧٨١ ) وقال : حسن صحيح ، وابن

ماجه : ١٤٣٥ / ٢ في الزهد ، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة ( ٣٥ ) الحديث

( ٤٢٩٦ ) ، والامام أحمد : ٥ / ٢٣٨ و ٢٣٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣٤٠ . والبيهقى في الأربعين

الصغرى ص ( ٧٧ ) . واللفظ لمسلم .

اسناده : متفق عليه .

( ١٣٤٤ ) ٥٢ / ٤ . ويوجد بياض في " م " لم يجده المخرج ، قلت : ولم أقف عليه أيضا

والله أعلم .

( ١٣٤٥ ) ٥٢ / ٤ .

( ٢ ) النذر لغة : الإيجاب يقال نذر دم فلان بمعنى أوجبه ( أى أوجب قتله على

نفسه ) . وشرعا : الزام مكلف مختار ولو كافرا بعبادة نفسه لله تعالى شيئا

غير لازم بأصل الشرع ولا محال ، وينعقد بكل قول يدل عليه ، وأجمع المسلمون على

صحة النذر في الجملة ووجوب الوفاء به ، قال تعالى : " يوفون بالنذر " ( سورة الانسان

الآية : ٧ ) . وحديث أم المؤمنين عائشة رضی الله عنها قالت : قال رسول الله

صلی الله عليه وسلم : " من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله

فلا يعصه " رواه الجماعة الا مسلما وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٣٣٢ ) . أنظر :

المنح الشافيات : ج ٢ ص ٦٦٣ ، ومنح الشفا الشافيات في شرح المفردات : ٢٧٧ / ٢ .

( ٣ ) المسند : ٤ / ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٧ . ورواه أيضا مسلم في صحيحه : ٣ / ١٢٦٥ في =====

( ١٣٤٦ ) حديث : " من نذر نذرا وسماه فعليه الوفاء به ، ومن نذر ولم يسم فعليه كفارة يمين " قال المخرجون : (١) لم نجد صدر هذا الحديث ، ولكن في البخاري (٢) حديث ابن عباس " أن رجلا قال : يا رسول الله ان أختي نذرت ، الحديث " وفيه " فاقض الله (٣) وعن عائشة " من نذر أن يطيع الله فليطعه " (٤) وعن ابن عمر (٥) " أن عمر نذر أن يعتكف في المسجد الحرام ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك " وأما بقيته فعن عقبة ابن عامر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كفارة النذر ان لم يسم / كفارة ١٥٩ / أ يمين " رواه ابن ماجه ، والترمذي (٦) وقال : حسن صحيح . وعن ابن عباس ———

=== النذر ، باب في كفارة النذر ( ٥ ) الحديث ( ١٣ ) ( ١٦٤٥ ) بهذا اللفظ تماما وسيأتي قريبها .

( ١٣٤٦ ) ٥٢ / ٤

( ١ ) نصب الراية : ٢٩٥ / ٣ ، الدراية : ٩٢ / ٢ رقم ( ٦٣٢ ) .

( ٢ ) الصحيح : ٥٨٤ / ١١ في الأيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر رقم ( ٣٠ ) الحديث رقم ( ٦٦٩٩ ) وتامه : ( أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : ان أختي نذرت أن تحج وانها ماتت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان عليها دين أكنست قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فاقض الله ، فهو أحق بالقضاء " .  
أسناده : رواه البخاري .

( ٣ ) وكذا في النسخة المطبوعة من فتح الباري : ٥٨٤ / ١١ ، وأما في عدة القارى : ج ٢ ص ٢١١ " فاقض دين الله " بدل " فاقض الله " .

( ٤ ) قلت : وقد تقدم في الحديث رقم ( ١٣٣٢ ) .

( ٥ ) رواه البخاري في صحيحه : ٥٨٢ / ١١ في الأيمان والنذور ، باب رقم ( ٢٩ ) الحديث رقم ( ٦٦٩٧ ) . وتام الحديث " أن عمر قال : يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : أوف بنذرك " . وأنظر أيضا الحديث رقم ( ٤٣٢٠ و ٤٣٢١ و ٤٣٢٢ و ٤٣٢٣ ) . ورواه أيضا مسلم في صحيحه : ١٢٧٧ / ٣ في الأيمان ، باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه اذا أسلم ( ٧ ) الحديث ( ٢٨ و ٢٧ ) ( ١٦٥٦ )  
أسناده : متفق عليه .

( ٦ ) السنن : ٦٨٧ / ١ في الكفارات ، باب من نذر نذرا ويسمه ( ١٧ ) الحديث ( ٢١٢٧ ) .

( ٧ ) السنن : ٤٢ / ٣ في النذور ، باب في كفارة النذر اذا لم يسم ( ٣ ) الحديث ( ١٥٦٧ ) .

ورواه أيضا أبوداود رقم ( ٣٣٢٣ ) في الأيمان والنذور ، باب من نذر نذرا لم يسمه ، والنسائي : ٢٦ / ٧ في الأيمان والنذور ، باب كفارة النذر ، والبيهقي : ١٠ / ٤٥ في

الأيمان ، باب من قال عليّ نذر ولم يسم شيئا ، والطبراني في المعجم الكبير : ٢٧٢ / ١٧ رقم ( ٧٤٦ - ٧٤٩ ) ، والامام أحمد ، ومسلم في صحيحه وقد سبق ذكرهما قريبا .  
أسناده : رواه مسلم .



النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا لم يطقه فكفارته كفارة يمين " رواه أبوداود <sup>(١)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٢)</sup> ، وزاد " ومن نذر نذرا أطاقه فليف به " .

( ١٣٤٧ ) حديث : " تحريم الحلال يمين وكفارته كفارة يمين " .

- ( ١ ) السنن رقم ( ٣٣٢٢ ) في الأيمان والنذور ، باب من نذر نذرا لا يطيعه .
- ( ٢ ) السنن : ٦٨٧ / ١ في الكفارات ، باب من نذر نذرا ولم يسمه ( ١٧ ) الحديث ( ٢١٢٨ ) .  
ورواه أيضا الدارقطني : ١٥٩ / ٤ في النذور ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤٥ / ١ .  
والطبراني في المعجم الكبير : ٤١٢ / ١١ رقم ( ١٢١٦٩ ) .  
أسناده : قال الحافظ في التلخيص : ١٧٦ / ٤ رقم ( ٢٠٦٠ ) : وأسناده حسن فيه طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه ، وقال أبوداود روى موقوفا يعنى : وهو أصح .  
وقال في بلوغ المرام ( سبل السلام ) ١١٢ / ٤ : وأسناده صحيح لكن رجح الحافظ وقفه ، اهـ  
وقال الشوكاني : ورجاله رجال الثقات ، نيل الأوطار : ٢٧٨ / ٨ . وقال الحافظ المنذرى وذكر أنه روى موقوفا على ابن عباس ، وأخرجه ابن ماجه ، وفي أسناده حديث ابن ماجه : من لا يعتمد عليه وليس فيه " من نذر نذرا في معصية " . مختصر سنن أبى داود : ٣٨٦ / ٤ . وضعفه ابن حزم قائلا وطلحة بن يحيى الأنصارى ضعيف جدا .  
المحلى : ٣٣٧ / ٨ ، المسألة ( ١١١٤ ) . قلت : وقال الحافظ في التقريب : ٣٨٠ / ١ صدوق يهيم ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات . أنظر التهذيب : ٢٩ / ٥ .
- ( ١٣٤٧ ) ٥٣ / ٤ . ويوجد بياض في " م " ولم يعزه المخرج الى أرباب الأصول ، قلت : أخرج البيهقي في السنن الكبرى : ٣٥٢ / ٧ في الخلع والطلاق ، باب من قال لامرأته أنت على حرام ، من طريق مسلمة بن علقمة ، عن داود بن أبي هند ، عن عامر ، عن مسروق ، عن عائشة رضی الله عنها ، قالت : " آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم ، فجعل الحرام حلالا ، وجعل في اليمين كفارة " .
- أسناده : ضعيف ، فيه مسلمة بن علقمة المازني ، ضعفه أحمد فقال : شيخ ضعيف ، روى عن داود بن أبي هند مناكير . وقال الذهبي : من مناكيره روايته عن داود ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة في إيلاء النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه . أنظر : الميزان : ١٠٩ / ٤ .

## فصل

( ١٣٤٨ ) قوله : " الحين والزمان في التعريف والتذكير ، ستة أشهر منقول عن ابن عباس ، وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما " أما ما عن ابن عباس ، فأخرجه الطحاوي في الأحكام<sup>(١)</sup> ، ثنا ابن أبي مريم ، ثنا الغريابي ، عن إسرائيل ، عن طارق<sup>(٢)</sup> ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : " الحين ستة أشهر " ثنا أحمد بن داود<sup>(٣)</sup> ، ثنا مسدد ، ثنا يحيى ، عن سفيان ، عن طارق ، عن سعيد ، عن ابن عباس ، قال : " الحين ستة أشهر " وقد روى عنه في المنكر خلاف ذلك أخرجه الطحاوي في " الأحكام " ثنا يوسف بن يزيد ، نا حجاج بن إبراهيم<sup>(٥)</sup> ، ثنا عبيدة<sup>(٦)</sup> بن حميد ، ثنا عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير قال : " حلف رجل لا يكلم أخاه حيناً ، فأتى ابن عباس فقرأ ابن عباس هذه الآية (ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها)<sup>(٧)</sup> فالحين سنة " . وأخرج عن يوسف بن يزيد ، ثنا حجاج ، ثنا عبيدة ، ثنا الأعشى ، عن

( ١٣٤٨ ) ٦٢ / ٤

( ١ ) لم أقف على هذا الكتاب في المكتبات والله أعلم وهو موجود أم لا .

اسناده : ضعيف فيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الفسائي وهو ضعيف وقد

تقدمت ترجمته ، وفيه أيضاً طارق بن عبد الرحمن البجلي وهو صدوق له أوهام .

( ٢ ) هو طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي ، صدوق له أوهام ، من الخامسة / ع

التقريب : ٣٧٦ / ١ . وانظر الجرح : ٤٨٥ / ٤ ، الميزان : ٣٣٢ / ٢ ، التهذيب

٥ / ٥

( ٣ ) أحمد بن داود بن موسى السدوسي المكي ثقة حافظ ، توفي بمصر في صفر سنة ( ٢٨٢ ) .

أنظر : تراجم الأخبار ج ١ ص ١٨ ، والعقد الثمين ج ٣ ص ٣٨ .

( ٤ ) يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي ، أبو يزيد ، ثقة من الحادية عشرة ، مات سنة

( ٢٨٧ ) ويقال انه عاش مائة سنة . / س . التقريب : ٣٨٣ / ٢ .

وانظر التهذيب : ٤٢٩ / ١١ ، خلاصة تذهيب الكمال : ص ( ٤٤٠ ) .

( ٥ ) هو حجاج بن إبراهيم الأزرق ، أبو محمد ، البغدادي ، نزيل طرسوس ، ومصر

ثقة فاضل ، من العاشرة . / د س . التقريب : ١٥٢ / ١ .

وانظر الجرح : ١٥٤ / ٣ ، التهذيب : ١٩٥ / ٢ ، الكاشف : ٢٠٥ / ١ .

( ٦ ) في " م " " عبدة " والصواب هو عبدة بن حميد الكوفي ، أبو عبد الرحمن ، المعروف

بالحداء ، أو الليثي ، أبو الضبي ، صدوق ربما أخطأ ، من الثامنة ، مات سنة ( ١٩٠ )

وقد جاوز الثمانين . / خ ع . التقريب : ٥٤٧ / ١ . انظر : التاريخ الصغير للبخاري

ق ٢٥٢ / ٢ ، وتاريخ ابن معين : ٣٨٧ / ٢ ، الميزان : ٢٥ / ٣ .

( ٧ ) ( سورة إبراهيم ، الآية : ٢٥ و ٢٤ ) .

أبى ظبيان ، عن ابن عباس " في قوله تعالى : ( تؤتى أكلها كل حين ) قال : غدوة وعشية " .  
وأما ما عن ابن المسيب ، فأخرج عنه الطحاوى خلاف هذا ، ثنا أحمد بن داود ، ثنا مسدد ،  
ثنا يحيى عن ابن حرملة قال [ جاء <sup>(١)</sup> ] رجل سعيد بن المسيب وأنا شاهد ، فقال : إن امرأة  
حلفت أن لا تدخل على أهلها حيناً ، فقال سعيد : الحين : من تطلع النخلة إلى أن تجدد <sup>(٢)</sup>  
وبين أن تجدد <sup>(٣)</sup> إلى أن يتم ( ضرب الله مثلا كلمة طيبة ) حتى بلغ ( تؤتى أكلها كل حين )  
وأخرج عنه من طريق إبراهيم بن مرزوق ، عن أبي عامر <sup>(٤)</sup> العقدي ، عن محمد بن مسلم ، عن  
إبراهيم بن ميسرة أن رجلاً سأل سعيداً فقال : انى حلفت أن لا أكلم امرأتى حيناً فقرأ  
سعيد ( تؤتى أكلها كل حين ) قال : النخلة يكون فيها أكلها <sup>(٥)</sup> إلا شهرين ، فرأى أن الحين  
شهرين . وأما الزمان <sup>(٦)</sup> فلم أقف فيه على شيء عن أحد منهما .

- ( ١ ) قوله " جاء " ليس في " م " ولا بد من اضافته لتستقيم المعنى هنا . والله أعلم .  
( ٢ ) في " م " " تجدد " بالذال المعجمة ، والجذ : معناه القطع المستأصل . كما فسى  
لسان العرب : ٤٧٩/٣ و ٤٨٢ . وليس هو المراد هنا والله أعلم .  
وأما الجذ : بالذال المهملة المشددة ، والجذاد : معناه صرام النخل ، وهو أو ان قطع  
شمرها . أنظر لسان العرب : ١١٢/٣ ، وغريب الحديث للهروى : ٧/٣ ، والمجموع  
المفهيث : ٣٠٢/١ .  
( ٣ ) اسمه عبد الملك بن عمرو القيسي ، أبو عامر العقدي : بفتح المهملة والقاف ، ثقة ،  
من التاسعة ، مات سنة ( ٢٠٥ ) ع / . التقريب : ٥٢١/١ .  
وانظر التاريخ الصغير : ٣٠٤/٢ ، الجرح : ٣٥٩/٥ ، التهذيب : ٤٠٩/٦ .  
( ٤ ) هذه النسبة إلى بطن من بجيلة وقيل من قيس . اللباب : ٣٤٨/٢ .  
( ٥ ) هكذا في " م " وقال ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز : ٢٣٦/٨ : وقال ابن  
المسيب : " الحين " : شهران ، لأن النخلة تدوم شجرة شهرين . ثم قال ابن عطية :  
ومن قال : " الحين سنة " راعى أن شمر النخلة وجناها إنما يأتي كل سنة ، ومن قال :  
" ستة أشهر " راعى من وقت جذاد النخلة إلى حملها من الوقت المقبل ، وقيل :  
أن التشبيه وقع بالنخلة الذي يثمر مرتين في العام ، ومن قال : " شهرين " قال :  
هي مدة الجنى في النخل ، كلهم أفتى بقوله في الاتيان على الحين ( يعني أن رأى كل  
واحد في معنى " الاتيان " متوقف على رأيه في معنى " الحين " .  
( ٦ ) قال أبو ثور وغيره : الحين والزمان على ما احتمله اللغة ، يقال : قد جئت من  
حين ، ولعله لم يجىء من نصف يوم .

راجع الجامع لأحكام القرآن : ج ١ ص ٣٢٣ ( سورة البقرة ، الآية : ٣٦ ) .

( ١٣٤٩ ) حديث : " لا صوم " <sup>(١)</sup> لمن صام الدهر . وأخرجه ابن أبي شيبة <sup>(٢)</sup> عن عبد الله ابن شداد ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا صام من صام الدهر " . ولمسلم <sup>(٣)</sup> ، عن أبي قتادة أنه قال : " يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر [ كله ] <sup>(٤)</sup> " قال : لا صام ولا أنظر . وعن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا صام من صام الأبسد <sup>(٥)</sup> " متفق عليه <sup>(٦)</sup> .

( ١٣٤٩ ) ٦٢ / ٤ .

( ١ ) في المطبوع " لا صيام " . وكلاهما صحيح .

( ٢ ) المصنف : ٧٩ / ٣ في الصيام ، باب من كره صوم الدهر . من طريق وكيع ، عن شعبة ، عن أبي جعفر الفراء عنه به .

إسناده : صحيح رجاله ثقات ، وقد مضت ترجمتهم عدا أبو جعفر الفراء الكوفى ، قيل اسمه سليمان ، وقيل كيسان ، ثقة ، من الرابعة . / بخ س . التهذيب : ٥٦ / ١٢ ، التقريب : ٤٠٦ / ٢ .

( ٣ ) الصحيح : ٨١٩ / ٢ في الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ( ٣٦ ) الحديث ( ٩٧ و ٩٦ ) ( ١١٦٢ ) . وهو حديث طويل وفيه قصة . ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٢٤٢٥ ) في الصوم ، باب في صوم الدهر تطوعا . والنسائي : ٢٠٧ / ٤ . في الصيام ، باب النهى عن صيام الدهر وذكر الاختلاف على مطرف بن عبد الله في الخبر فيه ، وعبد الرزاق في المصنف : ٢٩٥ / ٤ رقم ( ٧٨٦٥ ) . إسناده : رواه مسلم .

( ٤ ) سقط في " م " والمثبت من المطبوع .

( ٥ ) قال الامام النووي : أجابوا عنه بأجوبة : أحدها أنه محمول على حقيقته بأن يصوم معه العبيدين والتشريق ، وبهذا أجابت عائشة رضي الله عنها - والثاني : أنه محمول على من تضرر به أو فوت به حقا . والثالث : أن معنى " لا صام " أنه لا يجد من مشقته ما يجدها غيره ، فيكون خبرا ، لا دعا . صحيح مسلم بشرح النووي : ٤٠ / ٨ . وقال في السراج الوهاج : ج ٤ ص ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ : وأما إنكاره صلى الله عليه وسلم على عبد الله ابن عمرو بن العاص صوم الدهر ، فلأنه صلى الله عليه وسلم علم أنه سيضعف عنه وهكذا جرى ، فانه ضعف في آخر عمره ، وكان يقول : ياليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم : يحب العمل الدائم وان قل ، ويحثهم عليه . والحديث " لا صام ، من صام الدهر " من أعظم الأدلة ، الدالة على أن صوم الدهر ، مخالف لهديده صلى الله عليه وسلم لأنه نزل صوم صائم الدهر : منزلة العدم . وأنظر أيضا فتح الباري : ٢٢١ / ٤ - ٢٢٢ .

( ٦ ) رواه البخارى : ٢٢١ / ٤ في الصوم ، باب حق الأهل في الصوم ( ٥٧ ) الحديث ( ١٩٧٧ )

## " فصل "

( ١٣٥٠ ) حديث المغيرة : عن المغيرة بن شعبه " أنه خطب امرأة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما " رواه النسائي <sup>(٢)</sup> ، والترمذي <sup>(٣)</sup> ، وابن ماجه <sup>(٤)</sup> ، وأحمد <sup>(٥)</sup> ، والدارمي <sup>(٦)</sup> ، وابن حبان <sup>(٧)</sup> ، والحاكم <sup>(٨)</sup> ، وصححه .

( ١٣٥١ ) حديث : " أنه صلى الله عليه وسلم صلى إحدى صلاتي العشي ركعتين يريد به الظهر أو العصر " عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ، أما الظهر وأما العصر فسلم في ركعتين . . الحديث " .

=== وسلم : ٨١٥ / ٢ في الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر لمن ضرر به أو فوت به حقاً أولم يفطر العيدين والتشريق ( ٣٥ ) الحديث ( ١٨١ و ١٨٦ و ١٩٣ ) ( ١١٥٩ ) . وهو حديث طويل وفيه قصة . ورواه أيضاً النسائي : ٢٠٦ / ٤ في الصيام ، باب ذكر الاختلاف على عطاء في الخبر فيه ، وعبد الرزاق في المصنف : ٢٩٤ و ٢٩٥ رقم ( ٧٨٦٣ ) قلت : قوله صلى الله عليه وسلم " لا صام من صام الأبد " جاء مكرر ثلاث مرات فسي النسخ المطبوعة . إسناده : متفق عليه .

( ١٣٥٠ ) ٦٥ / ٤ .

( ١ ) أي أولى وأجدر أن يجمع بينهما ويتفقا على ما فيه صلاحهما ، وأكثر ألفة تنسج بينهما ، يقال : أدم الله بينهما يأدم أدام بالسكون : أي ألف ووفق . أنظر جامع الأصول :

١١ / ٤٣٩ ، سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي : ٦٠ / ٧٠ ، شرح السنة : ٩ / ١٧ .

( ٢ ) السنن : ٦٩ / ٦ في النكاح ، باب إباحة النظر قبل التزويج .

( ٣ ) السنن : ٢٧٥ / ٢ في النكاح ، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة ( ٥ ) الحديث ( ١٠٩٣ ) .

( ٤ ) السنن : ١ / ٩٩ و ٦٦٠ في النكاح ، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوج رقم

( ٩ ) الحديث ( ١٨٦٥ و ١٨٦٦ ) .

( ٥ ) المسند : ٢٤٥ / ٤ .

( ٦ ) السنن : ٢ / ١٣٤ في النكاح ، باب الرخصة في النظر للمرأة عند الخطبة .

( ٧ ) موارد الظمان ص ( ٣٠٣ ) رقم ( ١٢٣٦ ) .

( ٨ ) المستدرک : ١٦٥ / ٢ في النكاح . ورواه أيضاً الإمام البيهقي في شرح السنة : ٩ / ١٦ رقم

( ٢٢٤٧ ) .

إسناده : قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وحسنه البيهقي . أنظر نيل الأوطار ٦ / ١٢٥ .

( ١٣٥١ ) ٦٦ / ٤ .

( ٩ ) ( العشي ) : بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء . قال الأزهري : " العشي " عند العرب : ما بين زوال الشمس وغروبها . السراج الوهاج : ٢ / ٥٣٩ .

( ١٠ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من المطبوع .



وأخرج عنه من طريق عكرمة في الرجل يقول هو ينحر ابنه ، وقال : كبش كما فدى إبراهيم .  
 وأخرج الطبراني <sup>(٢)</sup> في الكبير عنه من نذر أن يذبح نفسه أو ولده فليذبح كبشاً .  
 رجاله رجال الصحيح . وأما ما عن علي رضي الله عنه أخرج ابن أبي شيبة <sup>(٤)</sup> عنه خلاف  
 ذلك ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور ، عن الحكم عن علي : في رجل نذر أن ينحر ابنه قال :  
 يهدى ديبته . وأخرج <sup>(٥)</sup> عن ابن عباس مثله من رواية الشعبي ، عنه . وأخرج الطبراني <sup>(٦)</sup>  
 من رواية عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس : أن رجلاً أراه ، فقال : اني نذرت  
 لأنذرحن نفسي ، فقال ابن عباس : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> .

( ١ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ق ١ ج ٤ ص ٥٥ في الأيمان والنذور ، باب في الرجل يقول  
 هو ينحر ابنه ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٧٣ في الأيمان ، باب ما جاء فيمن  
 نذر أن يذبح ابنه أو نفسه .

( ٢ ) المعجم الكبير : ١١ / ٣٥٤ رقم ( ١١٩٩٥ ) ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٨ / ٤٦٠ رقم  
 ( ١٥٩٠٥ ) ، والبيهقي : ١٠ / ٧٣ ، وابن حزم في المحلى : ٨ / ٣٥٥ ، المسألة ( ١١١٤ ) .  
إسناده : قال في مجمع الزوائد : ٤ / ١٩٠ : رجاله رجال الصحيح وصححه ابن حزم .  
 ( ٣ ) هكذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " ينحر " بدل " يذبح " .

( ٤ ) المصنف : ق ١ ج ٤ ص ٥٦ في الأيمان والنذور ، باب في الرجل يقول هو ينحر ابنه .  
 ورواه أيضا ابن حزم في المحلى : ٨ / ٣٥٦ ، المسألة ( ١١١٤ ) .

إسناده : رجاله ثقات . وقال ابن حزم : ولا حاجة في أحد غير رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وابن عباس وغيره لم يعصم من الخطأ ، ومن قلدهم فقد خالف  
 أمر الله تعالى في أن لا نتبع إلا ما أنزل إلينا ، ولكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم  
 فضائل ومشاهد تعفو عن كل تقصير وليس ذلك لغيرهم .

( ٥ ) في " م " " هدى بدنة " والتصحيح من المصنف .

( ٦ ) ابن أبي شيبة في المصنف : ق ١ ج ٤ ص ٥٦ .  
إسناده : رجاله ثقات .

( ٧ ) المعجم الكبير : ١١ / ١٨٦ رقم ( ١١٤٤٣ ) ، وتامه : ثم تلا " وفديناه بذبح  
 عظيم " ( سورة الصافات ، الآية : ١٠٧ ) .

ورواه أيضا عبد الرزاق في المصنف : ٨ / ٤٦٠ رقم ( ١٥٩٠٤ ) ، والبيهقي : ١٠ / ٧٣ ،  
 وابن حزم في المحلى : ٨ / ٣٥٤ .

إسناده : صحيح رجاله ثقات .

( ٨ ) أي قدوة صالحة ، يقال لي في فلان أسوة : أي لي به ، والأسوة من الائتساء كالقدوة  
 من الاقتداء : اسم يوضع موضع المصدر . أنظر تفسير الجلالين ص ( ٥٥٥ ) ، وفتح

القدير للشوكاني : ٤ / ٢٧٠ .  
 ( ٩ ) ( سورة الأحزاب ، الآية : ٢١ ) .

وأخرج عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : انى نذرت أن أنحسر نفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " هل لك مال ؟ قال : نعم ، قال : أهد<sup>(٢)</sup> مائة ناقصة ، واجعلها فى ثلاث سنين فانك لا تجد من يأخذها منك معا " . وفى سنده رشدين بسن<sup>(٣)</sup> كريب ضعيف جدا . تنبيهه : أورد<sup>(٤)</sup> فى هذا الباب حديث " من حلف [ على يمين ]<sup>(٥)</sup> وقال : ان شاء الله فقد بر فى يمينه " ولم يوجد بهذا اللفظ ، والموجود نحوه ما قدمناه فى الاقرار<sup>(٦)</sup> . وحديث " من حلف كاذبا أدخله الله النار " ولم يوجد بهذا اللفظ<sup>(٧)</sup> ، وانما<sup>(٨)</sup> فى الطبراني<sup>(٩)</sup> من حديث الأشعث فى قصة مخاصمته مع الحضرمي ، فقال : " ان هو حلف كاذبا ليدخله الله النار " ولا بن حبان<sup>(١٠)</sup> من حديث أبي أمامة : " من حلف على يمين هو

( ١ ) الطبراني فى المعجم الكبير : ١١ / ٤١٠ رقم ( ١٢١٦٣ ) ، ورواه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه : ٨ / ٤٦٣ رقم ( ١٥٩١٤ ) ، ومن طريقه ابن حزم فى المحلى : ٨ / ٣٥٧ ، المسألة ( ١١١٤ ) . مرفوعا . ورواه البيهقي فى السنن الكبرى : ١٠ / ٧٣ موقوفا على ابن عباس .

اسناده : ضعيف ، أورد الهيثمي فى مجمع الزوائد : ٤ / ١٨٩ وقال : فيه رشدين بن كريب وهو ضعيف جدا ، ا هـ .

( ٢ ) فى " م " " أهل " بدل " أهد " والتصحيح من المطبوع .  
( ٣ ) رشدين بن كريب بن أبي مسلم ، الهاشمي مولا هم ، أبو كريب المدني ضعيف ، من السادسة . / ت ق . التقريب : ١ / ٢٥١ . وأنظر الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ٤١ ) التاريخ الكبير للبخارى : ٣ / ٣٣٧ ، الميزان : ٢ / ٥١ ، التهذيب : ٣ / ٢٧٩ .  
( ٤ ) هكذا فى " م " ولعل الصواب " ورد " بدل " أورد " لأن المصنف لم يورد الحديث التالى وما بعده فى الاختيار ، وانما أورد صاحب الهداية ( أنظر شرح فتح القدير : ٤ / ٣٧٦ } . والله أعلم بالصواب .

( ٥ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من نصب الراية : ٣ / ٣٠١ ، وغيره .  
( ٦ ) معناه لا يحنث أبدا لعدم انعقاد اليمين . راجع شرح فتح القدير : ٤ / ٣٧٦ .  
( ٧ ) قاله الحافظ فى الدراية : ٢ / ٩٢ رقم ( ٦٣٣ ) ، وقال الحافظ الزيلعي : غريب بهذا اللفظ . نصب الراية : ٣ / ٣٠١ .

( ٨ ) تقدم فى الحديث رقم ( ٩٥٨ ) .

( ٩ ) قاله الحافظ فى الدراية : ٢ / ٩٠ رقم ( ٦٢٥ ) ، وقال الحافظ الزيلعي فى نصب الراية : ٣ / ٢٩٢ .

( ١٠ ) المعجم الكبير : ج ١ ص ٢٠٤ رقم ( ٦٣٨ ) و ( ٦٤٤ - ٦٣٧ ) .

اسناده : صحيح وقد تقدم الحديث فى رقم ( ٩٣٦ ) .

( ١١ ) موارد الظمان ص : ٢٨٨ رقم ( ١١٨٨ ) ، وأورد الحافظ الزيلعي فى نصب الراية :



ففيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة ، وأدخله النار " وحديث على رضي الله عنه " في الرجل يحلف : عليه المشي الى بيت الله ، أو الى الكعبة ، قال : عليه حجة ، أو عمرة ماشيا ، وإن شاء ركب وأهراق دما " . ولم يوجد <sup>(١)</sup> كذلك ، وإنما أخرجه البيهقي <sup>(٢)</sup> من طريق الشافعي بإسناده ، عن الحسن ، عن علي " في الرجل يحلف : عليه المشي ، قال : يمشي ، فإن عجز ركب ، وأهدى بدنة " وأخرج عبد الرزاق <sup>(٣)</sup> من طريق ابراهيم عن علي " فيمن نذر أن يمشي الى البيت ، قال : يمشي ، فإذا أعشى ركب ، ويهدى جزورا " وكلاهما منقطع . وعند عبد الرزاق <sup>(٤)</sup> نحوه ، عن ابن عمر ، وابن عباس . وفي حديث عمران بن حصين عند الحاكم <sup>(٥)</sup>

== اسناد ه : صحيح رجاله ثقات، وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه رواه البخارى فى صحيحه : جده ص ٢٣ فى المساقاة، باب الخصومة فى البئر، والقضاء فيها ( ٤ ) الحديث رقم ( ٢٣٥٦ و ٤١٦ و ٢٤١٥ و ٢٦٦٦ و ٢٦٦٩ و ٢٦٧٣ و ٢٦٧٦ و ٢٦٧٧ و ٢٦٦٥ و ٤٥٤٩ و ٤٥٤٩ و ٢٦٧٦ ) . وسلم فى صحيحه : ج ١ ص ١٢٢ و ١٢٣ فى الايمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ( ٦١ ) الحديث ( ٢٢٠-٢٢٢ ) ( ١٣٨ ) . وأبوداود رقم ( ٣٢٤٣ ) فى أوائل كتاب الايمان والتذور . والامام أحمد : ٣٧٩ / ١ ، والحميدى : ٥٣ / ١ رقم ( ٩٥ ) فى مسنديهما . مرفوعا ولفظه " من حلف على يمين يقتطع بها مال امرىء مسلم هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان ، فأنزل الله تعالى ( ان الذين يشتركون بالله وأيمانهم ثمنا قليلا . . الآية ) " . ( سورة آل عمران ، الآية ٧٧ ) .

اسناد ه : متفق عليه على صحته .

- (١) قاله الحافظ في الدراية: ٩٣/٢ رقم (٦٣٦) ، وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية: ٣٠٥/٣ : غريب. وهو في الهداية ( شرح فتح القدير: ٤/٤٥٠ ) .
- (٢) السنن الكبرى : ٨١/١٠ في النذور، باب الهدى فيما ركب.
- (٣) المصنف: ٤٥٠/٨ رقم (١٥٨٦٩) .
- إسناده : قال الحافظ: وكلاهما منقطع. الدراية : ٩٣/٢ رقم (٦٣٦) .
- (٤) المصنف: ٤٤٩و٤٤٨/٨ رقم (١٥٨٦٥و١٥٨٦٣) .
- إسنادهما : أثر ابن عمر من طريق ابن جريج عنه بنحو سياق الأول (أى حديث على كرم الله وجهه ) وهو منقطع أيضا . وأما أثر ابن عباس رواه أيضا البيهقي ففى السنن الكبرى : ٨١/١٠ من طريق الثورى عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عنه به نحوه . وإسناده متصل ، رجاله كلهم ثقات .

- (٥) المستدرك : ٣٠٥ / ٤ في أواخر كتاب النذور ، وأورد ه الحافظ الزيلعي في نصب الراية :  
 ٣٠٥ / ٣ . ورواه أيضا الامام أحمد في مسنده : ٣ / ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٢ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤٤ و ٤٤٥ .  
إسناده : قال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ، لم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

" ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم [ خطبة <sup>(١)</sup> ] الا أمرنا بالصدقة ، ونهانا عن المثلة <sup>(٢)</sup> ، قال : ان المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشيا ، فمن نذر [ أن يحج <sup>(١)</sup> ] ماشيا ، فليهد هديا وليركب " وفي حديث ابن عباس في قصة أخت <sup>(٣)</sup> عقبة بن عامر " لتركب ، ولتهد بدنة " أخرجه أبو يعلى <sup>(٤)</sup> ، قلت : وأخرجه أحمد <sup>(٥)</sup> بهذا اللفظ ، ورجاله رجال الصحيح ، وهو لأبي داود <sup>(٦)</sup> ودخلا قوله " بدنة " وأخرج أحمد <sup>(٧)</sup> أيضا حديث عمران . ورجاله رجال الصحيح .

== وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : ١٨٩ / ٤ : رواه أحمد والبزار بنحوه والطبراني في الكبير ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

( ١ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٢ ) المثلة : يقال : مثلث بالحيوان أمثل به مثلا ، اذا قطعت أطرافه وشوهت به ، ومثلت بالقتيل ، اذا جدعت أنفه ، أو أذنه ، أو مذاكيره أو شيئا من أطرافه ، والاسم : المثلة . أنظر النهاية : ٢٩٤ / ٤ ، الصحاح : ١٨١٦ / ٥ .

( ٣ ) قال الحافظ المنذرى : هي أم حيان أسلمت وبايعت . مختصر سنن أبي داود : ٣٧٨ / ٤ وأنظر الاصابة : ١٩٠ / ٣ .

( ٤ ) أورده الحافظ الزيلعي في نصب الراية : ٣ / ٣٠٥ ، ورواه أيضا البيهقي في السنن الكبرى : ٧٩ / ١٠ في كتاب النذور ، باب الهدى فيما ركب .

( ٥ ) المسند : ٣١١ و ٢٥٣ و ٢٣٩ / ١ ، وج ٤ ص ٢٠١ .

اسناده : قال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ١٨٩ / ٤ .

( ٦ ) السنن رقم ( ٣٢٩٦-٣٢٩٩ ) في الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة اذا كان في معصية .

( ٧ ) المسند : ٤٢٨ / ٤ و ٤٢٩ و ٤٣٢ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤٥ .

(١)  
 "كتاب الحدود"  
 =====

(١٣٥٦) قوله : " حديث ماعز والغامدية والعسيف وغيرهما على ما يأتي تبينه  
 ان شاء الله تعالى " .

(١٣٥٧) حديث : " ألا ترى الى ماعز " سيأتي حديثه ان شاء الله تعالى .

(١٣٥٨) حديث : " ادروا الحدود بالشبهات " قال المخرجون : (٣) رواه الترمذي (٤)  
 من حديث عائشة بلفظ " ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان كان لها مخرج  
 فخلوا سبيله ، فان الامام ان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة " وفيه يزيد بن زياد  
 ضعيف ، وقال الترمذي : وقفه أصح ، وأخرجه الحاكم (١) والدارقطني (٧) والبيهقي (٨) ، وقال :  
 (١) الحدود جمع حد وهو لغة المنع ، وحدود الله تعالى محارمه لقوله تعالى :  
 " تلك حدود الله فلا تقربوها " (سورة البقرة ، الآية : ١٨٧) وما حده وقدره فلا يجوز  
 أن يتعدى كتزويج الأربع وما حده الشرع فلا يجوز فيه الزيادة والنقصان ، والحدود  
 بمعنى العقوبات المقدرة يجوز أن تكون سميت بذلك من المنع لأنها تمنع من  
 الوقوع في مثل ذلك الذنب ، وأن تكون سميت بالحدود التي هي المحارم لكونها  
 زواجر عنها ، أو بالحدود التي هي المقدرات .  
 والحد شرعا : عقوبة مقدرة في معصية لتمنع من الوقوع في مثلها أي مثل الذنب  
 الذي شرع له . ومشروعيتها بالكتاب والسنة والاجماع كما سيأتي كل ذلك .  
 أنظر المنح الشافيات : ٦٢١/٢ ، كشاف القناع : ٧٧/٦ ، غاية المنتهى : ٢٩٦/٣ ،  
 منح الشافيات : ٢٣٥/٢ ، المقنع لابن قدامة : ٧٩/٤ ، والمفنى :  
 ١٥٦/٨ ، والمجموع شرح المذهب : ٣٤٠/١٨ .

(١٣٥٦) ٧٩/٤ . سيأتي في رقم (١٣٦٤) ، و (١٣٧٦) و (١٤٠٠) .

(١٣٥٧) ٧٩/٤ . سيأتي في رقم (١٣٦٤) .

(١٣٥٨) ٧٩/٤ .

(٢) أي ادفعوا . درأ يدراً إذا دفع . النهاية : ١٠٩/٢ .

(٣) نصب الراية : ٣٠٩/٣ ، الدراية : ٩٤/٢ رقم (٦٤٠) .

(٤) السنن : ٤٣٨/٢ في الحدود ، باب ماجاء في درء الحدود (٢) الحديث (١٤٤٧)

مرفوعا وسيأتي الكلام على اسناده قريبا .

(٥) في " م " زيد " بدل " يزيد " والصواب يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد الدمشقي

وهو متروك وقد تقدمت ترجمته .

(٦) المستدرک : ٣٨٤/٤ ، في الحدود ، باب ان وجدتم لمسلم مخرجا فخلوا سبيله .

(٧) السنن : ٨٤/٣ في كتاب الحدود .

(٨) السنن الكبرى : ٢٣٨/٨ في الحدود ، باب ماجاء في درء الحدود بالشبهات . ورواه

أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه : ٥٦٩/٩ في الحدود ، باب في درء الحدود بالشبهات

الموقوف أقرب الى الصواب. وفي الباب : عن علي مختصرا " ادروا الحدود " أخرجه  
الدارقطني <sup>(١)</sup> . وعن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> " ادروا الحدود ما استطعتم " . أخرجه أبو يعلى <sup>(٣)</sup> ،  
ولابن ماجه <sup>(٤)</sup> ، من هذا الوجه " ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعها " . قلت : ليس

=== اسناده : ضعيف ، قال الامام البغوى : لم يرفعه غير محمد بن ربيعة ، عن  
يزيد بن زياد ، ورواه وكيع عن يزيد بن زياد ، ولم يرفعه ، وذلك أصح ، ويزيد بن  
زياد الدمشقى ضعيف . شرح السنة : ١٠ / ٣٣٠ و ٣٣١ . وقال الترمذى فى غلله  
الكبير : ١١ / ٢ هـ فى الحدود ، باب ما جاء فى درء الحدود رقم ( ٢٤١ ) : سألت محمدا  
عن هذا الحديث فقال : يزيد بن زياد الدمشقى منكسر الحديث ب  
ناهب . وقال النسائى : متروك . أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٠٩ ، ونيل الأوطار :  
١١٨ / ٧ ، والمقاصد الحسنة للسخاوى ص ( ٣٠ ) ، وقال الحاكم : صحيح الاسناد  
ولم يخرجاه ، وتعقبه الذهبي ، فقال : يزيد بن زياد قال النسائى فيه : متروك ،  
وقد رمز له بإشارة الصحيح الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير : ١٤ / ١ . قلت :  
الصواب فيه أنه حديث ضعيف لا تقوم به الحجة ، وقال ابن حزم : لا نعرفه عن  
أحد أصلا ، الا ما ذكرنا ما لا يجب أن يستعمل فقط لأنه باطل لأصل له ، ثم  
لا سبيل لأحد الى استعماله ، لأنه ليس فيه بيان ماهى تلك " الشبهات " .  
فليس لأحد أن يقول فى شىء يريد أن يسقط به حدا " هذا شبهة " الا كان لغيره  
أن يقول : ليس بشبهة ، ومثل هذا لا يحل استعماله فى دين الله تعالى ، انه لم  
يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ولا معقول ،  
مع الاختلاط الذى فيه كما ذكرنا .

المحلى : ج ١٣ ص ٦٢ و ٦٣ ، المسألة ( ٢١٨٣ ) .

( ١ ) السنن : ٣ / ٨٤ فى كتاب الحدود .

اسناده : ضعيف ، قال الحافظ : وفيه المختار بن نافع ، وهو منكر الحديث قاله

البخارى . تلخيص الحبير : ٤ / ٥٦ رقم ( ١٧٥٥ ) .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من نصب الراية : ٣ / ٣٠٩ . وقد أورده بسنده ومتنسه ،  
ونسبه لأبي يعلى فى مسنده وابن ماجه فى سننه .

( ٣ ) المسند ( ج ١١ / ص ٩٤ رقم / ٦٦١٨ ) .

( ٤ ) السنن : ٢ / ٨٥٠ فى الحدود ، باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات

( ٥ ) الحديث ( ٢٥٤٥ ) .

اسناده : ضعيف ، قال البوصيرى فى الزوائد : فى اسناده ابراهيم بن الفضل  
المخزومى ، ضعفه أحمد وابن معين والبخارى وغيرهم وقد ضعفه الشوكانى فى نيل  
الأوطار : ١١٨ / ٧ باب ابراهيم بن الفضل .

حديث الكتاب في شيء من هذه الأحاديث ، وليس فيها ما يفيد المقصود ،<sup>(١)</sup> وإنما حديث الكتاب ما أخرجه الحارثي في مسند أبي حنيفة ، من طريق محمد بن بشر ،<sup>(٢)</sup> ثنا أبو حنيفة ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ادروا الحدود بالشبهات " .

( ١٣٥٩ ) قوله : " وبه رجم معاذا " سيأتى حديثه ان شاء الله تعالى .

( ١ ) قلت : لفظ الحديث في الهداية مثل حديث الكتاب سواء بسواء . أنظر شرح فتح القدير : ٥ / ٣٢ . ولم يقل فيه مخرجوا أحاديث الهداية ليس حديث الكتاب في شيء من هذه الأحاديث ، وليس فيها ما يفيد المقصود كما قال المخرج رحمه الله ، بل أوردوا نفس هذه الأحاديث المذكورة هنا لتضمنها نفس المعنى ولو كان غير ذلك لما خفي عليهم والله أعلم . أنظر نصب الراية : ٣ / ٣٠٩ و ٣١٠ ، والدراسة : ٢ / ٩٤ رقم ( ٦٤٠ ) . ثم قال ابن حزم : ان اللفظ الذي تعلقوا به لانهلمه روى عن أحد أصلا ، وهو " ادروا الحدود بالشبهات " لاعت صاحب ، ولا عن تابع الا الرواية الساقطة التي أوردنا من طريق ابراهيم بن الفضل عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، و ابراهيم ساقط . أنظر المحلى : ١٣ / ٦٢ ، المسألة ( ٢١٨٣ ) ، وقال الحافظ في التلخيص : ٤ / ٥٦ رقم ( ١٧٥٥ ) : وروى منقطعا وموقوفا على عمر ، ورواه محمد بن حزم في كتاب الايصال من حديث عمر موقوفا عليه باسناد صحيح ، وفي مصنف ابن أبي شيبة : ٩ / ٥٦٦ في الحدود ، باب درء الحدود بالشبهات . من طريق ابراهيم النخعي عن عمر : " لئن أعطت الحدود بالشبهات أحب الي من أن أقيمها بالشبهات " .

ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ٧ / ٤٠٢ رقم ( ١٣٦٤١ ) . أيضا من طريق ابراهيم عن عمر بلفظ " قال : ادروا الحدود ما استطعتم " .

قال ابن حزم : انه مرسل ، لأنه عن طريق ابراهيم عن عمر ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بنحو خمسة عشر عاما . المحلى : ١٣ / ٦٢ .

( ٢ ) وعنه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٨٣ .

قال الشوكاني في النيل : ٧ / ١١٨ : وما في الباب وان كان فيه المقال المعسوف فقد شد من عضده ما ذكرناه فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة ، اهـ .

قلت : رواية الحارثي في مسند أبي حنيفة ضعيفة جدا فيها ما قبل أبي حنيفة من لا يحتج به وكذبوه . وانظر كشف الخفاء ومزيل الالباب ج ١ ص ٧١ وقد اطال فيه الكلام .

( ٣ ) محمد بن بشر بن بشير الأسلمي الكوفي ، صدوق / س . التهذيب : ٩ / ٧٣ ،

التقريب : ٢ / ١٤٧ .

( ١٣٥٩ ) ٨٠ / ٤ سيأتى في رقم ( ١٣٦٤ ) .

( ١٣٦٠ ) قوله : " والحديث الذى تقدم فى اللعان ، هو قوله : " أربعة يشهدون والا فحد فى ظهرك " .

( ١٣٦١ ) حديث : " ادركوا الحدود ما استطعتم " تقدم قريباً .

( ١٣٦٢ ) حديث : " العينان تزنيان ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، / ويحقق (١) / ذلك الفرج (٢) . . . . . الترمذى الحكيم ، عن أبي هريرة رفعه " العين تزنى واليد تزنى والرجل تزنى والسمع يزنى واللسان يزنى ويصدق ذلك كله أو يكذبه الفرج " عن ابن عباس : " ما رأيت [ شيئاً (٣) ] أشبه باللمم (٤) " ما قال أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة فزنى العين النظر ،

( ١٣٦٠ ) ٨٠ / ٤ . تقدم فى الحديث رقم ( ١٢٣٨ ) .

( ١٣٦١ ) ٨٠ / ٤ . تقدم فى الحديث رقم ( ١٣٥٨ ) .

( ١٣٦٢ ) ٨٠ / ٤ . ثم يوجد بياض فى " م " .

( ١ ) قلت : بعد قوله " ويحقق ذلك الفرج " بياض فى " م " وقد روى بلفظ الكتاب الامام أحمد فى مسنده : ٣٤٤٣ / ٢ و ٣٤٤٣ و ٣٧٢ و ٤١١ و ٥٢٨ و ٥٣٥ ، والبغوى فى شرح السنة : ج ١ ص ١٣٨ رقم ( ٧٦ ) من طريق اسماعيل بن جعفر ، عن العلاء . عن أبيه ، عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " العينان تزنيان ، واللسان يزنى ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، يحقق ذلك الفرج أو يكذبه " . قلت : وفى بعض الروايات للامام أحمد بدون قوله " واللسان يزنى " . اسناد : قال الامام البغوى : هذا حديث صحيح . والعلاء : هو ابن عبد الرحمن ابن يعقوب الحرقي مولى الحرقة ، وحرقة من جهينة ، يقال : مات العلاء سنة ( ٢٣٢ ) هـ وقال الحافظ : صدوق ربما وهم . التقريب : ٩٢ / ٢ .

( ٢ ) كذا هو فى " م " بعد البياض الموجود فيه ، والصواب . الحكيم الترمذى ( واسمه محمد بن على بن حسن بن بشر المؤذن وقد مضت ترجمته وهو صاحب نوار الأصول فى معرفة أخبار الرسول ) كما فى كشف الظنون : ١٩٧٩ / ٢ ، والرسالة المستطرفة : ص ( ٤٣ ) . قلت : والحديث بهذا السياق أى بافراد " العين " واليد " و " الرجل " لم أجده الا فى نوار الأصول ص ٣٠٦ فى فضائل غرض البصر . وهذا ما يؤكد على أنه يوجد سقط فى " م " ورواه أيضا الامام أحمد فى مسنده : ٣٢٩ / ٢ من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ " العين تزنى والقلب يزنى فزنا العين النظر وزنا القلب التمني والفرج يصدق ما هنالك أو يكذبه " ، اهـ . واسناد : صحيح .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) اللمم : وهو ما يلم به الانسان من صفات الذنوب التى لا يكاد يسلم منها الا من عصمه الله وحفظه ، وانما سعى النظر زنا والقول زنا لأنهما مقدمتان للزنا ، فنان =====

وزنى اللسان النطق ، والنفس تتمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه <sup>(١)</sup> ولمسلم <sup>(٢)</sup>  
 " العينان زناهما النظر ، واليدان زناهما <sup>(٣)</sup> البطش ، الحديث " ولا بن حبان <sup>(٤)</sup> من حديث  
 أبي هريرة " العينان تزنيان ، واللسان يزني ، واليدان تزنيان " وروى أحمد <sup>(٥)</sup> ، والطبراني <sup>(٦)</sup> ،

=== البصر رائد واللسان خاطب والفرج مصدق للزنا ومحقق له بالفعل . قال الخطابي  
 في معالم السنن : ٢٢٣/٣ . وقال الامام النووي : الصحيح في تفسير اللم : فنى  
 قول ابن عباس " مارأيت شيئا أشبه باللم ما قال أبو هريرة " فمعناه تفسير قوله  
 تعالى : " الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللم ان ربك واسع المغفرة " <sup>(١)</sup>  
 ( سورة النجم ، الآية : ٣٢ ) ، ومعنى الآية الذين يجتنبون المعاصي غير اللم  
 يغفر لهم اللم كما في قوله تعالى : " ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم  
 سيئاتكم " ( سورة النساء ، الآية : ٣١ ) . فمعنى الآيتين أن اجتناب الكبائر يسقط  
 الصفائح وهى اللم ، وفسره ابن عباس بما في هذا الحديث من النظر واللمس ونحوهما  
 وهو كما قال هذا هو الصحيح في تفسير اللم . راجع صحيح مسلم بشرح النووي :  
 ٢٠٦ / ١٦

( ١ ) قلت : فات عزوه للمخرج كما ترى هنا فى " م " وقد أخرجه البخارى فى صحيحه :  
 ٢٦ / ١١ فى الاستئذان ، باب زنا الجوارح دون الفرج ( ١٢ ) الحديث رقم  
 ( ٦٦١٢ و ٦٢٤٣ ) ، ومسلم فى صحيحه : ٢٠٤٦ / ٤ فى القدر ، باب قدر على ابن  
 آدم حظه من الزنا وغيره ( ٥ ) الحديث رقم ( ٢١٥٢ ) ( ٢٦٥٧ ) . وأبو داود فى  
 السنن رقم ( ٢١٥٣ و ٢١٥٢ ) فى النكاح ، باب ما يؤمر به من غض البصر ، والبغوى  
 فى شرح السنة : ١ / ١٣٦ رقم ( ٧٥ ) والامام أحمد فى مسنده : ٢٧٦ / ٢ . وجذ  
 ص ٥٣٦ و ٣٧٢ .

اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) ثم يوجد سقط من متن الحديث فى " م " وتامه " فالعينان زناهما النظر ،  
 والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل  
 زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه " .

( ٣ ) البطش : الأخذ بالقوة . أنظر المعجم الوسيط : ٦١ / ١ ، وقال فى دليل الفالحين :  
 ٤٧٥ / ٤ : هو الأخذ القوى الشديد : أى الأخذ عدوانا ، اهـ .

( ٤ ) فى " م " " ولا بن حسان " بدل " ولا بن حبان " وهو خطأ . وقد رواه أيضا الامام  
 البغوى فى شرح السنة : ١ / ١٣٨ رقم ( ٧٦ ) وقال : هذا حديث صحيح ، وقد تقدم  
 قريبا بتامه فى الهامش عند رقم الحديث ( ١٣٦٢ ) .

( ٥ ) المسند : ٤١٢ / ١ .

( ٦ ) المعجم الكبير : ١٩٢ / ١٠ رقم ( ١٠٣٠٣ ) ، ورواه أيضا البزار فى مسنده ( كشف =====

عن مسروق ، عن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " العينان تزنيان ، واليدان تزنيان ، والرجلان تزنيان ، والفرج يزني " واسناده جيد . وللقضاعي في مسند<sup>(١)</sup> الشهاب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " زنى العيون النظر ، وزنى اللسان النطق ، وزنى اليدين البطش ، وزنى الرجلين المشي ، وانما يصدق ذلك أو يكذب به عنه الفرغ " وفي سند هـ الهجرى ضعيف .

( ١٣٦٣ ) أثر عمر رضى الله عنه أنه خطب فقال : " أيما شهود شهدوا بحد لسم يشهدوا عند حضرته فانما هم شهود ضغن<sup>(٢)</sup> لا تقبل شهادتهم " أخرجه محمد بن الحسن في " الأصل"<sup>(٤)</sup> ثنا أبو يوسف ، عن الحسن بن عمار ، عن سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن عمر فذكره .

=== الأستار : ٢ / ٢١٦ رقم ( ١٥٥٠ ) ، وأبو نعيم في الحلية : ٢ / ٩٨ . من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

اسناده : صحيح ، قال الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى وزاد " واليدان تزنيان " ، والبخاري والطبراني ، واسنادهما جيد . مجمع الزوائد : ج ٦ ص ٢٥٦ ، قلت : ورجال أحمد كلهم ثقات ، وقد نوه له بإشارة الصحيح الحافظ السيوطي في الجامع الصغير : ج ٢ ص ٧١ .

( ١ ) ج ١ ص ٧٤ و ٧٥ رقم ( ٤٦ ) ( ٦٧ ) . من طريق إبراهيم الهجرى ، عن أبي عياض ، عنه به . اسناده : ضعيف فيه إبراهيم بن مسلم العبدى ، أبو اسحاق الهجرى وهو ضعيف عند عامة الحفاظ ، وقال الحافظ : لين الحديث ، رفع موقوفات . أنظر الميزان : ١ / ٦٥ ، التهذيب : ١ / ١٦٤ ، التقريب : ١ / ٤٣ ، قلت : ويفنى عنه ما تقدم من الأحاديث الصحاح في هذا الباب .

( ٢ ) هكذا في " م " وأما في النسخة المطبوعة " وزنى اليد " بافراد " اليد " .

( ١٣٦٣ ) ٤ / ٨١ .

( ٣ ) الضغن : الحقد والعداوة والبغضاء ، وكذلك الضغينة ، وجمعها الضغائن .

النهاية : ٣ / ٩١ ، المختار ص ( ٣٨٢ ) ، المشوف المعلم : ١ / ٤٥٢ .

( ٤ ) لم أوقف عليه في الأجزاء الموجودة منه . وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه : ج ٧ ص ٤٣٢

رقم ( ١٣٧٦٠ ) من طريق ابن عيينة ، عن مسعر ، عن أبي عون قال : قال عمر بن الخطاب : " أيما رجل شهد على أحد لم يكن بحضرته ، فانما ذلك عن ضغن " اهـ .

اسناده : ضعيف فيه الحسن بن عمار هو متروك . وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري هو ثقة الا أنه لم يدرك عمر بن الخطاب وقد ولد في خلافة عثمان رضى الله عنهما ،



( ١٣٦٤ ) قوله : " لما روى أن ماعز بن مالك أقر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه ، فعاد فأقر فأعرض عنه ، فعاد الثالثة فأقر فأعرض عنه ، فعاد الرابعة فأقر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الآن أقررت أربعاً فبمن ؟ وفي رواية فأعرض عنه حتى خرج من المسجد ثم عاد " أخرج أبو داود <sup>(١)</sup> ، من طريق يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ، قال : " كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي ، فأصاب جارية <sup>(٢)</sup> من الحى ، فقال له أبى : ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ، وأنا يريد بذلك [ رجاء ] <sup>(٣)</sup> أن يكون له مخرجاً ، قال فأتاه فقال : يا رسول الله ، انى زنت فأقسم علي كتاب الله ، قالها أربع مرات ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انك قد قلتها أربع مرات ، فبمن ؟ قال : بفلانة ، قال : هل ضايعتها ؟ قال : نعم ، قال : هل باشرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعتها ؟ قال : نعم ، قال : فأمر به أن يرحم ، فأخرج به الى <sup>(٤)</sup> الحرة فلما رجم فوجد من <sup>(٥)</sup> الحجارة فخرج يشدد ، فلقبه عبد الله بن أنيس <sup>(٦)</sup> وقد أعجز

=== واسناد عبد الرزاق رجاله ثقات الا أنه منقطع أيضاً لأن أبى عون هو محمد بن عبيد الله الثقفى - وهو ثقة لكنه لم يدرك عمر بن الخطاب أيضاً .

( ١٣٦٤ ) ٠٨٢/٤

( ١ ) السنن رقم ( ٤٤١٩ ) فى الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك . والامام أحمد أيضاً فى مسنده : ٢١٧/٥ . وابن أبى شيبه فى مصنفه : ٧١/١٠ فى الحدود ، باب فى الزانى كم مرة يرد وما يصنع به بعد اقراره ؟ .

اسناد ه : قال الحافظ : واسناد ه حسن . تلخيص الحبير : ٥٨/٤ رقم ( ١٧٥٧ ) .

وقال فى التنقيح : اسناد ه صالح . أنظر نصب الراية : ٣١٣/٣ .

( ٢ ) قلت : وفى رواية للامام أحمد : جده ص ٢١٧ عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ، عن نعيم بن هزال : " أن هزالاً كان استأجر ماعز بن مالك ، وكانت له جارية يقال لها فاطمة قد أملكك ، وكانت ترعى غنماً لهم ، وإن ماعزاً وقع عليها ، فأخبر هزالاً ، فخذعه ، فقال : انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره عسى أن ينزل فيك قرآن . الخ " واسناد ه جيد . وقوله " قد أملكك " بضم الهمزة وسكون الميم وكسر اللام وفتح الكاف أى أملكك أمرها ، يعنى طلقت من زوجها ، والمراد أنها كانت محصنة . أنظر الفتح الربانى : ٦٩/١٦ فى الحدود ، أبواب حد الزنا .

( ٣ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٤ ) هسى أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار ، والجمع الحرات ، وهسى

أحدى حرتى المدينة (يوجد بها حرتين الشرقية والغربية) أنظر معجم البلدان :

٢٤٥/٢ - ٢٥٠

( ٥ ) أى ألم اصابتها . عون المعبود : ١٠١/١٢ .

( ٦ ) عبد الله بن أنيس أو ابن أنس ، قال أبو موسى ذكره أبو عبد الله فى ترجمة هزال أنسه =====

أصحابه فنزع له بوظيف<sup>(١)</sup> بعير ٧ فرماه به<sup>(٢)</sup> فقتله ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه " واسناده حسن . قال حافظ العصر :<sup>(٣)</sup> وأما الرواية الأخرى ولا بن حبان<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة " جاء ماعز فقال : ان الأبعد زنى ، فأمر به فطرد ، ثم أتى الثانية ، فقال مثل ذلك ، فأمر به فطرد ، ثم أتاه الثالثة ، ثم أتاه الرابعة ، فقال : أدخلت وأخرجت ؟ قال : نعم . . . الحديث " ولمسلم<sup>(٥)</sup> من حديث بريدة " أن ماعز بن مالك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله انى قد ظلمت نفسي وزنيت وانى أريد أن تطهرنى ، فردّه ، فلما كان من الغد . . . " وذكر مثله أربع مرات فى أربعة أيام . وفى الباب : عن أبي هريرة ، قال : " أتى رجل السى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى المسجد ، فناداه ، فقال : يا رسول الله انى زنيت ، فأعرض عنه حتى ردد عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبى

=== هو الذى رمى ماعزا فقتله حين رجم ، ويمكن أن يكون عبد الله بن أنس الجهمسى

أيضا والله أعلم . أنظر أسد الغابة : ١٢١ / ٣ ، الاصابة : ١٤ / ٦ .

( ١ ) الوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وغيرها ، وقيل : وظيف البعير

ما فوق الرسغ من الساق . أنظر النهاية : ٢٠٥ / ٥ ، عون المعبود : ١٠١ / ١٢ .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة .

( ٣ ) تلخيص الحبير : ٥٨ / ٤ رقم ( ١٧٥٢ ) .

( ٤ ) الصحيح ( موارد الظمان ص ( ٣٦٣ ) رقم ( ١٥١٤ و ١٥١٣ ) .

وقد أورد ، أيضا الحافظ الزيلعى فى نصب الراية : ٣ / ٣١٦ .

اسناده : رجاله كلهم الثقات ، وهو صحيح الاسناد .

( ٥ ) الصحيح : ٣ / ١٣٢٣ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث

( ٢٣ ) ( ٢٢ ) ( ١٦٩٥ ) .

ورواه أيضا الامام أحمد : ٣٤٧ / ٥ و ٣٤٨ و الدارقطنى : ٩٢ / ٣ فى كتاب الحدود .

والبغوى فى شرح السنة : ١٠ / ٢٩٣ رقم ( ٢٥٨٧ ) . وأبوداود رقم ( ٤٤٤٢ )

وهو حديث طويل وفيه قصة الغامدية . وقد أورد ، الحافظ الزيلعى سياقه بكامله

فى نصب الراية : ٣ / ٣١٥ .

اسناده : رواه مسلم . قال المنذرى : وفى اسناده بشير بن المهاجر الغنوى الكوفى ،

وليس له فى صحيح مسلم سوى هذا الحديث ، وقد وثقه يحيى بن معين ، وقال

الامام أحمد : منكر الحديث يجرى بالعجائب مرجس متهم ، وقال أبو حاتم الرازى :

يكتب حديثه ولا يحتج به ، وغمره غيرهما ، ولا عيب على مسلم فى اخراج هذا الحديث ،

فانه أتى به فى الطبقة الثانية بعد مساق طرق حديث ماعز ، وأتى به آخر لبيسن

اطلاعه على طرق الحديث . أنظر مختصر سنن أبي داود : ٢٥٥ / ٦ .

صلى الله عليه وسلم ، فقال : أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان هبوا به فارجموه " الحديث متفق عليه . (١) ولهما عن جابر مثله . وفي حديث جابر بن سمرة ، قال : " رأيت ماعز بن مالك حين جيء به الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو رجل قصير أعزل (٣) ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مسرات أنه زنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلعلك ؟ (٤) قال : لا والله انه قد زنى الآخر (٥) . ١٦٠ ب/

( ١ ) رواه البخارى : ٣٨٩ / ٩ فى الطلاق ، باب الطلاق فى الاغلاق والكره ( ١١ ) الحديث رقم ( ٧١٦٧ و ٦٨٢ و ٥٦٨١ و ٥٢٧١ ) . ومسلم : ٣ / ١٣١٨ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث رقم ( ١٦ ) ( ١٦٩١ ) ، ورواه أيضا أبو داود رقم ( ٤٤٢٨ ) فى الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك ، والترمذى : ٤٤٠ / ٢ فى الحدود ، باب ما جاء فى ردء الحد عن المعترف اذا رجع ( ٤ ) الحديث ( ١٤٥٣ ) وحسنه . واللفظ للبخارى : ١٢٠ / ١٢ فى الحدود ، باب لا يرمم المجنون والمجنونة ( ٢٢ ) الحديث رقم ( ٦٨١٥ ) .

اسناده : متفق عليه .

( ٢ ) رواه البخارى : ٣٨٨ / ٩ فى الطلاق ، باب الطلاق فى الاغلاق والكره ( ١١ ) الحديث رقم ( ٧١٦٨ و ٦٨٢ و ٦٨٢٠ و ٦٨١٦ و ٦٨١٤ و ٥٢٧٢ و ٥٢٧٠ ) . ومسلم : ٣ / ١٣١٨ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث ( ١٦ ) ( ١٦٩١ ) . من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه .  
اسناده : متفق عليه .

( ٣ ) أعزل : أى مشد الخلق قاله النووى ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم فى أعلى باطن الساق . وقال ابن القطان : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحمة مستديرة فى البدن ، والأعزل الشديد الخلق ، ومنه أعزل الأمر اذا اشتد لكن دلت الرواية الأخرى التى بلفظ " ذو عضلات " أن المراد به هنا كثير العضلات . أنظر عون المعبود : ١٠٥ / ١٢ ، وبذل المجهود : ٣٨١ / ١٢ .

( ٤ ) فى رواية أبى داود " فعلك قبلتها . . الخ " قال الامام النووى : معنى هذا الكلام الإشارة الى تلقينه الرجوع عن الاقرار بالزنا واعتذاره بشبهة يتعلق بها كما جاء فى الرواية الأخرى " لعلك قبلت أو غمرت " فاقصر فى هذه الرواية على " لعلك " اختصارا وتنبيها واكتفاء بدلالة الكلام والحال على المحذوف أى " لعلك قبلت " أو نحو ذلك . أنظر صحيح مسلم بشرح النووى : ١١ / ١٩٥ .

( ٥ ) هو بهمة مقصورة وخاء مكسورة ، ومعناه الأرنل والأبعد والأدنى وقيل اللثيم ،

وقيل الشقى ، وكله متقارب ، ومراده نفسه فحرقها وعابها لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة وقيل انها كناية يكتى بها عن نفسه وعن غيره اذا أخبر عنه بما يستقبح . أنظر المصدر السابق .

قال : فرجه " رواه مسلم ، وأبو داود . ولأبي داود ، والنسائي (٤) " فأعترف مرتين فرد ،  
ثم أعترف مرتين ، حتى أعترف أربعاً ، فقال : أرجموا " .  
(١٣٦٥) حديث : " ما ينبغي لوالى حد أتى فى حد من حدود الله الا أقامه " (٥)

( ١ ) الصحيح : ١٣١٩/٣ فى الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث  
( ١٨٩١٧ ) ( ١٦٩٢ ) .

( ٢ ) السنن رقم ( ٤٤٢٢ ) فى الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .  
ورواه أيضا الداريمى فى السنن : ١٧٦/٢ فى الحدود ، باب الاعتراف بالزنا ،  
وابن أبى شيبة فى المصنف : ٧٢/١٠ فى الحدود ، باب فى الزانى كم مرة يرد  
وما يصنع به بعد اقراره ؟ . ولغظ مسلم وأبى داود مطول والذي هنا الشطر الأول  
من الحديث وفيه خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم .  
اسناده : رواه مسلم .

( ٣ ) السنن رقم ( ٤٤٢٦ ) فى الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .  
( ٤ ) الكبرى له كما فى تحفة الأشراف : ٤١٧/٤ . من حديث ابن عباس رضى الله عنه  
ولفظ أبى داود ، قال : " جاء ماعز بن مالك الى النبى صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا  
مرتين ، فطرده ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، فقال : شهدت على نفسك أربع مرات ،  
ان هبوا به فارجموه " . واللفظ الموجود هنا أورد الحافظ فى الدراية : ٩٥ / ٢ ،  
رقم ( ٦٤٢ ) . ونسبه لأبى داود والنسائي من حديث ابن عباس ، قلت : وسقط فى  
" م " أنه من حديث ابن عباس كما تشاهد ذلك . ولعله سقط من المخرج أو الناسخ  
والله أعلم .

اسناده : صحيح ، قال الشوكانى : وقد سكت أبو داود والمنذرى عن هذه الرواية  
ورجالها رجال الصحيح . نيل الأوطار : ١٠٨/٧ .

( ١٣٦٥ ) ٨٢/٤

( ٥ ) قلت : أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه : ٣٧٠-٣٧٢ رقم ( ١٣٥١٩ ) والامام أحمد  
فى مسنده رقم ( ٣٧١١ و ٣٩٧٧ و ٤١٦٨ و ٤١٦٩ ) ، والحميدى فى مسنده : ٣٨/١ رقم  
( ٨٩ ) ، والحاكم فى المستدرک : ٣٨٢/٤ فى الحدود ، باب تعافوا الحدود  
بينكم . والبيهقى فى السنن الكبرى : ٣٢٦/٨ و ٣٣١ فى الأشربة والحد فيها ،  
باب ماجاء فى الستر على أهل الحدود ، والطبرانى فى المعجم الكبير : ج ٩ ص ١١٤ و  
١١٥ رقم ( ٨٥٧٢ ) ، وأورد الهندى فى كنز العمال : ج ٦ ص ٤٠٢ و ٤٠٣ رقم  
( ١٣٤٢٦ و ١٢٩٦٠ ) كلهم أخرجه من طرق عن يحيى بن عبد الله الجابر ، عن  
أبى ماجد الحنفى عنه به ولغظه مطول وفيه قصة ، وهذا قطعة منه ولغظه " وانه لا ينبغي  
لوال أن يأتى بحد الا أقامه " .

سأل عنه، فقالوا : ما نعلم الا خيرا، قال : فأمر ب ترجمه " رواه أحمد (١) .

( ١٣٦٨ ) حديث : " بريدة كنا نتحدث بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزا لوقعد في بيته بعد مرة الثالثة ولم يقر لم يرحمه النبي صلى الله عليه وسلم " .  
وعنه قال : " كنا نتحدث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [ بيننا ] (٢) أن ما عزا بن مالك لو جلس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات (٣) لم يطلبه (٤) وانما رجمه عند الرابعة " رواه أحمد (٥) .  
وعنه أيضا " كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث أن الغامدية وما عزا بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما أوقال : لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما وانما رجمهما بعد الرابعة " رواه أبو داود (٦) .  
( ١٣٦٩ ) حديث " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عزا : أبك جنون ؟ أبك داء ؟ أبك خبل ؟ فقال : لا ويبحث الى قومه فسألهم هل تتكرون من حاله شيئا ؟ قالوا : لا (٧) ،

( ١ ) المسند : ج ١ ص ٨ . ورواه أيضا البزار في مسنده ( كشف الأستار : ٢ / ٢١٧ رقم ( ١٥٥٤ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ٣ / ١٤١ في الحدود ، باب الاعتراف بالزنا الذي يجب به الحد ما هو ؟ ، وابن أبي شيبة في المصنف : ١٠ / ٧٢ و ٧٣ في الحدود ، باب في الزاني كم مرة يرد ، وما يصنع به بعد اقراره ؟ . وهو في الجوهر النقي : ٨ / ٢٢٧ من طريق ابن أبي شيبة وغيره .  
استناده : ضعيف ، قال الهيثمي : رواه أحمد والبزار وأبو يعلى ، وفي أسانيدهم كلها جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٦٦ .

( ١٣٦٨ ) ٨٣ / ٤ .

( ٢ ) سقط من " م " والمثبت من المطبوع .

( ٣ ) في النسخة المطبوعة " مرار " بدل " مرات " .

( ٤ ) في " م " " يرحمه " بدل " يطلبه " والتصحيح من المطبوع .

( ٥ ) المسند : ج ٥ ص ٣٤٧ .

استناده : فيه بشير بن المهاجر الغنوي ، قال الحافظ في التقریب : ١ / ١٠٣ : صدوق لين الحديث روى بالارجاء ، وقد تقدم كلام المنذرى فيه تحت الحديث رقم ( ١٣٦٤ ) ، وهو في صحيح مسلم ، وغيره كما تقدم .

( ٦ ) السنن رقم ( ٤٤٣٤ ) في الحدود ، باب رجم ما عزا بن مالك . وفيه بشير بن المهاجر .

( ١٣٦٩ ) ٨٣ / ٤ .

( ٧ ) الخبل : فساد الأعضاء حتى لا يدري كيف يمشي فهو متخبل خبل مختبل ، يقال :

خبل الحب قلبه : اذا أفسده . راجع المجموع المغيث : ١ / ٥٤٨ ، النهاية :

٨ / ٢ ، لسان العرب : ١١ / ١٩٧ .

( ٨ ) بعد قوله " لا " يوجد زيادة في " م " وهي " قال " وهذه عجالة من الناسخ والله أعلم ، والتصحيح من المطبوع .

فأمر به فرجم . تقدم قوله صلى الله عليه وسلم " أبك جنون " (١) من حديث أبي هريرة ولم يسم المقر، وأما بقية الألفاظ . (٢) وأما أنه [بعث] (٣) إلى قومه ، ففي مسلم (٤) من حديث بريدة في قصة معز " فأرسل إلى قومه فقال : أتعلمون بعقله بأسا تنكرون منه شيئا ؟ فقالوا : مانع له إلا وفي العقل ، من صالحينا " ولفظ الطحاوي فيه (٦) ثم أرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى قومه فسألهم عنه ، فقال : ماتقولون في معز بن مالك ؟ هل ترون به بأسا ، أو تنكرون من عقله شيئا ؟ فقالوا : [يا رسول الله] (٧) مانرى به بأسا ، ولا ننكر من عقله شيئا .

( ١٣٧٠ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لماعز : لعلك لمست ، لعلك قبلت ، لعلك باشرت ، فلما ذكر له (٨) النون والكاف (٩) قبل اقراره " أخرج الحاكم (١٠) عن

- ( ١ ) قال عياض : فائدة سوء اله " أبك جنون " ؟ ستر الحاله واستبعاد أن يلح عاقل بالاعتراف بما يقتضى اهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، أو ليتم اقراره أربعاً عند من يشترطه ، انظر فتح الباري : ١٢ / ١٢٣ .
- ( ٢ ) ثم يوجد بياض في " م " قلت : ويريد بقوله " بقية الألفاظ قوله " أبك دأ ؟ أبك خبل ؟ " ولم يجده المخرج بهذا اللفظ .
- ( ٣ ) قوله " بعث " سقط من " م " .
- ( ٤ ) الصحيح : ١٣٢٣ / ٣ في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى ( ٥ ) الحديث ( ٢٢٥ و ٢٢٦ ) ( ١٦٩٥ ) .
- ( ٥ ) في " م " ماتعلمون " والتصحيح من النسخة المطبوعة .
- ( ٦ ) شرح معاني الآثار : ٤٢ / ١٣ في الحدود باب الاعتراف بالزنا الذي يجب به الحد ما هو ؟ . من حديث بريدة ، وفيه بشير بن المهاجر الغنوي وهو ليس بذلك قاله الخطابي في معالم السنن : ٣ / ٣٢٢ ، وقد تقدم الكلام حوله قريباً .
- ( ٧ ) ما بين الحاصرتين سقط من " م " والمثبت من النسخة المطبوعة . ( ١٣٧٠ ) ٨٣ / ٤ .
- ( ٨ ) كذا في " م " وأما في الاختيار : ٨٣ / ٤ " معز " بدل " له " .
- ( ٩ ) قلت : مراده به والله اعلم ، قوله عليه السلام " انكثها ؟ قال : نعم . . . " .
- ( ١٠ ) المستدرک : ٣٦١ / ٤ في كتاب الحدود ، باب احاديث رجم معز الاسلمى وتعام الحديث من أوله في النسخة المطبوعة كما يلي : " عن ابن عباس رضى الله عنهما ان معزا جاء الى رجل من المسلمين ، فقال : انى اصبحت فاحشة ، فما تأمرنى فقال له الرجل : اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لك ، فأتى معز رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامه أو قال قوله ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن كان معه : ابصاحبكم مس ؟ قال ابن عباس : فنظرت الى القوم لا شير عليهم فلم يلتفت الى منهم احد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعلك قبلتها ؟ قال : لا قال النبي صلى الله عليه وسلم : فمستستها ؟ قال : لا ، قال : ففعلت بها ولم تكن قال نعم ، قال : فارجموه ، قال : بينما هو يرميها اذ رماه الرجل الذى جاءه معز يستشير رماه بعظم فخر معز فالتفت اليه فقال له معز : قاتلك الله اذ رايتنى اثم انت ترجمنى " .

اسناده : ضعيف ، سكنت عنه الحاكم وقد تعقبه الذهبي وقال : حفص بن عمر العدني ضعفه وقال الحافظ في التقریب ١ / ١٨٨ : ضعيف .

ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز: لعلك قبلتها ؟ قال : لا ، قال لعلك مسستها ؟ قال : لا ، قال : فعلت كذا وكذا ولم تكن قال نعم " وللبخارى ، وأحمد ، (٢) وأبي داود (٣) عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز بن مالك : لعلك قبلت ، أو غمزت ، أو نظرت ؟ قال : لا يارسول الله ، قال أنكتها ؟ - لا يكتي - (٦) قال : نعم فعند ذلك أمر برجمه " وأما لفظ " لعلك باشرت " وعن أبي هريرة قال : " جاء الأسلمي نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات ، كل ذلك يعرض عنه ، فأقبل عليه في الخامسة ، فقال : أنكتها ؟ قال : نعم قال : كما يغيب المروء (٨) في المكحلة (٨) والرشاء (٨) في البئر ، قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد

(١) الصحيح : ١٣٥/١٢ في الحدود ، باب هل يقول الامام للمقر: لعلك لمست أو غمزت ؟ (٢٨) الحديث (٦٨٢٤) .

(٢) المسند : ٢٧٠/١ .

(٣) السنن رقم (٤٤٢٧) في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .

ورواه أيضا الدارقطني في السنن : ١٢١/٣ و ١٢٢ في الحدود ، والبغوي في شرح السنة : ١٠ / ٢٩٢ رقم (٢٥٨٦) .

اسناد ه : رواه البخارى . وقال البغوي : هذا حديث صحيح . شرح السنة . ١٠ / ٢٩٢ .

(٤) الغمز الكيس باليد ، وبالعين ، وبالحاجب ، ويحتل الحديث هذه المعاني كلها ، قلت : ويحتل أن يكون معنى الغمز الكيس بالذكور بأن لا يدخل حتى يتحقق الزنا . أنظر بذل المجهود : ١٧ / ٣٨٤ .

(٥) أى الى فرجها . أنظر المصدر السابق ، وعون المعبود : ١٢ / ١٠٩ .

(٦) كذا في " م " وهو في جامع الأصول لابن الأثير : ٣ / ٥٢٦ . وأما في النسخة المطبوعة من السنن " أفنكتها ؟ قال : نعم ، قال : فعند ذلك . . . " وقوله :

" أفنكتها " بكسر النون وسكون الكاف أى أفجامعتها ، يقال : ناكها ينيكها جامعها .

أنظر عمدة القارى : ٣ / ٢٤ ، فتح البارى : ١٢ / ١٣٥ ، عون المعبود : ١٢ / ١١٠ .

(٧) قوله " لا يكتي " بفتح أوله وسكون الكاف ، من الكناية : أى أنه ذكر هذا اللفظ

صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر ، كالجماع . أنظر نيل الأوطار : ٧ / ١١٢ .

(٨) المروء : بكسر الميم الميل . فى المكحلة : قال فى القاموس : المكحلة ما فيه الكحل

وهو أحد ما جاء من الأدوات بالضم . والرشاء : بكسر الراء ، قال فى القاموس :

الرشاء ككساء الحبل وفى هذا من المبالغة فى الاستثبات والاستفصال ما ليس بعده

فى تطلب . بيان حقيقة الحال فلم يكتفى باقراره المقر بالزنا بل استفهمه بلفظ لا أصرح

أن تطهرني ، فأمر به فرجم " رواه أبو داود (١) والدارقطني (٢) تنبيهه : / الذي في عبارة المصنف ١٦١ / أ  
أن ما عر هو الذي ذكر الكاف والنون ، والذي أسمعنا بخلافه .

( ١٣٧١ ) حديث : " أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عر : فبمن ؟ " تقدم .  
( ١٣٧٢ ) حديث : " أن ما عر لما مسه حر الحجارة هرب ، فذكر ذلك للنبي صلى الله  
عليه وسلم ، فقال : هلا خليت سبيله " . أخرجه الحارثي في مسند (٣) أبي حنيفة ، عنه عن  
علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة (٤) ، عن أبيه " أن ما عر بن مالك أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكر الحديث وفيه " فلما أبطأ عليه الموت انصرف إلى مكان كثير الحجارة فقام فيه ، فأتاه  
المسلمون فرضخوه (٥) بالحجارة حتى قتلوه ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال هلا  
خليت سبيله . . . الحديث " .

=== منه في المطلوب وهو لفظ ( النيك ) الذي كان صلى الله عليه وسلم يتحاشى عن  
التكلم به في جميع حالاته ، ولم يسمع منه إلا في هذا الموطن . أنظر عون المعبود :  
١٢ / ١١١١٠ ، وبذل المجهود : ١٧ / ٣٨٥ .

( ١ ) السنن رقم ( ٤٤٢٨ ) في الحدود ، باب رجم ما عر بن مالك .  
( ٢ ) السنن : ١٩٩ / ٣ في كتاب الحدود . ورواه أيضا ابن حبان ( موارد الظمان )  
ص ( ٣٦٣ ) رقم ( ١٥١٣ ) ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٣٢٢ / ٧ رقم ( ١٣٣٤٠ ) .  
والبيهقي : ٢٢٧ / ٨ في الحدود ، باب من قال لا يقيم عليه الحد حتى يعتصم  
أربع مرات . وهو حديث طويل وهذا طرف منه وفيه قصة .  
أسناده : رجاله ثقات ، وأخرجه أيضا النسائي ، وفي أسناده عبد الرحمن بن  
الهضاض ابن أخي أبي هريرة عن أبي هريرة ، قال ابن القطان : وعبد الرزاق هو  
الذي يقول فيه : عبد الرحمن بن الصامت ، وقال فيه حماد بن سلمة ، عبد الرحمن  
ابن الهضاض ، قال البخاري : وعبد الرحمن بن الصامت : لأراه محفوظا ، وقال  
ابن أبي حاتم : ابن الهضاض أصح ، اهـ . راجع نصب الراية : ٣ / ٣٠٩ .  
( ١٣٧١ ) ٨٣ / ٤ ، تقدم تحت رقم ( ١٣٦٤ ) .

( ١٣٧٢ ) ٨٣ / ٤

( ٣ ) ومن طريقه رواه الخوارزمي في جامع المسانيد : ج ٢ ص ١٩٤ و ١٩٥ .  
أسناده : حسن رجاله جيدون .

( ٤ ) هو سليمان بن بريدة بن الحصيب ( بالحاء المعجمة بالتصغير ) الأسلمي ، المروزي  
قاضيها ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ( ١٠٥ ) وله تسعون سنة . / د ت ق . التقريب :  
١ / ٣٢١ ، وأنظر الجرح : ٤ / ١٠٢ ، سير أعلام النبلاء : ٥ / ٥٢ ، التهذيب : ٤ / ١٧٤ ،  
المعنى في ضبط أسماء الرجال ص ( ٧٧ ) .

( ٥ ) الرضخ : الدق والكسر . أنظر المجموع المغيث : ١ / ٧٦٧ ، الفائق : ١ / ٢٧٣ ،  
النهاية : ٢ / ٢٢٩ .



وقد تقدم "هلا تركتموه" من حديث يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه . وأخرج هذه الكلمة أحمد ، وابن ماجه ، والترمذى ، وقال : حسن من حديث أبي هريرة . وأخرجها أبو داود<sup>(٤)</sup> من حديث جابر .

(١٣٧٣) حديث " ما أخاله سرق<sup>(٥)</sup> " أخرجه الطحاوى<sup>(٦)</sup> من حديث أبي هريرة قال :

(١) المسند : ٢ / ٤٥٠ .

(٢) السنن : ٢ / ٨٥٤ في الحدود ، باب الرجم (٩) الحديث (٢٥٥٤) .

(٣) السنن : ٢ / ٤٤٠ في الحدود ، باب ماجاء في درء الحد عن المعترف ان ارجع

(٤) الحديث (١٤٥٣) .

اسناده : قال الترمذى : حديث حسن ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ، فان الترمذى رواه من حديث عبدة بن سليمان ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عنه به ولغظه مطول وهذا طرف منه . الشوكانى : رجال اسناده ثقات . نيسل الأوطار : ٧ / ١١٥ .

(٤) السنن رقم (٤٤٢٠) في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك .

اسناده : فيه محمد بن اسحاق ، وفيه خلاف قد تقدم الكلام عليه ، وأخرج البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر طرفا منه ، وقد تقدم أيضا وهو حديث طويل فيه قصة ماعز .

(١٣٧٣) ٤ / ٨٣ .

(٥) كذا فى "م" وأما فى النسخة المطبوعة " أنه صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقال له : ما أخالك سرت " . وقوله " ما أخالك " بكسر الهمزة وفتحها والكسر هو الأفضح ، وهو من خال يخال : أى ما أظنك سرت . أنظر عون المعبود : ١٢ / ٤٤ .

(٦) شرح معانى الآثار : ٣ / ١٦٨ فى الحدود ، باب الاقرار بالسرقة التى توجب القطع . ورواه أيضا الدارقطنى فى سننه : ٣ / ١٠٢ و ١٠٣ فى الحدود ، والحاكم فى المستدرک : ٤ / ٣٨١ فى كتاب الحدود ، والبيهقى : ٨ / ٢٧٦ ، والبزار فى مسنده ( كشف الأستار ) : ٢ / ٢٢٠ رقم ( ١٥٦٠ ) ، كلهم أخرجه مرفوعا ، ورواه عبد الرزاق فى مصنفه : ١٠ / ٢٢٥ رقم ( ١٨٩٢٣ و ١٨٩٢٤ ) ، وابن أبى شيبه : ١٠ / ٣١٣ و ٣١٤ فى الحدود ، باب حسم يد السارق ، وأبو داود فى المراسيل ص ( ١٢ ) وراجع أيضا ( تحفة الأشراف : ١٣ / ٣٦٠ من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بدون ذكر أبي هريرة .

اسناده : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، وأقره الذهبي ، وقال

الهيثمى : رواه البزار عن شيخه أحمد بن أبان القرشى وثقه ابن حبان ، وبقيّة رجاله

رجال الصحيح . مجمع الزوائد : ٦ / ٢٧٦ ، وقال الحافظ فى بلوغ السراى ( سبل =====

"أتى [يسارق الى <sup>(١)</sup>] رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ان هذا سرق ، فقال : ما اخاله سرق ، فقال السارق : بلى يا رسول الله ، قال : اذهبوا به فاقطعوه ، ثم احسموه . . . الحديث <sup>(٢)</sup> . وروى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، <sup>(٣)</sup> عن أبي أمية المخزومي <sup>(٤)</sup> " أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص فاعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما اخالك سرقت . . . الحديث <sup>(٥)</sup> .

=== السلام : ٢٤ / ٤ : ولا بأس باسناده وصححه ابن القطان . كما في نصب الراية : ٣٧١ / ٣ ، ورجح المرسل ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد . قاله الشوكاني في نيل الأوطار : ١٥٢ / ٧ .

- (١) ما بين الحاصرتين سقط في "م" والمثبت من النسخة المطبوعة .
- (٢) الحسم : الكى بالنار ، أى يكون محل القطع لينقطع الدم ، لأن منافذ الدم تنسد واذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدى الى التلف ، وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الامام . أنظر النهاية : ١ / ٣٨٦ ، سبل السلام : ٢٤ / ٤ .
- (٣) وتام الحديث " ثم إيتوني به ، قال : فذهب به ، فقطع ، ثم حسم ، ثم أتى به ، فقال : تب الى الله عز وجل ، فقال : تبت الى الله ، فقال : تاب الله عليك " .
- (٤) المسند : ٢٩٣ / ٥ .
- (٥) السنن رقم ( ٤٣٨٠ ) في الحدود ، باب في التلقين في الحد .
- (٦) السنن : ٦٧ / ٨ في قطع السارق ، باب تلقين السارق .
- (٧) السنن : ٨٦٦ / ٢ في الحدود ، باب تلقين السارق ( ٢٩ ) الحديث ( ٢٥٩٧ ) . ورواه أيضا الدارمي في سننه : ١٧٣ / ٢ في الحدود ، باب المعترف بالسرقة . والطحاوي في شرح معاني الآثار : ١٦٨ / ٣ و ١٦٩ في الحدود ، باب الاقرار بالسرقة التسي توجب القطع ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٧٦ / ٨ .
- اسناده : قال الحافظ في بلوغ المرام ( سبل السلام : ٢٣ / ٤ ) : رجاله ثقات . وقال الخطابي : في اسناده مقال اذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به ، قال المنذرى : وكأنه يشير الى أن أبا المنذر مولى أبي نذر لم يرو عنه الا اسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه . أنظر معالم السنن : ٣٠١ / ٣ ومختصر سنن أبي داود : ٢١٨ / ٦ ، قال الذهبي : أبو المنذر لا يعرف . الميزان : ٥٧٧ / ٤ . قلت : وهو ضعيف بهذا الاسناد لجهالته ويغنى عنه حديث أبى هريرة المتقدم ولفظه بنحوه .

(٨) أبو أمية المخزومي ، أو الأنصاري ، صحابي ، له حديث . / سرق . التقريب : ٣٩٢ / ٢ وأنظر ترجمته في الاستيعاب : ١١ / ١٣٥ ، أسد الغابة : ٥ / ١٤١ ، الاصابة :